

مَسَائِلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ
وَإِسْحَاقَ ابْنِ رَاهَوِيَةَ
رِوَايَةُ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ الْكُوسَجِيِّ

تُطْبَعُ كَامِلَةً لِأَوَّلِ مَرَّةٍ عَلَى ثَلَاثِ نُسَخٍ خَطِيئَةٍ

تَحْقِيقُ
أَبِي الْحُسَيْنِ خَالِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الرِّبَاطِ
وَرِثَامِ الْكُوشِيِّ - جُمُعَتُهُ فِتْحَى

الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ

وَلِلْهَيْئَةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوَزِيعِ

مَسَائِلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ
وَأِسْحَاقَ بْنِ رَافِعٍ
رِوَايَةُ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ الْكُوسَجِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

كل الحقوق
محفوظة

دائرة الدعوة للنشر والتوزيع

هاتف: ٨٩٨٣٠٠٤ (٠٣) النقرة - ٤٧٩٢٠٥٥ (٠١) الرياض

فاكس ٨٩٥٢٤٩٦ (٠٣)

ص . ب : ٢٠٥٩٧ - النقرة ٣١٩٥٢

المملكة العربية السعودية

فهرس المجلد الأول

٥	مقدمة التحقيق
١٠	ترجمة إسحق بن منصور الكوسج
١٧	ترجمة الإمام أحمد
٣٨	ترجمة إسحق ابن راهويه
٤٤	ترجمة الأوزاعي
٤٦	ترجمة سفيان الثوري
٥٠	تحقيق الكتاب
٥٧	نماذج من صور المخطوطات
٦٣	النص المحقق
٦٥	الطهارة والصلاة (١-٥٤٠)
٩٧	التيمم (٧٩-١١٧)
٢٢٣	الجمعة (٤٩٩-٥٤٠)
٢٣٧	الزكاة (٥٤١-٦٦٤)
٢٨٥	الصيام (٦٦٥-٧٣١)
٣٠٥	الحيض (٧٣٢-٧٨١)
٣٢٣	باب الجنائز
٣٤١	النكاح والطلاق (٨٤٨-١٣٦١)
٣٧٢	(تابع) الطلاق
٥١٥	المناسك (١٣٦٢-١٧٢٣)
٦١٥	الكفارات (الأيمان) (١٧٢٤-١٧٧٩)

مقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ، فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد

فإنَّ مذهب الإمام أحمد بن حنبل واحدٌ من المذاهب الأربعة التي برزت وانتشرت وكُتب لها القبول في الأرض، وقد كان على رأس هذا المذهب إمامٌ جليلٌ جاهد في الله حق جهاده، وأخلص لله ولرسوله، وظهرت آثاره في تلاميذه وأتباعه. وقد نُقِلَ هذا

المذهب عن طريق المرويات عن الإمام في الفتوى والأجوبة والحديث^(١)، أما كُتِبَ الإمام الأصلية في الحديث فَقَدْ وَصَلْنَا أكثرها وبخاصّةِ المُسْنَدِ. أما كُتِبَ الفتوى والمسائل فهي موجودة ضمن كتب الفقه، لكن المسائل الأصلية عَلَى الرغم مِنْ وجودِها مخطوطة فلم تظهر إلا عَلَى فترات أطول ممّا يجب. فكانت أول المسائل نُشَرها الأستاذ محمد رشيد رضا، ثم الأستاذ الشيخ زهير الشاويش عَلَى التفصيل الذي سَنذكره عِنْدَ الكلام عَلَى المسائل المَطبوعة.

وقد برزت لديّ فكرة جمع مسائل الإمام أحمد في سِفَرٍ واحد، وذلك بالقدر المتاح. وقد قَامَ الإمام أبو بكر الخلال^(٢) بجمع مسائل الإمام أحمد لكن لم يصلنا إلا أجزاء مِنْ هذا الجامع. وبداية نُقدم للقارئ الكريم مَسَائِلَ الإمام أحمد بن حنبل برواية الكَوْسَجِ تُطبع مخطوطته كاملة لأول مرّة، وكان قد طبع منها قطعٌ متفرقة هي: الطهارة والصلاة، والصيام، والبيوع، ويات من

-
- (١) انظر «أصول مذهب الإمام أحمد» للدكتور عبد الله التركي ص ٧٩٧ .
 (٢) الإمام أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال (٢٣٤-٣١١) سمع جماعة من أصحاب الإمام أحمد، ورحل إلى أقاصي البلاد في جمع مسائل الإمام فنال منها وسبق إلى ما لم يسبقه إليه سابق. وله كتاب السُّنة مطبوع، أما كتابه الجامع فلم يظهر منه إلا أجزاء وهي الوقوف، والرجل، وكتاب أهل الملل، وأحكام النساء. أما الباقي فهو في عداد المفقود. انظر «معجم مصنفات الحنابلة» للدكتور عبد الله الطريقي ٢٥٦/١-٢٦٠.

الضروري العمل على طباعة هذا الكتاب لأهميته بالنسبة إلى الفقه الحنبلي، فبدأنا العمل بهذا الكتاب باقتراح من الأستاذ «عمر الحفيان» الذي أتحفني بصورة المخطوطتين، الظاهرية والعمرية، وصورها من مكتبة الأسد تصويرًا جيدًا، وكنت قد أحضرتُ مُصورةً من النسخة الظاهرية من دار الكتب المصرية ولكنها كانت محفوفة بالسواد بسبب رداءة التصوير أو عيوب في الصورة الموجودة في الدار، فلم تَف بالغرض واضطرتُّ لإصلاح ما نسخناه منها بعد أن وصلتني مُصورة الأخ عمر، وقد شارك عددٌ من الإخوة بمكتبنا بالفيوم في هذا العمل وبخاصة الأخ «وئام الحوشي»، والدكتور «جمعة فتحي». وقد كان العمل في الكتاب شاقًا، فعلى سبيل المثال أعَدنا ترتيب الكتاب أكثر من ثلاث مرات، وذلك لاختلاف الترتيب في النسختين في بعض الأبواب والمسائل، كما أن النسخة العمرية الأتم رديئة الخط كثيرة التصحيف. وقد حاولنا قَدْر الإمكان عَدَم إثقال الحواشي بعدم الإشارة إلى هذه التصحيفات ولم نَضَع إلا ما نراه ضروريًا، ولم نَعز المسائل إلى كُتُب المسائل اللهم إلا في بعض المواضع اليسيرة، وربما عزونا المسألة لكتاب «المغني» أو «الأوسط» لابن المنذر أو «السنن الكبرى» للبيهقي، وذلك لوجود المسألة في أحد هذه الكتب بصورة أكثر وضوحًا، لا بقصد التخريج، وقد أَجَلْنَا عزو المسائل لكتب المسائل لكتابتنا الشامل الجامع لمسائل الإمام أحمد، نسأل الله العون على إتمامه.

أهمية الكتاب:

من المعلوم أنَّ مذهبَ الإمام أحمد مُودَعٌ في مروياته في الفتاوى والأجوبة، وكما هو معلوم لم تقتصر الرواية عن أحمد على فنٍّ مُعيَّنٍ، فقد كان رحمه الله إمامًا في الحديث، ومُسندَه ليس له نظير، كما أنه من المشهور دِفَاعُه عن السُّنة، وأقصد بها عقيدة أهل السنة وبخاصَّةٍ في مسألة خَلْقِ القرآن.

فمذهب الإمام هو ما أَخَذَهُ أصحابُه من فتاواه وأجوبته، ومن هنا تأتي أهمية كُتُبِ المسائل بالنسبة لمذهب الإمام أحمد، فهي التي اعتمد عليها أصحابُ التصانيف في فقه الإمام. وتأتي مسائل إسحق بن منصور في مُقدمة هذه المسائل، فقد قال الذهبي عنها: «وتعتبر مسائله التي دَوَّنَهَا عن الأئمة في عصره من أكثر المسائل وأعظمها حيث اشتملت على أمورٍ كثيرةٍ صارت مصدرًا للعلماء بعده، يقتبسُون منها ويستشهدُون بها ويعتمدون على ما جاء فيها من أحكام»^(١). أهـ.

وفي هذا القول من الذهبي إشارة إلى ما تشتمله هذه المسائل من فتاوى أئمة آخرين سوى الإمام أحمد، وخاصةً إسحق ابن راهويه^(٢)، فله جواب عن معظم مسائل الكتاب، وهي بذلك تتميز عن كثير من المسائل الأخرى. كما أن فيها فتاوى لأئمة آخرين

(١) «سير أعلام النبلاء» ٢٥٩/١٢.

(٢) ولابن راهويه إجابات أيضًا في مسائل حرب يسر الله إتمامها.

ولكن بصورة أقل مثل: الثوري والأوزاعي وابن عيينة. وعليه، فإنَّ هذا الكتاب يمثلُ ثروةً فقهيةً عظيمةً من جهة محتواه، وله قيمةٌ عاليةٌ من جهة الفترة الزمنية؛ فإنه تدوينُ مُعاصِرٍ للأئمة الفقهاء.

وله أهميةٌ حديثة؛ لما يحتويه من أحاديث وأخبار عالية الإسناد.

أما راويه فهو أحد الأئمة من أصحاب الحديث من الزهاد والمتمسكين بالسنة أعتمدوا عليه في «الصحيحين» أيَّ اعتماد. قال ابن أبي يعلى^(١): وَأَمَّا نَقْلَةُ الْفَقْهِ عَنْ إِمَامِنَا أَحْمَدَ فَهُمْ أَعْيَانُ الْبُلْدَانِ وَأَئِمَّةُ الْأَزْمَانِ، مِنْهُمْ: ابْنَاهُ صَالِحٌ وَعَبْدُ اللَّهِ، وَابْنُ عَمِّهِ حَنْبَلٌ، وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورِ الْكُوسَجِ الْمَرْوَزِيِّ....

(١) «طبقات الحنابلة» ١/ ١٤.

ترجمة المصنف [إسحق بن منصور الكوسج]

اسمه ونسبه:

إسحق بن منصور بن بهرام الكوسج، أبو يعقوب التميمي المروزي، نزيل نيسابور.

والكوسج: بفتح الكاف والسين المهملة، وسكون الواو والجيم في آخره.

والكوسج: معرب من كوسه بمعنى: ناقص الشعر، وقيل: ناقص الأسنان، والأول هو المعروف، واشتقوا منه فعلاً، فقالوا: فيمن طالت لحيته: تكوسج عقله، ويقال: كوسق، وهو أسم سمكة وهو معرب أيضاً.

وإلى الساعة بمرور سكة تُنسب إليه، ويقال لها: كور إسحق كوسه، وهي سكة إذا جاوزت سكة كربكلي على يسار المنحدر إلى أسفل الماجان^(١).

مولده:

وُلد بعد السبعين ومائة بمرور.

حياته:

مولده بمرور ومنشؤه بنيسابور، ورَحَلَ إلى العراق والحجاز

(١) ابن دريد في «الجمهرة» (١١٧٨)، الأزهري في «تهذيب اللغة» ٣/١٠، وانظر «اللسان»، والتاج: مادة (كسج).

والشَّام، وَوَرَدَ بَغْدَادَ وَحَدَّثَ بِهَا، وَاسْتَوَظَنَ نَيْسَابُورَ وَأَعْقَبَ، وَبِهَا كَانَتْ وَفَاتِهِ.

شيوخه:

سَمِعَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَقَ بْنَ رَاهُويَةَ، وَلَهُ عَنْهُمَا هَذِهِ الْمَسَائِلُ، وَسَمِعَ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، وَالثَّوْرِيَّ، وَيَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ، وَوَكَيْعَ بْنَ الْجَرَّاحِ، وَالنَّضَرَ بْنَ شُمَيْلٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ النُّمَيْرِ، وَمُحَمَّدَ بْنَ يُونُسَ الْفَرِيَّابِيَّ، وَعَفَّانَ بْنَ مُسْلِمٍ، وَيَزِيدَ بْنَ هَارُونَ، وَيَعْقُوبَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، وَخَلْقًا كَثِيرًا، ذَكَرَ مِنْهُمْ الْمَزِّيُّ فِي تَرْجُمَتِهِ فِي تَهْذِيبِ الْكَمَالِ ٤٧٤/٢ سِتِينَ رَجُلًا.

تلاميذه:

أَخَذَ عَنْهُ الْحَدِيثَ: الْبَخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَرَوَى عَنْهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَرَبَّمَا أَشْتَبَهَ أَسْمُهُ مَعَ إِسْحَقَ بْنَ رَاهُويَةَ، وَلَا يَضُرُّ؛ فَكِلَاهُمَا ثِقَّةٌ. وَرَوَى عَنْهُ أَيْضًا أَبُو زُرْعَةَ، وَأَبُو عَيْسَى التِّرْمِذِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَخُوهُ عُثْمَانُ، وَأَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ وَهُوَ مِنْ أَقْرَانِهِ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمَزِّيُّ سَبْعَةً وَعِشْرِينَ مِمَّنْ رَوَوْا عَنْهُ.

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

قَالَ مُسْلِمٌ: ثِقَّةٌ مَأْمُونٌ، أَحَدُ الْأَئِمَّةِ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: ثِقَّةٌ ثَبَتَ.

وقال الحاكم أبو عبد الله: أحد الأئمة من أصحاب الحديث، من الزُّهاد، والتمسّكين بالسُّنة.

وقال عثمان بن أبي شيبة: ثقة صدوق وكان غيره أثبت منه.

وقال الخطيب: كان فقيهاً عالماً، وهو الذي دوّن عن أحمد

بن حنبل، وإسحاق ابن راهويه المسائل.

وقال الذهبي: الإمام الفقيه الحافظ الحجّة طلب العلم ودوّنه

وبرّع فيه.

وفاته:

توفي إسحاق يوم الخميس، ودُفِنَ يوم الجمعة لعشر بقين من جمادى الأولى سنة إحدى وخمسين ومائتين بنيسابور، ودُفِنَ إلى جنب إسحاق ابن راهويه، ومحمد بن رافع، وصلى عليه محمد بن طاهر.

إسحاق بن منصور الكوسج والمسائل:

دوّن إسحاق عن الإمام أحمد هذه المسائل وهو في بغداد، ثم

حدّث بها بخراسان، ونُقل عن الإمام أحمد رجوعه عنها:

فروى الخطيب في «تاريخه» ٣٦٣/٦ من طريق عبد الملك بن

محمد: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: سمعت أحمد بن الربيع بن

دينار - وهو من أصدقاء أحمد بن حنبل - قال: قال أحمد: بلغني

أنّ الكوسج يروي عني مسائل بخراسان، أشهدوا أنّي رجعت عن

ذلك كله.

وهذا الرجوع من الإمام عن المسائل على كثرتها أمرٌ مستبعدٌ إلا إذا كان لعلّة بعيدة عن محتوى المسائل نفسها، فهو سببٌ لا يتعلّق بالناحية العلمية.

فهذا الخبر السابق رواه الخطيبُ أيضًا - عقب الرواية السابقة - من طريق أبي نعيم بن عدي الحافظ، عن إسحق بن إبراهيم، مثله سواء. قال أبو نعيم: قلت لصالح بن أحمد بن حنبل: عندنا شيخٌ يروي حكايةً عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل أنه قال: قد رجعتُ عمّا رواه إسحق الكوسج عني، وذكرتُ له هذه الحكاية. فقال لي صالح: إني قلتُ لأبي: بلغني أن إسحق بن منصور روى بخراسان هذه المسائل التي سألك عنها ويأخذُ عليها الدراهم، فعُضِبَ أبي من ذلك واغتمَّ مما أعلمته فقال: تسألوني عن المسائل، ثم تحدّثون بها وتأخذون عليها، وأنكر إنكارًا شديدًا. قال صالح: فقلتُ له: إنَّ أبا نعيم الفضل بن دكين كان يأخذ على الحديث. فقال: لو علمتُ هذا ما رويتُ عنه شيئًا.

قال صالح: ثمَّ إنَّ إسحق بن منصور قدّم بعد ذلك بغدادَ فصارَ إلى أبي فأعلمته أنه على الباب، فأذن له ولم يتكلّم بشيءٍ من ذلك. من هذا يتضح لنا أنَّ سببَ قولِ الإمام بتراجعهِ عن مسائله هو ما بلغه عن أخذِ إسحق الدراهم على روايتها، وإلا كان قد أوضحَ للكوسج في هذه الزيارة ما رجّع عنه وما لم يرجع، ثم إنَّ النقلَ الذي نقله صالح بن أحمد لم يذكره بصيغة الجزم وإنما هو بلاغٌ عن مبهم، ويُخالفه ما نقله الحاكمُ من زهده، ولو ثبت فإنّه لا يُشكك

في مسائله، وكلام الإمام أحمد لا شك أنه من قبل تورع الإمام وتزهده وخشيته أن تتخذ فتاواه كسباً وتجارة.

ووصلنا خبراً آخر يزيد ثقتنا في هذه المسائل:

فروى الخطيب أيضاً من طريق أبي الوليد حسان بن محمد قال: سمعت مشايخنا يذكرون أن إسحق بن منصور بلغه أن أحمد بن حنبل رجع عن بعض تلك المسائل التي علقها عنه، قال: فجمع إسحق بن منصور تلك المسائل في جراب وحملها على ظهره وخرج راجلاً إلى بغداد، وهي على ظهره، وعرض خطوط أحمد عليه في كل مسألة أستفتاه فيها فأقر له بها ثانياً، وأعجب بذلك أحمد من شأنه.

وإن كان هذا الخبر فيه جهالة، فإن كلمة (مشايخنا) تدل على شهرة الأمر عندهم.

وتلقى الأئمة والعلماء - وخاصة الحنابلة - هذه المسائل بالقبول والثقة في النقل، ونقلوا منها مباشرة أو بواسطة، واستشهدوا بها، واعتمدوا عليها في الأحكام وفي بيان مذهب الإمام أحمد، ونذكر منهم:

الترمذي في «الجامع الكبير».

ابن المنذر في «الأوسط» و«الإشراف».

القاضي أبو يعلى في كتبه وبخاصة «كتاب الروايتين

والوجهين».

أبو بكر الخلال في «جامعه» لمسائل أحمد.
 أبو الخطاب الكلوزاني في «الانتصار».
 ابن رجب كما في «قواعده».
 ابن قدامة في كتبه مثل «المغني».
 شيخ الإسلام ابن تيمية في كتبه وفتاواه.
 الإمام ابن القيم في كتبه مثل «بدائع الفوائد»، و«تحفة
 المودود».

ابن مفلح كما في «الفروع».
 المرداوي في «الإنصاف».
 وغيرهم كثير، ولم أقف في كتب الحنابلة - أو غيرهم - على
 من شكك فيها أو رغب عن الأخذ منها، بل إن المدح والترغيب
 فيها هو المعروف والمشهور، ولم يأخذ أحد من أهل العلم هذا
 الخبر (الأول) عن الإمام أحمد على ظاهره، أو دون الرجوع إلى
 باقي الأخبار التي ذكرناها.

أما الطريقة التي سلكها إسحق بن منصور في هذه المسائل،
 فالغالب عليها أنه يسأل الإمام أحمد ويسمع الإجابة ويدونها، ثم
 يسأل إسحق ابن راهويه عن نفس المسائل أو المسألة ويذكر له
 جواب الإمام أحمد، ثم يدون جواب إسحق، وهو إما إقرار منه
 لفتوى الإمام، فيقول: كما قال. وربما أضاف تعليقاً، وقد يخالف
 الإمام أحياناً ويذكر قوله هو في المسألة.

وربما يذكر الكوسج للإمام أحمد قولاً لسفيان الثوري، أو

ابن عيينة، أو الأوزاعي، أو غيرهم، فيعلق عليه الإمام، ثم يذكره لابن راهويه مع قول الإمام فيعلق عليه بدوره.
وربما يذكر إسحق بن منصور كلاماً لابن راهويه من دون فتوى للإمام أحمد.

والذي أظنه أن هذه المسائل عن الكوسج في المخطوطتين ليست كاملة؛ وذلك لأن كل مخطوط فيه نقص وزيادة عن الآخر، ولم يُتَح لنا الوقت للبحث الشامل في الكتب التي نقلتها لنؤكد هذا القول، ونسأل الله أن يتم هذا قريباً في جمعنا لمسائل الإمام أحمد بكل رواياتها مما بين أيدينا من مطبوع ومخطوط، نسأل الله العون والتوفيق.

مصادر الترجمة:

«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٣٣٤/٢، «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى ١١٣/١، «الإنساب» للسمعاني ١٦٩/١١، «تاريخ بغداد» للخطيب ٣٦٢/٦، «المنتظم» لابن الجوزي ٥١/١٢، «سير أعلام النبلاء» للذهبي ٢٥٨/١٢، «تهذيب الكمال» ٤٧٤/٢، «الأعلام» للزركلي ٢٩٧/١، «معجم المؤلفين» لكحالة ٢٣٩/٢، «معجم مصنفات الحنابلة» لعبد الله الطريقي ٦٦/١.
وأقدم هنا ترجمة غير مطولة للإمام أحمد وابن راهويه، وترجمة مختصرة لكل من الثوري، والأوزاعي.

ترجمة الإمام أحمد

اسمه ونسبه:

هو أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ حَنْبَلٍ بْنِ هِلَالٍ بْنِ أَسَدِ الشَّيْبَانِيِّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، المروزي، ثم البغدادي. وقد ذَكَرَ الْمَزْيِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» نَسَبَهُ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

خُرِجَ بِهِ مِنْ مَرَوْ حَمَلًا، وَوُلِدَ بِبَغْدَادٍ فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسِتِينَ وَمِائَةٍ، وَنَشَأَ بِهَا، وَمَاتَ بِهَا، وَطَافَ الْبِلَادَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، وَدَخَلَ الْكُوفَةَ، وَالبَصْرَةَ، وَمَكَّةَ، وَالْمَدِينَةَ، وَالْيَمَنَ، وَالشَّامَ، وَالْجَزِيرَةَ.

عَاصَرَ الْإِمَامَ أَحْمَدَ ثَمَانِيَةً مِنَ الْخُلَفَاءِ الْعَبَّاسِيِّينَ: الْمَهْدِي، وَالْهَادِي، وَالرَّشِيدَ، وَالْأَمِينَ، وَالْمَأْمُونَ، وَالْمُعْتَصِمَ، وَالْوَاتِقَ، وَالْمُتَوَكِّلَ. وَكَانَ هَذَا الْعَصْرُ - عَلَى مَا تَخَلَّلَهُ مِنْ فِتَنِ - مِنْ أَزْهَى عَصُورِ الْعِلْمِ فِي الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ. وَكَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ صَاحِبَ مَنْزِلَةٍ عَالِيَةٍ فِي عُلُومِ الشَّرِيعَةِ عَلَى كَثَرَةِ الْعُلَمَاءِ وَالْفُقَهَاءِ فِي عَصْرِهِ.

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ: مَا رَأَيْتُ أَسْوَدَ الرَّأْسِ أَحْفَظَ لِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا أَعْلَمَ بِفِقْهِهِ وَمَعَانِيهِ مِنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ.

وَقَالَ الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ: قَالَ لَنَا الشَّافِعِيُّ: أَحْمَدُ إِمَامٌ فِي ثَمَانٍ خِصَالٍ: إِمَامٌ فِي الْحَدِيثِ، إِمَامٌ فِي الْفِقْهِ، إِمَامٌ فِي اللُّغَةِ،

إِمَامٌ فِي الْقُرْآنِ، إِمَامٌ فِي الْفَقْرِ، إِمَامٌ فِي الزُّهْدِ، إِمَامٌ فِي الْوَرَعِ،
إِمَامٌ فِي السُّنَّةِ. وَصَدَقَ الشَّافِعِيُّ فِي هَذَا الْحَضَرِ^(١).

أَمَّا قَوْلُهُ: «إِمَامٌ فِي الْحَدِيثِ» فَهَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ وَلَا نِزَاعَ،
حَصَلَ بِهِ الْوِفَاقُ وَالْإِجْمَاعُ، أَكْثَرَ مِنْهُ التَّصْنِيفُ، وَالْجَمْعُ وَالتَّأْلِيفُ،
وَلَهُ الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ، وَالْمَعْرِفَةُ وَالتَّعْلِيلُ، وَالْبَيَانُ وَالتَّأْوِيلُ، قَالَ
أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ يَوْمًا: مَنْ تَعُدُّونَ فِي الْحَدِيثِ يَبْغَدَادًا؟ فَقَالُوا:
يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَأَبَا خَيْثَمَةَ وَنَحْوَهُمْ. فَقَالَ: مَنْ
تَعُدُّونَ بِالْبَصْرَةِ عِنْدَنَا؟ فَقَالُوا: عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَابْنُ الشَّاذْكُونِيِّ،
وغيرَهُمَا. فَقَالَ: مَنْ تَعُدُّونَ بِالْكُوفَةِ؟ قُلْنَا: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ
نُمَيْرٍ، وَغيرَهُمَا، فَقَالَ أَبُو عَاصِمٍ - وَتَنَفَّسَ هَا هَا -: مَا أَحَدٌ مِنْ
هَؤُلَاءِ إِلَّا وَقَدْ جَاءَنَا وَرَأَيْنَاهُ، فَمَا رَأَيْتُ فِي الْقَوْمِ مِثْلَ ذَلِكَ الْفَتَى:
أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ: أُنْتَهَى الْعِلْمُ إِلَى أَرْبَعَةٍ؛
أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنُ
أَبِي شَيْبَةَ، فَكَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَفْقَهُهُمْ فِيهِ.

وَدَخَلَ الشَّافِعِيُّ يَوْمًا عَلَى أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ
اللَّهِ، كُنْتُ الْيَوْمَ مَعَ أَهْلِ الْعِرَاقِ فِي مَسْأَلَةٍ كَذَا، فَلَوْ كَانَ مَعِيَ
حَدِيثٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَدَفَعَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ، فَقَالَ
لَهُ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا.

(١) أكثر التفصيل التالي منقول من «طبقات الحنابلة» ترجمة الإمام أحمد.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لِإِمَامِنَا أَحْمَدَ يَوْمًا: أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِالْحَدِيثِ وَالرِّجَالِ، فَإِذَا كَانَ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ فَأَعْلِمُونِي، إِنْ شَاءَ يَكُونُ كُوفِيًّا، أَوْ شَامِيًّا، حَتَّى أَذْهَبَ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ صَحِيحًا. وَهَذَا مِنْ دِينِ الشَّافِعِيِّ حَيْثُ سَلَّمَ هَذَا الْعِلْمَ لِأَهْلِهِ.

وَقَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ الْوَرَّاقُ: مَا رَأَيْتُ مِثْلَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ. قَالُوا لَهُ: وَأَيُّشِ الَّذِي بَانَ لَكَ مِنْ عِلْمِهِ وَفَضْلِهِ عَلَى سَائِرِ مَنْ رَأَيْتَ؟ قَالَ: رَجُلٌ سُئِلَ عَنْ سِتِّينَ أَلْفِ مَسْأَلَةٍ، فَأَجَابَ فِيهَا بِأَنْ قَالَ: «أَخْبَرَنَا» و«حَدَّثَنَا». وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ - وَقَدْ ذَكَرَ أَحْمَدَ - : كَأَنَّ اللَّهَ قَدْ جَمَعَ لَهُ عِلْمَ الْأَوَّلِينَ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ، يَقُولُ مَا يَرَى، وَيُمَسِّكُ مَا شَاءَ. وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ: حَزَرْنَا حِفْظَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ بِالْمُذَاكِرَةِ عَلَى سَبْعِمِائَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ. وَفِي لَفْظِ آخَرَ: قَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ: كَانَ أَحْمَدُ يَحْفَظُ أَلْفَ أَلْفٍ، فَقِيلَ لَهُ: وَمَا يُدْرِيكَ؟ قَالَ: ذَاكِرَتُهُ، فَأَخَذْتُ عَلَيْهِ الْأَبْوَابَ.

وَأَمَّا الْخَصْلَةُ الثَّانِيَّةُ، وَهِيَ قَوْلُهُ: «إِمَامٌ فِي الْفِقْهِ» فَالصَّدَقُ فِيهِ لَائِحٌ، وَالْحَقُّ وَاضِحٌ؛ إِذْ كَانَ أَصْلُ الْفِقْهِ كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ رَسُولِهِ وَأَقْوَالُ صَحَابَتِهِ، وَبَعْدَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْقِيَاسُ، ثُمَّ قَدْ سُلِّمَ لَهُ الثَّلَاثُ، فَالْقِيَاسُ تَابِعٌ؛ وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ أَيْمَةِ السُّنَّةِ وَالِدِينَ تَصْنِيفٌ فِي الْفِقْهِ، وَلَا يَرَوْنَ وَضْعَ الْكُتُبِ وَلَا الْكَلَامَ، إِنَّمَا كَانُوا يَحْفَظُونَ السُّنَنَ وَالْآثَارَ، وَيَجْمَعُونَ الْأَخْبَارَ، وَيَفْتُونَ بِهَا، فَمَنْ نَقَلَ عَنْهُمْ الْعِلْمَ وَالْفِقْهَ كَانَ رَوَايَةً يَتَلَقَّاهَا عَنْهُمْ، وَدِرَايَةً يَتَفَهَّمُهَا مِنْهُمْ،

وَمَنْ دَقَّقَ النَّظَرَ، وَحَقَّقَ الْفِكَرَ، شَاهَدَ جَمِيعَ مَا ذَكَرْتُهُ.
وَأَمَّا نَقْلَةُ الْفِقْهِ عَنْ إِمَامِنَا أَحْمَدَ فَهُمْ أَعْيَانُ الْبُلْدَانِ، وَأَئِمَّةُ
الْأَزْمَانِ، مِنْهُمْ؛ ابْنَاهُ صَالِحٌ وَعَبْدُ اللَّهِ، وَابْنُ عَمِّهِ حَنْبَلٌ، وَإِسْحَاقُ
بْنُ مَنْصُورِ الْكُوسَجِ الْمَرْوَزِيِّ، وَأَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ، وَأَبُو إِسْحَاقَ
إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ الْأَثْرَمُ، وَأَبُو بَكْرٍ الْمَرْوُذِيُّ، وَعَبْدُ
الْمَلِكِ الْمَيْمُونِيُّ، وَمُهَنْيَ الشَّامِيُّ، وَحَرْبُ الْكَرْمَانِيِّ، وَأَبُو زُرْعَةَ،
وَأَبُو حَاتِمِ الرَّازِيَّانِ، وَأَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيِّ، وَمُثْنَى بْنُ جَامِعِ
الْأَنْبَارِيِّ، وَأَبُو طَالِبِ الْمُشْكَانِيِّ، وَالْحَسَنُ بْنُ ثَوَابٍ، وَابْنُ
مُشَيْشٍ، وَابْنُ بَدِينِ الْمَوْصِلِيِّ، وَأَحْمَدُ بْنُ الْقَاسِمِ، وَالْقَاضِي
الْبَرْتِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ أَصْرَمَ الْمُزْنِيِّ، وَعَلِيُّ بْنُ سَعِيدِ النَّسَوِيِّ، وَأَبُو
الصَّفْرِ، وَالْبُرْزَاطِيُّ، وَالْبَغَوِيُّ، وَالشَّالَنْجِيُّ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ
الْمُتَطَبِّبُ، وَأَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ التُّرْمِذِيِّ، وَأَحْمَدُ بْنُ هِشَامِ
الْأَنْطَاكِيِّ، وَأَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْحُلَوَانِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ
الصَّائِغِ، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ صَدَقَةَ، وَهُمْ مِائَةٌ وَنِيفَ وَعُشْرُونَ
نَفْسًا.

وَأَمَّا نَقْلَةُ الْحَدِيثِ، عَنْهُ: فَقَدْ جُمِعَتْ فِيهِمُ الْمُصَنَّفَاتُ،
وَسَاقَهُمُ الْأَئِمَّةُ الثَّقَاتُ، وَقَالَ الْأَثْرَمُ: قُلْتُ يَوْمًا - وَنَحْنُ عِنْدَ أَبِي
عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ - فِي مَسْأَلَةٍ، فَقَالَ بَعْضُ مَنْ حَضَرَ: هَذَا قَوْلُ
مَنْ؟ فَقُلْتُ: مَنْ لَيْسَ بِغَرْبٍ وَلَا شَرْقٍ أَكْبَرُ مِنْهُ؛ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ،
قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: صَدَقَ.

وَقَالَ إِسْحَقُ ابْنُ رَاهَوِيَّةَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ آدَمَ يَقُولُ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ إِمَامُنَا. وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: أَعْلَمُ مِنَ الثَّوْرِيِّ وَأَفْقَهُ.

وقد أغفل بعض العلماء مذهبه، فلم يذكروه ضمن مذاهب الفقهاء، فهذا الإمام الطبري في كتابه «اختلاف الفقهاء» لم يذكر الإمام أحمد باعتباره محدثاً، وكذا الطحاوي والذبوسي وغيرهم، وهذا خلاف الواقع، فقد كان - رحمه الله - إماماً في الفقه أيضاً؛ قال الأثرم: قلت يوماً ونحن عند أبي عبيد في مسألة، فقال بعض الحاضرين: هذا قول من؟ فقلت: من ليس في شرق ولا غرب أكبر منه: أحمد بن حنبل. قال أبو عبيد: أحمد بن حنبل إمامنا.

قال الخلال: كَانَ أَحْمَدُ قَدْ كَتَبَ الرَّأْيَ وَحَفَظَهَا، ثُمَّ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهَا وَكَانَ إِذَا تَكَلَّمَ فِي الْفَقْهِ تَكَلَّمَ كَلَامَ رَجُلٍ قَدْ أُنْتَقَدَ الْعُلُومَ فَتَكَلَّمَ عَنْ مَعْرِفَةٍ.

وقال إسحاق ابن راهويه: أحمد بن حنبل حجة بين الله وبين خلقه.

وقال أحمد بن سلمة: سمعت ابن راهويه يقول: كنت أجالس أحمد وابن معين وأصحابنا، ونتذاكر فأقول: ما فقهه؟ ما تفسيره؟ فيسكتون إلا أحمد.

وقال الإمام الشافعي: خرجت من بغداد وما خلّفت بها أحداً أتقى ولا أورع ولا أفقه من أحمد بن حنبل.

وبغداد وقتها كانت تَعُصُّ بالِمئاتِ بل بالألوفِ من أهلِ الفقه والحديث والزهد.

فالقولُ بأن الإمامَ كان مُحدِّثًا ولم يكن فقيهاً قولٌ مجانبٌ للصوابِ تمامًا، فهذا هي مسائله تشهدُ بذلك، وقد نقلها عنه كثيرون، وبها تأسَّس المذهبُ، ولو نظرنا إلى تاريخِ مذهبِ الإمامِ أبي حنيفة -رحمه الله- لوجدناه قد تأسَّسَ على مسائله التي نُقلت عنه، وبخاصةٍ ما نقله محمدُ بن الحسن في كتابِ «المبسوط»، أو ما يعرف بـ «الأصل» وكتابِ «السير الكبير».

ومذهبُ الإمامِ مالك -رحمه الله- قد تأسَّسَ على ما رواه في «موطئه» وتعليقه عليه، ثم «المدونة»، وهي جمعٌ لأقواله ومسائله، وقد تأثرت المدونة بصورة مباشرة بطريقة محمد بن الحسن في «مبسوطه»، ويمكن القولُ بأنَّ مسائلَ الإمامِ أحمدَ أعلى درجةً في صحَّةِ نسبتها إليه من نسبةِ مسائلِ «المدونة» إلى الإمامِ مالك والتي لا شكَّ في نسبتها أيضًا، وإنَّما أقولُ ذلك؛ لأنَّ مسائلَ الإمامِ أحمدَ دُوِّنت وجمعت في حياته، وروجع الكثيرُ منها معه كما تقدم في خبر الكوسج معه، ووصل إلينا أكثرُها كما هي بصورة مباشرة من ناقلها عنه.

ولا شكَّ أنَّ إمامته في الحديث قد بلغت من الشهرة في بعض الأوقات ما يجعلها تطغى على شهرته في الفقه، وربما يكون في روايته لحديث ما يُغني عن ذكرِ الحُكم في مسألة، ومعلوم في مذهبِ الإمامِ تَعْظيمُ للحديث والأثر وتقديمه على الرأي، وقد

نجدّه في بعض المسائل التي ليس فيها حديث صحيح؛ يستدلّ على قوله بحديث ضعيفٍ برغم أنّه يُضعف هذا الحديث في موضع آخر، وما ذاك فيما أحسب إلا لتفضيله الحديث الضعيف عن القول برأيه^(١)، وقد وقع لنا أحاديثُ أُستدلّ بها، وفي مواضع أخرى- في «العلل ومعرفة الرجال» مثلاً- قال بضعف هذا الحديث. وعموماً فهذه المسألة متعلقة بأصوله ليس هذا موضع بسطها.

خُلاصة القول أنّ مسائلَ أحمد مُدونة كغيره من الأئمة، وما لم يُذكر له فيها قولٌ ففي مُسنده ما يغني عن التصريح بها، وهذا ما يتناسبُ مع أصولِ مذهبه، والله أعلم.

وأما الخُصلةُ الثالِثةُ، وهِيَ قولُهُ: «إِمَامٌ فِي اللُّغَةِ» فَهُوَ كَمَا قَالَهُ. قَالَ المَرُودِيّ: كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ لَا يَلْحَنُ فِي الكَلَامِ، وَلَمَّا نُظِرَ بَيْنَ يَدَيِ الخَلِيفَةِ كَانَ يَقُولُ: كَيْفَ أَقُولُ مَا لَمْ يُقَلْ.

(١) قال الإمام ابن القيم في كتابه «أعلام الموقعين» في معرض كلامه عن أصول فتاوى الإمام أحمد: الأصل الرابع: الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وهو الذي رجحه على القياس. وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ولا ما في روايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه والعمل به، .. إلى آخر كلامه رحمه الله. وفي المسودة (٢٧٣-٢٧٤) قال مهنا: قال أحمد: «الناس كلهم أكفاء إلا الحائك والحجام والكساح». فقيل له: تأخذ بحديث «كل الناس أكفاء إلا حائكاً أو حجاماً» وأنت تُضعفه؟ فقال: إنما نضعف إسناده ولكن العمل عليه. انظر شرح أصول فتاوى الإمام أحمد للإمام ابن القيم، شرح الأخ الفاضل أبي محمد مجدي حمدي ص ٤٠٩ وما بعدها.

وَقَالَ أَحْمَدُ - فِيمَا رَوَاهُ عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبٍ - : كَتَبْتُ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ أَكْثَرَ مِمَّا كَتَبَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ. وَكَانَ يُسْأَلُ عَنْ أَلْفَاظٍ مِنَ اللُّغَةِ تَتَعَلَّقُ بِالتَّفْسِيرِ وَالْأَخْبَارِ، فَيُجِيبُ عَنْ ذَلِكَ بِأَوْضَحِ جَوَابٍ، وَأَفْصَحِ خِطَابٍ، فَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُثَيْمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، قَالَ: «يَكْرَهُ التَّكْفِيرَ فِي الصَّلَاةِ» قَالَ أَبِي: التَّكْفِيرُ أَنْ يَضَعَ يَمِينُهُ عِنْدَ صَدْرِهِ فِي الصَّلَاةِ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ أَيْضًا: قَرَأْتُ عَلَى أَبِي: أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: «فِي الْوُطُوطِ: ثَلَاثَا دِرْهَمٍ» سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الْوُطُوطِ؟ قَالَ: هُوَ الْخُطَافُ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ أَيْضًا: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ «نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْمُجْرِمِ؟» فَقَالَ: يَعْنِي مَا فِي الْأَرْحَامِ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ أَيْضًا: سُئِلَ أَبِي عَنْ «حَبْلِ الْحَبَلَةِ؟» قَالَ: الَّتِي فِي بَطْنِهَا إِذَا وَضَعَتْ وَتَحْمِلُ. نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ غَرَرٌ، يَقُولُ: نِتَاجُ الْجَنِينِ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ أَيْضًا: سَمِعْتُ أَبِي فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ «كَفَى بِالْمَعَكِ ظُلْمًا» قَالَ: الْمَعَكُ: الْمَظْلُ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ: حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ: «كَانَ رَجُلٌ يُدَايِنُ النَّاسَ، لَهُ كَاتِبٌ وَمُتَجَازٍ» قَالَ أَبِي: «الْمُتَجَازِي» الْمُتَقَاضِي.

وَقَالَ حَرْبُ الْكُرْمَانِيُّ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ: مَا تَفْسِيرُ: «لَا تَعْصِيَةَ

في ميراثٍ إِلَّا مَا حَمَلَ الْقَسَمُ؟ قَالَ: إِنْ كَانَ شَيْئًا إِنْ قُسِمَ أَضَرَ
بِالْوَرَثَةِ، مِثْلَ الْحَمَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُمْكِنُ قَسْمُهُ.

وَأَمَّا الْخَصْلَةُ الرَّابِعَةُ، وَهِيَ قَوْلُهُ: «إِمَامٌ فِي الْقُرْآنِ» فَهُوَ
وَاضِحُ الْبَيَانِ لَا يُحِجُّ الْبُرْهَانَ، قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ الْمُنَادِي: صَنَّفَ
أَحْمَدُ فِي الْقُرْآنِ «التَّفْسِيرَ» وَهُوَ مِائَةُ أَلْفٍ وَعُشْرُونَ أَلْفًا، يَعْنِي:
حَدِيثًا. وَ«النَّاسِخَ وَالْمَنْسُوخَ» وَ«الْمُقَدِّمَ وَالْمُؤَخَّرَ» فِي كِتَابِ اللَّهِ
تَعَالَى، وَ«جَوَابَاتِ الْقُرْآنِ» وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ: كَانَ أَبِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ
خَتَمَتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا بِاللَّيْلِ، وَالْأُخْرَى بِالنَّهَارِ.

وَأَمَّا الْخَصْلَةُ الْخَامِسَةُ، وَهِيَ قَوْلُهُ: «إِمَامٌ فِي الْفَقْرِ» فَيَالِهَا
حَلَّةٌ مَقْصُودَةٌ، وَحَالَةٌ مَحْمُودَةٌ، مَنَازِلُ السَّادَةِ الْأَنْبِيَاءِ، وَالصَّفْوَةِ
الْأَتْقِيَاءِ.

وَقَدْ رَوَى فِي مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ
الْفُرْقَةَ﴾ قَالَ: الْجَنَّةُ ﴿بِمَا صَبَرُوا﴾ قَالَ: عَلَى الْفَقْرِ فِي الدُّنْيَا.
وَأَمَّا الْخَصْلَةُ السَّادِسَةُ، وَهِيَ قَوْلُهُ: «إِمَامٌ فِي الزُّهْدِ» فَحَالُهُ فِي
ذَلِكَ أَظْهَرُ وَأَشْهَرُ، أَتَتْهُ الدُّنْيَا فَأَبَاَهَا، وَالرِّيَاسَةُ فَنفَاهَا، عُرِضَتْ
عَلَيْهِ الْأَمْوَالُ، وَفُوضَتْ إِلَيْهِ الْأَحْوَالُ، وَهُوَ يَرُدُّ ذَلِكَ بِتَعَفُّفٍ وَتَعَلُّلٍ
وَتَقَلُّلٍ، وَيَقُولُ: قَلِيلُ الدُّنْيَا يَجْزِي، وَكَثِيرُهَا لَا يُجْزِي. وَيَقُولُ:
أَنَا أَفْرَحُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدِي شَيْءٌ. وَيَقُولُ: إِنَّمَا هُوَ طَعَامٌ دُونَ طَعَامٍ،
وَلِبَاسٌ دُونَ لِبَاسٍ، وَأَيَّامٌ قَلَائِلُ.

وقال إسحاق بن هانئ: بَكَرْتُ يَوْمًا لِأَعَارِضَ أَحْمَدَ بِالزُّهْدِ،
فَبَسَطْتُ لَهُ حَصِيرًا وَمِخْدَةً، فَنَظَرَ إِلَى الْحَصِيرِ وَالْمِخْدَةِ، فَقَالَ: مَا
هَذَا؟ قُلْتُ: لَتَجْلِسَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَرْفَعُهُ، الزُّهْدُ لَا يَحْسُنُ إِلَّا
بِالزُّهْدِ، فَرَفَعْتُهُ، وَجَلَسَ عَلَى التُّرَابِ.

وَقَالَ أَبُو عُمَيْرٍ عَيْسَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى - وَذَكَرَ عِنْدَهُ أَحْمَدُ
بْنُ حَنْبَلٍ - فَقَالَ: رَحِمَهُ اللَّهُ، عَنِ الدُّنْيَا مَا كَانَ أَضْبَرُهُ، وَبِالْمَاضِينَ
مَا كَانَ أَشْبَهُهُ وَبِالصَّالِحِينَ مَا كَانَ أَلْحَقَهُ، عُرِضْتُ لَهُ الدُّنْيَا فَأَبَاهَا،
وَالْبَدْعُ فَتَفَاهَا.

وَأَمَّا الْخَصْلَةُ السَّابِعَةُ، وَهِيَ قَوْلُهُ: «إِمَامٌ فِي الْوَرَعِ» فَصَدَقَ فِي
قَوْلِهِ وَبَرَعٌ، فَمِنْ بَعْضِ وَرَعِهِ؛ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ السُّمَسَارُ: كَانَتْ لَأُمِّ
عَبْدِ اللَّهِ بِنِ أَحْمَدَ دَارٌ مَعَنَا فِي الدَّرْبِ، يَأْخُذُ مِنْهَا أَحْمَدُ دِرْهَمًا؛
بِحَقِّ مِيرَاثِهِ، فَاحْتَاجَتْ إِلَى نَفَقَةٍ لِتُصْلِحَهَا، فَأَصْلَحَهَا ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ،
فَتَرَكَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ الدَّرْهَمَ الَّذِي كَانَ يَأْخُذُهُ، وَقَالَ: قَدْ أَفْسَدَهُ
عَلَيَّ، قُلْتُ: إِنَّمَا تَوَرَّعَ مِنْ أَخْذِ حَقِّهِ مِنَ الْأَجْرَةِ؛ خَشْيَةً أَنْ يَكُونَ
ابْنُهُ أَنْفَقَ عَلَى الدَّارِ مِمَّا يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ مَالِ الْخَلِيفَةِ، وَنَهَى وَلَدِيهِ
وَعَمَّهُ عَنْ أَخْذِ الْعَطَاءِ مِنْ مَالِ الْخَلِيفَةِ، فَاعْتَذَرُوا بِالْحَاجَةِ،
فَهَجَرَهُمْ شَهْرًا لِأَخْذِ الْعَطَاءِ. وَوُصِفَ لَهُ دِهْنُ اللُّوزِ فِي مَرَضِهِ، قَالَ
حَنْبَلٌ: فَلَمَّا جِئْنَاهُ بِهِ قَالَ: مَا هَذَا؟ قُلْنَا: دِهْنُ اللُّوزِ. فَأَبَى أَنْ
يَذُوقَهُ، وَقَالَ: الشَّيْرُجُ، فَلَمَّا ثَقُلَ وَاشْتَدَّتْ عَلَيْهِ جِئْنَاهُ بِدِهْنِ اللُّوزِ،
فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَنَّهُ دِهْنُ اللُّوزِ كَرِهَهُ وَدَفَعَهُ، فَتَرَكَنَاهُ وَلَمْ نَعُدْ لَهُ. وَوُصِفَ لَهُ

فِي عَلَيْهِ قَرَعَةٌ تُشْوِي وَيُؤْخَذُ مَاؤُهَا، فَلَمَّا جَاءُوا بِالْقَرَعَةِ، قَالَ بَعْضُ مَنْ حَضَرَ: أَجْعَلُوهَا فِي تَنُورٍ صَالِحٍ، فَإِنَّهُمْ قَدْ خَبَرُوا، فَقَالَ بِيَدِهِ: لَا. وَأَبَى أَنْ يُوجَّهَ بِهَا إِلَى مَنْزِلِ صَالِحٍ، قَالَ حَنْبَلٌ: وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ. وَأَجْرِي الْمُتَوَكِّلُ عَلَى وَلَدِهِ، أَهْلِهِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: إِنَّهُمْ فِي كِفَايَةٍ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ الْمُتَوَكِّلُ: إِنَّمَا هَذَا لَوْلَدِكَ، مَا لَكَ وَلِهَذَا؟ فَقَالَ لَهُ أَحْمَدُ: يَا عَمُّ، مَا بَقِيَ مِنْ أَعْمَارِنَا؟ كَأَنَّكَ بِالْأَمْرِ قَدْ نَزَلَ بِنَا، فَاللهُ اللهُ، فَإِنَّ أَوْلَادَنَا إِنَّمَا يُرِيدُونَ يَتَأَكَّلُونَ بِنَا، وَإِنَّمَا هِيَ أَيَّامٌ قَلِيلٌ، لَوْ كُشِفَ لِلْعَبْدِ عَمَّا قَدْ حُجِبَ عَنْهُ لَعَرَفَ مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ، صَبْرٌ قَلِيلٌ وَثَوَابٌ طَوِيلٌ، إِنَّمَا هَذِهِ فِتْنَةٌ، فَلَمَّا طَالَتْ عَلَتْهُ أَحْمَدُ كَانَ الْمُتَوَكِّلُ يَبْعَثُ بِابْنِ مَأْسُويَةَ الْمُتَطَبِّبُ، فَيَصِفُ لَهُ الْأَدْوِيَةَ، فَلَا يَتَعَالَجُ، فَدَخَلَ ابْنُ مَأْسُويَةَ عَلَى الْمُتَوَكِّلِ، فَقَالَ لَهُ الْمُتَوَكِّلُ: وَيْحَكَ، ابْنُ حَنْبَلٍ، مَا نَجَحَ فِيهِ الدَّوَاءُ؟! فَقَالَ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ لَيْسَتْ بِهِ عَلَّةٌ فِي بَدَنِهِ، إِنَّمَا هَذَا مِنْ قِلَّةِ الطَّعَامِ، وَكَثْرَةِ الصِّيَامِ وَالْعِبَادَةِ، فَسَكَتَ الْمُتَوَكِّلُ.

وَلَمَّا تُوْفِيَ أَحْمَدُ وَجَّهَ ابْنُ طَاهِرٍ الْأَكْفَانَ، فَرُدَّتْ عَلَيْهِ، وَقَالَ عَمُّ أَحْمَدَ لِلرُّسُولِ: قُلْ لَهُ: أَحْمَدُ لَمْ يَدْعُ غُلَامِي يُرَوِّحُهُ، يَعْنِي خَشْيَةً أَنْ أَكُونَ أَشْتَرَيْتُهُ مِنْ مَالِ السُّلْطَانِ، فَكَيْفَ تُكْفِنُهُ بِمَالِكَ؟ وَقَالَ ابْنُ الْمُنَادِي: أَمْتَنَعَ أَحْمَدُ مِنَ التَّحْدِيثِ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِثَمَانِ سِنِينَ، أَوْ أَقَلٍّ، أَوْ أَكْثَرَ، وَذَلِكَ: أَنَّ الْمُتَوَكِّلَ وَجَّهَ يَقْرَأُ عَلَيْهِ

السَّلامَ، وَيَسْأَلُهُ أَنْ يَجْعَلَ الْمُعْتَزَّ فِي حِجْرِهِ، وَيُعَلِّمَهُ الْعِلْمَ، فَقَالَ
لِلرَّسُولِ: أَقْرَأْ عَلَيَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ السَّلامَ، وَأَعْلِمْنِي أَنَّ عَلَيَّ يَمِينًا:
أَنِّي لَا أَتِمُّ حَدِيثًا حَتَّى أَمُوتَ، وَقَدْ كَانَ أَعْفَانِي مِمَّا أَكْرَهُ، وَهَذَا
مِمَّا أَكْرَهُ.

وَقَالَ الْمَرْوُذِيُّ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ: الْخَوْفُ قَدْ مَنَعَنِي أَكْلَ
الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ فَمَا أَشْتَهِيهِ.

وَكَانَ أَحْمَدُ يَذَرُ دَارَهُ الَّتِي يَسْكُنُهَا، وَيُخْرِجُ عَنْهَا الْخَرَجَ
الَّذِي وَظَفَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى السَّوَادِ.

وَكَانَ أَحْمَدُ إِذَا نَظَرَ إِلَى نَضْرَانِي غَمَضَ عَيْنَيْهِ، فَقِيلَ لَهُ فِي
ذَلِكَ؟ فَقَالَ: لَا أَقْدِرُ أَنْظُرَ إِلَى مَنْ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ وَكَذَبَ عَلَيْهِ.
وَقَالَ إِسْحَقُ عَمَّ أَحْمَدَ: دَخَلْتُ عَلَى أَحْمَدَ وَيَدُهُ تَحْتَ خَدِّهِ،
فَقُلْتُ لَهُ: يَا ابْنَ أَخِي: أَيُّ شَيْءٍ هَذَا الْحُزْنُ؟ فَرَفَعَ رَأْسَهُ وَقَالَ:
طُوبَى لِمَنْ أَخْمَلَ اللَّهُ ذِكْرَهُ.

وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَرْبٍ: أُخْصِي مَا رَدَّ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حِينَ
جِيءَ بِهِ إِلَى الْعَسْكَرِ فَإِذَا هُوَ سَبْعُونَ أَلْفًا.
وَقَالَ صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ: كَانَ أَبِي لَا يَدْعُ أَحَدًا يَسْتَقِي لَهُ الْمَاءَ
لَوْضُوئِهِ.

وَأَمَّا الْخُصْلَةُ الثَّامِنَةُ، وَهِيَ قَوْلُهُ: «إِمَامٌ فِي السُّنَّةِ» فَلَا يَخْتَلِفُ
الْعُلَمَاءُ الْأَوَائِلُ وَالْأَوَاخِرُ أَنَّهُ فِي السُّنَّةِ الْإِمَامُ الْفَاخِرُ، وَالْبَحْرُ
الزَّائِرُ، أَوْ ذِي فِي اللَّهِ عِزٌّ وَجَلٌّ فَصَبْرٌ، وَلِكِتَابِهِ نَصْرٌ، وَلِسُنَّةِ رَسُولِ

الله ﷺ أَنْتَصَرَ، أَفْصَحَ اللهُ فِيهَا لِسَانَهُ، وَأَوْضَحَ بَيَانَهُ، وَأَرْجَحَ مِيزَانَهُ، لَا رَهَبَ مَا حُدِّرَ، وَلَا جَبُنَ حِينَ أَنْذَرَ، أَبَانَ حَقًّا، وَقَالَ صِدْقًا، وَزَانَ نُطْقًا وَسَبْقًا، ظَهَرَ عَلَى الْعُلَمَاءِ، وَقَهَرَ الْعُظَمَاءَ، فِي الصَّادِقِينَ مَا أَوْجَهَهُ، وَبِالسَّابِقِينَ مَا أَشْبَهَهُ، وَعَنِ الدُّنْيَا وَأَسْبَابِهَا مَا كَانَ أَنْزَهَهُ، جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ، فَهُوَ لِلسُّنَّةِ كَمَا قَالَ اللهُ فِي كِتَابِهِ الْمُبِينِ: ﴿وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِيرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (١٣). قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: أَيْدَ اللهُ هَذَا الدِّينَ بَرَجَلَيْنِ لَا ثَالِثَ لَهُمَا؛ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ يَوْمَ الرَّدَّةِ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَوْمَ الْمَخَنَةِ.

وَقِيلَ لِإِسْحَاقَ بْنِ الْحَارِثِ، يَوْمَ ضُرِبَ أَحْمَدُ: قَدْ وَجَبَ عَلَيْكَ أَنْ تَتَكَلَّمَ، فَقَالَ: تُرِيدُونَ مِنِّي مَقَامَ الْأَنْبِيَاءِ؟ لَيْسَ هَذَا عِنْدِي، حَفِظَ اللهُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ، ثُمَّ قَالَ - بَعْدَمَا ضُرِبَ أَحْمَدُ - : لَقَدْ أُدْخِلَ الْكَبِيرَ فَخَرَجَ ذَهَبَةً حَمْرَاءَ.

وَقَالَ الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: مَنْ أَبْغَضَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ فَهُوَ كَافِرٌ، فَقُلْتُ: تُطَلِّقُ عَلَيْهِ أَسْمَ الْكُفْرِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، مَنْ أَبْغَضَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ عَانَدَ السُّنَّةِ، وَمَنْ عَانَدَ السُّنَّةَ قَصَدَ الصَّحَابَةَ، وَمَنْ قَصَدَ الصَّحَابَةَ أَبْغَضَ النَّبِيَّ، وَمَنْ أَبْغَضَ النَّبِيَّ ﷺ كَفَرَ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ ابْنِ رَاهُوِيَه: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: لَوْلَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَبَذَلَ نَفْسَهُ لَمَا بَذَلَهَا لَذَهَبَ الْإِسْلَامُ. وَقَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ الْوَرَّاقُ: أَبُو عَبْدِ اللهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ إِمَامُنَا،

وهو من الراسخين في العلم، إِذَا وَقَفْتُ غَدًا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى
فَسَأَلَنِي: بِمَنْ أَقْتَدَيْتَ؟ أَقُولُ: بِأَحْمَدَ. وَأَيُّ شَيْءٍ ذَهَبَ عَلَى أَبِي
عَبْدِ اللَّهِ مِنْ أَمْرِ الْإِسْلَامِ وَقَدْ بُلِيَ عَشْرِينَ سَنَةً فِي هَذَا الْأَمْرِ؟!
وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: أَرَادَ النَّاسُ مِنَّا أَنْ نَكُونَ مِثْلَ أَحْمَدَ بْنِ
حَنْبَلٍ، لَا وَاللَّهِ، لَا نَقْدِرُ عَلَى أَحْمَدَ، وَلَا عَلَى طَرِيقِ أَحْمَدَ.
فَهَذِهِ الثَّمَانِي الَّتِي ذَكَرَهَا الشَّافِعِيُّ، وَيُقْرَنُ بِهَا أَيْضًا ثَمَانِي
خِصَالٍ أَنْفَرَدَ بِهَا^(١):

إِحْدَاهَا: الْإِجْمَاعُ عَلَى أَصُولِهِ الَّتِي أَعْتَقَدَهَا، وَالْأَخْذُ بِصَحَّةِ
الْأَخْبَارِ الَّتِي أَعْتَمَدَهَا، حَتَّى مِنْ زَاغَ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ كَفَرُوهُ
وَحَذَرُوا مِنْهُ وَهَجَرُوهُ، فَانْتَهَتْ إِلَيْهِ فِيهَا الْحُجَّةُ، وَوَقَفَتْ دُونَهُ
الْمَحَجَّةُ، وَإِنْ كَانَتْ كَذَلِكَ مَذَاهِبُ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ
وَالدِّينِ، فَصَارَ إِمَامًا مُتَّبَعًا، وَعَلَمًا مُلْتَمَعًا، وَمَا أَشْبَهُهُ بِالْقُرَّاءِ
الْمَأْثُورَةِ عَنِ السَّلَفِ، ثُمَّ أَنْتَهَتْ إِلَى الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ خَيْرُ الْخَلَفِ.
الثَّانِيَةُ: اتِّفَاقُ الْأَلْسُنِ عَلَيْهِ بِالصَّلَاحِ، وَإِلَيْهِ يُشَارُ بِالتَّوْفِيقِ
وَالْفَلَاحِ، فَإِذَا ذُكِرَ بِحَضْرَةِ الْكَافَّةِ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى اخْتِلَافِ مَذَاهِبِهِمْ
فِي مَجَالِسِهِمْ أَوْ مَدَارِسِهِمْ قَالُوا: أَحْمَدُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ
صَالِحٌ، لَعَمْرِي إِنَّهُمَا خُلْتَانِ جَلِيلَتَانِ، سَأَلَ الصَّلَاحَ الْأَنْبِيَاءَ،

(١) «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى ٣١/١. وقد نقلت الخصال الثماني الأولى بتصرف وزيادة من عندي ومن كتب أخرى. وأيضًا تصرفت في التي تليها.

والتَّمَسُّهُ الأَصْفِيَاءُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى - فِي قِصَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - : ﴿رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَالْحَقِّنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ (٨٢) وفي قِصَّةِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ﴿وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ .

الثَّالِثَةُ : أَنَّهُ مَا أَحَبَّهُ أَحَدٌ - إِمَّا مُحِبُّ صَادِقٍ، وَإِمَّا عَدُوُّ مُنَافِقٍ - إِلَّا وَانْتَفَتْ عَنْهُ الظُّنُونُ، وَأَضِيفَتْ إِلَيْهِ السُّنَنُ، وَلَا أَنْزَوَى عَنْهُ رَفْضًا، وَأَظْهَرَ لَهُ عِنَادًا وَبُغْضًا، إِلَّا وَاتَّفَقَتِ الأَلْسُنُ عَلَى ضَلَالَتِهِ، وَسُفَاهِهِ فِي عَقْلِهِ وَجَهَالَتِهِ، وَقَدْ قَدَّمْنَا قَوْلَ الشَّافِعِيِّ : مَنْ أَبْغَضَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ فَقَدْ كَفَرَ. وَقَالَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ : أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ إِمَامُنَا، مَنْ لَمْ يَرْضَ بِهِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ.

الرَّابِعَةُ : مَا أَلْقَى اللهُ عِزَّ وَجَلًّا لَهُ فِي قُلُوبِ الخَلْقِ مِنْ هَيْبَةٍ أَصْحَابِهِ وَمُحِبِّيهِ، وَأَهْلٍ مَذْهَبِهِ وَمُخَالِطِيهِ، فَلَهُمُ التَّعْظِيمُ وَالْإِكْبَارُ، وَالْمَعْرُوفُ وَالْإِنْكَارُ، وَالْمَصَالِحُ وَالْإِعْمَارُ، وَالْمَقَالُ وَالْفِعَالُ، بَسْطُتْهُمْ سَامِيَةً، وَسَطَوْتُهُمْ عَالِيَةً، فَالْمُوَافِقُ التَّقِيُّ يُكْرِمُهُمْ دِيَانَةً وَرِيَاسَةً، وَالْمُنَافِقُ الشَّقِيُّ يُعْظِمُهُمْ رِعَايَةً وَسِيَاسَةً، وَلَمَّا ذُكِرَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ جَعْفَرِ الْمُتَوَكِّلِ عَلَى اللهِ رَحِمَهُ اللهُ بَعْدَ مَوْتِ إِمَامِنَا أَحْمَدَ - غَفَرَ اللهُ لَنَا وَلَهُ - أَنَّ أَصْحَابَ إِمَامِنَا يَأْتُونَ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُمَا الشَّرُّ. فَقَالَ لِصَاحِبِ الْخَبَرِ : لَا تَرْفَعْ إِلَيَّ مِنْ خَبَرِهِمْ شَيْئًا، وَشَدَّ عَلَى أَيْدِيهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ وَصَاحِبَهُمْ مِنْ سَادَاتِ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَقَدْ عَرَفَ اللهُ تَعَالَى لِأَحْمَدَ صَبْرَهُ وَبَلَاءَهُ، وَرَفَعَ عِلْمَهُ أَيَّامَ حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ، أَصْحَابُهُ أَجَلُ الْأَصْحَابِ، وَأَنَا أَظُنُّ أَنَّ اللهَ يُعْطِي أَحْمَدَ ثَوَابَ الصَّادِقِينَ.

الخامسة: ما أخذ من الطعن سليم، ومن الوهن مستقيم، لا يُضاف إليه ما يُضاف إلى مخالف ومجانف من وسم بدعة، أو رسم بشنعة، أو تحريف مقال، أو تقييح فعال.

السادسة: اتفاق القول الأخير والقديم أن له الاحتياط في التحليل والتحرير، يعتمد في فقهه على العرائم، كما لم تأخذه في أصوله المقرّبة إلى الله عز وجل لومة لائم، يعتمد على كتاب ناطق، أو خبر موافق، أو قول صحابي جليل صادق، ويقدم ذلك على الرأي والقياس.

السابعة: أن كلام أحمد في أهل البدع مسموع، وإليه فيهم الرجوع، فمن ظهر في قوله نكيره، ولما يعتقده تغييره، فقد ثبت تكفيره، مثل ما قال في اللفظية، والمرجئة، والرافضة، والقدرية، والجهمية، وإن كان قد سبق النطق بضلالهم، لكن له القدم العالي في شرح فساد مذاهبهم، وبيان قبيح مقالاتهم، والتحذير من ضلالهم.

الثامنة: ما أظهره الله تعالى له في حياته من المراتب، ونشر له بعد مماته من المناقب، ورفع له بذلك العلم بين سائر الأمم، فتنافس حين موته في الصلاة عليه العلماء والكبراء، والأغنياء والفقراء، والصالحاء والأولياء؛ لأنه توفي في شهر ربيع الآخر من سنة إحدى وأربعين ومائتين، وله سبع وسبعون سنة. فقال المتوكل لمحمد بن عبد الله بن طاهر: طوبى لك، صليت على أحمد بن حنبل.

وروى الخطيب البغدادي عن أحمد بن شُبُويه قال: سَمِعْتُ قُتَيْبَةَ يَقُولُ: لَوْ لَا الثَّوْرِيُّ لَمَاتَ الْوَرَعُ، وَلَوْ لَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ لَأَحْدَثُوا فِي الدِّينِ. قُلْتُ لِقُتَيْبَةَ: تَضُمُّ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ إِلَى أَحَدِ التَّابِعِينَ؟ فَقَالَ: إِلَى كِبَارِ التَّابِعِينَ.

وبإسناده قال إسحاق ابن راهويه: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ آدَمَ يَقُولُ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ إِمَامُنَا.

وبإسناده قال محمد بن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حُجَّةٌ بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَ عَبِيدِهِ فِي أَرْضِهِ. وبإسناده قال علي بن المديني: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ سَيِّدُنَا.

وبإسناده قال الميموني: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ يَقُولُ: مَا قَامَ أَحَدٌ بِأَمْرِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا قَامَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ. قَالَ: قُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا الْحَسَنِ، وَلَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ؟ قَالَ: وَلَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ؛ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ كَانَ لَهُ أَعْوَانٌ وَأَصْحَابٌ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَعْوَانٌ وَلَا أَصْحَابٌ.

وبإسناده عن محمد بن علي بن شعيب قال: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ بِالَّذِي قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَائِنْ فِي أُمَّتِي مَا كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، حَتَّى إِنَّ الْمِنْشَارَ لِيُوضَعَ عَلَى مَفْرِقِ رَأْسِهِ، مَا يَضْرِفُهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ». وَلَوْ لَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَامَ بِهِذَا، لَكَانَ عَارًا عَلَيْنَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، إِنَّ قَوْمًا سُبُكُوا فَلَمْ يَخْرُجْ مِنْهُمْ أَحَدٌ.

وذكر ابن أبي يعلى عن الساجي - وهو زكريا بن يحيى - أنه

قال: أحمد بن محمد أفضل عندي من مالك، والأوزاعي والثوري، والشافعي؛ وذلك أن لهؤلاء نظراء، وأحمد بن حنبل فلا نظير له.

وعن عبد الله بن إسحاق المدائني قال: سمعت أبي يقول: رأيت كأن الناس قد جمعوا إلى مكة، وكأن الحجر أنصدع، فخرج منه لواء، فقلت: ما هذا؟ ف قيل لي: أحمد بن حنبل بايع الله عز وجل.

وقال الشافعي: خرجت من بغداد وما خلقت بها أحدا أتقى ولا أورع ولا أفقه - أظنه قال: ولا أعلم - من أحمد بن حنبل. وقال أحمد بن إبراهيم - يعني: الدورقي - من سمعتموه يذكر أحمد بن حنبل بسوء فاتهموه على الإسلام.

وقال محمد بن الحسين الأنماطي: كنت في مجلس فيه يحيى ابن معين، وأبو خيثمة زهير بن حرب، وجماعة من كبار العلماء، فجعلوا يشنون على أحمد بن حنبل، ويذكرون فضائله، فقال رجل: لا تكثروا بغض هذا القول؛ فقال يحيى بن معين: وكثرة الشنأ على أحمد بن حنبل تستكثر؟! لو جلسنا مجلسنا بالثناء عليه ما ذكرنا فضائله بكمالها.

محنته

تَعَرَّضَ الإمامُ أحمدُ لمحنةٍ خلقِ القرآنِ، وهذه خلاصةٌ لتلك

المحنة :

ظهرت الفتنةُ بخلقِ القرآنِ في عهدِ المأمون عبدِ الله بن هارون الرشيد، وأول من حُمِلَ للمحنة حيثُ جاء كتابُ المأمونِ في أمرهم: يحيى بن معين، وأبو خيثمة زهير بن حرب، وأحمد بن إبراهيم الدُّورقي، وإسماعيل الجوزي، ومحمد بن سعد، وأبو مسلم عبد الرحمن بن يونس، وابنُ أبي مسعود. فأجابوا وأُطلقوا، ثمَّ وردَ كتابُ المأمونِ بإحضارِ أبي عبدِ الله أحمدَ بن حنبل، وعبيدِ الله بن عُمر القواريري، والحسن بن حماد سجادة، ومحمد بن نوح بن ميمون. ثم أمتحنوا، فأما القواريري وسجادة فأجابا وخُلِّيَ عنهما، وأما محمد بن نوح فماتَ في الطريق، ولم يبقَ سوى الإمام أحمد فامُتُحِنَ، وقُيِّدَ وحُمِلَ إلى المأمونِ فدعا الله أن لا يراه، قال أبو عبد الله: فكنتُ أدعو الله أن لا يُريني وجهه فماتَ المأمون سنة ٢١٨هـ من وجعٍ به، فلما قدمَ بغدادَ جلس في دارِ عمارة في أصطبلٍ لمحمد بن إبراهيم، وكان في حبسٍ ضيقٍ، ومرضَ أبو عبد الله وكانَ في شهر رمضان، وكان مقيداً، وكانَ في أمرٍ عظيم، حُبِسَ في ذلك الحبسِ قليلاً، ثم حوِّلَ إلى سجنِ العامة، فمكثَ في السجنِ نحوًا من ثلاثين شهرًا، وكان يُصَلِّي بأهلِ الحبسِ وعليه القيْدُ.

فلَمَّا تَوَلَّى المعتصمُ حُمِلَ إليه، وتَناظرَ معه فقالَ المعتصمُ:

وقرأتي من رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأضربنك بالسَّياطِ أو تقول كما أقول، ثم التفت إلى الجلَّاد فقال: خُذه إليك، فأخذه فخرق قميصه، ثم أوقفه بين خشبتين، فلما ضرب سوطاً واحداً قال: باسم الله. فلما ضرب الثاني قال: لا حول ولا قوة إلا بالله. فلما ضرب الثالث قال: القرآن كلامُ الله غيرُ مخلوق. فلما ضرب السوط الرابع قال: ﴿لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ وكان يُضرب، ويقولُ الخليفةُ للضَّاربِ: شُدَّ، قطع الله يدك، حتى سقط من الإغماء، ثم رجع إلى المنزل فجئ برجلٍ ممن يُبصر الضَّربَ والعلاج، فقال: قد رأيتُ مَنْ ضرب ألف سوط، ما رأيتُ ضرباً مثلَ هذا ولا أشدَّ منه، وهذا ضربُ التَّلَفِ.

وهكذا ضرب المرَّة بعد الأخرى، ولا يُترك في كلِّ مرَّةٍ حتى يذهب عقله، وكاد -رحمه الله- يهلك من شدَّة الضرب حتى وُلِّيَ الواقفُ أبو جعفر المعتصم في سنة ٢٢٩، وسار على نهج والده في أمتحانِ الناسِ بخلق القرآن، فامتنَحَ أحمد بن نصر الخزاعي فأبى، فأمرَ بضرب عنقه، وسُئِلَ نُعيم بن حمَّاد فلم يُوافقه فحبس حتَّى مات، وأرسل إلى عَفَّان بن مسلم وهدده بقطع ما يجري عليه فلم يُجبه، وقال: قال الله: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾، وامتنع أيضاً أبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي فحبس حتَّى مات. ولكنَّه لم يتعرض لأحمد لما علم من صبره، أو لما خاف من تأثير عقوبته، ولكنَّه أرسل إلى أحمد بن حنبل لا تساكني بأرض، فاختنفى -رحمه الله- بقية حياة الواقف، فما زال يتنقل في الأماكن،

ثم عادَ إلى منزله بعد أشهرٍ، فاختلفَ فيه إلى أن ماتَ الواثقُ، وبعدَ وفاته تولى الخلافةَ أخوهُ جعفرُ بن المعتصم المتوكل على الله، فأظهر الله السُّنَّةَ، وفرَّجَ عن الناس حيثُ كان محبًّا للسنة، فرفعَ محنةَ القولِ بخلقِ القرآنِ، وكان يستشيرُه ويراسلُه، ويعظمه، ويوجِّهه إليه في كل وقتٍ يسأله عن حاله، فلم يزل أبو عبد الله يخرجُ إلى الجمعةِ والجماعةِ، ويُجيب في المسائلِ والفُتيا إلى سنة إحدى وأربعين ومائتين، فاعتلَّ يومَ الأربعاء من شهرِ ربيع الأول فأصابته الحمى فلم يزل في علته إلى يوم الجمعة وهو اليومُ العاشرُ من مرضه، فلما أضحى النهارُ من يوم الجمعة قُبض -رحمه الله رحمة واسعة- ودُفن من آخر النهار يوم الجمعة.

مصادر الترجمة:

سيرة الإمام أحمد لابنه صالح (ت ٢٦٥)، «طبقات ابن سعد» ٣٥٤/٧، «التاريخ الكبير» للبخاري ٥/٢، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٢٩٢/١، «حلية الأولياء» لأبي نعيم ١٦١/٩، «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي ١٤١٢/٤، «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى ٣٠/١، «المنتظم» لابن الجوزي ٢٨٦/١١، «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٤٣١/٢، «سير أعلام النبلاء» له أيضًا ١١/١٧٧، «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي ٣٦٥/٢٠، «الجواهر المحصل في مناقب الإمام أحمد» لمحمد بن محمد بن أبي بكر السعدي (ت ٩٠٠)، «الأعلام» للزركلي ٢٠٣/١، «معجم المؤلفين» لكحالة ٩٦/٢.

ترجمة إسحاق ابن راهويه

اسمه ونسبه:

هو الإمام الحافظ إسحاق بن إبراهيم أبي الحسن بن مخلد بن إبراهيم، ينتهي نسبه إلى تميم بن مرة، أبو يعقوب الحنظلي التميمي المروزي النيسابوري المعروف بابن راهويه. الحنظلي: نسبة إلى حنظلة بن مالك الجد السادس عشر لإسحاق.

التميمي: نسبة إلى تميم وهي قبيلة عربية معروفة.

المروزي: نسبة إلى (مرو) التي وُلد بها.

أما سبب تلقيبه بابن راهويه فذكر الخطيب بسنده إلى إسحاق قال: قال لي عبد الله بن طاهر: لِمَ قيل لك: ابن راهويه؟ وما معني هذا؟ وهل تكره أن يُقال لك هذا؟

قال: أعلم أيها الأمير أن أبي وُلد في طريق، فقال المَراوِزة: راهويه. لأنه ولد في الطريق، وكان أبي يكره هذا، وأما أنا فلستُ أكرهه. أ.هـ

و(راهويه) تتكون من كلمتين فارسيّتين: (راه): أي طريق، (ويه): أي وجد. ولم يكن الإمام أحمد راضيًا بهذا اللقب لإسحاق، حتّى إنه ذكر له ابن راهويه، فكره أن يُقال: راهويه، وقال: إسحاق بن إبراهيم الحنظلي.

أما ضبط كلمة (راهويه) فمذهب النحاة (راهويّه) بفتح الواو وما قبلها وسكون الياء ثم هاء.

ومذهب المحدثين (راهويّه) بضم ما قبل الواو وسكونها وفتح الياء وإسكان الهاء^(١).

مولده ونشأته

ذكرت أكثر المصادر أنه وُلد سنة إحدى وستين ومائة، وقيل: وُلد سنة ثلاث وستين ومائة.

فَتَحَ هذا الإمام عينيه ونشأ في مدينة مرو، التي عُرِفَتْ بأنها مَنبَع العلماء ومَرْتَع الفضلاء، بالإضافة إلى أن أسرة إسحق كانت ذات مجدٍ وفضلٍ ومتحلّية بالخشية والتقوى.

بدأ رحمه الله تعلّم العلم من الكُتّاب، شأنه في ذلك شأن غيره من طلاب العلم، ثم التزم مشايخ بلده وبذل جهده في تلقّي العلوم من علماء مدينته أمثال عبد الله بن المبارك، ثم شدَّ الرِّحال في سبيل طلب العلم؛ وذلك لما للرَّحلات العلمية من فوائد قلَّما تحصلُ في بلده فرحلَ إلى العراق والحجاز واليمن والشام، ثم بعد ذلك أَسْتَوطَن نيسابور إلى أن تُوفِّي بها.

نبوغه في الفقه:

لَقَدْ بَرَعَ الإمامُ إسحقُ في كثير من العلوم الشرعية، فقد كانَ

(١) أنظر: «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/٢٥٨ (ترجمة أبي عبيد بن حرويه) و«تدريب الراوي» ١/٣٣٨.

حافظًا ضابطًا لمادة التفسير بأسانيدِها وألفاظها، كما برع في الحديث وعلومه حتّى عُدَّ من أحفظ أهل زمانه وذاع صيته، حتّى لُقِّبَ بمحدث خراسان وحافظها، كما عُدَّ إسحاق من النقاد الذين يعتمد قولهم في نقد الرجال والحديث.

ثم كَتَبَ الله له - بفضل ثقافته وسعة اطلاعه - النبوغ في الفقه، حتّى وَصَفَهُ العلماءُ بأنَّه كان إمامًا في الفقه ومن كبار أئمة الاجتهاد، وأكبر دليل على ذلك مناظراته العديدة مع الإمام الشافعي، بجانب مصنفاته الغزيرة في الفقه حيث وَضَعَ كتابه «الجامع الكبير» على كتب الشافعي، وكتابه «الجامع الصغير» على كتاب «الجامع الكبير» للثوري، وألَّفَ «السنن» و«المصنف» أيضًا في الفقه والحديث. وهو ما يدلُّ عليه كتابنا هذا للإمام أحمد وإسحاق، ولا تجد الكتب المعنية بذكر أقوال الفقهاء تخلو من أقواله وآرائه.

شيوخه:

لقد أخذ إسحاق عن جمع غفير من العلماء في بلده وخارجه، وعدَّ منهم المزي في «تهذيب الكمال» ستّة عشر ومائة، وهم أكثر من أن يُعدُّوا، منهم على سبيل المثال:

١- أزهري بن سعد السَّمان الإمام الحافظ، كان من أوعية العلم (ت ٢٠٣).

٢- إسماعيل بن عُلَيَّة أبو بشر الأسدي الإمام الفقيه (ت ١٩٣).

٣- شيخ الإسلام، أبو بكر بن عيَّاش، الأسدي (ت ١٩٣).

٤- حمادُ بنُ أسامةَ بنِ زيد، أبو أسامة، الكوفي، كان من أئمة العلم (ت ٢٠١).

٥- سُفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ، الإمام الكبير، حافظُ العصر، شيخُ الإسلام أبو محمد الهلالي (ت ١٩٨).

٦- عبد الرحمن بن مهدي، أبو سعيد، العنبري، أحد أركان الحديث ببغداد (ت ١٩٨).

٧- النضر بن شميل (ت ٢٠٣).

٨- عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١).

٩- عبد الله بن المبارك (ت ١٨١).

١٠- جرير بن عبد الحميد (ت ١٨٨).

تلاميذه:

لقد بلغ إسحق مكانةً علميةً عظيمةً حتَّى أكبَّ بعضُ شيوخه، وبعضُ أقرانه يتتلمذون عليه ويستفيدون منه. وحسبُه فخراً أنَّ أصحابَ الكتب الستة - سوى ابن ماجة - من خريجي مدرسته. ومن تلاميذه أيضًا:

١- الإمام أحمد بن حنبل، إمامُ السنة (ت ٢٤١).

٢- إسحق بن منصور، أبو يعقوب الكوسج، الإمام الفقيه (ت ٢٥١).

٣- مُحمد بن إسحق بن حُزيمة، شيخُ الإسلام، إمامُ الأئمة، أبو بكر السُّلَمي (ت ٣١١).

- ٤- مُحمد بن نصر بن الحجاج المروزي، أبو عبد الله الحافظ، كان إمامَ أهل عصره بلا مدافعة (ت ٢٩٤).
 ٥- الحسن بن سفيان (ت ٣٠٣).
 ٦- أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣).
 وغيرهم كثير.

مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه:

لقد أثنى على إسحق واعترف له بالفضل كبار المحدثين من مشايخه وأقرانه، حتَّى تشرف بنيل أعلى لقب من الألقاب التي يُطلقها المحدثون والتي لم ينلها إلا القلة الأفذاذ أمثال البخاري ألا وهو لقب أمير المؤمنين في الحديث، وقد لقبه بذلك قريناه: يحيى بن معين وأحمد بن حنبل، وهذه جملة من أقوال العلماء فيه:
 سئل أحمد عنه يوماً فقال: مثل إسحق يسأل عنه؟! إسحق عندنا إمام من أئمة المسلمين. وقال: أما إسحق فلم نر مثله. وقال: لم يعبر الجسر إلى خراسان مثل إسحق، وكان مخالفنا في أشياء، فإن الناس لم تزل يخالف بعضهم بعضاً.

وقال الذهبي: هو أحد الأئمة الأعلام المتبوعين.

وقال أبو حاتم الرازي: إسحق إمام من أئمة المسلمين.
 وقال قتيبة بن سعيد: الحفّاط بخراسان: ابن راهويه، وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي، ومحمد بن إسماعيل البخاري.
 وقال سعيد بن ذؤيب: ما أعلم على وجه الأرض مثل إسحق.
 وقال الحافظ ابن حجر: أمير المؤمنين في الحديث والفقه.

آثاره العلمية:

لقد نبغ إمامنا في التفسير والحديث والفقه حتّى ألف فيها مؤلفات، وكان يُملّي بعضُها على تلاميذه من حفّظه، ووصفه كثيرٌ ممن ترجم له بأنّه كان صاحبَ التصانيف، فمن هنا خلف لنا إسحق ذخيرة علمية ثمينة غير أنه مع الأسف لم يصلنا منها إلا النادر. ومن أهمّ هذه التصانيف:

- ١- كتابُ التفسير: ذكره النديم والسّمعاني والكتّاني وغيرهم.
- ٢- المسند: وقد طُبِع منه الجزء الرابع، وهو معروف عند بعض العلماء بـ«السنن» ذكره بهذا الاسم النديم وكذا ذكره الداودي وغيرهما.
- ٣- الجامع الكبير: وضعه على كتب الشافعيّ، كما ذكر السّخاوي وابن أبي حاتم.
- ٤- المصنّف: ذكره الحافظ ابن حجرٍ والشّوكاني.
- ٥- كتابُ العلم: ذكره الروديني وابن حجر.
- ٦- كتابُ مسائل الإمام أحمد وإسحق برواية الكؤسج وهو من جُملة الآثار عن الإمامين رحمهما الله تعالى، وهو كتابنا هذا. وفاته:

لقد اتَّفقت المصادرُ تقريباً على أنّه تُوفي سنة ثمانٍ وثلاثين ومائتين، ليلة الأحد للنصف من شعبان عن سبعٍ وسبعين سنة، رحمه الله، وغفر له، وجعل الجنة مثواه.

ترجمة الأوزاعي

اسمه ومولده:

هو الإمام عبد الرحمن بن عمرو بن يَحْمَد الأوزاعي، أبو عمرو، وُلد عام ٨٨هـ في مدينة «بعلبك»، ونشأ في بلدة «الكرّك».

مكانته وثناء العلماء عليه:

اشتهر رحمه الله بأنه كان واحدَ زمانه، وإمامَ عصره وأوانه، وأنه كان ممن لا يخافُ في الله لومةَ لائم، وكان متواضعًا، سريعَ الرجوعِ إلى الحقِّ إذا سمعه، وكان ذا حافظَةٍ قويّة، وكان صاحبَ عبادةٍ وخشوعٍ، عَظِيمِ الاحترامِ للعلمِ وأهله.

شهد له الأئمةُ بالعلم والفضل:

فقال الإمام مالك: الأوزاعي إمامٌ يقتدى به.

وقال الشافعي: ما رأيتُ رجلًا أشبهَ فقهه بحديثه من

الأوزاعي.

وقال الإمام أحمد: كان الأوزاعي من الأئمة.

تلقّى الأوزاعي العلومَ من صِغره وحرصَ عليها حتّى بلغ حدًّا

من العلم أستطاع أن يدفع الناسَ إلى سؤاله وهو في سنِّ الثالثة عشرة، وأفتى وهو في السابعة عشرة من عمره.

شيوخه:

من أبرز شيوخه الذين أخذ عنهم: مكحول الشامي، وعطاء

الخراساني، وعطاء بن أبي رباح، وابن شهاب الزهري، وأبو بكر بن حزم، ويحيى بن أبي كثير، وغيرهم.

تلاميذه:

ومن أبرز من أخذوا عنه: سُفيان بن عيينة، وعبدُ الرزاق بن همام، وعبدُ الله بن المبارك، ووَكيعُ بن الجراح، ويحيى بن سعيد، وغيرهم.

ومن الذين رَوَى عَنْهُمْ ورووا عنه: الثوري، وابنُ المبارك، ومالكُ بن أنس، ويحيى بن أبي كثير وهم شيوخُ له وأقران.

عنايته بالفقه:

كَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ أَصْحَابِ مَدْرَسَةِ الْحَدِيثِ لَمْ يَحِذَ الْأَجْتِهَادَ إِلَّا فِيمَا لَيْسَ فِيهِ نَصٌّ مِنْ قُرْآنٍ أَوْ سُنَّةٍ، اُنْتُشِرَ مَذْهَبُهُ فِي بِلَادِ الشَّامِ حَتَّى عَامَ ٣٤٠ هـ وَفِي بِلَادِ شِمَالِ أَفْرِيقِيَا وَالْأَنْدَلُسِ إِلَى عَامِ ١٩٧ هـ، ثُمَّ دَرَسَ مَذْهَبُهُ بِوَفَاةِ الْعَارِفِينَ فِيهِ وَاحْتِرَاقِ كُتُبِهِ وَرَغْبَةِ الْحُكَّامِ فِي اعْتِمَادِ مَذَاهِبٍ أُخْرَى.

آثاره:

صَنَفَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كِتَابَيْنِ فِي الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ هُمَا: «المسند» و«السنن»، وَصَنَّفَ كِتَابًا فِي مَسَائِلِ الْفَقْهِ «الفتاوى»، وَكِتَابًا رَابِعًا وَهُوَ «السير» فِي عِلَاقَاتِ الْمُسْلِمِينَ بِغَيْرِ الْمُسْلِمِينَ زَمَنِ الْحَرْبِ.

وفاته:

مَاتَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ الْأَحَدِ لِلَّيْلَتَيْنِ خَلَّتَا مِنْ شَهْرِ صَفَرِ سَنَةِ (١٥٧) وَهُوَ ابْنُ تِسْعٍ وَسْتِينَ.

ترجمة سفيان الثوري

اسمه ومولده:

هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، كان مولده سنة سبع وتسعين على الصحيح وذلك في خلافة سليمان بن عبد الملك.

مكاته وثناء العلماء عليه:

قال شعبة، وسفيان بن عيينة، وأبو عاصم النبيل، ويحيى بن معين، وغير واحد من العلماء: سفيان أمير المؤمنين في الحديث. وقال يحيى بن معين: ما خالف أحد سفيان في شيء إلا كان القول قول سفيان.

وقال ابن عيينة: أصحاب الحديث ثلاثة: ابن عباس في زمانه، والشعبي في زمانه، والثوري في زمانه.

وروي عن سفيان أنه قال: ما استودعت قلبي شيئاً قط فخانني. وقال عبد الرحمن بن مهدي: ما رأيت أحفظ للحديث من الثوري.

شيوخه:

روى عن شيوخ كثر منهم: أيوب السختياني، وحبيب بن أبي ثابت، وحُميد الطويل، وسليمان الأعمش، وسليمان التيمي، وعاصم الأحول وغيرهم.

تلاميذه:

رَوَى عَنْهُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ، وَشُعْبَةُ بْنُ الْحِجَاكِ وَهُوَ مِنْ أَقْرَانِهِ، وَأَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَابْنُ مَهْدِيٍّ وَغَيْرِهِمْ.

وفاته:

أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ تُوفِّيَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِينَ وَمِائَةَ، رَحِمَهُ اللَّهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً.

المطبوع من كُتُب مسائل الإمام أحمد

١- أول مَنْ نشر كتابًا من كتب المسائل هو الأستاذ محمد رشيد رضا صاحب المنار عام ١٣٥٣ هـ وهي المسائل برواية أبي داود.

٢- ثم تبعه بسنوات طويلة الأستاذ الشيخ زهير الشاويش فنشر مسائل الإمام أحمد برواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ وذلك عام ١٣٩٤ و ١٤٠٠ هـ وأتبعها برواية عبد الله عام ١٤٠١ هـ وذلك بالمكتب الإسلامي.

٣- وفي عام ١٤٠٦ صدر عن مكتبة الدار طبعة أخرى لمسائل الإمام برواية عبد الله بن أحمد، وذلك بتحقيق الدكتور علي سليمان المهنا.

٤- وفي عام ١٤٠٨ صدر عن الدار العلمية (دلهي - الهند) رواية صالح بن أحمد بتحقيق فضل الرحمن دين محمد.

٥- ثم صدر عن مكتبة ابن تيمية طبعة أخرى للمسائل برواية أبي داود وذلك عام ١٤٢٠ هـ بتحقيق الأخ الفاضل طارق عوض الله.

٦- وفي عام ١٤٢٠ هـ أيضًا صدر عن دار الوطن طبعة أخرى للمسائل برواية صالح بن أحمد بإشراف الأخ طارق عوض الله.

٧- كما صدرت قطعة من المسائل برواية البغوي، بتحقيق محمود الحداد عن دار العاصمة ١٤٠٧هـ.

٨- أما المسائل برواية الكوسج فقد طُبع منها بعض الأجزاء فنُشر كتاب الطهارة والصلاة بتحقيق د. محمد بن عبد الله الزاحم عن دار المنار عام ١٤١٢هـ ثم قسم المعاملات بتحقيق صالح بن محمد الفهد عن مطبعة المدني ١٤١٥هـ. وكتاب الصيام (لا يحضرني أسم محققه).

تحقيقُ الكتاب

الأصولُ المعتمدةُ في تحقيقِ الكتابِ :

اعتمدنا في تحقيقنا للكتابِ على ثلاثِ نُسخٍ خطيّةٍ، وَصَفُها كالتّالي :

١- نُسخةُ المكتبةِ العمريّةِ : ورَمَزنا لها بالرَّمزِ (ع)

وهي أتمُّ مِنَ النُّسخةِ الظاهريةِ؛ فإنَّ فيها زياداتٍ في الأبوابِ والمسائلِ، وتقعُ في (٣٧٣) صفحة لكنها كُتبت بخطِّ رديٍّ يختلفُ عن غيره من الخطوطِ المعروفة، وليسَ له قواعدٌ معينة في الكتابة، فكانَ صعبَ القراءة في كثيرٍ من المواضع، كما أنها مليئةٌ بالأخطاءِ الإملائية .

وعلى ظهريّة النسخة كُتب: «وقف أحمد بن يحيى النجدي المحل مدرسة أبي عمر في الصالحين».

وقد كُتبت كلمتا (قلت) أو (قلت لأحمد) في أولِ كلِّ سؤالٍ، وكلمة (قال) عند الإجابة، بخطِّ أكثرِ سوادٍ.

وقد وَضَعنا الكلامَ الزائدَ في هذه النسخة عن الظاهرية بين قوسين هكذا () من دونَ أن نُنَبِّه على ذلك في الهامشِ؛ حتّى لا نُثقل الحواشي، واكتفينا بهذه الإشارة.

٢- نُسخة دارِ الكتبِ الظاهرية: ورَمَزنا لها بالرمز (ظ) وقد كُتبت بخط كوفي جميل، وكُتبت عناوين الأبوابِ أو الكتبِ بخط كبير نسبياً، وتقعُ في (٢٢٤) صفحة وهي تَنقُصُ كثيراً عن النسخة (ع)، وبها تَلَفٌ في جوانبها أثر على كثيرٍ من كلمات النص، وبها أيضاً بعضُ البياضات.

وعلى ظهريّة النسخة كُتب «وقف الحافظ ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد . . . المقدسي رحمه الله ورضي عنه». وفي داخل النسخة [قبل المسألة رقم ٢١٨٢] الجزء الخامس من مسائل أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم، رواية إسحاق بن منصور المروزي سماع يوسف من ابن يزيد ماجة.

٣- نسخة دارِ الكتبِ المصريّة:

وهي مكتوبة عام ١٣٦٢هـ نقلاً عن النسخة الظاهرية، حتّى البياضات في (ظ) تُركت كما هي، وهي بالتّالي تكادُ تكون عديمة الفائدة اللهم إلا في مواضع نادرة أَسْتَوْضَحْنَا منها بعضَ الكلمات التي أشكلت علينا في (ظ)

ترتيبُ الكتاب:

لقد جاء ترتيبُ الأبوابِ في النسختين (ع) و(ظ) غير متوافق، إضافةً إلى بعضِ الأبوابِ الزائدة في (ع) وقد سِرنا في ترتيبنا للكتاب على النسخة (ظ) وأضفنا الأبوابَ الزائدة من (ع) في مواضعها وحسبَ ترتيبها في المخطوط، وكان ترتيب النسختين كما يلي:

ترتيبُ النسخةِ الظاهريةِ :

[مسائل في الطهارة والصَّلَاةُ] وهذا العنوان من عندنا (من
مسألة ١-٥٤٠).

الزَّكَاةُ (٥٤١-٦٦٤).

الصَّيَّامُ (٦٦٥-٧٣١).

الحَيْضُ (٧٣٢-٧٨١).

النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ (٨٤٨-١٣٦١).

الْمَنَاسِكُ (١٣٦٢-١٧٢٣).

الْكُفَّارَاتُ (١٧٢٤-١٧٧٩).

الْبَيُوعُ (١٧٨٠-٢٣٤٠).

الْحُدُودُ وَالذِّيَّاتُ (٢٣٤١-٢٧٢٤).

الْجِهَادُ (٢٧٢٥-٢٧٨٧).

الذَّبَائِحُ (٢٧٨٨-٢٨٧٤).

الْأَشْرَبَةُ (٢٨٧٥-٢٨٨٦).

الشَّهَادَاتُ (٢٨٨٧-٢٩٤٢).

الْمَوَارِيثُ (٢٩٤٣-٣٠١٥).

الْوَصَايَا (٣٠١٦-٣١٠٠).

الْمَدَبَرُ وَالْمَكَاتِبُ وَالْعِتْقُ (٣١٠١-٣٢٢٣).

مسائلُ شَتَّى (٣٢٢٤-٣٥٢٧).

ترتيبُ النسخةِ العُمريَّةِ :

[مسائل في الطهارة والصلاة] والعنوان من عندنا (٧٨-١)

التيَّمُ (١١٧-٧٩)

الصَّلَاةُ (٤٩٨-١١٨)

الجمُعةُ (٥٤٠-٤٩٩)

الزَّكَاةُ (٦٠٠-٥٤١)

بابٌ في المكاتبِ يُزَكِّي (٦٠٤-٦٠١)

بابٌ في زكاةِ المضاربِ يحول عليه الحول (٦٢٤-٦٠٥)

بابٌ مَن أَتَاعَ عَبْدًا قَبْلَ الْفِطْرِ (٦٣٧-٦٢٥)

باب في تعجيل الزكاة (٦٦٤-٦٣٨)

الصَّيَّامُ (٧٣١-٦٦٥)

الحيضُ (٧٨١-٧٣٢)

الجنائزُ (٨٤٧-٧٨٢)

الجهادُ (٢٧٨٧-٢٧٢٥)

النِّكَاحُ (٩٣٥-٨٤٨)

الطَّلَاقُ (٩٨١-٩٣٦)

الرِّضَاعُ (١٠٠٢-٩٨٢)

الظَّهَارُ (١٣٦١-١٠٠٣)

الْوَصَايَا (٣٠٢٢-٣٠١٦)

الهَبَّةُ (٣١٠٠-٣٠٢٣)

- المكاتبُ (٣١٠١-٣٢٢٣)
الأيمانُ (١٧٢٤-١٧٧٩)
المناسِكُ (١٣٦٢-١٧٧٩)
الحدودُ (٢٤٣١-٢٥٨٧)
القَسامةُ (٢٥٨٨-٢٧٢٤)
اليوغُ (١٧٨٠-٢٣٤٠)
الصَّيْدُ والذَّبائِحُ (٢٧٨٨-٢٨٧٤)
الأشربةُ (٢٨٧٥-٢٨٨٦)
الشهاداتُ (٢٨٨٧-٢٨٤٢)
المواريثُ (٢٩٤٣-٣٠١٥)
مسائلُ شتَّى (٣٢٢٤-٣٥٢٧)

عَمَلُنَا فِي التَّحْقِيقِ :

١- نسخنا المخطوطتين معًا بصورة متوازية، مع وضع زيادات (ع) بين قوسين () من دون الإشارة إلى ذلك في الهامش وأثبتنا فروق النسختين وإن كنا قد تساهلنا أحيانًا في عدم إثبات التصحيفات الواضحة في (ع).

٢- أعدنا مقابلة المخطوطتين مع المنسوخ، وقد كررنا ذلك عدّة مرات في بعض المواضع.

٣- رتّبنا الكتاب بالصورة المشار إليها سابقًا.

٤- خرّجنا الأحاديث والآثار بصورة غير مطولة ولم نوفها حقها في الكلام عليها طلبًا للاختصار. وقد نشير إلى موضع الحديث في أحد الكتب ليسهل للقارئ الوقوف عليه.

٥- أشرنا أحيانًا إلى بعض مواضع المسائل في كتب أخرى وبخاصّة إذا كان هناك إشكال في القراءة، لكننا لم نخرجها من كتب المسائل، وربما عزونا المسألة لكتاب «المغني» لابن قدامة أو «الأوسط» لابن المنذر أو «السنن الكبرى» للبيهقي، وذلك لوجود المسألة في أحد هذه الكتب بصورة أكثر وضوحًا، لا بقصد التخريج للمسألة أو ما ورد فيها من حديث أو أثر.

٦- شرحنا بعض الكلمات الغريبة وذلك من «القاموس المحيط» أو «لسان العرب» وفي الغالب لا نشير إلى موضع الكلمة في الكتابين ومن السهل على القارئ الوصول إلى مادة الكلمة إذا رغب في الرجوع إليهما.

٧- أعددنا فهرسَ شاملةً للكتاب، وهي: فهرس المسائل الفقهية، وفهرس الأعلام، وفهرس الفوائد اللُّغوية، إضافة إلى فهرس الموضوعات الذي وضعناه في أول الكتاب.

وبعد

فالحمدُ لله الذي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ، وهذا جهْدُنَا قَدَّمْنَاهُ عَلَى قَدْرِ طَاقَتِنَا، فَمَا فِيهِ مِنْ تَوْفِيقٍ وَسَدَادٍ فَمِنْ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَلَهُ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ، وَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ خَطَأٍ أَوْ تَقْصِيرٍ فَمِنْ أَنْفُسِنَا، نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَغْفِرَهُ لَنَا، وَأَنْ يَشْمِلَنَا بِرَحْمَةٍ مِنْ عِنْدِهِ. وَمَنْ وَجَدَ ذَلَّةً أَوْ خَرَقًا فِي هَذَا الْعَمَلِ فَلَا يَبْخُلْ عَلَيْنَا بِالنُّصْحِ فَالِدَيْنِ النَّصِيحَةُ وَالْمُؤْمِنُ مِرَاةُ أَخِيهِ.

وكذا مَنْ كَانَ لَدَيْهِ نَصِيحَةٌ أَوْ فَائِدَةٌ بِشَأْنِ جَمْعِنَا لِمَسَائِلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، أَوْ عِنْدَهُ مَصُورَاتٌ لِمَخْطُوطَاتِ الْمَسَائِلِ وَبِخَاصَةِ غَيْرِ الْمَطْبُوعَةِ، فَلْيُبَادِرْ بِالِاتِّصَالِ بِنَا تَعَاوُنًا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى، وَوَصُولًا إِلَى أَقْصَى دَرَجَةِ مُمَكِّنَةٍ لِاتِّقَانِ هَذَا الْعَمَلِ وَإِخْرَاجِهِ عَلَى أَحْسَنِ صُورَةٍ.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الفيوم فجر الأربعاء ٢٨ صفر ١٤٢٤هـ

وكتب أبو الحسين خالد الرباط

(مكتب الفلاح) ١٨ ش أحس الأول - الجامعة - الفيوم

هاتف ٠١٠٦٦١٣٣٦٩ (٠٠٢)

E-mail: khflah@gawab.com

نماذ ج من ڪٿور
المخطوطات

بخط حسن الدين عبد الله بن محمد بن عبد الواحد
هذا الكتاب من كتب الله وجميع كتبه

كتاب المسائل عن امامي أهل البيت وفقههم أهل السنة
لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن الحسين بن أبي يعقوب أحمد بن محمد بن أبي
الخطيب أحمد بن محمد بن أبي يعقوب أحمد بن محمد بن أبي
ألفه وزواه عنها استوفى في صورة المروية في الخاتمة
رحم الله محمد وأهله

ظهيرية النسخة الظاهرية (ظ)
(غلاف النسخة)



الصفحة الأولى من النسخة الظاهرية (ظ)

مسائل

الاسم "وارشاه"

سوغند

ارْحَمَ دَلَامِ مَنِيَّةٍ

عليه السلام كما قال

سواء اذ ايلانف منه مرة

عَنْ قَالَ اسْمُكَ مَا قَالَ

مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ

فرق اول سوال: احادیث

[illegible]

الصفحة الاولى من النسخة العمرية (ع)

مَسَائِلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ
وَإِسْحَاقَ ابْنِ رَاهَوِيَّةَ
رِوَايَةُ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورِ الْكُوسَجِ

تُطْبِعُ كَامِلَةً لَأَوَّلَ مَرَّةٍ عَلَى ثَلَاثِ نُسَخٍ خَطِّيةٍ

تَحْقِيقُ
أَبِي الْحُسَيْنِ خَالِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الرِّبَاطِ
وَرِثَامِ الْكُوشِيِّ - جُمُعَةُ فَتَحَى

النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

- ١- حَدَّثَنَا^(١) إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ بْنُ بَهْرَامٍ أَبُو يَعْقُوبَ الْكُوسَجِيُّ الْمُرُوزِيُّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِذَا أَحْدَثَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ؟ قَالَ: يَعِيدُ الصَّلَاةَ مَا لَمْ يُسَلِّمْ فَإِنْ أَنْقَضَاءَ الصَّلَاةَ التَّسْلِيمَ، فَإِنْ لَمْ يُسَلِّمْ رَجَعَ فَقَعَدَ ثُمَّ سَلَّمَ مَا دَامَ قَرِيبًا فَإِذَا تَبَاعَدَ ذَلِكَ أَعَادَ. قِيلَ لَهُ: فَإِنْ لَمْ يَتَشَهَّدَ وَسَلَّم؟ قَالَ: التَّشَهُدُ أَهْوَنُ؛ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَنْتَيْنِ فَلَمْ يَتَشَهَّدَ^(٢). قَالَ إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا تَجُوزُ صَلَاةٌ إِلَّا بِتَشَهُدٍ، إِنَّمَا قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَنْتَيْنِ سَاهِيًا فَمَضَى، وَقَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَرِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا فَرَعْتَ مِنَ التَّحِيَّاتِ فَقَدْ قُضِيَ مَا عَلَيْكَ»^(٣).

(١) الصفحة الأولى من (ظ) ساقطة. والصفحة التي تليها وهي عندنا برقم ١ بها تلف في معظمها، والصفحات ٢ و٣ و٤ بها تلف ثم نقل نسبة التلف في الصفحات التالية.

(٢) ورد ذلك ضمن حديث عبد الله بن مالك بن بحينة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه أحمد ٣٤٥/٥ و٣٤٦، والبخاري (٨٣٠، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٣٠، ٦٦٧٠)، ومسلم (٥٧٠) وأصحاب السنن.

(٣) هو حديث ابن مسعود؛ رواه الحسن بن الحر، عن القاسم بن مخيمرة، عن علقمة، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: رواه أحمد ١/٤٢٢ (٤٠٠٦)، =

ويمكن قوله ﷺ: «تحليلها التسليم»^(١) أنه عنى التشهد؛ لما روى أبو سفيان السعدي في حديث عن النبي ﷺ: «في كل ركعتين فسلم»^(٢) يعني: تشهد، وفي هذا القول دلالة أن التشهد لما فيه من ذكر السلام على النبي ﷺ وعلى عباد الله الصالحين يجوز أن يقال: سلم. يعني: تشهد. وكذلك قال عطاء: إذا أنتهى في التشهد إلى سلام التشهد أجزأه^(٣). وهو روى أن النبي ﷺ كان إذا تشهد أقبل على أصحابه ثم ترك

= والطيايىسى (٢٧٥)، والدارمى ٣٠٩/١، وأبو داود (٩٧٠)، وابن حبان (١٩٦١)، والطحاوى ٢٧٥/١، والدارقطنى ٣٥٣/١، والبيهقى ١٧٤/٢. ورجح ابن حبان والدارقطنى فى «السنن» و«العلل» ١٢٧/٥ أن الزيادة [المذكورة هنا] من كلام ابن مسعود.

(١) روى ذلك عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

رواه أحمد ١٢٣/١ (١٠٠٦) و١٢٩/١ (١٠٧٢)، والدارمى (٦٩٣)، وأبو داود (٦١) و(٦١٨)، وابن ماجه (٢٧٥)، والترمذى (٣)، وأبو يعلى (٦١٦)، والدارقطنى ٣٦٠/١ و٣٧٩.

من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن الحنفية عن علي به. وله شواهد، وصححه النووي وابن حجر، وانظر «الإرواء» (٣٠١).

(٢) رواه العقيلي ٢٢٩/٢ وابن حبان فى «المجروحين» ٣٧٧/١، والدارقطنى ٣٦٦/١ من طريق أبي سفيان طريف بن شهاب السعدي عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعاً. وأبو سفيان هذا قال فيه الإمام أحمد: ليس بشيء، لا يكتب حديثه. وضعفه غير واحد من أهل العلم.

(٣) رواه ابن أبي شبة ٢٣٥/٢ عن عطاء قال: إذا قال: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أجزأه.

السلام أدنى الانقضاء^(١)، مع ما جاء عن علي بن أبي طالب كرم الله تعالى وتبارك وجهه أنه جائزٌ يعني [دون]^(٢) تسليم^(٣). وحديث الإفريقي واضح أن التشهد يجزئه إذا أحدث بعد ذلك لما قال النبي ﷺ: «إذا قَضَى صَلَاتَهُ فَأَحْدَثَ^(٤) قَبْلَ أَنْ يَسْلَمَ^(٥)» فالأثر على ذلك.

(١) رواه البيهقي ١٧٥/٢ - ١٧٦ وهو مرسل.

(٢) إضافة يقتضيها السياق.

(٣) روي هذا المعنى عن علي رضي الله عنه موقوفاً بإسناد ضعيف، رواه أحمد (كما في «العلل ومعرفة الرجال» (٩٣٩))، والطحاوي ٢٧٣/١، والدارقطني ٣٦٠/١، والبيهقي ١٧٣/٢ من طريق أبي عوانة عن الحكم، عن عاصم بن ضمرة عن علي، بهذا المعنى. قال أبو حاتم في «العلل» ١١٣/١: «هذا حديث منكر لا أعلم روى الحكم بن عتيبة عن عاصم بن ضمرة شيئاً وقد أنكر شعبة على أبي عوانة روايته عن الحكم. وقال البيهقي: عاصم بن ضمرة ليس بالقوي وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه لا يخالف ما رواه عن النبي ﷺ وإن صحَّ ذلك فهو محجوج بما رواه هو وغيره عن سيدنا المصطفى ﷺ».

(٤) مكررة في (ع).

(٥) رواه الترمذي (٤٠٨)، والطيالسي (٢٣٦٦)، والطحاوي ٢٧٤/١ من طريق ابن المبارك، عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، عن عبد الرحمن بن رافع، وبكر بن سودة، عن عبد الله بن عمرو، به مرفوعاً. وتماهه: «فقد جازت صلاته» أو بهذا المعنى.

قال أبو عيسى: هذا حديث إسناده ليس بذاك القوي، قد اضطربوا في إسناده، وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم هو الإفريقي وقد ضعفه بعض أهل الحديث منهم يحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل.

٢- قلت: إذا توضأ ولم يُسمِّ؟
قال: لا أعلم فيه حديثاً له إسناده جيد.
قال إسحاق: إذا ترك ذلك عمداً أعاد وإن كان ناسياً أو متأولاً
أجزأه^(١).

٣- قلت: إذا توضأ فترك موضع طُفْر؟
[قال]^(٢): يغسل ذلك المكان، ثم يغسل يديه إلى المرفقين،
ويمسح برأسه، ثم يغسل رجليه. وإن كان ترك في الرجل فمثل ذلك
يغسل الرجلين فقط.
قال إسحاق: كلما ترك منه شيئاً أعاد الوضوء كما وصف
الإمام أحمد إذا كان قرب وضوئه، وإن كان قد أتى على ذلك أعاد
الوضوء كله.

٤- قلت: الصلوات بوضوء أحب إليك أو يتوضأ لكل صلاة؟
قال: إن قوي أن يصلي بوضوء واحد ما بأس به. ليت أنا قوينا
عليه، ما أروحه!
قال إسحاق: كما قال.

= وقال الخطابي ١٧٥/١: هذا الحديث ضعيف.
قلت: وقد رواه أبو داود (٦١٧) من طريق زهير عن الإفريقي، به بلفظ:
«فأحدث قبل أن يتكلم».
رواه الطحاوي من طرق أخرى نحوه. أنظر «شرح معاني الآثار»
١/٢٧٤-٢٧٥، و«سنن الدارقطني» ١/٣٧٩، والبيهقي ١٧٦/٢،
والبغوي (٧٥١)، و«نصب الراية» ٢/٦٣، و«الفتح» ٢/٣٢٣.
(١) وانظر المسألة رقم (٨٤). (٢) إضافة يقتضيها السياق.

٥- قلتُ: إذا لم يغسلْ ذَكَرَهُ يعيد الصَّلَاةَ؟
قال: لا، إذا كان يمسح بالحجارة فإن لم يكن يمسحُ
بالحجارة يعيد الصَّلَاةَ.

قال إسحاقُ: كما قال / ١ع / (وكذلك)^(١) إذا كان تَلَطَّخَ
المقعدة أو أَنتَشَرَ البولُ على الحشفةِ.
٦- قلتُ: إذا توضَّأ يغسل فوق الذراعين؟
قال: لا.

قال (إسحاق)^(٢): إن فعل فحسن إذا أراد به ما وَصَفَ أبو
هريرة رضي الله عنه إذ^(٣) قال: أردت أن تنتهي الحليَّة إلى موضعِ
الطهور^(٤).

٧- قلتُ: يخللُ لحيته إذا توضَّأ؟
قال: إي والله، وإن لم يفعلْ أجزأه ما سأل على اللحيةِ.
قال إسحاقُ: ذلك إذا سَهَا عَنِ التَّخْلِيلِ (أو)^(٥) كان متأولاً
فأمَّا إذا تركَ عمدًا أعاد.

(١) في (ع): وذلك. (٢) من (ظ).

(٣) في (ع): (إذا) وهي لا تتناسب مع السياق، وهذا الموضع به تلف في (ظ).

(٤) هو ما رواه مسلم (٢٥٠) عن أبي حازم قال: كنتُ خَلَفَ أبي هريرة وهو
يتوضَّأ للصلاة، فكان يَمُدُّ يده حتى تبلغ إبطه، فقلت له: يا أبا هريرة ما
هذا الوُضوءُ؟ فقال: يا بني قُروخ! أنتم هاهنا؟ لو علمتُ أنكم هاهنا ما
توضأت هذا الوضوء، سمعت خليلي ﷺ يقول: «تبلغ الحليَّة من المؤمن
حيث يَبْلُغ الوُضوء» وروي بمعناه عند البخاري (١٣٦) ومسلم (٢٤٦).

(٥) في (ظ): وإذا.

٨- قلت: ينشف بالخرقة؟

قال: نعم.

قلت: (كره) المنديل: ما يعني؟

قال: يعني: كره أن يتمسح بالمنديل.

قال إسحاق: السنة أن يتمسح إن شاء^(١)، وتركه أفضل لما قيل إن أثر الوضوء نور لما يوزن كل قطرة وزناً فلا يزول أثر النور.

٩- قلت: يتوضأ الرجل في المسجد؟

قال: قد فعل ذلك قوم.

قال إسحاق: هو حسن، ما لم يستنج فيه.

١٠- قلت: إذا نسي أن يتمسح برأسه؟

قال: إذا كان في الصلاة يقطع ويمسح برأسه ويغسل رجليه،

وإذا نسي أن يغسل يديه أو بدأ برجليه قبل يديه أو برأسه قبل يديه فإنه يغسل وجهه ثم يديه ثم يتمسح برأسه ثم يغسل رجليه كما ذكر الله تبارك وتعالى في القرآن، وإن أنغمس في الماء لا يجزئه حتى يتوضأ.

(١) روي في ذلك عدة أحاديث، منها: ما روي عن سلمان رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ توضأ فقلب جبة صوف كانت عليه فمسح بها وجهه، رواه ابن ماجه (٤٦٨) والطبراني في «الأوسط» (٢٢٦٥)، وفي «مسند الشاميين» (٦٥٧). وحديث عائشة رضي الله عنها عند الترمذي (٥٣) والحاكم ٢٥٦/١: كان لرسول الله ﷺ خرقة ينشف بها بعد الوضوء. وروى الترمذي أيضاً (٥٤) والبيهقي ٢٣٦/١ عن معاذ قال: رأيت النبي ﷺ إذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه. قال البيهقي: إسناده ليس بالقوي. وقال الترمذي: حديث عائشة ليس بقائم، ولا يصح في الباب شيء.

فَإِذَا عَلَّمَ (رجلاً) ^(١) الوضوء لا يجزئه قال: وهو في الغسلِ
مِنَ الْجَنَابَةِ أَيْسَرُ إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا
فَأَطَهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦].

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١١- قُلْتُ: إِذَا نَسِيَ الْمَضْمُضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ يَعِيدُ؟

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْاِسْتِنْشَاقِ: يَعْجِبُنِي أَنْ يَعِيدَ الْاِسْتِنْشَاقَ
وَالصَّلَاةَ، وَالْمَضْمُضَةُ أَهْوَنُ، وَإِذَا بَعْدَ ذَلِكَ يَعِيدُ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ.
قَالَ: وَالْمَضْمُضَةُ (وَالِاسْتِنْشَاقُ) ^(٢) فِي الْوُضُوءِ وَالْجَنَابَةِ
وَاحِدٌ.

قَالَ: وَالِاسْتِنْشَاقُ أَوْكَدُ، إِذَا صَلَّى وَلَمْ يَسْتَنْشِقْ يُعِيدُ الصَّلَاةَ.
قَالَ إِسْحَقُ: يُعِيدُ مِنَ الْجَنَابَةِ وَالْوُضُوءِ إِذَا تَرَكَ الْمَضْمُضَةَ
وَالِاسْتِنْشَاقَ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْوَجْهِ، وَالْجَنَابَةُ وَالْوُضُوءُ وَاحِدٌ، الْجَنَابَةُ
يَجِبُ غَسْلُ الْجَسَدِ كُلِّهِ، وَالْوُضُوءُ يَجِبُ غَسْلُ الْوَجْهِ مِنْهُ، فَحُكْمُهَا
وَاحِدٌ.

١٢- قُلْتُ: يَزِيدُ الرَّجُلُ عَلَى الثَّلَاثِ فِي الْوُضُوءِ؟

قَالَ: لَا وَاللَّهِ، إِلَّا رَجُلٌ مُبْتَلًى.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٣- قُلْتُ: الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ؟

قَالَ: الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ يَمْسَحُهُمَا مَعَ الرَّأْسِ.

قَالَ إِسْحَقُ: الَّذِي اخْتَارُ أَنْ يَغْسَلَ مُقَدِّمَهُمَا مَعَ الْوَجْهِ

(١) فِي (ع): (رَجُلٌ) وَمَوْضِعُ تَلْفٍ فِي (ظ). (٢) مِنْ (ظ).

وَمُؤَخَّرَهُمَا مَعَ الرَّأْسِ.

١٤- قُلْتُ: كَيْفَ يَمْسَحُ الْأُذُنِينَ؟

قَالَ: ظَاهِرُهُمَا وَبَاطِنُهُمَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٥- قُلْتُ: كَيْفَ تَمْسَحُ الْمَرْأَةُ بِرَأْسِهَا؟

قَالَ: مُقَدَّمُ رَأْسِهَا يُجْزِئُهَا، وَأَشَارَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِيَدِهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: تَمْسَحُ / ١ / ظ / مَقْدَمَهَا وَمُؤَخَّرَهَا وَقَرْنَيْهَا / ٢ / ع /

فَإِنْ أَقْتَصَرْتَ عَلَى مُقَدَّمِ رَأْسِهَا رَجَوْتُ أَنْ يُجْزِئَهَا.

١٦- قُلْتُ: كَيْفَ يَمْسَحُ الرَّأْسَ؟

قَالَ: يَمْسَحُ مِنْ مَقْدَمٍ إِلَى مُؤَخَّرٍ، ثُمَّ مِنْ مُؤَخَّرٍ إِلَى الْمَقْدَمِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٧- قُلْتُ: (يَخْلُلُ أَصَابِعَ يَدَيْهِ وَرَجْلَيْهِ؟) ^(١)

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّ تَخْلِيلَ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ سَنَةٌ ^(٢) أَيْضًا

وَيُقَالُ هُوَ مَقِيلُ الشَّيْطَانِ ^(٣).

(١) فِي (ع): تَخْلِيلُ الْأَصَابِعِ.

(٢) رَوَى أَبُو دَاوُدَ (١٤٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٨) مِنْ حَدِيثِ لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ: بَلْفِظْ

«أَسْبَغَ الْوُضُوءَ وَخَلَّلَ بَيْنَ الْأَصَابِعِ» ... الْحَدِيثُ أَوْرَدَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ

سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ» ٢٤٣/١ وَذَكَرَ فِيْمَنْ صَحَّحَهُ: ابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ الْجَارُودَ

وَابْنُ حَبَانَ وَالبَغَوِيُّ وَابْنُ الْقَطَّانُ وَالنَّوَوِيُّ.

(٣) رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٩/١ (٩٣) عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: إِذَا تَوَضَّأْتَ فَابْدَأْ بِأَصَابِعِكَ

فَخَلَّلَهَا، فَإِنَّهُ يُقَالُ هُوَ مَقِيلُ الشَّيْطَانِ.

- ١٨- قلت: كم يمسحُ المقيمُ على خُفِّيه؟
 قَالَ: يومًا وليلةً إلى مثلِ سَاعَتِهِ التي أَحْدَثَ فِيهَا.
 قَالَ إِسْحَقُ: كما قال.
- ١٩- قلت: وَكَمْ يمسحُ المسافرُ على خُفِّيه؟
 قال: ثلاثًا.
 قال إِسْحَقُ: كما قال.
- ٢٠- قلت: وكيف يمسحُ على (خُفِّيه) ^(١)؟
 قَالَ: أَغْلَا الْخُفَّيْنِ، إِنْ شَاءَ مِنَ الْأَصَابِعِ إِلَى السَّاقِ، وَإِنْ شَاءَ مِنَ السَّاقِ إِلَى الْأَصَابِعِ ^(٢)، وَلَا يمسحُ أَسْفَلَ الْخُفَّيْنِ.
 قال إِسْحَقُ: يمسحُ أَغْلَاهُ وَأَسْفَلَهُ، كما فعله ابن عمر رضي الله عنهما ^(٣) مَعَ مَا ذَكَرَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ (في) ذَلِكَ ^(٤)، وَإِنْ مَسَحَ أَغْلَاهُ دُونَ أَسْفَلِهِ أَرْجُو أَنْ يَجْزئَهُ.
-
- (١) في (ع): الخفين.
 (٢) في (ع): بين الجملتين تقديم وتأخير.
 (٣) روى هذا الأثر عبد الرزاق ٢٢٠/١ (٨٥٥) عن ابن جريج قال: قال عطاء: رأيتُ ابن عمر يمسح عليهما مسحًا واحدةً بيديه كليهما بطونهما وظهورهما...
 ورواه البيهقي ٢٩١/١ من طريق ابن جريج والعمرى، به مختصرًا.
 ورواه ابن المنذر في «الأوسط» ٤٥٢/١ من طريق عبد الرزاق، عن ابن جريج قال: قال لي نافع: رأيتُ ابن عمر، فذكره، بنحوه.
 ورواه ابن عبد البر ١٤٨/١١ من طريق سفيان عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر.
 وعلى هذا فالأثر صحيح بمتابعاته، لكنه مخالف لما هو مرفوع.
 (٤) هو حديث المغيرة الذي رواه أحمد ٢٥١/٤، والبخاري في =

٢١- قُلْتُ: إِذَا مَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ ثُمَّ نَزَعَهُمَا؟

قال: يَعِيدُ الْوُضُوءَ كُلَّهُ.

قال إسحاق: كما قال (١).

٢٢- قُلْتُ: إِذَا تَوَضَّأَ وَلَبَسَ خُفَيْهِ فَأَخَذَتْ وَمَسَحَ عَلَيْهِمَا؟

قال: يَمَسُحُ عَلَيْهِمَا يَوْمًا وَلَيْلَةً إِلَى الْوَقْتِ الَّذِي يَحْدُثُ، لَيْسَ

إِلَى الْوَقْتِ الَّذِي مَسَحَ فِيهِ.

قال إسحاق: كما قال.

٢٣- قُلْتُ: يَمَسُحُ عَلَى الْجَوْرَيْنِ بِغَيْرِ نَعْلَيْنِ؟

قال: نعم.

قال إسحاق: شديدًا كما قال.

= «التاريخ الأوسط» (١٤٢٢)، وأبو داود (١٦٥)، والترمذي (٩٧)،

وابن ماجه (٥٥٠)، وابن الجارود (٨٤)، والبيهقي ٢٩٠/١ من طريق

الوليد بن مسلم، ثنا ثور عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة عن المغيرة

أن رسول الله ﷺ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ أَسْفَلَ الْخَفِّ وَأَعْلَاهُ.

والحديث معلول، فالوليد بن مسلم يدلّس تدليس التسوية، وثور لم يسمعه

من رجاء فقد رواه أحمد كما في مسائل صالح (٥٤٤)، وابن حزم ٢/

١١٤ من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن ابن المبارك عن ثور بن يزيد

قال: حَدَّثْتُ عَنْ رَجَاءٍ عَنْ كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى

الْخَفِّ وَأَسْفَلَهُ. قال الإمام أحمد: ولا أرى الحديث ثبت.

والحديث وإن كان رواه الدارقطني ١٩٥/١ من طريق داود بن رشيد، عن

الوليد وفيه: أَخْبَرَنَا رَجَاءٌ. فقد رواه البيهقي ٢٩٠/١ و٢٩١ من طريق داود

أيضًا دون لفظ أَخْبَرَنَا مع موافقة للحفاظ الذين رَوَوْهُ.

(١) المسألة الآتية برقم (٢٥) موضعها هنا في (ع).

٢٤- قلت: يمسح على العِمَامَةِ؟

قال: نعم.

قلت: من غير أن يمسح برأسه (بشيء) ^(١)؟

قال: نعم.

قال: وإذا (نزعها) ^(٢) أعاد الوضوء مثل الحُفَّين.

قال إسحاق: سواء كما قال؛ لأنَّ أبا بكر ^(٣) وعمر ^(٤) رضوانُ

الله عليهما بعد النبي ﷺ رَأْيَا ذلك أَتْبَاعًا لقول النبي ﷺ، وإنما

رَوَى المغيرةُ بن شعبة أَنَّ النبي ﷺ مسحَ نَاصِيَتَهُ مَعَ العِمَامَةِ ^(٥)،

وغيره رَوَى بِلَالُ نَاصِيَةَ ^(٦).

٢٥- قلت: إذا توضأ ولبس خُفَّيه ثُمَّ نزعَهُمَا قبل أن يحدث؟

قال: ليس عليه شيءٌ.

قال إسحاق: كما قال.

٢٦- قلت: المسحُ أفضلُ أم الغسلُ؟

(١) في (ع): شيء.

(٢) في (ع): نزعهما.

(٣) رواه ابن أبي شيبة ٢٨/١، وابن المنذر في «الأوسط» ٤٦٧/١ عن ابن

غسيلة: رأيت أبا بكر يمسح على الخمار.

(٤) رواه ابن أبي شيبة ٢٩/١، وابن المنذر ٤٦٧/١، وفي الباب عن أنس وأبي

أمامة موقوفًا.

(٥) حديث المغيرة في «صحيح مسلم» (٢٧٤).

(٦) مثل حديث عمرو بن أمية عند البخاري (٢٠٥)، وحديث بلال عند مسلم

(٢٧٥).

قَالَ: الْمَسْحُ الْآتِبَاعُ، وَإِذَا^(١) كَانَ (الرَّجُلُ) يَدْعُهُ رَغْبَةً عَنْهُ فَإِنَّ هَذَا رَجُلٌ يَخَالِفُ، وَأَمَّا مَنْ يَرَى الْمَسْحَ وَيَنْزِعُ فَلَا بَأْسَ بِهِ. قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، إِلَّا قَوْلَهُ: يَرَى الْمَسْحَ وَيَنْزِعُ (فَهُوَ جَائِزٌ) (فَإِنَّهُ)^(٢) خَطَأً^(٣).

٢٧- قُلْتُ: رَجُلٌ مَسَحَ (فِي الْحَضَرِ)^(٤) يَوْمًا وَلَيْلَةً؛ ثُمَّ سَافَرَ؟ قَالَ: يَبْتَدِئُ.

يَقُولُ: لَا يَبْنِي عَلَى مَا مَسَحَ فِي الْحَضَرِ. قَالَ إِسْحَقُ: إِذَا مَسَحَ وَهُوَ مُقِيمٌ ثُمَّ سَافَرَ لَمْ يَزِدْ عَلَى تَمَامِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَمَّا أَخْتَلَطَ الْإِقَامَةُ بِالسَّفَرِ. وَكَذَلِكَ لَوْ مَسَحَ ثُمَّ دَخَلَ الْمَصْرَ لَمْ يَزِدْ عَلَى تَمَامِ ٣/ع / يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ.

٢٨- قُلْتُ: مَنْ نَامَ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا؟ قَالَ: مَا أَرَى عَلَيْهِ وَضُوءًا؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَاجِدًا. قَالَ إِسْحَقُ: كُلَّمَا نَامَ (حَتَّى غُلِبَ)^(٥) عَلَى عَقْلِهِ تَوَضَّأَ. ٢٩- قُلْتُ: مَا يَوْجِبُ الْوَضُوءَ مِنَ الْغِيَةِ؛ أَوْ (الطَّعَامِ)^(٦)، أَوْ أَذَى

(١) فِي (ع): إِذَا. (٢) فِي (ع): وَإِنَّهُ.

(٣) الَّذِي يَتَضَحَّ مِنْ سِيَاقِ قَوْلِ إِسْحَقَ: كِرَاهَةُ النَّزْعِ عَمُومًا، وَأَنَّ الْمَسْحَ أَفْضَلُ لِمَخَالَفَةِ أَهْلِ الْبَدْعِ.

(٤) فِي (ع): عَلَى الْخَفِينِ. (٥) فِي (ع): وَخَشِي.

(٦) كَلِمَةُ (الطَّعَامِ) فِي (ع) (الطَّعَامِ) بِدُونِ مِيمٍ، وَرَبْمَا نَتَسَاهِلُ فِي عَدَمِ ذِكْرِ مِثْلِ هَذِهِ الْأَخْطَاءِ لَاحِقًا.

المسلم، أو مَسَّ الفَرْجَ، أو شرب اللبن، أو لحوم الإبل، أو القُبْلَةَ؟

قَالَ (الإمام) أَحْمَدُ: مِنْ مَسَّ الفَرْجَ الوُضُوءُ، وَمِنْ لَحِمِ الإِبِلِ الوُضُوءُ، وَمِنْ القُبْلَةِ إِذَا كَانَ لِلشَّهْوَةِ الوُضُوءُ، وَأَمَّا الغَيْبَةُ (أَوْ) ^(١) الطَّعَامُ أَوْ أَذَى الْمُسْلِمِ، أَوْ شَرِبَ اللَّبَنِ فَأَرْجُو أَلَّا ^(٢) يَكُونَ فِيهِ وَضُوءٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ بِلَالٍ رَجَاءُ.

٣٠- قُلْتُ: إِذَا وَجَدَ الْمَذْيَ وَالْوَدْيَ؟

قَالَ: أَمَّا الْمَذْيُ فَفِيهِ الْوُضُوءُ، وَأَمَّا الْوَدْيُ فَشَيْءٌ يَكُونُ عَلَى أَثَرِ الْبَوْلِ فِيهِ الْوُضُوءُ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٣١- قُلْتُ: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ / ٢ ظ / : «(لَا) ^(٣) يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ؟» ^(٤).

قَالَ: إِذَا كَانَ يَبُولُ فِي بَثْرٍ مِثْلَ آبَارِنَا هَذِهِ الَّتِي نَعْرِفُ (مِنْهَا) ^(٥).

(١) فِي (ظ): وَ.

(٢) مِنْ أَوَّلِ هَذَا الْمَوْضِعِ حَتَّى نِصْفِ السَّطْرِ الْأَوَّلِ فِي مَسْأَلَةِ ٣١ بَيَاضٍ فِي مَصُورَتِي مِنْ (ظ).

(٣) فِي (ظ): وَلَا. (٥) مِنْ (ظ).

(٤) رَوَاهُ أَحْمَدُ ٢/٢٥٩ (٧٥٢٥) ٢/٤٩٢ (١٠٣٨٥) ٢/٥٢٩ (١٠٨٤١)، وَابْنُ خَزِيمَةَ (٩٤)، وَابْنُ حِبَانَ (١٢٥٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٢٣٩) وَمُسْلِمٍ (٢٨٢) بَلْفَظٍ: «يَغْتَسِلُ».

فَأَرَى أَنْ يُنْزَحَ الْمَاءُ حَتَّى يَغْلِبَهُمْ، وَأَمَّا مِثْلُ هَذِهِ الْمَصَانِعِ
الْمَحْدَثَةِ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ فَلَا يَنْجَسُ ذَلِكَ شَيْءٌ، وَمَنْ أَيْنَ كَانَ
لَهُمْ مِثْلُ هَذِهِ الْمَصَانِعِ!

قَالَ إِسْحَقُ: كُلَّمَا بَالَ فِي بئرٍ فَإِذَا كَانَ الْمَاءُ قَدَرَ قُلَّتَيْنِ وَهُوَ نَحْوُ
أَرْبَعِينَ دَلْوًا أَكْثَرَ مَا قِيلَ فِي الْقُلَّتَيْنِ لَمْ يَنْجَسْ.

٣٢- قُلْتُ: (كَمْ) ^(١) قَدَرُ مَا لَا يَنْجَسُ مِنَ الْمَاءِ؟

قَالَ: (أَمَّا) ^(٢) الْقُلَّتَانِ فَأَخْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْبَوْلِ وَأَمَّا فِي غَيْرِ الْبَوْلِ
فَلَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ.

٣٣- قُلْتُ: (كَمْ قَدَرُ قُلَّتَيْنِ) ^(٣)؟

قَالَ: كُلُّ قَلَةٍ قَدَرُ قَرَبَتَيْنِ.

قَالَ إِسْحَقُ: الْبَوْلُ وَغَيْرُهُ سَوَاءٌ، إِذَا كَانَ قَدَرُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَنْجَسْهُ
شَيْءٌ.

٣٤- قُلْتُ: مَا يُكْرَهُ مِنْ سُورِ ^(٤) الدَّوَابِّ؟

قَالَ: (الْحِمَارُ وَالْبَغْلُ) ^(٥)، وَمَا سِوَى ذَلِكَ (فَلَيْسَ بِهِ بِأَسْ).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ (سَوَاءٌ) ^(٦).

(١) من (ظ).

(٢) في (ع): إنما.

(٣) في (ع): قدر كم القلتين.

(٤) السور: هو ما بقي في الإناء بعد الشرب.

(٥) في (ع): البغال والحمير.

(٦) من (ظ).

٣٥- قلت: ^(١) ما يتنزه من أبوال الدواب؟
 قال: يتنزه عن (أبوال) ^(٢) الدواب كُلِّهَا أحب إليّ، ولكن
 الحمار والبغل أشدُّ.
 قال إسحق: كما قال.

٣٦- قلت: كم يجعل بين البالوعة وبين البئر؟
 قال: ما لم يغيّر طعمه (أو) ^(٣) ريحه فلا بأس (به) ^(٤).
 قال إسحق: كما قال، وإنما وقت من وقت خمسة أذرع أو
 عشرة نظرًا منهم (لكي) ^(٥) لا يتغيّر طعم هذه البئر، فلو
 (كانت) ^(٦) البالوعة بجنبها ولم يتغيّر طعمه فلا بأس.
 ٣٧- قلت: بول الصبي الذي لم يُطعم؟
 قال: يُرث.

قال إسحق: كما قال إذا كان ذكرًا، والجارية يغسل على كل
 حال ^(٧).

٣٨- قلت: سُور السنور ^(٨)، والفأرة ^(٩)؟

-
- (١) انظر «الأوسط» لابن المنذر ١٩٧/٢.
 (٢) في (ظ): بول. (٣) في (ظ): ولا.
 (٤) من (ظ). (٥) في (ع): كي.
 (٦) في (ع): كان. (٧) وانظر المسألة رقم (١٠٠).
 (٨) السنور: هو الهرّ، والجمع، سنابير، ومؤنثه: السنورة.
 (٩) هذه المسألة جاءت في (ع) قبل المسألة (٤٠) ونص السؤال فيها: سور
 الفأر والسنور.

قال: مَا أَعْلَمُ بِهِمَا بِأَسَا.

قال إسحاق: كما قال.

٣٩- قلتُ: سُورُ الْمَرْأَةِ الْجَنْبِ وَالْحَائِضِ وَالْمَشْرِكِ؟

قال: أَمَا سُورُ الْمَرْأَةِ الْجَنْبِ وَالْحَائِضِ فَلَا بِأَسَ بِهِ، وَلَا أُدْرِي مَا سُورُ الْمَشْرِكِ.

قال إسحاق: كما قال.

٤٠- قلتُ: الْوُضُوءُ مِنَ الْمَطَاهِرِ؟

قال: وَمَا بِأَسَ بِهِ.

قال إسحاق: كما قال.

٤١- قلتُ: الْوُضُوءُ (مِنْ) ^(١) تَوْرٍ مِنْ صُفْرِ؟ ^(٢)

قال: لَا أَكْرَهُهُ.

قال إسحاق: كما قال، إِنَّمَا يَكْرَهُ لِرِيحِهِ فَقَطْ.

٤٢- قلتُ: يَتَوَضَّأُ بِالنَّبِيذِ وَاللَّبَنِ؟

قال: لَا يَتَوَضَّأُ بِهِمَا، وَكُلُّ شَيْءٍ غَيْرِ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ أَسْمُ الْمَاءِ فَلَا يَتَوَضَّأُ بِهِ.

قال إسحاق: كما قال. فَإِنْ أَبْتَلِيَ وَتَوَضَّأَ بِالنَّبِيذِ حَلَوًّا - كَمَا

وَصَفَّ أَبُو الْعَالِيَةِ ^(٣): تَمَرَاتٍ أَلْقِيَتْ فِي الْمَاءِ حَتَّى غَيَّرَ / ٤٤ /

(١) فِي (ظ): فِي.

(٢) التَّوْرُ: إِنَاءٌ يَشْرَبُ فِيهِ، وَالصُّفْرُ: نَحَاسٌ يَصْنَعُ مِنْهُ الْأَوَانِي.

(٣) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ ١٣/١.

اللون - فهو أحب (إلي) ^(١) من التيمم وجمعهما أحب إلي.
قلت: ^(٢) الرجل يتوضأ فينتضح من وضوئه في إنائه؟
قال: لا بأس به.

قال إسحاق: كما قال.

٤٣- قلت: قول ابن عباس ^(٣) رضي الله عنهما لا يجنب الإنسان
ولا الأرض ولا الثوب ولا الماء ^(٤)؟

قال (الإمام) أحمد: أمّا ما أعرف فهو إذا أغتسل أو غسل
الشيء فقد ذهبَت جنابته. لم يفسره بأكثر من ذلك.

قال إسحاق: إنّما (معنى) ^(٥) قول ابن عباس رضي الله عنهما:
ليس على الثوب جنابة ^(٦)، يقول: ما أصابه من الأقدار فلا
يجب عليه الغسل؛ لأنّ غسل الثياب ليس بفرض في القرآن
وكذلك يرى أصحابه: عطاء ^(٧) وطاووس ^(٨)، ومجاهد ^(٩)،
وسعيد بن جبير ^(١٠)، وفي قولهم بيان تفسير ابن عباس رضي

(١) في (ع): إلينا. (٢) انظر «المغني» لابن قدامة ١/٢٦.

(٣) رواه ابن أبي شيبة ١/١٥٩، والبيهقي ١/٢٦٧.

(٤) في (ع) تقديم وتأخير. (٥) في (ظ): يعني.

(٦) رواه عبد الرزاق ١/٩١ (٣٠٩)، ١/٣٧٢ (١٤٥٠).

(٧) رواه عبد الرزاق ٢/٣٥٧ (٣٦٨٩)، ٣٦٩٠.

(٨) رواه ابن أبي شيبة ١/١٢٩.

(٩) رواه عبد الرزاق ٢/٣٥٨ (٣٦٩٦).

(١٠) رواه عبد الرزاق ٢/٣٥٨ (٣٦٩٥).

الله عنهما، وأما قوله: ليس على الأرض جنابة يقول هي محتملة للأقذار إذا يَبَسَتْ حَتَّى (يذهب) ^(١) أثرها، وأما أمرُ الماءِ حيثُ قال: لا يجنب فهو بين به، يقول: الماءُ يُطَهَّرُ ولا يطهر، وأما قوله: لا يجنب الإنسان فيقول: إذا أصابته الجنابة فله أن / ٣ ظ/ يتمسح به أو يأخذ بيده أو يصفحه، أو أدخلت يدك في إناء أو أنصب عليك (ماء) ^(٢) فأصاب ثوبك منه وما أشبه ذلك.

٤٤- قلت: إذا أَسْتَيْقَظَ فغَمَسَ يَدَهُ فِي وَضُوئِهِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا؟ قال: أما أنا فأعجبُ إلى أن يهريق ذلك الماء إذا كان من منام الليل (لا) ^(٣) من النهار، فإنَّ نومَ النهار لا يقال من منامه. قال إسحاق: هما سواء لا يغمس يده في وضوئه حَتَّى يَغْسِلَهَا وَلَقَدْ قِيلَ فِي الْجَنْبِ: لا يقيل نهاراً حَتَّى يتوضأ كنوم الليل. (حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ. قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شَمِيلٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَشْعَثُ) ^(٤)، عن الحسنِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَجْعَلُ نَوْمَ النَّهَارِ مِثْلَ نَوْمِ اللَّيْلِ، يقول: لا بأس إذا أَسْتَيْقَظَ مِنْ

(١) في (ظ): ذهب.

(٢) موضعها في (ظ) به تلف. (٣) في (ع): إلا.

(٤) في (ع): قال: أملاه إسحاق أخبرنا ابن شميل أبنا الأشعث.

وفي (ظ) كما أثبتنا ولكن فيه (إسماعيل بن شميل) وفي الغالب أن هذا خطأ وصوابه النضر، أما أشعث فهو ابن عبد الملك الحمراي. وسيتكرر هذا الإسناد في مسألة (٧١).

نوم النهار أن يغمس يده في وضوئه^(١).

٤٥- قلت: الجنب أو الحائض يغمس يده في الإناء؟

قال: كنت لا أرى به بأساً ثم حدثت عن شعبة، عن محارب

(بن دثار) عن ابن عمر^(٢) رضي الله عنهما كأني تهيبته.

قال إسحاق: وتركه أفضل، فإن (غمس)^(٣) يده وهي نظيفة لم

يفسد الماء لما وصفنا عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره.

٤٦- قلت: الدابة تقع في البئر؟

قال: كل شيء لا يغير ريحه ولا طعمه فلا بأس به إلا البول

والعذرة الرطبة.

قال إسحاق: كما قال، والبول (والعذرة)^(٤) لا ينجسان إلا ما

يكون من الماء أقل من قلتين.

٤٧- قلت: يغتسل من ماء الحمام؟

قال: لا.

قال إسحاق: كما قال.

٤٨- قلت: ماء البحر؟

قال: هو طهور.

(١) إسناده صحيح إلى الحسن، وقد ذكره ابن عبد البر في «التمهيد»

٢٥٤/١٨، وعزاه إلى المروزي.

(٢) رواه ابن أبي شيبة ٨١/١. (٣) في (ع): أنغمس.

(٤) في (ع): أو العذرة.

قال إسحاق: كما قال.

٤٩- قلت^(١): الرجلُ يخوضُ طينَ المطرِ؟

قال: ليسَ به بأسٌ، كلُّ ماءٍ أو قدرٌ يأتي (عليه)^(٢) الماءُ فَقَدْ طهرَ. واحتجَّ بحديث الأعرابي الذي بال في المسجدِ فَأَمَرَ بِذُنُوبٍ مِنْ مَاءٍ فَصُبَّ عَلَى بَوْلِهِ^(٣).

قال إسحاق: كما قال. وكذلك / ع / أصحابُ النبي ﷺ ورضي الله عنهم^(٤) والتابعون^{(٥)(٦)} كانوا يخوضون ماءَ المطرِ في الطرقاتِ فلا يغسلون أرجلهم لما غَلَبَ الماءُ القدرَ.

٥٠- قلت: البولُ في المغتسلِ؟

(١) انظر «المغني» لابن قدامة ٤١٨/١.

(٢) في (ظ): عليها.

(٣) رواه أحمد ١١٠-١١١، والبخاري (٢١٩، ٢٢١)، ومسلم (٢٨٤). والترمذي (١٤٨) من حديث أنس رضي الله عنه. ولفظ أحمد جاء أعرابي فبال في المسجد فقال رسول الله ﷺ: «أهريقوا عليه ذنوبًا - أو سجالًا - من ماء».

ورواه أحمد ٢٣٩/٢، ٢٨٢، والبخاري (٢٢٠، ٦١٢٨)، وأبو داود (٣٨٠)، والترمذي (١٤٧)، والنسائي ٤٨-٤٩ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أنظر: «سنن أبي داود» (٢٠٤)، وابن ماجه (١٠٤١)، ومصنف عبد الرزاق ١/ ٣٢ (٩٨، ١٠٠-١٠٢)، وابن أبي شيبة ٥٨-٥٩، والبيهقي ١/ ١٣٩.

(٥) في (ع): والتابعين.

(٦) أنظر مصنف عبد الرزاق ١/ ٣٠-٣١ (٩٢، ٩٣، ٩٦)، وابن أبي شيبة ٥٩/١.

قال: هذا مكروه.

قال إسحاق: كما قال.

٥١- قلت: الأرض يُطهر بعضها بعضاً؟

قال: نعم، سوى العذرة الرطبة والبول.

قال إسحاق: كما قال. فأما اليابس (فلا شبهة)^(١) أنه لا يضر.

٥٢- قلت: إذا مس إبطه أو أنفه؟

قال: لا بأس به، وإن كان في الصلاة ليس يعيد إلا من مس الذكر.

قال إسحاق: كما قال^(٢)؛ لأنَّ مس الذكر قد صحَّ عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٣)، فهو تقليد، (النساء

(١) في (ظ): فأشبهه. (٢) مكررة في (ع).

(٣) ورد الأمر بالوضوء من مس الذكر في أحاديث عن عدد من الصحابة منها: حديث بسرة بنت صفوان: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ».

رواه إسحاق (٢١٧٤)، وأحمد ٤٠٦/٦، ومالك ٤٧/١ (١١)، والشافعي ٣٤/١، وأبو داود (١٨١)، والترمذي (٨٢)، والنسائي ١٠٠-١٠١، وصححه الحاكم ١٣٦/١، والبيهقي في «المعرفة» ٤١٣-٤١٤.

ومنها حديث عبد الله بن عمرو، رواه أحمد ٢٢٣/٢، وابن الجارود (١٩)، والدارقطني ١٤٧/١، والبيهقي ١٣٢/١.

ومنها حديث أبي هريرة رواه أحمد ٣٣٣/٢، وابن حبان (١١١٨)، والدارقطني ١٤٧/١، والبيهقي ١٣٣/١. وانظر «علل الدارقطني» ١٣١-١٣٢/٨.

ومنها حديث زيد بن خالد الجهني رواه أحمد ١٩٤/٥، والبزار (٣٧٦٢)، والطبراني في «الكبير» ٢٤٣/٥ (٥٢٢٢).

والرجال^(١) في ذلك سواء.

٥٣- قلت: إذا أخذ من شعره أو أظفاره وهو على وضوء؟

قال: ما عليه شيء.

قال إسحاق: كما قال.

٥٤- قلت: مصافحة اليهودي والنصراني والمجوسي^(٢)؟

قال: أتوقاه.

قلت: الجنب والحائض؟

قال: لا بأس به.

= ومنها حديث أم حبيبة رضي الله عنها رواه ابن ماجه (٤٨١) وأعله البوصيري في «مصباح الزجاجة».

وورد في إسقاط الوضوء منه حديث قيس بن طلق بن علي عن أبيه رضي الله عنه قال: سأل رجل رسول الله ﷺ: أيتوضأ أحدنا إذا مس ذكره؟ قال: «إنما هو بضعة منك».

رواه أحمد ٢٢/٤، ٢٣، وأبو داود (١٨٢)، والترمذي (٨٥)، والنسائي ١٠١/١، وابن ماجه (٤٨٣).

وله شاهد من حديث أبي أمامة رواه ابن ماجه (٤٨٤).
والصحيح في المذهب أن مس الذكر ينقض الوضوء كما في «الإنصاف» ٢٠٢/١.

قال في «كشف القناع» ٢٩٥/١ عن حديث طلق: صححه الطحاوي وغيره وضعفه الشافعي وأحمد، قال أبو زرعة وأبو حاتم: قيس لا تقوم بروايته حجة ولو سُلّم صحته فهو منسوخ؛ لأن طلق بن علي قدم على النبي ﷺ وهو يؤسس في المسجد.

(١) في (ع): الرجال والنساء.

(٢) في (ع): مصافحة اليهود والنصارى والمجوس.

قال إسحاق: كما قال؛ لأنَّ في مصافحة غير أهلِ المَلَّةِ تعظيمًا، وقد أُمِرْنَا بِتَذْلِيلِهِمْ إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَاجَةً أَوْ أَرَدْتَ أَنْ تدعوه إلى الإسلام / ٤٤ ظ / وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ الْآخِرَةِ كالسلام ليسَ لَكَ أَنْ تَبْدَأَهُ لِمَا فِيهِ تَعْظِيمٌ وَتَشْبِيهُ بِتَحِيَّةِ الْمُسْلِمِ، فَإِذَا كَانَتْ حَاجَةً إِلَيْهِ فَلَكَ أَنْ تَبْدَأَهُ بِالسَّلَامِ، ومعنى قول النبي ﷺ: «لا تبدءوهم بالسلام»^(١)؛ لما خاف أَنْ يَدْعُوا ذَلِكَ أَمَانًا وكان قد غدا إلى اليهود.

٥٥- قلتُ: كَمْ يكفي الوضوء مِنْ الماءِ؟

فلم يوقت لي شيئًا، قال: أقل ما يتوضأ مرة مرة، لا أبالي أمدًا كان أو أقل أو أكثر.

قلتُ: فكم يكفي للغسل؟

قالَ كذلك ولم يوقت فيه شيئًا.

قال إسحاق: كما قال؛ لأنَّ الصَّاعَ في الجنابة والمد في الوضوء ليسا بحتم. يقول: لا ينبغي أقل من ذلك، ولو كان لا يجوز في الجنابة إلا صاعًا؛ لكان النبي ﷺ لا يغتسلُ مَعَ عائشة رضي الله عنها في إناء^(٢) وقد يُعقلُ أَنَّ المَغْتَسِلِينَ مِنْ

(١) رواه أحمد ٢/٢٦٣، ومسلم (٢١٦٧)، وأبو داود (٥٢٠٥)، والترمذي (١٦٠٢)، وعبد الرزاق ٦/١٠ (٩٨٣٧)، والطحاوي في «شرح المعاني» ٤/٣٤١، وأبو نعيم في «الحلية» ٧/١٤٠-١٤١ من حديث أبي هريرة.

(٢) جاء هذا في حديث عائشة: «كنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد...» الحديث.

إناء واحد يفضل أحدهما^(١) الآخر.

٥٦- قلت^(٢): ما يصلح للرجل من أمراته حائضاً؟

قال: ما دون الجماع، يقبلها ويباشرها ويتوضأ منهما.

قال إسحاق: كما قال، حتّى لو جامعها دون الفرج فأنزل لم

يكن به بأس. حتّى لقد قال الحكم^(٣): لا بأس أن يضع فرجه

على فرجها ما لم يدخله، والنخعي يقول^(٤): إن أم عمران

لتعلم أنّي أطعن بين أليتيها وهي حائض.

٥٧- قلت: يغتسل الرجل والمرأة من إناء واحد؟

قال: نعم، ولا يعجبني أن يتوضأ إذا خلت به.

قال إسحاق: كما قال.

٥٨- قلت: الجنب / ع /^(٥) إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام؟

قال: أمّا إذا أراد أن يأكل أو يشرب يغسل يده وفمه، ولا ينام

إلا متوضئاً.

= رواه أحمد ٣٠/٦، والبخاري (٢٥٠)، ومسلم (٣٢١). وفي الباب عن

ميمونة، وأم سلمة.

(١) في (ع): أحدهم.

(٢) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٢٠٨/٢.

(٣) أثر الحكم في «المحلى» ٧٩/١٠.

(٤) أثر النخعي في «سنن الدارمي» ٦٩٤/١ (١٠٧٥).

(٥) سقطت (لوحة) من هذا الموضع في (ع). أو أنه خطأ من الناسخ وينتهي

هذا السقط عند مسألة (٦٧).

قال إسحق: كما قال.

٥٩- قلت: (١) هل يقرأ الرجل على غير وضوء؟

قال: نعم، ولكن لا يقرأ في المصحف إلا متوضئاً.

قال إسحق: لما صحَّ قولُ النبي ﷺ: «لا يمس القرآن إلا طاهر» (٢)، وكذلك فعَلَ أصحابُ النبي ﷺ والتابعون (٣).

٦٠- قلت: (٤) إذا أستيظ من منامه فرأى بلة؟

قال: أما أنا فأعجب إلي أن يغتسل إلا رجل به أبردة فلا. فإذا

كان شبقاً؛ فما تأمنه أن يكون قد أحتم وهو لا يدري.

قال إسحق: كما قال إذا كانت البلة بلة نطفة لها رائحة تشبه

رائحة الطلع، وكيف يجب الغسل من كل بلة والنبي ﷺ يقول

لأم سليم: «هل (تجدين) (٥) شهوة؟» فقالت: لعله (٦). فسألها

(١) انظر «الأوسط» لابن المنذر ١٠٢/٢.

(٢) رواه الطبراني في «الكبير» ٣١٣/١٢ (١٣٢١٧)، والبيهقي ٨٨/١ من حديث عبد الله بن عمر، وصححه الألباني في «الإرواء» (١٢٢) بمجموع طرقه وشواهده فقد روي عن عدد من الصحابة وهم: حكيم بن حزام، وعبد الله بن عمر، وعثمان بن أبي العاص. وكلها بأسانيد لا تخلو من مقال.

(٣) أنظر مصنف عبد الرزاق ٣٣٨/١-٣٤٠ (١٣١٣)، ١٣١٦-١٣٢٤، وابن أبي شيبة ٩٨/١-٩٩.

(٤) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٨٤/٢. (٥) في مصادر التخريج: تجد.

(٦) رواه ابن أبي شيبة ٨٠/١، وإسحق بن راهويه في «مسنده» ٥٣/٥، ٥٤ (٢١٥٧، ٢١٥٨) بسند صحيح بهذا اللفظ، ورواه أحمد ٣٧٦/٦، ومسلم (٣١١)، وغيرهما بدون ذكر هذا اللفظ.

بعد ذكرها البلة عن الشهوة.

٦١- قلت^(١): يقرأ الجنب من القرآن؟

قال: طرف الآية والشيء كذلك والتسبيح، فأما أن يتعمد الآية والسورة فما يعجبني.

قال إسحاق: كما قال.

٦٢- قلت: هل يقرأ في الحمام؟

قال: ما هو بيت قراءة.

قال إسحاق: كما قال.

٦٣- قلت: إذا جامعها زوجها ثم حاضت قبل أن تغتسل؟

قال: إن أغتسلت فليس به بأس، وإن لم تغتسل فليس عليها.

قال إسحاق: كما قال. ألا ترى أن عطاء قال: هذا في الحيض أكبر^(٢).

٦٤- قلت: المنى يفرك أو يغسل أو يمسح؟

قال: الفرك والغسل والمسح كل جائز.

قال إسحاق: كما قال.

٦٥- قلت^(٣): إذا جامع أمراؤه فأراد أن يعود؟

قال: إن توطأ أحب إلي وإن لم يفعل فأرجو ألا يكون به بأس.

(١) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٩٨/٢.

(٢) رواه عبد الرزاق ٢٧٥/١ (١٠٥٨).

(٣) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٩٤/٢.

قال إسحاق: كما قال. ولكن لا يدَعَنَّ غَسْلَ فرجِه إذا أراد العود. / ٥ ظ / ذكر ذلك عن النبي ﷺ بعدَ ذكرِ الوضوء^(١). وقال ابن سيرين: مثل ذلك^(٢). فإنه (أحرى)^(٣).

٦٦- قلت: الجنب^(٤) إذا أغتسل ثم خرج من ذكره شيء قال: يتوضأ (فقط)^(٥).

قال إسحاق: كما قال.

٦٧- قلت: الجنب إذا أغتسل يستدفي بامرأته قبل أن تغتسل؟ قال: نعم، ولكن إذا باشرها أو قبَّلها من شهوة فعليه الوضوء لحديث ابن مسعود رضي الله عنه: القبلة من اللمس^(٦). قال إسحاق: كما قال.

٦٨- قلت: من أي شيء يغتسل منه الإنسان؟ قال: يغتسل من المني، ويوم الجمعة أحب إلي أن يغتسل فيه،

(١) رواه أحمد ٧/٣، ٢١، ومسلم (٣٠٨)، وأبو داود (٢٢٠)، والترمذي (١٤١)، وابن ماجه (٥٨٧)، عن أبي سعيد الخدري، ولفظ مسلم: «إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ».

(٢) رواه ابن أبي شيبة ٧٩/١.

(٣) يوجد تلف في موضع هذه الكلمة وهذا ما تبين لي منها.

(٤) هنا نهاية السقط في (ع) والذي بدأ من مسألة (٥٩).

(٥) في (ظ): قط.

(٦) رواه عبد الرزاق ١٣٣/١ (٥٠٠)، وابن أبي شيبة ٤٩/١ (٤٩٢)،

والدارقطني في «السنن» ١٤٥/١ وصححه، والطبراني في «الكبير» ٩/

٢٤٩ (٩٢٢٧)، والبيهقي ١٢٤/١.

وليس في الحجامَةِ وأشباه ذلك غُسلٌ.

قال إسحاق: كما قال.

٦٩- قلت: الجرح إذا لم يرقأ؟

قال: يحصنه ويصلي كما فعل عمر^(١) وزيد رضي الله عنهما.

قال إسحاق: هكذا هو كما قال، ولا بد من الوضوء لكل صلاة.

٧٠- قلت: إذا خرج من أنفه شيء من دم؟

قال: إذا كان قليلاً فليس به بأسٌ إلا أن يكثر مثل الرُعافِ والقيء.

قال إسحاق: كما قال؛ لأنَّ القليل ليس بالسائل.

٧١- قلت: هل في القلس^(٢) وضوء؟

قال: إذا قلَّ فلا، وإذا كثر حتَّى يكون شبه القيء فنعم.

قال إسحاق: هذا قولٌ ضعيفٌ؛ قليله وكثيره يُعبدُ الوضوء؛ لأنه حدث.

(حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا

ابن شميل قال: أَخْبَرَنَا أَشْعَثُ^(٣))، عن الحسن أنه كان يقول في القلس ليس فيه شيء حتَّى يكون قدرَ اللقمة^(٤)).

(١) رواه مالك في «الموطأ» ٤٤/١ (١٠١)، وعبد الرزاق ١٥٠/١ (٥٧٨)، والدارقطني ٢٢٤/١، والبيهقي ٣٥٧/١.

(٢) القلس: هو ما خرج من الجوف ملء الفم، فإن عاد فهو القيء. اهـ لسان العرب ٣٧١٩/٦، مادة قلس.

(٣) في (ع): حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، ثنا ابن شميل أبنا الأشعث.

(٤) رواه ابن أبي شيبة ٤٥/١.

٧٢- قلتُ (لأحمد^(١)): رجلٌ رأى في المنام أنه يُجامعُ فلم يُنزل، فانتبه فلم يرَ شيئاً فلما أصبح وجدَ بلةً؟
قال: بلة، يغتسلُ منه.

قال إسحاق: كما قال، إذا كان بلة نطفة.

٧٣- قلتُ^(٢) (للإمام أحمد رضي الله عنه)^(٣): القيحُ، والصَّديدُ، والمدةُ؟

قال: هذا كلُّه عندي (سواءً) ؛ أيسر من الدَّم. قال إسحاق رحمه الله: (ما كان سوى^(٤)) الدَّم فلا يُوجبُ وضوءاً، هو عندي كالعرقِ المتنّ وشبهه مع ما تقدّم فيه من التمييز عن ابن عمر^(٥) وأبي مجلز^(٦)، والحسن^(٧) وغيرهم أنهم لم يروا القيح والصَّديد كالدم حتّى قال أبو مجلز في الدم. فقال في الصَّديد: لا شيء إنما ذكر الله الدّم المسفوح.

٧٤- قلتُ (للإمام أحمد رضي الله عنه)^(٨): الدَّمْلُ يخرجُ منه الشيءُ؟

(١) من (ظ).

(٢) انظر «الأوسط» لابن المنذر ١/ ١٨٣.

(٣) في (ظ): لأحمد. (٤) في (ع): كلما كان سواء.

(٥) رواه عبد الرزاق ١/ ١٤٥ (٥٥٣)، والبيهقي ١/ ١٤١ عن بكر بن عبد الله المزني أنه رأى ابن عمر عصر برة بين عينيه، فخرج منها شيء، ففته بين أصبعيه، ثم صلى ولم يتوضأ.

(٦) رواه ابن أبي شيبة ١/ ١١٠.

(٧) رواه عبد الرزاق ١/ ١٤٤ (٥٥٠)، وابن أبي شيبة ١/ ١١٠.

(٨) في (ظ): لأحمد.

قال: حتّى يكثر.

قال إسحاق: كلما خرج غير الدم فلا شيء.

٧٥- قلت: إذا أستنجى بثلاثة أحجار يجزئ أم لا؟

قال: إذا أنقى بالأحجار ولم يتلطح ماء يجزئه، إلا أن يكون رجل به بطن، وإذا لم يستنج بثلاثة أحجار أعاد الصلاة، ولا يجزئه دون ثلاثة أحجار.

قال إسحاق: كما قال. وقوله إلا أن يكون ماء؛ يعني: أن يتلطح لركة البطن ما (حوالي)^(١) المقعدة، فذاك لا ينقى بالأحجار.

٧٦- قلت: يمسّ (الدرهم)^(٢) الأبيض / ٧ع / على غير وضوء؟
قال: أرجو - إن شاء الله تعالى - أن لا يكون هذا بمنزلة المصحف، وإن توقّى ذلك أحب إلي.

قال إسحاق: كما قال بلا شك.

٧٧- قلت^(٣): الرجل يكون معه الخاتم فيه ذكر الله تبارك وتعالى يدخل الخلاء؟

(١) في (ع): حول.

(٢) في (ظ): الدراهم.

والدرهم الأبيض هو الذي ضربته الحجاج بن يوسف ونقش عليه ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

(٣) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٣٤٢/١.

قال: إن شاء جعله في بطن كفه.

قال إسحاق: كما قال، ولكن إن لم يجعل فلا بأس به.

٧٨- قلت^(١): الرجل يجمع أهله في السفر وليس معه ماء؟

قال: لا أكره ذلك، قد فعل ذلك ابن عباس^(٢).

قال إسحاق: هو سنة مسنونة عن النبي ﷺ في أبي ذر^(٣)

وعمار^(٤) وغيرهما، وفعله ابن عباس رضي الله عنهما.

(١) انظر «الأوسط» لابن المنذر ١٧/٢.

(٢) رواه ابن أبي شيبة ٩٤/١.

(٣) رواه أحمد ١٤٦/٥، وأبو داود (٣٣٢، ٣٣٣)، والحاكم ١٧٦-١٧٧،

والدارقطني ١٨٦/١، ١٨٧، والبيهقي ٢١٧/١ وصححه الألباني في

«صحيح أبي داود» (٣٥٩).

(٤) رواه أحمد ٢٦٤/٤، والبخاري (٣٤٧)، ومسلم (٣٦٨)، وأبو داود

(٣٢١)، والنسائي ١٧٠-١٧١، في الجدل بين أبي موسى الأشعري

وعبد الله بن مسعود والاحتكام إلى قول عمار في ذلك.

(باب التيمم)^(١)

٧٩- قلتُ: على كَمٍ يطلب الماء؟

قال: (إن لم يصرفه عن)^(٢) وَجِدٍ يريدُ بِهِ المِيلين والثلاثة، وإنْ أَشْتَدَّ عليه المشي / ٦ظ / فَلَا يطلبه.

قال إسحاق:^(٣) لا يلزمه الطلبُ إِلَّا في موضِعِهِ، ألا تَرى أَنَّ ابنَ عمرَ رضي الله عنهما لَمْ يَكُنْ يعدلُ إلى الماء وهو منه على غَلْوَةٍ أو غَلَوَتَيْنِ.

٨٠- قلتُ: إذا تَيَمَّمَ وصَلَّى ثم وجد الماء في الوقتِ؟

قال: لا يعيدُ، وإذا تَيَمَّمَ ودَخَلَ في الصلاة ثُمَّ وجد الماءَ لَمْ يلتفتْ إلى الماءِ.

قال إسحاق: أما إذا صَلَّى ثُمَّ وجد في الوقتِ فلا إعادةَ عليه، وإذا أعادَ فله الأجرُ مرتين، وإذا رأى الماءَ في الصلاةِ وَقَدْ تيمم وهو يطمع في وصوله إلى الماءِ أَنْصَرَفَ وتوضَّأَ وأعادَ.

٨١- قلتُ: وَكَيْفَ التيمم؟

قال: ضربةٌ للوجهِ وَالْكَفَّيْنِ.

(١) العنوان من (ع).

(٢) هذا السطر غير واضح في (ظ).

(٣) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٣٥/٢.

قال إسحاق: كما قال.

٨٢- قلت: يُصلي الصلوات باليتيم أو يتيم لكل صلاة؟
قال: أعجب إليّ أن يتيم لكل صلاة؛ لأنه ينبغي له أن يطلب
الماء لكل صلاة.

قال إسحاق: هذا فرض عليه أن يتيم لكل صلاة.

٨٣- قلت^(١): ما الذي يتيم به؟

قال: كل ما كان من الأرض من التراب، (قال): «جُعِلَتْ
الأرض مسجداً وطهوراً»^(٢). وقال ابن عباس رضي الله عنهما:
أطيب الصعيد أرض الحرث^(٣).

قال إسحاق: كما قال، (قال): وما كان مثل الجص والنورة
وتراب السبخة، وما أشبه ذلك لا يتيم به وإن كان ذلك من
الأرض؛ لما زال عنه اسم الصعيد الطيب.

٨٤- سئل (الإمام) أحمد: إذا توضأ أيسمي؟

قال: إي لعمرى.

قيل: فإن نسي ولم يذكر اسم الله (سبحانه وتعالى)؟

(١) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٣٩/٢.

(٢) ورد ذلك في حديث رواه أحمد ٣/٣٠٤، والبخاري (٣٣٥)، (٤٣٨)،
(٣١٢٢)، ومسلم (٥٢١)، والنسائي ١/٢٠٩-٢١١، ٢/٥٦، وابن حبان
(٦٣٩٨) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٣) رواه عبد الرزاق ١/٢١١، وابن شعبة ١/١٤٨، والبيهقي ١/٢١٤.

- قال: لا أعلم فيه حديثاً يثبت.
- قال إسحاق: كما قال، إذا نسي أجزاءه، وإذا تعمّد أعاد؛ لما (صحّ) عن النبي ﷺ ذلك^(١).
- ٨٥- قلت^(٢): يجلس الجُنُبُ في المسجد أو يمرُّ به ماراً؟
- قال: إذا توضّأ فلا بأس أن يجلس فيه.
- قال إسحاق: كما قال.
- ٨٦- قلت: يؤمُّ المتيّمُ المتوضّئين؟
- قال: نعم، أليس ابن عباس رضي الله عنهما أمّه؟!
- قال إسحاق: كما قال.
- ٨٧- قلت: الضحك في الصلاة؟
- قال: لا يُوجِبُ عليه الوضوء ويعيد الصلاة.
- قال إسحاق: كما قال.
- ٨٨- قلت: قال سفيان: الضحك والريخ والبول يعيد الوضوء والصلاة، والقيء والرعاف، والحَبْنُ^(٣) السائلُ يتوضّأ ويبنى ما لم يتكلّم؟

(١) رواه أحمد ٤١٨/٢، وأبو داود (١٠١)، وابن ماجه (٣٩٩)، والدارقطني ٧١/١، والحاكم ١٤٦/١، والبيهقي ٤٣/١ من حديث أبي هريرة وحسنه الألباني أنظر «الإرواء» (٨١).

(٢) انظر «الأوسط» لابن المنذر ١٠٨/٢، ١٣٣/٥-١٣٤.

(٣) الحَبْن: هو الدَّمَل، وهو واحد القروح. لسان العرب ٧٦٤/٢، مادة حَبْن.

قال: أعجب إليّ أن يتوضأ في هذا كله ويستأنف الصلاة، فإن ذهبَ ذاهبٌ إلى الرعافِ الذي بنى ابن عمر رضي الله عنه^(١) فلا أعيبه.

٨٩- ثم سألتُ أحمدَ فقلتُ: قال سفيان: الأكلُ والشربُ والكلامُ يعيدُ الصلاة ولا يعيدُ الوضوءَ، / ٤٨ / والضحكُ والريحُ والبولُ يعيدُ الوضوءَ ويعيدُ الصلاةَ، والقيءُ والرعافُ والحِجْبُ السائلُ يتوضأُ ويبنى ما لم يتكلم.

قال (الإمام) أحمدُ رضي الله عنه: الأكلُ والشربُ والكلامُ يستقبل^(٢). ويتوضأُ مِنَ البولِ والريحِ والضحكِ ويستقبل، والقيءُ والرعافُ والحِجْبُ السائلُ يستقبل، وكلما أمرته بالوضوءِ أمرته يستقبل.

قال إسحاق: كلما قال يتوضأُ أو لا يتوضأُ فهو كما قال، ولكن له أن يبنى على كل ذلك.

٩٠- قلتُ: قولُ حذيفة رضي الله عنه: إني لأتقي أحدهما كما أتقي الآخر؟

قال (الإمام) أحمدُ: يعني: البولَ والعذرةَ.
قال الإمامُ أحمدُ: هكذا أقولُ إلّا أن البولَ أوكد.
قال إسحاق: كما قال، وكلاهما مؤكدان يُتَّقَيَان.

(١) أنظر عبد الرزاق ٢/ ٣٤٠ (٣٦١٢)، والبيهقي ٢/ ٢٥٦.

(٢) أي يستأنف صلاة غيرها إذا أكل أو شرب أو تكلم أثناء الصلاة.

- ٩١- قلتُ: إذا وجد البول وهو في الصلاة؟
قال: أما قبل الدُّخُولِ فلا يدخل حتَّى يبدأ بالخلاء، وإذا كان في الصلاة ما لم يشغله ويثبت فلا ينصرف.
قال إسحاق: كما قال وأحسن الإجابة.
- ٩٢- قلتُ: ^(١) يفرك الثوب من المذي والودي؟
قال: الودي لا يكاد يصيب الثوب؛ لأنّه إنما يكون على أثر البول، والمذي أرجو أن يجزئه النَّضْحُ، والغسلُ أعجب إلي.
قال إسحاق: لا بدّ للمذي من الغسل.
- ٩٣- قلتُ: سئل سفيان رحمه الله تعالى عن رجلٍ توضّأ ونسى أن يمسحَ رأسه، فقام يُكبر في الصَّلَاةِ، ثمَّ ضحك؟ قال: يمسحُ برأسه / ٧ ظ / ولا يعيد الوضوء؛ (لأنّه) لم يكن دخلَ في صلاته.
- قال (الإمام) أحمد: عليه أن يمسحَ برأسه (ثم) يغسل رجليه.
قال إسحاق: كما قال.
- ٩٤- قلتُ: ^(٢) سئل سفيان عن رجلٍ معه من الماءِ قَدَرٌ ما يتوضّأ، وفي ثوبه شيء؟ قال: يغسلُ ثوبه، والتيمم له وضوء.
قال أحمد: جيّد إذا كان الدَّمُ بقَدَرٍ ما يفسدُ عليه صلاته، إذا كان فاحشاً ذراعاً في ذراعٍ أو شبراً في شبر.

(١) انظر «الأوسط» لابن المنذر ١٤١/٢.

(٢) انظر «الأوسط» لابن المنذر ١٥٣/٢.

قال إسحاق: لا، بل يتوضأ، ولا يكثرث للدم والأقذار كلها ما لم تكن بولاً أو غائطاً، وأعجب إلي إزالة الأقذار كلها عن الثياب إذا أمكنه ذلك.

٩٥- قلت: ^(١) سئل سفيان عن الثوب يصيبه المني فلا يُعرف مكانه؟ قال: إن غسل الثوب كله فحسن، وإن فرك أجزأه، والودي والمذي سواء في غسل الثياب. قال الإمام أحمد، كما قال: إن فرك أجزأه، وإن غسل أجزأه، وأرجو أن يكون المذي أيسر، والودي شيء يتبع البول شبيهه بالبول.

قال إسحاق: كلما كان منياً أجزأه الفرك، وإن كان لا يدري مكانه فرك الثوب كله.

٩٦- قلت: سئل سفيان عن الرجل يحدث وهو يُصلي على الجنائز؟ قال: يتيمم مكانه هو بمنزلة الصلاة التي يخاف فوتها.

قال الإمام أحمد: لا يتيمم على الجنائز؛ لأنه في مضر. قال إسحاق: كما قال سفيان: يتيمم لما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما، وعكرمة، وإبراهيم النخعي، والشَّعْبِي ^(٢)، وغيرهم التيمم على الجنائز.

(١) انظر «الأوسط» لابن المنذر ١٦٢/٢

(٢) روى هذه الآثار ابن أبي شيبة ٤٩٧/٢-٤٩٨.

٩٧- قلتُ: سئل - يعني: سفيان - عن لعابِ الحمارِ؟ قال: أرجو أن لا يكون به بأسٌ.
قال أحمد: أكرهه.

قال إسحاق: كما قال أحمد.

٩٨- قلتُ: سئل سفيان عن الوزغ^(١) يقع في البئر؟ قال: يستقي منها دلاء.

قال الإمام أحمد: لا، إلا ما غيّر ريحه أو طعمه.

قال إسحاق: كما قال أحمد.

٩٩- قلتُ: قيل له - يعني: سفيان - الرَّجُلُ يكونُ في السَّفرِ ليس معه ماءٌ، أيأتي أهله؟ قال: نعم. قيل: ويتيمم؟ قال: نعم.
قال أحمد: يأتي أهله وإن (توقاه) أيامًا أحب إليّ إلا أن يخاف.

قال إسحاق: كما قال سفيان.

١٠٠- قلتُ: قيل له: ما ترى في بولِ الصَّبي الذي لم يُطعم؟ قال:

يُصب عليه الماءُ صَبًّا، قيل له: فالجارية؟ قال: سواء.

قال أحمد: أمّا الغلامُ فنعم، وأمّا الجارية فلا.

قال إسحاق: الغلام يُرَش بولُه رشًا ما لم يُطعم، ويغسل بولُ الجارية طعمت أو لم تطعم.

(١) الوزغ: نوع من الدواب شبيه بالسحالي، يطلق عليه: سامٌ أبرص، مركبة هكذا ويسميه العوام: البرص انظر لسان العرب مادة وزغ.

١٠١- قلتُ لأحمد: إذا كان بين القريتين ميلان أقل أو أكثر

(أيتيم)؟

قال: إذا خاف الفوت نحن نرى أن يؤخر إلى آخر الوقت.

قال إسحاق: كما قال، ثم يتيم في حضر كان أو في سفر.

١٠٢- قلتُ: المريض إذا لم يقدر على الوضوء؟

قال: بِقَدْرِ ما يقدر.

قلتُ: لا يقدر على شيء.

قال: فما يصنع؟! هو بمنزلة المجذور.

قال إسحاق: كما قال سواء.

١٠٣- قلتُ لإسحاق: المريض لا يقدر على الوضوء، وليس له مَنْ

يوضئه والغني والفقير فيه سواء؟

قال: لَهُ أَنْ يَتِيمَ، وإنْ كان في الحضر، وغناه وفقره في ذلك سواء.

١٠٤- قال إسحاق: وأما المضمضة والاستنشاق فهما واجبتان

على كل متوضيء أو متطهر من الجنابة؛ لا فرق بينهما في نص

كتاب أو سنة قائمة أو قياس (عليهما).

١٠٥- قال إسحاق: وأما التيمم فهو ضربة واحدة للوجه والكفين،

فإن كان يمسح وجهه بضربة فهو أفضل.

١٠٦- قال إسحاق: والسنة أن يتيم لكل صلاة؛ لقول الله عز وجل

(١) المجذور هو المريض الذي أصابه داء الجدري، ويقصد بقوله: هو بمنزلة

المجذور أي: يرخص له في التيمم.

﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦] فعليه

الطلب / ٨ظ/ في وقت كل صلاة فإذا لم يجد تيمم.

١٠٧- قال إسحاق: أما مَنْ خَلَعَ حُقَيْهِ بعد المسح فإنه يتوضأ الوضوء كله لما صار وضوؤه متفرقاً بعضه بالغداة وبعضه عند الظهر لو كان يغسل قدميه، وقد أمر النبي ﷺ الذي ترك مِنْ وضوئه قدر ظفر أن يعيد الوضوء والصلاة^(١)، وذلك لأنَّ التارك موضع الظفر ذكره وقد كان فرغ مِنْ وضوئه وأخذ في عمل آخر فوضوء المسلمين بعضه في أثر بعض.

١٠٨- قال إسحاق: وأما مَنْ الذَكَرَ فَإِنَّا نَرَى مِنْهُ الوضوء لما صح ذلك عن النبي ﷺ. وجاء فيه حديث مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ رَخَصَهُ^(٢)، وأكثر أصحاب النبي ﷺ على الرخصة^(٣)، فإن تأول رجل فلم يتوضأ لم أمره بإعادة الصلاة ولا نرى ترك الوضوء منه على حالٍ للاحتياط.

١٠٩- قال إسحاق: وأما لحمُ الجزور فإنه يُتوضأ مِنْهُ الوضوء كاملاً على كل حالٍ لما (استثنى) مِنْ جميع ما مسته النارُ وذلك أنَّ

(١) رواه مسلم (٢٤٣)، وابن ماجه (٦٦٦) من حديث عمر بن الخطاب.

(٢) راجع مسألة (٥٢).

(٣) روي ذلك عن علي، وابن مسعود، وابن عباس، وسعد بن أبي وقاص، وأبي هريرة، وحذيفة، وعمار، وعمران بن حصين. أنظر مصنف عبد الرزاق ١/ ١١٦-١٢٠ (٤٢٥-٤٣١، ٤٣٣-٤٣٦)، وابن أبي شيبة ١/ ١٥١-١٥٢.

الوضوء مما مست النار أولاً^(١)، ثم رخص رسول الله ﷺ بعد ذلك في كل ما مست النار^(٢) إلا لحم الجزور^(٣).

١١٠- قال إسحاق: وأما الحجامة فإنه يتوضأ منها، وكذلك من الرُعاف وكل دم سائل وليس عليه الحجامة غسل ولا من ماء الحمام إذا أخذ من الحجر وحده أو خلا له الحوض وإن كان أغتسله من الحوض ومعه آخرون يدخلون / ١٠ع / أيديهم

(١) رواه أحمد ٢/ ٢٦٥، ومسلم (٣٥٢)، والترمذي (٧٩)، والنسائي ١/ ١٠٥-١٠٦، وابن ماجه (٤٨٥)، وأبو يعلى (٦١٦١)، و(٦٦٠٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١/ ٦٣، وابن حبان (١١٤٦)، (١١٤٧)، والبيهقي ١/ ١٥٥ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «توضئوا مما مست النار».

وفي الباب عن أبي طلحة، وأبي موسى، وزيد بن ثابت، وعائشة، وأم حبيبة رضي الله عنهم.

(٢) رواه أحمد ١/ ٢٢٦، والبخاري (٢٠٧)، ومسلم (٣٥٤)، وأبو داود (١٨٧)، وابن ماجه (٤٨٨) من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ أكل كتفا ثم صلى ولم يتوضأ.

وفي الباب عن أبي هريرة، وجابر، وعمرو بن أمية، وأبي رافع، وميمونة، وأم سلمة رضي الله عنهم.

(٣) رواه أحمد ٥/ ٩٨، ومسلم (٣٦٠)، وابن خزيمة (٣١)، وأبو عوانة (٧٥٤)، والطحاوي ١/ ٧٠، وابن حبان (١١٢٤) من حديث جابر بن سمرة.

وفي الباب عن البراء بن عازب، رواه أحمد ٤/ ٢٨٨، وأبو داود (١٨٤)، (٤٩٣)، والترمذي (٨١)، وابن ماجه (٤٩٤) وصححه الألباني في صحيح أبي داود.

وعليها الأقدار رأينا له أن يصب عليه ماء آخر؛ لأن ما في الحوض لا يكون قدر قلتين.

١١١- قال إسحاق: وأما الذي يتجشأ فيظهر على لسانه شيء من الطعام أو يقطع صلاته فإن عليه الوضوء؛ لأن القلب قليله وكثيره سواء وأخطأ هؤلاء الذين قالوا: ملئ فم، فأما الصلاة فلا يقطعها نحو ذلك إن ابتلع ما في شدة من الطعام وغيره.

١١٢- قال إسحاق: وأما الوضوء من لحم الجزور؛ فقد صحّت السنة أن أول ما كان من أمر النبي ﷺ: الوضوء من جميع ما مست النار، ثم رخص رسول الله ﷺ آخر ذلك، فلم يتوضأ مما مست النار من اللحم وغيره.

وقد صحّ عن رسول الله ﷺ من وجهتين متصلين برخصة في ترك الوضوء مما مست النار، واستثنى من جميع ما مست النار لحم الجزور أن يتوضأ منه رواه الثقتان من أصحاب رسول الله (محمد) ﷺ: البراء بن عازب، وجابر بن سمرة رضي الله عنهما ففيما بينا من تمييز ما بين لحم الجزور ولحم الغنم ما يكفي المسلمون بذلك ولا يُنقبوا ولا يُفتشوا؛ لأن المميز بينهما الذي ينزل الوحي عليه ﷺ ولا يغلط ولا يسهو.

والعجب من هؤلاء الذين ينكرون الوضوء من لحم الجزور، ثم لا يرضون حتى يعيبوا الآخذين به وهم بأجمعهم يرون الوضوء من الضحك في الصلاة، فإذا قيل لأحدهم: أرايت لو

أَنَّ ضَحْكَ نَهَارِهِ أَجْمَعَ أَيْ جَبَّ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ؟ فَيَقُولُ: لَا، فَيَقَالُ لَهُ: فَإِذَا ضَحَكَ فِي الصَّلَاةِ؟ فَيَقُولُ: قَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ، وَانْتَقَضَتِ الصَّلَاةُ، فَيَقَالُ لَهُ: فَافْتَرَى فِي الصَّلَاةِ عَلَى آخِرٍ أَوْ سَبِّ آخِرًا وَكَانَ بَيْنَهُمَا مِنَ الْمَنَازَعَةِ إِلَى أَنْ هَجَا بَعْضُهُمْ بَعْضًا أَوْ مَا كَانَ أَتَوْجِبُ الْوُضُوءَ عَلَيْهِ؟ فَيَقُولُ: لَا، فَيَقَالُ لَهُ: فَلَمْ جَعَلْتَ الضَّحْكَ أَعْلَى مِنَ الَّذِي وَصَفْنَا مِنَ الْكَلَامِ السَّيِّئِ؟ فَيَقُولُ: مَا ذُكِرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَحْتَجَّ فِي الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا، فَيَقَالُ لَهُ: فَلِمَ عَذَرْتَ نَفْسَكَ أَنْ أَتَّبَعْتَ حَدِيثًا مَنْقُطًا مَرْسَلًا بِإِجَابِ الْوُضُوءِ عَلَى الضَّاحِكِ فِي الصَّلَاةِ^(١)، وَعَبَّتْ مَنْ تَوَضَّأَ مِنْ لَحْمِ الْجُزُورِ، وَالْحَدِيثَانِ مُتَصِلَانِ أَنَّ الْوُضُوءَ مِنْ لَحْمِ الْجُزُورِ قَدْ فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْ أَمْرُهُ؟! فَتَصِيرُ عِنْدَ ذَلِكَ حُجَّتُهُ دَاحِضَةٌ وَكَلَامُهُ مُتَنَاقِضٌ / ٩ ظ / .

١١٣- قَالَ إِسْحَاقُ: وَأَمَّا الْمَصْلِيُّ إِذَا صَلَّى ثُمَّ رَأَى فِي ثَوْبِهِ قَذْرًا، أَيْعِدُ الصَّلَاةَ؟ فَإِنَّهُ لَا يَعِيدُ مِنَ الدَّمِ وَالْجَنَابَةِ وَسَائِرِ الْأَقْدَارِ كُلِّهَا إِذَا رَأَى ذَلِكَ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الصَّلَاةِ، قَلَّ ذَلِكَ أَوْ كَثُرَ؛ لِأَنَّ غَسْلَهَا مِنَ الثِّيَابِ سُنَّةٌ مُسْنُونَةٌ، وَلَيْسَ بِفَرَضٍ فِي الْقُرْآنِ كَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ ذَلِكَ بَوْلًا أَوْ غَائِطًا فَرَأَى بَعْدَ مَا سَلَّمَ؛ لَزِمَتْهُ الْإِعَادَةُ قَلَّ ذَلِكَ أَمْ كَثُرَ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُمَا مُخْتَلَفٌ

(١) يُشِيرُ إِلَى حَدِيثِ أَبِي الْعَالِيَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ٣٧٦/٢ (٣٧٦٠)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ ١/١٦٨، وَابَيْهَقِيُّ ١/١٤٦.

- عند إبراهيم والشعبي وَمَنْ أَتَبَعَهُمَا^(١)، وكذلك رأي الثوري^(٢).
- ١١٤- قال إسحاق: والماء الذي يقطر من ضبان^(٣) الكرم أيجوز الوضوء به؟ قال إسحاق: لأنه منسوب إلى ماء الكرم، وكل ما يضاف إلى شيء ليس هو من أصل الماء الذي أمر الله تبارك وتعالى الطهارة به لم يجزه؛ لأنه كماء البيض، وكماء الورد، وكماء العصفور وما أشبهه.
- ١١٥- قال إسحاق: وأما مَنْ يخرج من دُبْره الدود أيتوضأ؟ فكل شيء خرج من الفروج الثلاثة: القبل، والدبر، والذكر، صوتاً كان أو ريحاً أو دوداً أو غير ذلك ففيه الوضوء.
- ١١٦- قال إسحاق: وقص الشارب، وتقليم الأظفار يعيد الوضوء أم لا؟ قال: ليس عليه في هذا إعادة وضوء.
- ١١٧- قال إسحاق: وأما عقد النية عند إحداث الوضوء، والصلاة فُسْنَةٌ؛ لأنه لا بد له من أن ينوي ذلك لقول الله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ الآية فخطبهم بما عقلوا وكذلك الجنابة ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا﴾ [المائدة: ٦].

(١) أنظر مصنف عبد الرزاق ٣٥٨/٢-٣٥٩ (٣٦٩٤-٣٧٠٣).

(٢) نقل ابن المنذر عن سفيان الثوري القول بنجاسة البول. «الأوسط» ١٣٨/٢.

(٣) الضَّبْنُ: هو الإبط وما يليه. لسان العرب ٢٥٥١/٤، مادة ضبن.

وقال في الصلاة: «تحریمها التكبير»^(١)، ففي ذلك أعظم الدلائل أن ينوي عند أخذ العمل، مع ما قال النبي ﷺ: «الأعمال بالنية»^(٢) وكذلك الحج، يحتاج إذا حرم أن ينوي قضاء حجته المفروضة. وكذلك إذا أخرج الزكاة ينوي ما لزمه. والصوم إذا دخل رمضان بنية صومه أجزأه، وإن لم يجدد النية عند كل يوم؛ لأنه على نيته ما لم يغيرها، فلو غير ذلك يوماً واحداً فنواها تطوعاً لم يجزه من رمضان، وكان كالمفطر فيه، عليه الكفارة؛ لأنه لم يصم يوماً من رمضان تعمداً، وإنما الكفارات في العمد.

(١) راجع مسألة (١).

(٢) رواه أحمد ٢٥/١، والبخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧)، والترمذي (١٦٤٧)، وأبو داود (٢٢٠١)، والنسائي ٥٨/١، وغيرهم كثير من حديث عمر بن الخطاب.

باب الصلاة

١١٨- قلتُ لأحمد: آخر وقت العصر؟

قال: تغيير الشمس.

قال إسحاق: آخر وقتها للمفريط (أو) ^(١) صاحبِ عُذْرِ (فهو) ^(٢) قَدَرُ مَا يَبْقَى إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ رُكْعَةً.

١١٩- قلتُ: الصلاةُ نصف النهار؟

قال: أكرهه يوم الجمعة في الشتاء والصيف.

قال إسحاق: أما يوم الجمعة فهو أهون.

١٢٠- قلتُ: ^(٣) الصلاةُ بعد العصر؟

قال: لا يُصلي بعد العصر إلا صلاةً فائتةً أو على الجنائز (إلى) ^(٤) أَنْ تُظْفَلَ ^(٥) الشمسُ للغيبوبة.

قال إسحاق: كما قال؛ لأنَّ العصر لا يكونُ بعده سنة ولا تطوعٌ ولكن يُصلى بعده الفوائت والجنائز، وإن كان كسوفًا صُلِّيت؛ لأنها فائتة.

(١) في (ع): و. (٢) في (ع): هو.

(٣) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٣٩٧/٢.

(٤) في (ع): إلا.

(٥) طفلت الشمس: مالت إلى الغروب.

١٢١- قلت (لأحمد)^(١): إذا فاتته الصلاة - نام أو نسي - متى يصلّيها؟

قال: يُصَلِّيها إِذَا ذَكَرَ، وَإِنْ كَانَ فِي السَّاعَاتِ الَّتِي نُهِيَ عَنْهُنَّ.
قال إسحاق: كما قال سواء. / ١٠ ظ /

١٢٢- قلتُ لأحمد: الصلاة قبل المغرب؟
قال: لا أعلم به بأسًا. (وقال: آخر وقت المغرب مغيب الشفق)^(٢).

قال إسحاق: كلاهما كما قال.
١٢٣- قلتُ: إذا نسي الظهر؛ فصلّى العصر؛ ثمّ ذكرَ فصلّى الظهر، (أيعيد)^(٣) العصر أم لا؟

قال: لا يُعِيدُهَا؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَكَرَهَا وَهُوَ فِي الْعَصْرِ إِذَا كَانَ فِي جَمَاعَةٍ فَلَا يَقْطَعُهَا كَمَا فَعَلَ ابْنُ عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ثُمَّ يَصَلِّي الظُّهْرَ ثُمَّ يُعِيدُ الْعَصْرَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِيهَا وَهُوَ ذَاكِرٌ لِلظُّهْرِ.
قال إسحاق: كما قال.

١٢٤- قلتُ: ما الإسفار بالفجر؟
قال: الإسفارُ (بالفجر) أَنْ (يضح)^(٤) الفجر فلا يشكُّ (أنّه)^(٥)

(١) من (ظ).

(٢) في (ع) العبارة هكذا: قلتُ: آخر وقت المغرب؟ قال: مغيب الشفق.

(٣) في (ع): يعيد.

(٤) في (ع): يصبح.

(٥) في (ع): بأنه.

قَدْ طَلَعَ الْفَجْرُ.

قال إسحق: كما قال.

١٢٥- قُلْتُ: ما الإبرادُ في الظُّهرِ؟

قال: الإبرادُ / ١٢ع/ في الصَّيْفِ يستحبُّ (تأخير صَلَاتَيْنِ)^(١):

الظُّهرِ في الحرِّ والعِشاء الآخرة.

قال إسحق: كَمَا قَالَ إِلَّا (أَنَّ الْعِشَاءَ)^(٢) الْآخِرَةَ (تَأْخِيرُهَا)^(٣)

مَحْبُوبٌ فِي الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ.

١٢٦- قُلْتُ: أَوَّلُ وَقْتِ الظُّهرِ؟

قال: إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ.

قال إسحق: كما قال.

١٢٧- قُلْتُ: إِذَا شَكَّ فِي الزَّوَالِ وَهُوَ فِي السَّفَرِ؟

قال: لا، حَتَّى لَا يَشْكَّ وَيَسْتَيْقِنَ.

سَأَلْتُهُ مَرَّةً أُخْرَى فَقَالَ: حَتَّى يَسْتَيْقِنَ.

ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَقَالَ: حَتَّى يَسْتَيْقِنَ.

قال إسحق: كَمَا قَالَ، لَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ كَالْفَجْرِ، لَا يَجُوزُ أَبَدًا

فِي عَذْرِ أَوْ غَيْرِ عَذْرِ أَنْ يُصَلِّيَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَكَذَلِكَ

الْمَغْرِبَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ.

١٢٨- قُلْتُ: فِي يَوْمِ غَيْمٍ كَيْفَ يُصَلِّي الظُّهرَ وَالْعَصْرَ؟

(١) في (ع): تأخيرها صلاتي.

(٢) في (ع): عشاء.

(٣) في (ع): تأخير.

قال: يؤخّر الظهر ويعجل العصر.

قال إسحاق: كما قال.

١٢٩- قُلْتُ: هل يجمع بين الصَّلَاتَيْنِ فِي (الليلةِ المطيرةِ) ^(١)

المغرب والعشاء؟

قال: نعم.

قال إسحاق: كما قال. وَجَمَعُهُمَا: أَنْ يُؤَخَّرَ الْمَغْرَبَ قَلِيلًا، ثُمَّ يُصَلِّي الْإِمَامُ قَبْلَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ، وَيَضُمُّ (إِلَيْهَا) الْعِشَاءَ قَبْلَ غَيْبَةِ الشَّفَقِ.

١٣٠- قُلْتُ: إِذَا وَضَعَ الْعِشَاءَ وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ؟

قال: فابدؤا بالعشاء.

قال إسحاق: كما قال.

١٣١- قُلْتُ: مَا الشَّفَقُ؟

قَالَ: فِي الْحَضَرِ الْبَيَاضُ، وَفِي السَّفَرِ أَرْجُو أَنْ تَكُونَ (الْحُمْرَةُ) ^(٢)؛ لِأَنَّ فِي السَّفَرِ يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ جَدًّا بِهِ السَّيْرُ أَوْ لَمْ يَجِدْ فَإِذَا جَمَعَ بَيْنَهُمَا فَلَا يُبَالِي مَتَى (صَلَّاهُمَا) ^(٣).

قال إسحاق: الشَّفَقُ: الْحُمْرَةُ (فِي الْحَضَرِ كَانَ أَوْ فِي السَّفَرِ) ^(٤)؛ لِأَنَّ دُخُولَ الْوَقْتِ بِهِ، وَإِنَّمَا رَخَّصَ لَهُ فِي الْعُذْرِ فِي

(١) فِي (ع): لَيْلَةُ مَطِيرَةٍ. (٢) فِي (ظ): حُمْرَةٌ.

(٣) فِي (ع): صَلَّاهَا.

(٤) فِي (ع): فِي حَضَرٍ كَانَ أَوْ سَفَرٍ.

المَطَرِ وَالسَّفَرِ أَنْ يُقَدَّمَ الْعِشَاءُ عَنِ الْوَقْتِ، (يَجْمَعُهُمَا)^(١) جَمِيعًا أَوْ يُؤَخَّرَ الْعِشَاءُ وَالْمَغْرِبَ كَذَلِكَ إِلَى رُبْعِ اللَّيْلِ حَتَّى يَجْمَعَهُمَا جَمِيعًا (هَكَذَا سُنَّةُ الْجَمْعِ)^(٢).

١٣٢- قُلْتُ (لَأَحْمَد)^(٣): إِذَا أَخَّرُوا الصَّلَاةَ، فَصَلَّى رَجُلٌ فِي بَيْتِهِ، ثُمَّ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ مَعَهُمْ؟

قَالَ: إِذَا صَلَّوْا فِي غَيْرِ وَقْتٍ صَلَّى فِي بَيْتِهِ ثُمَّ أَتَاهُمْ.
قال إسحاق: كما قال.

١٣٣- قُلْتُ: إِذَا (فَاتَتْهُ)^(٤) الظُّهْرُ، وَهُوَ يَخْشَى فَوْتَ الْعَصْرِ بِأَيِّهِمَا يَبْدَأُ؟

قال: يَبْدَأُ بِالَّذِي يَخَافُ فَوْتَهَا: الْعَصْرُ أَوْ الْفَجْرُ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ لَكِنْ لَا يَكُونُ مُضَيِّعًا لِهَذِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ بَدَأَ بِالظَّهْرِ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فَاتَهُ وَقْتُ الْعَصْرِ.

١٣٤- قُلْتُ لِإِسْحَاقَ^(٥): فِيمَنْ يَقْضِي صَلَوَاتِ فَائِتَاتِ فَتَحْضُرُهُ

صَلَاةٌ أُيُؤَخَّرُهَا إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ فَإِذَا صَلَّاهَا يَعِيدُهَا بَعْدَ أَمٍّ لَا؟

قال: بَلْ يَصَلِّيُهَا فِي الْجَمَاعَةِ إِذَا حَضَرَتْ / ١١ ظ / إِذَا كَانَ لَا

يَطْمَعُ أَنْ يَقْضِيَ الْفَوَائِتَ كُلَّهَا إِلَى آخِرِ وَقْتِ هَذِهِ الصَّلَاةِ الَّتِي

حَضَرَتْ، فَإِنْ طَمَعَ فِي ذَلِكَ قَضَى الْفَوَائِتَ مَا لَمْ يَخْشَ فَوْتَ

(١) فِي (ع): يَجْمَعُ. وَكَذَا الَّتِي تَلِيهَا.

(٢) فِي (ظ): وَهَكَذَا سُنَّةُ الْجَمْعِ.

(٣) مِنْ (ظ). (٤) فِي (ع): فَاتَهُ.

(٥) انْظُرِ «الْمَغْنِي» لِابْنِ قَدَامَةَ ٢/ ٣٤١-٣٤٢.

وقت هذه الصلاة، وَلَا قضاء عليه إذا صلاها مرة.

١٣٥- قُلْتُ: رجلٌ نسي صلاةً واحدةً لا يدري أيتها نسي؟

قال أحمد: (عندي أنه)^(١) يُصلي الصلوات كُلَّهَا.

قال إسحاق: يصلي الصلوات (كُلَّهَا)^(٢) حتَّى يأتِيَ على الفائتة بيقين.

١٣٦- قُلْتُ: (٣) إذا فاتته / ١٣ع / الظهر وهو مع الإمام في العصر فذكرها؟

قَالَ: يُتَمَّ وَيَعِيدُهَا بعد.

قال إسحاق: كما قال.

١٣٧- قُلْتُ: حديث معاذ رضي الله عنه أنه كان يُصلي مع النبي ﷺ

ثُمَّ يَرْجِعُ فَيُؤَمُّ قَوْمَهُ^(٤)؟

قال: لا أَجِدُ شَيْئًا يدفعه، إِنْ ذَهَبَ (ذَاهَبُ إِلَيْهِ)^(٥) لا أَلُومُهُ.

قال إسحاق: (هذه)^(٦) سُنَّةٌ مَسْنُونَةٌ، وهو بناء على قول النبي

ﷺ في صلاة الخَوْفِ حين صَلَّى ركعتين وكلُّ طائفةٍ خلفه

ركعوا ركعة^(٧).

(١) من (ظ).

(٢) من (ظ).

(٣) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٤١٨/٢.

(٤) رواه أحمد ٣٠٨/٣، والبخاري (٧١١)، ومسلم (٤٦٥)، وأحمد

٣٠٨/٣، وأبو داود (٦٠٠)، والترمذي (٥٨٣)، والنسائي ١٠٢/٢ -

١٠٣، وابن ماجه (٨٣٦) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٥) في (ع): إليه ذاهب.

(٦) في (ع): هو.

(٧) فيه حديث ابن عمر رضي الله عنهما رواه أحمد ١٤٧/٢ - ١٤٨ (٦٣٥١)،

والبخاري (٩٤٢) و (٤٥٣٥)، ومسلم (٨٣٩). وورد في صلاة الخوف

صور أخرى عن عدد من الصحابة.

١٣٨- قُلْتُ: يمسحُ على الجَبَائِرِ؟

قال: نعم إذا خَافَ.

قُلْتُ: المجدورُ يَتِمُّ إذا خَافَ؟

قال: نعم، قَالَ: والجرح إذا خَافَ عليه يمسحُ عليه - على موضع الجرح - ويغسلُ ما حوله.

قال إسحاق: كما قال في كُلِّها سواءً.

١٣٩- قُلْتُ لأحمدَ: الجُنْبُ يَغْتَمَسُ في نهرٍ ماءٍ؟

قَالَ: إذا كان قَدْ بَلَ الشعرَ هَذَا غيرَ الوضوءِ، إنما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا﴾ [المائدة: ٦].

قال إسحاق: كما قَالَ، ولا يَجْزئُهُ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ تَطْهِيرَ الْجَنَابَةِ ولا (يلزمه) ^(١) أَنْ يَقْدِمَ شَيْئًا قَبْلَ شَيْءٍ.

١٤٠- قُلْتُ: إذا وَلَغَ الْهَرُّ في الْإِنَاءِ؟

قال: أرجو أن لا يَكُونَ به بأس.

قال إسحاق: كما قال بلا شك (كما) ^(٢) سَنَّ النَّبِيُّ ﷺ ^(٣) ذَلِكَ.

١٤١- قُلْتُ: إذا وَلَغَ الْكَلْبُ في الْإِنَاءِ؟

قال: يُغْسَلُ (سَبْعَ مَرَارٍ هَذَا أَقْلَهُ) ^(٤).

(١) في (ع): يلز. (٢) في (ع): لما.

(٣) رواه أحمد ٣٠٣/٥، وأبو داود (٧٥)، وابن ماجه (٣٦٧)، والترمذي

(٩٢)، والنسائي ٥٥/١ من حديث أبي قتادة بلفظ: «إنها ليست بنجس،

إنها من الطوافين عليكم...».

(٤) في (ع): سبعا هذا أقله.

قال إسحاق: كما قال.

١٤٢- قُلْتُ: الوضوء بالماء الحميم؟

قال: ما بأس به.

قال إسحاق: كما قال، وكذلك الغسل بالماء الحميم.

وأما (الماء)^(١) المشمس فقد كرهه قوم (لحال)^(٢) ما يُخشِمن نزول داءٍ (به) يصف الأطباء ذلك.

١٤٣- قُلْتُ: إذا كان بالرجل دَمَامِيل، كيف يصنع في ثيابه؟
قال: إذا كان شيء لا يُرَقَأُ يُحصنه ويُصلي. وأما الثياب إذا كان قليلاً فليس به بأس وإذا كان فاحشاً^(٣).

قُلْتُ: ما الفاحش؟

قال: ذراعٌ، شبرٌ.

قال إسحاق: إذا أراد الغُسلَ غَسَلَ الأَقْدَارَ كُلَّهَا ما زاد على القطرة.

١٤٤- قُلْتُ: الدود يخرج من الإنسان؟

قال: يتوضأ من كل شيء يخرج من الدُّبُر.

قال إسحاق: كما قال.

١٤٥- قُلْتُ: المرأة إذا اغتسلت ثم خرج من فرجها من مني الرجل شيء؟

(١) من (ظ). (٢) في (ع): لحالة.

(٣) كذا بالأصلين، وسيأتي في مسألة (٢٨٠) زيادة في الجواب: أعاد.

قَالَ: تتوضأ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٤٦- قُلْتُ لِأَحْمَدَ: (إِذَا)^(١) عَطَسَ عَلَى الْخَلَاءِ؟

قَالَ: يَحْمَدُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي نَفْسِهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٤٧- قُلْتُ: أَسْتَقْبَالُ الْقِبْلَتَيْنِ فِي الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ؟

قَالَ: أَمَّا الْكَعْبَةُ أَشَدُّ، إِنَّمَا الرُّخْصَةُ فِي بَيْتِ الْمَقْدَسِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كِلَاهُمَا (فِيهِ رُخْصَةٌ)^(٢) فِي كُنْفِ الْبُيُوتِ، فَأَمَّا

الصَّحَارِي فَلَا يَسْتَقْبَلُ الْقِبْلَتَيْنِ وَلَا يَسْتَدْبِرُهُمَا إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ سُتْرَةً.

١٤٨- قُلْتُ: دَمُ الْبِرَاغِيثِ؟

قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ؛ لَيْسَ هُوَ دَمٌ مَسْفُوحٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ. / ١٢ ظ /

١٤٩- قُلْتُ: إِذَا أَحْتَلَمَ فِي الثَّوْبِ فَلَمْ يَدْرِ أَيْنَ هُوَ؟

قَالَ: يَفْرِكُهُ كُلَّهُ، أَوْ يَغْسِلُهُ كُلَّهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٥٠- قُلْتُ: فِي كَمْ تَصَلِّي الْمَرْأَةُ؟

قَالَ: أَقَلُّهُ ثَوْبَانِ: قَمِيصٌ وَمِقْنَعَةٌ^(٣).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ عِنْدَ الْضَرُورَةِ، وَالَّذِي يُسْتَحَبُّ لَهَا ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ.

(١) مِنْ (ظ). (٢) فِي (ظ): قَدْ رَخِصَ.

(٣) الْمِقْنَعَةُ: مَا تَغْطِي بِهِ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا وَمَحَاسِنَهَا.

١٥١- قُلْتُ: قوم خرجوا من البحر عراةً كيف يُصلون؟
قَالَ: يُصلون قُعودًا أعجب إلي. يصلون جماعة إمامهم
وسطهم.

قَالَ إِسْحَقُ: قِيَامًا؛ لأنهم يطيقون ذلك، ويستر كل واحد منهم
بيده على فَرْجِهِ من غير أن يمسَّ الفَرْجَ يَوْمِئُوثَنَ إِيْمَاءً.

١٥٢- قُلْتُ: كم مؤخرة الرَّحْلِ؟

قَالَ: ذِرَاعٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.

١٥٣- قُلْتُ: تَقْتُلُ الْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ فِي الصَّلَاةِ؟

قَالَ: إِي وَاللَّهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.

١٥٤- قُلْتُ: مَنْ جِيرَانُ الْمَسْجِدِ؟

قَالَ: كُلُّ مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لِحَالٍ وَصِيَّةٍ يَوْصِي بِهَا
الْمَيِّتُ فَأَرْبَعُونَ / ١٤ع / (دَارًا)^(١) فِي كُلِّ نَاحِيَةٍ، لَمَّا ذَكَرَ النَّبِيَّ
ﷺ ذَلِكَ^(٢) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَّصِلًا أَعْتَبِرَ بِهِ وَأَخَذَ بِهِ الْأَوْزَاعِي.

(١) فِي (ع): ذِرَاعًا.

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمُرَاسِيلِ» (٣٥٠) عَنْ الزَّهْرِيِّ، وَأَبُو يَعْلَى
٣٨٥ / ١٠ (٥٩٨٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» ٧٣ / ١٩
(١٤٣) مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢٧٦ / ٦ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ.
وَضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الضَّعِيفَةِ» (٢٧٥، ٢٧٦).

١٥٥- قُلْتُ: يَوْمَ الرَّجُلِ أَبَاهُ؟

قَالَ: إِي وَاللَّهِ يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٥٦- قُلْتُ: إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ وَقَدْ بَقِيَ عَلَى الرَّجُلِ شَيْءٌ مِنَ الدُّعَاءِ؟
قَالَ: يُسَلِّمُ مَعَهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، إِذَا كَانَ قَدْ تَشَهَّدَ وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ وَسَلَّمَ الْإِمَامُ فَلْيَفْعَلْهُ ثُمَّ لِيُسَلِّم.

١٥٧- قُلْتُ: أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَشْتَرَطَ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ لَا
يَسْبِقَهُ بِآمِينَ؟

قَالَ: يَقُولُ يَتَّبِدُ حَتَّى يَجِيءَ الْمُؤَذِّنُ، لِفَضْلِ التَّامِينَ، كَيْفَ تَرَكَ
النَّاسُ التَّامِينَ؟!

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّكَ (عَلَى) ^(١) أَنَّهُ كَانَ يَقِيمُ
فِي مَوْضِعِهِ.

١٥٨- قُلْتُ: إِذَا صَلَّيْتُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ كَيْفَ يَسْجُدُ؟

قَالَ: إِذَا كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى السَّجُودِ، يَفْسُدُ ثِيَابُهُ، يَوْمِيَّ إِيْمَاءٍ
كَمَا (فَعَلَ) ^(٢) أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ. قَالَ: وَتُجْزِئُهُ الْمَكْتُوبَةُ ^(٣) فِي الْحَضَرِ
كَمَا فَعَلَ أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) مِنْ (ظ). (٢) فِي (ظ): قَالَ.

(٣) زَادَ فِي (ع) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: فِي الْمَكْتُوبَةِ.

١٥٩- قُلْتُ: النفخ في الصلاة؟

قَالَ: إِي وَاللَّهِ، أَكْرَهَهُ شَدِيدًا، إِلَّا أَنِّي لَا أَقُولُ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ؛
لَيْسَ هُوَ كَلَامٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٦٠- قُلْتُ: إِذَا قَرَأَ: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ أَنْ يُجِئَ الْمَوْتُ﴾ ﴿٤٥﴾

[القيامة: ٤] يَقُولُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ بَلَى؟
(قَالَ) ^(١): إِنْ شَاءَ (قَالَ) ^(٢) فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَفْسِهِ، وَلَا يَجْهَرُ بِهَا
فِي الْمَكْتُوبَةِ وَغَيْرِهَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَإِنْ أَسْمَعَ أُذُنِي فَحَسَنَ.

١٦١- قُلْتُ: إِذَا دَعَا فِي صَلَاتِهِ يَسْمِي أَحَدًا؟

قَالَ: الْوَالِدِينَ وَالْإِخْوَانَ الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كُلَّمَا كَانَ بَعْدَ التَّشَهُّدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَهُ
أَنْ يَسْمِيَ فِي الدَّعَاءِ مِنْ شَاءَ وَيَدْعُو عَلَى مَنْ شَاءَ، سُنَّةٌ مَاضِيَةٌ
مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَمِنْ بَعْدِهِ فِي الْمَكْتُوباتِ.

١٦٢- قُلْتُ: مُسَافِرٌ أَدْرَكَ مِنْ صَلَاةِ الْمُقِيمِينَ رَكْعَةً، أَوْ أَدْرَكَهُمْ
جُلُوسًا؟

قَالَ: يَصْلِي بِصَلَاتِهِمْ. وَإِذَا أَدْرَكَهُمْ جُلُوسًا ^(٣) يَصْلِي بِصَلَاتِهِمْ،
(فَلَوْلَا) ^(٤) الْحَدِيثُ فِي الْجُمُعَةِ لَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَصْلِي رَكْعَتَيْنِ

(١) مِنْ (ظ).

(٢) فِي (ع): اللَّهُ.

(٤) فِي (ظ): لَوْلَا.

(٣) زَادَ فِي (ع): قَالَ.

إذا أدركهم جلوسًا.

قَالَ إِسْحَقُ: كلما دخل المسافر في صلاة المقيمين فنوى أن يصلي كصلاتهم لزمه ذلك، وله أن ينوي صلاة نفسه ويدخل مع المقيم، / ١٣ ظ / فإذا صلى ركعتين وجلس سلم وخرج، وإن شاء تطوع معه فيما بقي. فأما إذا أدرك المسافر المقيم جالسًا في آخر صلاته فعليه صلاة المسافر؛ لأن المقيم قد فرغ كالجمعة إذا أدركهم جلوسًا.

١٦٣- قُلْتُ: ابن عمر رضي الله عنهما؟

قَالَ: لقد قُتل عثمان وما أحد (يُسَبِّحُهَا) ^(١)؟
قَالَ: يقول لم تكن تُسَبِّح.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.

١٦٤- (قُلْتُ) ^(٢): (هل) يجمع بين الصلاتين في السفر والحضر،

وكيف يجمع بينهما؟

قَالَ: وجه الجمع أن يؤخر الظهر حتى يدخل وقت العصر ثم ينزل فيجمع بينهما، ويؤخر المغرب كذلك وإن قَدَّمَ فأرجو أن لا يكون به بأس.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ بلا رجاء.

١٦٥- قُلْتُ: المؤذن الأعمى (أو) ^(٣) الإمام؟

(١) في (ع): يستحبها. (٢) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٤٢٨/٢.

(٣) في (ظ): و.

قَالَ: أما الإمام، (أفليس)^(١) النبي ﷺ أَسْتَخْلَفَ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ^(٢)؟! والمؤذن؛ إذا كان في المدينة تتبع الناس في الأذان إلا أن يكون في قرية وحده.
قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.

١٦٦- قُلْتُ لِأَحْمَدَ: كيف الأذان؟

قَالَ: الأذان مثنى مثنى، والإقامة فَرْدٌ؛ إلا قوله قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، قَالَ: مرتين.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.

١٦٧- قُلْتُ: آخر الأذان؟

قَالَ: لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.

١٦٨- قُلْتُ: من أول من قَالَ: الصلاة خيرٌ من النوم؟

قَالَ: يقال: إنه / ١٥ع / بلال رضي الله عنه.

وقال أحمد: نعم، يقوله.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ، هو سنة مسنونة في صلاة الصبح^(٣)

(١) في (ظ): فليس.

(٢) رواه أحمد ٣/ ١٣٢ و ١٩٢، وأبو داود (٥٩٥)، وابن الجارود (٣١٠)، وأبو يعلى (٣١١٠)، (٣١٣٨)، والبيهقي ٣/ ٥٨٨ من حديث أنس، وقال الألباني: حسن صحيح كما في صحيح أبي داود.

(٣) روي في ذلك حديث أبي محذورة رضي الله عنه: رواه أحمد ٣/ ٤٠٨ (١٥٣٧٦)، وأبو داود (٥٠١)، والنسائي ٧/ ٢، وابن خزيمة (٣٨٥)

(فلا) ^(١) يَدَعْنَهُ الْمُؤَذِّنُ مَغْلَسًا كَانَ أَوْ مَسْفَرًا ^(٢).

١٦٩- قُلْتُ: الْأَذَانُ بِاللَّيْلِ؟

قَالَ: فِي الْفَجْرِ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: السُّنَّةُ فِي الْفَجْرِ كَذَلِكَ، وَسَائِرُ الصَّلَوَاتِ يَعِيدُ إِذَا أَدَّنَ قَبْلَ الْوَقْتِ.

١٧٠- قُلْتُ: الْمُؤَذِّنُ يَجْعَلُ إصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ؟

قَالَ: إِي وَاللَّهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: نَعَمْ وَفِي إِقَامَتِهِ أَيْضًا.

كَذَلِكَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ.

١٧١- قُلْتُ لِأَحْمَدَ: ^(٣) (هَلْ) ^(٤) يَدُورُ الْمُؤَذِّنُ فِي الْأَذَانِ أَوْ يَتَكَلَّمُ؟

قَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَنَارَةٍ يَرِيدُ أَنْ يُسْمَعَ النَّاسَ. قَالَ: وَالْكَلَامُ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَلَكِنْ يَكُونُ كَلَامُهُ ذِكْرًا لِلَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ)

وغيرهم. أما الحديث الذي ورد فيه أن بلالا رضي الله عنه أول من قال الصلاة خير من النوم فهو في «المسند» ٤٢/٤-٤٣ (١٦٤٧٧) من حديث عبد الله بن زيد بن عبد ربه.

(١) في (ظ): لا.

(٢) الغلس: هو ظلمة آخر الليل إذا اختلطت بضوء الصباح، والإسفار: هو أول ضوء النهار، يُقال أسفر الصبح إذا انكشف وأضاء إضاءة لا يشك فيها. لسان العرب ٢٠٢٦/٤.

(٣) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٢٧/٣. (٤) من (ظ).

أو حاجةٍ مِنْ سبب الصلاة.

١٧٢- قُلْتُ: يؤذن على غير وضوء؟

قَالَ: ما أعلم به بأسًا.

قَالَ إِسْحَقُ: لا يؤذن إلا متوضئًا.

١٧٣- قُلْتُ: الثوب في أي (الصلاة هو) ^(١)؟

قَالَ: لا أعرفه، (وأما) ^(٢) الذي نعرف الثوب أن يُقال: الصلاة خيرٌ من النوم.

قَالَ إِسْحَقُ: الثوب بين الصلوات، (وهو) ^(٣) مما أبتدعه

القوم بعد النبي ﷺ وتركه أفضل.

١٧٤- قُلْتُ: ^(٤) يؤذن الغلام (وإن لم) ^(٥) يحتلم؟

قَالَ: إذا كان قد راهق (الحلم).

قَالَ إِسْحَقُ: يجوز إذا جاوز سبع سنين لما قد أُمرَ بالصلاة.

١٧٥- قُلْتُ: يؤذن في السفر ويقيم؟

قَالَ: نعم، حديث مالك بن الحويرث ^(٦).

(١) في (ع): صلاة هي. (٢) في (ظ): وما.

(٣) من (ظ).

(٤) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٤٠/٣.

(٥) في (ع): قبل أن.

(٦) رواه أحمد ٤٣٦/٣، والبخاري (٦٣٠)، (٦٥٨)، (٧٢٤٦)، ومسلم

(٦٧٤)، (٢٩٣)، وأبو داود (٥٨٩)، والترمذي (٢٠٥)، والنسائي ٨/٢-

٩، ٧٧، وابن ماجه (٩٧٩) وغيرهم أن النبي ﷺ قال له ولصاحب له:

«إذا حضرت الصلاة فأذن وأقيما».

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٧٦- قُلْتُ: يُوْذَنُ وَهُوَ قَاعِدٌ؟

قَالَ: مَا يَعْجِبُنِي.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، إِلَّا مِنْ عَذْرِ مَرِيضٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ مُؤَذِّنًا فَأَصَابَتْهُ الْأَكْلَةُ^(١) فَقَطَعْتَ رِجْلَهُ، أَوْ كَانَ قَطَعُهَا مِنْ سُرْقَةٍ / ١٤ظ/ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ أَدْنَى قَاعِدًا.

١٧٧- قُلْتُ: التَّطْرِيبُ^(٢) فِي الْأَذَانِ؟

قَالَ: كُلُّ شَيْءٍ مُّحَدَّثٌ. كَأَنَّهُ لَمْ يَعْجِبْهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّهُ بِدْعَةٌ.

١٧٨- قُلْتُ: مَنْ نَسِيَ الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ؟

قَالَ: (أَجْزَأَتُهُ)^(٣) صَلَاتُهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ إِذَا كَانَ فِي الْمَصْرِ، وَإِذَا كَانَ فِي السَّفَرِ وَحْدَهُ فَلَا بَدَلَ لَهُ مِنَ الْإِقَامَةِ.

١٧٩- قُلْتُ: مَتَى يَقُومُ النَّاسُ إِذَا أَقَامَ الْمُؤَذِّنُ^(٤)؟

قَالَ: إِذَا كَانَ إِمَامُهُمْ فِي الْمَسْجِدِ يَقُومُونَ إِذَا قَالَ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ.

(١) الْأَكْلَةُ: دَاءٌ يَقَعُ فِي الرَّجْلِ، فَتَقْطَعُ بِسَبَبِهِ.

(٢) التَّطْرِيبُ: هُوَ مَدُّ الصَّوْتِ وَتَحْسِينُهُ. وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢٠٧/١ (٢٣٧٥) عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ كَرِهَهُ فِي الْأَذَانِ.

(٣) فِي (ظ): أَجْزَتْ.

(٤) فِي (ع): مَتَى يَقُومُ النَّاسُ؟ قَالَ: إِذَا قَامَ الْمُؤَذِّنُ.

(٣) علقه البخاري في صحيحه قبل الرواية (٦٣٤)، ورواه عبد الرزاق ٤٦٥-٤٦٦ (١٧٩٩)، وابن أبي شيبة ١/١٩٢، والبيهقي ١/٣٩٧.

المصر فله أن يُصَلِّيَهَا بغير أذانٍ ولا إقامةٍ، والفوائتُ أحسن حالا.

١٨٤- قُلْتُ: إذا لم يتم الركوع والسجود يعيدُ؟

قَالَ: يعيدُ، ما لم يقمَّ صلَّته في الركوع والسجود أعاده.
قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ لما سَنَّ النَّبِيُّ ﷺ ١٦٦ع/ ذلك^(١).

١٨٥- قُلْتُ: ما يقول إذا أَفْتَحَ الصلاةَ؟

قَالَ: أما أنا فأذهبُ إلى قول عمر رضي الله عنه^(٢)، وإنَّ (قَالَ كُلَّ مَا)^(٣) رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فليس به بأسٌ، وعامته ما قَالَ في صلاة الليل. ذكر له حديث علي بن علي^(٤) فلم يعبأ به شيئاً.
قَالَ إِسْحَقُ: ونختارُ له أن يقولَ: «وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ

(١) روى أبو داود (٨٥٥)، والترمذي (٢٦٥)، والنسائي ١٨٣/٢، وابن ماجه (٨٧٠) من حديث أبي مسعود البدي مرفوعاً: «لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود». وقال الترمذي: حسن صحيح. وصححه الألباني.

(٢) روى مسلم (٣٩٩)، والدارقطني ٣٠٠/١، والبيهقي ٣٦/٢ أن عمر بن الخطاب كان يجهر بهؤلاء الكلمات يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، تبارك أسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك.
(٣) في (ع): كان قال كما.

(٤) رواه أحمد ٥٠/٣، وأبو داود (٧٧٥)، والترمذي (٢٤٢)، والدارمي ٢٨٢/١، والبيهقي ٣٥-٣٤/٢، والدارقطني ٢٩٩-٢٩٨/١ من طريق علي بن علي الشكري عن أبي المتوكل الناجي عن أبي سعيد الخدري قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل واستفتح صلاته وكبر قال: سبحانك اللهم وبحمدك تبارك أسمك ... الحديث.

السموات والأرض» (حديث علي^(١)^(٢))، ويُليح: «سبحانك اللهم وبحمدك» به، فقد جمعهما علي بن أبي طالب رضي الله عنه في حديث ذكر عنه.

١٨٦- قُلْتُ: كيف يرفع يديه في الصلاة؟

قَالَ: حذو منكبيه إذا كَبَّرَ وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع. قَالَ إسحاق: كما قَالَ، ولا يفعل في شيء من السجود ذلك.

١٨٧- قُلْتُ: إذا نسي تكبيرة الافتتاح؟

قَالَ: إنه ليس في الصلاة، قرأ ولم يكن دخل في الصلاة، فكيف تجزئه تكبيرة الركوع؟ وإذا جاء والإمام راع كبر تكبيرة وركع، حديث زيد وابن عمر رضي الله عنهما^(٣).

قيل (له)^(٤): ينوي بها الافتتاح؟

قَالَ: نوى أو لم ينو، ما نعلم أحداً قَالَ ينوي، أليس جاء وهو يريد الصلاة؟!

قال الترمذي: وقد تكلم في إسناد حديث أبي سعيد، كان يحيى بن سعيد يتكلم في علي بن علي الرفاعي، وقال أحمد: لا يصح هذا الحديث. وصححه الألباني في صحيح الترمذي.

(١) من (ظ).

(٢) رواه أحمد ١/ ٩٤-٩٥، ومسلم (٧٧١)، وابن ماجه (١٠٥٤)، وأبو داود (١٥٠٩)، والترمذي (٢٦٦)، والنسائي ٢/ ١٢٩-١٣٠.

(٣) رواه عبد الرزاق ٢/ ٢٧٨ (٣٣٥٥) وفيه أنهما كانا يفتيان الرجل إذا انتهى إلى القوم وهم ركوع أن يكبر تكبيرة، وقد أدرك الركعة..

(٤) من (ظ).

قُلْتُ: جاء والإمام جالس؟
 قَالَ: يكبر تكبيرةً ثم يقعد.
 قُلْتُ: يكبر^(١) للقعود؟
 قَالَ: لا.

قَالَ إِسْحَقُ: عليه تكبيران إحداهما ينوي بها الافتتاح، ثم الثانية للركوع والجلوس، فإن كَبَّرَ واحدةً نوى بها الافتتاح، ثم ركع ولم يكبر له أجزأه. هكذا معنى قول زيد بن ثابت، وإن كبر / ١٥ ظ / تكبيرةً لم (ينو)^(٢) بها افتتاحها لم يجزئه لِمَا جاء: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ التَّكْبِيرُ»^(٣)، ولا بد من إحداث نية إذا دخلها، فإن نوى بالتكبير الافتتاح والركوع لم يجزئه.

١٨٨- قَالَ إِسْحَقُ: وأما مَنْ ترك التكبيرات عمداً سوى تكبيرة افتتاح الصلاة فعليه إعادة الصلاة، لا تتم الصلاة إلا بالتكبيرات والتسبيح والتشهد والقراءة، فإذا تركها تارك عمداً كان تاركاً لِمَا أمر به فعليه إعادتها، ألا ترى أن رسول الله ﷺ حين رأى رجلاً لا يتم ركوعاً ولا سجوداً فقال له: «أعد صلاتك فإنك لم تصل»، فأعاد ثم قال له: «أعد فإنك لم تصل»، فَقَالَ: لقد حرصت وجهدت،

(١) في (ظ): لا يكبر. (٢) من (ظ).

(٣) روي ذلك موقوفاً عن ابن مسعود: رواه البيهقي ١٧٣/٢ وصححه الحافظ في «التلخيص الحبير» ٢١٦/١، وانظر التعليق على مسألة رقم (١).

فعلمني^(١)، وَمَنْ يَشْكُ أَنْ صَلَاةَ الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ حِينَ حَذَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنْذَرَهُ أَنْ يَكُونَ رُكُوعُهُ وَاضِعًا يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَلَكِنَّهُ إِذَا لَمْ يَسْتَوِ فِي رُكُوعِهِ حَتَّى يَطْمِئَنَّ رَاكِعًا وَلَا فِي قِيَامِهِ حَتَّى يَسْتَوِيَ مَعْتَدِلًا مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ تَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ لَا صَلَاةَ لَهُ، وَكَذَلِكَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِهَذَا الْمُصَلِّي: «سَوْ صَلْبِكَ حَتَّى تَعْتَدَلَ قَائِمًا وَارْكَعَ حَتَّى تَطْمِئَنَّ رَاكِعًا».

١٨٩- سُئِلَ إِسْحَاقُ عَنِ الْوَاجِبِ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَكُمْ وَعَنْ مَا لَا بَدَّ مِنْهُ؟

فَقَالَ: وَأَمَّا مَا سَأَلْتَ عَنِ الْوَاجِبِ فِي الصَّلَاةِ أَيُّهَا هِيَ؟ فَإِنَّ الصَّلَاةَ كُلَّهَا مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا وَاجِبَةٌ، وَالَّذِينَ يَقُولُونَ لِلنَّاسِ فِي الصَّلَاةِ سَنَةٌ وَفِيهَا فَرِيضَةٌ خَطَأٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ، لَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ بَيْنَ لَهُمْ إِقَامَةَ الصَّلَوَاتِ بَيْنَ فِيهَا سَنَةً نَتَكَلَّمُ فِيهَا (عَلَى مَا) بَيْنَ الْقَوْمِ؛ كَنَحْوِ التَّسْبِيحِ فِي الرُّكُوعِ ثَلَاثًا فَأَعْلَى، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ إِنَّ (مَنْ) سَبَّحَ وَاحِدَةً أَوْ ثَنِينَ إِنْ صَلَاتُهُ فَاسِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَبَّحَ فِي الرُّكُوعِ، وَكَذَلِكَ لَوْ تَرَكَ تَكْبِيرَةً نَاسِيًا سِوَى الْإِفْتِتَاحِ إِنْ صَلَاتُهُ فَاسِدَةٌ / ١٧ع/ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّا وَجَدْنَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي بَيْنَهَا عَلَى الْمُصَلِّينَ أَنْ يَقِيمُوهَا فَتَرَكَهَا تَارِكًا سَهْوًا أَنْ لَا يَعِيدَ، وَفَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْضَ مَا وَصَفْنَا

(١) رواه أحمد ٤٣٧/٢، والبخاري (٧٥٧، ٧٩٣، ٦٢٥٢)، ومسلم (٣٩٧)، وأبو داود (٨٥٦)، والترمذي (٣٠٣)، والنسائي ١٢٤/٢ من حديث أبي هريرة.

في الصلاة مثل التشهد في (الأولين)^(١) وشبهه ناسياً فلم يُعَدَّ الصلاة، ولكن لا يجوز لأحد أن يجعل الصلاة أجزاءً مجزأةً فيقول: فريضته كذا وستته كذا، فإن ذلك بدعة.

١٩٠- قُلْتُ: ما الذي (كانوا)^(٢) نقصوا من التكبير؟

قَالَ: إذا انحطوا للسجود من الركوع وإذا أراد أن يسجد سجدة الثانية.

قَالَ إِسْحَقُ: إِنَّمَا نَقَصُوا التَّكْبِيرَ إِذَا انْحَطَّ لِلْسَّجْدِ فَقَطْ.

١٩١- قُلْتُ: ما يقرأ في الظهر؟

قَالَ: قدر ثلاثين آية، قدر ﴿نَزِيلٌ﴾.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٩٢- قُلْتُ: مَنْ قَالَ لا تجزئ صلاة إلا بفاتحة الكتاب؟

قَالَ: إذا كان خلف الإمام أجزأته على حديث جابر: (إلا وراء الإمام)^(٣) قَالَ: وإذا جهر الإمام فلا يقرأ.

قَالَ إِسْحَقُ: إذا جهر الإمام -يعني: قرأ قبله أو بعده بفاتحة

(١) في (ع): الشنتين. (٢) من (ظ).

(٣) رواه الترمذي (٣١٣)، ومالك ٨٩/١ (٢٣٣)، والطحاوي ٢١٧/١ موقوفاً

على جابر. وقال الترمذي: حسن صحيح.

ورواه الطحاوي ٢١٧/١، والبيهقي في «السنن» ١٦٠/٢، وفي «القراءة خلف

الإمام» ص ١٥٩-١٦٠، ١٦٢-١٦٣ مرفوعاً.

وقال الألباني: صحيح موقوف. وذكر المرفوع في الضعيفة (٥٩١).

الكتاب - (لا بد)^(١)؛ لقول عمرَ وعبادة رضي الله عنهما^(٢).

١٩٣- قُلْتُ: إذا لم يقرأ في الأخيرتين؟

قَالَ: لا تُجزئُهُ، كلُّ صلاةٍ لا يقرأ فيها ب فاتحة الكتاب في كلِّ ركعةٍ لا تجزئُهُ إلا وراء الإمام.

قَالَ إِسْحَقُ: بلى، إذا قرأ في ثلاث ركعات ب فاتحة الكتاب أجزاءه / ١٦ ظ / لا شك في ذلك؛ لإجماع الأمة، (أنه)^(٣) إذا أدرك الإمام راعياً كَبَّرَ وقد أدرك الركعة وقراءتها.

١٩٤- قُلْتُ: إذا لم يحسن أن يقرأ من القرآن شيئاً؟

قَالَ: يسبحُ ويكبر.

قَالَ إِسْحَقُ: يسبح ويكبرُ قدر سبع آيات: سبحانَ الله والحمدُ لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله.

١٩٥- قُلْتُ (لأحمد): إذا تعوذ قبل فاتحة الكتاب يجزئهُ أو لا؟
قَالَ: أجزاءه.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قال.

١٩٦- قُلْتُ^(٤): إذا لَحَنَ^(٥) الإمامُ أو قرأ حرفاً ليس من القرآن يعيدُ

(١) في (ظ): (بد) بدون (لا).

(٢) أنظر مصنف عبد الرزاق ٢/ ١٢٩، ١٣٠، ١٣١ (٢٧٧٠، ٢٧٧١، ٢٧٧٦،

٢٧٧٧)، والبخاري في جزء القراءة (١٥، ١٦)، والدارقطني ١/ ٣١٧.

(٣) في (ظ): لأنه. (٤) في (ع): قيل له.

(٥) اللحن: أصله الخطأ في الإعراب.

مَنْ خلفه الصلاة؟

قَالَ: إِذَا لَمْ يَحْسُنْ أَنْ يَقْرَأَ الرَّجُلُ أَلَيْسَ تَجْزِئُهُ صَلَاتُهُ؟! فَلَمْ يَرَ أَنْ يَعِيدَ مَنْ خَلْفَهُ إِذَا لَحَنَ الْإِمَامُ (وَلَا الْإِمَامُ).
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ (لَا)، وَ(لَا) الْإِمَامُ (أَيْضًا) وَ(لَا) الْمُصَلِّي وَحْدَهُ.

١٩٧- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا الْقَارِئُ آيَةَ رَحْمَةِ (آيَةٍ) ^(١) عَذَابٍ، أَوْ آيَةَ عَذَابٍ آيَةَ رَحْمَةٍ أَيْعِيدُ مَنْ خَلْفَهُ الصَّلَاةُ؟
قَالَ: إِنَّهُ لَا تَلْزَمُ الْإِعَادَةُ عَلَى أَحَدٍ إِمَامًا كَانَ أَوْ مَأْمُومًا، أَوْ مُصَلِّيًّا وَحْدَهُ.

١٩٨- قُلْتُ: قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: الْجَهْرُ قِرَاءَةُ الْأَعْرَابِ ^(٢)؟

قَالَ: كَأَنَّهُ (يُخَفِّتُهُمْ) ^(٣) بِذَلِكَ - يَعْنِي: مَنْ قَرَأَ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

قَالَ إِسْحَقُ: إِنَّمَا مَعْنَى ذَلِكَ مَا كَانَ يَعْنِي بِهِ: الْجَهْرُ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، يَقُولُ: الْأَعْرَابُ يَحْسِنُونَ ذَلِكَ، يُعَيِّرُهُمْ بِفَعْلِ الْأَعْرَابِ.

١٩٩- إِذَا تَرَكُوا الْجَهْرَ بِهَا؟

قَالَ أَحْمَدُ: (يَقْرَأُ بِ) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي كُلِّ سُورَةٍ وَلَا يَجْهَرُ بِهَا.

(١) فِي (ظ): بآيَةٍ.

(٢) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ٨٩/٢ (٢٦٠٥). (٣) فِي (ظ): يَجْفِيهِمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ إِذَا لَمْ يَرِدِ الْجَهْرُ.

٢٠٠- قُلْتُ: إِذَا جَهَرَ فِيمَا يَخَافُ (فِيهِ) أَوْ خَافَتْ فِيمَا يَجْهَرُ فِيهِ؟
(قَالَ): إِنْ سَجَدَ لَا يَضُرُّهُ (ذَلِكَ)، وَإِنْ (لَمْ) ^(١) يَسْجُدْ فَلَا بَأْسَ.

قَالَ إِسْحَقُ: بَلْ يَسْجُدُ فِي ذَلِكَ وَفِي كُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ.

٢٠١- قَالَ (أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) أَحْمَدُ: يَسْجُدُ فِيمَا سَجَدَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ

نَهَضَ مِنْ ثَنَتَيْنِ فَسَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ ^(٢)، (وَسَلَّمَ) ^(٣) (مِنْ ثَنَتَيْنِ
فَسَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ) ^(٤)، وَسَلَّمَ فِي ثَلَاثٍ فَسَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ،
وَالشَّكُّ أَمْرٌ فِيهِ عَلَى التَّحْرِيزِ أَنْ يَسْجُدَهُمَا بَعْدَ، وَعَلَى الْيَقِينِ
أَنْ يَسْجُدَهُمَا قَبْلَ، وَكُلُّ سَهْوٍ سِوَى ذَلِكَ يَسْجُدُ قَبْلَ السَّلَامِ.

٢٠٢- (قُلْتُ) ^(٥): وَإِذَا سَجَدَ بَعْدَ التَّسْلِيمِ يَتَشَهُدُ وَيَسْلُمُ؟

قَالَ: نَعَمْ، (وَإِذَا سَجَدَهُمَا قَبْلَ التَّسْلِيمِ لَا يَتَشَهُدُ، يَسْجُدُهُمَا
وَيَسْلُمُ) ^(٦).

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ كَمَا قَالَ / ١٨ع / فِي كُلِّهِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَ(فِي) كُلِّ
سَهْوٍ يَسْجُدُهُمَا قَبْلَ السَّلَامِ، فَإِنْ ذَلِكَ إِذَا كَانَ سَهْوٌ نَقْصَانٌ
تَكْبِيرٍ (أَوْ تَسْبِيحٍ) ^(٧) أَوْ مَا أَشْبَهَهُ.

٢٠٣- قُلْتُ: الْقَنُوتُ فِي الْمَغْرَبِ؟

قَالَ: لَا يَقْنُتُ.

(١) مِنْ (ظ).

(٢) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ رَاجِعَ الْمَسْأَلَةِ (١). (٣) مِنْ (ظ).

(٤) مَكْرُورَةٌ فِي (ظ). (٥) مِنْ (ظ).

(٦) مِنْ (ظ). (٧) مِنْ (ظ).

قَالَ إِسْحَقُ: إِذَا فَعَلَهُ الْإِمَامُ وَكَانَ مُحَارَبًا جَازَ.

٢٠٤- قُلْتُ: فِي الْفَجْرِ؟

قَالَ: أَمَّا الْفَجْرُ فَإِنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ ذَاهِبٌ. يَقُولُ: كَأَنَّهُ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.
قَالَ إِسْحَقُ: أَمَّا الْفَجْرُ فَهُوَ سَنَةٌ عِنْدَ حَوَادِثِ الْأُمُورِ؛ مِنْ أَمْرِ
حُرُوبٍ وَغَيْرِهَا لَا يَدْعُنِ الْأُئِمَّةَ ذَلِكَ.

٢٠٥- قُلْتُ: (هَلْ) يَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ؟

قَالَ: يَقْرَأُ فِيمَا لَا يَجْهَرُ وَإِنْ أَمَكَّنَهُ أَنْ يَقْرَأَ فِيمَا يَجْهَرُ قَبْلَ أَنْ
يَأْخُذَ الْإِمَامُ فِي الْقِرَاءَةِ، وَلَا يَعْجِبُنِي أَنْ يَقْرَأَ وَالْإِمَامُ يَجْهَرُ،
أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَنْصِتَ.

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ كَمَا قَالَ، لَا يَقْرَأَنَّ أَبَدًا خَلْفَهُ مَعَهُ، إِذَا جَهِرَ
يَقْرَأُ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ.

٢٠٦- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ خَلْفَ الْإِمَامِ فَإِنَّهُ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ
وَالْعَصْرِ خَلْفَ الْإِمَامِ كَمَا يَقْرَأُ وَحْدَهُ لَمَّا لَا يَجْهَرُ، وَأَمَّا
الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ فَيَقْرَأُ فِي سَكَتَاتِ الْإِمَامِ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، وَفِي
الْفَجْرِ يَنْصِتُ خَلْفَهُ وَيَقْرَأُ^(١) فَاتِحَةَ الْكِتَابِ عِنْدَ سَكَّتِهِ الْأُولَى
فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ ذَلِكَ فَحِينَ يَرِيدُ أَنْ يَرْكَعَ بَعْدَ سَكُوتِهِ قَرَأَ، ثُمَّ أَتْبَعَ
الْإِمَامَ رَاكِعًا.

٢٠٧- قَالَ إِسْحَقُ: وَالْقِرَاءَةُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ

(١) فِي (ع): وَلَا يَقْرَأُ.

سنة^(١) وعلى ذلك عشرة من أصحاب محمد ﷺ بعده^(٢)، وما
قَالَ هؤلاء في التسييح في الآخريتين خطأ.
٢٠٨- / ١٧ ظ / قلت: يجهر بآمين؟

قال: إي لعمرى، الإمام وغير الإمام.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٢٠٩- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا الْجَهْرُ بِآمِينَ فَإِنَّهُ (سنة^(٣)) النبي ﷺ
وَأَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنْ بَعْدِهِ وَذَلِكَ لِيُوَافِقَ تَأْمِينُهُمْ تَأْمِينَ
الْمَلَائِكَةِ، وَهُوَ عَلَى الْإِمَامِ الْإِزْمُ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَجْهَرَ جَهْرًا
(حَتَّى)^(٤) يَسْمَعَ مَنْ يَلِيهِ فَقَطْ، وَإِنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى يُسْمَعَ
آخِرُ الصَّفُوفِ فَحَسَنٌ أَيْضًا لَمَّا ذُكِرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ:
«آمِينَ» حَتَّى أَسْمَعَ صَفَّ النِّسَاءِ وَهَنَّ خَلْفَ الرِّجَالِ^(٥)، فَلَا
يَدْعُو ذَلِكَ إِمَامًا وَلَا مَأْمُومًا لِحَالِ تَرْكِ النَّاسِ، أَوْ يَدْعُوهُ اسْتِحْيَاءُ
أَوْ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَنْسَبَ إِلَى مَكْرُوهِ فَإِنَّ اللَّهَ (عَزَّ وَجَلَّ) لَا يَسْتَحْيِي

(١) في حديث أبي قتادة الذي رواه البخاري (٧٧٦)، ومسلم (٤٥١) قال: ...
ويقرأ في الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب.

(٢) أنظر مصنف عبد الرزاق ٢/ ١٠٠-١٠٣ (٢٦٥٦، ٢٦٥٧، ٢٦٦١، ٢٦٦٤،
٢٧٦٧-٢٧٦٩).

(٣) في (ظ): (سنة من). ومما روي في ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه:
رواه أحمد ٢/ ٤٥٩، والبخاري (٧٨٠)، ومسلم (٤١٠).

(٤) من (ظ).

(٥) رواه إسحاق ٥/ ٢٤٥ (٢٣٩٧)، وأبو يعلى في «المعجم» (٣١٣)، والطبراني
في «الكبير» ٢٥/ ١٥٨ (٣٨٣). من حديث أم الحصين رضي الله عنها.

من الحق.

٢١٠- قُلْتُ: يجمعُ بين (السور)^(١) في الركعة؟

قال: لا بأسَ به في التطوع، وأما في الفريضة فلا.

قَالَ إِسْحَقُ: هو في الفريضة يجوز، ولكن قراءة سورة سورة في كل ركعة أفضل.

٢١١- قُلْتُ^(٢): أين يضعُ يمينه على شماله؟

قَالَ: كلُّ هذا عندي واسعٌ.

قُلْتُ: ^(٣) إذا وضع يمينه على (شماله)^(٤) أين (يضعهما)^(٥)

قَالَ: فوق السرة وتحتَه، كل هذا واسع كلُّ هذا ليس بذاك.

قَالَ (إِسْحَقُ)^(٦): كما قال تحت السرة أقوى في الحديث

وأقرب إلى التواضع.

٢١٢- قُلْتُ: يَصْفَنُ بين قدميه أو يراوح (بينهما) ؟

قَالَ: بل يراوحُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.

٢١٣- قُلْتُ: كيف يجلسُ في الصلاة في الركعتين والأربع؟

(١) في (ع): السورتين.

(٢) في (ع) تقدمت المسألة (٢٢٢) على هذه المسألة.

(٣) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٩٤/٣.

(٤) من (ظ). (٥) في (ظ): يضعها.

(٦) من (ظ).

قَالَ: أَمَّا فِي الْأَوَّلِينَ يَنْصَبُ الْيُمْنَى وَيَفْتَرِشُ الْيُسْرَى، وَأَمَّا فِي
الْآخِرِينَ فَيُؤَخِّرُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَقْعُدُ مَتَوْرَكًا عَلَى (شَقِهِ)^(١)
الْيُسْرَى وَالْيُمْنَى مَنْصُوبَةً.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٢١٤- قُلْتُ: كَيْفَ تَجْلِسُ الْمَرْأَةُ؟

قَالَ: تَقْعُدُ (تَسْدُلُ رِجْلَيْهَا)^(٢)، وَإِنْ شَاءَتْ تَرْبَعُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَالتَّرْبِعُ أَحَبُّ إِلَيَّ، (قَالَ): فَإِذَا فَاتَ
التَّرْبِعَ فَالْإِسْدَالُ.

٢١٥- قُلْتُ: مَا يَقُولُ / ١٩ع / فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ؟

قَالَ: يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ) وَفِي سُجُودِهِ:
(سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا فَأَعْلَى.

٢١٦- قُلْتُ: كَمْ يَسْبُحُ فِي سُجُودِهِ؟

قَالَ: مَا أَمَكْنَهُ إِذَا أَمَكْنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ وَأَمَكْنَ جَبْهَتَهُ مِنْ
الْأَرْضِ وَالثَّلَاثَ وَسَطَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِمَامًا فَلَا يَدْعُنَّ أَنْ يَبْلُغَ
بَعْدَ التَّسْبِيحِ سَبْعًا أَوْ خَمْسًا لَكِي يَدْرَكَ مَنْ خَلْفَهُ ثَلَاثًا فَأَعْلَى.

(٢) فِي (ع): وَتَسْدُلُ بِرِجْلَيْهَا.

(١) مِنْ (ظ).

٢١٧- قلتُ: ^(١) إذا قرأ (سجدةً فسجد) ^(٢) ما يقول في سجوده؟ فتلكاً ساعةً.

فقلتُ: أعجب إليّ أن أقول (فيه) ما أقول في الصلاة. قال: أنا كذلك أفعلُ.

قال إسحاق: ليقُل ما جاء عن النبي ﷺ: «سجد وجهي للذي خلقه (وصوره، وشق سمعه وبصره، فتبارك الله أحسن الخالقين)» ^(٣) و: «رب (إنّي)» ^(٤) ظلمتُ نفسي فاغفر لي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت» ^(٥).

٢١٨- قلتُ: إذا لم يسجد على أنفه؟ قال: حديثُ عاصم عن عكرمة ^(٦) ما أجتري أن أحكم به.

(١) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٥/٢٧٢.

(٢) في (ع): السجدة.

(٣) سبق تخريجه عند المسألة رقم (١٨٥) من حديث علي رضي الله عنه، وانظر حديث عائشة في سجود القرآن. رواه أحمد ٦/٣٠، ٢١٧.

(٤) من (ظ).

(٥) رواه أحمد ١/٣-٤، والبخاري (٨٣٤)، ومسلم (٢٧٠٥)، والترمذي (٣٥٣١)، والنسائي ٣/٥٣، وابن ماجه (٣٨٣٥) من حديث أبي بكر رضي الله عنه.

(٦) رواه عبد الرزاق ٢/١٨٢ (٢٩٨٢)، والبيهقي ٢/١٠٤ من طريق عاصم الأحول عن عكرمة مرسلاً بلفظ: لا يقبل الله صلاة لا يصيب الأنف منها ما يصيب الجبين.

ورواه الدارقطني ١/٣٤٨، والبيهقي ٢/١٠٤ مرفوعاً من حديث عكرمة عن ابن عباس. وقال البيهقي: كذلك رواه شريك، ورواه حرب بن ميمون

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ لِإِرْسَالِهِ، لَا يَجْزِيهِ دُونَ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى أَنْفِهِ.

٢١٩- قُلْتُ: (يَسْجُدُ)^(١) وَيَدَاهُ فِي ثَوْبِهِ؟

قَالَ: مِنْ بَرْدٍ أَوْ عِلَّةٍ، وَأَمَّا لغيرِ عِلَّةٍ فَلَا.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٢٢٠- قُلْتُ: (يَسْجُدُ عَلَى عِمَامَتِهِ)^(٢)؟

قَالَ: لَا يَعْجِبُنِي، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَتَأَذَى بِالْبَرْدِ أَوْ الْحَرِّ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٢٢١- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا كَوْرُ^(٣) الْعِمَامَةِ فَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ مَكْرُوهٌ فَإِنْ سَجَدَ عَلَى الْعِمَامَةِ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ فَإِنَّ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ، وَهُوَ جَائِزٌ وَلَا يَتَعَمَّدَنَّ لَذَلِكَ، فَإِنْ فَعَلَ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ.

٢٢٢- ١٨/ظ/ قُلْتُ لِأَحْمَدَ: إِذَا التَفْتُ فِي صَلَاتِهِ يَعِيدُ الصَّلَاةَ؟
قَالَ: أَسَاءَ، مَا أَعْلَمُ أَنِّي سَمِعْتُ فِيهِ حَدِيثًا، أَيُّ: أَنَّهُ يَعِيدُ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٢٢٣- قُلْتُ: إِذَا قَامَ مِنَ الْقَعْدَةِ الْأُولَى يَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ أَوْ يَنْهَضُ عَلَى صَدُورِ قَدَمَيْهِ؟

عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس، ونقل قول الترمذي: حديث عكرمة عن النبي مرسلًا أصح.

(١) فِي (ظ): فَسَجَد. (٢) انظر «الأوسط» ١٧٩/٣.

(٣) الكور: هو الزيادة، وتطلق على كل لفة من لفات العمامة.

قَالَ: بل ينهضُ على صدور قدميه وَيَعْتَمِدُ على ركبتيه، قَالَ: وفي الركعة (الأولى و)^(١) الثالثة ينهضُ على صدور قدميه. قَالَ إِسْحَقُ: ينهضُ على صدور قدميه ويعتمدُ بيديه على الأرض، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَنْ يَعْتَمِدَ على يديه وصدور قدميه جلسَ ثُمَّ اعْتَمَدَ على يديه وقام.

٢٢٤- قُلْتُ: التشهد، أيهم تختار؟

قَالَ: تشهد ابن مسعود رضي الله عنه^(٢).

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.

٢٢٥- قُلْتُ: (٣) الصلاة على الخُمرة^(٤) والطَّنْفَسَة^(٥)؟

قَالَ: لا بأسَ بهما. الخُمرة عن النبي ﷺ^(٦) والطَّنْفَسَة عن ابن

(١) من (ظ).

(٢) رواه أحمد ٣٨٢/١، والبخاري (٨٣١)، ومسلم (٤٠٢)، وأبو داود (٩٦٨)، والنسائي ٢٣٧/٢، والترمذي (٢٨٩)، وابن ماجه ٢٩٠/١ (٨٩٩)، وغيرهم كثير.

(٣) انظر «الأوسط» لابن المنذر ١١٧/٥.

(٤) الخُمرة قال الحافظ في الفتح ٤٣٠/١: بضم الخاء المعجمة وسكون الميم، قال الطبري: هو مصلى صغير يعمل من سعف النخل، سميت بذلك لسترها الوجه والكفين من حر الأرض وبردها، فإن كانت كبيرة سميت حصيراً. اهـ. (٥) الطَّنْفَسَة: بضم الطاء وكسرها: هي البساط الرقيق له أهداب.

(٦) رواه أحمد ٣٣٠/٦، ٣٣٥، ٣٣٦، والبخاري (٣٨١)، ومسلم (٥١٣)، والنسائي ٥٧/٢، وفي «الكبرى» (٨١٧)، وابن ماجه (١٠٢٨)، والطيالسي (١٦٢٦)، وغيرهم من حديث ميمونة أن النبي ﷺ كان يصلي على الخُمرة.

عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(١).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٢٢٦- قُلْتُ: بِمَا يَدْعُو الرَّجُلُ فِي الْفَرِيضَةِ؟

قَالَ: يَدْعُو بِمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَيَدْعُو لِوَالِدَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ دَعَاءً شَنْعًا.

قَالَ إِسْحَقُ: يَدْعُو بِمَا شَاءَ مِمَّا فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ وَإِنْ جَرَى فِي دَعَائِهِ تَسْمِيَةُ الرِّجَالِ.

٢٢٧- قُلْتُ: (٢) مَا الْإِقْعَاءُ؟

قَالَ: أَنْ يَضَعَ أَلَيْتَهُ عَلَى عَقْبِيهِ وَأَهْلُ مَكَّةَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: أَنْ يَقُومَ عَلَى رَجْلِيهِ وَيَضَعَ أَلَيْتَهُ عَلَى عَقْبِيهِ كَأَنَّهُ قَاعِدٌ عَلَيْهِمَا كَمَا يُقْعِي الْكَلْبُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٢٢٨- قُلْتُ: (يَصْلِي) (٣) الرَّجُلُ مُتْرَبَعًا؟

قَالَ: يَجْعَلُ قِيَامَهُ مُتْرَبَعًا إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ ثَنَى رَجْلِيهِ.

قُلْتُ: إِذَا صَلَّى مُتْرَبَعًا كَيْفَ يَرْكَعُ؟

قَالَ: إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ ثَنَى رَجْلِيهِ كَمَا يَرْكَعُ الْقَائِمُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

(١) رواه عبد الرزاق ٣٩٥/١ (١٥٤١)، والبيهقي ٤٣٦/٢.

(٢) انظر «الأوسط» لابن المنذر ١٩٣/٣.

(٣) في (ع): يقعد.

٢٢٩- قُلْتُ: (ما)^(١) يقول بين السجدين؟

قَالَ: «رب اغفر لي رب اغفر لي» حديث حذيفة^(٢)(٣).

قَالَ إِسْحَقُ: إِنْ شَاءَ قَالَ ذَلِكَ ثَلَاثًا^(٤)، وَإِنْ شَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَعَافِنِي وَاهْدِنِي وَارْزُقْنِي»^(٥) لَأَنْ كِلَيْهِمَا يُذَكِّرَانِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ.

٢٣٠- قُلْتُ: ^(٦) إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ يَزِيدُ عَلَيَّ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ».

قَالَ: إِذَا كَانَ وَحْدَهُ يَقُولُ: «مَلَأَ السَّمَاءَ، وَمَلَأَ الْأَرْضَ، وَمَلَأَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ»، وَإِذَا كَانَ خَلْفَ الْإِمَامِ فَقَالَ الْإِمَامُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ» قَالَ مَنْ خَلْفَهُ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، وَإِنْ شَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ».

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ / ٢٠ع / وَلَكِنْ مِنْ خَلْفِهِ يَقُولُونَ مِثْلَ مَا قَالَ الْإِمَامُ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» إِلَى قَوْلِهِ: «وَمَلَأَ مَا شِئْتَ مِنْ

(١) من (ظ).

(٢) في (ع) بعدها: قال حذيفة، ثم بياض بمقدار نصف سطر.

(٣) رواه أحمد ٣٩٨/٥، وأبو داود (٨٧٤)، والنسائي ١٩٩/٢، وابن ماجه

(٨٩٧)، والطحاوي كما في «تحفة الأخيار» (٦٩٦)، والطبراني في «الدعاء»

(٥٢٣)، والبيهقي ١٢١/٢-١٢٢، والبخاري (٩١٠) بإسناد صحيح.

(٤) في (ع): ثلاثاً ثلاثاً.

(٥) رواه أحمد ١/٣١٥ (٢٨٩٥)، وأبو داود (٨٥٠)، وابن ماجه (٨٩٨)، والترمذي

(٢٨٤) و(٢٨٥) والحاكم ١/٢٦٢ و٢٧١، والبيهقي ١٢٢/٢.

(٦) انظر «المغني» لابن قدامة ٢/١٨٨.

شيء بعد» وإن مد إلى: «منك الجد» إذا كان إماماً أحب إليّ في المكتوبة والتطوع.

٢٣١- قُلْتُ: الإمام يصلي (في)^(١) المكان الذي أمّ فيه؟
قَالَ: لا، مكروه، كرهه عليّ (رضي الله عنه)^(٢).
قَالَ إسحاق: كما قَالَ.

٢٣٢- قُلْتُ: إذا صَلَّى الظهر خمساً؟
قَالَ: يسجدُ سجدين، وَقَدْ تمت صلاتُهُ.
قَالَ إسحاق: كما قَالَ.

٢٣٣- قُلْتُ^(٣): كَمْ يسلم في الصلاة؟
قَالَ: تسليمتين، وفي الجِنازة واحدة.
قَالَ إسحاق: كما قَالَ، (قَالَ)^(٤) وليقل في الجِنازة على يمينه: السلامُ عليكم قط.

٢٣٤- قِيلَ لأحمد (رضي الله عنه): صَلَّى الغداة ثلاثاً، فلما كان في الثالثة ذَكَرَ أنه نسي سجدة؟
قَالَ: يركعُ ركعةً ويسجدُ سجدين.
قُلْتُ: فقد صَلَّى ثلاثَ ركعاتٍ، أمّا تجزئه؟

(١) في (ظ): على.

(٢) رواه ابن أبي شيبه ٢/٢٤، والبيهقي ٢/١٩١.

(٣) هذه المسألة في (ع) قبل السابقة هنا.

(٤) من (ظ).

قَالَ: ما أحسنه! كأنه مال إلى قولي.

قُلْتُ: فيسجد سجدة واحدة؟

قَالَ: لا، قد كفاه ذلك، صلى ثلاث ركعات.

قَالَ (إسحق)^(١): كلما ذكر سجدة في آخر صلاته لا يدري من أي الركعات تركها (إذا تركها من الركعة الثانية، فأما إن كان تركها)^(٢) من الأولى فلا بد من أن يبني.

٢٣٥- قُلْتُ: إذا شك في صلاته؟

قَالَ: يرجع إلى اليقين، واليقين: أن يكون يشك في واحدة أو ثنتين، أكثر وهمه أنها ثنتان، وهو التحري الثنتان واليقين واحدة، وإن كان هو وآخر فكان اليقين / ١٩ ظ/ عنده خلاف ما أخبره صاحبه لم يقبله منه، وإن كانوا أكثر من واحد قبل منهم؛ لأن النبي ﷺ لم يقبل قول ذي اليمين حتى استشهد القوم فشهدوا^(٣)؛ وهذا إذا سبَّح به، وكل من تكلم وراء الإمام أعاد. قَالَ إسحق: كما قَالَ، إِلَّا أنه إذا لقنه واحد فشك قبل منه.

٢٣٦- قُلْتُ: إذا سها ولم يسجد سجدي السهو حتى تكلم؟

قَالَ: يسجدهما بعد الكلام.

قِيلَ له: فإذا تباعد؟

(١) من (ظ).

(٢) مكررة في (ظ) بعد أنتهاء قول إسحق.

(٣) رواه أحمد ٢٣٤-٢٣٥، والبخاري (٤٨٢)، (١٢٢٩)، (٦٠٥١)،

ومسلم (٥٧٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وأبو داود (١٠١٠)،

وابن ماجه (١٢١٤)، والنسائي ٢٠-٢٢/٣ وغيرهم.

قَالَ: فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ الْحَصِينِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ دَخَلَ
الْحَجْرَةَ فَخَرَجَ فَبَنَى^(١).
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٢٣٧- قُلْتُ: إِذَا صَلَّيْتُ الْمَغْرِبَ أَرْبَعًا؟

قَالَ: يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ مِثْلَ مَنْ صَلَّيْتُ الظُّهْرَ خَمْسًا.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٢٣٨- قُلْتُ: إِذَا سَهَا وَقَامَ مِنَ الثَّانِيَةِ يَمْضِي؟

قَالَ: مَا أَبَالِي، إِنْ شَاءَ قَامَ فَمْضَى، وَإِنْ شَاءَ قَعَدَ وَهَذَا إِذَا
يَقِنَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٢٣٩- سُئِلَ (أَحْمَدُ عَنْ رَجُلٍ)^(٢) شَكَّ فِي الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثِ، ثُمَّ
أَسْتَيْقَنَ أَنَّهَا ثِنْتَانِ؟

قَالَ: يَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوِ، وَإِنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا، فَلَا بِأَسَ.
قَالَ إِسْحَقُ: بَلْ يَسْجُدْهُمَا أَحَبُّ إِلَيْنَا.

٢٤٠- قُلْتُ: سَجَدَتَا السَّهْوِ فِيهِمَا تَشَهُدٌ وَتَسْلِيمٌ؟

(١) حَدِيثُ عِمْرَانَ بْنِ الْحَصِينِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ سَلَّمَ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ مِنَ الْعَصْرِ،
ثُمَّ قَامَ فَدَخَلَ ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ ذُو الْيَدَيْنِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ
٤/٤٢٧، وَمُسْلِمٌ (٥٧٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٠١٨)، وَابْنُ مَاجَةٍ (١٢١٥)،
وَالنَّسَائِيُّ ٣/٢٦، ٦٦، وَابْنُ خَزِيمَةَ (١٠٥٤)، وَالطَّحَاوِيُّ ١/٤٤٣، وَابْنُ
حِبَانَ (٢٦٥٤)، (٢٦٧١) وَغَيْرُهُمْ.

(٢) مِنْ (ظ).

قَالَ: أَمَا إِذَا سَجَدَهُمَا قَبْلَ السَّلَامِ فَلَا يَتَشَهَّدُ، وَإِذَا سَجَدَهُمَا
بَعْدَ التَّسْلِيمِ تَشَهَّدَ فِيهَا وَسَلَّم.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٢٤١- قُلْتُ: ^(١) إِذَا فَاتَ (الرَّجُلَ) شَيْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ وَسَهَا الْإِمَامُ؟
قَالَ: يَسْجُدُ مَعَهُ ثُمَّ يَقْضِي.

قِيلَ لَهُ: فَإِنْ قَامَ قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَهُمَا مَعَ الْإِمَامِ؟
قَالَ: إِنْ شَاءَ قَعَدَ فَسَجَدَهُمَا مَعَ الْإِمَامِ، وَإِنْ شَاءَ مَضَى فِي
صَلَاتِهِ، ثُمَّ يَسْجُدُهُمَا بَعْدَ.
قَالَ إِسْحَقُ: لَا، بَلْ يَسْجُدُ أَبَدًا بَعْدَمَا يَقْضِي فَرْضَهُ، وَلَا يَخْلُطُ
بَيْنَ ظَهْرَانِي صَلَاتِهِ.

٢٤٢- قُلْتُ: إِذَا أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ وَتَرَا يَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوُ؟
قَالَ: لَا.

قَالَ إِسْحَقُ: بَلْ يَسْجُدُهُمَا كَمَا جَاءَ.
٢٤٣- قُلْتُ: ^(٢) هَلْ تُرَخَّصُ لِأَحَدٍ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ وَالْجُمَاعَةِ فِي
الْمَطَرِ؟

قَالَ: أَمَّا الْجُمُعَةُ فَعَلَى حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ ^(٣)، وَأَمَّا

(١) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٣/٣٢٣.

(٢) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٤/٢٦.

(٣) رواه أحمد ٥/٦٢، وابن خزيمة (١٨٦٢)، وابن المنذر في «الأوسط» (٤/٢٥)، والحاكم ١/٢٩٢-٢٩٣ مرفوعًا بلفظ: «إِذَا كَانَ يَوْمَ مَطَرٍ وَابِلٍ، فَلْيَصِلْ أَحَدُكُمْ فِي رَحْلِهِ».

الجماعة فعلى حديث أبي المليح^(١).

قَالَ إِسْحَقُ: / ٢١ع / عَلَى كَلَا الْحَدِيثَيْنِ الْعَمَلُ ؛ لِأَنَّهُ عَذَر.
٢٤٤- قُلْتُ: قَوْلُهُ: «وَلَا يَوْمَ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَلَا يَجْلِسُ عَلَى
تَكْرَمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ»^(٢).

قَالَ: أَرْجُو أَنْ يَكُونَ الْأَسْتِنَاءُ عَلَى كُلِّهِ، وَأَمَّا التَّكْرَمَةُ، فَلَا
بَأْسَ إِذَا أُذِنَ لَهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٢٤٥- قُلْتُ لِأَحْمَدَ: الْعَبْدُ يَوْمَ الْحَرِّ، وَوَلَدُ الزَّانَا؟

قَالَ: نَعَمْ.

قُلْتُ: وَوَلَدُ الزَّانَا؟

قَالَ: وَوَلَدُ الزَّانَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٢٤٦- قُلْتُ^(٣): هَلْ يُسْعَى إِلَى الصَّلَاةِ؟

(١) رواه أحمد ٥/ ٧٤، وأبو داود (١٠٥٧)، وابن خزيمة (١٦٥٨)، والطبراني في «الكبير» ١/ ١٨٨-١٨٩ (٤٩٧)، والبيهقي ٣/ ٧١ وصححه الألباني في صحيح أبي داود بلفظ: «إِنْ يَوْمَ حَنِينٍ كَانَ مَطِيرًا فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مُنَادِيَهُ أَنْ يَصَلِّ فِي الرَّحَالِ».

(٢) رواه أحمد ٤/ ١١٨، ١٢١، ومسلم (٦٧٣)، وأبو داود (٥٨٢)، والترمذي (٢٣٥)، والنسائي ٢/ ٧٦، وابن ماجه (٩٨٠) من حديث أبي مسعود الأنصاري البدرى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ..

(٣) هذه المسألة قبل مسألتين في (ع).

قَالَ: لَا، عَلَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(١).

قَالَ إِسْحَقُ: بَلَى، إِذَا خَافَ فَوَتْ التَّكْبِيرَ الْأَوَّلَى.

٢٤٧- قُلْتُ: يَوْمَ الْقَوْمِ مَنْ لَمْ يَحْتَلَمْ؟ فَسَكَتَ.

قُلْتُ: حَدِيثُ أَيُّوبَ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ^(٢)؟

قَالَ: دَعَهُ لَيْسَ هُوَ شَيْءٌ بَيِّنٌ. جَبُنَ أَنْ يَقُولَ فِيهِ شَيْئًا.

قَالَ إِسْحَقُ: كُلَّمَا بَلَغَ عَشْرًا، أَوْ جَاوَزَ التَّسْعَ فَقَدْ عَلِمَ مَا أُمِرَ بِهِ

مِنَ الصَّلَاةِ فَصَلَّى فَهُوَ جَائِزٌ. (قَالَ إِسْحَقُ: يَعْنِي تِسْعَ سِنِينَ).

٢٤٨- قُلْتُ: تَكَرَّهُ الْمَحْرَابُ فِي الْمَسْجِدِ؟

قَالَ: مَا أَعْلَمُ فِيهِ حَدِيثًا يَثْبُتُ، وَرُبَّ مَسْجِدٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ يُرْتَفَقُ بِهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٢٤٩- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا (الصَّلَاةُ فِي) ^(٣) الْمَحَارِبِ فَجَائِزَةٌ،

(وَنَخْتَارُ)^(٤) لِلْأُتَمَّةِ أَنْ يَعدِلُوا يَمَنَةً عَنِ الطَّاقِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا

فَقَامُوا فِي الطَّيْقَانِ أَجْزَأَتُهُمْ صَلَاتُهُمْ.

٢٥٠- قُلْتُ^{(٥)(٦)}: إِذَا رَكَعَ الْإِمَامُ فَسَمِعَ خَفَقَ النُّعَالِ

(١) رواه أحمد ٢/٢٣٧، والبخاري (٩٠٨)، ومسلم (٦٠٢)، والترمذي

(٣٢٧)، والنسائي ٢/١١٤-١١٥ بلفظ: «لَا تَأْتُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ تَسْعُونَ،

وَأَتَوْهَا وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتَمُّوا»..

(٢) رواه أحمد ٥/٣٠، والبخاري (٤٣٠٢)، وأبو داود (٥٨٥)، والنسائي

٢/٨٠-٨١، والدارقطني ٢/٢٤٢.

(٣) و (٤) من (ظ). (٥) هذه المسألة قبل مسألتين في (ع).

(٦) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٤/٢٣٥.

(ينتظرهم)^(١)؟

قَالَ: أَمَا أَنَا فَيَعْجِبُنِي (أَنْ يَنْتَظِرَهُمْ) مَا لَمْ يَشُقْ عَلَى أَصْحَابِهِ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٢٥١- قُلْتُ: يَفْتَحُ عَلَى الْإِمَامِ؟

قَالَ: إِي وَاللَّهِ، يَفْتَحُ عَلَى الْإِمَامِ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ فِي الْمَكْتُوبَةِ وَالتَّطَوُّعِ / ٢٠ ظ / .
٢٥٢- قُلْتُ: إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ؟

قَالَ: يَعُودُ فَيَسْجُدُ.

قُلْتُ: مِنْ سَاعَتِهِ؟

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٢٥٣- قُلْتُ: ^(٢) يَصْلِي فِي مَسْجِدٍ قَدْ صَلَّيَ فِيهِ مَرَّةً جَمَاعَةً؟

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا إِعَادَةُ الْجَمَاعَةِ فِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ بَعْدَ مَا
صَلَّى فِيهِ مَرَّةً فَحَسَنٌ جَمِيلٌ، قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ (رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ) ^(٣) وَغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) فِي (ع): قَالَ: يَنْتَظِرُهُمْ.

(٢) انْظُرْ «الْأَوْسَط» لِابْنِ الْمُنْذَرِ ٢١٦/٤.

(٣) عُلِقَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ قَبْلَ الرَّوَايَةِ (٦٤٥)، وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ
٢٩١-٢٩٢ (٣٤١٦، ٣٤١٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١١٣/٢، وَابْنُ بَيْهَقٍ

٢٥٤- قُلْتُ لِأَحْمَدَ (بن محمد) ^(١): الرجلُ يؤمُّ قومًا وفيهم مَنْ يكره ذلك.

قَالَ: إِنْ كَانَ رَجُلٌ، رَجُلَانِ فَلَا، حَتَّى تَكُونَ جَمَاعَةٌ ثَلَاثَةٌ فَمَا فَوْقَهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: حَتَّى يَكُونَ أَكْثَرُ الْقَوْمِ.

٢٥٥- قُلْتُ: إِذَا صَلَّى مَرَّةً يَعِيدُ فِي الْجَمَاعَةِ؟

قَالَ: إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ يَعِيدُ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا يَدْخُلُ، (و) قَالَ: كُلُّ الصَّلَوَاتِ يَصْلِيهَا إِذَا كَانَ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا أَنَّهُ يَشْفَعُ الْمَغْرِبَ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٢٥٦- قُلْتُ (لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): إِذَا جَاءَ الرَّجُلُ وَقَدْ أَمْتَلَأَ

الْصَّفَّ، يَقُومُ وَحْدَهُ حَتَّى يَجِيءَ إِنْسَانٌ؟

قَالَ: أَمَّا أَنَا فَاسْتَقْبَحُ أَنْ يَمُدَّ رَجُلًا لِيرُدَّهُ مَعَهُ، يَدْخُلُ مَعَ الْقَوْمِ فِي الصَّفِّ، أَوْ يَتَبَرَّعَ رَجُلٌ مِنَ الصَّفِّ فِيرْجِعَ مَعَهُ، وَيَكْرَهُ أَنْ يَمُدَّ رَجُلًا إِلَيْهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَيَمُدُّ إِلَيْهِ رَجُلًا إِذَا لَمْ يَجِدْ آخَرَ.

٢٥٧- قُلْتُ: أَيُّ نَوَاحِي الصَّفِّ أَفْضَلُ؟

٧٠/٣ بَلْفَظَ: وَجَاءَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ إِلَى مَسْجِدٍ قَدْ صَلَّى فِيهِ، فَأَذَنَ وَأَقَامَ وَصَلَّى جَمَاعَةً..

(١) مِنْ (ظ).

قَالَ: الَّذِي عَلَى يَمِينِ الْإِمَامِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٢٥٨- قُلْتُ: يَقُومُ الْإِمَامُ بَيْنَ السَّارِيتَيْنِ يَوْمُ الْقَوْمِ؟

قَالَ: إِنَّمَا يَكْرَهُ لِلصَّفِّ، إِذَا كَانَ يَسْتَرُ بِشَيْءٍ فَلَا بَأْسَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٢٥٩- قُلْتُ: إِذَا صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ يَعِيدُ؟

قَالَ: يَعِيدُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٢٦٠- قُلْتُ: إِذَا دَخَلَ (رَجُلٌ)^(١) الْمَسْجِدَ وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ، يَرْكَعُ قَبْلَ

أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ؟

قَالَ: إِذَا كَانَ وَحْدَهُ وَظَنَّ أَنَّهُ يَدْرِكُ فَعَلَ، وَإِذَا كَانَ مَعَ غَيْرِهِ

فَيَرْكَعُ حَيْثُ مَا أَدْرَكَه الرُّكُوعُ.

قَالَ إِسْحَقُ: لَا يَرْكَعُ أَبَدًا إِذَا كَانَ وَحْدَهُ، وَإِذَا كَانَ مَعَهُ آخَرُ

رُكْعًا، ثُمَّ مَشَى حَتَّى يَلْحَقَا الصَّفَّ.

٢٦١- قُلْتُ: تَكْرَهُ الصَّلَاةَ فِي الْمَقْصُورَةِ؟

قَالَ: إِي وَاللَّهِ.

قُلْتُ: لِمَ؟

قَالَ: لِأَنَّهَا تُخَمِّي عَنِ النَّاسِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، فَإِنْ صَلُّوا فِيهَا جَازَ.

٢٦٢- قُلْتُ: إِذَا جَاءَ الرَّجُلُ (إِلَى) الْمَسْجِدِ وَقَدْ صَلَّوْا، يَطْلُبُ
مَسْجِدًا يَصْلِي فِيهِ؟
قَالَ: لِمَ لَا يَطْلُبُ؟
قُلْتُ: مَنْ فَعَلَهُ؟ / ٢٢٢ع/
قَالَ: الْأَسْوَدُ^(١).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَقَدْ فَعَلَهُ حَذِيفَةُ^(٢) أَيْضًا (رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ).

٢٦٣- قُلْتُ: إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَقَدْ صَلَّى أَهْلُهُ، أَيَتَطَوَّعُ؟
قَالَ: يَبْدَأُ بِالْمَكْتُوبَةِ، فَعَلَهُ ابْنُ عَمْرٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)^(٣).
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٢٦٤- قُلْتُ: إِذَا وَجَدَ الْإِمَامَ رَاكِعًا كَمْ يَكْبِرُ؟
(قَالَ: يَكْبِرُ)^(٤) وَاحِدَةً يَرِيدُ بِهَا الْإِفْتِتَاحَ.
قَالَ إِسْحَقُ: وَإِنْ أَمَكْنَهُ أَنْ يَكْبِرَ أُخْرَى لِلرُّكُوعِ، وَلَكِنْ لَا بَدَأَ مِنْ
أَنْ يَنْوِيَ بِالْأُولَى الْإِفْتِتَاحَ.

٢٦٥- قُلْتُ: إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ» مَا يَقُولُ هُوَ
وَمَنْ خَلَفَهُ؟

(١) علقه البخاري في صحيحه قبل الرواية (٦٤٥)، ورواه عبد الرزاق
٥١٥/١ (١٩٧٤)، وابن أبي شيبة ٢١/٢. ولفظ البخاري: وكان الأسود
إذا فاتته الجماعة ذهب إلى مسجد آخر.

(٢) رواه ابن أبي شيبة ٢١/٢. (٣) رواه ابن أبي شيبة ١١٢/٢.

(٤) من (ظ).

قَالَ: يَقُولُ مَنْ خَلَفَهُ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» وَيَقُولُ الْإِمَامُ: «سَمِعَ
اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ».
قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

٢٦٦- قُلْتُ: يَصْلِي الرَّجُلُ فَوْقَ الْبَيْتِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ؟
قَالَ: إِنْ كَانَ فِي مَوْضِعٍ ضِيقٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَمَا فَعَلَ أَنَسُ (رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ) ^(١).

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.
٢٦٧- قُلْتُ: التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ؟
قَالَ: إِي وَاللَّهِ.

٢٦٨- قُلْتُ: حَدِيثُ ذِي الْيَدَيْنِ فَسَّرَهُ لِي ^(٢).

قَالَ: أَنْصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الصَّلَاةِ وَسَلَّمَ مِنْ ثَنَتَيْنِ وَهُوَ
/ ٢١ ظ / عَلَى يَقِينٍ أَنَّهُ قَدْ كَمَلَتْ صَلَاتُهُ، فَقَالَ ذُو الْيَدَيْنِ:
أَقْصَرْتُ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ؟ (فَفِي) ^(٣) قَوْلُ ذِي الْيَدَيْنِ دَلِيلٌ عَلَى
أَنَّهُ لَا يَدْرِي لَعَلَّهَا قَدْ قَصُرَتْ الصَّلَاةُ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ مَقْصُورَةً
فَأُتِمَّتْ، فَقَالَ: أَقْصَرْتُ الصَّلَاةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمْ نَسِيتَ؟ فَرَدَّ
عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ عَلَى يَقِينِهِ أَنَّهَا لَمْ تَقْصُرْ وَلَمْ أَنْسَ، فَلَمْ يَقْبَلْ

(١) رواه عبد الرزاق ٨٣/٣ (٤٨٨٧)، والبيهقي ١١١/٣.

(٢) سبق تخريجه في المسألة (٢٣٥).

(٣) في (ع): يعني.

قوله حتَّى قَالَ: «أَكْمَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟» فصدقه القومُ فأتم الصلاة، فذو اليدين تكلم وهو لا يدري لعلها قد قَصُرَتْ، وليسَ يتكلم اليوم أحدٌ على معنى ذي اليدين، والقوم لما أجابوا النبي ﷺ وجب عليهم أن يجيبوه بسؤاله إياهم، وليس يجب اليوم على أحدٍ أن يجيبَ أحدًا، فإذا فعل الإمامُ مثلَ ما فعل النبي ﷺ وتكلَّم بمثلِ كلام النبي ﷺ، وذلك (لما) ^(١) كان مِنْ شأن الصلاة أتم، وإن تكلَّم غيرهُ يعيد؛ لأنه لا يكون اليوم في معنى ذي اليدين أحدٌ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سَوَاء.

٢٦٩- (سَمِعْتُ إِسْحَقَ بْنَ مَنْصُورٍ يَقُولُ): قُلْتُ (لَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَلْ يَسْلَمُ عَلَى الْقَوْمِ وَهُمْ فِي الصَّلَاةِ؟
قَالَ: نَعَمْ، فَذَكَرَ قِصَّةَ بِلَالٍ حِينَ سَأَلَهُ ابْنُ عَمْرٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) كَيْفَ كَانَ يَرُدُّ؟ قَالَ: كَانَ يَشِيرُ ^(٢)).
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٢٧٠- قُلْتُ: كَيْفَ يَنْتَظِرُونَ الْإِمَامَ؟
قَالَ: يَنْتَظِرُونَهُ قَعُودًا.

(١) في (ع): أنه.

(٢) رواه أحمد ١٢/٦، وأبو داود (٩٢٧)، والترمذي (٣٦٨)، عن ابن عمر قال: قلت لبلال: كيف كان النبي ﷺ يرد عليهم حين كانوا يسلمون عليه في الصلاة؟ قال: كان يشير بيده.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٢٧١- قُلْتُ: مَتَى يَكْبُرُ الْإِمَامُ؟

قَالَ: أَمَّا أَنَا فَيَعْجِبُنِي إِذَا فَرَغَ الْمُؤَذِّنُ مِنَ الْإِقَامَةِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، لَا يَبْتَدِئُ بِالتَّكْبِيرِ حَتَّى يَفْرَغَ الْمُؤَذِّنُ مِنَ الْإِقَامَةِ.

٢٧٢- قُلْتُ: إِذَا جَاءَ لَصَلَاةِ الْغَدَاةِ وَقَدْ أُقِيمَتْ وَلَمْ يَكُنْ صَلَّيَ الرُّكْعَتَيْنِ؟

قَالَ: يَدْخُلُ مَعَ الْقَوْمِ.

قُلْتُ: مَتَى يَقْضِيهَا؟

قَالَ: مِنَ الضُّحَى.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٢٧٣- قُلْتُ: ^(١) يَقْتُلُ الْقَمَلَ فِي الصَّلَاةِ؟

قَالَ: مَا أَحَبُّ الْعَبَثَ بِهِ، وَإِنْ قَتَلَ فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٢٧٤- قُلْتُ: إِذَا سُئِلَ الرَّجُلُ: صَلَّيْتُمْ؟ يَكْرَهُ أَنْ يَقُولَ: لَمْ نَصَلِ؟

قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ: لَمْ نَصَلِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٢٧٥- قُلْتُ: تَكْرَهُ التَّلَثُّمَ فِي الصَّلَاةِ وَفِي الْقِتَالِ وَعِنْدَ الذِّكْرِ؟

(١) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٢٧٧/٣.

قَالَ: نعم. / ٢٣ع/

قُلْتُ: ما التلثمُ؟

قَالَ: أراه على الفم.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ، والتلثمُ: وضعُ الثوبِ على الأنفِ.

٢٧٦- قُلْتُ^(١) (لأحمدَ: تكره التروح)^(٢) في الصلاة؟

قَالَ: نعم إلا أنْ يَأْتِيَ الأمرُ الشديدُ أو (الغمُ)^(٣) الشديدُ، كما

لو أنه آذاه الحرُّ أو البردُ سجد على ثوبه.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ سواء.

٢٧٧- قُلْتُ: تكره الإشارة في الصلاة؟

قَالَ: قد أشارَ النبي ﷺ: «اجلسوا»^(٤)، إذا كان يُفهمهم شيئاً

مِنْ أمرٍ صَلَاتِهِمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.

٢٧٨- قُلْتُ: الرجلُ يقضي الصلواتِ الفائتة فتحضر صلاةً مكتوبةً،

ويسمعُ الإقامة؟

قَالَ: لا يصلي حتَّى يخافَ الفوتَ.

قُلْتُ: إنه يعلم ألا يفرغ منها حتَّى يفوتَ وقتُ هذه الصلاة؟

(١) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٢٧٥/٣.

(٢) في (ع): الترويح. (٣) في (ع): العمر.

(٤) رواه أحمد ٣/٣٣٤، ومسلم (٤١٣)، وأبو داود (٦٠٦)، والنسائي ٩/٣،

وابن ماجه (١٢٤٠) من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

- قَالَ: لَا يَصْلِي حَتَّى يَخَافَ الْفَوْتَ.
- قَالَ إِسْحَقُ: بَلْ يُصَلِّيهِا مَعَهُم فِي الْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ لَا يَسْتَطِيعُ قَضَاءَهَا فِي هَذَا الْوَقْتِ.
- ٢٧٩- قَالَ أَحْمَدُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): لَا تَجْزِئُهُ صَلَاةٌ وَهُوَ يَذْكُرُ صَلَاةً فَائْتَةً إِلَّا (إِنْ يَكُونُ فِيهَا) ^(١)، فَإِنْ كَانَ نَسْيَانًا لَا يَعِيدُ.
- قُلْتُ: فَالْمَعْنَى فِيهِ وَاحِدٌ إِذَا ذَكَرَ الصَّلَاةَ وَهُوَ يَقْضِيهَا ثُمَّ جَاءَتْ صَلَاةٌ وَهُوَ فِي قَضَاءِ.
- فَقَالَ: عَلَى ذَلِكَ هُوَ أَهْوَنُ.
- قَالَ إِسْحَقُ: لَا، بَلْ هَذِهِ مِثْلُ الْأُولَى، إِذَا جَاءَ وَقْتُ صَلَاةٍ دَخَلَ مَعَ الْجَمِيعِ.
- ٢٨٠- قُلْتُ: الثُّبُوبُ يَصْبِيهِ شَيْءٌ مِنَ الدَّمِّ؟
- قَالَ: إِذَا كَانَ كَثِيرًا فَاحْشَا أَعَادَ.
- قُلْتُ: كَمْ الْكَثِيرُ؟
- قَالَ: إِذَا كَانَ / ٢٢ ظ / شَبْرًا فِي شَبْرٍ.
- قَالَ إِسْحَقُ: لَا يَعِيدُ الصَّلَاةَ أَبَدًا إِذَا كَانَ قَدْ نَسِيَ غَسْلَهُ قَلًّا أَمْ كَثْرًا.
- ٢٨١- قُلْتُ: الصَّلَاةُ فِي الْكَنِيسَةِ؟
- قَالَ: إِذَا كَانَتْ نَظِيفَةً.
- قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَيَكْرَهُ إِنْ (كَانَ) ^(٢) فِيهَا تَمَائِيلُ.

(١) فِي (ظ): إِنْ نَسِيَهَا. (٢) فِي (ظ): يَكُونُ.

٢٨٢- قُلْتُ: عد الآي في الصلاة؟

قَالَ: ليس به بأسٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.

٢٨٣- قُلْتُ: ما أَشْتَمَال الصَّمَاء؟ فوصفت له شيئًا، فكأنه لم يَقم على حده.

قَالَ إِسْحَقُ: أَشْتَمَال الصَّمَاء أن يلتحف، ثم يُخرج إحدى يديه من تحت صدره، وقال: هذه الصَّمَاء.

٢٨٤- قُلْتُ: الرجلُ يُصلي في القميص ليس عليه غيره؟

قَالَ: إذا كان قميصًا صفيقًا، ليس (يشف) ^(١) تُرى مِنْهُ العورة. قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ / ٢٤ع/.

٢٨٥- قُلْتُ: ^(٢) الصلاة في ثوب اليهودي والنصراني؟

قَالَ: أما ما يلي جِلْدَهُ فلا، والذي فوق ثيابه فأرجو أن لا يكون به بأسٌ، وأما ما ينسجون فهو أهون.

قَالَ إِسْحَقُ: كلُّ شيءٍ مِنْ ثيابهم (أرى تطهيرها) ^(٣) (فما) ^(٤) لهم إذا أسلموا، وكذلك إن صَلَّى المسلم في ثيابهم مما يشترونها منهم يُطهرونها.

(قَالَ إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ: قولُ إِسْحَقٍ أحسن).

(١) في (ع): يشقه.

(٢) أورد ابن المنذر هذه المسألة (٢٣٦، ٢٣٧).

(٣) بياض في (ظ) مقداره كلمتين تقريبًا. (٤) من (ظ).

٢٨٦- قُلْتُ: إِذَا صَلَّيْ لَغَيْرِ الْقِبْلَةِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، ثُمَّ عَلِمَ؟

قَالَ: يَسْتَدِيرُ.

قُلْتُ: يَعِيدُ مَا صَلَّي؟

قَالَ: لَا.

قَالَ إِسْحَقُ: (كَمَا قَالَ) إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَسْتَطِيعُ
مَعْرِفَةَ عَيْنِ الْكَعْبَةِ.

٢٨٧- قُلْتُ: مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ؟

قَالَ: مَا (أَعْلَمُهُ) يَقْطَعُهَا إِلَّا الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ الَّذِي لَا أَشْكُ فِيهِ،
وَفِي قَلْبِي مِنَ الْحِمَارِ وَالْمَرْأَةِ شَيْءٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: لَا يَقْطَعُ إِلَّا الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ.

٢٨٨- قَالَ (الإمام) أحمد: وَمَنِ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ إِنْ قَوْلَ عَائِشَةَ

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) (حَيْثُ) ^(١) قَالَتْ: كُنْتُ أَنَامُ بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ

ﷺ ^(٢). لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، يَعْنِي: مَنْ قَالَ يَقْطَعُ

الصَّلَاةَ الْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ وَالْكَلْبُ؛ لِأَنَّ النَّائِمَ غَيْرَ الْمَارِّ، وَقَوْلُ

ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) فِي الْحِمَارِ حَيْثُ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْ

بَعْضِ الصَّفِّ ^(٣) لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ؛ لِأَنَّ سِتْرَةَ الْإِمَامِ سِتْرَةٌ مَنْ خَلْفَهُ.

(١) مِنْ (ظ).

(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ ١٤٨/٦، وَالبخاري (٣٨٢)، وَمُسْلِمٌ (٥١٢)، وَأَبُو دَاوُدَ

(٧١٣)، وَالنَّسَائِيُّ ١٠٢/١.

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ ٢١٩/١، وَالبخاري (٤٩٣)، وَمُسْلِمٌ (٥٠٤)، وَأَبُو دَاوُدَ

(٧١٥)، وَالنَّسَائِيُّ ٢/٦٤-٦٥، وَابْنُ مَاجَهَ (٩٤٧).

قال إسحاق: كل هذا حجة، ولا يحتاج إلى (هذا)^(١) المبهم مع المفسر، قول عائشة (رضي الله عنها): عدلتمونا بالحمار^(٢)؟!

٢٨٩- قُلْتُ: ما يكره من الأرض أن يصلي عليها؟

قَالَ: المقبرة والحشّ وكل أرضٍ قدرة.

قُلْتُ: السبخة؟

قَالَ: إذا كانت نظيفة، وموضِعٌ قد خُسِفَ به أكرهه.

قَالَ إسحاق: كما قال، فإن صَلَّى في أرضٍ تبخه أو مخسوفٍ بها جازَ ذلك (وكلما صَلَّى في أرضٍ مغصوب أو أُستصفها الولاية؛ فصلاة المسلم فيها فاسدة إذا عَلِمَ ذلك، فإذا لم يعلم ثم علم جازَ ذلك).

٢٩٠- قُلْتُ: ما يكره للمصلي أن يكون بين يديه؟

قَالَ: كلُّ شيءٍ في القبلة فهو مكروهٌ حتّى المصحف.

قَالَ إسحاق: كما قال، وعن يمينه وعن شماله لا بأس.

٢٩١- قُلْتُ: (ما) بين المشرق والمغرب قبلة؟

قَالَ: نعم، إذا أُستقبلت القبلة، وهذا لأهل المشرق.

قَالَ إسحاق: كما قال.

(١) من (ظ).

(٢) رواه إسحاق ابن راهويه (١٤٨٧)، وأحمد ٤٤/٦، والبخاري (٥٠٨)، ومسلم (٥١٢)، وأبو داود (٧١٢).

٢٩٢- قُلْتُ: القنوت في صلاة الغداة؟

قَالَ: أما الأئمة فلا بأس أن يقتنوا يدعون للجيش إذا أوغلوا.
قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ، / ٢٥ع / وكذلك كُلَّمَا حَزَبَ الْمُسْلِمِينَ
أَمْرٌ شَدِيدٌ مِنْ حَرْبٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

٢٩٣- قُلْتُ: يرفع يديه في القنوت؟

قَالَ: نعم.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.

٢٩٤- قُلْتُ: الوتر على الراحلة؟

قَالَ: لا بأس به، ولا يُعجبني أن يوترَ بركعة إلا أن يكونَ قبلها
صلاة، يُصلي ركعتين، ثم يسلم، ثم يوترَ بركعة.
قَالَ إِسْحَقُ: السنة الوترُ على الراحلة في السفر^(١)، ولا يوتر
بواحدة إلا مِنْ عَذْرِ مَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ أَوْ حَادِثٍ أَمْرٍ.

٢٩٥- قُلْتُ: يضطجعُ بعد ركعتي الفجر؟

قَالَ: إن فعلَ يُريدُ الاتِّباعَ فلا بأس به.

قَالَ إِسْحَقُ: حسنٌ، وتركه لا بأس به^(٢).

٢٩٦- قُلْتُ: إذا أوترَ أول الليل، ثم قامَ آخره (فصللي)^(٣)؟

قَالَ: أما أنا فلا يُعجبني أن يَنْقُضَ وتره.

(١) رواه البخاري (١٠٩٦)، ومسلم (٧٠٠) وغيرهما عن عمر قال: كان رسول

الله ﷺ يسبح على الراحلة ... ويوتر عليها.

(٢) من (ظ).

(٣) من (ظ).

قَالَ إِسْحَقُ: أَمَا إِذَا أَحَبَّ أَنْ يَصْلِيَ بَعْدَ وَتْرِهِ وَقَدْ نَامَ نَوْمَةً،
فَالَّذِي نَخْتَارُ لَهُ أَنْ يَنْقُضَ وَتْرَهُ بِرُكْعَةٍ / ٢٣ ظ / ثُمَّ يَصْلِيَ مَثْنًى
مَثْنًى ثُمَّ يَوْتِرُ؛ حَتَّى لَا يَكُونَ مَصْلِيًّا بَعْدَ الْوَتْرِ، وَلَا يَكُونَ لَهُ
وَتْرَانٌ فِي لَيْلَةٍ.

٢٩٧- قُلْتُ: إِذَا أَصْبَحَ وَلَمْ يَوْتِرْ؟

قَالَ: مَا أَعْرِفُ الْوَتْرَ بَعْدَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٢٩٨- قُلْتُ: يُكْرَهُ (الْكَلَامُ) ^(١) بَعْدَ رَكْعَتِي الْفَجْرِ؟

قَالَ: يُرْوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ كَرِهَهُ ^(٢).

قُلْتُ (لَهُ): حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ؟ ^(٣)

قَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ بَيِّنًا. كَأَنَّ السَّكُوتَ أَعْجَبُ إِلَيْهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، (إِلَّا) ^(٤) أَنْ يَكُونَ (مِنْ) ^(٥) ذِكْرِ اللَّهِ (عَزَّ

وَجَلَّ)، أَوْ حَدِيثٌ لَا يَكُونَ فِيهِ خَوْضٌ لِلدُّنْيَا.

٢٩٩- قُلْتُ: هَلْ يُقْضَى شَيْءٌ مِنَ التَّطَوُّعِ؟

قَالَ: أَمَّا النَّبِيُّ ﷺ فَقَدْ قَضَى الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَالرُّكْعَتَيْنِ

بَعْدَ الظُّهْرِ قَضَاهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ ^(٦).

(١) فِي (ع): الصَّلَاةُ.

(٢) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ٣/ ٦٠-٦١ (٤٧٩٥، ٤٧٩٦).

(٣) انْظُرْ حَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هَذَا أَحْمَدُ ٦/ ٣٥، ٣٦، وَمُسْلِمٌ (٧٤٢)

(٤) وَ(٥) مِنْ (ظ).

(٦) انْظُرْ: الْبُخَارِيُّ (١٢٣٣) وَمُسْلِمٌ (٨٣٤)، (٨٣٥).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٣٠٠- (قُلْتُ: إِذَا فَاتَتْهُ الرُّكْعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ مَتَى يَصْلِيهِمَا؟

فَقَالَ: يَصْلِيهِمَا مِنْ الضُّحَى.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ^(١).

٣٠١- قُلْتُ: التَّطَوُّعُ فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ؟

فَذَكَرَ شَيْئًا كَأَنَّهُ لَمْ يَرَّ بِهِ بَأْسًا فِي الْمَسْجِدِ.

قَالَ إِسْحَقُ: الْبَيْتُ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ أَسْلَمَ، وَإِنْ قَوِيَ رَجُلٌ عَلَى أَنْ

يَصْلِيَ فِي الْمَسْجِدِ وَيُرِيدُ أَنْ يَقْتَدِيَ النَّاسُ بِهِ فَهُوَ أَفْضَلُ.

٣٠٢- قُلْتُ: طَوَّلَ الْقَنُوتِ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ كَثَرَةُ (الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ)؟

قَالَ: (هَذَا) فِيهِ حَدِيثَانِ^(٢)، لَمْ يَقْضِ فِيهِ بِشَيْءٍ.

ثُمَّ سَأَلْتُهُ قُلْتُ: طَوَّلَ الْقَنُوتِ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ كَثَرَةُ الرُّكُوعِ

وَالسُّجُودِ؟

قَالَ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَكُونَ لِلرَّجُلِ (رُكْعَاتٌ مَعْلُومَاتٌ)^(٣) بِاللَّيْلِ

وَالنَّهَارِ، إِنْ شَاءَ طَوَّلَ فِيهِنَّ، وَإِنْ شَاءَ قَصَّرَ.

(١) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَيْسَتْ فِي (ظ).

(٢) رَوَى أَحْمَدُ ٣٠٢/٣، (١٤٢٣٣)، ٣١٤/٣، (١٤٣٦٨)، وَمُسْلِمٌ (٧٥٦)،

وَأَبُو يَعْلَى (٢١٣١)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ (١١٥٥) وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

«أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طَوَّلُ الْقَنُوتِ».

وَانْظُرْ حَدِيثَ عَائِشَةَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (١١٢٣)، وَحَدِيثَ ثَوْبَانَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ

(٤٨٨). وَحَدِيثَ رِبِيعَةَ بِنِ كَعْبِ الْأَسْلَمِيِّ (٤٨٩).

(٣) فِي (ع): رُكْعَتَانِ مَعْلُومَتَانِ.

قَالَ إِسْحَقُ: أَمَّا بِاللَّيْلِ فَطَوَّلُ الْقَنُوتِ، وَأَمَّا بِالنَّهَارِ فَكَثْرَةُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، إِلَّا أَنْ (يَكُونَ لَهُ) ^(١) جُزْءٌ يَحْيِيهِ بِاللَّيْلِ - يَأْتِي عَلَيْهِ بِاللَّيْلِ - فَكَثْرَةُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ أَحَبُّ إِلَيَّ؛ لِأَنَّهُ يَأْتِي عَلَى جُزْئِهِ وَقَدْ رُبِحَ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ.

٣٠٣- قُلْتُ: يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالْقُرْآنِ بِاللَّيْلِ؟

قَالَ: نَعَمْ، إِنْ شَاءَ رَفَعَ. ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أُمِّ هَانِئٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) كُنْتُ أَسْمَعُ قِرَاءَةَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا عَلَى عَرِيشِي مِنَ اللَّيْلِ ^(٢).

قَالَ إِسْحَقُ: الَّذِي نَخْتَارُ لَهُ؛ إِذَا أَمِنَ الْعَجَبَ أَوْ أَنْ يَدْخُلَهُ شَيْءٌ يَكْرَهُهُ أَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ.

٣٠٤- قُلْتُ: صَلَاةُ الضُّحَى؟

قَالَ: ثَمَانِي رُكْعَاتٍ الْمَثْبُتُ عَنْ أُمِّ هَانِئٍ ^(٣) (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا). قَالَ إِسْحَقُ: إِنْ صَلَّى ثَمَانِيًا فَهُوَ أَفْضَلُ وَأَعْلَى، ثُمَّ السَّتْ، ثُمَّ أَرْبَعٌ، ثُمَّ رُكْعَتَيْنِ، كُلٌّ (ذَلِكَ قَدْ) ^(٤) ذُكِرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ^(٥).

(١) فِي (ظ): يَكُونُ رَجُلًا لَهُ.

(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ ٣٤٣/٦، وَالنَّسَائِيُّ ١٧٨/٢-١٧٩، وَابْنُ مَاجَهَ (١٣٤٩)، وَالتَّطْبَرَانِيُّ ٤١٠-٤١١ (٩٩٧-٩٩٩)، وَالْحَاكِمُ ٥٤/٤..

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ ٣٤١/٦، ٣٤٢، ٣٤٣، وَالبُخَارِيُّ (١١٧٦)، وَمُسْلِمٌ (٣٣٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٢٩١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٧٤)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٧٩).

(٤) مِنْ (ظ).

(٥) عَقْدُ النَّوَوِيِّ فِي الْمَجْمُوعِ ٤٨٨/٣-٤٩٠ فَرَعًا فِي مُخْتَصَرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي صَلَاةِ الضُّحَى، فَانْظُرْهُ.

٣٠٥- قُلْتُ: إِنْ رَجَلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَعْمَلُ الْعَمَلَ أُسِرُّهُ فَيُطَّلَعُ عَلَيْهِ فَيُعْجِبُنِي؟^(١)

قَالَ: لَمَّا أَسْرَّ الْعَمَلَ فَأَظْهَرَ اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) (لَهُ)^(٢) الثَّنَاءَ الْحَسَنَ فَأَعْجَبَهُ، فَلَمْ يَعْزْ ذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ يَعْجَبُهُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ الْخَيْرُ. قَالَ إِسْحَقُ: كُلَّمَا أُطْلِعَ عَلَيْهِ فَأَعْجَبَهُ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ (مِنْهُ)^(٣) لِيَقْتَنِدِي بِهِ النَّاسُ، وَلِيُذَكَّرَ / ٢٦ع/ بِخَيْرٍ صَارَ لَهُ أَجْرٌ سِرِّهِ، وَأَجْرٌ مَا نَوَى مِنْ أَقْتِدَاءِ النَّاسِ بِهِ، وَذَكَرَهُمْ إِيَّاهُ بِخَيْرٍ.

٣٠٦- قُلْتُ: الْمَرْأَةُ تَوْمُ النِّسَاءِ؟

قَالَ: نَعَمْ، تَقُومُ وَسُطْهَنَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٣٠٧- (حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ): أَمْلَى عَلَيَّ (الْإِمَامُ) أَحْمَدُ

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: سَجَدْنَا السُّهُوَ إِذَا نَهَضَ مِنْ ثِنْتَيْنِ

سَجْدَهُمَا قَبْلَ التَّسْلِيمِ، وَلَمْ يَتَشَهَّدْ فِيهِمَا عَلَى حَدِيثِ ابْنِ

بَحِينَةَ^(٤) (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، وَإِذَا شَكَّ فَرَجَعَ إِلَى الْيَقِينِ سَجْدَهُمَا

قَبْلُ عَلَى حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ^(٥) وَأَبِي سَعِيدٍ

(١) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٤٢٢٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٣٨٤)، وَالتَّيَالِسِيُّ (٢٤٣٠)،

وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ ٧١/٥ (٤٧٠٢) وَغَيْرُهُمْ.

(٢) وَ(٣) مِنْ (ظ).

(٤) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ. رَاجِعِ الْمَسْأَلَةَ (١).

(٥) رَوَاهُ أَحْمَدُ ١/١٩٠، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٩٨)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٢٠٩)، وَأَبُو يَعْلَى

(٨٣٩)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ ١/٣٧٠، وَالحَاكِمُ ١/٣٢٤-٣٢٥، وَالبَيْهَقِيُّ ٢/٣٣٢.

الخدرى^(١) (رضي الله عنهما)، وإذا سلّم من ثنتين أو (من)^(٢) ثلاث سجدهما بعد (التسليم) (وتشهد)^(٣) على حديث أبي هريرة وعمران بن حصين^(٤) (رضي الله عنهما)، وإذا شك فكان ممن يرجع (إلى)^(٥) التحريّ سجدهما بعد التسليم على حديث ابن مسعود^(٦) (رضي الله عنه)، وكل سهو يدخل عليه يسجدهما قبل التسليم سوى ما روي عن النبي ﷺ.

قال إسحاق: كل ذلك كما قال، إلا قوله: كل سهو (يدخل عليه)^(٧) يسجدهما قبل التسليم إنما هذا إذا كان نقصان تكبير أو تسبيح أو ترك جلسة أو ما أشبه ذلك.

٣٠٨- قلت: من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها؟

قال: لا يقضي إلا ما فات، الأحاديث كلها على غير ما قال أبو قتادة^(٨).

(١) رواه أحمد ٧٢/٣، ومسلم (٥٧١)، وأبو داود (١٠٢٤)، والنسائي ٢٧/٣، وابن ماجه (١٢١٠).

(٢) من (ظ).

(٣) من (ظ).

(٤) سبق تخريجهما انظر المسألة (٢٣٥، ٢٣٦).

(٥) في (ظ): على.

(٦) رواه أحمد ٣٧٦/١، ٤٤٣، والبخاري (٤٠١)، ومسلم (٥٧٢)، وأبو داود (١٠١٩)، والترمذي (٣٩٢)، والنسائي ٣١/٣، وابن ماجه (١٢٠٥).

(٧) في (ظ): يدخله فإنه.

(٨) رواه أحمد ٢٩٨/٥، ومسلم (٦٨١)، وأبو داود (٤٣٧)، والترمذي (١٧٧)، والنسائي ٢٩٤/١، وابن ماجه (٦٩٨).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ./ ٢٤ ظ/

٣٠٩- قُلْتُ: فِي أَيِّ الْأَسْفَارِ لَا تُقْصِرُ الصَّلَاةَ؟ فَإِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: لَا يَقْصِرُ إِلَّا حَاجٌّ أَوْ غَازٍ^(١).

قَالَ: يُقْصِرُ فِي كُلِّ سَفَرٍ، وَيَفْطُرُ فِي أَرْبَعَةِ بُرْدٍ، وَيَقْصِرُ فِي أَرْبَعَةِ بُرْدٍ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٣١٠- (قُلْتُ: فِي كَمْ يَقْصِرُ الصَّلَاةَ؟

قَالَ: فِي أَرْبَعَةِ بُرْدٍ.

قِيلَ: وَإِذَا (...) ^(٢) أَرْبَعَةَ بَرْدٍ.

قَالَ: لَا، إِذَا أَرَادَ أَرْبَعَةَ بَرْدٍ، قَالَ: وَيَفْطُرُ فِي أَرْبَعَةِ بَرْدٍ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.)^(٣)

٣١١- قُلْتُ: (مَنْ أَيْنَ) ^(٤) يَقْصِرُ الصَّلَاةَ؟

قَالَ: إِذَا فَارَقَ الْقَرْيَةَ قَصَرَ وَيَقْصِرُ حَتَّى يَصِيرَ إِلَيْهَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتِ الْقَرْيَةُ خَارِجًا مِنْ

الْمَصْرِ، فَإِذَا خَرَجَ مِنْ بَيُوتِ الْقَرْيَةِ وَهُوَ يَرِيدُ الْمُرُورَ بِمَصْرِهِ

قَصَرَ (حِينَ) ^(٥) يَجَاوِزُ الْبُيُوتَ، ثُمَّ إِذَا رَجَعَ قَصَرَ حَتَّى يَنْتَهِيَ

(١) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ٢/ ٥٢١ (٤٢٨٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢/ ٢٠٤.

(٢) بَيَاضٌ فِي (ظ) بِمَقْدَارِ أَرْبَعِ كَلِمَاتٍ.

(٣) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَيْسَتْ فِي (ع).

(٤) فِي (ع): مَتَى. (٥) فِي (ظ): حَتَّى.

إلى بيوت قريته، وكذلك إن كان في صحراء أو في بطن وادٍ فإنه حين يجاوز المظال^(١) يقصر حتى يعود إليه. قَالَ إِسْحَاقُ: ^(٢) وَأَمَّا إِذَا خَرَجَ فِي طَلَبِ غَرِيمٍ لَهُ أَوْ مَا أَشْبَهَهُ فَإِنَّهُ لَا يَقْصِرُ (الصلاة) حَتَّى يَكُونَ (قَدْرُ) ^(٣) سَفَرِهِ أَرْبَعَةَ بَرَدٍ وَهُوَ سِتَّةُ عَشَرَ فَرَسَخًا.

٣١٢- قَالَ (الإمام) أَحْمَدُ (رحمه الله تعالى): إِذَا أَزْمَعَ إِقَامَةُ زِيَادَةٍ عَلَى أَرْبَعٍ أَتَمَّ الصَّلَاةَ، وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ جَابِرٍ ^(٤) (رضي الله عنه) قَدِيمَ النَّبِيِّ ﷺ صُبْحَ رَابِعَةٍ. قَالَ: فَمَا نَعْلَمُ النَّبِيَّ ﷺ أَزْمَعَ الْمُقَامَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْفَارِهِ إِلَّا فِي حِجَّتِهِ هَذِهِ فَإِنَّهُ أَجْمَعَ أَنْ يَقِيمَ إِلَى يَوْمِ التَّرْوِيَةِ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى مَنْى يَوْمِ التَّرْوِيَةِ فَأَنْشَأَ السَّفَرَ، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ (رضي الله عنهما) حِينَ كَانَ يَقِيمُ بِمَكَّةَ فَإِذَا خَرَجَ إِلَى مَنْى قَصَرَ ^(٥)، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ أَنَسٍ ^(٦) (رضي الله عنه) حَيْثُ قَالَ: أَقَامَ بِمَكَّةَ عَشْرًا، (فصير) ^(٧) أَنَسٌ هَذَا كُلَّهُ إِقَامَةً صَبَحَ رَابِعَةٍ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

(١) هي البيوت الكبيرة من الشعر.

(٢) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٣/٣٦٧.

(٣) في (ع): وقت.

(٤) رواه أحمد ٣/٣١٧، والبخاري (١٥٥٧)، ومسلم (١٢١٦).

(٥) رواه ابن أبي شيبة ٢/٢٠٨.

(٦) رواه البخاري (١٠٨١)، ومسلم (٦٩٣).

(٧) في (ع): قصر.

قَالَ إِسْحَقُ: لَا نَعْلَمُ شَيْئًا مِمَّا وُصِفَ يُؤَكِّدُ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ: لَا يَقْصُرُ إِذَا سَافَرَ أَكْثَرَ مِنْ مَسِيرَةِ ثَلَاثٍ؛ لِأَنَّ إِقَامَةَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ قَدَرُ مَا وُصِفَ، فَلَا بَيَانَ فِيهِ أَنْ لَوْ كَانَ أَكْثَرَ كَانَ يُتِمُّ، وَمُقَامُهُ بَتَبُوكَ وَفَتْحَ مَكَّةَ سَبْعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً أَوْ تِسْعَ عَشْرَةَ (لَيْلَةً) ^(١) يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ أَبِيْن مِنْ قَدُومِهِ صُبْحَ رَابِعَةٍ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) حِينَ ذَكَرَ مُقَامَهُ بَتَبُوكَ، وَفَتْحَ مَكَّةَ قَالَ: فَنَحْنُ فِيْمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَبْعَ عَشْرَةَ نَقْصُرُ فَإِذَا زِدْنَا أَتَمَمْنَا ^(٢).

(قِيلَ لِإِسْحَقَ: مَا تَقُولُ؟

قَالَ: مَا أَحْسَنَهُ!).

٣١٣- قُلْتُ لِإِسْحَقَ: مَعْنَى قَوْلِهِ: فَإِذَا رَجَعْتَ إِلَى أَهْلٍ أَوْ مَاشِيَةٍ فَاتَمَّ، لَوْ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ مَرَوْ كَانَ مُقِيمًا بَنِيْسَابُورَ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْهَا يَرِيدُ بَخَارِيْ فَإِذَا قَدِمَ مَرَوْ يَقْصُرُ أَوْ يُتِمُّ أَوْ يَصُومُ إِذَا كَانَ يَنْوِي مَقَامَ يَوْمٍ / ٢٧ع / أَوْ يَوْمَيْنِ؟

قَالَ: يَقْصُرُ إِلَّا أَنْ يَتَوَطَّنَهَا أَوْ يُجْمَعَ عَلَى إِقَامَةٍ لِحَاجَةٍ لَا بَدَ لَهُ مِنْهَا، فَحِينَئِذٍ يَأْخُذُ بِالثَّقَةِ، وَيُتِمُّ أَحَبُّ إِلَيَّ لَمَّا اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ فِي الْمُكْثِ فِي (الْمَصْرِ) ^(٣) فَإِذَا زَالَ أَسْمُ السَّفَرِ عَنْهُ وَنَوَى الإِقَامَةَ لِحَاجَةٍ قَلَّ أَمْ

(١) مَنْ (ظ).

(٢) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (١٠٨٠)، وَلَفْظُهُ فِيهِ: ... تِسْعَةَ عَشْرَ.

(٣) فِي (ع): الْمَسْجِد.

كثر؛ لأنَّ الاحتياط له في المكتوبات الأخذ بالثقة، فأما لو أقام أيامًا لما حبسه (الكرى) أو كان إبله يرعاها أو ما أشبهه قصر ولو أقام أيامًا.

٣١٤- قلتُ: ^(١) متى يُصلي المريض جالسًا؟

قال: (إذا كان) ^(٢) قيامه يزيدُه وهنًا، ويشدُّ عليه (القيام) ^(٣)، ولا يخرج في حاجةٍ من حوائج الدنيا. قال إسحاق: كما قال.

٣١٥- قلتُ: ^(٤) إذا لم يستطع المريض أن يُصلي جالسًا كيف يصلي؟

قال: على ما قدرَ وتيسَّرَ عليه.

قال إسحاق: كما قال.

٣١٦- قلتُ: ^(٥) هل يسجدُ المريض على شيء يرفعه إلى جبهته؟

قال: أحبُّ إليَّ أن لا يرفعه، وإن فعل فلا بأس به، ولا يرفعه أحبُّ إليَّ، ثم قال: ويسجدُ على المرفقة أحبُّ إليَّ من أن يومي برأسه حديث أم سلمة ^(٦) وابن عباس ^(٧) (رضي الله عنهم).

(١) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٤/٣٧٣.

(٢) من (ظ). (٣) في (ظ): المقام.

(٤) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٤/٣٧٨.

(٥) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٤/٣٨٢.

(٦) روى عبد الرزاق ٤٧٧/٢ (٤١٤٥)، وابن أبي شيبة ١/٢٤٣، والبيهقي ٢/٣٠٧. عن أم الحسن قالت: رأيت أم سلمة زوج النبي ﷺ تسجد على مرفقة وهي قاعلة.

(٧) روى ابن أبي شيبة ١/٣٤٣ قال ابن عباس: يسجد المريض على المرفقة والثوب الطيب.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ ٢٥/ظ/.

٣١٧- قُلْتُ: (١) الْمَرِيضُ يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ؟

قَالَ: إِي وَاللَّهِ، إِذَا كَانَ (عِلَّةً) (٢)، وَلَيْسَ يَجْمَعُ إِلَّا بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرَبِ وَالْعِشَاءِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ (سَوَاءً).

٣١٨- قُلْتُ: الْمَغْمِيُّ عَلَيْهِ مَا يَقْضِي مِنَ الصَّلَوَاتِ؟

(قَالَ: يَقْضِي الصَّلَوَاتِ) (٣) كُلَّهَا؛ نَامَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ

فَقَضَاهَا (٤). وَذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي مَجْلَزٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ

وَسَمُرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ وَعِمَارَ بْنَ يَاسِرٍ (٥) (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) قَالَ: إِمَّا

أَنْ يَقْضِيَهَا كُلَّهَا وَإِمَّا أَنْ لَا يَقْضِي شَيْئًا مِنَ الصَّلَوَاتِ.

قَالَ إِسْحَقُ: لَا يَقْضِي إِلَّا صَلَاةَ يَوْمِهِ الَّذِي أَفَاقَ فِيهِ، وَإِنْ أَفَاقَ

قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ قَضَى الْفَجْرَ، وَإِنْ لَمْ يَفُقْ حَتَّى أَنْتَصِفَ

النَّهَارُ فَإِنَّهُ يَقْضِي الْفَجْرَ قَطْ.

٣١٩- قُلْتُ: إِذَا صَلَّيْ جَالِسًا يَرْكَعُ جَالِسًا أَوْ يَقُومُ فَيَرْكَعُ؟

قَالَ: كَلَّا الْحَدِيثَيْنِ إِنْ فَعَلَهُمَا فَلَا بَأْسَ بِهِ.

(١) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٢/٤٣٥.

(٢) موضعها بياض في (ظ)، وكتب أعلى البياض بخط مغاير: علة.

(٣) من (ظ).

(٤) انظر صحيح البخاري (٣٤٤) (٥٩٥) ومسلم (٦٨٠)، (٦٨١)، (٦٨٢).

(٥) رواه عبد الرزاق ٢/٤٧٩، ٤٨٠ (٤١٥٦)، وابن أبي شيبة ٢/٧١،

والبيهقي ١/٣٨٨، والدارقطني ٢/٨١.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٣٢٠- قُلْتُ (لِأَحْمَد) ^(١): الرَّجُلُ يُصَلِّي مُحْتَبِيًا؟

قَالَ: نَعَمْ، إِذَا كَانَ تَطَوُّعًا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٣٢١- قُلْتُ: مَتَى يُؤْمَرُ / ٢٨ع / الصَّبِيُّ بِالصَّلَاةِ؟

قَالَ: لِسَبْعٍ وَيُضْرَبُ عَلَيْهَا لِعَشْرِ.

(قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ) ^(٢).

٣٢٢- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَّانٌ عَنْ رَجُلٍ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ فِي

الرُّكُوعِ أَوْ وَضَعَ إِحْدَى يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتِهِ وَلَمْ يَضَعْ الْأُخْرَى؟

قَالَ: يَجْزئُهُ.

قَالَ (الْإِمَامُ) أَحْمَدُ: أَرْجُو أَنْ (يَجْزئُهُ) ^(٣).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، إِذَا كَانَتْ بِهِ عِلَّةٌ.

٣٢٣- قُلْتُ: ^(٤) سُئِلَ سَفِيَّانٌ عَنْ رَجُلٍ رَكَعَ قَبْلَ الْإِمَامِ؟ قَالَ: يَنْبَغِي

لَهُ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ يَرْكَعَ. قِيلَ ^(٥): أَيْعِيدُ؟ قَالَ: وَمَنْ يَسْلَمُ

مِنْ هَذَا.

قَالَ أَحْمَدُ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ (عَلَى السَّهْوِ) ^(٦).

(١) مِنْ (ظ).

(٢) فِي (ع): يَجْزئُهُ بِهِ.

(٣) مِنْ (ظ).

(٤) انْظُرْ «الْأَوْسَطُ» لِابْنِ الْمُنْذَرِ ٤/ ١٩٢.

(٥) فِي (ع): عَلِي فِي السَّهْوِ.

(٦) فِي (ظ): قُلْتُ لَهُ.

٣٢٤- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ فِي رَجُلٍ نَسِيَ سَجْدَةً وَهُوَ سَاجِدٌ، قَالَ: يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَلَيْسَ سَجْدَ الْتِي نَسِيَ وَلَا يَعْتَدُ بِالسَّجْدَةِ الَّتِي كَانَ سَجْدَهَا، فَإِنْ ذَكَرَهَا وَهُوَ رَاكِعٌ لَمْ يَفْرَغْ مِنَ الرُّكُوعِ (فَلَيْسَ سَجْدَ وَلَا يَعْتَدُ بِتِلْكَ الرُّكْعَةِ)^(١)، فَإِنْ ذَكَرَهَا وَهُوَ يَقْرَأُ فَلَيْسَ سَجْدَ وَلَا يَعْتَدُ بِالْقِرَاءَةِ الَّتِي قَرَأَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ لَمْ يَفْرَغْ مِنْهُ بَعْدَ. قَالَ أَحْمَدُ: كُلُّ رُكْعَةٍ لَا يَأْتِي فِيهَا بِسَجْدَتَيْنِ حَتَّى يَأْخُذَ فِي عَمَلٍ (الْأُخْرَى)^(٢) لَمْ تَجْزِهِ تِلْكَ الرُّكْعَةُ؛ لِأَنَّ الْفَرْضَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ سَجْدَتَانِ، فَإِذَا ذَكَرَ سَجْدَةً وَهُوَ سَاجِدٌ مِنْ رُكْعَةٍ مُتَقَدِّمَةً لَمْ يَعْتَدُ بِالرُّكْعَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَاعْتَدَ بِهَذِهِ السَّجْدَةِ وَرُكْعَتِهَا. قَالَ إِسْحَاقُ: أَجَادَ، كَمَا قَالَ.

٣٢٥- قُلْتُ لِأَحْمَدَ: قَالَ سَفِيَانُ (فِي) السَّهْوِ إِذَا قَمَتَ فِيمَا لَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَقُومَ أَوْ قَعَدْتَ فِيمَا لَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَقْعَدَ أَوْ سَلِمْتَ نَاسِيًا أَوْ جَهَرْتَ فِيمَا لَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَجْهَرَ (فِيهِ)^(٣) أَوْ خَافَتْ فِيمَا لَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَخَافَ نَاسِيًا فَعَلَيْكَ سَجْدَتَا السَّهْوِ، وَالسَّهْوُ فِي الْمَكْتُوبَةِ وَالتَّطَوُّعِ سَوَاءٌ؟ قَالَ (الإمام) أَحْمَدُ (رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى): كُلُّهُ جَيِّدٌ إِلَّا جَهْرَهُ بِالْقُرْآنِ أَوْ (إِخْفَاتِهِ) فِيمَا لَا يَنْبَغِي (لَهُ) أَنْ يَجْهَرَ إِنْ سَجَدَ فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ فَلَيْسَ عَلَيْهِ.

(١) فِي (ظ): فَلَيْسَ سَجْدَ بِالرُّجْعَةِ.

(٢) فِي (ظ): الْآخِرُ.

(٣) مِنْ (ظ).

٣٢٦- قُلْتُ: قَالَ: فَإِنْ سَهَوْتَ فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ عَشْرِينَ مَرَّةً يَكْفِي

سَجْدَتَا السَّهْوِ؟

قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سَفِيَانُ.

٣٢٧- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانُ عَنْ رَجُلٍ رَكَعَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَسَجَدَ / ٢٩ع /

فِي كُلِّ رَكَعَةٍ سَجْدَةً سَجْدَةً، فَذَكَرَ وَهُوَ جَالِسٌ فِي الرَّابِعَةِ؟

قَالَ: يَسْجُدُ الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ وَهُوَ جَالِسٌ، وَإِنْ كَانَ قَدْ تَشْهَدُ

(يَعِيدُ)^(١) التَّشْهَدَ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوِ بَعْدَ مَا يَسْلَمُ، وَإِنْ

كَانَ (قَدْ)^(٢) تَكَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ أَعَادَ.

قَالَ (الْإِمَامُ) أَحْمَدُ (رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى): يَسْتَأْنِفُ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ

كَأَنَّهُ لَمْ يَصِلْ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ (رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى).

٣٢٨- قُلْتُ: سَأَلَ سَفِيَانُ عَنْ رَجُلٍ قَرَأَ فَسَجَدَ وَلَمْ يَرْكَعْ، ثُمَّ قَامَ

فَقَرَأَ وَرَكَعَ فَذَكَرَ فِي الثَّانِيَةِ أَنَّهُ لَمْ يَرْكَعْ فِي الْأُولَى؟ قَالَ:

(لَا)^(٣) يَحْتَسِبُ بِالْأُولَى، وَيَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوِ.

قَالَ أَحْمَدُ: (جَيِّدٌ) هَذَا صَحِيحٌ.

(قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ).

٣٢٩- قُلْتُ (لِأَحْمَدَ)^(٤): سُئِلَ سَفِيَانُ عَنْ رَجُلٍ قَرَأَ، فَرَكَعَ، ثُمَّ

(١) فِي (ع): بَعْدَ. (٢) مِنْ (ظ).

(٣) مِنْ (ظ). (٤) مِنْ (ظ).

رفع رأسه فقرأ، وركع، ثم ذكر في الثانية قال: يجعل هذه
الآخرة الأولى ولا يحتسب بالأولى ويسجد سجدي السهو.
قال أحمد: / ٢٦ ظ / جيد.

قال إسحاق: كما قال.

٣٣٠- قُلْتُ: سئل سفيان عن رجل أدرك إحدى سجدي السهو
أضيف إليها أخرى إذا سلم؟ قال: لا.

قال (الإمام) أحمد: بلى يقضي السجدة ثم يقوم فيقضي ما فاته.
قال إسحاق: كما قال، ويقضي السجدة الثانية إذا كان قد سجد
معه واحدة وتجزئه، والذي نختار أن لا يسجد حتى يقضي
فريضته ثم يسجد.

٣٣١- قُلْتُ: سئل سفيان عن الصبي إذا أمَّ قبل أن يحتلم؟ قال:
أحب إلي أن يعيدوا.
(و) قال أحمد: دعها.

قال إسحاق: كلما أم بعد عشر سنين فإنه جائز.

٣٣٢- قُلْتُ: قال سفيان: سألوني عن مُقْعِدٍ مات أبوه أيصلي عليه؟
فنهيتهم.

قُلْتُ: لا يؤمهم في الصلاة ولا على الجنائز إلا قائماً، بالسنة
قائماً.

قال (الإمام) أحمد (رحمه الله تعالى): لا يؤم المقعد إلا أن
يكون رجلاً يؤمهم، ثم مرض أياماً كما فعل جابر وأسيد بن

حضير^(١) (رضي الله عنهما).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، السَّيِّئَةُ أَتْبَاعُهُمْ.

٣٣٣- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَّانُ عَنْ رَجُلَيْنِ صَلَّيَا جَمِيعًا أَتَمَّ كُلُّ وَاحِدٍ

مِنْهُمَا بِصَاحِبِهِ. قَالَ: يُعِيدَانِ جَمِيعًا.

قَالَ أَحْمَدُ: يُعِيدَانِ جَمِيعًا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٣٣٤- قُلْتُ: ^(٢) قَالَ سَفِيَّانُ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَتَمَّ بِرَجُلٍ وَلَمْ يَنْوِ ذَلِكَ

الرَّجُلُ أَنْ يَكُونَ إِمَامَهُ؟ قَالَ: تَجْزِي الْإِمَامَ صَلَاتُهُ وَيُعِيدُ هُوَ.

قَالَ (الْإِمَامُ) أَحْمَدُ (رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى): كَمَا قَالَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كُلَّمَا لَمْ يَنْوِ الْإِمَامَةَ وَاقْتَدَى الْآخَرُ بِهِ لَمْ يَجْزِهِ إِلَّا

أَنْ يَكُونَ قَدْ قَرَأَ.

٣٣٥- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَّانُ عَنْ رَجُلَيْنِ نَسِيَ الظُّهَرَ مِنْ يَوْمٍ وَاحِدٍ؟

قَالَ: يَصَلِيَانِ جَمِيعًا فَإِنْ كَانَ نَسِيَ هَذَا الظُّهَرَ أَمْسَ، وَهَذَا

الظُّهَرَ أَوَّلَ مَنْ أَمْسَ لَا يَجْمَعَانِ، يُصَلِّي كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمَا عَلَى

حِدَةٍ.

(١) قَالَ التِّرْمِذِيُّ (٣٦١) عَقِبَ حَدِيثِ أَنَسٍ: «إِنَّمَا جَعَلَ الْإِمَامَ لِيُؤْتَمَ بِهِ ... وَإِذَا

صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قَعُودًا أَجْمَعُونَ» قَالَ: وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ

ﷺ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ مِنْهُمْ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَسِيدُ بْنُ حَضِيرٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ

وغيرهم. اهـ..

(٢) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٢١١/٤.

قَالَ (الإمام) أحمد (رحمه الله تعالى): يجمعان جميعاً من يوم واحد أو أيام متفرقة.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ (أحمد)^(١) سواء.

٣٣٦- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا نَسِيَ الظَّهَرَ فَرَأَى قَوْمًا

يَصَلُّونَ الظَّهَرَ مِنَ الْغَدِ فَذَكَرَ مَا نَسِيَ؟

قَالَ: لَا يَدْخُلُ مَعَهُمْ يَصَلِّيُهَا وَحْدَهُ. وَكَانَ يَقُولُ: لَا تَكُونُ صَلَاةً وَاحِدَةً لَشْتَى.

قَالَ (الإمام) أحمد (رضي الله عنه): يُصَلِّي مَعَهُمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ (أحمد)^(٢).

٣٣٧- قُلْتُ: سَأَلَ سَفِيَانُ عَنِ الرَّجُلِ يَدْرِكُ الْإِمَامَ وَهُوَ رَاكِعٌ فَيَرْفَعُ

الْإِمَامُ رَأْسَهُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَمْكِنَ مِنَ الرَّكْعَةِ؟ قَالَ: كَانَ ابْنُ أَبِي

لَيْلَى يَقُولُ: هُوَ بِمَنْزِلَةِ النَّاعِسِ^(٣). قَالَ سَفِيَانُ: وَأَرَى أَنْ

يَسْتَقْبِلُ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: كَمَا قَالَ سَفِيَانُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَا / ٣٠٠ع.

٣٣٨- قُلْتُ^(٤): قَالَ سَفِيَانُ: تَجْزِئُهُ تَكْبِيرَةٌ إِذَا (نَوَى)^(٥) بِهَا أَفْتَتَاحَ

(١) من (ظ).

(٢) من (ظ).

(٣) رواه عبد الرزاق ٢٧٩/٢ (٣٣٦٢).

(٤) هذه المسألة في (ع) قبل السابقة.

(٥) من (ظ).

الصَّلَاةُ.

قَالَ (الإمام) أحمد: إِي وَاللَّهِ، تَجَزَّئُهُ إِذَا نَوَى (كَقَوْلِ) ^(١) ابْنِ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) ^(٢).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٣٣٩- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَّانُ: لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا سَلَّمَ عَلَى إِنْسَانٍ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَرَدَّ عَلَيْهِ أَسْتَقْبَلَ الصَّلَاةَ.

قَالَ أَحْمَدُ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٣٤٠- قُلْتُ: سَأَلَ سَفِيَّانُ عَنْ رَجُلٍ أَقَامَ الصَّلَاةَ فَكَبَّرَ وَحْدَهُ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ فَقَامَ إِلَى جَنْبِهِ فَدَخَلَ مَعَهُ فِي الصَّلَاةِ فَأَحْدَثَ الْإِمَامُ، وَلَمْ يَقْدَمْ هَذَا، وَلَمْ يَغْمِزْهُ فَانْصَرَفَ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ جَاءَ وَلَمْ يَرْكَعِ الْآخَرُ؟ قَالَ: كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِيَدِهِ فَيَقْدِمَهُ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَيُؤْمَرُ بِالْآخَرِ.

قَالَ (الإمام) أحمد (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): الَّذِي أَحْدَثَ يَسْتَقْبَلُ الصَّلَاةَ وَالَّذِي كَانَ خَلْفَهُ يَبْنِي.

قَالَ إِسْحَقُ: كِلَاهُمَا صَلَاتُهُمَا جَائِزَةٌ.

٣٤١- قُلْتُ: سَأَلَ (سَفِيَّانُ) ^(٣) عَنْ إِمَامٍ أَحْدَثَ فَقَدَّمَ (رَجُلًا) ^(٤)،

(١) مِنْ (ظ).

(٢) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ٢/٢٧٨ (٣٣٥٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢/٩١.

(٤) مِنْ (ظ).

(٣) مِنْ (ظ).

ولم يدخل معهم في صلاتهم جاء تلك الساعة؟ قَالَ: أرى أن يستقبلوا. قيل له: فإن جاء فكبر خلف الإمام قبل أن يحدث أو بعدما أحدث؟

قَالَ: بعدما أحدث لا شيء / ٢٧ظ / قَالَ (الإمام) أحمد: إذا قَدَّمَ رجلاً قبل أن يحدث أو بعدما أحدث أو لم يقدّم فتقدم رجلٌ فصلّى بهم فصلاتهم تامة، ويستقبل الذي أحدث. قَالَ إسحاق: كلهم جائز.

٣٤٢- قُلْتُ: قَالَ سفيان في إمام أحدث وهو ساجد؟ قَالَ: يرفع رأسه مِنَ السُّجُودِ، ثُمَّ يَسْتَأْخِرُ، وَيَقْدُمُ رجلاً يسجد بهم ولا يعتد بالسجدة التي أحدث فيها قبل أن يرفع رأسه. قَالَ أحمد: يقدم رجلاً ويأتون به في بقية صلاتهم. قَالَ إسحاق: جائز.

٣٤٣- قُلْتُ: سئل سفيان عن رجل أمَّ قوماً فضحك في آخر صلاته بعدما تشهد؟ قَالَ: تجزئه ويتوضأ لما يستقبل. قَالَ (الإمام) أحمد: الإمام يستقبل صلاته وَمَنْ خلفه يُسلمون، وقد تمت صلاتهم، أو يقدمون رجلاً فيسلم بهم. قُلْتُ: قيل له: مَنْ خلفه مِمَّنْ أدرك ركعةً أو ركعتين؟ قَالَ: أَحَبُّ إِلَيَّ أن يعيدوا.

قَالَ أحمد: يبنون على ما صلّوا. قَالَ إسحاق: السنة في ذلك أن المتشهد في الصَّلَاةِ إذا ضحك

أو أحدث أن صلاته تامة، وإن لم يُسلم ولا وضوء عليه في الضحك لصلاةٍ أخرى.

٣٤٤- قُلْتُ: سئل سفيان عن رجلٍ كان يُصلي فوقَ ثوبه فبدت عورتُه؟ قَالَ: ما أرى أن يعيد.
قَالَ أحمد: أحسن، إذا كان ذلك بقرب.
قَالَ إسحاق: كما قالوا.

٣٤٥- (قَالَ إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ): قُلْتُ لِإِسْحَقَ (بْنِ إِبْرَاهِيمَ): مَنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ (وَاحِدٍ) قَدْ تَوَشَّحَ بِهِ فَلَمَّا كَانَ فِي الشَّهْدِ سَقَطَ الثَّوْبُ عَنْ مَنْكِبَيْهِ، أَوْ أَحَدَهُمَا فَأَعَادَهُ مِنْ سَاعَتِهِ يَدْخُلُ عَلَيْهِ فُسَادٌ؟

قَالَ: صلاته تامةٌ إنما يكره إعراء المناكب تعمداً، ألا ترى أن جابرًا (رضي الله عنه) صَلَّى فِي ثَوْبٍ (قَدْ تَوَشَّحَ) ^(١) بِهِ ^(٢) ويقال: إنه صَلَّى فِي إِزَارٍ مُحْتَجِزٍ فَوْقَ الثَّدْيَيْنِ، وَإِنَّمَا كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ لِيَنْظُرَ النَّاسُ إِلَيْهِ فَيَقْتَدُونَ بِهِ. ففِي ذَا تَحْقِيقٍ أَنَّ إِعْرَاءَ الْمَنَاكِبِ لَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ.

٣٤٦- قُلْتُ: ^(٣) سئل سفيان (أَيْسْتَعِيدُ) الْإِنْسَانُ خَلْفَ الْإِمَامِ؟ قَالَ: (إِنَّمَا) ^(٤) يَسْتَعِيدُ مَنْ يَقْرَأُ.

(١) فِي (ع): مَتَوَشَّحًا.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥١٨)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ٣٥٤/١ (١٣٨٠) مَرْفُوعًا.

(٣) انْظُرِ «الْمَغْنِي»: ٢/٢٦٥. (٤) مِنْ (ظ).

قَالَ أَحْمَدُ: صدق.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَسْبُوقًا فَمَا يَقْضِي
أَسْتَعَاذَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْأَسْتَعَاذَةَ وَإِنْ لَمْ يَقْرَأْ فَإِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَعِيدَ
لثَلَا يَكُونُ لَهُ فِي الصَّلَاةِ وَسُوسَةُ الشَّيْطَانِ وَمَا أَشْبَهَهَا.

٣٤٧- قُلْتُ: سَأَلْتُ سَفْيَانَ عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَدْرِكُ مَعَ

الْإِمَامَ رَكَعَتَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ؟ قَالَ: رَكَعَتَيْنِ يَتِمُّ.

قِيلَ لَهُ: فَإِنْ أَدْرَكَ رَكَعَتَيْنِ مِنَ الْمَغْرَبِ؟ قَالَ: يَتِمُّ وَيُشْفَعُ، قِيلَ
(لَهُ): يَجْلِسُ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي آخِرِهِنَّ؟ (قَالَ: فِي آخِرِهِنَّ).

قَالَ أَحْمَدُ: كَمَا قَالَ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا (قَالَ).

٣٤٨- (قَالَ: قُلْتُ لِسَفْيَانَ)^(١): رَجُلٌ صَلَّى بِقَوْمٍ جَالِسًا وَهُمْ

جُلُوسٌ وَهُوَ مَرِيضٌ؟ قَالَ: تَجْزِئُهُ وَلَا تُجْزِئُهُمْ.

قَالَ أَحْمَدُ: بَلَى (إِنْ) / ٣١ع / النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا صَلَّى
قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا»^(٢).

قَالَ إِسْحَاقُ: السَّنَةُ إِذَا صَلَّى قَاعِدًا أَنْ يُصَلُّوا قُعُودًا.

٣٤٩- (قُلْتُ: قَالَ):^(٣) قُلْتُ لِسَفْيَانَ: رَجُلٌ صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ

(١) فِي (ظ): قُلْتُ: قَالَ يَعْنِي: سَفْيَانَ.

(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ ٣١٤/٢، وَالبخاري (٧٢٢)، وَمُسْلِمٌ (٤١٤)، وَابْنُ مَاجَةٍ
(١٢٣٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) مِنْ (ظ).

وحده؟ قَالَ: ما أرى عليه إعادة.

قَالَ (الإمام) أحمد: خلافاً أبداً.

قَالَ إسحاق: إذا صَلَّى خلف الصفَّ وحده فعليه الإعادة.

٣٥٠- قُلْتُ: قَالَ: (قُلْتُ): رجل صَلَّى في أهله ثمَّ دخلَ المسجدَ

فأقيمت الصلاة فصلَّى معهم بأيهما يعتدُّ؟ قَالَ: بالأولى. قيل:

وكذلك العصر؟ قَالَ: نعم.

قَالَ (الإمام) أحمد: جيد.

قَالَ إسحاق: كما قالوا سواء.

٣٥١- قُلْتُ: (١) (قَالَ): (٢) سألت - يعني: (سفيان) (٣) - عن رجلٍ

صَلَّى الظهرَ خمساً؟ قَالَ: أَجَلَسَ في الرابعة؟ قُلْتُ: لا. قَالَ:

أحبُّ إِلَيَّ أن يُعِيدَ.

قَالَ أحمد: يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ بعدما يُسَلِّمَ.

قَالَ إسحاق: هو جائزٌ، وصارت جلسته عوضاً من الرابعة،

وَيَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ.

٣٥٢- قُلْتُ: قَالَ: (سألت يعني): سفيان، عن رجلٍ صَلَّى ستَّ

ركعاتٍ بالنهار فلم يَرِ بأساً أن لا يُسَلِّمَ فيهن.

قَالَ أحمد: أستحب (أن يصلي) (٤) ركعتين ركعتين، فإن صَلَّى

(١) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٣/ ٢٩٤.

(٢) من (ظ).

(٣) من (ظ).

(٤) في (ظ): أن أصلي.

أربعًا لا أرى به بأسًا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ (أَحْمَدُ)^(١) وَلَا يَجَاوِزُ الْأَرْبَعَ أَبَدًا إِلَّا بِسَلَامٍ / ٢٨ ظ.

٣٥٣- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فَالَّذِي نَخْتَارُ لَهُ أَنْ تَكُونَ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ مَثْنًى مَثْنًى إِلَّا الْوَتْرَ فَإِنْ لَهُ أَحْكَامًا مُخْتَلِفَةً وَأَمَّا صَلَاةُ النَّهَارِ فَأَخْتَارُ لَهُ أَنْ يَصْلِيَ قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا وَقَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا، وَضُخْوَةً أَرْبَعًا، لِمَلْجَأِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ^(٢)، فَإِنْ صَلَّى فِي النَّهَارِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ وَسَلَّمْ كَانَ جَائِزًا، مَعَ أَنْ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِثْلُ مَالِكٍ وَمَنْ أَتْبَعَهُ اخْتَارُوا صَلَاةَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ (مَثْنًى)، الْفَصْلُ بَيْنَ الْأَرْبَعِ.

٣٥٤- قُلْتُ: التَّطَوُّعُ فِي السَّفَرِ؟

قَالَ: مَا أَعْلَمُ بِهِ بِأَسَا إِذَا كَانَ لَا يَشُقُّ عَلَى أَصْحَابِهِ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٣٥٥- قُلْتُ: ^(٣) رَجُلٌ خَرَجَ مُسَافِرًا فَبَدَأَ لَهُ فِي حَاجَةٍ إِلَى بَيْتِهِ لِيَأْخُذَهَا فَأَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ؟

(١) من (ظ).

(٢) انظر ابن أبي شيبة ١٩/٢، وعبد الرزاق ٣/٦٤-٦٦، والنسائي ١/٤٢٣، وفي الكبرى ١/١٤٦، ١٤٩، والترمذي (٥٩٨)، وابن خزيمة ٢/٢١٥-٢١٨.

(٣) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٤/٣٦٧.

قَالَ: هُوَ مُسَافِرٌ إِلَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَهْلٌ فَهُوَ أَهْلٌ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) / ٣٢٢ع/ قَالَ: إِذَا قَدِمْتَ عَلَى أَهْلٍ أَوْ مَاشِيَةٍ فَأَتِمَّ^(١).

رَأَدَدْتُهُ فَقَالَ: (هُوَ مُسَافِرٌ، ثُمَّ رَأَدَدْتُهُ فَقَالَ): هُوَ مُسَافِرٌ يَقْصُرُ. قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ إِذَا كَانَ مَوْضِعُ الْحَاجَةِ قَدَرَ (سِتَّةَ) عَشَرَ فَرَسَخًا، فَإِنْ كَانَ أَقْلَ لَمْ يَقْصُرْ، وَإِذَا رَجَعَ مِنْ قَرِيبٍ أَتَمَّ حَتَّى يَعُودَ إِلَى مَوْضِعِهِ.

٣٥٦- قُلْتُ: مُسَافِرٌ نَوَى الْمَقَامَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ؟
قَالَ: يُتِمُّ.

قُلْتُ: فَإِنَّهُ قَعَدَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَتَشَهَّدَ؟
قَالَ: يَتِمُّ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهَا بِتَسْلِيمٍ، وَإِذَا أَفْتَتَحَ الْمَقِيمُ الصَّلَاةَ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَسَافِرَ قَالَ: يَتِمُّ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٣٥٧- قُلْتُ: أَيْجَمُعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ؟

قَالَ: نَعَمْ، يَجْمَعُ وَلَا يَكُونُ الْجَمْعُ إِلَّا فِي وَقْتٍ إِحْدَى الصَّلَاتَيْنِ فَلَوْ (كَانَ صَلًى) كُلُّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا، أَيْنَ كَانَتْ تَكُونُ الرُّخْصَةُ؟!

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٣٥٨- قُلْتُ: صَلَاةُ الْخَوْفِ؟

(١) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢/٢٠٤ ، وَابْنُ بَيْهَقٍ ٣/١٥٥.

قَالَ: صلاةُ الخوفِ كلها جائزة، ولا أعلم فيها إلا إسنادا جيدا.

قُلْتُ: ^(١) فالذي يقول: (إنه) ^(٢) إنما صلى مرة واحدة.

قَالَ: وما علمُ من يقول هذا؟ قَالَ: وأختار قولَ سهل ابن أبي حثمة ^(٣).

قَالَ إسحاق: كما قَالَ في كلها أنها على أوجه خمسة أو أكثر فأيتها أخذت بها أجزاءك، وقول سهل بن أبي حثمة يُجزئ، ولَسْنَا نختاره على غيره من الوجوه.

٣٥٩- قُلْتُ: (إذا) ^(٤) قرأ السجدة بعد الصبح وبعد العصر يسجد؟ قَالَ: لا يسجد ولا يعيدها.

قَالَ إسحاق: يعيدها إذا غربت الشمس.

٣٦٠- قُلْتُ: القراءة في صلاة الكسوف: يُعلن أو يُسر؟ قَالَ: في حديث الزهري أنه جهر ^(٥).
قَالَ إسحاق: كما قَالَ، يجهر.

(١) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٤٤/٥.

(٢) من (ظ).

(٣) رواه البخاري (٤١٣١)، ومسلم (٨٤١).

(٤) من (ظ).

(٥) روى ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها: جهر النبي ﷺ في صلاة الخسوف بقراءته ... رواه البخاري (١٠٦٥)، ومسلم (٩٠١).

٣٦١- قُلْتُ: ^(١) النوم في المسجد؟

قَالَ: إِذَا كَانَ رَجُلٌ عَلَى سَفَرٍ وَمَا يُشَبِّهه، فَأَمَّا أَنْ يَتَّخِذَهُ مَقِيلًا أَوْ مَبِيتًا فَلَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَإِنْ بَاتَ لانتظارِ صلاةٍ فَلَا بِأَسَ.

٣٦٢- قُلْتُ: يُكْرَهُ (لَهُؤُلَاءِ) ^(٢) الْخَيَاطِينَ الَّذِينَ فِي الْمَسَاجِدِ؟
قَالَ: إِي لِعَمْرِي، شَدِيدًا.

قَالَ إِسْحَقُ: كُلَّمَا كَانَ حِرْفَتُهُمْ (ذَلِكَ) ^(٣) فَلَا خَيْرَ فِيهِ.

٣٦٣- قُلْتُ (لَهُ) ^(٤): تَكْرَهُ أَنْ يَمُرَّ الرَّجُلُ فِي الْمَسْجِدِ وَلَا يُصَلِّيَ فِيهِ؟

(قَالَ): ^(٥) أَمَا مَارًا فَلَا أَكْرَهُهُ وَلَكِنْ لَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ وَلَا يَتَّخِذَهُ طَرِيقًا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٣٦٤- قُلْتُ: يَقْعُدُ فِي / ٣٣ع / الْمَسْجِدِ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ؟

قَالَ: أَمَا غَيْرُ طَاهِرٍ فَلَا بِأَسَ، وَأَمَّا الْجُنُبُ فَإِذَا تَوَضَّأَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَلَا يَبْتَئِنُّ جُنُبٌ وَلَا حَائِضٌ فِي الْمَسْجِدِ تَعَمَّدًا وَكَذَلِكَ الْجُلُوسُ لهُمَا.

٣٦٥- قُلْتُ: ^(٦) يَبْسُطُ الرَّجُلُ عَلَى الْمَكَانِ الْقَدِيرِ ثُمَّ يُصَلِّيُ عَلَيْهِ؟

(١) انظر «الأوسط» لابن المنذر ١٣٨/٥.

(٢) في (ع): لهذه. (٣) من (ظ).

(٤) من (ظ). (٥) من (ظ).

(٦) انظر «الأوسط» لابن المنذر ١٩٢/٢.

قَالَ: إِذَا كَانَ شَيْءٌ لَا يَلْقَى بِالثَّوبِ وَلَا يَرَى بَوْلًا وَلَا عُذْرَةً
بَعَيْنِهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ إِذَا كَانَ الْبَسَاطُ طَبَقَ الْمَوْضِعِ.
٣٦٦- قُلْتُ: هَلْ فِي الْمَفْصَلِ سَجُودٌ: فِي النِّجَمِ، وَإِذَا السَّمَاءُ
أَنْشَقَّتْ، وَاقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ وَفِي الْحَجِّ سَجْدَتَانِ؟
قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.
٣٦٧- قُلْتُ: السَّجْدَةُ عَلَى مَنْ يَسْمَعُ السَّجْدَةَ؟
قَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ.

قَالَ إِسْحَقُ: السَّجْدَةُ عَلَى مَنْ سَمِعَهَا.
٣٦٨- قُلْتُ: قَالَ: قُلْتُ (لَهُ) ^(١) يَعْنِي لِسَفِيَّانٍ: الرَّجُلُ يَسْمَعُ السَّجْدَةَ
(وَهُوَ) عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ؟ قَالَ: يَتَوَضَّأُ وَيَسْجُدُ.
قَالَ أَحْمَدُ وَضَحَكَ، لَمْ يَرَهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سَفِيَّانُ.
٣٦٩- قُلْتُ: قَالَ: (قُلْتُ) ^(٢)، يَعْنِي: لِسَفِيَّانٍ: أَقْضِي الْوَتَرَ إِذَا
طَلَعَتِ الشَّمْسُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ (الإمام) أحمد: لَا.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ / ٢٩ ظ / .

٣٧٠- قُلْتُ: مسافرٌ صلى بمُساافرين ومُقيمين أربعا؟

قَالَ: صلاتُهم كلهم تامة.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.

٣٧١- قُلْتُ: الصلاةُ في السفينة؟

قَالَ: إِنْ قَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ صَلَّى قَائِمًا، وَإِلَّا صَلَّى قَاعِدًا مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ، وَيَدُورُ حَيْثُ دَارَتْ.

٣٧٢- قُلْتُ: النساءُ عليهن أذانٌ وإقامة؟

قَالَ: إِنْ فَعَلْنَ (فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ) ^(١)، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْنَ فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ.

قَالَ إِسْحَقُ: كُلُّمَا صَلَّيْنِ (فِي) جَمَاعَةٍ أَذَّنَّ وَأَقَمْنَ.

٣٧٣- قُلْتُ: ^(٢) سُئِلَ سَفِيَانُ عَنْ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِذَا كَانَ خَوْفٌ كَيْفَ

تُصَلَّى؟ قَالَ: رَكَعَتَيْنِ وَرَكَعَةً.

قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ (و) لَا يَقْصُرُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.

٣٧٤- قُلْتُ: ^(٣) قَالَ سَفِيَانُ: صَلَاةُ الْمَسَافَةِ أَيْنَمَا كَانَ وَجْهُهُ فَإِنْ

لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَقْرَأَ يُجْزِئُهُ التَّكْبِيرُ؟

قَالَ: (الْإِمَامُ) أَحْمَدُ: (لَا)، لَا بَدَأَ مِنَ الْقِرَاءَةِ.

(١) فِي (ع): فَلَا بَأْسَ.

(٢) انْظُرْ «الْأَوْسَطُ» لِابْنِ الْمُنْذَرِ ٥/٤٠.

(٣) انْظُرْ «الْأَوْسَطُ» لِابْنِ الْمُنْذَرِ ٥/٤٦.

- قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ، لَا بَدَّ مِنَ الْقِرَاءَةِ.
- ٣٧٥- قُلْتُ: قَالَ: قِيلَ لَهُ، يَعْنِي لِسْفِيَانِ: مُسَافِرٌ أَمْ مُسَافِرِينَ وَمُقِيمِينَ فَأَتَمَّ بِهِمْ أَرْبَعًا؟ قَالَ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُعِيدَ الْمُقِيمُونَ.
- قَالَ أَحْمَدُ: صَلَاتُهُمْ جَائِزَةٌ.
- قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ.
- ٣٧٦- قُلْتُ: إِذَا كَانَ آخِرُ السُّورَةِ سَجْدَةً رَكَعَ إِنْ شَاءَ؟
- قَالَ: إِنْ شَاءَ رَكَعٌ، وَإِنْ شَاءَ سَجْدَةٌ.
- قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ (أَحْمَدُ).
- ٣٧٧- قُلْتُ: ^(١) اِخْتِصَارُ السُّجُودِ؟
- قَالَ: أَكْرَهُهُ، وَإِنَّمَا هِيَ أَنْ يَقْرَأَ آيَةً أَوْ آيَتَيْنِ، ثُمَّ يَسْجُدُ.
- قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.
- ٣٧٨- قُلْتُ: ^(٢) (هَلْ) ^(٣) يُكَبِّرُ إِذَا سَجَدَ أَوْ يُسَلِّمُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ؟
- قَالَ: يَكَبِّرُ إِذَا سَجَدَ وَأَمَّا التَّسْلِيمُ لَا أُدْرِي مَا هُوَ.
- قَالَ إِسْحَقُ: بَلْ يَكَبِّرُ إِذَا سَجَدَ وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ بِالتَّكْبِيرِ، ثُمَّ يَقُولُ
- عَنْ يَمِينِهِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ.
- ٣٧٩- قُلْتُ: فِي كَمْ يَقْرَأُ الرَّجُلُ الْقُرْآنَ؟
- قَالَ: أَقَلُّ مَا سَمِعْنَا أَرْبَعُونَ، وَأَكْرَهُ لَهُ دُونَ ثَلَاثٍ.

(١) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٥/ ٢٨٠.

(٢) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٥/ ٢٧٩.

(٣) من (ظ).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ أَجَادَ.

٣٨٠- قُلْتُ: ^(١) الْقِرَاءَةُ عَلَى غَيْرِ وَضوء؟

قَالَ: لَا بَأْسَ بِهَا وَلَكِنْ لَا يَقْرَأُ فِي الْمَصْحَفِ إِلَّا مُتَوَضِّئٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، سَنَةٌ مَسْنُونَةٌ.

٣٨١- قُلْتُ ^(٢): الْحَائِضُ وَالْجَنْبُ سِوَاءٌ؟

قَالَ: الْجَنْبُ أَهْوَنُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، إِلَّا أَنَّ حَكْمَهُمَا فِي الْقِرَاءَةِ وَاحِدٌ.

٣٨٢- قُلْتُ: هَلْ يُعَلَّقُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ؟

قَالَ: التَّعْلِيقُ كُلُّهَا مَكْرُوهٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَعْدَ وَقْعِ الْبَلَاءِ.

٣٨٣- قُلْتُ: كَمْ / ٣٤ع / مِنْ رَكْعَةٍ تُصَلِّي فِي قِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ؟

قَالَ: قَدْ قِيلَ فِيهِ أَلْوَانٌ، يُرَوَّى نَحْوُ مِنْ أَرْبَعِينَ، إِنَّمَا هُوَ تَطَوُّعٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: نَخْتَارُ أَرْبَعِينَ رَكْعَةً، وَتَكُونُ الْقِرَاءَةُ أَخْفَ.

٣٨٤- قُلْتُ: الصَّلَاةُ فِي الْجَمَاعَةِ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ يُصَلِّي وَحْدَهُ فِي

قِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ؟

قَالَ: يُعْجِبُنِي أَنْ يُصَلِّيَ فِي الْجَمَاعَةِ يُحْيِي السَّنَةَ.

قَالَ إِسْحَقُ: أَجَادَ، كَمَا قَالَ.

(١) انظر «الأوسط» لابن المنذر ١٠٢/٢.

(٢) من هذه المسألة إلى نهاية الصلاة ليس في (ظ).

- ٣٨٥- قُلْتُ: هل يؤم في المصحف في شهر رمضان؟
 قَالَ: ما يعجبني إلا أَنْ يضْطَرُّوا إِلَى ذلك فليسَ به بأس.
 قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.
- ٣٨٦- قُلْتُ: كيف يدعو في الوتر؟
 قَالَ: يدعو الإمامُ وَيُؤْمِنُ مَنْ خلفه.
 قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ سواء.
- ٣٨٧- قُلْتُ: الصلاة بعدَ العصر؟
 قَالَ: ما يُعجبني أَنْ يصليَ بعدَ العصرِ إِلَّا أَنْ يكونَ فَاتَهُ شيءٌ
 كما فَعَلَ النبي ﷺ.
 قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.
- ٣٨٨- قُلْتُ: كم التكبير على الميت؟
 قَالَ: أربعٌ عندي أثبتُ.
 قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.
- ٣٨٩- قُلْتُ: إِذَا كَبَّرَ [الإمامُ] ^(١) خمسًا أو ثلاثًا على الجنازة؟
 قَالَ: أما في الخمسة فتتبعه.
 قُلْتُ: إِذَا كَبَّرَ ثلاثًا؟
 قَالَ: أما الثلاثُ فما يُعجبني.
 قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.
- ٣٩٠- قُلْتُ: كم التكبيرُ على الميت؟

(١) في الأصل: الأما.

قَالَ: أَرْبَعٌ عِنْدِي أُثْبِتُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ. وَكَذَلِكَ لَوْ كَبِرَ سِتًّا أَوْ سَبْعًا، فَلَا يُزَادُ عَلَى سَبْعٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ أَرْبَعٍ.

٣٩١- قُلْتُ: غُلَامٌ وَرَجُلٌ وَحُرٌّ وَمَمْلُوكٌ أَجْتَمَعُوا فِي جَنَازَةٍ؟

قَالَ: أَمَّا الرَّجُلُ وَالنِّسَاءُ فَالرَّجُلُ [يَلِي] (١) الْإِمَامَ، وَالصَّبِي وَأُمُّهُ فَالصَّبِيُّ يَلِي الْإِمَامَ، وَالْحُرُّ وَالْمَمْلُوكُ فَالْحُرُّ لِيَلِيَ الْإِمَامَ. قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٣٩٢- قُلْتُ: إِذَا فَاتَ الرَّجُلُ التَّكْبِيرَ عَلَى الْجَنَازَةِ؟

قَالَ: إِنْ قَضَاهَا فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَإِنْ لَمْ يَقْضِهَا فَلَيْسَ عَلَيْهِ، يُرَوَّى عَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: لَا يَقْضِيهِ. مِنْ حَدِيثِ الْعُمَرَى (٢).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٣٩٣- قُلْتُ: الصَّلَاةُ فِي الْعِيدَيْنِ قَبْلَ خُرُوجِ الْإِمَامِ؟

قَالَ: لَا يُصَلِّي قَبْلُ وَلَا بَعْدُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٣٩٤- قُلْتُ: كَمْ التَّكْبِيرُ فِي الْعِيدَيْنِ؟

(١) فِي الْأَصْلِ: يَكُونُ.

(٢) رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٤٩٨/٢ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَقْضِي مَا فَاتَهُ مِنَ التَّكْبِيرِ عَلَى الْجَنَازَةِ.

قَالَ: أَمَا أَنَا فَأَخْتَارُ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَبْعًا وَخَمْسًا.

قُلْتُ: يُوَالِي بَيْنَ الْقَرَاءَتَيْنِ؟

قَالَ: لَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٣٩٥- قُلْتُ: مَنْ فَاتَهُ الْعِيدُ كَمْ يُصَلِّي؟

قَالَ: إِنْ صَلَّيْ رَكَعَتَيْنِ أَرْجُو أَنْ يُجْزِئَهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: إِنْ كَانَ فِي الْجَبَّانِ^(٢) فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ كَمَا صَلَّيَ الْإِمَامُ يُكَبِّرُ، وَإِنْ لَمْ يُصَلِّ فِي الْجَبَّانِ صَلَّيْ أَرْبَعًا.

٣٩٦- قُلْتُ لِلْإِمَامِ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: الرَّحْبَةُ إِذَا كَانَتْ نَائِيَةً مِنَ الْمَسْجِدِ؛ فَكِرْهَا.

قُلْتُ: إِذَا كَانَتْ قُدَّامَ الْمَسْجِدِ؟

قَالَ: هَذَا عَلَى ذَاكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ.

٣٩٧- قُلْتُ: إِذَا ضَاقَ الْمَسْجِدُ بِأَهْلِهِ فَبَنَوْا مَسْجِدًا فِي مَكَانٍ آخَرَ؟

قَالَ: أَلَيْسَ مَسْجِدُ الْكُوفَةِ حَوْلَ حِينَ نَقَبَ بَيْتُ الْمَالِ.

قَالَ أَبُو يَعْقُوبَ: هَذَا بِأَمْرِ الْوَالِي يُحَوَّلُ الْمَسْجِدُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى

(١) الموطأ ١/ ٢٣٠ (٥٩٠) عن ابن عمر قال: شهدت الفطر والأضحى مع أبي هريرة فكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة وفي الآخرة خمس تكبيرات قبل القراءة.

(٢) الجَبَّان: المقصود بها الصحراء.

مكان، ولا يجوز إلا بأمر الوالي.

٣٩٨- (قال أبو محمد: حَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ قَالَ:

يقول بين التكبيرتين في العيدين: الحمد لله وصلى الله على

محمد، اللهم اغفر لي^(١)).

٣٩٩- قُلْتُ: فَأَعْطَى رَجُلٌ مَوْضِعَ الْمَسْجِدِ بَدَلَ هَذَا الْمَسْجِدِ أَوْسَعَ

منه؟

قَالَ: إِذَا لَمْ يَكُن رَغْبَةً فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لَا بِأَس.

٤٠٠- قُلْتُ لِأَحْمَدَ: مَسْجِدٌ، مَوْضِعُ الْإِمَامِ لَيْسَ يَطِيبُ؟

قَالَ: كَيْفَ؟

قُلْتُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنَ الطَّرِيقِ أَوْ غَضَبًا، وَأَقُومُ أَنَا فِي مَوْضِعِ

طِيبٍ أَيْنَعْنِي ذَاكَ؟

قَالَ: يَوْمَ الْجُمُعَةِ؟

قُلْتُ: لَا، فِي غَيْرِ مَسْجِدِ الْجَامِعِ.

قَالَ: لَا.

قَالَ إِسْحَقُ: لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ مَقَامَ الْإِمَامِ مَقَامًا طَيِّبًا، أَجْزَأُهُمْ

وَيَنْفَعُهُمْ ذَاكَ / ٣٥٥ع/.

٤٠١- قُلْتُ: يُصَلِّي الرَّجُلُ خَلْفَ مَنْ يَشْرَبُ الْمُسْكِرَ؟

(١) هذه الجملة في (ع) قبل قوله: ولا يجوز إلا بأمر الوالي. في المسألة

السابقة، وقد كتبت بنفس الخط ولكنه أصغر بكثير حتى يستوعبها سطر واحد.

قَالَ: لَا.

قَالَ إِسْحَقُ: إِذَا كَانَ مَعْلَنًا، يَشْرِبُهُ، وَيَدْعُو النَّاسَ إِلَيْهِ فَلَا يُصَلِّيَنَّ خَلْفَهُ.

٤٠٢- سُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ مَاءِ الْوَضُوءِ: أَيْجَزِي فِي الْكَنِيفِ؟
قَالَ: إِنَّمَا يَكْرَهُ مِنْ ذَاكَ أَنْ يَكُونَ الْبَوْلُ قَرِيبًا مِنْ مُغْتَسِلِ الْإِنْسَانِ.

٤٠٣- قُلْتُ: (أُيَغَيَّرُ)^(١) الْمَاءُ مِنْ وَرَقٍ؟
قَالَ: لَا إِلَّا مِنْ مَجَانِبَتِهِ هَذِهِ الْحَيَاضُ إِذَا لَمْ يَحْرُكْ مَاءُهَا تَغِيرُ فِيهَا.

٤٠٤- سُئِلَ: عَنِ الْوَتْرِ بَرَكَةٌ؟
قَالَ: مَا يَعْجِبُنِي أَنْ يَوْتَرَ بَرَكَةٌ، يَصْلِي بَرَكَتَيْنِ وَيَوْتُرُ بَرَكَةً.
٤٠٥- قَالَ إِسْحَقُ الْكُوسَجُ: صَلَّى بَنُو ابْنِ عَمِّ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فَتَحْرُكُ لِلْقِيَامِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ، فَسَجَدَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ وَلَمْ يَتَشَهَّدْ وَأَحْمَدُ خَلْفَهُ، وَرَأَيْتُ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَسْلُمُ فِي كُلِّ رُكْعَتَيْنِ فِي التَّطَوُّعِ بِالنَّهَارِ، وَرَأَيْتُهُ كَثِيرًا يَصْلِي قَبْلَ الظُّهْرِ ثَمَانِ رُكْعَاتٍ، يَسْلُمُ فِي كُلِّ رُكْعَتَيْنِ، وَرَأَيْتُ أَحْمَدَ يَصْلِي قَدْ سَدَلَ كِسَاءَهُ وَأَمْسَكَ نَاحِيَتَهُ بِيَدَيْهِ، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ خَلَّى عَنْهُمَا إِلَى أَنْ يَسْجُدَ، وَرَأَيْتُ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا سَجَدَ فِي

(١) فِي الْأَصْلِ (ع) لَا يُغَيَّرُ. وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ مِنْ ٣٨١ إِلَى ٤٥٠ سَاقِطَةٌ مِنْ (ظ) كَمَا ذَكَرْنَا سَالِفًا.

تلاوة في الصلاة رفع يديه، ورأيتُه إذا قرأ الإمام ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] قَالَ: آمين. يسمع مَنْ يليه.

٤٠٦- سُئِلَ الإمامُ أحمدُ عن صلاةِ الخوفِ، فقال فيها بتكثير، ويختلف عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما^(١).

قَالَ: وكان مالك بن أنس يذهب إلى حديث سهل بن أبي حثمة^(٢) وهو أشبه بالآية ﴿وَلَتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا﴾.

٤٠٧- قَالَ الإمامُ أحمدُ في صلاة الأستسقاء: يصلي ثم يدعو، ويجهرُ بالقراءة. وقال مالك: يحولُ رداءه. يقول: يجعل اليمين على اليسرى.

٤٠٨- سُئِلَ: عن صلاة الكسوف/٣٦ع/؟

قَالَ: فيه اختلافٌ كثيرٌ، وما يُروى عن عائشة رضي الله عنها^(٣) - حديث الزهري - ركعتان وسجدتان في كل ركعة.

٤٠٩- سُئِلَ^(٤) أحمدُ عن بئرٍ كثيرة الماء وجدوا الماء قد تغير ريحُه، منهم من يقول: قد تغير، ومنهم من يقول: لم يتغير، ثم

(١) رواه مسلم (٨٤٠)، ابن أبي شيبة ٢/٢١٥، ٢١٦، والبيهقي ٣/٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٣.

(٢) سبق في مسألة رقم (٣٥٨).

(٣) رواه إسحاق (٥٩٨)، وأحمد ٦/٧٦، والبخاري (١٠٤٦)، ومسلم (٩٠١)، وأبو داود (١١٨٠)، والنسائي ٣/١٣٠-١٣١، وابن ماجه (١٢٦٣) وغيرهم.

(٤) انظر «المغني» لابن قدامة ١/٥٧.

وجدوا فيها عصفورًا ميتًا؟
 قَالَ: التغير شديدٌ إذا تغير من نجاسةٍ، لا يَشْكُونُ أنه يعيد
 الصلاة من يوم تغير أو ينزح ماؤها.
 قُلْتُ: شَكُّوا في تغييره كأنه رأى إذا شكوا أنه لا بأسَ حتَّى
 يستيقنوا.

٤١٠- قَالَ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنِ الرَّدِّ عَلَى الْإِمَامِ إِذَا سَلَّمَ؟
 قَالَ: لَا أَدْرِي مَا هُوَ، لَيْسَ هُوَ سَلَامٌ عَلَيَّ إِنَّمَا هُوَ إِذْنٌ.
 قُلْتُ: تَرَدُّ أَنْتَ؟
 قَالَ: لَا.

قَالَ أَبُو يَعْقُوبَ: نَحْنُ نَرَى أَنْ يَرُدَّ.
 ٤١١- قُلْتُ لِأَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَقْرَأُ فِي الطَّرِيقِ؟
 قَالَ: لَا بِأَسَ.

٤١٢- سُئِلَ أَحْمَدُ عَمَّنْ أَحْدَثَ قَبْلَ أَنْ يَسْلَمَ.
 قَالَ: يَعِيدُ.

٤١٣- سُئِلَ عَمَّنْ نَسِيَ الْقِرَاءَةَ.
 قَالَ: يَعِيدُ.

٤١٤- سُئِلَ عَمَّنْ نَسِيَ الْمَضْمُضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ.
 قَالَ: يَعِيدُ.

٤١٥- قُلْتُ لِأَحْمَدَ: الْمَرِيضُ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ أَنْ يَصْلِيَ؟
 قَالَ: لَا بَدَّ مِنْ شَيْءٍ إِذَا كَانَ يَعْقِلُ، إِلَّا أَنْ لَا يَعْقِلَ.

٤١٦- قُلْتُ لِأَحْمَدَ: مَا يَقُولُ مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ

الركوع؟

قَالَ: يَقُولُ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» وَإِذَا كَانَ إِمَامًا أَوْ وَحْدَهُ
قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ» إِنَّمَا قَالَ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ
لِمَنْ حَمَدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ».

٤١٧- قُلْتُ لِأَحْمَدَ: قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ثَمَانِيًا وَسَبْعًا أَوْ
ثَمَانِيًا جَمِيعًا^(١)؟ قَالَ: الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ، وَالْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ .
قُلْتُ: قَدْ عَرَفْتُ، وَلَكِنْ مَا هَذَا؟
قَالَ: هُوَ فِي الْحَضَرِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَرَادَ
التَّوَسُّعَ عَلَى أُمَّتِهِ.

٤١٨- قَالَ: رَأَيْتُ أَحْمَدَ بَعْدَمَا كَبَّرَ فِي الْفَرِيضَةِ وَالتَّطَوُّعِ يَجْرُ نَعْلِيهِ
وَيَسْوِيهِمَا بِرِجْلِهِ، وَيَمْسَحُ رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ بِيَدَيْهِ جَمِيعًا، وَيَسْوِي
ثِيَابَهُ، وَيَقَارِبُ صَلَاةَ التَّطَوُّعِ / ٣٧ع/ لَا يَطْوِلُ، وَيَتِمُّ رُكُوعَهَا
وَسُجُودَهَا.

٤١٩- قُلْتُ لِأَحْمَدَ: رَجُلٌ صَحِيحٌ لَا يَشْهَدُ الْجَمَاعَةَ؟
قَالَ: هَذَا رَجُلٌ لَيْسَ لَهُ عِلْمٌ، وَأَمَّا مَنْ عِلْمَ الْحَدِيثِ يَتَخَلَّفُ
عَنِ الْجَمَاعَةِ! وَقَدْ قِيلَ: «لَا صَلَاةَ لَجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي
الْمَسْجِدِ»^(٢) إِنْ هَذَا الرَّجُلُ أَيُّ رَجُلٍ سَوَاءٌ.

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ ٢٢١/١، وَابْنُ خَالٍ (١١٧٤)، وَمُسْلِمٌ (٧٠٥)، وَأَبُو دَاوُدَ
(١٢١٤)، وَالنَّسَائِيُّ ٢٨٦/١.

(٢) رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ٤١٩/١، وَالحَاكِمُ ٥٤٦/١، وَالبَيْهَقِيُّ ٥٧/٣، وَضَعَفَهُ
الْأَلْبَانِيُّ فِي «السَّلْسَلَةِ الضَّعِيفَةِ» (١٨٣).

٤٢٠- قَالَ: ورأيتُ أحمدَ محلول الأزرار في الصلاة وغيرها، ورأيتُهُ يضعُ نعليه بين رجله إمامًا كان أو غير إمام، ورأيتُهُ وهو إمامٌ حين سلَّم يقوم فيدخل بيته.

٤٢١- قَالَ أحمدُ: التلثم على الفم، وأشار إلى نواحي الفم، قَالَ: يغطي هذا كله، وصَلَّى بنا الإمام أحمدَ رضي الله عنه فلم أره سها فسَلَّم ثمَّ سجد سجدتين ثمَّ تشهد ثمَّ سلم.

٤٢٢- ورأيتُهُ في صلاة الغداة وهو إمامٌ حين سلَّم قعد ناحية اليسرى، وتساند إلى الحائط.

٤٢٣- سُئِلَ أحمدُ عن ركعتي الفجر: أيهما أحب إليك أيصليهما في بيته أو في المسجد؟ قُلْتُ: حديثُ النبي ﷺ: «إذا دخل أحدكم المسجدَ فليركع ركعتين قبل أن يجلس»^(١).

قَالَ: إذا كان في مثل هذه الساعة - يعني: قبل الفجر أو بعد العصر - في وقت لا تصلحُ الصلاةُ فيه أو كان على غير وضوء.

٤٢٤- سُئِلَ أحمدُ عن بئرٍ مات فيها ضِفْدَعٌ فغير ريحَ الماء؟ قَالَ: فما بقي؟

(قلت)^(٢): إنهم يقولون إنَّ الضَّفْدَعَ من دواب الماء.

قَالَ أحمدُ: لا، قد فسد الماء.

(١) رواه أحمد ٢٩٥/٥، والبخاري (٤٤٤، ١١٦٣)، ومسلم (٧١٤)، وأبو

داود (٤٦٧)، والترمذي (٣١٦)، والنسائي ٥٣/٢، وابن ماجه (١٠١٣)

من حديث أبي قتادة رضي الله عنه.

(٢) في الأصل: قال.

٤٢٥- سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ بَثْرٍ بَالَ فِيهَا إِنْسَانٌ؟

قَالَ: تُنَزَحُ حَتَّى تَغْلِبَهُمْ.

قُلْتُ: مَا حَدِّهِ؟

قَالَ: تَغْلِبُهُمْ، لَا يَقْدِرُونَ عَلَى نَزْحِهَا.

قِيلَ: إِذَا وَجَدُوا فِيهَا عُذْرَةً؟

قَالَ: يُنْقَى مِنَ الْعُذْرَةِ، وَيُنَزَّحُ الْمَاءُ.

٤٢٦- سُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ التِّيمَمِ عَلَى الْجِنَازَةِ؟

قَالَ: لَا.

قِيلَ: فَإِنَّهُ يُرَوَّى فِيهِ أَحَادِيثُ. (قُلْتُ) (٢): عَامَّةُ النَّاسِ قَالُوا: يَتِيمَمُ.

قَالَ أَحْمَدُ: أَعْجَبَ إِلَيَّ أَنْ لَا يَصْلِي عَلَيْهَا إِلَّا مُتَوَضِّئًا.

قِيلَ لَهُ: فَإِنَّهُ يَخَافُ الْفَوْتَ؟

قَالَ: فَإِنْ فَاتَهُ فَمَا يَكُونُ؟!

٤٢٧- قُلْتُ لِأَحْمَدَ: يَتِيمَمُ بَيْنَ الْقَرِيتَيْنِ بَيْنَهُمَا فَرَسَخٌ؟

قَالَ: إِذَا خَافَ الْفَوْتَ، ابْنُ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تَتِيمَمَ بِالْمَرْبِدِ

ثُمَّ دَخَلَ / ٣٨٨ع / الْمَدِينَةَ فَلَمْ يُعَدِّ (٣).

٤٢٨- قَالَ: صَلَّى بَنُو الْعَصْرِ فَنَهَضَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ فِي الشَّتَيْنِ، فَلَمَّا

(١) انظر «المغني» لابن قدامة ١/ ٤٠.

(٢) في الأصل: قال.

(٣) رواه مالك في «الموطأ» ١/ ٦٢ (١٥٣)، وعبد الرزاق ١/ ٢٢٩ (٨٨٣)،

والدارقطني ١/ ١٨٦، والبيهقي ١/ ٢٢٤.

قعدَ وتشهدَ ودعاَ سجدَ سجدتين ثمَّ سلَّم.
 ٤٢٩- قَالَ: ^(١) رَأَيْتُ أَحْمَدَ خَرَجَ عِنْدَ الْمَغْرِبِ، فَحِينَ أَنْتَهَى إِلَى
 مَوْضِعِ الصَّفِّ أَخَذَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ جُلَسَ.
 ٤٣٠- سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنِ الْغُلَامِ يَتْرُكُ الصَّلَاةَ قَبْلَ أَرْبَعِ عَشْرَةِ سَنَةً،
 أَيْعِيدُ؟

قَالَ: نَعَمْ، هُوَ يُضْرَبُ عَلَى الصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ الْعَشْرَ.
 قِيلَ: فَالصِّيَامُ؟
 قَالَ: إِذَا أَطَاقَ الصِّيَامَ.

٤٣١- سُئِلَ أَحْمَدُ فِي كَمْ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ؟
 قَالَ: فِي قَدْرِ سِتَّةِ عَشْرٍ فَرَسَخًا.
 قِيلَ لَهُ: إِنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: فِي مَسِيرَةِ ثَلَاثٍ؟
 قَالَ: لَا، أَرْبَعَةٌ بُرْدَ.

٤٣٢- سُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الْقَنُوتِ فِي الْوُتْرِ؟
 قَالَ: أَمَّا أَنَا فَأَخْتَارُ النِّصْفَ الْآخِرَ، وَإِنْ قَنَتِ السَّنَةُ أَجْمَعَ لَا
 أَعْيِيهِ.

قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَبْنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ قَالَ: أَبْنَا
 الْأَشْعَثُ، عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الْقَنُوتِ فِي شَهْرِ
 رَمَضَانَ فِي النِّصْفِ بَعْدَ الرُّكُوعِ.

(١) انظر «المغني» لابن قدامة ٢٤٧/١.

٤٣٣- سُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ التَّطَوُّعِ؟

فَقَالَ: رَكَعَتَانِ - وَاحْتَجَّ بِأَحَادِيثَ - قَالَ: حَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(١) فِي تَطَوُّعِ النَّبِيِّ ﷺ: رَكَعَتَانِ بَعْدَ الظُّهْرِ وَرَكَعَتَانِ [قَبْلَهُ]^(٢). وَحَدِيثُ الْعِيدَيْنِ: رَكَعَتَانِ^(٣). وَالِاسْتِسْقَاءُ: رَكَعَتَانِ^(٤). وَحَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ»^(٥)، وَالنَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ^(٦). قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: كُلُّ هَذَا يَقْوِي الصَّلَاةَ رَكَعَتَيْنِ.

قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَبْنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ قَالَ: أَبْنَا الْأَشْعَثُ عَنِ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: صَلَاةُ النَّهَارِ رَكَعَتَانِ رَكَعَتَانِ.

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ ١٧/٢، وَالبخاري (١١٨٠)، وَمُسْلِمٌ (٧٢٩)، وَالنسائي فِي «الْكَبْرِى» (٣٧٨)، وَالبَيْهَقِيُّ ٤٧١/٢.

(٢) زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ ٣٣١-٣٣٢، وَالبخاري (٩٦٥)، وَمُسْلِمٌ ٦٠٦/٢ (٨٨٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (١١٥٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٣٧)، وَالنسائي ١٩٣/٣، وَابْنُ مَاجَةٍ (١٢٩١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ الْفِطْرِ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَمْ يَصِلْ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا.

(٤) رَوَاهُ أَحْمَدُ ٣٩/٤، وَالبخاري (١٠٢٥)، وَمُسْلِمٌ (٨٩٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (١١٦٢)، وَالنسائي ١٥٧/٣ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ الْمَازَنِی قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَسْقِي فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَحَوْلَ رِدَائِهِ، وَجَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ، وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ.

(٥) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ عِنْدَ الْمَسْأَلَةِ (٤٢٣). (٦) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٣٠).

٤٣٤- سُئِلَ الإمامُ أحمدُ: إذا دخل المسجد والمؤذن يؤذن؟
 قَالَ: يستحب أن يقولَ مثلَ ما يقول المؤذن، وإن لم يقلْ
 وافتتح الصلاة - أي: فلا بأس - إلَّا في صلاة الغداة. يعني:
 إذا جاء عند الإقامة فإنه يُقال: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلَّا
 المكتوبة»^(١).

٤٣٥- قُلْتُ لأحمد: إذا ركع / ٣٩ع / دون الصف ثم مشى.

قَالَ: في حديث أبي بكرة «زادك الله تعالى حرصاً»^(٢).

٤٣٦- قُلْتُ: لم يدرك الصف حتى رفع الإمام رأسه؟

قال: يُروى عن ابن مسعود^(٣)، وعن زيد بن ثابت^(٤) كأنه لم يرَ
 أن يعيدَ على هذه الحال.

٤٣٧- قُلْتُ: لأحمد: بثرٌ تغير ريحُ الماء؟

قَالَ: يُنزح حتى يطيب.

قِيلَ: وإن لم ينزحوا كلَّه؟

(١) رواه أحمد ٤٥٥/٢، ومسلم (٧١٠)، وأبو داود (١٢٦٦)، والنسائي ١١٦/٢-١١٧، وفي «الكبرى» ٩٣٨، وابن خزيمة (١١٢٣) وقد أستوفينا
 تخريجه في «تحفة الأخيار بترتيب شرح مشكل الآثار» (٨٧٣).
 (٢) رواه أحمد ٣٩/٥، والبخاري (٧٨٣)، وأبو داود (٦٨٣، ٦٨٤)،
 والنسائي ١١٨/٢.

(٣) رواه عبد الرزاق ٢٨٣/٢ (٣٣٨١)، والطبراني في «الكبير» ٣١٣/٩
 (٩٣٥٩)، والبيهقي ٩٠/٢.

(٤) رواه عبد الرزاق ٢٨٣/٢ (٣٣٨٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»
 ٣٩٨/١، والبيهقي ٩٠/٢.

قَالَ: نعم.

٤٣٨- سُئِلَ أَحْمَدُ: إِذَا أَحْسَ بِمَذْيِ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فَوَضَعَهُ عَلَى ذِكْرِهِ،
أَيَعِيدُ الْوُضُوءَ؟

قَالَ: نعم.

قِيلَ: وَإِنْ مَسَّهُ فَوْقَ الثِّيَابِ؟

قَالَ: لَا يَعِيدُ.

٤٣٩- سُئِلَ^(١) أَحْمَدُ عَنْ شَاةٍ مَذْبُوحَةٍ وَقَعَتْ فِي بَثْرٍ تَغْيِرُ رِيحَ الْمَاءِ؟
قَالَ: لَا بِأَسَ، إِنَّمَا إِذَا كَانَ مِنْ نَجَاسَةٍ.

٤٤٠- قُلْتُ لِأَحْمَدَ: إِذَا تَوَضَّأَ وَغَسَلَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ وَلَبَسَ خَفَّهُ؟ فَمَا
(دَرَى بِالْجَوَابِ)^(٢).

قَالَ: لَا يَمَسُّحُ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْبَسْهُ عَلَى طَهَارَةٍ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

٤٤١- قُلْتُ لِأَحْمَدَ: بَثْرٌ تَغْيِرُ مَأْوَاهَا مِنْ نَجَاسَةٍ؟

قَالَ: يَعِيدُ الصَّلَاةَ وَيَغْسِلُ الثِّيَابَ، وَإِنْ عَجَنَ بِذَلِكَ الْمَاءِ فَلَا
يَطْعَمُهُ شَيْئًا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ أَوْ يُشْرَبُ لَبَنُهُ.

٤٤٢- قَالَ أَحْمَدُ^(٣): [...] لَا، التَّكْبِيرُ عَلَى الْجَنَازَةِ مِنْ أَرْبَعٍ، وَلَا
يُزَادُ عَلَى سَبْعٍ.

(١) انظر «المغني» لابن قدامة ٦١/١.

(٢) هكذا وردت في الأصل (ع)، ثم ساق جواب أحمد بعدها.

(٣) بين كلمة أحمد، وقوله: لا. بياض في الأصل (ع) مقداره سطر.

٤٤٣- قُلْتُ: التشهد؟

قَالَ: حديث ابن إسحق^(١) لا أدري ما هو.

٤٤٤- سُئِلَ أحمدُ عن النوم؟

قَالَ: إِذَا نَامَ حَتَّى يَحُلُمَ، يَعْجَبُنِي أَنْ يَتَوَضَّأَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَاكَ قَلِيلًا.

٤٤٥- قِيلَ لِأَحْمَدَ: أَيْنَ يَقُومُ مِنَ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ؟

قَالَ: مِنَ الْمَرْأَةِ وَسُطْحُهَا؛ حَدِيثُ سَمُرَةَ^(٢)، وَأَنْسَ^(٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَالرَّجُلِ عِنْدَ صَدْرِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: مِنَ النَّاسِ مَنْ يَنْكُرُ الْقِيَامَ مِنَ الْمَرْأَةِ وَسُطْحُهَا.

٤٤٦- سُئِلَ أَحْمَدُ: أَيُصَلِّي عَلَى الْبَدَنِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ رَأْسٌ؟

قَالَ: نَعَمْ، حَتَّى ذَكَرَ أَنَّ بَعْضَهُمْ صَلَّى عَلَى رِجْلٍ.

(١) رواه ابن أبي شيبة ٤٩١/٢، والبيهقي ٣٩/٤ من حديث سهل بن حنيف.

(٢) رواه أحمد ١٩/٥، والبخاري (١٣٣٢)، ومسلم (٩٦٤)، والنسائي ١٩٥/١، ٧٠-٧١/٤، وفي الكبرى (٢١٠٣)، والطحاوي في «شرح المعاني» ٤٩٠/١ وغيرهم. عن سمرة بن جندب: قال: صليت وراء رسول الله ﷺ فصللي على أم كعب ماتت وهي نفساء فقام رسول الله ﷺ للصلاة عليها وسطحها.

(٣) رواه بإسناد صحيح أحمد ١١٨/٣، ٢٠٤، وأبو داود (٣١٩٤)، والترمذي (١٠٣٤)، وقال: حسن، وابن ماجه (١٤٩٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٤٩١/١، والبيهقي ٣٣/٤ من حديث أنس بن مالك في صلاته على الرجل عند رأسه، وعلى المرأة عند وسطها وقال: هكذا كان رسول الله ﷺ يقوم من الرجل والمرأة. وصححه الألباني.

٤٤٧- سُئِلَ أَحْمَدُ: أَيُصَلِّي عَلَى الْمَيِّتِ قَبْلَ أَنْ يُدْفَنَ بَعْدَ مَا صَلَّيَ عَلَيْهِ؟

قَالَ: نَعَمْ يُرَوَّى عَنْ خَمْسَةِ^(١).

٤٤٨- قُلْتُ: كَيْفَ يُصَلِّي عَلَى الْقَبْرِ؟
قَالَ: جَمَاعَةً.

٤٤٩- قِيلَ: كَمْ يَسْلَمُ عَلَى الْجَنَازَةِ؟
قَالَ: تَسْلِيمَةً.

٤٥٠- قَالَ أَحْمَدُ: يَعْجَبُنِي أَنْ يَقِفَ وَقْفَةَ الْأَرْبَعَةِ، يَعْنِي: التَّكْبِيرَ عَلَى الْجَنَازَةِ.

٤٥١- سُئِلَ أَحْمَدُ: بَعْدَ كَمْ يُصَلِّي عَلَى الْقَبْرِ؟
قَالَ: أَكْثَرُ مَا سَمِعْنَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّيَ عَلَى أُمِّ سَعْدٍ بَعْدَ شَهْرٍ^(٢).

قَالَ أَحْمَدُ: أَمَا تَرَاهُ يَقُولُ: مَنْ مَرَّ بِقَبْرِ جَدِيدٍ، مَرَّ بِقَبْرِ أَمْرَأَةٍ كَانَتْ فِي الْمَسْجِدِ^(٣)، هَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ أَنَّهُ قَرِيبٌ، لَوْلَا هَذَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُصَلُّوا أَبَدًا، مَتَى كَانَ يَنْقُطِعُ هَذَا.

(١) رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَأَبِي مُوسَى وَأَنْسٍ وَقُرْظَةَ بْنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَقَتَادَةَ. أَنْظَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ٥١٩/٣، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٤٤/٣، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٤٥/٤.

(٢) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٤٤/٣، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٤٨/٤.

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ ٣٨٨/٤، وَالنَّسَائِيُّ ٨٤/٤-٨٥، وَابْنُ مَاجَةَ (١٥٢٨).

٤٥٢- قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا سَجَدَهُمَا - يَعْنِي: (سَجَدَتِي)^(١) السُّهُو - قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَلَا يَتَشَهَّدُ فِيهِمَا.

٤٥٣- قَالَ: رَأَيْتُ الْإِمَامَ (أَبَا)^(٢) عَبْدَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَبَرَ مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ؛ كَبَرَ بَعْدَ الْعَصْرِ.

٤٥٤- سُئِلَ عَمَّنْ قَرَأَ فِي أَوَّلِ رَكْعَةِ سُورَةِ خَفِيفَةً، وَقَرَأَ بِالثَّانِيَةِ سُورَةً طَوِيلَةً؟

قَالَ: تَجَزَّئُهُ صَلَاتُهُ، وَلَكِنْ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ لَا يَفْعَلَ.

٤٥٥- قَالَ^(٣) الْإِمَامُ (أَبُو)^(٤) عَبْدَ اللَّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَالْبُتْرُ إِذَا بَالَ فِيهَا إِنْسَانٌ يُنْزَحُ الْمَاءُ، فَإِذَا كَانَتْ عَذْرَةٌ يُنْزَحُ الْمَاءُ وَيَتَّبِعُ مَا كَانَ فِيهَا مِنْ الْعَذْرَةِ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ إِذَا كَانَ الْمَاءُ كَثِيرًا أَوْ الْعَذْرَةُ.

٤٥٦- سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ مَسِّ الذِّكْرِ.

قَالَ: يَتَوَضَّأُ مِنْهُ.

٤٥٧- وَسُئِلَ عَنْ لِحْوِمِ الْإِبِلِ.

فَقَالَ: يَتَوَضَّأُ مِنْهُ.

٤٥٨- وَسُئِلَ عَنْ أَلْبَانِ الْإِبِلِ.

فَقَالَ: لَا يَتَوَضَّأُ مِنْهُ.

(١) فِي الْأَصْلِ: سَجَدَتَا. (٢) فِي الْأَصْلِ: أَبِي.

(٣) انْظُرْ «الْأَوْسَطُ» لِابْنِ الْمُنْذَرِ ٢٧٦/١.

(٤) فِي الْأَصْلِ: أَبِي.

- ٤٥٩- سُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الضَّحْكِ فِي الصَّلَاةِ؟
 قَالَ: لَا أَرَى عَلَيْهِ وَضُوءًا فَإِنْ تَوَضَّأَ فَذَاكَ إِلَيْهِ.
- ٤٦٠- وَكَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ يُؤَخِّرُ الظَّهَرَ فِي الْحَرِّ.
- ٤٦١- سُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ.
 فَقَالَ: يُؤَخِّرُ الظَّهَرَ إِلَى الْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبَ إِلَى الْعِشَاءِ.
- ٤٦٢- قَالَ أَحْمَدُ: الْأَذَانُ مَثْنَى مَثْنَى، وَالْإِقَامَةُ مَرَّةً مَرَّةً، إِلَّا قَوْلَهُ:
 قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ. وَرَأَيْتَهُ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَى مَنْكِبَيْهِ.
- ٤٦٣- سُئِلَ: مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قَبْلَةً؟
 قَالَ: هَذَا لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ، وَإِذَا / ٤٤٠ع / جَعَلَ الْمَغْرِبَ عَنْ
 يَمِينِهِ وَالْمَشْرِقَ عَنْ يَسَارِهِ تَوَخَّى مَا بَيْنَهُمَا. فَرَادَهُ، فَقَالَ: إِذَا لَمْ
 يَخْرُجْ بَيْنَهُمَا فَهَذَا كُلُّهُ وَاسِعٌ.
- ٤٦٤- سُئِلَ أَحْمَدُ عَمَّنْ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي قَنَوَاتِ الْوَتْرِ.
 فَقَالَ: إِنْ شَاءَ، وَأَمَّا أَنَا فَأَخْتَارُ النِّصْفَ الْآخَرَ مِنْ شَهْرِ
 رَمَضَانَ.
- ٤٦٥- قَالَ أَبُو يَعْقُوبَ: كَذَا أَيْسَرُ أَنْ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا قَنَتَ وَيُضْمِعُهَا
 حِينَ يَفْرَغُ، وَإِنْ لَمْ يَرْفَعْ وَأَشَارَ بِالسَّبَابَةِ جَازَ، وَلَا يَمْسَحُ بِهِمَا
 وَجْهَهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ، إِنَّمَا يَسْتَحِبُّ مَسْحَ الْوَجْهِ بَعْدَ
 الدَّعَاءِ^(١).

(١) لم يرد في المسح بعد الدعاء حديث صحيح يستند عليه.

٤٦٦- سُئِلَ^(١) أحمدُ عن رجلٍ بقي عليه ركعتا الفجرِ، والمؤذن يقيمُ، أي ذلك أحبُّ إليك: يكبرُ مع الإمامِ ثمَّ يقضي، أو يركعهما، ثمَّ يدخلُ في صلاةِ الإمامِ؟

قَالَ: السنةُ فيه إذا أقيمت الصلاةُ فلا يصلي ركعتي الفجرِ في المسجدِ أبدًا، ولو ركعهما في المنزلِ قبلَ أن يخرجَ رجونا أنه لا يضيق عليه، وقد كرهه قومٌ أيضًا، وتركُ ذلك أحبُّ إليَّ، ولكن إن أفتَحَ بركعتي الفجرِ ثمَّ أخذَ المؤذنُ في الإقامةِ، فطمع إن خففها أدركَ التكبيرةَ مع الإمامِ؛ مضى فيهما.

٤٦٧- سُئِلَ إسحاقُ عن رجلٍ أخبر أنه قصر في مسيرة يومٍ أو أربعة فراسخ، هل تأمر بالإعادة؟

قَالَ: كلما قصر الصلاةُ إذا سافر في أدنى من ستة عشر فرسخًا - وهو ثمانية وأربعون ميلًا بالهاشمي - فعليه الإعادةُ، وإن كان أفطر في شهرِ رمضان قضى ما أفطر منه.

٤٦٨- سُئِلَ عن رجلٍ صلَّى فنسيَ الحمدَ وقرأَ السورةَ، فلمَّا فرغ منها ذكَّرَ، أترى له أن يقرأَ: الحمدُ لله، ثمَّ يركع؟

قَالَ: كلما كان قبلَ أن يركعَ، كان ناسيًا؛ قرأَ: الحمدُ لله، قراءةً سورةً غيرها؛ فإنه يعودُ في الحمد، ثمَّ يقرأُ السورةَ بعدَ الحمد، فيكون (كلُّ)^(٢) في موضعه كما أمر، فإن كان ركع

(١) انظر «المغني» لابن قدامة ٦٧/٢.

(٢) في الأصل: كلا.

فذكر ترك الحمد فإن الباقي عليه ركعتان، فله أن يقرأ الباقيتين، ولا يرجع من الركوع إلى القراءة، والعامد: أن يعمد، ولا يقرأ وهو راكع.

٤٦٩- سُئِلَ إِسْحَقُ عَنْ رَجُلٍ تَوَضَّأَ ثُمَّ نَامَ وَلَمْ يَحْدِثِ الْبَتَّةَ، ثُمَّ قَامَ أَتَوْجِبُونَ عَلَيْهِ الْوُضُوءَ مِنَ النَّوْمِ وَالْحَدِثِ إِنْ كَانَ أَحْدَثَ؟
قَالَ: كُلَّمَا كَانَ نَوْمًا مُسْتَقْلًا يَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ ذَهَبَ عَقْلُهُ؛ مِنْهُ الْوُضُوءُ جَالِسًا كَانَ، أَوْ رَاكِعًا، أَوْ سَاجِدًا، وَإِنْ كَانَ نَوْمُهُ خَفِيفًا: يَخْفِقُ بِرَأْسِهِ، أَوْ يَرَى فِي نَعَاسِهِ كَالْحَلَمِ وَمَا أَشْبَهَهُ؛ لَمْ يَلْزِمَهُ الْوُضُوءُ عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ.

٤٧٠- سُئِلَ إِسْحَقُ عَنِ الرَّجُلِ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ فَيَتَطَوَّعُ بِرُكْعَةٍ وَاحِدَةٍ وَيَسْلُمُ وَيُخْرِجُ؟

قَالَ: السُّنَّةُ فِي التَّطَوُّعِ أَنَّهُ تَكُونُ رُكْعَةٌ فَمَا زَادَ، إِلَّا أَنْ الَّذِي يَسْتَحِبُّ أَنْ لَا يَقْصُرَ عَلَى رُكْعَتَيْنِ إِلَّا عِنْدَ حَالِ الْعَذْرِ.
٤٧١- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا الَّذِي يَنَامُ وَهُوَ قَاعِدٌ حَتَّى يَسْتَقِلَّ نَوْمًا، فَإِنَّ الَّذِي نَخْتَارُ لَهُ الْوُضُوءَ؛ لِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ كُلِّهِمْ أَنَّ مَنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ فَقَدْ زَالَتْ طَهَارَتُهُ.

٤٧٢- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا رَفْعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الرُّكُوعِ فَإِنَّ ذَلِكَ سُنَّةٌ، يَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ، وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ وَلَا مِنَ السَّجْدَتَيْنِ.

٤٧٣- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا التَّشَهُّدُ فَإِنَّهُ سُنَّةٌ، وَلَا يَدْعُ ذَلِكَ عَلَى حَالٍ.

٤٧٤- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا إِذَا صَلَّيَ بِالْقَوْمِ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ وضوءٍ أَوْ كان جنبًا فعليه الإعادة، ولا إعادة على من خلفه سنة مسنونة، والقياسُ على الأصولِ على ذلك أيضًا؛ لأن لكل مؤدٍ فرضَ نفسه لنفسه، لا لغيرهم.

٤٧٥- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا الرَّجُلُ يَسْبِقُ بَعْضُ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ الَّذِي نَخْتَارُ لَهُ إِذَا قَامَ أَنْ يَكُونَ يَقْضِي آخِرَ صَلَاتِهِ وَيَجْعَلُ مَا أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ أَوَّلًا عَلَى مَا قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١)، وَإِنْ جَعَلَ مَا أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ آخِرَ صَلَاتِهِ عَلَى مَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٢) فَحَسَنٌ مَعَ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَأَى كِلَاهُمَا صَوَابًا، وَأَخْتَارَ الَّذِي يَجْعَلُ آخِرَ صَلَاتِهِ أَوَّلًا عَلَى مَا قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَإِنْ جَعَلَ مَا أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ آخِرَ صَلَاتِهِ (مَا أَدْرَكَ)^(٣).

٤٧٦- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا الصَّلَاةُ فِي جُلُودِ الثَّعَالِبِ وَفِي جِلْدٍ كُلِّ سَبْعٍ يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَكْلُهُ؛ فَإِنَّ عَلَيْهِ إِعَادَةَ فِي كُلِّ مَا صَلَّيَ فِي جِلْدِ الثَّعْلَبِ فَإِنْ كَانَ مُقْتَدِيًا بِإِمَامٍ عَلَيْهِ جِلْدٌ ثَعْلَبٍ وَقَدْ كَانَ قَضَى فَرَضَهُ خَلْفَهُ بِمَا لَزِمَهُ مِنَ الْقِرَاءَةِ؛ لَمْ يَضُرَّهُ الْأَقْتِدَاءُ بِهِ.

قَالَ: وَأَمَّا الصَّلَاةُ فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ، وَمَرَابِضِ الْغَنَمِ فَإِنَّهُ يُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ، وَلَا يَتَوَضَّأُ مِنْ لَحُومِهَا / ٤١ع / وَيُصَلِّي فِي

(١) رواه ابن أبي شيبة ١١٤/٢.

(٢) رواه ابن أبي شيبة ١١٥/٢.

(٣) كذا في الأصل (ع)، ولعلها: فلا بأس.

أعطان الإبل، ويتوضأ من لحومها. وأما إذا أناخوها ونزلوا منزلاً، ثمَّ أرتحلوا فجاء آخرون بعدهم فلهم أن يُصلوا في مناخ الإبل؛ لأنَّ أعطانها مواضعها التي كانت تبرك فيها.

٤٧٧- قَالَ إِسْحَقُ: وأما الصلاة في جلود الميتة إذا دبغت وكانت إبلا أو بقراً أو غنماً أو كل ما يؤكل لحمه فإنَّ الصَّلَاةَ ماضية لا يشبه ذلك جلود السباع.

وفسر ابن المبارك رحمه الله تعالى قولَ النبي ﷺ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهِّرَ»^(١) على ما العمل عند القوم يعني: أهل المدينة وهم لا يستعملون الأهاب إلا ما يأكلون لحومها.

قَالَ النضر بن شميل: قول النبي ﷺ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهِّرَ» فإنما يقال: الأهاب: الإبل والبقر والغنم، وللسباع جلود.

٤٧٨- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا الصَّلَاةُ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي أَصَابَهَا الْأَقْدَارُ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِذَا سَجَدَ عَلَيْهَا أَوْ قَامَ عَلَيْهَا وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْقَدْرُ بُولًا أَوْ عَذْرَةً يَابِسَةً أَوْ رَطْبَةً، فَأَمَّا إِذَا كَانَ سَرَقِينَا^(٢) أَوْ مَا أَشْبَهَهُ فَإِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ.

٤٧٩- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا دُخُولُ أَهْلِ الذِّمَّةِ الْمَسْجِدَ فَإِنَّ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ

(١) رواه أحمد ٢١٩/١، ٢٧٠، ومسلم (٣٦٦)، وأبو داود (٤١٢٣)،
والترمذي (١٧٢٨)، والنسائي ١٧٣/٧، وابن ماجه (٣٦٠٩) من حديث
ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) مادة تسوى بها الأرض.

لما قَالَ عمر بن عبد العزيز لأصحابه أَنْ يحولوا بين دخول اليهود والنصارى المسجد واتبع فيه قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ الآية.

٤٨٠- قَالَ إِسْحَقُ: وأما أكل الثوم فإنه لا يشهد الجماعة حتَّى يذهب ريحُه منه؛ لأنَّ أهل المسجد يتأذون بذلك، وكذلك الملك الموكل به فإنَّ أكله من علة حادثة به فإنَّ ذلك مباح، وإن لم يكن علة لا يسعه أكلها لكي لا يترك الجماعة.

٤٨١- قَالَ إِسْحَقُ: وأما أذان الفجر فقد كان يؤذن بليل فمن أذن بليل فهو متبع للسنة وذلك أنَّ بلاً كان يؤذن بليل، فإن احتج محتج أنَّ معه ابن أم مكتوم وكان يؤذن بعد الصبح قيل له: أترى لأحد يؤذن بليل إن كان المؤذنون كثيراً؟ فإن قَالَ: لا. فقد أنتقض عليه كلامه.

٤٨٢- قَالَ إِسْحَقُ: وأما الصلاة في النعال والخفاف سنة إذا لم يكن عليها أقدار/٤٢ع/ وإن كان قد أصابها أقدارٌ جاز مسحها بالأرض إلا أن يكون غائطاً أو بولاً.

٤٨٣- قَالَ إِسْحَقُ: وأما إمامة ولد الزنا والأقلف والمخنث فإن أموا فإمامتهم جائزة، وولد الزنا أحسنهم حالاً في الإمامة إذا كان عدلاً قارئاً.

٤٨٤- قَالَ إِسْحَقُ: وأما المؤذن إذا أخذ في الإقامة وهو إمام فليس له أن يمشي في الإقامة حتَّى يفرغ منها وما يرجو من فضل

الدخول في الصلاة إذا أسرع أدرك فضل ذلك في الثبوت في
الموضع الذي يقيم حتى يفرغ من الإقامة.

٤٨٥- قَالَ إِسْحَقُ: وَلَا يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَكْبَرَ حَتَّى يَفْرَغَ الْمُؤَذِّنُ مِنَ
الإقامة كُلِّهَا وَيَسْتَوِي الصَّفَّ خَلْفَهُ وَإِنْ أَقَامَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوِيَ
الصَّفَّ أَقْبَلَ بِيَدَيْهِ يَمْنَةً وَيَسْرَةً وَهُوَ فِي مَقَامِهِ حَتَّى يَسْتَوُوا.

٤٨٦- سُئِلَ إِسْحَقُ عَنِ الرَّجُلِ يُدْرِكُ مَعَ الْإِمَامِ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ وَعَلَى
الْإِمَامِ سَهْوٌ، أَيْسَهُو مَعَ الْإِمَامِ أَمْ يَقُومُ إِلَى رَكَعَتِهِ؟
قَالَ: يَقُومُ إِلَى رَكَعَتِهِ فَيَقْضِيهَا ثُمَّ يَسَهُو وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ سِيرِينَ
وَبِهِ آخِذٌ؛ لِأَنَّ السَّجْدَتَيْنِ سَنَةٌ وَيَدْخُلُ سَنَةً فِي فَرِيضَةٍ.

٤٨٧- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا الرَّجُلَانِ يَصْلِيَانِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ التَّطَوُّعَ
فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ أَحَدُهُمَا يَأْتِمُ بِالْآخِرِ وَهُوَ نَاحِيَةُ الْمَسْجِدِ فَلَا
يَأْتِمُ بِالْآخِرِ وَإِنْ كَانَ الْمَسْجِدُ وَاسِعًا وَالْإِمَامُ يَصْلِي بِهِمُ
التَّرَاوِيحَ فَقَامَ رَجُلٌ نَاحِيَةَ الْمَسْجِدِ يَصْلِي لِنَفْسِهِ لَمَّا يَحِبُّ أَنْ
يَخْتِمَ الْقُرْآنَ أَوْ اخْتَارَ الْقِرَاءَةَ لِنَفْسِهِ فَإِنْ ذَلِكَ جَائِزٌ بَعْدَ أَنْ لَا
يُؤْذِي بَرْفَعِ صَوْتَهُ أَهْلَ الْمَسْجِدِ، كَانَ الْمُجْتَهِدُونَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ
فِي شَهْرِ رَمَضَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَمِنْ بَعْدِهِ ﷺ.

٤٨٨- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا الْإِمَامُ إِذَا صَلَّى بِالْقَوْمِ تَرْوِيحَةً أَوْ
تَرْوِيحَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَأَرْسَلَ إِلَى قَوْمٍ فَاجْتَمَعُوا
فَصَلَّى بِهِمْ بَعْدَ مَا نَامُوا فَإِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ إِذَا أَرَادَ بِهِ قِيَامَ مَا أَمَرَ أَنْ
يَصْلِيَ مِنَ التَّرَاوِيحِ وَأَقْلَ مِنْ ذَلِكَ خَمْسَةٌ. مَعَ أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ

لم يزالوا من لدن عمر رضي الله عنه إلى زماننا هذا يصلون أربعين ركعة في قيام شهر رمضان يخففون القراءة وأمّا أهل العراق فلم يزالوا من لدن علي رضي الله عنه إلى زماننا هذا على خمس ترويحاً^(١) فأما أن يكون إمام يصلي بهم أول الليل تمام الترويحاً ثم يرجع / ٤٣ع / آخر الليل، فيصلّي بهم جماعة فإنّ ذلك مكروه ألا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه حيث قال: التي تنامون عنها خير من التي تقومون فيها. فكانوا يقومون أول الليل، فرأى القيام آخر الليل أفضل. فإنما كرهنا ذلك لما روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه وسعيد بن جبير رحمه الله تعالى كراهية التعقيب.

٤٨٩- قال إسحاق: وأمّا ما سألت عن الصلاة في الثعالب والفنك فإنّ الصلاة في جلود السباع كلها محرم ونهى النبي ﷺ وهو مخصوص على جلود السباع حتّى نهى أن تفتش، فضلاً عن اللباس فمن أتى نهى النبي ﷺ فعليه الإعادة كلما صلّى في جلود السباع.

وأما السنجاب: فمُخْتَلَفٌ فيه فالأكثر على أنه ليس من السباع. وأمّا [الدبّاغ]^(٢) فهو محلل وإن كانت الجلود ميتة فإذا دُبِغَت أُنْتَفَع بها.

(٢) في الأصل: الساع.

(١) رواه البيهقي ٤٩٧/٢.

٤٩٠- قَالَ إِسْحَقُ: أَمَّا الْقَهْقَهةُ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ الَّذِي يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ مَا صَحَّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^(١) وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ^(٢) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ يُعِيدُونَ الصَّلَاةَ وَلَا وُضُوءَ عَلَيْهِمْ فَلَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثٍ مُتَّصِلٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِعَادَةَ الْوُضُوءِ مِنْهُ، لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَا تَبْعَنَاهُ وَتَرَكْنَا الْخَوْضَ بِالْعُقُولِ وَالْمَقَائِيسِ فِيهِ، وَكَانَا نَتَوَضَّأُ مِنْهُ كَمَا نَتَوَضَّأُ مِنْ لَحْمِ الْجُزُورِ أَتْبَاعًا لِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ.

٤٩١- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا الْمَصْلِيُّ وَحْدَهُ وَهُوَ يَنْظُرُ فِي الْمَصْحَفِ، أَوْ يَقْلِبُ الْوَرَقَ أَوْ يُقَلِّبُ لَهُ وَكُلَّ مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ حِينَ أَرَادَهُ أَنْ يَخْتِمَ الْقُرْآنَ أَوْ يَوْمَ قَوْمًا لَيْسُوا بِمَنْ يَقْرَءُونَ، فَهُوَ سَنَةٌ كَانَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَعَلَتْ عَائِشَةُ^(٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَمَنْ بَعْدَهَا مِنَ التَّابِعِينَ أَقْتَدَوْا بِفَعَالِهَا، وَلَمْ يَجِئْ ضَدُّهُ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَإِنْ قَلَبَ لَهُ الْوَرَقَ كَانَ أَفْضَلَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَلْبٌ هُوَ لِنَفْسِهِ.

٤٩٢- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا الْمَصْلِيُّ (لِغَيْرِ)^(٤) الْقِبْلَةِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ ثُمَّ عَلِمَ فَإِنَّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي مَصْرٍ مِنَ الْأَمْصَارِ، وَيُمْكِنُهُ مَعْرِفَةُ الْقِبْلَةِ فَإِنَّهُ يَعِيدُ كَمَا لَوْ كَانَ يُمْكِنُهُ فَصْلِي لَغَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُ مَفْرُطٌ

(١) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ٣٧٧/٢ (٣٧٦٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣٤٠/١، وَالدَّارِقُطْنِيُّ ١٧٢/١، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٤٤/١.

(٢) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣٤٠/١، وَالدَّارِقُطْنِيُّ ١٧٤/١، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٤٥/١.

(٣) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٢٤/٢. (٤) فِي الْأَصْلِ: بِغَيْرِ.

حينئذٍ لما يمكنه معرفة عين القبلة.

وأما إذا كان في سفر، أو في بيت مظلم لا يمكنه معرفة القبلة لو أرادها فصلَّى لغير القبلة فإنه إذا ذكرها وهو في الصلاة أعتد (بما) ^(١) مضى، وإن ذكرها بعد فراغها أجزأته.

٤٩٣- قلت لإسحاق: وجانب الصف إذا تقدما (أمام الإمام) ^(٢) حتى وجه كل الجانبين إلى غير القبلة، وكان الذي يلي يميل من أحد الجانبين، (ووجهه) ^(٣) إلى القبلة فيصير مؤدياً فرض نفسه يجوز أم لا؟ وإن كان هذا خلف الإمام يوم الجمعة أله الجمعة؟

قال: كلما كان خلف الإمام إلا أن أحد جانبي الصف ربما تقدم حتى كان بحذاء الإمام أو أمامه؛ فإن صلاتهم جائزة وسيما إذا كان يوم الجمعة، واختلاف الصفوف يكثر حتى لا يُدري من تقدم ومن تأخر، ولقد أخبرني حماد بن سلمة (عن) ^(٤) تمام قال: أخبرني رجل من بني نمير أنه سأل الحسن عن اختلاف الصفوف يوم الجمعة فلم ير به بأساً، ولكن إن كان أحد جانبي الصف مال عن القبلة حتى صاروا إلى غير القبلة، فصلاتهم فاسدة إلا أن يتداركوا سريعاً فيرجعوا إلى القبلة.

(٢) في الأصل: أمام والإمام.

(٤) في الأصل: بن.

(١) في الأصل: بها.

(٣) في الأصل: وجهه.

٤٩٤- قُلْتُ لِإِسْحَاقَ: وَكَمْ صَلَّى جَبْرِيلُ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا

وَسَلَّمَ، أَرْبَعَةً أَوْ رَكْعَتَيْنِ؟ وَأَيْنَ صَلَّى بِهِ؟

قَالَ: كُلُّ صَلَاةٍ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِمَكَّةَ كَانَتْ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ إِلَّا الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا (مَا لَمْ) ^(١) يَهَاجِرْ إِلَى الْمَدِينَةِ، ثُمَّ ضُمَّ إِلَى كُلِّ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَانِ إِلَّا الْمَغْرِبَ وَالْفَجْرَ تُرِكَا عَلَى حَالِهِمَا، وَصَلَّى جَبْرِيلُ بِالنَّبِيِّ ﷺ بِمَكَّةَ عِنْدَ الْمَقَامِ مَرَّتَيْنِ ^(٢).

٤٩٥- قُلْتُ لِأَحْمَدَ: إِذَا لَمْ يَقْدِرْ أَنْ يَصَلِّيَ؟

قَالَ: لَا بَدَّ مِنْ شَيْءٍ إِذَا كَانَ يَعْقِلُ، إِلَّا أَنْ [لَا] ^(٣) يَعْقِلَ.

قَالَ إِسْحَاقُ: إِنْ أَسْتَطَاعَ مُسْتَلْقِيًا يَوْمِيَّ إِيْمَاءَ بِرَأْسِهِ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَوْماً بِحَاجِبِيهِ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ الْإِيْمَاءَ بِحَاجِبِيهِ فَإِنَّهُ يَكْبُرُ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَنْ يَكْبُرَ فَلْيَكْبِرْ عَنْهُ رَجُلٌ وَلِيَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، هَكَذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ وَالْحَكَمُ بْنُ عَتِيْبَةَ/٤٤٤ع/.

٤٩٦- قَالَ إِسْحَاقُ: وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ ﴿الْحَمْدُ﴾ حَتَّى بَلَغَ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾ فَأَحْدَثَ، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الْفَاتِحَةُ: ١-٧] ثُمَّ قَدَّمَ رَجُلًا، قَالَ: يَأْخُذُ الَّذِي قَدَمَهُ مِنْ حَيْثُ بَلَغَ الْإِمَامُ قَبْلَ أَنْ يَحْدُثَ.

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ.

(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ ١/٣٣٣، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٩٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٩) وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ (٣٢٥)، وَالتَّطَبُّرِيُّ (١٠٧٥٢)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ ١/٢٥٨، وَالحَاكِمُ ١/١٩٣، وَالبَيْهَقِيُّ ١/٣٦٤، وَالبَغْوِيُّ (٣٤٨) وَحَسَنُ الْأَلْبَانِيِّ فِي صَحِيحِ أَبِي دَاوُدَ (٤١٧).

(٣) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

٤٩٧- قُلْتُ لِإِسْحَاقَ: هَلْ عَلَى مَنْ خَلْفَ الْإِمَامِ أَنْ يَقُولَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» كَمَا يَقُولُ إِذَا صَلَّى مُفْرَدًا؟

قَالَ: لَا بَدَّ لِمَنْ خَلْفَ الْإِمَامِ أَنْ يَقُولَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ» كَمَا يَقُولُ الْإِمَامُ، وَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَقُولَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» كَمَا يَقُولُ إِذَا صَلَّى مُفْرَدًا.

٤٩٨- قُلْتُ: اللَّبْنُ يَقَعُ فِيهِ قِطْرَةٌ دَمٍ أَيَحِلُّ أَكْلُهُ؟

قَالَ: كُلَّمَا كَانَ اللَّبْنُ حَيْثُ يُحْلَبُ حَتَّى أَخْتَلَطَ وَهُوَ يَسِيرٌ لَا يَتَبَيَّنُ أَثَرُهُ فِيهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّ دَمَ الشَّاةِ وَمَا أَخْتَلَطَ بِاللَّبَنِ كَاللَّحْمِ يُجْعَلُ فِي الْقَدْرِ، فَيُخْرَجُ مِنْهُ الدَّمُ حَتَّى يُرَى أَثَرُ ذَلِكَ فِي الْمَرْقَةِ، ثُمَّ لَا يَكُونُ بِهِ بَأْسٌ، وَأَمَّا دَمُ إِنْسَانٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَقْذَارِ وَاخْتَلَطَ بِاللَّبَنِ حَرَمَ شَرْبِهِ.

باب في الجمعة

٤٩٩- قُلْتُ لِإِسْحَاقَ: قوله: «الصلاة خلف كلِّ برٍّ وفاجر»^(١) ما يعني به؟

قَالَ: معناه: إن ملك الناسَ بخلافةٍ عليهم أو ولاية، فلا يتخلفن عن الجماعةِ أحدٌ بحالٍ جورٍ، ما يبلغ ذلك كفرًا عيانًا، أو يؤخر الصلاةَ عن الوقتِ، (وإذا أعد به)^(٢) إذا بلغ ما فيه الكفرَ فكأنك لم تصلِ معه.

٥٠٠- قُلْتُ لِإِسْحَاقَ: رجلٌ صَلَّى صلواتٍ فلم يقرأ ﴿يَسْمِ اللَّهَ﴾ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ ①؟

قَالَ: يعيدُ الصلواتِ.

٥٠١- قُلْتُ لِأَحْمَدَ: متى يحرم البيع والشراء يوم الجمعة؟

قَالَ: أليس يُقَالُ: ﴿إِذَا تُدْعَى لِلصَّلَاةِ﴾ [الجمعة: ٩].
قُلْتُ: أيّ النداء؟

(١) رواه أبو داود (٥٩٤، ٢٥٣٣)، والدارقطني ٥٧/٢، والبيهقي ١٢١/٣، وابن الجوزي في «العلل» (٧١٩)، وفي «التحقيق» ٤٧٥/١ (٧٢٦) من رواية مكحول عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ: «صلوا خلف كل بر وفاجر». وقال الدارقطني: مكحول لم يسمع من أبي هريرة ومن دونه ثقات. وانظر «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» ١٦٨/١.
(٢) كذا قراءتها في الأصل (ع).

قَالَ: الوقت، وإنني خائف أن يوجب إذا أذن المؤذن وإن لم يكن الوقت.

قَالَ إِسْحَقُ: إذا أذن المؤذن حرم البيع والشراء وإن كان قبل الوقت، مع أنهم لا يؤذنون إلا في الوقت.

٥٠٢- قُلْتُ: من رخص له في ترك الجمعة؟

قَالَ: أما صاحب الزرع.

قُلْتُ: فالخائف؟

قَالَ: نعم، إذا خاف أن يعتل المريض قد رخص الله عز وجل له في ذلك، وابن عمر رضي الله عنهما ترك الجمعة للجنازة إذا كان لابد من دفنه^(١).

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.

٥٠٣- قُلْتُ: إذا خطب رجل يوم الجمعة يصلي آخر؟

قَالَ: لا أعرفه.

قَالَ إِسْحَقُ: إذا خطب الإمام أو من أمره الإمام فإنه يصلي ركعتين ولو خطب آخر.

٥٠٤- قُلْتُ: إذا أدرك من الجمعة ركعة؟

قَالَ: يضيف إليها أخرى، وإذا أدركهم (جلوساً)^(٢) يصلي أربعاً.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ سواء.

(١) رواه البخاري (٣٩٩٠)، والبيهقي ١٨٥/٣.

(٢) في الأصل: جلوس.

٥٠٥- قُلْتُ: تكره الصلاة نصف النهار في الشتاء والصيف؟

قَالَ: نعم، في يوم الجمعة وغيرها.

قَالَ إِسْحَقُ: لا بأس بها يوم الجمعة.

٥٠٦- قُلْتُ: هل من إمام ترك الجمعة معه؟

قَالَ: لا، لا ترك الجمعة لشيء.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ، إِلَّا أَنْ يَجَاوِزَ الْوَقْتَ.

٥٠٧- قُلْتُ: هل يجمع أهل القرى؟

قَالَ: إِذَا كَانُوا أَرْبَعِينَ رَجُلًا، إِذَا كَانَ (تَجِبُ) ^(١) عَلَيْهِمُ الْجُمُعَةُ.

قَالَ إِسْحَقُ: السَّنَةُ أَنْ يَكُونَ أَهْلُ الْقَرْيَةِ إِذَا بَلَغُوا أَرْبَعِينَ رَجُلًا

فَصَاعِدًا أَنْ يَصْلِيَ بِهِمْ بَعْضُهُمْ وَيَخْطُبُ.

٥٠٨- قُلْتُ: عَلَى مَنْ تَجِبُ الْجُمُعَةُ؟

قَالَ: مَنْ أَسْمَعَهُ الْمَنَادِي لَا شَكَّ فِيهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، فَإِنْ كَانَ خَارِجًا مِنَ الْمَصْرِ بَعْدَ أَنْ

يَسْمَعُ النِّدَاءَ.

٥٠٩- قُلْتُ: لَا جُمُعَةَ وَلَا تَشْرِيقَ إِلَّا فِي مَصْرِ جَامِعٍ؟

قَالَ: هَذَا لَا شَيْءَ.

قَالَ إِسْحَقُ: الْقَرْيَةُ إِذَا كَانُوا أَرْبَعِينَ، فَإِنَّهُ يَسْعَاهَا أَنْ يُقَالَ: هَذَا

مَصْرُ جَامِعٍ.

(١) فِي الْأَصْلِ: لَا تَجِبُ.

٥١٠- قُلْتُ: عَلَى الْمَسَافِرِ جُمُعَةٌ؟

قَالَ: لَا.

٥١١- قُلْتُ: عَلَى الْعَبْدِ جُمُعَةٌ؟

قَالَ: وَلَا عَلَى الْعَبْدِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ سَيِّدُهُ.

٥١٢- قُلْتُ: مَتَى يَتْرَكُ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؟

قَالَ: إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ.

قَالَ إِسْحَقُ: لَا، يَثْرِبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

٥١٣- قُلْتُ: إِذَا أَعْتَغَسَلَ أَوَّلَ النَّهَارِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ أَحْدَثَ؟

قَالَ: أَرْجُو أَنْ يَجْزِئَهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كُلَّمَا كَانَ بَعْدَ طُلُوعِ / ٤٥ع / الْفَجْرِ أَجْزَأَهُ.

٥١٤- قُلْتُ: عَلَى النِّسَاءِ غَسْلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؟

قَالَ: لَا.

قَالَ إِسْحَقُ: أَمَّا مَنْ شَهِدَتْ الْجُمُعَةَ فَلْتَغْتَسِلَ.

٥١٥- قُلْتُ: مَتَى يَسْتَقْبِلُ الْإِمَامُ بِوَجْهِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؟

قَالَ: لَا أَدْرِي.

قَالَ إِسْحَقُ: حِينَ يَخْرُجُ الْإِمَامُ فَعَلَيْهِمْ أَسْتَقْبَالُهُ، وَإِذَا أَخَذَ فِي

الْكَلَامِ حَرَّمَ الْكَلَامَ.

٥١٦- قُلْتُ: هَلْ يَذْكُرُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْمَرْءَ وَالْإِمَامَ يَخْطُبُ؟

قَالَ: نَعَمْ، وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ إِذَا لَمْ يَسْمَعْ الْخُطْبَةَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٥١٧- قُلْتُ: إِذَا جَاءَ الْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، يَصْلِي رَكْعَتَيْنِ؟
قَالَ: يَصْلِي رَكْعَتَيْنِ.

قَالَ إِسْحَقُ: نَعَمْ، فَإِنَّهُمَا مِنَ السَّنَةِ.

٥١٨- قُلْتُ: إِذَا عَطَسَ الرَّجُلُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَشْمَتَهُ؟
قَالَ: شِمْتَهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: شَدِيدًا، كَمَا قَالَ.

٥١٩- قُلْتُ: وَهَلْ يَرُدُّ السَّلَامَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ؟
قَالَ: يَرُدُّ السَّلَامَ.

قَالَ إِسْحَقُ: نَعَمْ.

٥٢٠- قُلْتُ: كَمْ يَصْلِي قَبْلَ الْجُمُعَةِ وَبَعْدَهَا؟

قَالَ: أَمَّا بَعْدُهَا إِنْ شَاءَ صَلَّيْ رَكْعَتَيْنِ، وَإِنْ شَاءَ أَرْبَعًا، وَإِنْ شَاءَ التَّطَوُّعَ كُلِّهَا مَثْنَى مَثْنَى.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، إِلَّا أَنَّهُ يَجُوزُ الْأَرْبَعُ بِالنَّهَارِ.

٥٢١- قُلْتُ: مَنْ زَحَمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الرُّكُوعِ
وَالسُّجُودِ كَيْفَ يَصْنَعُ؟

قَالَ: يَتَّبِعُ الْإِمَامَ أَوْ يَسْجُدُ عَلَى ظَهْرِ الرَّجْلِ، فَإِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى
الرَّكْعَتَيْنِ جَمِيعًا اسْتَقْبَلَ الصَّلَاةَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٥٢٢- قُلْتُ: يَسَافِرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؟

قَالَ: مَا يَعْجِبُنِي.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ فِي التَّجَارَةِ أَوْ غَيْرِهِ.

٥٢٣- قُلْتُ: الرَّجُلُ يَحْتَبِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ؟

قَالَ: أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ (بَأْسٌ) ^(١).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٥٢٤- قُلْتُ: السَّاعَةُ الَّتِي تُرْجَى فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، مَتَى هِيَ؟

قَالَ: أَكْثَرُ الْأَحَادِيثِ عَلَى بَعْدِ الْعَصْرِ.

قَالَ إِسْحَقُ: بَعْدَ الْعَصْرِ، لَا أَكَادُ أَشْكُ فِيهِ، وَأَرْجُو زَوَالَ

الشَّمْسِ.

٥٢٥- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: جَلَسَ رَجُلٌ عَنِ الْجُمُعَةِ فَصَلَّى فِي بَيْتِهِ

أَرْبَعًا، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَأْتِيَ الْجُمُعَةَ؟ قَالَ: إِنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ جَمَعَ،

وَإِنْ لَمْ يَدْرِكْ الْجُمُعَةَ أَعَادَ الظُّهْرَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَصَلِّيَ

الظُّهْرَ إِذَا فَاتَتْهُ الْجُمُعَةُ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَمْرُهُ أَنْ يَعِيدَ، وَلَكِنْ

الْفَرَضُ الَّذِي صَلَّى فِي بَيْتِهِ هَذَا إِذَا كَانَ إِمَامًا يُؤَخِّرُ الْجُمُعَةَ،

وَأَمَّا / ٤٦ع / إِذَا كَانَ إِمَامًا يَعَجِّلُ الْجُمُعَةَ فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَأْتِيَ

الْجُمُعَةَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٥٢٦- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: إِنْ أَحْدَثَ الْإِمَامُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ أَنْ

يَدْخُلَ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يُقَدِّمَنَّ إِلَّا مَنْ شَهِدَ الْخُطْبَةَ، فَإِذَا دَخَلَ

(١) فِي الْأَصْلِ: بِأَسَا.

الإمام في الصلاة فصلَّى ركعةً، ثمَّ أحدث فلا بأس أن يقدم مَنْ كان دخلَ معه في صلاتِهِ، وإن لم يكنْ شهد الخطبةَ.
 قَالَ الإمامُ أحمدُ: إن شاء قَدَّمَ مَنْ شهد الخطبةَ أو لم يشهدْ، هو واحدٌ إذا كان عذر، وأما مِنْ غيرِ عذرٍ فما يعجبني أن يصليَ رجلٌ ويخطبَ آخر.

قَالَ إسحاقُ: أجاد، كما قَالَ.

٥٢٧- قُلْتُ: قَالَ سفيان: إذا لم يخطب الإمام يوم الجمعة فصلَّى أربعًا، لا يكون جمعة إلا بخطبة، وإن جمعَ بغيرِ خطبةٍ، فأعد الصلاة، وهي الظهرُ.
 قَالَ أحمدُ: جيد.

قَالَ إسحاقُ: كما قالا.

٥٢٨- قُلْتُ: قَالَ: سألتُ سفيان عن رجلٍ أمره الأميرُ أن يخطبَ يوم الجمعة، فخطبَ وصلَّى الأميرُ؟ قَالَ: لا بأس به إذا حضر الأميرُ الخطبةَ، فإن لم يحضر الأميرُ الخطبةَ فصلَّى بِهِم ركعتين فصلاتُهُنَّ فاسدة.

قَالَ أحمدُ: أما ما أعرفُ أن يكون هو يخطبُ ويصلي للناس إلا أن يأتيه موضع يحذرُ من رعاف أو حدث، فإذا كان موضع فمن شهد الخطبةَ وَمَنْ لم يشهدْ واحدٌ.

قَالَ إسحاقُ: كما قَالَ أحمد.

٥٢٩- قُلْتُ: قَالَ سفيان في إمام خطبَ يوم الجمعة، فلما فرغ من

الخطبة جاء أميرٌ غيره، قَالَ: يصلي الذي خطب، فإن صَلَّى الذي قدم عليه صَلَّى أربعاً، وإن شاء الذي قدم عليه أن يخطب ويصلي ركعتين فعل.

قَالَ أحمدُ: الذي يخطبُ إن صَلَّى بهم فصلاته تامة، وإن بنى الذي جاء على خطبة الأول فصلاته تامة.
قَالَ إسحاقُ: كما قَالَ أحمدُ.

٥٣٠- قُلْتُ: سُئِلَ سفيان عن رجلٍ صَلَّى مع الإمام يوم الجمعة ركعةً، ثم رُفِعَ، فخرج فتوضأ، ثم جاء وقد صَلُّوا؟ قَالَ: يقضي تلك الركعة إن لم يكن تكلم، فإن كان تكلم صَلَّى الظهر أربعاً.

قَالَ أحمدُ: إذا أمرته بالوضوء أمرته بالصلاة، يصلي الظهر أربعاً.

قَالَ إسحاقُ: كما قَالَ أحمدُ.

٥٣١- قُلْتُ: قَالَ، يعني: سفيان: ما ترى في المرأة تكبر أيام التشريق؟ قَالَ: لا، إلا في جماعة.
قَالَ أحمدُ: أحسن!

قَالَ إسحاقُ: / ٤٧ع/ بل تكبر المرأة وحدها كلما صَلَّت.

٥٣٢- قُلْتُ: سُئِلَ سفيان عن مسافرٍ أنهى إلى الإمام يوم الجمعة وهو جالس في آخر صلاته؟ قَالَ: يصلي (أربعاً)^(١).

(١) في الأصل (ع): أربع.

قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ فِي صَلَاةِ الْمُقِيمِينَ.
 قَالَ إِسْحَاقُ: الْمَسَافِرُ إِذَا جَاءَ [...] ^(١) صَلَاتِهِمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَإِنَّ عَلَيْهِ رَكَعَتَيْنِ.

٥٣٣- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ صَلَاةَ الْغَدَاةِ حَتَّى دَخَلَ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ؟
 قَالَ: يَمْضِي فِي الْجُمُعَةِ.
 قَالَ أَحْمَدُ: يَمْضِي فِي الْجُمُعَةِ، وَلَكِنْ يَعِيدُ.
 قُلْتُ: الظَّهْرَ أَرْبَعًا؟
 قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
 ٥٣٤- قُلْتُ: قَوْلُهُ: يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَلَاةُ كُلِّهِ ^(٢)؟
 قَالَ: لَيْسَ هَذَا اسْتِثْنَاءً، لَا يَعْجِبُنِي الصَّلَاةُ نِصْفَ النَّهَارِ، وَلَوْ كَانَ كَمَا قَالَ لَصَلُّوا بَعْدَ الْعَصْرِ.
 قَالَ إِسْحَاقُ: بَلْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَلَاةُ كُلِّهِ.
 ٥٣٥- قُلْتُ: الْجُمُعَةُ قَبْلَ الزَّوَالِ أَمْ بَعْدَ الزَّوَالِ؟
 قَالَ: إِنْ فَعَلَ ذَاكَ - يَعْنِي: قَبْلَ الزَّوَالِ - فَلَا أَعْيَبُهُ، وَأَمَّا بَعْدَهُ

(١) هَذَا الْمَوْضِعُ مَطْمُوسٌ فِي الْأَصْلِ، وَيَسَعُ كَلِمَتَيْنِ.

(٢) رَوَى ذَلِكَ عَنْ طَاوُسٍ مَوْقُوفًا، رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ٢٠٤/٣ (٥٣٣٥)، وَابْنُ

أَبِي شَيْبَةَ ٤٦٩/١.

وَعَنْ الْحَسَنِ مَوْقُوفًا، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ ٤٦٥/٢.

فليس فيه شك.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٥٣٦- قُلْتُ: الْإِمَامُ لَا يَرْكَعُ فِي الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ؟

قَالَ: لَيْسَ حَدِيثُ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ^(١) يَدُلُّ، وَقَالَ ابْنُ عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ^(٢).

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ كَمَا قَالَ، إِنْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ، وَإِنْ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ صَلَّى أَرْبَعًا لَا يَسْلَمُ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ.

٥٣٧- قُلْتُ: الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ فِي الْمَسْجِدِ؟

قَالَ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٥٣٨- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَّانٌ عَنِ الْإِمَامِ إِذَا صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؟ قَالَ: السَّكُوتُ.

قَالَ أَحْمَدُ: مَا بَأْسُ أَنْ يَصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَفْسِهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٨٣).

(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ ١١/٢، وَالبخاري (٩٣٧)، وَمُسْلِمٌ (٨٨٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ

(٥٢١)، وَابْنُ مَاجَهَ (١١٣١)، وَأَبُو يَعْلَى (٥٤٣٥)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ (١١٩٨)

وغيرهم.

٥٣٩- قُلْتُ: قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ خِرَاسَانَ لِسَفِيَّانَ: إِنَّ مَسْجِدَ مَرُو أَخَذَ غَضَبًا، وَهَدِمَ مَا حَوْلَهُ (مِنْ دُورٍ وَأَدْخَلَتْ) ^(١) فِي الْمَسْجِدِ، وَسَأَلَهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ؟ وَقَالَ: لَيْسَ لَنَا جُمُعَةٌ إِلَّا فِيهِ. فَقَالَ: فَصَلِّ الْجُمُعَةَ وَلَا تَطُوعَ فِيهِ.

قَالَ أَحْمَدُ: مَا أَحْسَنَ مَا قَالَ!

قُلْتُ: السُّوقُ؟

قَالَ: وَلَا يَدْخُلُ السُّوقَ إِلَّا شَيْئًا كَانَ يَعْرِفُ أَنَّهُ (طَرِيقٌ) ^(٢) قَبْلَ ذَلِكَ فَيُصَلِّي فِيهِ. قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

٥٤٠- قَالَ إِسْحَاقُ: نَظَرْنَا أَخْتِلَافَ الرِّوَايَاتِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي التَّقْصِيرِ فِي إِقَامَتِهِ، وَفِي أَسْفَارِهِ، وَفِي ظَعْنِهِ حِينَ يَقْصِدُ إِلَى الْحَرْبِ، وَمَا أَجَابَ السَّائِلِينَ فِي التَّقْصِيرِ فِي السَّفَرِ، فَوَجَدْنَا أَلْفَاظًا تَكُونُ فِي الظَّاهِرِ (يَنْتَصِرُ بَعْضُهُ بَعْضًا) ^(٣)، وَلَكِنْ الْمَذْهَبُ فِي ذَلِكَ أَتْتَلَا فُ مَعَانِيهَا، وَتَصَرَّفَ عَلْتُهَا عَنْ مَعَانِيهَا عَلَى تَحْقِيقِ إِرَادَتِهِ، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

مِنْ ذَاكَ مَا أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ سَبْعَةَ عَشَرَ أَوْ تِسْعَةَ عَشَرَ يَقْصُرُ، وَيَتَبَوَّكُ عَشْرِينَ لَيْلَةً يَقْصُرُ، وَقَصَدَ لِلْحَجِّ فِي الْعَشْرِ صَبْحَ أَرْبَعِ لَيَالٍ خَلَوْنَ فَقْصَرَ إِلَى خُرُوجِهِ إِلَى مَنًى وَبِمَنًى، وَحَكَى

(١) فِي الْأَصْلِ (ع): دُورًا وَأَدْخَلَ. وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ سَاقِطَةٌ مِنْ (ظ) ..

(٢) فِي الْأَصْلِ: طَرِيقًا. (٣) كَذَا قِرَاءَتُهَا فِي الْأَصْلِ.

عمران بن حصين رضي الله عنهما: غزوتُ مع رسولِ الله ﷺ وَحَجَّجْتُ معه فلمْ يزلْ يصَلِّي ركعتين حتَّى رجعَ إلى المدينة، وكذلك فعل أبو بكرٍ وعمرُ وعثمان رضي الله عنهم^(١).

وقد سُئِلَ ابن عباس رضي الله عنهما عن التقصير؟ فقال: كان رسولُ الله ﷺ إذا خرجَ مِنْ منزلهِ إلى مكةَ لا يزالُ يصَلِّي ركعتين حتَّى ينصرفَ، وكذلك كُتِبَ إلى ابن عمر رضي الله عنهما: إنا بفارس نقيم الستين والثلاث فكم أصلي. قَالَ ابن عمر رضي الله عنهما: كان إذا خرجَ رسولُ الله ﷺ من منزلهِ إلى بكةِ صَلَّى ركعتين حتَّى يرجعَ، وأشباه ذلك عن النبي ﷺ وأصحابه بعده رضي الله عنهم، يُذَكَّرُ عنهم كنحو ما وصفنا من إجماع إقامة على عشرة، واثنتي (عشرة)^(٢) ليلة، (وخمس عشرة)^(٣) ليلة، وعشرين ليلة، ومن بعدهم من التابعين مثل ذلك أيضًا، ومنهم مَنْ قَالَ: فأربعة أيام فقط، وأكثر أصحاب النبي ﷺ والتابعين على أنهم كانوا يقيمون في أسفارهم الأشهرَ والسنةَ والستين لا يصلون إلَّا ركعتين، فنرى - والله

(١) رواه أحمد ٤/٤٣٠، ٤٣١، وأبو داود (١٢٢٩)، والترمذي (٥٤٥)، والطيالسي (٨٤٠)، (٨٥٨)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٢٤٣)، (٢٢٩٥)، والطحاوي ١/٤١٧، والبيهقي ٣/١٣٥-١٣٦، ١٥١، ١٥٣. وقال الترمذي: صحيح وصححه الألباني.

(٢) في الأصل (ع): عشر. (٣) في الأصل: وخمسة عشر.

سبحانه وتعالى أعلم - أن [حجة] ^(١) الأوائل أن الرجل إذا خَرَجَ مسافرًا من أهله لا يريدُ التوطنَ ببلدة يمر بها، ولا مقام به /ع٤٨/ حيث قصدَ إليه حتَّى يرجعَ إلى منزله أن يصلي ركعتين، وإن طال مقامه في مصرٍ (أشهرًا) ^(٢) أو أكثر أو أقل؛ لأنَّ ذلك المقام ليس بتوطن ولا اختيار دارٍ، فإذا لم يقل العالم بهذا القول فعدل (كأن) ^(٣) يقول: كلُّ مسافرٍ قدم بلدةً فأجمع الإقامة بها أيامًا لا بشخص فمتى يقضي نهمته من إقامة قلَّ أم كثر أن يصلي صلاةَ المقيم؛ لأنَّ أَسَمَ الإقامة وإجماعها قد وقع عليه، وهذا أحبُّ الأقاويل إلَيَّ أن يؤخذ بها؛ لأنَّ في ذلك يجمعُ الاختلاف والاحتياط إذا اختلفوا في توقيت الإقامة بمصر، وقد أجمعوا كلهم على أنَّ المقيم يتمُّ الصلاة، فالأخذُ بما أجمعوا عليه حتَّى يتبين ما اختلفوا أولى، من غير أن يعيبَ اقتداءً من أهل العلم وقت أربعًا و عشرًا أو اثنتي عشرة ليلة، فأما إذا قدم فأقامَ يومًا أو يومين أو أكثر لانتظار إبله أو [صحبه] ^(٤) الذين هم معه وأوانا كان أو غيره لم يُجمعوا على إقامة بينة وأنَّ التقصير لهم مباح لا شك في ذلك مع أنَّ هؤلاء الذين بآيئوننا فيما وصفنا من الإجماع على الإقامة وإنَّ قلَّت أو

(١) في الأصل: حج. (٢) في الأصل: أشهر.

(٣) مطموسة في الأصل، وهذا ما ظهر لي منها.

(٤) بياض في الأصل (ع)، وما أثبتناه يتمشئ مع السياق.

على طولِ المقامِ بالأسفارِ قالوا: كلَّما أقامَ ببلدٍ مع أميرٍ قد غزا بهم وإن كان مقامهم لتجارةٍ في سفرهم ذلك فأقاموا شهرًا أو شهرين أو سنة أو سنتين أو أكثر بعد إذ لم يجمعوا على إقامة خمسة عشر فإنهم يقصرون الصلاة، منهم الثوري وأصحابُ الرأي ومنَ لحق بهم وفيما أجمعوا تصديق ما أنكروا من قولنا.

آخرُ الجزءِ الأول، وأولُ الثاني.

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (١)

بابُ الزكاةِ

٥٤١- قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): سُئِلَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ: أَيُعْطَى مَنْ فِي عِيَالِهِ وَلَيْسَ بِقَرِيبٍ لَهُ؟ قَالَ: [يُعْطَى] (٢) مَنْ لَا يُجْبَرُ عَلَى نَفَقَتِهِ وَإِنْ كَانُوا فِي عِيَالِهِ. قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: لَا يُعْطَى مَنْ كَانَ فِي عِيَالِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِقَرِيبٍ لَهُ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ سَفِيَانُ.

٥٤٢- قُلْتُ: قَالَ الْحَسَنُ: كُلُّ وَارِثٍ يُجْبَرُ عَلَى وَارِثِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حِيلَةٌ (٣). قَالَ سَفِيَانُ: وَكَانَ حَمَادٌ يَقُولُ: يُجْبَرُ كُلُّ ذِي مَحْرَمٍ عَلَى مَحْرَمِهِ (٤). قَالَ سَفِيَانُ: وَقَوْلُ الْحَسَنِ أَحَبُّ إِلَيَّ. قَالَ أَحْمَدُ: عَلَى قَوْلِ الْحَسَنِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْمُعَصَّبَةِ (٥)، إِنْ

(١) المسائل من ٥٤١ إلى ٥٦٣ ليست في (ظ) وفيها يبدأ كتاب الزكاة بقوله: من كتاب الزكاة ثم ذكر المسألة ٥٦٤.

(٢) في الأصل (ع): أعط.

(٣) رواه عبد الرزاق ١٣٤/٩ (١٦٦٤٩)، وابن أبي شيبة ١٩٢/٤.

(٤) رواه ابن أبي شيبة ١٩٢/٤.

(٥) عصبة الرجل: هم قرابته لأبيه، وورثونه إذا أُنْتُفِيَ أصحاب الفروض.

عمر (رضي الله عنه) وقف بني عمّ منفوس^(١).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ.

٥٤٣- قُلْتُ: قَالَ: سَأَلْتُ الْحَسَنَ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي أَبَاهُ مِنَ الزَّكَاةِ

فَيَعْتَقُهُ؟ قَالَ: لَا بِأَسَ بِهِ^(٢).

قَالَ أَحْمَدُ: لَا، مَا يُعْجِبُنِي، كَيْفَ يَجُوزُ وَهُوَ إِذَا مَلَكَ أَبَاهُ

عُتْقَ، يَشْتَرِيهِ مِنْ غَيْرِ الزَّكَاةِ.

قِيلَ: يُجْبَرُ عَلَى ذَلِكَ؟

قَالَ: لَا.

قَالَ إِسْحَقُ: بَلْ يَجْزِيهِ عِتْقُهُ مِنَ الزَّكَاةِ، وَإِذَا اشْتَرَاهُ فَعُتِقَ، ثُمَّ

اسْتَعَارَ مِنْ مِيرَاثِهِ شَيْئًا، جَعَلَهُ فِي مِثْلِهِ، أَخْبَرَنِي بِذَلِكَ يَحْيَى بْنُ

أَدَمَ عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ يُونُسَ عَنِ الْحَسَنِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

٥٤٤- قُلْتُ: قَالَ: شَهِدْتُ سَفِيَانَ وَسَأَلْتُهُ أَمْرًا عَنْ أَخٍ لَهَا

يُرْهَقُ^(٣)، لَهُ مَالٌ فَتَأْمُرُهُ بِالزَّكَاةِ، فَيَقُولُ: زَكُّوهُ، ثُمَّ يَقُولُ: عَلَى

عِيَالِي، عَلَى عِيَالِي! أَفْتَزْكِيهِ بغيرِ أَمْرِهِ؟ قَالَ: لَا، دَعُوهُ وَقُولُوا

لَهُ: زَكُّ مَالِكَ، فَإِذَا قَالَ: نَعَمْ، فَزَكُّوهُ عِنْدَ ذَلِكَ، وَلَا تَوَخَّرُوهُ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: يُزَكَّى مَالُ الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ بِغَيْرِ أَمْرِهِمَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ.

(١) رواه عبد الرزاق ٥٩/٧ (١٢١٨١)، وابن أبي شيبة ١٩٠/٤.

(٢) رواه ابن أبي شيبة ٤٠٣/٢.

(٣) يرهق: أي: يُتَّهَمُ بِشَرٍّ.

٥٤٥- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: لِأَن يَعْطِيَهَا عَلَى وَجْهِهَا أَحَبُّ إِلَيَّ، وَإِنْ أَعْطَى الْعُرُوضُ أَجْزَأَهُ.

قَالَ أَحْمَدُ: مَا يَعْجِبُنِي أَنْ يَعْطِيَ الْعُرُوضُ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ ضَرُورَةٍ / ٤٩٩ع .

٥٤٦- قُلْتُ: ^(١) سُئِلَ سَفِيَانُ عَنْ رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا يُصَدِّقُهُ، فَمَاتَ الْمَعْطِي. قَالَ: مِيرَاثٌ.

قَالَ أَحْمَدُ: أَقُولُ إِنَّهُ لَيْسَ بِمِيرَاثٍ إِذَا كَانَ مِنَ الزَّكَاةِ، أَوْ شَيْءٍ أَخْرَجَهُ لِلْحَجِّ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَهُوَ مِيرَاثٌ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ.

٥٤٧- قُلْتُ: الْمَعْدِنُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ زَكَاةٌ؟

قَالَ: فِي الْمَعَادِنِ الزَّكَاةُ حِينَ [يُخْرِجُهَا] ^(٢) هَكَذَا عَشْرَ، وَالْكَنْزُ فِيهِ الْخُمْسُ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

٥٤٨- قُلْتُ: رَجُلٌ وَرَثَ مَالًا، عَلَيْهِ فِيهِ زَكَاةٌ قَبْلَ أَنْ يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ؟

قَالَ: لَا، وَلَا فِي الْفَائِدَةِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

(١) أورد خلال هذه المسألة في «الوقوف» (٢٧٥).

(٢) في الأصل (ع): يخرجه.

٥٤٩- قُلْتُ: مَنْ أَسْتَقَالَ^(١) مَاشِيَةً مِنْ إِبِلٍ أَوْ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ، مَتَى يَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ؟

قَالَ: حِينَ يَحُولُ عَلَيْهَا الْحَوْلُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٥٥٠- قُلْتُ: الرَّجُلُ تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ وَإِبْلُهُ مَائَةٌ بَعِيرٍ فَلَا يَأْتِيهِ السَّاعِي حَتَّى تَجِبَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ أُخْرَى، فَيَأْتِيهِ الْمَصْدُقُ وَقَدْ هَلَكْتَ إِبْلُهُ إِلَّا خَمْسَ ذُودٍ؟

قَالَ: يَأْخُذُ مِنْ مَالِهِ كُلُّهُ الصَّدَقَتَيْنِ جَمِيعًا كَمَا أَنَّهُ لَوْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ ففَرَطَ فِيهَا حَتَّى ذَهَبَ الْمَالُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٥٥١- قُلْتُ: الْحِنْطَةُ وَالشَّعِيرُ وَالسُّلْتُ^(٢) صِنْفٌ، وَالتَّمْرُ صِنْفٌ، وَالزَّيْبُ صِنْفٌ؟

قَالَ: مَا هَذَا بِبَعِيدٍ، مَا أَحْسَنَ مَا قَالَ!

ثُمَّ سَمِعْتُهُ بَعْدَ يَقُولُ: لَا تُجْمَعُ الْحِنْطَةُ وَالشَّعِيرُ. وَلَا يَرَى بِأَسَا أَنْ تُبَاعَ وَاحِدٌ بَاثْنَيْنِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: مَالُكَ يَكْرَهُ أَنْ تُبَاعَ الْحِنْطَةُ بِالشَّعِيرِ اثْنَيْنِ بَوَاحِدٍ وَيَجْمَعُهُمَا فِي الصَّدَقَةِ، وَلَا نَرَى [بِالْقَطْنِيَّةِ]^(٣) بِأَسَا

(١) أَسْتَقَالَ: أَيِ فَسَخَا الْبَيْعَ، وَعَادَ الْمُبِيعَ إِلَى مَالِكِهِ وَالثَّمَنِ إِلَى الْمُشْتَرِي.

(٢) السُّلْتُ: ضَرْبٌ مِنَ الشَّعِيرِ.

(٣) وَرَدَتْ فِي الْأَصْلِ (ع): بِالْقَنْيِطَةِ. وَالْقَنْيِطَةُ: هِيَ الْحُبُوبُ الَّتِي تُدْخَرُ كَالْحِمَّصِ وَالْعَدَسِ.

أثنين بواحدٍ ويجمعهما في الصدقة.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سَوَاءٌ، وَلَيْسَ قَوْلُهُ الْأَوَّلُ بِشَيْءٍ.

٥٥٢- قُلْتُ: الْحَمَّصُ وَالْعَدَسُ وَاللُّوبِيَا وَالْجُلْبَانُ^(١) وَنَحْوُ ذَلِكَ

صِنْفٌ وَاحِدٌ؟

قَالَ: مَا أَحْسَنَهُ!^(٢)

قَالَ إِسْحَقُ: سِوَى الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ، الْحَبُوبُ كُلُّهَا صِنْفٌ إِذَا

بَلَغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ زُكِّيَ.

قَالَ إِسْحَقُ: الْوَسْقُ: سِتُونَ صَاعًا.

٥٥٣- قُلْتُ: قَالَ: إِذَا أَخْرَجَ زَكَاتَهُ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ كُلِّهَا: التَّمْرُ

وَالزَّيْبُ وَالْحَبُوبُ، ثُمَّ أُمْتَلَكَ بَعْدَ ذَلِكَ سَتِينَ ثُمَّ بَاعَهَا؛ أَنَّهُ

لَيْسَ عَلَيْهِ فِي ثَمَنِهَا الزَّكَاةُ حَتَّى يَحُولَ عَلَى ثَمَنِهَا الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ

بَاعَهُ إِذَا كَانَ أَصْلُ ذَلِكَ مِنْ فَائِدَةٍ وَلَمْ يَكُنْ لِلتَّجَارَةِ فَإِنْ كَانَ

لِلتَّجَارَةِ فَعَلَى صَاحِبِهَا فِيهَا الزَّكَاةُ حِينَ يَبِيعُهَا إِذَا كَانَ قَدْ حَبَسَهَا

مِنْ يَوْمِ زَكَّى الْمَالَ الَّذِي أَبْتَاعَهُ بِهِ.

قَالَ أَحْمَدُ: كَمَا قَالَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سَوَاءٌ.

٥٥٤- قُلْتُ: سَأَلْتُ سَفْيَانَ عَنْ نَصْرَانِي أُعْتَقَ / ٥٠٠ع / عَبْدُهُ نَصْرَانِيًّا؛

عَلَيْهِ الْخَرَجُ؟ قَالَ: نَعَمْ، هُوَ عِنْدِي سَوَاءٌ.

(١) الْجُلْبَانُ: بِالتَّخْفِيفِ، نَبَاتٌ أَعْجَمِي، وَقِيلَ: هُوَ الْفُولُ.

(٢) أَنْظَرَ تَفْصِيلَ رَوَايَاتِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي «الْمَغْنِي» ٤ / ٢٠٥.

قَالَ أَحْمَدُ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ سِوَاءُ.

٥٥٥- قُلْتُ: عُمَرُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ضَرَبَ الْجَزِيَّةَ: عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَرْبَعَةَ دنانير، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرِقِ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا^(١).
قَالَ: إِنَّ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ضَرَبَ عَلَى الْغَنِيِّ ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا، وَعَلَى الْوَسْطِ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَعَلَى الْفَقِيرِ اثْنًا عَشَرَ دِرْهَمًا^(٢).

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ، وَالْغَنِيُّ إِذَا كَانَ لَهُ أَرْبَعَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ فَصَاعِدًا. فَأَمَّا أَصْحَابُ عَشْرَةِ آلَافٍ فَلَا شَكَّ فِيهِمْ أَنَّهُمْ فِي حَدِّ الْأَغْنِيَاءِ، وَأَمَّا الْوَسْطُ فَأَلْفَانِ، وَمَا دُونَ ذَلِكَ فَهُمْ فَقَرَاءُ، وَهَذَا كُلُّهُ دَرَاهِمٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَرَضٌ فِيهِ فَضْلٌ.

٥٥٦- قُلْتُ: فَتَوْضَعُ الْجَزِيَّةُ عَنْ مَنْ أَسْلَمَ مِنْ أَهْلِ الْجَزِيَّةِ؟

قَالَ: إِي لِعَمْرِي، تَوْضَعُ عَنْهُ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

٥٥٧- قُلْتُ: هَلْ عَلَى نِسَاءِ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَصَبْيَانِهِمْ وَكَيْلِهِمْ وَكُرُومِهِمْ وَزُرُوعِهِمْ وَمَوَاشِيَهُمْ صَدَقَةٌ؟

قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِمْ فِيهَا شَيْءٌ، إِلَّا عَلَى مَوَاشِي أَهْلِ تَغْلِبٍ، فَإِنَّهُ تَضَاعَفَ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةُ.

٥٥٨- قُلْتُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) فَقَالَ: إِنِّي قَدْ

(١) رَوَاهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» ١/ ٢٩٠ (٧٤٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٩٥/ ٩، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٩٦.

(٢) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢/ ٤٣٠، ٦/ ٤٣٢، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٩٦/ ٩.

أَسْلَمْتُ؛ فَضَعِ الْخَرَاجَ عَنْ أَرْضِي. قَالَ: لَا؛ إِنَّمَا أُخِذَتْ
أَرْضُكَ عَنَوَةً^(١)؟

قَالَ: الْخَرَاجُ عَلَى الْأَرْضِ مِثْلَ الْجَزْيَةِ عَلَى الرِّقَبَةِ، وَالصَّدَقَةُ
فِيهَا ثَابِتَةٌ وَهِيَ: الْعُشْرُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ عَنَوَةً فَوَضَعَ عَلَيْهَا الْخَرَاجَ.
٥٥٩- قَالَ: قُلْتُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) فَقَالَ: إِنَّ
أَرْضَ كَذَا وَكَذَا يُطَيِّقُونَ مِنَ الْخَرَاجِ أَكْثَرَ مِمَّا عَلَيْهِمْ. فَقَالَ: لَا
سَبِيلَ إِلَيْهِمْ؛ إِنَّمَا صَوْلَحُوا صُلْحًا^(٢).

قَالَ: هَؤُلَاءِ قَدْ مَلَكَوْا، أَلَيْسَ عَلَيْهِمْ إِلَّا مَا صَالَحُوا عَلَيْهِ!
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سَوَاءٌ.

٥٦٠- قُلْتُ: الْمُسْلِمُ يَعْتَقُ عَبْدَهُ النَّصْرَانِيَّ. قَالَ سَفْيَانُ: يُؤْخَذُ مِنْهُ
الْخَرَاجُ.

قَالَ أَحْمَدُ: كَمَا قَالَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٥٦١- قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ حَنْبَلٍ (رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ): عَنِ السَّوَادِ^(٣)؟

(١) رواه عبد الرزاق ١٠١/٦ (١٠١٢٩)، والبيهقي ١٤٢/٩.

(٢) رواه عبد الرزاق ١٠١/١-١٠٢ (١٠١٣٠)، والبيهقي ١٤٢/٩.

(٣) السَّوَادُ: هِيَ أَرْضُ الْعِرَاقِ الْمُتَاخِمَةُ لْجَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَالَّتِي أَفْتَحَهَا
الْمُسْلِمُونَ فِي عَهْدِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِكَثْرَةِ زَرْعِهَا
وشجرها حيث كان يظهر للعرب إذا خرجوا من أرضهم. أنظر «معجم
البلدان» ٢٧٢/٣.

قَالَ: أَمْرُ السَّوَادِ عِنْدَنَا بَيِّنٌ.

قُلْتُ: هَاتِ، كَيْفَ هُوَ؟

قَالَ: فَتَحَ الْمُسْلِمُونَ السَّوَادَ عَنُوءَ^(١) إِلَّا مَا كَانَ مِنْهُ صَلْحٌ، وَهِيَ أَرْضُ الْحِيرَةِ، وَأَرْضُ بَانِقِيَا؛ فَإِنِهَا زَعَمُوا صَلْحًا، فَأَرَادَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَقْسِمَ السَّوَادَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فَاسْتَشَارَ النَّاسَ، فِيهِمْ عَلِيٌّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، فَقَالُوا: دَعَهُمْ يَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الْمُسْلِمُونَ فَأَقْرُوا الْأَرْضَ فِي أَيْدِيهِمْ، وَوَضَعَ عَلَيْهَا الْخَرَاجَ عَلَى كُلِّ جَرِيبٍ دِرْهَمًا وَقَفِيزًا مِنْ حِنْطَةٍ، وَالشَّعِيرَ وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ ٥١ع / الْقَضْبِ^(٢) وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ أَشْيَاءَ مُوظَّفَةٍ دُونَهَا وَمَسَحَ عَلَيْهِمُ الْعَامَرُ، وَالْغَامِرَ إِذَا الْمَاءُ [بَلَّغَهُ]^(٣). وَأَسْلَمَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَقَالَ عُمَرُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): إِنْ تَحَوَّلَتْ عَنْهَا فَالْمُسْلِمُونَ أَحَقُّ بِأَرْضِهِمْ، وَإِنْ أَقَمْتَ عَلَيْهَا فَأَنْتَ أَحَقُّ.

وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ أَنَّهُمْ لَيْسُوا بِمَالِكِينَ لِلْأَرْضِ، وَإِنَّمَا أَقْرَهُمْ فِيهَا عُمَرُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) لِيَعْمَلُوا فِيهَا وَيَعْمُرُوهَا، فَمَا أَخْرَجَ اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) مِنْهَا مِنْ شَيْءٍ أَخَذُوا مِنْهُ مَا يَقِيمُهُمْ وَرَدُّوا سَائِرَ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَمَا يَبِينُ ذَلِكَ قَوْلُهُ لِعُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ: [وَاللَّهُ لَنْ وَضَعْتَ عَلَى كُلِّ جَرِيبٍ دِرْهَمًا وَقَفِيزًا، لَا يُجْهَدُهُمْ وَلَا

(١) أَي: قَهْرًا وَذُلًّا.

(٢) الْقَضْبُ: مَا أَكُلَ مِنَ النَّبَاتِ بَعْدَ قَطْعِهِ غَضًّا لَيِّنًا.

(٣) زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

يضرِبهم. قَالَ: فَكَانَتْ ثَمَانِيَّةً وَأَرْبَعُونَ فَجَعَلَهَا خَمْسِينَ^(١).
قُلْتُ: مَا هَذَا؟

قَالَ: عَلَى رِقَابِهِمْ، وَأَخَذَ مِنَ الْغَنِيِّ ثَمَانِيَّةً وَأَرْبَعِينَ، وَمِنَ الْوَسْطِ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ، وَمِنَ الْفَقِيرِ اثْنَا عَشَرَ. وَمِمَّا يُبَيِّنُ أَنَّهُمْ لَيْسُوا بِمَالِكِينَ لِلْأَرْضِ أَنَّ عَثْمَانَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَقْطَعَ فِي السَّوَادِ، فَأَقْطَعَ سَعْدًا وَابْنَ مَسْعُودٍ وَخُبَابًا وَالزَّيْبَرَ وَأُسَامَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) فَأَقْطَعَهُمْ فِيهَا^(٢)، فَلَوْ كَانُوا مَالِكِينَ مَا أَقْطَعَ فِيهَا، فَرَأَى عُمَرُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّ يَدْعَهَا لِلْمُسْلِمِينَ، وَرَأَى عَثْمَانَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) لِمَنْزِلَةِ هَؤُلَاءِ مِنَ الْإِسْلَامِ وَمَا كَانُوا فِيهِ؛ أَنْ يُقْطَعَهُمْ فِيهَا. قَالَ: فَالْأَرْضُ الَّتِي يَمْلِكُهَا رَبُّهَا لَيْسَ عَلَيْهِ فِيهَا خَرَجٌ، وَإِنَّمَا عَلَيْهِ فِيهَا الصَّدَقَةُ وَهُوَ الْعُشْرُ مِنْ كُلِّ خَمْسَةٍ أَوْسَقٍ. يَعْنِي: مِثْلُ هَذِهِ الْقِطَاعِ الَّتِي أَقْطَعَهَا عَثْمَانُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) لَهُؤُلَاءِ.

قَالَ: وَالسَّوَادُ عَلَى الرَّقْبَةِ: الْخَرَجُ قَبْلَ جَزِيَةِ الرِّءُوسِ وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّهُ مَسَحَ الْعَامَرَ وَالْغَامَرَ؛ لِأَنَّ الْغَامَرَ لَيْسَتْ بِمَعْمُورَةٍ؛ فَقَدْ أُوجِبَ عَلَيْهَا الْخَرَجُ، فَمِنْ ثَمَّ يَجِبُ عَلَى الْأَرْضِ الْخَرَجُ وَالْعُشْرُ وَهُوَ الَّذِي قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّ

(١) رواه ابن الجعد (١٤٨).

(٢) رواه عبد الرزاق ٩٩/٨ (١٤٤٧٠)، وابن أبي شيبة ٤٧٦/٦، والبيهقي ١٤٥/٦.

العُشْرَ فِي الْحَبِّ، وَالْخَرَجُ عَلَى الْأَرْضِ^(١).
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سَوَاءٌ.

٥٦٢- قُلْتُ: فَخَيْرُ؟

قَالَ: مَا صَحَّ لِي مِنْ أَمْرِ خَيْرَ شَيْءٍ. وَأَمَّا أَهْلُ الْمَدِينَةِ فَقَوْلُهُمْ
قَوْلٌ وَاحِدٌ: كُلُّ مَا فَتَحَ الْمُسْلِمُونَ مِنَ الْأَرْضِ عَنُودَةً أَوْ أَخَذُوا
الرِّقَابَ عَنُودَةً أَوْ مَالًا أَوْ حَرْثًا فَهُمْ يَقْسِمُونَهُ قِسْمًا وَاحِدًا:
الْخُمْسَ فِيهِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلِلرَّسُولِ ﷺ وَلِذِي الْقُرْبَى، الْآيَةُ،
وَالْبَاقِي بَيْنَ مَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ، فَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سَوَاءٌ.

٥٦٣- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: لَمَّا مَسَحَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْعَامِرَ
وَالْغَامِرَ؛ فَالْعَامِرُ: قَدْ بَانَ أَمْرُهُ، وَالْغَامِرُ: الَّذِي لَا يَزْرَعُ فَإِنَّمَا
هُوَ جَزِيَّةُ رَقَبَةِ الْأَرْضِ، فَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ فِي الْحَبِّ الْعَشْرَ
وَلَا بَدَّ مِنْ أَدَاءِ مَا عَلَى رَقَبَةِ الْأَرْضِ وَهُوَ: الْخَرَجُ، فَمِنْ ثَمَّ
مَسَحَ الْغَامِرَ عَلَيْهِمْ وَهُوَ مِمَّا لَا يَعْمُرُ؛ فَمِنْ عَمَرُ شَيْئًا وَجَبَ
عَلَيْهِ الْخَرَجُ فِي الْأَرْضِ وَالْعُشْرُ فِي الْحَبِّ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سَوَاءٌ.

٥٦٤- قُلْتُ (لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ)^(٢): قَالَ سَفِيَانُ: مَا كَانَ مِنْ أَرْضٍ
صَوْلِحَ عَلَيْهَا، ثُمَّ أَسْلَمَ أَهْلُهَا بَعْدُ، وَضِعَ عَنْهَا الْخَرَجُ؟

(١) رواه ابن أبي شيبة ٤١٩/٢، والبيهقي ١٣١/٤.

(٢) من (ظ).

قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

(قُلْتُ): وَمَا كَانَ مِنْ أَرْضٍ أُخِذَتْ عَنْوَةً، ثُمَّ أُسْلِمَ صَاحِبُهَا
وُضِعَتْ عَنْهُ الْجِزْيَةُ وَأُقِرَّ عَلَى أَرْضِهِ (بِالْخِرَاجِ).

قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٥٦٥- قُلْتُ: (قَدْ)^(١) سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ يَقُولُ: (جَمَعَ)^(٢) أَصْحَابُنَا

خَصَلْتِي سُوءَ: دَخَلُوا فِي الْخِرَاجِ وَهِيَ شَرِيعَةٌ مِنْ شَرَائِعِ
الْكُفْرِ، وَمَنَعُوا الزَّكَاةَ (وَهِيَ) فَرِيضَةٌ مِنْ فَرَائِضِ الْإِسْلَامِ.

قَالَ: صَدَقَ رَحِمَ اللَّهُ (تَعَالَى) الْأَوْزَاعِيَّ.

قَالَ (إِسْحَقُ)^(٣): هَذَا مِنَ الْأَوْزَاعِيَّ طَعَنُ عَلَى مَنْ دَخَلَ فِيهِ،

وَيَحْرُضُهُمْ عَلَى الدَّخُولِ فِي أَرْضِ الْعَشْرِ.

٥٦٦- قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ فِي مَالِ مَكَاتِبِ زَكَاةٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالِكٍ

لِمَالِهِ تَامًّا، وَلَا لِلْسَيِّدِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِ مَكَاتِبِهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، إِلَّا أَنْ يَمْلِكَ تَمَامَ مَا عَلَيْهِ، وَزِيَادَةً

مَائَتَيْنِ، فَيَحُولُ الْحَوْلُ عَلَى الْمَائَتَيْنِ، فَعَلَيْهِ حِينَئِذٍ الزَّكَاةُ.

٥٦٧- قَالَ أَحْمَدُ: لَا يُعْطَى مَنْ عِنْدَهُ خَمْسُونَ دِرْهَمًا أَوْ مِنَ الْحُلِيِّ

ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ / ٥٢ع/ مَا يَسَاوِي خَمْسِينَ دِرْهَمًا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ

(٢) فِي (ع): أَجْمَعَ.

(١) مِنْ (ظ).

(٣) مِنْ (ظ).

ﷺ: «أو حسابها من الذهب»^(١).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سَوَاءٌ، وَإِنْ أَخْطَا لِلزَّكَاةِ فَلَمْ يُعْطِ مَنْ لَهُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا.

٥٦٨- قَالَ (الإمام) أحمد: يعجبني أن يُعْطِيَ من زكاة ماله الجيران مع قرابته.

قَالَ إِسْحَقُ: (كَمَا قَالَ)^(٢) شَدِيدًا (يَبْدَأُ)^(٣) / ٣٠ظ / (بالقرابة).

٥٦٩- قَالَ (الإمام) أحمد (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): وَلَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ (الْوَلَدُ)^(٤) وَإِنْ سَفَلَ، وَلَا يُعْطَى الْجَدُّ وَإِنْ أَرْتَفَعَ.

قَالَ (إِسْحَقُ)^(٥): كَمَا قَالَ (كَانُوا)^(٦) مِنْ ذُكُورِهِ أَوْ مِنْ إِنَائِهِ وَإِنْ لَمْ يَرِثُوا.

(١) ورد ذلك في حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: «من سأل وله ما يغنيه جاءت مسألته يوم القيامة خدوشاً أو كدوخاً في وجهه» قالوا: يا رسول الله وما غناه؟ قَالَ: «خمسون درهماً أو حسابها من الذهب».

رواه أحمد ٤٤١/١، وابن أبي شيبة ٤٠٤/٢، وأبو داود (١٦٢٦)، والترمذي (٥٦٠) وحسنه، والنسائي ٩٧/٥، وأبو يعلى ١٣٩/٩، والطحاوي ٣٧٢/٤، وفي «مشكل الآثار» كما في «تحفة الأخيار» ٦/٦٤٥ (٤٨٤٩)، والشاشي (٤٧٩)، وابن الجوزي في «التحقيق» (١٠٤٢) وفي إسناده حكيم بن جبير فيه ضعف واضطراب. وانظر الجرح والتعديل ١٤٠/١ و٢٠١/٣، والكمال (ترجمة: حكيم بن جبير).

(٢) من (ظ). (٣) في (ع): أبتدأ.

(٤) من (ظ). (٥) من (ظ).

(٦) في (ظ): كأنه.

٥٧٠- قَالَ (الإمام) أحمدُ: سمعتُ سفيانَ بنَ عيينة يقول: لا يُحابي بها قريب، ولا تُمنعُ من بعيد.
قَالَ إسحاقُ: كما قَالَ.

٥٧١- قُلْتُ (لأحمد)^(١): كيف تُؤخذُ الصَّدَقَةُ مِنَ الغنمِ.
قَالَ: يجعلها (ثلاثة أثلاث)^(٢) ثم يأخذ من الأوسط.
قَالَ إسحاقُ: كما قَالَ.

٥٧٢- قُلْتُ: في مالِ العبدِ زكاةٌ؟
قَالَ: أرجو ألا يكونَ في مالِ العبدِ زكاةٌ.
قَالَ إسحاقُ: فيه زكاةٌ على مولاه. يَضُم مالَ عبده إلى ماله عند (حولِ) الحولِ.

٥٧٣- قُلْتُ: الحُلِيِّ فيه زكاةٌ؟
قَالَ: الحُلِيُّ ليس فيه زكاةٌ.
قَالَ إسحاقُ: كما قَالَ، إلا أن يكونَ سَرَفًا بينًا أو أختيالًا.
٥٧٤- قُلْتُ: ^(٣) يُعْطَى الأَخ (أو) الأخت أو الخالة مِنَ الزكاةِ؟
قَالَ (الإمام) أحمدُ: كل القرابةِ إلا الأبوين، والولد يُعْطَى مِنَ الزكاةِ ما لم يفي به ماله، أو مذمة يدفعها.
قَالَ إسحاقُ: كما قَالَ (سواء) و(قد) أَجَادَ.

(١) من (ظ). (٢) في (ظ): أثلاثا.

(٣) انظر «المغني» لابن قدامة ٩٩/٤.

٥٧٥- قُلْتُ: مَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْأَنْهَارُ وَالْعَيُونُ الْعَشْرَ، وَمَا سُقِيَ
بِالرِّشَاءِ^(١) فَنُصِفَ الْعَشْرُ؟
قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ : نعم .

قَالَ إِسْحَقُ : شَدِيدًا.

٥٧٦- قُلْتُ: يُسْتَحْلَفُ النَّاسُ عَلَى صَدَقَاتِهِمْ، أَوْ مَا جَاءُوا بِهِ أُخِذَ مِنْهُمْ؟

قَالَ: لَا، مَنْ جَاءَ بِشَيْءٍ قُبِلَ مِنْهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: هَذَا إِلَّا أَنْ يُتَّهَمَ أَوْ يَأْتِيَ بَرِيَّةٌ.

٥٧٧- قُلْتُ: قولُ ابن عباس في أموال أهل الذمّة: العفو^(٢)؟

قَالَ أَحْمَدُ: عَمْرُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) جَعَلَ عَلَيْهِمْ مَا قَدْ بَلَغَكَ، كَيْانَهُ
لَمْ يَرَ مَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا).

قَالَ إِسْحَقُ: معناه - والله (سبحانه وتعالى) أعلم - أنه إذا صارَ في أيديهم من أرضِ المسلمين، فزرعوا ألا يُؤخذَ منهم العشر؛ لأنَّه لا طهرةَ لهم.

٥٧٨- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: وَالْغَنَمُ بِمَنْزِلَةِ الْوَرَقِ، وَلَيْسَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ حَتَّى يَحْوَلَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ.
قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

(١) الرشاء: الحبل.

(٢) رواه عبد الرزاق ٩٨/٦ (١٠١٢٢)، وابن أبي شيبة ٤٣٢/٦، والبيهقي

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٥٧٩- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانُ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ غَنَمًا قَدْ حَلَّتْ فِيهَا الزَّكَاةُ بِبَقَرٍ قَدْ حَلَّتْ فِيهَا الزَّكَاةُ؟ قَالَ: عَلَى الْبَائِعِ وَالْمَشْتَرِي (عَلَيْهِ) الزَّكَاةُ.

قَالَ أَحْمَدُ: وَجِبَتْ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِيمَا بَاعَ إِذَا كَانَ قَدْ حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ عَطِبَتْ^(١)، وَقَدْ حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، قَبْلَ مَجِيءِ الْمَصْدَقِ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَتْ عَنْده مَائَتَا دِرْهَمٍ فَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَسُرِقَ بَعْضُهَا أَوْ كُلُّهَا، كَانَ عَلَيْهَا الزَّكَاةُ؛ لَوْجُوبِ الْحَوْلِ.

قَالَ إِسْحَقُ: أَمَّا الْبَقَرُ وَالْغَنَمُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ، وَأَمَّا الدَّرَاهِمُ: فَإِذَا سُرِقَتْ فَإِنْ (كَانَ)^(٢) فَرَطٌ (حَتَّى)^(٣) أَتَى عَلَيْهِ أَيَّامٌ، فَلَمْ يُوَدَّ حَتَّى سُرِقَ، فَهُوَ ضَامِنٌ، وَإِنْ لَمْ يُفَرِّطْ فَسُرِقَ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ. ذَهَبَتِ الزَّكَاةُ بِمَا فِيهَا.

٥٨٠- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ فِي رَجُلٍ وَرَثَ مِنْ أَبِيهِ غَنَمًا أَوْ إِبِلًا أَوْ بَقَرًا يَسْتَقْبَلُ بِهَا حَوْلًا، فَإِنْ كَانَتْ عِنْدَ الْأَبِ لِلتَّجَارَةِ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَتَّخِذَهَا سَائِمَةً يَسْتَقْبَلُ بِهَا حَوْلًا.

قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

(١) عَطِبَتْ: يُقَالُ: عَطِبَ الْفَرَسُ وَالْبَعِيرُ: أَنْكَسَرَ.

(٢) فِي (ظ): وَ.

(٣) مِنْ (ظ).

٥٨١- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: لَيْسَ فِيْمَا دُونَ الثَّلَاثَيْنِ مِنَ الْبَقَرِ شَيْءٌ،
وَفِي كُلِّ ثَلَاثَيْنِ تَبِيعٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعَيْنِ مَسْنَةٌ، وَفِي سِتِّينَ تَبِيعَانِ،
وَفِي سَبْعَيْنَ تَبِيعَةً وَمَسْنَةً، وَفِي ثَمَانِينَ مَسْنَتَانِ، وَفِي تِسْعِينَ:
ثَلَاثُ أَتَابِيعَ، وَفِي مِائَةٍ: تَبِيعَانِ وَمَسْنَةً، وَفِي عَشْرٍ وَمِائَةٍ:
مَسْنَتَانِ (وَتَبِيعَةٌ) وَفِي عَشْرِينَ وَمِائَةٍ ثَلَاثُ مَسْنَاتٍ أَوْ أَرْبَعِ
تَبَاعٍ، فَإِذَا كَثُرَتِ الْبَقَرُ فَعَلَى هَذَا الْحِسَابِ نَأْخُذُ بِالْأَكْثَرِ.
وَالْجَوَامِيسُ وَالثِّيرَانُ / ٥٣ع / وَالْبَقَرُ يَحْسَبُ صَغَارَهَا وَكِبَارَهَا.
وَلَيْسَ عَلَى بَقَرِ الْوَحْشِ السَّائِمَةِ زَكَاةٌ إِلَّا أَنْ تَكُونَ لِلتَّجَارَةِ.
قَالَ (الإمام) أَحْمَدُ: عَلَى بَقَرِ (الْوَحْشِ) السَّائِمَةِ زَكَاةٌ. وَمَتَى
يَجْتَمِعُ عِنْدَ الرَّجُلِ بَقَرُ الْوَحْشِ؟!!

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ الثَّوْرِيُّ فِي هَذَا كُلِّهِ / ٣١ ظ /.

٥٨٢- قُلْتُ: قَالَ إِبْرَاهِيمُ: إِذَا زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ أَسْتَأْنَفُ
الْفَرَائِضَ، (قَالَ إِبْرَاهِيمُ): وَلَيْسَ فِي الْأَشْنَاقِ شَيْءٌ^(١). قَالَ
سَفِيَانُ: (الْأَشْنَاقُ)^(٢): مَا بَيْنَ خَمْسَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ، وَمَا بَيْنَ
العَشْرَةِ إِلَى خَمْسَةِ عَشْرٍ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَا.

قُلْتُ: مَا يَعْنِي بِهِ؟

قَالَ: يَقُولُ فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ.

(١) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣٦١/٢، وَابْنُ بَيْهَقٍ ٩٢/٤، ٩٣.

(٢) مِنْ (ظ).

قَالَ إِسْحَقُ: مَا زَادَ عَلَى الْعَشْرِينَ وَالْمِائَةِ فَلَا يَكُونُ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْغَنَمِ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةً، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ وَسَقَطَ الْغَنَمِ؛ لِأَنَّهُ مَا بَيْنَ الْعَشْرِينَ وَالْمِائَةِ أَوْ أَكْثَرَ أَوْقَاصًا.

٥٨٣- قُلْتُ: قَوْلُ عَلِيٍّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): إِذَا أَخَذَ سَنًا دُونَ سَنٍ أَوْ سَنًا فَوْقَ سَنٍ^(١).

قَالَ: عَلَى مَا فِي كِتَابِ (عَمْرُو بْنُ حَزْمٍ) لَمْ نَحْفَظْهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: عَلَى مَا فِي كِتَابِ ثُمَامَةَ إِذَا أَرْتَفَعَ السَّنُّ أَوْ أَنْخَفَضَ^(٢).

٥٨٤- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: لَوْلَا مَا جَاءَ (فِي) الْأَثَرِ كَانَ مَا بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ مَا بَيْنَ السَّنِينَ، وَلَكِنَّ الْأَثَرَ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ فِي الْأَوْقَاصِ شَيْءٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٥٨٥- قُلْتُ لِأَحْمَدَ: قِيلَ لَهُ - يَعْنِي: سَفِيَانُ - فِي سِتٍّ وَتِسْعِينَ وَمِائَةً؟ قَالَ: أَرْبَعُ حَقَاقٍ.

قَالَ أَحْمَدُ: (لَا)، فِيهَا ثَلَاثُ حَقَاقٍ وَابْنَةُ لَبُونٍ، وَفِي خَمْسِينَ وَمِائَةً ثَلَاثُ حَقَاقٍ، وَفِي أَرْبَعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ. وَلَيْسَ فِي السَّنَةِ شَيْءٌ.

(١) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ٣٩/٤ (٦٩٠٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٤٣٢/٢.

(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ ١١/١-١٢، وَالبخاري (١٤٥٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٥٦٧)، وَالنسائي ١٨/٥، ٢٣، وَابْنُ مَاجَهَ (١٨٠٠)، وَالبیهقي ٨٥/٤.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٥٨٦- قُلْتُ لِأَحْمَدَ: قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا أَخَذْتَ سَنِينَ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ كَانَ مَا بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ.

(قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ): يَقُولُ: إِذَا أَخَذَ حِقَّةً مَكَانَ ابْنَةِ مَخَاضٍ أَوْ ابْنِ مَخَاضٍ يَرُدُّ مَا بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ كَمَا قَالَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كُلُّ مَا كَانَ عَلَى مَا وَصَفَ بَيْنَ السَّنِينَ يَرُدُّ مَا بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ عَلَى مَا رَوَى ثَمَامَةُ بْنُ أَنَسٍ.^(١)

٥٨٧- قُلْتُ: قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَيِّنَةَ: إِنَّ سَفِيَانَ كَانَ يَقُولُ: كُلُّ شَيْءٍ أَخْرَجَتْ الْأَرْضُ مِمَّا يَكَالُ إِذَا بَلَغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ وَلَهُ بَقَاءٌ إِذَا يَبَسَ فِيهِ الزَّكَاةُ. قَالَ: لَنْ تَرَى بَعَيْنِكَ مِثْلَ سَفِيَانَ حَتَّى تَمُوتَ.

قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ كَمَا قَالَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ فِي الْأَوْسَاقِ.

٥٨٨- قُلْتُ (لِأَحْمَدَ)^(٢): طَاوَسُ وَالشَّعْبِيُّ وَعَطَاءُ قَالُوا: إِذَا زَكَيْتَ طَعَامَكَ أَوْ شَعِيرَكَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ ثُمَّ حَبَسْتَهُ سَنَتَيْنِ لِلتَّجَارَةِ، أَوْ لغيرِ التَّجَارَةِ فَلَيْسَ عَلَيْكَ فِيهِ زَكَاةٌ، فَإِذَا (بَعْتَهُ)^(٣) أَسْتَقْبَلْتَ بِالْمَالِ حَوْلًا.

قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا كُنْتَ لَا تَرِيدُ بِهِ التَّجَارَةَ، فَلَيْسَ عَلَيْكَ فِيهِ الزَّكَاةُ

(١) سبق تخريجه في المسألة رقم (٥٨٣).

(٢) من (ظ). (٣) في (ع): أَبْتَعْتَهُ.

إذا حسبته سنين، فإذا كان يريد التجارة، فأعجب إليّ أن يقومه
ويزكيه.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا (قَالَ أَحْمَدُ)^(١): لَا بَدَّ أَنْ يَزْكِيَهُ إِذَا نَوَى
التَّجَارَةَ.

٥٨٩- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا كَانَ عِنْدَكَ طَعَامٌ مِنْ زَرْعِكَ وَقَدْ زَكَيْتَهُ
فِي شَعْبَانَ، فَبَعْتَهُ بِدِرَاهِمٍ، وَعِنْدَكَ مَالٌ (تَزْكِيهِ)^(٢) فِي شَهْرِ
رَمَضَانَ سِوَى ذَلِكَ الْمَالِ، فَجَاءَ شَهْرُ رَمَضَانَ وَعِنْدَكَ ذَلِكَ
الْمَالُ فَلَا تَزْكِيهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ. لَا يَجْتَمِعُ فِي مَالٍ
وَاحِدٍ زَكَاةٌ مَرَّتَيْنِ.

قَالَ أَحْمَدُ: صَدَقَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٥٩٠- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا كَانَ الطَّعَامُ الَّذِي بَعْتَ تَجِبُ فِيهِ
الزَّكَاةُ، فَإِذَا كَانَ الطَّعَامُ لَمْ تَجِبْ فِيهِ الزَّكَاةُ، ثُمَّ بَعْتَهُ بِوَرَقٍ قَبْلَ
أَنْ يَحِلَّ فِي مَالِكَ الزَّكَاةُ فَزَكِهِ مَعَ مَالِكَ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَا يَزْكَى شَيْءٌ مِنَ الْفَائِدَةِ أَبَدًا حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ
الْحَوْلُ. مِثْلُ الصَّلَةِ وَالْمِيرَاثِ وَكُلِّ نَمَاءٍ يَكُونُ مِنْ شَيْءٍ وَجِبَتْ
فِيهِ الزَّكَاةُ فَيَقُومُهُ وَيَزْكِيهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْهُ، وَالصَّلَةُ وَالْمِيرَاثُ بَائِنٌ مِنْهُ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ (سِوَاءً)^(٣).

(٢) فِي (ظ): لَمْ تَزْكِهِ.

(١) مَكْرُورَةٌ فِي (ع).

(٣) مِنْ (ظ).

٥٩١- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ وَإِذَا بَاعَ زَرْعًا أَخْضَرَ بَقْلًا أَوْ نَخْلًا فِيهِ طَلْعٌ، فَلَيْسَ عَلَى الْبَائِعِ زَكَاةٌ. قِيلَ لَهُ: فَالَّذِي اشْتَرَاهُ؟ قَالَ: إِنْ أَدْرَكَ حَتَّى يَصِيرَ حَبًّا أَوْ ثَمَرًا عَلَيْهِ / ٥٤ع / الزكاة.

قَالَ أَحْمَدُ: هَذَا الْأَصْلُ، مَكْرُوهُ أَنْ يَبِيعَ الثَّمَرُ حَتَّى يَطْيَبَ، فَإِذَا بَاعَ قَبْلَ أَنْ يَطْيَبَ فَسَخْتَهُ، فَإِنْ بَاعَ ثَمَرَةً قَدْ طَابَتْ فَالزَّكَاةُ عَلَى الْبَائِعِ، وَلَيْسَ فِي الْخَضِرِ شَيْءٌ إِلَّا الزَّكَاةُ فِي أَثْمَانِهَا إِذَا حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ.

٥٩٢- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا كَانَ ابْتِنَاعُ الزَّرْعِ وَالنَّخْلِ لِلتَّجَارَةِ قَوْمَهُ قِيَمَةً إِذَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فزَكَاةُ؟ قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

٥٩٣- قُلْتُ: وَإِنْ كَانَ اشْتَرَاهُ لغير التجارة فَأَدْرَكَ زَكَاةً، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ بِشَهْرٍ.

قَالَ أَحْمَدُ: مَا لَمْ يَشْتَرِهِ لِلتَّجَارَةِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ إِلَّا زَكَاةُ مَا أَخْرَجَتِ الْأَرْضُ إِذَا اسْتَحْصَدَ فَهُوَ عَلَى الْبَائِعِ، وَإِذَا لَمْ يَسْتَحْصِدْ فَسَخْتَهُ يَعْنِي: الْبَيْعَ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ / ٣٢ ظ /.

٥٩٤- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: وَإِذَا بَاعَ الزَّرْعَ وَالنَّخْلَ وَقَدْ أَدْرَكَ، فَالزَّكَاةُ عَلَى الْبَائِعِ.

قَالَ (أحمد)^(١): نقول كذا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٥٩٥- قُلْتُ^(٢): قَالَ: قُلْتُ لسفيان: أَرَأَيْتَ إِنْ بَاعَ نَخْلَةً أَوْ عِنَبَةً

أَوْ زُرْعَةً وَقَدْ بَلَغَ مَا لَا؟ قَالَ: فِي ثَمَنِ الْعَشْرِ أَوْ نِصْفِ الْعَشْرِ،
وَإِنْ بَاعَ بِرَخْصٍ فَهُوَ ضَامِنٌ لِقِيمَةِ مَا بَاعَ.

قَالَ أَحْمَدُ: (هُوَ)^(٣) كَمَا قَالَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٥٩٦- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ، وَبَلَغَنِي عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: وَمَا أَكَلَ

يَحْسَبُ عَلَيْهِ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ ذَا شَيْءٍ، يَتْرَكُ لَهُمْ فِي الْخَرْصِ بِقَدْرِ مَا
يَأْكُلُونَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ: الرَّبْعُ لَا يَخْرُصُ عَلَيْهِ.

٥٩٧- قُلْتُ (لأحمد)^(٤): سُئِلَ سَفِيَانُ عَنْ رَجُلٍ لَهُ أَرْضٌ حَرَّةٌ

مَنْحَهَا رَجُلًا فزَرَعَهَا؟ قَالَ: أَرَى الزَّكَاةَ عَلَى مَنْ زَرَعَهَا.

قَالَ أَحْمَدُ: كَذَا هُوَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٥٩٨- قُلْتُ: (قَالَ: وَ) كَانَ سَفِيَانُ وَالْأَوْزَاعِيُّ يَقُولَانِ: عَلَى أَرْضِ

الْخَرَجِ الزَّكَاةُ حَيْثُ مَا زَرَعَ الْمُسْلِمُ.

(١) من ١-٤ من (ظ).

قَالَ أَحْمَدُ: أَجُودُ. وَأَعْجِبُهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالُوا، إِلَّا أَنَّا نَرَى أَنْ يَكُونَ يَرْفَعُ مِنْ جُمْلَةِ
الطَّعَامِ نَفَقَاتِهِ وَالْخَرَاجَ أَيْضًا، ثُمَّ مَا حُصِّلَ بَعْدَ ذَلِكَ عَشْرَهُ.
٥٩٩- قُلْتُ: قَالَ مَكْحُولٌ فِي الْمَصْدَقِ يَأْتِي الْمَالَ فَلَا يَجِدُ فِيهَا
السَّنَ الْتِي عَلَيْهِ. قَالَ: أَرَى أَنْ يَأْخُذَ قِيمَتَهَا.

قَالَ أَحْمَدُ: (هَذَا) ^(١) خِلَافُ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ^(٢).

قَالَ إِسْحَقُ: لَا يَأْخُذُ إِلَّا مِنْهَا، مِنْ أَوْسَاطِهَا وَلَوْ كُنَّ كُلُّهَا هَرْمَةً
أَوْ ذَاتَ عَوَارٍ؛ لِأَنَّ زَكَاتَهَا مِنْهَا كَالدِّرَاهِمِ الَّتِي لَا يَنْقُوْا عَلَيْهِ
الْجِيَادُ فِي الزَّكَاةِ.

٦٠٠- قُلْتُ: قَوْلُ شَرِيحٍ: لَا حَبْسَ عَنْ فَرَائِضِ اللَّهِ؟ ^(٣)

قَالَ أَحْمَدُ: يَقُولُ: مَنْ أَوْقَفَ وَقْفًا، فَمَاتَ، فَهُوَ مِيرَاثٌ، لَا
يَحْبِسُ عَنْ فَرَائِضِ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ) شَيْءٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، إِذَا كَانَ حَبْسًا (عَلَى وَلَدِهِ) ^(٤) لَمْ يَجْعَلْ
عَاقِبَةَ ذَلِكَ لِلْمَسَاكِينِ فَلِذَلِكَ يَرُدُّ إِلَى فَرَائِضِ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ).

(١) من (ظ). (٢) سبق تخريجه عند المسألة (٥٨٣).

(٣) رواه الشيباني في الحجة ٦٠/٣، والبيهقي ١٦٢/٦، وصحح إسناده إلى
شريح ابن حجر في الدراية ١٤٥/٢. وروى مرفوعًا بإسناد ضعيف، رواه
الدارقطني ٦٨٤ ظ.

(٤) من (ظ).

(باب في المكاتب يزكي ما يأخذ منه سيده)

٦٠١- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانُ عَمَّا يَأْخُذُ السَّيِّدُ مِنَ الْمَكَاتِبِ: أَيْزِيهِ حِينَ يَقَعُ فِي يَدِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، هُوَ بِمَنْزِلَةِ الدِّينِ.
قَالَ أَحْمَدُ: هَذَا شَيْءٌ لَا أَمْلِكُهُ إِلَّا مَلَكَتْهُ السَّاعَةُ، حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ، وَهَذَا أَمْرٌ بَيْنَ فَلَ أَدْرِي مِمَّ قَالَ سَفِيَانُ ذَلِكَ؟!

٦٠٢- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا أَسْتَفَادَ الرَّجُلُ أَلْفَ دِرْهَمٍ ثُمَّ أَسْتَفَادَ قَبْلَ أَنْ يَحُولَ عَلَى الْأَلْفِ الْحَوْلُ مَا لَا يَزْكِيهِ مَعَهُ؟
قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ ذَا شَيْئًا، لَيْسَ فِي الْفَائِدَةِ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ (سواء) (١).

٦٠٣- قُلْتُ: قَالَ: فَإِنْ سُرِقَتِ الْأَلْفُ قَبْلَ الْحَوْلِ فَلَيْسَ فِيهَا أَسْتَفَادَ بَعْدَ شَيْءٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَى مَا أَسْتَفَادَ الْحَوْلُ مِنْ يَوْمٍ أَسْتَفَادَ فَإِنْ بَقِيَ مِنَ الْأَلْفِ مِائَتَا ٥٥٥/ دِرْهَمٍ وَذَهَبَتْ بَقِيَّتُهَا، فَإِنْ فِيهَا الزَّكَاةُ وَفِيهَا أَسْتَفَادَ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ فِيهَا أَسْتَفَادَ زَكَاةً.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ.

٦٠٤- قُلْتُ لِأَحْمَدَ: قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا كَانَتْ خَمْسُ مِائَةِ (دِرْهَمٍ) يَزْكِيهَا، فَذَهَبْتُ وَأَنْفَقَ سَائِرَهَا فَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا إِلَّا دِرْهَمٌ، ثُمَّ اسْتَفَدْتُ مَالًا أَوْ وَرَثْتُ مِيرَاثًا فَحَلَّ عَلَى ذَلِكَ الدِّرْهَمِ الزَّكَاةُ، زَكَيْتَ مَا أَصَبْتُ، وَلَوْ قَبْلَهُ يَوْمَ. قِيلَ لَهُ: هَذَا لِمَكَانِ الدِّرْهَمِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ (الإمام) أحمد: سُبْحَانَ اللَّهِ (تعالى). وَتَعْجَبُ مِنْ قَوْلِهِ: هَذَا دِرْهَمٌ يُوجِبُ عَلَى مِائَةِ أَلْفِ الزَّكَاةِ. قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): (كَمَا) لَا زَكَاةَ فِي الْفَائِدَةِ أَبَدًا حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ عِنْدَ رَبِّهِ، وَإِنْ كَانَ مَلِكٌ قَبْلَ ذَلِكَ مِائَتِي دِرْهَمٍ (أَوْ لَمْ يَمْلِكْ، فَهَمَا سَوَاءٌ)^(١).

(١) فِي (ظ): وَلَمْ يَمْلِكْهَا سَوَاءً.

(باب في زكاة المضارب يحول عليه الحول)^(١).

٦٠٥- قلتُ لأحمد: قَالَ سفيانُ في رجلٍ دفع إلى رجلٍ مالا مضاربة، ألف درهم، فابتاع به المضارع بُرًّا، فحالَ عليها الحولُ، وبُرُّهُ ثمن ألف درهم وأربعمائة درهم، ولم يبع البُرَّ بعدُ صاحب المال، يزكي عن ألف ومائتي درهم قيمة البُرِّ، وليس على المضارب في المائتين زكاة؛ لأنه لم يُسَلِّمْ له بعدُ، فإن باعوه بنقدٍ أَسْتَأْنَفَ به المضاربُ حولا، وإن باعوه بنسيئة سنة بألف وأربعمائة درهم فأخذ المضاربُ الربحَ أدى الزكاة حين يصلُّ إليه.

قَالَ أحمد: جيدٌ.

قلتُ: وَلِمَ، وقد باعه بنسيئة؟

قَالَ: هو بمنزلة الدين.

قَالَ إسحاق: كما قَالَ أحمدُ؛ لأنَّ الدينَ الذي في نفسه كشيءٍ في يده.

٦٠٦- قلتُ: سئلَ سفيانُ عن رجلٍ أخفى مالا مضاربة، فربحَ فيه، أيؤدي زكاته؟ أو ينتظر حتَّى يؤدي إلى صاحب المالِ ماله؟ قَالَ: بل ينتظرُ حتَّى يؤدي إلى صاحبه؛ لأنه لم يسلم له بعدُ.

قَالَ أَحْمَدُ: إِنْ كَانَ أَحْتَسِبَا زَكَّيَ الْمَضَارِبَةِ.
إِذَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مِنْ يَوْمٍ أَحْتَسِبَا؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ مَالَهُ فِي الْمَالِ؛
لَأَنَّهُ إِنْ وَضَعَ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَتْ الْوُضُفَةُ عَلَى صَاحِبِ الْمَالِ.
قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ^(١).

٦٠٧- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَصْطَادَ بَقْرًا وَحَشِيٍّ أَوْ حَمْرًا
وَحَشِيٍّ، أَوْ ظَبَاءً، أَوْ سَمَكًا، أَوْ وَهَبَ لَهُ، أَوْ وَرِثَهُ فَبَلَغَ مَالًا
فَلَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ حَتَّى يَبِيعَهُ بِدِرَاهِمٍ، وَيَحْوَلَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مِنْ
يَوْمٍ يَبِيعُهُ.
قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.
٦٠٨- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: وَإِنْ وَرِثَ طَعَامًا أَوْ ثِيَابًا أَوْ آتِيَةً أَوْ
سَفْنًا^(٢) فَلَيْسَ عَلَيْهِ (فِيهِ)^(٣) زَكَاةٌ حَتَّى يَبِيعَهُ بِدِرَاهِمٍ، وَيَحْوَلَ
عَلَيْهِ الْحَوْلُ. قِيلَ لَهُ: وَإِنْ كَانَ مِائَةً أَلْفٍ؟ قَالَ: وَإِنْ كَانَ، مَا
خِلَا الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ فَإِنَّ عَلَيْهِ فِيهَا الزَّكَاةَ
إِذَا حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ مِنْ يَوْمٍ يَرِثُهَا.
قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.
٦٠٩- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا أَبْتَعْتَ غَلَامًا أَوْ جَارِيَةً لِتِجَارَةٍ، ثُمَّ

(١) المسائل (٦٠٥، ٦٠٦) ليست في (ظ).

(٢) السفن: الفأس العظيمة، أو هو: الجلد الخشن الغليظ. أنظر «لسان

العرب» مادة: سفن. (٣) من (ظ).

بدا لك أن تمسكه لغير التجارة، ثم بدا لك أن تبيعه / ٣٣ ظ / فبعته، فليس عليك فيه زكاة حتى يحول على ثمنه الحول. قيل له: من يوم يبدو له بيعه، أو من يوم يبيعه؟ قال: من يوم يبيعه. قال أحمد: نعم من يوم يبيعه.

قال إسحاق: كما قال (أحمد)، ولكن إن أجمع على بيعه، ثم لم يبعه كان كالبيع يكون ذلك / ٥٦ ع / في قيمته يوم أجمع. ٦١٠- قلت: قال سفيان: إذا كان لك على رجل دين فدخل عليه الزكاة، فما أخذت منه فزكه، ولو درهماً بالحساب. قال أحمد: جيد.

قال إسحاق: كما قال.

٦١١- قلت: (قال): ^(١) سألت سفيان عن رجل أسلف في أثواب حرير، كل ثوب بعشرين (درهماً) ^(٢) فحلّ عليه الزكاة، وحلّ أجل الحرير، وقيمة الحرير كل ثوب بخمسة وعشرين درهماً ولم يقبضها بعد؟ قال: يزكيه إذا (حلّ) ^(٣) عليه من خمس وعشرين درهماً.

قال أحمد: لم يصير الملك له، ليس عليه زكاة، فإذا قبضه قومه وزكاه.

(١) من (ظ).

(٢) من (ظ).

(٣) في (ع): دخل.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ.

٦١٢- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا أَتَيْتَ بُرًّا لِلتَّجَارَةِ فَقَوِّمْتَهُ قِيَمَةً، فَحَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَقَدْ نَقَصَ مِنْ تِلْكَ الْقِيَمَةِ؛ فَزَكَّهِ مِنَ الْقِيَمَةِ يَعْنِي: الْآخِرَةَ.

قَالَ (الإمام) أَحْمَدُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): إِنَّمَا يَزَكِيهِ مِنْ يَوْمٍ يَحُولُ عَلَيْهِ الْحَوْلُ: نَقْصَانٍ أَوْ زِيَادَةٍ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ؛ لَمَّا قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَوْمُهُ ثُمَّ زَكَّاهُ^(١).

٦١٣- قُلْتُ: قَالَ: (سَأَلْتُ)^(٢) سَفِيَانَ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مَتَاعًا بِمِائَةِ، وَهُوَ ثَمَنٌ مِائَتَيْنِ يَوْمَ اشْتَرَاهُ ثُمَّ أَتَى عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَهُوَ ثَمَنٌ مِائَتَيْنِ؟ قَالَ: عَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ.

قَالَ (الإمام) أَحْمَدُ: يَزَكِيهِ بِقِيَمَتِهِ عَلَى الْمِائَتَيْنِ وَلَوْ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِمِائَةٍ وَهُوَ يَسَاوِي مِائَةً يَوْمَ اشْتَرَاهُ، لَمْ تَجِبْ فِيهِ الزَّكَاةُ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ (وَهُوَ يَسَاوِي مِائَتَيْنِ، وَإِنَّمَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مِنْ يَوْمٍ يَسَاوِي مِائَتَيْنِ إِلَى أَنْ يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ)^(٣). قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٦١٤- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانٌ عَنْ مَكَاتِبٍ لَهُ فَضَلَ مَالٌ عَمَّا عَلَيْهِ؟ قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ حَتَّى يُوْدِيَ مَا عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي لَعَلَّهُ أَنْ يُسْتَرْقَّ، فَإِذَا (أَدَى)^(٤) أَسْتَأْنَفَ.

قَالَ أَحْمَدُ: (نَعَمْ)^(٥) لَيْسَ عَلَى الْمَكَاتِبِ زَكَاةٌ.

(١) رواه ابن أبي شيبة ٤٠٦/٢، والبيهقي ١٤٧/٤.

(٢)، (٣)، و(٤)، (٥) من (ظ).

قَالَ إِسْحَقُ: كُلَّمَا كَانَ عِنْدَهُ فَضْلٌ عَنْ مَكَاتِبَتِهِ مَا يَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنَّ عَلَيْهِ الزَّكَاةَ إِذَا حَالَ عَلَيْهِ (الْحَوْلُ).

٦١٥- قُلْتُ: وَسُئِلَ، فَقِيلَ: وَلَيْسَ عَلَى سَيِّدِهِ زَكَاةٌ؟ قَالَ: لَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَإِذَا قَبِضَهُ أَدَّى لِمَا غَابَ عَنْهُ.
قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ عَلَى السَّيِّدِ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ قَبْضِهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سُفْيَانُ.

٦١٦- قُلْتُ: سُئِلَ سُفْيَانُ عَنْ زَكَاةِ مَالِ الْمَمْلُوكِ، عَلَى مَنْ هُوَ؟
قَالَ: عَلَى السَّيِّدِ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ فِي مَالِ الْعَبْدِ زَكَاةٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سُفْيَانُ^(١).

٦١٧- قُلْتُ: قَالَ سُفْيَانُ: كَانَ حَمَادُ^(٢) وَابْنُ أَبِي لَيْلَى يَقُولَانِ: إِذَا كَانَ عَلَى الرَّجُلِ دَيْنٌ فَعَلَيْهِ الزَّكَاةُ - يَعْنِي: الَّذِي عَلَيْهِ الدَّيْنُ - وَكَانَ سُفْيَانُ لَا يَرَى ذَلِكَ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَا، كَمَا قَالَ سُفْيَانُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَا، يَعْنِي: سُفْيَانُ، وَأَحْمَدُ، وَلَكِنْ إِنْ كَانَ الدَّيْنُ فِي ثِقَةٍ، فَتَرَكَهُ مُحَابَاةً كَمَا فِي يَدِهِ يَزْكِيهِ قَبْلَ الْقَبْضِ.

(١) مسألة رقم ٦١٦ ليست في (ظ).

(٢) رَوَى أَثَرُ حَمَادِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ ٤١٤/٢.

٦١٨- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانُ عَنْ رَجُلٍ كَانَ لَهُ عَلَى رَجُلٍ أَلْفٌ دِرْهَمٍ دِينَارًا، فَارْتَدَّ، فَكَانَ عَلَيْهِ زَمَانًا، ثُمَّ أَسْلَمَ؟ قَالَ: يَزْكِي لِمَا مَضَى مِنَ السَّنِينَ.

قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ دِينَ أَلْفٍ (دِرْهَمٍ) ^(١) فَارْتَدَّ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَلْفُ، ثُمَّ أَسْلَمَ فَقَبَضَهَا صَاحِبُهَا مِنَ الَّذِي ارْتَدَّ فَإِنْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ لِمَا مَضَى، وَأَمَّا الرَّجُلُ إِذَا ارْتَدَّ وَلَهُ مَالٌ مَنَعَ مِنْ مَالِهِ حَتَّى يَقْتُلَ، فَإِذَا / ٥٧ع / قَتَلَ صَارَ مَالُهُ فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ هُوَ أَسْلَمَ وَقَدْ حَالَ عَلَى ذَلِكَ الْمَالِ الْحَوْلُ، أَوْ لَمْ يَقْتُلْ كَانَ الْمَالُ لَهُ (الْمَلِكُ) وَلَا يَزْكِيهِ؛ يَسْتَأْنَفُ بِهِ الْحَوْلُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَمْنُوعًا مِنْ مَالِهِ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ (أَحْمَدُ)، إِلَّا أَنَّا نَرَى الْمُرْتَدَّ إِذَا قُتِلَ أَنَّ مَالَهُ لَوَرِثَتِهِ (مِنْ) ^(٢) الْمُسْلِمِينَ.

٦١٩- قُلْتُ (لِإِسْحَاقَ): مَا يَصْنَعُ بِجِيفَتِهِ؟
قَالَ: تُدْفَنُ.

(قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: قَالَ بَعْضُهُمْ: يَتْرُكُ كَمَا هُوَ).

٦٢٠- (قَالَ): قُلْتُ: قَالَ الْحَسَنُ: إِذَا حَلَّتِ الزَّكَاةُ فَسَرَقَ الْمَالُ فَهُوَ ضَامِنٌ. قَالَ سَفِيَانُ: وَكَانَ غَيْرُهُ لَا يَرَى عَلَيْهِ ضَمَانًا. (قَالَ): قُلْتُ لِسَفِيَانٍ: مَا تَرَى أَمْضُمُونَهُ هِيَ أَمْ لَا؟ قَالَ: مَا أَرَى عَلَيْهِ ضَمَانًا إِلَّا أَنْ / ٣٤ ظ / يَغِيرُهَا، فَإِنْ غَيْرُهَا ضَمِنَ.

(٢) مِنْ (ظ).

(١) مِنْ (ظ).

قَالَ سَفِيَانُ: وَتَغْيِيرُهَا أَنْ يَبْتَاعَ بِهَا شَيْئًا أَوْ يَخْلُطَهَا بِمَالٍ لَا يَعْرِفُ.

قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ ضَامِنٌ.

قَالَ إِسْحَاقُ: لَا يَضْمَنُ أَبَدًا إِذَا لَمْ يَفْرُطْ أَوْ يَغْيِرْهَا عَنْ حَالِهَا كَمَا قَالَ سَفِيَانُ.

٦٢١- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانُ عَنْ دِرَاهِمٍ وَجِبَتْ فِيهَا الزَّكَاةُ خَمْسَةَ وَعِشْرِينَ دِرْهَمًا فَسُرِقَ أَصْلُ الْمَالِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُؤَدِّيَهَا؟ قَالَ: يُؤَدِّي زَكَاةَ الْخَمْسَةِ وَالْعِشْرِينَ دِرْهَمًا بِالحِسَابِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ.

قَالَ أَحْمَدُ: يُؤَدِّي الْخَمْسَةَ وَالْعِشْرِينَ دِرْهَمًا كُلِّهَا.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ سَفِيَانُ.

٦٢٢- (قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانُ)^(١) عَنِ الرَّجُلِ إِذَا وَجِبَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ، فَأَخْرَجَ الزَّكَاةَ، فَجَعَلَهَا فِي كَيْسٍ، (فَجَعَلَ يَعْطِيهِ)^(٢) قَلِيلًا قَلِيلًا سُئِلَ عَنِ الْمَوْضِعِ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا كَانَ لَا يَجِدُ، فَإِذَا وَجَدَ أَنْ يَفْرَغَ مِنْهُ أَحَبَّ إِلَيَّ. قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ إِذَا كَانَتِ الْإِرَادَةُ عَلَى أَنْ تُثَبَّتَ فِي وَضْعِهَا لَمْ يَضُرْهُ التَّأْخِيرُ.

٦٢٣- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: وَلَا يَطْعَمُ عَنِ الْآبِقِ.

(٢) فِي (ع): يَعْطِيهَا.

(١) فِي (ع): وَسُئِلَ.

قَالَ أَحْمَدُ: كَذَا هُوَ (الْأَبْق) ^(١) مِثْلُ الطَّيْرِ، أَيْنَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ؟!
قَالَ إِسْحَاقُ: كُلَّمَا عَلِمَ مَوْضِعَ إِبَاقِهِ، أَوْ طَمَعَ لَمَّا يُقَالُ: إِنَّهُ
قَرِيبٌ مِنْكَ؛ أَطْعَمَ عَنْهُ.

٦٢٤- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: رَقِيقُ أَمْرَأَتِهِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ، إِنْ شَاءَ
فَعَلَ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْ، يَعْنِي: صَدَقَةَ الْفَطْرِ (إِنْ كَانَ يَمُونَهُمْ).
قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا كَانَ يَمُونَهُمْ فَعَلِيهِ الزَّكَاةُ عَلَى حَدِيثِ أَسْمَاءِ ابْنَةِ
أَبِي بَكْرٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) ^(٢).

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ. وَكَذَلِكَ كَانَ ابْنُ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا) يُعْطِي عَنْ أَمْرَأَتِهِ وَرَقِيقَهَا إِذَا كَانُوا فِي عِيَالِهِ ^(٣).

(١) فِي (ع): هُوَ.

(٢) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣٩٧/٢، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلَّى» ١٢٩/٦.

(٣) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ ١٦١/٤.

(بَابُ مَنْ ابْتِاعَ عَبْدًا قَبْلَ الْفِطْرِ، يُطْعَمُ عَنْهُ؟)

٦٢٥- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: مَنْ ابْتِاعَ عَبْدًا قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمَ أُطْعِمَ عَنْهُ. قَالَ (الإمام) أحمد: ما أحسنه.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ (أحمد) إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ لَيْلَةَ الْفِطْرِ فَكُلْ مَنْ كَانَ فِي مِلْكِهِ مِنْ مَمْلُوكٍ أَوْ مَوْلُودٍ فَعَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّيَ عَنْهُمْ زَكَاةَ الْفِطْرِ، وَمَا كَانَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ لَيْلَةَ الْفِطْرِ مِنْ شَوَالٍ وَإِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِيَ زَكَاةَ شَهْرِ رَمَضَانَ.

٦٢٦- قُلْتُ (لأحمد)^(١): قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا أَهْلٌ هَلَالُ شَوَالٍ فَمَنْ وَلَدَ لَهُ (ولد)^(٢) أَوْ اشْتَرَى عَبْدًا (بَعْدَ الْهَلَالِ) فَلَيْسَ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ. قَالَ أحمد: جيدٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٦٢٧- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: لَا تُدْفَعُ الصَّدَقَةُ إِلَى غَنِيِّ وَلَا عَبْدٍ وَلَا يَسْتَأْجَرُ عَلَيْهَا مِنْهَا، وَلَا فِي بِنَاءِ مَسْجِدٍ وَلَا فِي شِرَاءِ مَصْحَفٍ، وَلَا فِي دِينَ مَيِّتٍ، وَلَا فِي كَفْنِ مَيِّتٍ، وَلَا تُشْتَرَى نَسَمَةٌ يَجْرُ بِهَا الْوَلَاءُ، وَلَا يُعْطَى (مِنْهَا) مَكَاتِبًا، وَلَا تَحْجُ بِهَا، وَلَا تَحْجِجُ (وَلَا تُعْطَى) مِنْ ذَوِي قَرَابَتِكَ مَنْ تُجَبِّرُ عَلَى نَفَقَتِهِ لَوْ خَاصَمَكَ، وَلَا تَخْرِجَهَا مِنْ بَلَدِكَ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا أَنْ لَا تَجِدَ.

(٢) من (ظ).

(١) من (ظ).

قَالَ أَحْمَدُ: يَشْتَرِي بِهَا نَسْمَةً؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا): أَعْتَقَ مِنْ زَكَاةِ مَالِكٍ^(١). فَإِنْ وَرَثَ مِنْهَا شَيْئًا جَعَلَهُ فِي الرِّقَابِ، وَيَعَانُ بِهِ فِي الرِّقَابِ، وَيُعْطِي فِي الْحَجِّ، وَيُعْطِي قَرِيبَهُ مِمَّنْ لَا يَعُولُ إِذَا لَمْ يَدْفَعْ (بِهِ) عَنْ نَفْسِهِ مَذْمَةً، وَلَمْ يَفِ بِهَا مَالَهُ، وَالْبَاقِي كُلُّهَا عَلَى مَا قَالَ سَفِيَانُ.

قُلْتُ: فَمَا شَأْنُ دِينِ الْمَيِّتِ؟

(قَالَ)^(٢): لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَيٍّ يَقْبُضُ، لَا يَكُونُ غَارِمًا.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ.

٦٢٨- قُلْتُ: قِيلَ لَهُ - يَعْنِي: سَفِيَانُ - : أَرْبَعُونَ جَمَلًا فِيهَا مَسْنَةٌ؟
قَالَ: خَذِ الْمَسْنَةَ.

قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ إِلَّا أَنْ (لَا) يَجِدُ الثَّنِيَّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ فِيهَا.
قَالَ إِسْحَاقُ: يُؤْخَذُ مِنْ أَرْبَعِينَ جَمَلًا جَمَلٌ يَجِدُ فِيهَا مَسْنًا أَوْ ثَنِيًّا؛ لِأَنَّهُا لَوْ كَانَتْ كِبَارًا كَانَتْ مَرَاضًا أَوْ مَهَازِيلَ أَخَذَ زَكَاتَهَا مِنْهَا

٦٢٩- قُلْتُ: مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ / ٥٨ع / يَتَرَاوَعَانِ بِالسُّوْيَةِ؟

قَالَ: إِذَا كَانَ أَرْبَعُونَ شَاةً، لِرَجُلٍ عَشْرَةٌ وَلِلْآخَرِ ثَلَاثُونَ، إِنْ أَخَذَ مِنَ الثَّلَاثِينَ رَجَعَ عَلَى صَاحِبِ الْعَشْرَةِ بِرَبْعِ شَاةٍ.
قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

(١) ذكره البخاري معلقاً قبل الحديث رقم (١٤٦٨)، وأبو عبيد في «الأموال»
(١٧٨٥)، (١٩٦٧)، وابن حجر في تعليق التعليق ٢٤/٣.

(٢) من (ظ).

قَالَ إِسْحَقُ الْكَوْسَجُ: لَقَدْ فَسَّرَ وَأَجْمَلَ.

٦٣٠- قُلْتُ: إِذَا كَانَ عِنْدَ الرَّجُلِ طَعَامٌ مِنْ زَرْعٍ وَقَدْ زَكَّاهُ فِي شَعْبَانَ فَبَاعَهُ بِدِرَاهِمٍ، وَعِنْدَهُ مَالٌ يَزْكِيهِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ سِوَى ذَلِكَ الْمَالِ، فَجَاءَ شَهْرُ رَمَضَانَ وَعِنْدَهُ ذَلِكَ الْمَالُ يَزْكِيهِ مَعَ مَالِهِ أَمْ لَا؟

قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، إِذَا لَمْ يَحُلْ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ بَاعَ.
قُلْتُ: فِي الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ زَكَاةً.
قَالَ: (لَيْسَ) ^(١) فِيهِ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ الْحَوْلُ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ / ٣٥ ظ/.

٦٣١- قُلْتُ: وَزَكَاةُ الْحَلِيِّ؟

قَالَ: لَيْسَ فِيهِ زَكَاةٌ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَرَفًا أَوْ أَرَادَ بِهِ أَحْتِيَالُ
الْإِسْقَاطِ.

٦٣٢- قُلْتُ: فِي الدِّينِ زَكَاةٌ؟

قَالَ: إِذَا قَبْضَهُ فَلْيَزْكِهِ عَلَى حَدِيثِ عَلِيٍّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ^(٢)،

(١) مِنْ (ظ).

(٢) يَقْصِدُ قَوْلَ عَلِيٍّ فِي الدِّينِ الظَّنُّونَ: يَزْكِيهِ لَمَّا مَضَى إِذَا قَبْضَهُ إِنْ كَانَ صَادِقًا. رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣٩٠/٢، وَابْنُ أَبِي حَتَّى ١٥٠/٤، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الْإِرْوَاءِ» (٧٨٥).

عاودته (في ذلك)^(١)، فقال مثل ذلك.
 قال إسحاق: لا زكاة فيه حتّى يقبضه، إلّا أن يكون تركه حياءً
 أو معروفًا، فإنه يزكيه قبل أن يقبضه، وإذا لم يقدر على قبضه
 (فإذا قبضه) أدى؛ لما مضى.

٦٣٣- قُلْتُ: في العروض زكاة إذا كانت للتجارة؟

قَالَ: يقوّمه ويزكيه.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ^(٢).

٦٣٤- قُلْتُ: في مال المملوك زكاة؟^(٣)

قَالَ: أرجو ألا يكون فيه زكاة.

(قُلْتُ: ألا يكون فيه زكاة على) حديث عمر ونافع عن ابن عمر

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، ليس فيه زكاة؟!

قَالَ: أليس يتسرى العبد في ماله؟! هو ماله ما لم يأخذه منه
 سيده.

قَالَ إِسْحَاقُ: ليس هذا شيئًا، (ما)^(٤) في ماله زكاة، إلّا أن

المولى يؤدي.

٦٣٥- قُلْتُ: ما زاد على المائتين؟

(١) من (ظ).

(٢) وردت هذه المسألة في (ع) هكذا: قُلْتُ: في العروض زكاة؟ قَالَ: إذا
 كانت للتجارة يقومه ويزكيه. قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

(٣) من (ظ). (٤) انظر كلاً الأثرين عند البيهقي ١٠٨/٤.

قَالَ: فَبِالْحِسَابِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٦٣٦- قُلْتُ: زَكَاةُ مَالِ الْيَتِيمِ؟

قَالَ: فِيهِ الزَّكَاةُ، وَفِي الْمَاشِيَةِ وَالْإِبِلِ لَا يَخْتَلِفُونَ، أَيْ (أَنَّ) فِيهِ الزَّكَاةَ.

قَالَ (إِسْحَقُ: وَ) ^(١) فِي كُلِّ مَالِ الْيَتِيمِ زَكَاةٌ.

٦٣٧- قُلْتُ: إِذَا أَوْصَى الرَّجُلُ بِحَجٍّ أَوْ زَكَاةٍ كَانَ مِنَ الثَّلَاثِ أَمْ لَا؟

قَالَ: هُوَ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

(بَابُ: فِي تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ)

٦٣٨- قُلْتُ: تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ؟

قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ نَظَرًا لِأَهْلِ الْحَاجَةِ وَلَا

يُفَرِّقُهُ الدَّرَاهِمَ وَالْدَرَاهِمِينَ لِيَهُونَ عَلَيْهِ^(١).

٦٣٩- قُلْتُ: إِذَا أَخْرَجَ زَكَاةَ مَالِهِ، ثُمَّ سُرِقَتْ أَوْ ضَاعَتْ؟

قَالَ: يَسْتَأْنَفُ.

قَالَ إِسْحَقُ: لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَفْرُطَ.

٦٤٠- قُلْتُ: إِذَا حَلَّتِ الزَّكَاةُ فَسُرِقَ الْمَالُ؟

قَالَ: فَعَلِيهِ الزَّكَاةُ.

قَالَ إِسْحَقُ: لَيْسَ عَلَيْهِ (فِيهِ)^(٢) شَيْءٌ.

٦٤١- قُلْتُ: مَتَى يُعْطَى زَكَاةُ الْفِطْرِ؟

قَالَ: يَوْمُ الْفِطْرِ أَحَبُّ إِلَيَّ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، قَبْلَ الصَّلَاةِ.

٦٤٢- قُلْتُ: يُعْطَى صَدَقَةُ الْفِطْرِ عَنِ الْمَكَاتِبِ؟

قَالَ: لَا يُعْطَى عَنِ الْمَكَاتِبِ.

(١) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي (ظ) بَعْدَ الَّتِي تَلِيهَا.

(٢) مِنْ (ظ).

قَالَ إِسْحَقُ: يُعْطَى عَنْهُ إِذَا كَانَ فِي عِيَالِهِ، وَإِلَّا فَلَا.

قُلْتُ: وَعَنْ رَقِيقِ أَمْرَأَتِهِ؟

قَالَ: وَعَنْ رَقِيقِ أَمْرَأَتِهِ يُعْطَى.

قُلْتُ: عَنْ الْآبِقِ؟

قَالَ: وَالْآبِقُ إِذَا عَلِمَ مَكَانَهُ، أُعْطِيَ عَنْهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٦٤٣- (قَالَ): قُلْتُ: يُعْطَى عَنِ الْعَبْدِ إِذَا كَانَ لِلتَّجَارَةِ؟

قَالَ: يُعْطَى إِلَّا عَنْ مَمْلُوكَيْنِ نَصَارَى.

قَالَ إِسْحَقُ: وَيُعْطَى عَنِ النَّصَارَى أَيْضًا.

٦٤٤- قُلْتُ (لِأَحْمَد)^(١): الْعَسْلُ وَالْعَنْبَرُ فِيهِمَا زَكَاةٌ؟

قَالَ: أَمَّا الْعَسْلُ فَفِيهِ الْعَشْرُ، وَالْعَنْبَرُ قَدْ قَالَ فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ^(٢)

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا).

قَالَ إِسْحَقُ: فِي الْعَسْلِ الْعَشْرُ وَالْعَنْبَرِ كَذَلِكَ أَيْضًا يُؤْخَذُ مِنْهُ

الْخَمْسُ.

٦٤٥- قُلْتُ: الرِّكَازُ، أَيْنَ يَكُونُ، فِي أَرْضِ الْإِسْلَامِ أَوْ فِي

(١) مِنْ (ظ).

(٢) رَوَى خُبْرُ ابْنِ عَبَّاسٍ الشَّافِعِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» ٩٦/١ وَ ١٤٠ وَ فِي «الْأُمِّ» ٤٢/٢، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٧٤/٢، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ٦٥/٤، أَنْظَرَ التَّمْهِيدَ ١٢٦/٢، وَ«تَلْخِصُ الْحَبِيرِ» ١٧٧/٢، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» ٣٦٣/٣، وَ«تَغْلِيقُ التَّعْلِيقِ» ٣٥/٣ وَ ٣٦، وَ«نَصَبُ الرَّايَةِ» ٣٨٣/٢.

(أرض) ^(١) الشراك؟

قَالَ: الركاك: الكنز العادي. / ٥٩ع/

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٦٤٦- قُلْتُ: فِي أَيِّ شَيْءٍ يَكُونُ الركاكُ؟

قَالَ: الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ الْعَادِيَّةُ.

قُلْتُ: يَكُونُ فِي الصُّفْرِ؟

قَالَ: الصُّفْرُ يَكُونُ فِي الْحِجَارَةِ، وَلَا يُؤْخَذُ إِلَّا بِالْمِثْنَةِ،
(هُوَ) ^(٢) مَعْدَن.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٦٤٧- قُلْتُ (لَأَحْمَدُ: مَنْ تَحَلَّى لَهُ الصَّدَقَةُ؟) ^(٣).

قَالَ: أَقُولُ عَلَى حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ جَبْرِ ^(٤)، وَلَكِنِ الْمَسْأَلَةُ لَا
تَحَلُّ لِأَحَدٍ وَعِنْدَهُ مَا يُعْشِّيهِ وَيَغْدِيهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ. قَالَ: وَإِنْ أَخَذَ أَخَذَ، فَلَا يُعْطِيهِ مِنْ لَهُ
الْأَوْقِيَّةُ، كَانَ قَوِيًّا.

(قَالَ إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ: الْأَوْقِيَّةُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا).

(١) فِي (ظ): أَهْل. (٢) فِي (ظ): مِنْ.

(٣) فِي (ع): لَمْ تَجِبْ لَهُ.

(٤) يَرِيدُ حَدِيثَ حَكِيمِ بْنِ جَبْرِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَسَبَقَ تَخْرِيجُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ رَقْمَ (٥٦٧).

(الجزء الثاني)

فيه : بقية الزكاة، وباب الصيام، والحيض، والنكاح، والطلاق،

ويتلوه باب الصَّيْدِ / ٣٦ ظ/

إسحق بن منصور المروزي قَالَ :

٦٤٨- قُلْتُ لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رحمه الله (١) :

تجزيه الزكاة في صنف واحد؟

قَالَ : لَأَنْ (يفرق) (٢) أَحَب إِلَيَّ ، ويجزئه في صنفٍ واحد.

قَالَ إِسْحَقُ : كَمَا قَالَ : إِلَّا الْمُؤَلَّفَةُ (قلوبهم) والعاملين فَإِنَّ

الْأَصْنَافَ السَّتَةَ قَدْ ثَبَتَتْ (لهم الصدقة) (٣).

٦٤٩- قُلْتُ : يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ مُشْرِكٌ أَوْ عَبْدٌ أَوْ نَصْرَانِي أَوْ يَهُودِي؟

قَالَ : لَا يُعْطَى إِلَّا الْمُسْلِمُونَ.

قَالَ إِسْحَقُ : كَمَا قَالَ.

٦٥٠- قُلْتُ : أَيْخَرُجُ الزَّكَاةَ مِنْ بَلَدِهِ (إِلَى بَلَدٍ)؟

قَالَ : لَا يُخْرَجُهَا.

قَالَ إِسْحَقُ : كَمَا قَالَ.

٦٥١- قُلْتُ لِأَحْمَدَ : إِذَا كَانَ مَمْلُوكٌ بَيْنَ أَثْنَيْنِ ، (مَنْ) يُؤَدِّي عَنْهُ

(١) ما بين قوسين ليس في (ع) بما في ذلك العنوان وفيها (قُلْتُ) فقط.

(٢) غير واضحة في الأصل، وهذا ما تبين لي منها.

(٣) في (ع) : الصدقة لهم.

صدقة الفطر؟

قَالَ: يُؤَدِّي كُلُّ وَاحِدٍ (بِحَصَّتِهِ) ^(١).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٦٥٢- قُلْتُ: يَشْتَرِي أَبَاهُ (وَأُمُّهُ) ^(٢) مِنَ الزَّكَاةِ فَيَعْتَقُهُمَا؟

قَالَ: لَا يَشْتَرِي أَبَاهُ، وَلَكِنْ يَشْتَرِي غَيْرَ أَبِيهِ فَيَعْتَقُهُ، وَإِنْ وَرَثَ مِنْهُ شَيْئًا جَعَلَهُ فِي الرِّقَابِ.

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ كَمَا قَالَ، (قَالَ): وَالْأَبُ جَائِزٌ أَيْضًا.

٦٥٣- قُلْتُ: (إِلَى) مَنْ يَدْفَعُ الزَّكَاةَ أَحَبُّ إِلَيْكَ، السُّلْطَانُ أَوْ يَقْسِمُهَا هُوَ؟

قَالَ: يُفَرِّقُهَا (هُوَ) أَحَبُّ إِلَيَّ، وَإِنْ أَعْطَاهَا السُّلْطَانُ فَهُوَ وَجْهِ الْعَمَلِ، وَلَا يَعْدِي بِالزَّكَاةِ هَذِهِ الْأَصْنَافُ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٦٥٤- (قُلْتُ): الشَّاءُ إِذَا كَانَتْ لِلتَّجَارَةِ؟

قَالَ: فِي ثَمَنِهَا الزَّكَاةُ (قَالَ): إِلَّا أَنْ تَكُونَ أُتْخِذَتْ لِلْوِلَادَةِ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٦٥٥- قُلْتُ: مَا يَأْخُذُهُ الْعَشَّارُ يَحْتَسِبُ بِهِ مِنَ الزَّكَاةِ؟

قَالَ: نَعَمْ، يَحْتَسِبُ بِهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

(١) فِي (ع): مِنْ حَصَّتِهِ. (٢) فِي (ع): أَوْ ابْنِهِ.

٦٥٦- قُلْتُ: تُؤْخَذُ العَرُوضُ فِي الزَّكَاةِ؟

قَالَ: قَدْ رُويَ هَذَا عَنْ مَعَاذَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)^(١)، وَأَمَّا أَنَا فَلَا يَعْجِبُنِي.

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ جَائِزٌ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ النِّظَرِ لِلْمَسَاكِينِ.

٦٥٧- قُلْتُ: قَوْلُهُ: «الْمَتَعَدِي فِي الصَّدَقَةِ كَمَا نَعَهَا»^(٢)؟

قَالَ: يَعْنِي: يَتَعَدَى الْمُتَصَدِّقُ بِأَخْذِ مَا لَا يَجِبُ (لَهُ).

٦٥٨- قُلْتُ: صَدَقَةُ الْفِطْرِ؟

قَالَ: (عَلَى) حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)^(٣).

قَالَ إِسْحَقُ: يُخْرَجُ صَاعًا (صَاعًا)^(٤).

(١) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ١٠٥/٤ (٧١٣٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٤٠٤/٢ (١٠٤٤٠).

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٥٨٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٤٦)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٨٠٨)،

وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» ٣٠٦/٢ (٢٢٧٥)، مِنْ طَرِيقِ سَعْدِ بْنِ سَنَانٍ عَنْ

أَنْسَ، وَتَكَلَّمَ أَحْمَدُ فِي سَعْدٍ، أَنْظَرَ «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» ٢٦٥/١٠، وَقَالَ

التِّرْمِذِيُّ فِي «الْعِلَلِ الْكَبِيرِ» ٣٢١/١: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا - يَعْنِي: الْبُخَارِيَّ -

عَنْ سَعْدِ بْنِ سَنَانٍ فَقَالَ: ... وَهُوَ صَالِحٌ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ. وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي

«الْمَجْمَعِ» ٨٣/٣: رَجَالُهُ ثِقَاتٌ. وَحَسَنَةُ الْأَلْبَانِيِّ. وَلَهُ شَاهِدٌ رَوَاهُ إِسْحَقُ

(٤١٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ ٧٣/٣، وَالبُخَارِيُّ (١٥٠٥، ١٥٠٨)، وَمُسْلِمٌ (٩٨٥)، وَأَبُو

دَاوُدَ (١٦١٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٧٣)، وَالنَّسَائِيُّ ٥١/٥. وَلَفْظُ أَحْمَدَ: كُنَا

نُؤَدِي صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، صَاعًا مِنْ

تَمْرٍ، صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، صَاعًا مِنْ أَقْطٍ ...

(٤) مِنْ (ظ).

٦٥٩- قُلْتُ: (صدقة)^(١) الفطرِ على مَنْ جرث عليه نفقته؟

قَالَ: نعم.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٦٦٠- قلت: العبدُ يكونُ في الماشيةِ أو الحائط، عليه صدقةُ

الفطرِ؟

قَالَ: نعم.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٦٦١- قُلْتُ: سُئِلَ الْأَوْزَاعِيُّ عَنِ الْمَرْأَةِ تُوْدِّي زَكَةَ مَهْرِهَا إِذَا كَانَ

زَوْجُهَا مَلِيًّا؟ قَالَ: لَيْسَ تَعْدُ الْمَرْأَةُ صَدَاقَهَا مَالًا.

قَالَ أَحْمَدُ: تَزْكِيهِ إِذَا قَبِضْتَهُ لَمَّا مَضَى.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَإِنْ كَانَ زَوْجُهَا مَلِيًّا، تَقْدَرُ عَلَى أَخْذِهِ

أَخْرَجَتِ الزَّكَاةَ كُلَّ عَامٍ.

٦٦٢- قُلْتُ: إِنَّ رَجُلًا أَتَى عَلِيًّا (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بِزَكَةٍ مَالِهِ فَقَالَ: هَلْ

نُعْطِيكَ شَيْئًا؟^(٢)

قَالَ: لَا قَالَ: يَقُولُ: أَقْسَمَهُ أَنْتَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ عَلِيٌّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، وَهَذَا مِنْ عَلِيٍّ

(كَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى وَجْهَهُ) إِذْنٌ لَهُ.

٦٦٣- قُلْتُ: الْأَكْثَارُ^(٣) إِذَا أَخْرَجَ (فِي)^(٤) نَصِيْبِهِ مَا يَجِبُ فِيهِ

الْعَشْرُ، أَيْعْطِي؟

(١) فِي (ظ): زَكَةٌ.

(٢) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ١١٧/٤ (٧١٨٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣٨٦/٢ (١٠٢١٣).

(٣) الْأَكْثَارُ: الْحَرَاثُ أَوْ الزَّرَاعُ. (٤) فِي (ع): مِنْ.

قَالَ: نعم.

قال إسحاق: وأما الخراج والعشر فيجتمعان، فإنَّ السُّنَّةَ مضَتْ من رسولِ الله ﷺ والخلفاء بعده / ٦٠ع/ أَنَّ العشرَ فرضٌ من فرائضِ الله (عزَّ وجلَّ) في البُرِّ والشعير (والتمر) والزبيب كما قَالَ الله (تبارك وتعالى): ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧] يعني: الحبوب والثمار. واختلفوا فيما سوى الأصناف (الأربعة) من الحبوب.

فرأى طائفةٌ من أهلِ العراقِ وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْأَمْصَارِ أَنْ لَا زَكَاةَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْحَبُوبِ إِلَّا فِي الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ؛ لَمَا تَأَوَّلُوا حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ أَخَذَ مِنَ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ، مِنْهُمْ: الثوري، وابن المبارك، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقَهُمَا. ورأى عامةُ علماءِ أهلِ الحجاز، وَمَنْ أَتَبَعَهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ الشَّامِ وَأَهْلِ الْعِرَاقِ أَنَّ كُلَّ حَبٍ يَدْخِرُ أَوْ تَصِيرُ تِلْكَ الْحَبُوبُ أَطْعِمَاتٍ أَهْلُ مِصْرَ مِنَ الْأَمْصَارِ فَأَنَّهُ مِثْلُ الْأَصْنَافِ / ٣٧ ظ/ الأربعة، هَذَا الَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ لَمَّا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ فِي أَقْلٍ مِنْ خَمْسَةِ (أَوْسُقٍ مِنْ حَبِّ صَدَقَةٍ)»^(١) «^(٢) فكل ما وقع عليه

(١) ما بين قوسين إلى نهاية مسألة (٦٦٤) غير واضح في (ظ) نتيجة تلف وتأكل بالمخطوط في غالب المواضع لذلك أثبتنا ما في (ع) مع الإضافات من الكلمات الواضحة من (ظ).

(٢) رواه أحمد ٥٩/٣، ومسلم (٩٧٩)، والنسائي ٤٠/٥، وفي «الكبرى» (٢٢٦٤)، والطحاوي في «شرح المعاني» ٣٥/٢، وابن حبان (٣٢٧٧) وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً.

أَسْمُ الحب، وهو مما يبقى في أيدي الناس مما يصير في (بعض الأزمنة عند) الضرورة طعامًا لقوم: فهو حب يُؤخذ منه العشر إذا بلغ خمسة أوسق (فكل ما أخرجت) الأَرْضون شيئًا من الحبوب التي وصفنا كانت أرض خراج أو عشر فإن (العشر فرضٌ عليه) لا يسقط الخراج العشر الذي فرض الله (عز وجل).

قَالَ الله (عز وجل): ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٦٧] (فَسَرَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ) أَنَّهُ الحب والثمار، فصار العشر فرضًا مفروضًا في الكتابِ الناطقِ (وَالسُّنَّةُ الْمَاضِيَةُ) فكيف يسقط الخراج الذي وضعه أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ (عَامِرُهَا) وَغَامِرُهَا زَرَعْتَ أَمْ لَمْ تَزْرَعْ العشر الذي فرضه الله (عز وجل) في الحبوب التي أخرجتها الأرض. وقد قيل ذلك لعمر بن عبد العزيز حيث رأى (أَنْ يَأْخُذَ) ^(١) العشر أنها أرض خراج. (قَالَ: الْخَرَجُ عَلَى الْأَرْضِ، وَالْعَشْرُ عَلَى الْحَبِّ).

قَالَ إِسْحَاقُ: وَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي يَمْلِكُ الدَّارَ وَقِيمَتُهَا عَشْرَةُ آلَافِ دِرْهَمٍ وَلَا شَيْءَ لَهُ سِوَاهَا (أَيَأْخُذُ مِنَ الزَّكَاةِ؟) فَإِنَّ السَّنَةَ قَدْ مَضَتْ بِأَنَّ صَاحِبَ الْمَسْكَنِ، وَالْخَادِمَ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ (اِحْتِاجَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ، يَعْنِي): مِنْ لِبَاسٍ وَأَثَاثِ الْبَيْتِ وَمَا

أشبهه، فإذا كانت الدار مسكنه وفيها سعة (وما يبلغ فوق مسكنه) قيمة خمسين درهماً أو أكثر لم يُعط من الزكاة؛ لأنه قادرٌ على أن يخرج (الفضل من يده).

واختلف أهل العلم في (فضل)^(١) سعة الدار، فرأى ابن المبارك إذا لم يمكنه بيع فضل (المسكن) إلا أن يكون الطريق عليه، ولا يقدر أن يصرف الفضل من وجه آخر فإنه يعطى (لا يحتسب عليه) الفضل. ورأى الأوزاعي ومن أتبعه أن يُباع المسكن فإذا أخذ ثمنًا اشترى (مسكنًا قدر) ما يسعه، ثم حينئذ يُعطى إذا لم يكن عنده فضلٌ عن المسكن وعليه الحج إذا (كان مسكنه) ذا ثمن، ويكتفي بدون ذلك، وهذا الذي يُعتمد عليه؛ لأن ما قال الأوزاعي أشبه (بالسنة، لا يُعطى رجلٌ) من الزكاة (وله دار)^(٢) قيمتها خمسة آلاف (درهم)^(٣) أو أكثر.

٦٦٤- (سمعت إسحق بن منصور: و(سئل إسحق: ما يرى واجباً على رجلٍ من الزكاة في مالٍ له أجمع / ٦١ع / في غير البلد الذي (هو به منذ أحوال) حال على بعضها الحول، وصاحب المال مختلط ثم أفاق من ذلك، والمال مجتمع له (على حاله، وهل تجب الزكاة عليه) في الوقت الذي بينت؟

(٢) في (ع): وهو يملك داراً.

(١) من (ظ).

(٣) من (ظ).

فَقَالَ: السَّنَةُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَنْظَرَ إِلَى يَوْمٍ مَلَكَ الْمَالَ الَّذِي (يَجِبُ فِي) مِثْلِهِ الزَّكَاةُ، فَكَلِمَا أَتَى عَلَيْهِ أَحْوَالٌ وَفِي بَعْضِ ذَلِكَ لَمْ يَعْقِلْ لَمَّا كَانَ مُخْتَلِطًا (فَإِنَّ الزَّكَاةَ وَاجِبَةٌ) عَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّيَ لَمَّا مَضَى؛ لِأَنَّ أَمْوَالَ الْمَجَانِينِ وَمَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمَرِ فَعَلَيْهِمُ (الزَّكَاةُ) عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كُلِّهِمْ، وَعِنْدَ مَنْ قَالَ بِالرَّأْيِ أَيْضًا.

(كِتَابُ الصَّيَامِ) ^(١)

٦٦٥- قُلْتُ لِأَحْمَدَ (بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُ): مَنْ رَأَى هِلَالَ رَمَضَانَ وَخَدَهُ أَيُّصُومُ؟ وَمَنْ رَأَى هِلَالَ شَوَّالٍ وَحَدَهُ، أَيُفْطَرُ؟ / ٣٨ ظ /

قَالَ: يَصُومُ، وَلَا يُفْطَرُ.

قَالَ إِسْحَقُ: لَا يَصُومُ وَلَا يُفْطَرُ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ مَعَ الْجَمَاعَةِ.

٦٦٦- قُلْتُ: إِذَا رَأَى هِلَالَ (يَعْنِي): شَوَّالَ (بِالْعَشِيِّ يُفْطَرُ؟) ^(٢).

قَالَ: إِذَا رَأَى بِالنَّهَارِ فَلَا يُفْطَرُ، وَإِنْ كَانَ أَوَّلَ النَّهَارِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٦٦٧- (قَالَ): قُلْتُ: إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ مَفْطَرٌ وَامْرَأَتُهُ مَفْطَرَةٌ حِينَ طَهَرَتْ مِنْ حَيْضِهَا؟

قَالَ: مَا أَحَبُّ أَنْ يَغْشَاهَا، يَكْفَى عَنْ غُشْيَانِهَا إِذَا قَدِمَ الْبَلَدَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، فَإِنْ غُشِيَهَا نَهَارًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ.

٦٦٨- قُلْتُ: مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ قِضَاءِ رَمَضَانَ بِإِصَابَةِ أَهْلِهِ؟

قَالَ: هَذَا لَيْسَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ، إِنَّمَا الْكَفَّارَةُ فِي رَمَضَانَ لِحَرَمَتِهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

(٢) فِي (ع): بَعْشَى الْفَطْرِ.

(١) فِي (ظ): فِي الصَّيَامِ.

٦٦٩- قُلْتُ: صِيَامُ الْعَبْدِ فِي التَّظَاهِرِ؟

قَالَ: يَصُومُ شَهْرَيْنِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٦٧٠- قُلْتُ: مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرَبَ فِي رَمَضَانَ؟

قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ.

قُلْتُ: كَيْفَ (لَا) ^(١) تَجْعَلُهُ مِثْلَ مَنْ أَصَابَ أَهْلَهُ؟

قَالَ: أَنَا أَجْعَلُهُ؟! لَيْسَ فِيهِ حَدِيثٌ، كَيْفَ أُوجِبُ عَلَيْهِ بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ كَفَّارَةً، وَإِنَّمَا أُوجِبُ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِالْجَمَاعِ ^(٢)؟ وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ كُلُّهَا مَعْصِيَةً فَلَا تَشْبَهُ الْأَكْلَ وَالشُّرْبَ بِالْجَمَاعِ، فِي الْجَمَاعِ يُرْجَمُ وَيُوجِبُ عَلَيْهِ الْغَسْلُ، وَمَا يَشْبَهُهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ.

قِيلَ لَهُ: فَالْعَمْدُ وَالْخَطَأُ فِي الْجَمَاعِ وَاحِدٌ؟

فَمَالَ إِلَى أَنَّ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ، وَفِي الْخَطَأِ ^(٣) قَالَ: لَيْسَ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ بَيَانُ خَطِئٍ وَلَا عَمْدٍ، هُوَ مُخَيَّرٌ فِي الْكَفَّارَةِ، وَفِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ.

(١) من (ظ).

(٢) رواه أحمد ٢/٢٤١، والبخاري (٦٧٠٩، ٦٧١١)، ومسلم (١١١١)، وأبو داود (٢٣٩٠)، والترمذي (٧٢٤)، وابن ماجه (١٦٧١) من حديث أبي هريرة.

(٣) وردت هذه الجملة في (ع): مال لما أن وجب عليه الكفارة في الخطأ.

قَالَ إِسْحَقُ: عَلَيْهِ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ عَمْدًا الْكَفَارَةُ تَشْبِيهًا بِقَوْلِ
النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَجَامِعِ، وَكَذَلِكَ أَفْتَى الْحَسَنُ وَغَيْرُهُ مِنَ التَّابِعِينَ
أَنَّ الْكَفَارَةَ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ.

قَالَ إِسْحَقُ: فِي النِّسْيَانِ فِي الْغَشْيَانِ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.
٦٧١- (قَالَ): قُلْتُ: الصَّائِمُ يَدْخُلُ الْحَمَامَ؟

قَالَ: إِنْ لَمْ يَخْفِ الضَّعْفَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٦٧٢- قُلْتُ: مَنْ وَاصَلَ مِنَ السَّحْرِ إِلَى السَّحْرِ تَكْرَهَهُ؟

قَالَ: لَا أَكْرَهَهُ، الْوَصَالُ أَنْ يَكُونَ لَا يَأْكُلُ شَيْئًا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٦٧٣- قُلْتُ: الْحَقْنَةُ لِلصَّائِمِ وَغَيْرِ الصَّائِمِ تَكْرَهَاهَا؟

قَالَ: أَمَا (لِلْمَفْطَرِ)^(١) فَلَا بَأْسَ بِهَا، وَأَمَّا الصَّائِمُ (إِذَا كَانَ) فِي
رَمَضَانَ فَقَدْ أَفْطَرَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٦٧٤- قَالَ أَحْمَدُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): الْإِفْطَارُ فِي السَّفَرِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ

الصَّوْمِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٦٧٥- قُلْتُ: رَجُلٌ أَسْتَنْشَقَ، فَدَخَلَ الْمَاءُ حَلَقَهُ وَهُوَ صَائِمٌ؟

(١) فِي (ع): لِلْمَضْطَرِ.

قَالَ: إِذَا كَانَ لَا يَرِيدُ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٦٧٦- (قَالَ): قُلْتُ: الْكَحْلُ لِلصَّائِمِ؟

قَالَ: إِنِّي أَتَوَقَّعُ مِنْهُ مَا يَجِدُ طَعْمَهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّهُ قَلَّ مَا يَسْلَمُ الْإِنْسَانُ (مِنْهُ) ^(١) حَتَّى يَدْخُلَ رَأْسَهُ.

٦٧٧- (قَالَ): قُلْتُ: رَجُلٌ أَكَلَ وَهُوَ يَرَى أَنَّ عَلَيْهِ لَيْلًا، وَقَدْ أَصْبَحَ؟

قَالَ: يَقْضِي.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٦٧٨- (قَالَ): قُلْتُ: تَجُوزُ شَهَادَةُ رَجُلٍ عَلَى رُؤْيَا الْهَلَالِ لِرَمَضَانَ أَوْ لَشَوَالٍ؟

قَالَ: أَمَّا لَشَوَالٍ فَلَا، وَلَكِنْ لِرَمَضَانَ تَجُوزُ شَهَادَةُ رَجُلٍ (وَاحِدٍ) ^(٢).

قَالَ إِسْحَقُ: لَا يَجُوزُ فِي الصَّوْمِ حَتَّى يَشْهَدَ عِدْلَانِ كَالْفَطْرِ وَالْأَضْحَى.

٦٧٩- (قَالَ): قُلْتُ: مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ ٦٢ ع./ صَوْمُ شَهْرٍ؟

قَالَ: يُطْعَمُ عَنْهُ فِي الصِّيَامِ، وَالنَّذْرُ يُقْضَى عَنْهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٦٨٠- (قَالَ): قُلْتُ: مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ صِيَامِ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟

قَالَ: إِذَا كَانَ مِنْ مَرَضٍ أَوْ حَيْضٍ أَوْ مِنْ أَمْرٍ يَغْلِبُهُ مِنْ قِيٍّ
بَنِي، وَإِذَا أَفْطَرَ عَمْدًا يَسْتَأْنَفُ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٦٨١- (قَالَ): قُلْتُ: رَجُلٌ أَصْبَحَ صَائِمًا فِي السَّفَرِ، ثُمَّ قَدَّمَ أَهْلَهُ
مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ فَأَفْطَرَ؟
قَالَ: مَا يَعْجِبُنِي أَنْ يَفْطَرَ، عَلَيْهِ قَضَاءُ يَوْمٍ، وَإِذَا أَفْطَرَ بِأَهْلِهِ
فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كُلَّمَا أَصْبَحَ فِي السَّفَرِ صَائِمًا، ثُمَّ دَخَلَ نَهَارًا
فَجَامَعَ فَقَدْ أَسَاءَ، وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ.
٦٨٢- قَالَ أَحْمَدُ: وَإِذَا أَصْبَحَ مَفْطَرًا فِي السَّفَرِ، فَدَخَلَ أَهْلَهُ، فَأَكَلَ
فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَيَعْجِبُنِي أَنْ لَا يَأْكُلَ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٦٨٣- (قَالَ): قُلْتُ: إِذَا خَرَجَ مُسَافِرًا مَتَى يَفْطَرُ؟
قَالَ: إِذَا بَرَزَ عَنِ الْبُيُوتِ.
قَالَ إِسْحَقُ: لَا، بَلْ حِينَ يَضَعُ رِجْلَهُ فِي الرَّحْلِ فَلَهُ الْإِفْطَارُ،
٣٩/ ظ / كَمَا فَعَلَ (ذَلِكَ) ^(١) أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
وَسَنَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ ^(٢)، وَإِذَا جَاوَزَ الْبُيُوتَ قَصَرَ.
٦٨٤- قُلْتُ: ^(٣) (الصَّائِمُ) ^(٤) يَمْضِغُ الْعِلْكَ ^(٥)؟

(١) من (ظ). (٢) رواه الترمذي (٧٩٩، ٨٠٠).

(٣) انظر «المغني» لابن قدامة ٣٥٨/٤. (٤) من (ظ).

(٥) الْعِلْكَ: نوع من أصماغ الشجر يَمْضِغُ فلا يَذَاب.

قَالَ: لَا.

قَالَ إِسْحَقُ: إِنْ فَعَلَ لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ، وَتَرْكُهُ أَفْضَلُ، وَلَا (يَزْدَرِد) ^(١) رِيقَهُ عَلَى حَالٍ.

٦٨٥- قُلْتُ: الْفِطْرُ قَبْلَ الْمَغْرَبِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟

قَالَ: تَعْجِيلُ الْفِطْرِ يَسْتَحَبُّ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ لِرَجُلٍ حَاجَةٌ أَوْ شُغْلٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: لَا بَلْ يَجْتَهِدُ أَنْ يَفْطُرَ قَبْلَ الصَّلَاةِ.

٦٨٦- قُلْتُ: يَصُومُ يَوْمًا، وَيَفْطُرُ يَوْمًا أَحَبُّ إِلَيْكَ؟

قَالَ: إِنْ قَوِيَ عَلَى هَذَا فَأَفْضَلُ الصَّيَامِ هَذَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٦٨٧- قُلْتُ: مَنْ قَالَ: أَنْتَ بِالْخِيَارِ إِلَى آخِرِ النَّظَرَيْنِ؟

قَالَ: إِنَّمَا (قَالَ هَذَا) ^(٢) فِي التَّطَوُّعِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٦٨٨- قُلْتُ: عَاشُورَاءُ يَوْمَ التَّاسِعِ أَوْ الْعَاشِرِ؟

قَالَ: يَصُومُ يَوْمَ التَّاسِعِ وَالْعَاشِرِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، لِمُخَالَفَةِ الْيَهُودِ؛ فَإِنَّهُمْ يَصُومُونَ (يَوْمًا) وَاحِدًا.

٦٨٩- (قَالَ): قُلْتُ: رَجُلٌ أُغْمِيَ عَلَيْهِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ؟

قَالَ: أَمَّا أَوَّلُ يَوْمٍ إِذَا كَانَ قَدْ طَلَعَ الْفَجْرُ، ثُمَّ أُغْمِيَ عَلَيْهِ،

(٢) فِي (ع): هُوَ.

(١) فِي (ظ): يَرْدُ.

وَكَانَ قَدْ نَوَى الصَّوْمَ أَجْزَاءَ يَوْمِهِ ذَلِكَ. (قَالَ): وَأَمَّا سِوَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَقْضِي.

قَالَ إِسْحَقُ: كُلَّمَا (لَمْ) يَأْكُلْ يَوْمَهُ ذَلِكَ، وَقَدْ دَخَلَ فِي النَّهَارِ بِصِيَامٍ فَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ أَيَّامًا.

٦٩٠- قَالَ (الإمام) أَحْمَدُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): يَحْتَاجُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَنْ يَجْمَعَ كُلَّ يَوْمٍ عَلَى الصَّوْمِ.

قَالَ إِسْحَقُ: لَا يَحْتَاجُ إِلَّا إِذَا دَخَلَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ نَوَى صِيَامَهُ كُلَّهُ.

٦٩١- قُلْتُ: صِيَامُ الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ مِنْ رَمَضَانَ؟
قَالَ: أَكْرَهُهُ إِذَا وَضَحَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كُلَّمَا كَانَتْ تِلْكَ اللَّيْلَةُ مُضْجِيَّةً^(١) فَلَا يَسَعُهُ إِلَّا أَنْ يَصْبَحَ مَفْطَرًا يَبْكُرُ بِالْأَكْلِ، وَإِذَا كَانَتْ مَتَغِيمَةً، أَوْ بِهَا عَلَةٌ أَصْبَحَ مَفْطَرًا أَيْضًا إِلَّا أَنَّهُ يَتَلَوَّمُ^(٢) بِالْأَكْلِ يَتَرَبَّصُ أَنْ يَأْتِيَهُ الْخَبَرُ.

٦٩٢- قُلْتُ لِإِسْحَقَ: مَعْنَى قَوْلِ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، إِذَا كَانَ فِي السَّمَاءِ قَتْرَةٌ أَوْ غَيَاةٌ^(٣) أَصْبَحَ صَائِمًا؟^(٤)

قَالَ: إِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ فَعْلِ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لَمَّا رَأَى أَنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعَشْرِينَ، وَرَوَى هُوَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ:

(١) مُضْجِيَّةٌ: مَنْقُشَةُ الْغَمَامِ. (٢) يَتَلَوَّمُ: يَمْكُثُ وَيَنْتَظِرُ.

(٣) غَيَاةٌ: كُلُّ مَا أَظْلَكَ فَوْقَ رَأْسِكَ مِنْ غَبَارٍ وَسَحَابٍ وَغَيْرِهِ.

(٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٢٠)، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ ٢٠٤/٤، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَدْرَجِ (٢٤١٥)، (٢٤٦١).

«إِنْ غَم عَلَيْكُمْ فَأَقْدَرُوا لَهُ»^(١) وَلَمْ يَرَوْ: «فَأَكْمَلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ»
 كَمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(٢) وَغَيْرُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
 وَقَالَ ابْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنَّ أَحْسَنَ مَا يَقْدِرُ لَهُ أَنْ يَنْظَرَ،
 فَإِنْ مَضَى تِسْعَ وَعِشْرُونَ فَنَظَرَتْ فَلَمْ تَرَ الْهَلَالَ وَهِيَ مَصْحِيَّةٌ أَنْ
 تَصْبَحَ مَفْطَرًا إِذَا لَمْ تَرَهُ، وَإِنْ كَانَتْ مَتَغِيمَةً أَصْبَحَتْ صَائِمًا؛
 لَمَّا رَوَى هُوَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَأَقْدَرُوا لَهُ» فَقَالَ: يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ
 الشَّهْرُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ، فَأَخَذَ بِالثَّقَةِ، وَلَا نَرَى ذَلِكَ لَمَّا صَحَّ عَنْ
 /٦٣ع/ النَّبِيِّ ﷺ مَا لَمْ يَتِمَّ الشَّهْرُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا أَنْ لَا تَصُومَ أَبَدًا
 فَتَكُونَ قَدْ تَقَدَّمَتِ الْهَلَالَ بِصُومٍ، وَلَكِنْ تَصْبَحُ مَفْطَرًا وَتَتَلُومُ
 بِالْأَكْلِ ضَحْوَةَ إِذَا كَانَ غَيْمًا فَلَعَلَّ أَحَدًا خَارِجَ الْمَصْرِ قَدْ رَأَاهُ
 فَيَشْهَدُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ أَفْطَرَ، فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ مَصْحِيَّةً بَادِرَ
 بِالْأَكْلِ (مَنْ) غَدُوَّة.

٦٩٣- قُلْتُ لِأَحْمَدَ: الْمَسَافِرُ يَقْدُمُ فِي بَعْضِ النَّهَارِ وَالنَّصْرَانِيُّ
 وَالْيَهُودِيُّ يَسْلَمَانِ، يَصُومُونَ؟

(١) رواه أحمد ٦٣/٢، والبخاري (١٩٠٦)، ومسلم (١٠٨٠)، وغيرهم من حديث ابن عمر.

(٢) رواه أحمد ٢٢٦/١، والترمذي (٦٨٨)، والنسائي ١٣٦/٤، والدارمي (١٧٢٨، ١٧٢٥)، وأبو يعلى (٢٣٥٥)، وابن خزيمة (١٩١٢)، وابن حبان (٣٥٩٠)، والطبراني (١١٧٥٦)، والحاكم ٤٢٤-٤٢٥ من حديث ابن عباس، وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه الحاكم والألباني أنظر «صحيح الجامع» (٣٨١٠).

قَالَ أَحْمَدُ: يَكْفُونَ عَنِ الطَّعَامِ، وَيَقْضُونَ ذَلِكَ الْيَوْمَ،
وَالْحَائِضُ كَذَلِكَ أَيْضًا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٦٩٤- قُلْتُ: مَنْ أَكَلَ وَشَرَبَ نَاسِيًا^(١).

قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٦٩٥- قُلْتُ: إِذَا أَفْطَرَ فِي يَوْمٍ غِيَمٍ يَصُومُ يَوْمًا مَكَانَهُ؟

قَالَ: بَلَى.

قَالَ إِسْحَقُ: كُلَّمَا ظَنَّ أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَرَبَتْ فَأَفْطَرَ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ
أَنَّهُ لَمْ تَغْرُبْ؛ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّهُ كَالْأَكْلِ نَاسِيًا
حَكُمَهُمَا وَاحِدٌ.

٦٩٦- (قَالَ): قُلْتُ: مَنْ أَصْبَحَ صَائِمًا، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فَأَفْطَرَ؟

قَالَ: إِنْ قَضَى يَوْمًا فَحَسَنَ، وَإِنْ لَمْ يَقْضِ لَمْ أَعْبُ عَلَيْهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٦٩٧- (قَالَ): قُلْتُ: صِيَامُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ مَفْرَدًا؟

(قَالَ)^(٢) أَكْرَهَهُ، إِي لِعَمْرِي.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لَمَّا خَصَّ النَّبِيُّ ﷺ النَّهْيَ فِيهِ^(٣).

(١) فِي (ع): قُلْتُ: إِذَا أَكَلَ نَاسِيًا؟ (٢) فِي (ظ): قُلْتُ.

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ ٤٢٢/٢، ٤٥٨، ٤٩٥. ٥٢٦، وَالبخاري (١٩٨٥)، وَمُسْلِمٌ

(١١٤٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٤٢٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٧٤٣)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٧٢٣) =

٦٩٨- قُلْتُ: قَوْلُهُ: «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَجْمَعْ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ»^(١)؟

قَالَ: هَذَا عِنْدِي عَلَى رَمَضَانَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَكُلُّ وَاجِبٍ: نَذْرٌ أَوْ قِضَاءٌ.

٦٩٩- قُلْتُ: الصَّائِمُ يُقْبَلُ، أَوْ يَبَاشِرُ؟

قَالَ: أَمَّا الْمُبَاشَرَةُ شَدِيدَةٌ، وَالْقَبْلَةُ أَهْوَنُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، إِلَّا أَنَّهُمَا مَبَاحَانِ جَمِيعًا. / ٤٠ ظ

٧٠٠- (قَالَ): قُلْتُ: الْحِجَامَةُ لِلصَّائِمِ؟

قَالَ: أَكْرَهَهُ وَيَقْضِي يَوْمًا مَكَانَهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٧٠١- قُلْتُ: فَمَنْ أَسْتَقَاءَ وَهُوَ صَائِمٌ؟

قَالَ: عَلَيْهِ الْقِضَاءُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

= والنسائي في «الكبرى» (٢٧٥٦)، وابن حبان (٣٦١٤)، والبيهقي

٣٠٢/٤ من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. ولفظ البخاري: «لَا يَصُومُنَّ

أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ».

(١) رواه الترمذي (٧٣٠)، والنسائي ١٩٦/٤-١٩٧، وابن أبي شيبة ٢/٢٩٣،

وابن خزيمة (١٩٣٣)، والدارقطني ١٧٢/٢، والبيهقي ٢٠٢/٤ من حديث

حفصة مرفوعًا، ورواه النسائي ١٩٧/٤، وابن أبي شيبة ٢/٢٩٣،

والدارقطني ١٧٣/٢ موقوفًا على حفصة، ورواه البيهقي ٢٠٢/٤ موقوفًا

على ابن عمر.

وقال الترمذي: حديث حفصة حديث لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه،

وقد روي عن نافع عن ابن عمر قوله وهو أصح.

- ٧٠٢- قُلْتُ: السَّوَاكُ بِالرَّطْبِ وَالْيَابِسِ أَوَّلُ النَّهَارِ وَآخِرُهُ؟
 قَالَ: أَمَّا الرَّطْبُ فَأَكْرَهُهُ، وَلَا يَعْجِبُنِي آخِرُ النَّهَارِ.
 قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ؛ (قَالَ): لِأَنَّ آخِرَ النَّهَارِ إِذَا تَسَوَّكَ يَكُونُ
 قَدْ ذَهَبَ خُلُوفُ فَمِهِ.
- ٧٠٣- قُلْتُ: مَنْ قَالَ: لَا يُقْضَى رَمَضَانُ فِي ذِي الْحِجَّةِ؟
 قَالَ: أَيُّ شَيْءٍ يَكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ؟
 قَالَ إِسْحَاقُ: هُوَ جَائِزٌ، وَمَنْ كَرِهَهُ أَرَادَ أَنْ يَصُومَهُ تَطَوُّعًا، لَمَا
 يَسْتَحِبُّ الْعَمَلُ فِيهِ، وَهَذِهِ رَخِصَةٌ؛ لِأَنَّهُ حَرَضَهُ عَلَى التَّطَوُّعِ
 وَيُؤَخَّرُ قِضَاءُ الْفَرَضِ.
- ٧٠٤- قُلْتُ: السَّفَرُ فِي رَمَضَانَ؟
 قَالَ أَحْمَدُ: مَا أَعْلَمُ بِهِ بِأَسَا.
 قَالَ إِسْحَاقُ: يَكْرَهُ (لَهُ) تَعَمُّدُ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي حَجٍّ (أَوْ
 عَمْرَةٍ)^(١) أَوْ غَزْوٍ.
- ٧٠٥- قُلْتُ: الْحَامِلُ وَالْمَرْضَعُ؟
 قَالَ: يَفْطَرَانِ وَيَقْضِيَانِ أَعْجَبُ إِلَيَّ.
 قُلْتُ: الشَّيْخُ؟
 قَالَ: الشَّيْخُ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَقْضِيَ.
 قَالَ إِسْحَاقُ: لَا يَقْضِيَانِ جَمِيعًا إِلَّا أَنْ يَخْتَارَا الْقِضَاءَ لَكِي لَا
 يُطْعِمَا.

(١) من (ظ).

٧٠٦- سُئِلَ الإمام أحمد عن امرأةٍ مرضت في شهر رمضان؛ فأفطرت فماتت في مرضها؟

قَالَ: إِنَّ أَطْعَمُوا عَنْهَا فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ لَمْ يَطْعَمُوا عَنْهَا فَلَا بَأْسَ. ٧٠٧- قُلْتُ: قِضَاءُ رَمَضَانَ؟

قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ مَتَفَرِّقًا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَالتَّابِعُ أَفْضَلُ^(١).

٧٠٨- قُلْتُ: الشَّيْخُ (الكبير) إِذَا لَمْ يُطَقِ الصَّوْمَ؟

قَالَ: يُطْعِمُ، إِنْ أَطْعَمَ مَدًّا أَجْزَأَ عَنْهُ، وَإِنْ جَفَنَ جَفَانًا كَمَا صَنَعَ أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٢).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ. وَمَنْ زَادَ زِيدَ لَهُ.

٧٠٩- قُلْتُ: إِذَا مَرَضَ فِي رَمَضَانَ؟

قَالَ: إِذَا فَرَطَ يَطْعَمُ وَيَقْضِيهِ، وَإِذَا لَمْ يَفَرُطْ قَضَى وَلَا إِطْعَامَ عَلَيْهِ. قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٧١٠- قُلْتُ: صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَيَوْمِ عَاشُورَاءَ، وَرَجَبٍ؟

قَالَ: أَمَّا عَاشُورَاءُ وَعَرَفَةُ، أُعْجِبُ إِلَيَّ أَنْ أَصُومَهُمَا لِفَضِيلَتِهِمَا فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ^(٣)، وَأَمَّا رَجَبٌ فَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَفْطَرَ مِنْهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سِوَاءً.

(١) المسألة (٧٠٧) ليست في (ظ).

(٢) رواه البخاري معلقًا قبل حديث رقم (٤٥٠٥) ووصله عبد الرزاق ٢٢٠/٤ (٧٥٧٠) والبيهقي ٢٧١/٤.

(٣) رواه أحمد ٢٩٦/٥، ومسلم (١١٦٢)، والنسائي في «الكبرى» (٢٧٩٦)، والبيهقي ٢٨٦/٤ وصححه الألباني في «الإرواء» (٩٥٥). ولفظ أحمد: «صوم يوم عرفة يكفر ستين ماضية ومستقبلة، وصوم عاشوراء يكفر سنة ماضية».

٧١١- قُلْتُ: صِيَامُ الدَّهْرِ مَتَى لَا يَكُونُ صِيَامُ الدَّهْرِ؟ / ٦٤ ع/
 قَالَ: أَمَّا إِذَا أَفْطَرَ الْخَمْسَةَ الْأَيَّامَ، وَيَعْجِبُنِي أَنْ يَفْطَرَ مِنْهُ أَيَّامًا.
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٧١٢- قُلْتُ: (الْعَطَاءُ لِلَّذِي)^(١) يَقُومُ لِلنَّاسِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ؟
 قَالَ: مَا يَعْجِبُنِي أَنْ يَأْخُذَ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْخَيْرِ أَجْرًا.
 قَالَ إِسْحَقُ: لَا يَسْعَهُ أَنْ يُؤَمَّ عَلَى نِيَّةٍ أَخَذَ، وَإِنْ أَمَّ وَلَمْ يَنْوِ شَيْئًا
 مِنْ ذَلِكَ فَأَعْطِيَ أَوْ أَكْرِمَ جَازَ ذَلِكَ.

٧١٣- قُلْتُ: يَعْتَكِفُ الرَّجُلُ فِي الْمَسْجِدِ فِي خِيْمَةٍ؟
 فَكَّرَهُ وَقَالَ: (لَا)،^(٢) إِلَّا أَنْ يَشْتَدَّ الْبَرْدُ.
 قَالَ إِسْحَقُ: لَا يَكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ، إِذَا كَانَ يَحِبُّ أَنْ يَقِيَ الْمَسْجِدَ
 لَمَا يَكُونُ مِنْهُ مِنْ حَدِيثٍ أَوْ سَقُوطِ شَيْءٍ مِمَّا (يَأْتِدُم بِهِ)^(٣).

٧١٤- قُلْتُ: الْأَعْتِكَافُ، فِي أَيِّ الْمَسَاجِدِ يَكُونُ؟
 قَالَ: فِي كُلِّ مَسْجِدٍ تُقَامُ فِيهِ الصَّلَاةُ.

٧١٥- قُلْتُ: الْمَعْتَكِفُ، أَيُّ شَيْءٍ رُخِّصَ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ مِنْ أَتْبَاعِ
 الْجَنَازَةِ وَنَحْوِهِ؟

قَالَ: حَدِيثُ عَائِشَةَ^(٤) أَحَبُّ إِلَيَّ.

(١) فِي (ع): أَيْعَطَى الَّذِي.

(٢) مِنْ (ظ).

(٣) فِي (ظ): يَذْمُ.

(٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٤٧٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٢١/٤)، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
 قَالَتْ: السُّنَّةُ عَلَى الْمَعْتَكِفِ أَنْ لَا يَعُودَ مَرِيضًا، وَلَا يَشْهَدَ جَنَازَةً... الْحَدِيثُ.

قَالَ إِسْحَقُ: لَا يَخْرُجُ الْمُعْتَكِفُ إِلَّا لَغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، (وَأِنْ خَرَجَ) ^(١) إِلَى الْجُمُعَةِ فَجَائِزٌ، وَلِيُخْرِجَ نَحْوَ الزَّوَالِ أَحَبُّ إِلَيْنَا، فَأَمَّا عِيَادَةُ الْمَرْضَى وَشُهُودُ الْجَنَازَةِ فَلَا يَفْعَلُ حَتَّى يَشْتَرِطَ.

٧١٦- قُلْتُ: يَكُونُ الْأَعْتَاكُفُ بِغَيْرِ صَوْمٍ؟

قَالَ: أَلَيْسَ حَدِيثُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَذْرَ أَنْ يَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْجَاهِلِيَةِ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَفِيَ بِهِ ^(٢).

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ عَلَى مَا يَنْوِي الْمُعْتَكِفُ إِنْ نَوَى صِيَامًا صَامَ، وَإِلَّا فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ بِغَيْرِ صِيَامٍ.

٧١٧- قُلْتُ: مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي مَسْجِدِ إِبِلْيَاءَ، فَاعْتَكَفَ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ يَجْزِيهِ أَمْ لَا؟

قَالَ: نَعَمْ، وَكَذَلِكَ لَوْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ أَجْزَأَهُ (أَنْ يَعْتَكِفَ) ^(٣) فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٧١٨- (قَالَ): قُلْتُ (لَأَحْمَدَ) ^(٤): الْمُعْتَكِفُ إِذَا وَقَعَ عَلَى أَمْرَاتِهِ؟ قَالَ: أُنْتَقَضَ أَعْتَاكُفُهُ.

(١) فِي (ع): أَوْ خُرُوجٍ.

(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ ٣٧/١، وَالبخاري (٢٠٤٢)، وَمُسْلِمٌ (١٦٥٦)، وَأَبُو دَاوُدَ

(٣٣٢٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٣٩)، وَالنَّسَائِيُّ ٢١/٧، وَابْنُ مَاجَةَ (٢١٢٩).

(٤) مِنْ (ظ).

(٣) مِنْ (ظ).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ (عَزَّ وَجَلَّ) قَالَ: ﴿وَلَا تُبْشِرُوا بِلِقَاءِ رَبِّكُمُ الْيَوْمَ﴾ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ ﴿[البقرة: ١٨٧] والمباشرة الجماع.

٧١٩- قُلْتُ: مَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ فَمَرَضَ؟

قَالَ: يَقْضِي، يَعْنِي: يَبْنِي عَلَى مَا صَامَ.

قَالَ إِسْحَقُ: صَدَقَ.

٧٢٠- قُلْتُ لِأَحْمَدَ: إِذَا كَانَ عَلَى الرَّجُلِ (١) صَوْمُ شَهْرَيْنِ

مُتَابِعَيْنِ فَظَنَّ أَنَّهُ أَمْسَى فَأَفْطَرَ؟

قَالَ: يَقْضِي يَوْمًا مَكَانَهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: أَرَى أَنْ يَتِمَّ مَا بَقِيَ وَلَا يَسْتَأْنَفُ، وَإِنْ قَضَى ذَلِكَ

الْيَوْمَ فَحَسَنَ.

(قَالَ): قُلْتُ لِأَحْمَدَ: قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ يَسْتَقْبَلُ؟

قَالَ: فَرَمَضَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَسْتَقْبَلَ.

٧٢١- قُلْتُ: فَامْرَأَةٌ عَلَيْهَا شَهْرَانِ مُتَابِعَانِ فَوَافَقَ ذَلِكَ (الْيَوْمَ) يَوْمَ

النَّحْرِ وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ أَوْ وَافَقَ أَيَّامَ حَيْضِهَا؟

قَالَ: تَصُومُ / ٤١ ظ / أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، وَقَدْ أَجْزَأَ عَنْهَا.

قَالَ إِسْحَقُ: أَجَادَ، كَمَا قَالَ (أَحْمَدُ).

٧٢٢- قُلْتُ لِأَحْمَدَ: قَالَ الْحَسَنُ: إِذَا كَانَ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَصُومَ

سَنَةً قَالَ: يَفْطُرُ الْأَيَّامَ الَّتِي نُهِيَ عَنْهَا وَقَدْ أَجْزَأَ عَنْهُ.

(قَالَ الإمام أحمد: و) قَالَ عطاء: إِذَا أَفْطَرَ فِي يَوْمِ غَيْمٍ، أَيِ (أَنَّهُ يَبْنِي).

٧٢٣- قُلْتُ: إِذَا كَانَ عَلَيْهِ صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فَصَامَ^(١) شَعْبَانَ

وَرَمَضَانَ فِي السَّفَرِ؟

قَالَ: لَا أُدْرِي مَا هَذَا؟!

قَالَ إِسْحَقُ: أَمَّا شَعْبَانُ فَجَائِزٌ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُصَامُ عَنْ غَيْرِهِ أَبَدًا وَأَنْتَ تَعْلَمُهُ، وَإِذَا لَمْ يَعْلَمْ جَازَ عَنْهُ، وَإِنَّمَا جَوَّزْتُ شَعْبَانَ وَقَدْ أَلْحَقْتُ بِهِ رَمَضَانَ نَاسِيًا مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ، فَإِذَا عَلِمَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ وَهُوَ ظَنُّ أَنَّهُ يَجُوزُ عَنْهُ، لَمْ يَجْزُ حَتَّى يَضُمَّ إِلَى شَعْبَانَ شَهْرًا آخَرَ، وَيَكُونُ قَدْ قَضَى فَرَضَهُ؛ وَلَئِنْ رَمَضَانَ قَدْ قَطَعَ بَيْنَ تَمَامِ صَوْمِهِ، وَهُوَ عَذْرٌ بَيِّنٌ، لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْحَضَرِ.

٧٢٤- قُلْتُ لِأَحْمَدَ: الزَّهْرِيُّ كَرِهَ لِلْمَسَافِرِ أَنْ يَجَامَعَ أَمْرَأَتَهُ فِي

السَّفَرِ نَهَارًا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ؟

فَلَمْ يَرَبِّهِ بِأَسَا فِي السَّفَرِ. / ٦٥ع/

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ (أَحْمَدُ)، لِأَنَّ حَكَمَ الْجَمَاعِ وَالْأَكْلِ وَاحِدٌ.

٧٢٥- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا الْقِبْلَةُ لِلصَّائِمِ وَالْمُبَاشَرَةُ فَهَذَا مُبَاحٌ، إِنَّمَا

رَأَى أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ أَنَّ

يَتَحَامَاهَا النَّاسُ لَكِي لَا يَدْخُلَ عَلَيْهِمْ فِي صَوْمِهِمْ شَبَهَةٌ؛ لَذَلِكَ
نَهَوَ الشَّبَابَ أَنْ يَتَعَرَّضُوا لَهَا، وَرَخَّصُوا لِلشُّيُوخِ لَمَّا هُمْ عَلَيْهِ
أَكْثَرُ أَمْنًا، وَإِنَّمَا الْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنْ لَا يُجَاوِزُوا الْحَدَّ حَتَّى
يَفْضِيَ إِلَى جَمَاعٍ فِي الْفَرْجِ أَوْ دُونَهُ عَمْدًا؛ لِأَنَّ حَكَمَ مَا دُونَ
الْفَرْجِ إِذَا تَعَمَّدَهُ حَتَّى أَمْنَى كَالْحَكَمِ فِي الْفَرْجِ: عَلَيْهِ الْقَضَاءُ
وَالْكَفَارَةُ.

٧٢٦- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا الْحِجَامَةُ لِلصَّائِمِ فِي رَمَضَانَ فَلَا، فَإِنْ فَعَلَ
فَقَدْ أَفْطَرَ وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَلَا كَفَارَةَ عَلَيْهِ لَمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ، وَلَا
يُشَبَّهُ لِمَنْ تَعَمَّدَهُ كَمَنْ تَعَمَّدَ فِطْرَهُ بِجَمَاعٍ أَوْ أَكَلِ.

قَالَ (إِسْحَقُ)^(١): وَالْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ إِذَا تَعَمَّدَا ذَلِكَ أَفْطَرَا
وَعَلَيْهِمَا قَضَاءُ يَوْمِ مَكَانٍ يَوْمٍ وَلَا كَفَارَةَ عَلَيْهِمَا.

٧٢٧- (قَالَ): قُلْتُ (لَأَحْمَدَ)^(٢): صَائِمٌ وَجَدَ شَهْوَةً فَخَشِيَ أَنْ
يَمْزِي فَجَعَلَ يَنْتَرِ ذَكَرَهُ لَكِي يَنْقَطِعَ الْمِزْيُ؟

[قَالَ]^(٣): إِذَا وَجَدَ (انْتِشَارًا)^(٤)؛ وَدَفَقَ الْمَاءَ الْأَعْظَمَ، (فَإِنْ)
عَلَيْهِ الْقَضَاءُ دُونَ الْكَفَارَةِ؟

قَالَ إِسْحَقُ: عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَلَا كَفَارَةَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَمَّدْ لَاحْتِيَالِ
خُرُوجِ النُّطْفَةِ.

(٢) فِي (ظ): لِإِسْحَقِ.

(٤) فِي (ظ): الْكَسَلِ.

(١) مِنْ (ظ).

(٣) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

٧٢٨- قُلْتُ لِإِسْحَاقَ: مَسَافِرٌ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ فِي سَفَرٍ، ثُمَّ طَالَ سَفَرُهُ أَلَّهُ أَنْ يَقْضِيَ رَمَضَانَ فِي سَفَرِهِ؟

قَالَ: شَدِيدًا؛ لِأَنَّهُ زَالَ مَعْنَى رَمَضَانَ، وَجَعَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ عِدَّةً (مِنْ) ^(١) أَيَّامٍ أُخْرَى، فَإِذَا خَشِيَ أَنْ يَفُوتَهُ الْقَضَاءُ لَمَّا طَالَ سَفَرُهُ جَازَ لَهُ أَنْ يَقْضِيَهَا وَهُوَ مَسَافِرٌ.

٧٢٩- قَالَ إِسْحَاقُ: وَأَمَّا الْحِجَامَةُ فِي رَمَضَانَ فَإِنَّ الْحَاجِمَ وَالْمَحْجُومَ إِذَا تَعَمَّدَا ذَلِكَ أَفْطَرَا، وَعَلَيْهِمَا يَوْمَ كَانَ يَوْمٌ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِمَا، وَنَخْتَارُ لِلَّذِي يَحْتَجِمُ فِي رَمَضَانَ إِذَا كَانَ تَبَيَّغَ ^(٢) بِهِ الدَّمُ، أَوْ أَحْتَاجَ إِلَى ذَلِكَ لَعَلَّ نَزَلَ بِهِ أَنْ يَلْزُقَ مُحَاجِمَهُ - قَبْلَ أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ - فِي عُنُقِهِ، فَإِذَا غَابَتْ شَرَطَ، أَوْ يَحْتَجِمُ لَيْلًا.

٧٣٠- قَالَ إِسْحَاقُ: وَأَمَّا مَنْ كَانَتْ حَرْفَتُهُ الْحِجَامَةَ فَعَلَيْهِ تَرْكُ ذَلِكَ فِي رَمَضَانَ وَلَا يَحْجِمَنَّ أَحَدًا، وَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شُعُورِ النَّاسِ وَيَأْخُذَ عَلَى ذَلِكَ أَجْرًا إِنْ شَاءَ.

٧٣١- قُلْتُ لِأَحْمَدَ: مَنْ قَالَ: (لَا يُعْطَى) ^(٣) عَنِ الْيَتِيمِ صَدَقَةٌ الْفَطْرِ؟

(١) مِنْ (ظ). (٢) تَبَيَّغَ: زَادَ الدَّمُ وَغَلَبَهُ.

(٣) فِي (ظ): إِنْ الْأَمُّ لَا تَعْطِي.

فَقَالَ: (قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): عَلَى مَنْ جَرَتْ عَلَيْهِ
 نَفَقَتُكَ^(١)، وَكَانَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تُخْرَجُ
 عَنْ مَنْ تَمُونُ^(٢).

(١) رواه ابن أبي شيبة ٣٩٨/٢، والدارقطني ١٥٢/٢.

(٢) تمون: يقال: مانه: حمل مثونته، وقام بكفايته، والأثر سبق تخريجه في
 المسألة رقم (٦٢٤).

بَابُ الْحَيْضِ (١)

٧٣٢- (حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ): قُلْتُ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ: إِذَا قَعَدَتِ الْمَرْأَةُ خَمْسِينَ سَنَةً مِنَ الْمَحِيضِ، ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَةٍ؟

قَالَ: / ٤٢ ظ / يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا حَيْضًا (٢) إِنَّمَا يُرَوَّى عَنْ عَائِشَةَ ذَلِكَ الْحَدِيثُ، إِذَا أَتَى عَلَيْهَا خَمْسُونَ سَنَةً، وَيُقَالُ: إِنَّ نِسَاءَ قَرِيشٍ أَبْقَى دَمًا مِنْ غَيْرِهِنَّ مِنَ النِّسَاءِ.

٧٣٣- قُلْتُ: الْمُسْتَحَاضَةُ تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ؟
قَالَ: إِنْ أَعْتَسَلَتْ فَهُوَ أَحْوَجُ لَهَا، وَإِنْ جَمَعَتْ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ أَجْزَأُهَا، وَإِنْ تَوَضَّأَتْ لِكُلِّ صَلَاةٍ أَجْزَأُهَا.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سَوَاءٌ.

٧٣٤- قُلْتُ: الْمُسْتَحَاضَةُ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَيَأْتِيهَا زَوْجُهَا؟
قَالَ: تَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَلَا يَأْتِيهَا زَوْجُهَا؛ إِلَّا أَنْ يَطُولَ بِهَا ذَلِكَ.
قَالَ إِسْحَقُ: يَأْتِيهَا زَوْجُهَا، الصَّلَاةُ أَعْظَمُ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ أَسْتَحَاضَةً بَيِّنَةً.

٧٣٥- (قَالَ): قُلْتُ: الْمَرْأَةُ تَشْرَبُ دَوَاءً يَقْطَعُ الدَّمَ عَنْهَا؟
قَالَ: إِذَا كَانَ دَوَاءٌ يَعْرِفُ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

(٢) انظر قول أحمد في «الأوسط» ٢/٢٥٦.

(١) في (ظ): في الحيض.

قَالَ إِسْحَقُ: كَلِمَا لَمْ تُرَدِّ بِذَلِكَ إِسْقَاطُ مَا فِي الْبَطْنِ فَلَا بَأْسَ بِهِ.
٧٣٦- قُلْتُ: /٦٦ع/ هل يباشر الرجل الحائض؟
قَالَ: نعم.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٧٣٧- قُلْتُ: الرجل يأتي امرأته وهي حائض؟

قَالَ: كأنه مخير في الدينار ونصف دينار.

قَالَ إِسْحَقُ: (إنما هو)^(١) مخير بين أن يعتق رقبة (إن شاء)^(٢) وبين أن يتصدق بدينار أو نصف دينار معناه: إن كان الدم عبيطاً^(٣) فدينار، وإن كان الصفرة فنصف دينار، وقلنا العتق لما روى الحسن أنه يعتق رقبة.

٧٣٨- قُلْتُ: الحائض تطهر قبل الليل؟

قَالَ: تقضي الظهر والعصر، وإذا طهرت قبل طلوع (الفجر)^(٤) قضت المغرب والعشاء.

قَالَ إِسْحَقُ: (السُّنَّةُ)^(٥) كَمَا قَالَ.

٧٣٩- (قُلْتُ: المرأة إذا رأت الطهر، هل يصيبها زوجها قبل أن

تغتسل؟

قَالَ: لا، حتَّى تغتسل.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ^(٦).

(١) من (ظ).

(٢) من (ظ).

(٣) العبيط: الدم الخالص الذي لاخالطه صفرة ولا كدرة.

(٤) من (ظ).

(٥) في (ظ): الشمس.

(٦) المسألة (٧٣٩) ليست في (ظ).

٧٤٠- قُلْتُ: كم تقعدُ النفساء؟

قَالَ: أربعينَ (يومًا) إذا رَأَتْ الدَّم. إِلَّا أَنْ تَطْهَرَ قَبْلَ ذَلِكَ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ^(١).

٧٤١- قُلْتُ: قَالَ إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَمَلَى عَلَيَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ
اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَتْ فَاطِمَةُ (بنت أبي)^(٢) حَبِيشٌ وَجَاءَتْ رَسُولَ
اللهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنِّي أَسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ. أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ
لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «لَا»^(٣).

فَلَمْ تَخْبِرْهُ بِطَهْرٍ، وَلَا أَيَّامٍ سَمَتْهُ، فَأَمَرَهَا أَنْ إِذَا أَقْبَلَتْ حَيْضَتَهَا
أَنْ تَدْعَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ غَسَلَتْ عَنْهَا الدَّمَ وَصَلَتْ، وَإِقْبَالَ
الدَّمِ أَنْ يَكُونَ ثَقِيلًا بَغِيرَ مَا يُدْبِرُ بِهِ، إِقْبَالَهُ أَسْوَدَ، وَإِدْبَارَهُ أَنْ
يَتَغَيَّرَ مِنَ السَّوَادِ إِلَى الصَّفَرَةِ. فَهِيَ فِي الْإِقْبَالِ حَائِضٌ، وَفِي
الْإِدْبَارِ مُسْتَحَاضَةٌ، فَإِذَا كَانَتْ فِي مِثْلِ مَعْنَى فَاطِمَةَ كَانَ لَهَا الْجَوَابُ
كَمَا أَجَابَ النَّبِيُّ ﷺ فَاطِمَةَ، وَهَذِهِ إِذَا كَانَ دَمُهَا يَنْفَصِلُ.

(١) إِلَى هُنَا نَهَايَةُ مَسَائِلِ الْحَيْضِ فِي (ظ) وَيَلِيهَا مَسَائِلُ النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَبَاقِي
الْبَابِ مِنْ (ع).

(٢) فِي الْأَصْلِ (ع): ابْنَةُ.

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٢٨)، وَمُسْلِمٌ (٣٣٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٨٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ
(١٢٥)، وَالنَّسَائِيُّ ١/١٨١، ١٨٥، وَمَالِكٌ ١/٦٨ (١٧١)، وَابْنُ أَبِي
١/٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٩، ٣٣٠ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ
اللهُ عَنْهَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٧٤٢- سَمِعْتُ إِسْحَقَ بْنَ مَنْصُورٍ سَأَلَ الْإِمَامَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ:

حَدِيثَ مَجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ كَأَنَّهُ حَكَمَ

قَالَ: فَإِذَا كَانَ دَمُهَا لَا يَنْفَصِلُ فَلَيْسَ فِيهِ سَنَةٌ، فَإِذَا كَانَ لَهَا أَيَّامٌ مَعْرُوفَةٌ فَقَدْ قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «امْكُثِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْبَسُ حَيْضَتُكَ»^(١) فَلَمْ يَعِدْهَا قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْبَسُهَا حَيْضَتُهَا، فَإِذَا وَصَفَتْ مِنْ دَمِهَا مَا وَصَفَتْ حَمْنَةً مِنْ أَنَّهُ يَثْجُ^(٢) وَيَغْلِبُهَا فَهَذِهِ الصِّفَةُ غَيْرُ صِفَةِ فَاطِمَةَ، فَأَمَرَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «تَلْجُمِي وَتَحِضِي فِي عِلْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ سِتًّا أَوْ سَبْعًا»^(٣) ثُمَّ تَصْلِي سَائِرَ الشَّهْرِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٧٤٣- قَالَ: وَأَمَّا الْمَبْتَدَأَةُ بِالدَّمِ إِذَا كَانَ مِثْلُهَا تَحِضُ فَرَأَتْ الدَّمَ فَلَيْسَ فِيهَا سَنَةٌ، وَلَيْسَ فِيهَا إِلَّا الْأَحْتِيَاظُ. فَيَقَالُ لَهَا: أَنْظِرِي

(١) هو جزء من حديث أم حبيبة بنت جحش، رواه أحمد ٢٢٢/٦، ومسلم (٣٣٤)، وأبو داود (٢٧٩)، والنسائي ١١٩/١، وابن أبي شيبة (٢٠٨)، وأبو عوانة ٣٢٢-٣٢٣، والبيهقي ٣٣٠/١، وابن عبد البر في «التمهيد» ٦٦/١٦.

(٢) الثَّجُّ: سَيْلَانُ الدَّمِ.

(٣) هو جزء من حديث حمدة ابنة جحش، رواه أحمد ٣٨١/٦ و٤٣٩، وأبو داود (٢٨٧)، وابن ماجه (٦٢٢) و(٦٢٧)، وابن المنذر ٢/٢٢٢، والدارقطني ٢١٤-٢١٥، وفي إسناده ضعيف. وقد بسطت الكلام عليه في «تحفة الأخيار بترتيب مشكل الآثار» للطحاوي حديث (٣١٨).

أقل ما تجلسه النساء فاقعدي، ثم صومي وصلي سائر ذلك، فإن كان عرق لم تكن ضيعة، فإن عاودها مثل ما رأت، فهو حيض، إلا أنها تقضي الصوم قبل أن يعاودها الدم لوقتها، فإذا عاودها فهو حيض، وكل شيء يشتبه عليك فأحتاط لها بأن تصلي وتصوم وتعود للصوم ولا يطؤها زوجها حتى يستبين لها وكل دم تراه في أيامها إذا كانت لها أيام فهو من الحيض؛ لقول عائشة رضي الله عنها: حتى ترى القصة البيضاء^(١). وكل ما رآته بعد أيامها من صفرة أو كدرة أو دم فهو استحاضة إذا كان ذلك بعد أيام قد كانت تجلسها.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٧٤٤- قَالَ أَحْمَدُ: وَالْحَبْلَى لَا تَحِيضُ عِنْدِي.

٧٤٥- قُلْتُ: كَيْفَ يَكُونُ الْحَيْضُ عَشْرِينَ يَوْمًا؟

قَالَ: أَكْثَرُ مَا سَمِعْنَا سَبْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا.

قُلْتُ: فَيَكُونُ أَقَلَّ مِنْ يَوْمٍ؟

قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ.

قَالَ إِسْحَقُ: السُّنَّةُ فِيهِ إِذَا كَانَ حَيْضُهَا مُعْتَدَلًا مِنْ قَبْلِ الْحَمْلِ كَانَ ذَلِكَ حَيْضًا إِذَا اخْتَلَطَ عَلَيْهَا فَتَرَى الْأَحْيَانُ صَفْرَةً وَالْأَحْيَانُ دَمًا صِيرِنَاهَا كَالْمُسْتَحَاضَةِ، وَالثَّانِي كَمَا قَالَ.

(١) علقه البخاري قبل الرواية (٣٢٠)، ورواه مالك ٦٥/١ (١٦٣)، والبيهقي

٧٤٦- قُلْتُ: الحامل ترى الدَّم؟

قَالَ: لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا وَصَفْتَ.

٧٤٧- قُلْتُ: الكبيرة ترى الدم؟

قَالَ: لَا يَكُونُ هَذَا حَيْضًا إِذَا كَانَتْ قَدْ حَلَّتْ.

قَالَ إِسْحَقُ: حَكْمُهَا حَكْمُ الْمُسْتَحَاضَةِ إِذَا جَاوَزَتْ الْخَمْسِينَ؛

لَأَنَّهَا لَا تَلِدُ بَعْدَ الْخَمْسِينَ أَبَدًا.

٧٤٨- قُلْتُ: المستحاضة تغتسل / ٦٧ع / عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ؟

قَالَ: إِنَّ قَوِيَّتَ عَلَى ذَلِكَ. وَإِنْ جَمَعَتْ بَيْنَ كُلِّ صَلَاتَيْنِ، وَإِلَّا

الْوُضُوءَ يَجْزئُهَا.

قُلْتُ: قَالَ: تَوَخَّرَ مِنْ ذَا وَتَعَجَّلَ مِنْ ذَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٧٤٩- قُلْتُ: قَالَ: قِيلَ لَهُ - يَعْنِي: سَفِيَانُ - تَرَى الصُّفْرَةَ حَيْضًا؟

قَالَ: نَعَمْ. فَإِذَا كَانَتِ الصُّفْرَةُ فِي غَيْرِ أَيَّامِ حَيْضِهَا تَدْعُ الصَّلَاةَ؟

قَالَ: لَا، وَلَا تَصَلِّي^(١).

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: إِذَا كَانَتِ الصُّفْرَةُ أَوْ الْكُدْرَةُ فِي أَيَّامِهَا فَتَدْعُ

الصَّلَاةَ، فَإِذَا كَانَتْ فِي غَيْرِ أَيَّامِهَا فَلَا تَلْتَفِتُ.

قَالَ إِسْحَقُ: سِوَاءَ.

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ (ع)، وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ فِي (ظ) كَمَا تَقْدُمُ بَيَانُهُ.

٧٥٠- قَالَ: قَالَ: سَمِعْتُ سَفِيَانَ يَقُولُ: مَا زَادَ عَلَى الْعَشْرِ فِيهِ مُسْتَحَاضَةٌ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: هُوَ أَكْثَرُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٧٥١- قُلْتُ لِأَحْمَدَ: الْحَيْضُ يَكُونُ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ عَشْرٍ؟
قَالَ: لَا.

٧٥٢- قُلْتُ: قَالَ: سَمِعْتُ سَفِيَانَ يَقُولُ: أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ: مَا بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ خَمْسَةُ عَشْرٍ. قُلْتُ: يَأْخُذُ بِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ.
قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ ذَا بَشْيءٍ، بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ عَلَى مَا يَكُونُ.
قَالَ إِسْحَقُ: لَيْسَ فِي الطَّهْرِ وَقْتُ، وَتَوَقَّيْتُ هَؤُلَاءِ الْخَمْسَةَ عَشَرَ بَاطِلًا.

٧٥٣- قُلْتُ: سَأَلَ سَفِيَانَ عَنْ رَجُلٍ أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ مُتَعَمِّدًا، ثُمَّ أَدْرَكَهُ الْمَرَضُ مِنْ آخِرِ النَّهَارِ أَتَرَى عَلَيْهِ كَفَّارَةً؟
قَالَ: لَا.

قَالَ أَحْمَدُ: أَمَا أَنَا فَلَا أَرَى عَلَيْهِ كَفَّارَةً إِلَّا فِي الْغَشْيَانِ الَّذِي أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْمَعْصِيَةَ بِالْفَرْجِ غَيْرُ الْمَعْصِيَةِ بِالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ. فَإِنَّ جَامِعَ فَقَدْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ مَرَضًا بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ سَافِرًا أَوْ قَعْدًا.

قَالَ إِسْحَقُ: كُلَّمَا أَفْطَرَ بِأَكْلِ أَوْ شَرِبَ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ، فَإِذَا مَرَضَ أَوْ حَاضَتْ الْمَرْأَةُ فَالْكَفَّارَةُ ثَابِتَةٌ.

٧٥٤- قُلْتُ لِأَحْمَدَ: أَمْرَأَةٌ حَاضَتْ بَعْدَمَا زَالَتِ الشَّمْسُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ؟

قَالَ: قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَعِيدُ الصَّلَاةَ فَإِنَّهَا فِي الْوَقْتِ. وَأَمَّا أَنَا فَيُعْجِبُنِي أَنْ تَعِيدَ.
قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ: تَعِيدُ.

٧٥٥- قُلْتُ: فَالْمَرْأَةُ إِذَا ضَرَبَهَا الطَّلُقُ فَهِيَ تَدْعِي الصَّلَاةَ؟
قَالَ: إِذَا كَانَ قَرَبُ ذَاكَ.

قُلْتُ: ظَهَرَ الدَّمُ أَوْ لَمْ يَظْهَرِ الْوَلَدُ؟
قَالَ: إِذَا كَانَ مِنْهُ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كُلَّمَا لَمْ يَظْهَرِ الدَّمُ أَوْ خَرَجَ الْوَلَدُ لَمْ تَدْعِ الصَّلَاةَ،
فَإِذَا ظَهَرَ الدَّمُ تَرَكْتَ الصَّلَاةَ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْوِلَادَةِ يَوْمٍ أَوْ
يَوْمَيْنِ.

٧٥٦- قُلْتُ لِإِسْحَاقَ: رَجُلٌ جَامَعَ أَمْرَأَتَهُ وَهِيَ نَفْسَاءُ قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ،
وَرَبِمَا طَهَرَ وَرَبِمَا رَأَتْ الدَّمَ؟

قَالَ: كُلَّمَا طَهَرَتْ قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ فَإِنَّ الصَّلَاةَ لَازِمَةٌ لَهَا، وَلَكِنْ
يَكْفِي الزَّوْجَ عَنْ غَشْيَانِهَا حَتَّى تُقْضِيَ الْأَرْبَعُونَ، فَإِنْ فَعَلَ وَهِيَ
طَاهِرَةٌ قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ، فَقَدْ أَسَاءَ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي
الْأَرْبَعِينَ فَجَامَعَهَا فَعَلِيهَا مَا عَلَى الْحَائِضِ سِوَاءٍ.

٧٥٧- قَالَ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ: إِذَا طَهَرْتُ دُونَ الْأَرْبَعِينَ صَامَتُ؟
قَالَ: إِذَا لَمْ تَرَ الدَّمَ فِي الْأَرْبَعِينَ، وَرَأَتْ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ فَصَوْمُهَا

جائز. ثم قال: وإن رأت دون الأربعين فصومها جائز، أرأيت إن رأت في عشرين فطافت بالبيت، ثم صارت الكوفة في خمس عشر، ثم رأت الدم، أمرها أن ترجع إلى مكة! قال إسحق: كلما كان الطهر دون الأربعين حتى أستمّر الطهر بها فإن ذلك طهر، فإن تمادى الطهر وجاز الأربعين، ثم رأت دمًا فهو حيضٌ مستقبل، ولو كان يوم حادي وأربعين، فما كان من طوافها، وقد أستمّر الطهر بها فإن ذلك جائز، فإن عاودها الدم قبل الأربعين فقد قال قومٌ أن بين الطهر ومعاودة الدم خمسة عشر يومًا.

قال: كلما [عملت]^(١) في ذلك الطهر فهو جائز كله وهذا من أحسن ما سمعنا في ذلك.

٧٥٨- قال: سألت [أحمد]^(٢) عن المستحاضة توضأت لصلاة الفجر، ثم طلعت الشمس، وهي تريد أن تقضي صلاة الفاتحة أتصلي بوضوئها ذلك إلى دخول وقت الظهر؟ قال: لا. ولكن تتوضأ؛ لأنها خرجت من وقت الفجر. قال إسحق: أصاب؛ لأن المستحاضة عليها الفرض أن تتوضأ بوقت كل صلاة، فلما طلعت الشمس ذهب وقت الغداة وصار وضوؤها منتقضًا فإن أرادت / ٦٨ع / أن تصلي تطوعًا أو تقضي

(١) في الأصل (ع): علمت. ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٢) وردت في الأصل (ع): إسحق.

فوائت أو تصلي على الجنائز أو العيدين فإن عليها أن تحدث وضوءاً بعد طلوع الشمس، ويجزئها ذلك إلى زوال الشمس، فإذا زالت الشمس فلا بد لها من الوضوء للمكتوبة إلى أول وقت العصر، تصلي أبداً بين أول الوقت إلى آخره ما شاءت من التطوع وقضاء الفوائت وكل شيء لا يصنع إلا بطهارة، فإذا دخل وقت صلاة أخرى جددت الوضوء، ثم كذلك في كل صلاة كما وصفنا.

٧٥٩- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا الَّتِي تَرَى الدَّمَّ أَوَّلَ الْحَيْضِ فَيَسْتَمِرُّ بِهَا الدَّمُّ؛ فَإِنَّهَا تَقْعُدُ [وَقْتُ] ^(١) أُمِّهَا وَخَالَتِهَا وَعَمَّتِهَا فَإِذَا جَاوَزَتْ ذَلِكَ الْوَقْتَ أَغْتَسَلَتْ وَصَلَتْ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَعْرِفُ وَقْتَ الْأُمِّ أَوِ الْخَالَةِ أَوِ الْعَمَةِ؛ فَإِنَّهَا تَجْلِسُ سَبْعَةَ أَيَّامٍ كَمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ حَمْنَةً وَتَصَلِّي ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً وَأَيَّامَهَا ^(٢).

٧٦٠- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا الَّتِي لَهَا وَقْتُ مَعْلُومٍ فِي الشُّهُورِ الَّتِي مَضَتْ، ثُمَّ اسْتَمَرَّ بِهَا فِي بَعْضِ الشُّهُورِ، فَعَلَيْهَا أَنْ تَجْلِسَ إِلَى الْوَقْتِ الَّذِي أَعْتَادَتْ قَبْلَ ذَلِكَ وَلَوْ يَوْمًا وَاحِدًا إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ قَدْ صَحَّ أَنْ يَكُونَ لَهَا وَقْتُ، وَذَلِكَ إِذَا عَرَفَتْ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا، فَإِنَّهَا تَجْلِسُ كَذَلِكَ.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) سبق تخريجه في المسألة (٧٤٢).

٧٦١- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا إِذَا لَمْ تَعْرِفْ وَقْتَ الْأَقْرَاءِ، وَلَمْ تَعْرِفِ الْإِقْبَالَ مِنَ الْإِدْبَارِ وَاخْتَلَطَ عَلَيْهَا أَمْرُهُ لَمَّا طَالَتْ أَسْتَحَاضَتُهَا فَهِيَ أَمْرَأَةٌ مُبْتَلَاةٌ، فَحَكُمُهَا حِينَئِذٍ مَا حَكَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ حَيْثُ جَعَلَ لَهَا فِي الشَّهْرِ حَيْضَةٌ وَطَهْرًا عَلَى مَذْهَبِ الْقُرْآنِ حَيْثُ وَصَفَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ثَلَاثَ حِيضٍ لِلَّتِي لَمْ يَحْضَنْ، ثُمَّ جَعَلَ لِلَّتِي يُسْنِ أَوْ لِلَّتِي أَرْتَابَتْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ بَدَلَ كُلِّ حَيْضَةٍ شَهْرًا، فَلِذَلِكَ جَعَلْنَا لِلْمُبْتَلَاةِ الْمُخْتَلِطَةِ عَلَيْهَا حَيْضُهَا مِنْ أَسْتَحَاضَتِهَا شَهْرًا، وَتَتَحَرَّى هَذِهِ الْأَيَّامَ السَّبْعَةَ مِنَ الشَّهْرِ أَيَّ وَقْتٍ كَانَ يَكُونُ فِيهَا تَرَى دَمَهَا فَتَجْلِسُ السَّبْعَةَ الْأَيَّامَ الَّتِي كَانَتْ أَكْبَرَ وَهَمَّهَا.

٧٦٢- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا الزَّوْجُ فَإِنَّ لَهُ أَنْ يَأْتِيَ الْمُسْتَحَاضَةَ إِذَا كَانَتْ تَعْرِفُ وَقْتَ أَقْرَائِهَا، وَأَمَّا إِذَا جَعَلَتْهَا مُسْتَحَاضَةً بِالتَّحْرِي فَمَا كَفَّ عَنْ جَمَاعِهَا فَهُوَ أَسْلَمٌ لَهُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهَا طَهْرُهَا مِنْ حَيْضَتِهَا أَوْ تَكُونَ أَسْتَحَاضَةً بَيْنَهُ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ أَيَّامُهَا مَعْلُومَةً فَتَرَى الطَّهَرَ بَيْنَ ذَلِكَ فَلَهَا أَنْ تَتَرَبَّصَ إِنْ كَانَ نَهَارًا إِلَى آخِرِ وَقْتِ الْعَصْرِ قَدَرًا مَا أُغْتَسَلَتْ إِنْ أَمَكْنَهَا أَنْ تَصَلِّيَ الظُّهَرَ وَالْعَصَرَ ثُمَّ تَغْرِبَ، أَوْ الظُّهَرَ وَرُكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ ثُمَّ تَغْرِبَ، فَإِنْ تَرَبَّصَتْ قَدَرَ ذَلِكَ ثُمَّ رَأَتْ دَمًا فَهُوَ مِنْ حَيْضِهَا هَذَا؛ لِأَنَّ خَلْقَةَ الْمَرْأَةِ تَكُونُ أَلْوَانًا إِمَّا دَمًا أَحْمَرَ أَوْ أَصْفَرَ أَوْ كَدْرَةً.

٧٦٣- قَالَ إِسْحَقُ: وَإِذَا رَأَتْ الْكَدْرَةَ أَوْ الصَّفْرَةَ فِي أَيَّامِ حَيْضِهَا

المعروف وانقطع ذلك في آخر الوقتِ فذلك حيضٌ كله.

٧٦٤- قَالَ إِسْحَقُ: وَالْحَائِضُ إِذَا أَصْبَحَتْ فَرَأَتْ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ طُهْرًا وَقَدْ بَقِيَ مِنْ أَيَّامِ حَيْضَتِهَا فَلَهَا أَنْ تَتْلُو تَأْخِيرَ الْغَسْلِ إِلَى آخِرِ وَقْتِ الْعَصْرِ، فَإِنْ رَأَتْ دَمًا فَهُوَ الْحَيْضُ؛ لِأَنَّ الْحَائِضَ فِي وَقْتِهَا لَا تَرَى الدَّمَ مُسْتَمِرًّا قَدْ تَطَهَّرَ، ثُمَّ يَعَاودُهَا الدَّمُ.

٧٦٥- سُئِلَ إِسْحَقُ، فَقَالَ: أَمَّا وَقْتُ الْحَائِضِ أَقْصَاهُ وَأَدْنَاهُ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ وَقْتُ مُوَقَّتٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِنَّمَا تَجْلِسُ قِرْوَاهَا وَكُلِّ أَمْرَأَةٍ تَسْتَحَاضُ فَإِنَّهَا تَرُدُّ إِلَى أَقْرَائِهَا، لَا تَكُونُ إِحْدَاهُنَّ فِي اسْتِحَاضَتِهَا حَكْمَهَا حَكْمَ غَيْرِهَا مِنَ النِّسَاءِ تَغْتَسِلُ عِنْدَ أَنْقِضَاءِ قِرْوَاهَا، ثُمَّ تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ. فَإِنْ أَخْرَجَ الظَّهْرَ إِلَى الْعَصْرِ وَتَغْتَسِلُ لَهَا وَتَجْمَعُ بَيْنَهُمَا كَانَ أَفْضَلَ، وَكَذَلِكَ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَلِلصُّبْحِ غَسْلًا وَاحِدًا، إِلَّا أَنَّهُ لَا تَضُمُّ إِلَيْهَا صَلَاةٌ فَيَجْتَمِعَانِ، وَالْوُضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ جَائِزٌ.

٧٦٦- قَالَ: قُلْتُ: سُئِلَ / ٦٩ع / سَفِيَانُ عَنْ رَجُلٍ أَصْبَحَ صَائِمًا فِي السَّفَرِ، فَقَدَّمَ أَهْلَهُ، فَأَفْطَرَ، أَتَرَى عَلَيْهِ كَفَّارَةً؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ أَحْمَدُ: إِنْ كَانَ جَامِعَ أَهْلِهِ فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَامِعَ فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ وَلَيْسَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ صَامَ وَقَدْ أُبِيحَ لَهُ الْفِطْرُ.

٧٦٧- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانُ عَنِ الرَّجُلِ يَسْتَعِطُّ وَهُوَ صَائِمٌ. قَالَ:

أفطر. قيل له: أترى أن يُكفّر. قَالَ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُكفّر.
 قَالَ أحمد: الكفارة الغشيان وهو في الكفارة مخير أي ذلك
 شاء فَعَلَ إن شاء أعتق أو صام أو تصدق.
 قَالَ إسحاق: فِي السَّعُوط^(١) عَلَيْهِ الْقِضَاءُ وَلَا كَفَّارَةٌ، وَهُوَ فِي
 الْكَفَّارَةِ مَخِيرٌ.

٧٦٨- قُلْتُ: الْكحلُ لِلصَّائِمِ؟

قَالَ: إِنْ كَانَ مِنْهُ مَا يَصِلُ إِلَى حَلْقِهِ أَكْرَهَهُ، إِلَّا أَنْ يَقْلَ ذَاكَ.
 قَالَ إسحاق: هُوَ مَكْرُوهٌ لَمَّا [يَدْخُلُ] ^(٢) الرَّأْسَ.

٧٦٩- قُلْتُ: قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ فِي امْرَأَةٍ طَهَرَتْ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بَعْدَ
 نِصْفِ النَّهَارِ: فَلَا تَأْكُلُ بَقِيَّةَ يَوْمِهَا ذَلِكَ وَعَلَيْهَا قِضَاءٌ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: مَا أَحْسَنَ مَا قَالَ!

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

٧٧٠- قُلْتُ: قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ فِي امْرَأَةٍ طَهَرَتْ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بِسَحَرٍ
 فَأَخْرَجَتْ الْغَسْلَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ: تَمَسَّكُ عَنِ الطَّعَامِ يَوْمِهَا ذَلِكَ
 وَتَقْضِيهِ.

قَالَ أَحْمَدُ: بئسَ مَا قَالَ. لَيْسَ عَلَيْهَا قِضَاءٌ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ إِذَا صَامَتْ يَوْمَئِذٍ فَلَا قِضَاءَ عَلَيْهَا، لَيْسَ

(١) السَّعُوطُ: الدَّوَاءُ يُصَبُّ فِي الْأَنْفِ.

(٢) جَاءَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي الْأَصْلِ: (يَدٌ) وَبَعْدَهَا بَيَاضٌ يَسِيرٌ وَقَدْ أَثْبَتْنَا مَا رَأَيْنَاهُ
 يَتِمُّشَى مَعَ السِّيَاقِ.

بالغسلِ يجبُ الصوم ولا يسقط.

٧٧١- قُلْتُ: قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: أَيُّمَا أَمْرَأَةٍ حَاضَتْ قَبْلَ غُرُوبِ

الشمسِ فلتفطرْ وعليها قضاءُ يومٍ مكانه.

قَالَ أَحْمَدُ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

٧٧٢- قُلْتُ: سَأَلْتُ سَفِيَانَ عَنِ أَمْرَأَةٍ طَهَرَتْ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ أَتَطْعَمُ؟

قَالَ: لَا. قِيلَ لَهُ: أَتَقْضِي يَوْمَهَا ذَلِكَ. قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

٧٧٣- قُلْتُ: سَأَلْتُ سَفِيَانَ عَنْ رَجُلٍ أَصْبَحَ صَائِمًا فِي شَهْرِ

رَمَضَانَ، ثُمَّ سَافَرَ مِنَ النَّهَارِ أَيَفْطَرُ؟ قَالَ: لَا يَعْجِبُنِي. قُلْتُ:

فَإِنْ فَعَلَ أَتَرَى عَلَيْهِ كَفَّارَةً؟ قَالَ: لَا.

قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ نَحْوُ مِمَّا قَالَ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ سَفِيَانُ.

٧٧٤- قُلْتُ: قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ فِي رَجُلٍ أَرَادَ السَّفَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ

فَأَدْرَكَهُ الْفَجْرُ وَهُوَ فِي أَهْلِهِ، ثُمَّ خَرَجَ: فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْطَرَ يَوْمَهُ

ذَلِكَ.

قَالَ: إِذَا كَانَ قَدْ حَدَّثَ نَفْسَهُ مِنَ اللَّيْلِ بِالسَّفَرِ (يفطر)^(١)، وَإِنْ

(١) وردت في الأصل (ع): أي فطر.

أدرکه الفجر في أهله، إلا أن يكون نوى السفر في بعض النهار
فلا يُعجبني أن يفطر.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ.

٧٧٥- قُلْتُ: الحامل والمرضع تفتطران؟

قَالَ أَحْمَدُ: تُطْعمانِ وتقضيانِ.

قُلْتُ: الشيخ؟

قَالَ: الشيخ لا يقدر أن يقضي.

قَالَ إِسْحَقُ: السُّنَّةُ في ذلك ما قَالَ ابن عباسٍ وابن عمر رضي
الله عنهم: تفتطران وتطعمان كلَّ يومٍ مسكيناً^(١)، وإن شاءتا
قضتا من غير أن يوجب ذلك عليهما وإن شاءتا قضتا والإطعام
عليهما.

٧٧٦- قَالَ: قُلْتُ: سُئِلَ سفيانُ / ٧٠ع/ عن رجلٍ أصبحَ صائماً في
السفر، ثم قدمَ أهله من يومِهِ ذلك، فأفطرَ في أهله ترى عليه
كفارة؟ قَالَ: نعم.

قَالَ أَحْمَدُ: لا، إلا أن يكونَ إفطارُهُ بأهله.

قَالَ إِسْحَقُ: لا كَفَّارَةٌ عليه لما صار بعد الصبح في السفر.

٧٧٧- قُلْتُ: ابن المسيب جاءه رجلٌ بعدما أرتفع النهار، فقال:
عليَّ يومٌ من شهرٍ رمضان، أفأصومُ اليومَ يجزئ عني؟ قَالَ:

(١) رواه أبو داود (٢٣١٨)، والضياء في «المختارة» ١٠/٢٤٩-٢٥٠ عن ابن
عباس رضي الله عنهما. وقال الألباني: شاذ.

نعم. قَالَ سفيان: لا يُعجبني، إلا أن يدخل فيه بنية تُنوى من الليل.

قَالَ أحمد: ما أحسن ما قَالَ سفيان!

قَالَ إسحق: كما قَالَ.

٧٧٨- قُلْتُ: سئل سفيان عن رجلٍ أغمي عليه في شهر رمضان قبيلَ الفجرِ ثلاثة أيام. قَالَ: يجزئه ذلك اليوم، ويقضي يومين، فإن أغمي عليه يومًا أجزاء ذلك، وإن أغمي عليه يومين يجزئه يومًا ويقضي يومًا.

قَالَ أحمد: يقضي كلها الصوم والصلاة، إلا أن يكون أدرك بعضَ النهارٍ فيجزئه صوم ذلك اليوم وأما الصلوات فيقضيها كلها.

قَالَ إسحق: كما قَالَ في الصوم، وأمّا الصلاةُ فلا يقضي إلا صلاةَ يومِهِ الذي أَفاقَ فيه.

٧٧٩- قُلْتُ: سئل سفيان عن المعتكف يشتري ويبيع؟ قَالَ: يشتري من الخبز إذا لم يكن من يشتري له.

قَالَ أحمد: لا بأس أن يشتري الشيء إذا لم يكن له من يشتري له، ولا يُصيرها تجارةً.

قُلْتُ: ويعودُ المريض، ويشهدُ الجنازة؟

قَالَ: نعم.

قَالَ إسحق: لا يفعل شيئًا من ذلك أعجب إلينا، فإن أشرط

إلا الجمعة، فإنه قد رُخصَ له في ذلك.

٧٨٠- قُلْتُ: سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ قَبَّلَ فَأَمْنَى، أَوْ جَامَعَ فِي غَيْرِ الْفَرْجِ؟

قَالَ: أَشَدُّ شَيْءٍ يَكُونُ عَلَيْهِ قِضَاءُ يَوْمِهِ.

قَالَ أَحْمَدُ: إِنِّي أَحَبُّ أَنْ تَكُونَ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ. وَلَمْ يَسْتَجِرْ عَلَيْهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: عَلَيْهِ الْقِضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ إِذَا جَامَعَ دُونَ الْفَرْجِ.

٧٨١- قَالَ: قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانُ عَنْ رَجُلٍ اخْتَلَمَ بِالنَّهَارِ فِي شَهْرِ

رَمَضَانَ، فَأَكَلَ جَاهِلًا تَرَى عَلَيْهِ كَفَّارَةً؟ قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ،

وَيَقْضِي ذَلِكَ الْيَوْمَ.

قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

باب الجنائز^(١)

٧٨٢- قال: قلت: المرأة تُغسَّل زوجها والزوجة أمرأته؟
قال: أرجو أن لا يكونَ به بأس إذا لم يكن من يُغسلها أو يُغسله.

قال إسحاق: كما قال.

٧٨٣- قلت: مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا، أَيْغْتَسِل؟
قال: أرجو أن لا يجب عليه الغسل، فأما الوضوء فأقل ما قيل فيه.
قال إسحاق: كما قال لا يدَعَنَّ الوضوء على حال.

٧٨٤- قلت: المرأة تموتُ مع الرجال، كيف يُصنعُ بها؟
(قال^(٢)): التيممُ أعجبُ إليَّ.
قال إسحاق: إن صبَّوا عليها الماء صبًّا، فهو أفضل، وإلا يَمِّمُوها.

٧٨٥- قلت: الرجلُ يموتُ مع النساء.

قال: التيممُ أعجبُ إليَّ.

قال إسحاق كذلك / ٧١ع/.

٧٨٦- قلت: كيف يُيمَّم الميت إذا لم يُوجد له ماء؟

(١) هذا الباب غير موجود في (ظ)، وقد تقدمت بعض المسائل المتعلقة بصلاة

الجنائز في كتاب الصلاة.

(٢) مكررة في الأصل.

قال: الوجه والكفين.

قال إسحاق: كذا هو كحكم الأحياء.

٧٨٧- قلت: يطيب الميت بالمسك؟

قال: نعم.

قال إسحاق: كما قال.

٧٨٨- قلت: من أين يدخل الميت القبر؟

قال: من حيث يكون أسهل عليهم.

قال إسحاق: يدخل من قبل القبلة إلا أن لا يمكن ذلك.

٧٨٩- قلت: كم يدخل القبر؟

قال: ما شاءوا.

قال إسحاق: يختار أربعة.

٧٩٠- قلت: تكره [الذريعة]^(١) على النعش؟

قال: هذا مكروه.

قال إسحاق: كما قال.

٧٩١- قلت: أتكره أن يضرب على القبر فسطاط؟

قال: إي لعمري.

قال إسحاق: إذا تخوف على نبش القبر، فإن فعلوا فلا بأس،

فأما للتعظيم فلا.

٧٩٢- قلت: في كم يكفن الميت؟

(١) بالأصل (ع): (الذريعة). والصواب ما أثبتته، وهي نوع من الطيب وفي البخاري (٥٩٣٠) أن عائشة طيبت الرسول بذريرة. انظر «الفتح» ١٠ / ٣٧١.

قَالَ: أَمَّا الرَّجُلُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ يُدْرَجُ فِيهِ إِدْرَاجًا لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ.

٧٩٣- قُلْتُ: كَيْفَ يُكْفَنُ؟

قَالَ: يُدْرَجُ إِدْرَاجًا.

قَالَ إِسْحَقُ: إِنْ فَعَلُوا هَذَا فَحَسَنٌ، وَإِنْ كَانَ إِزَارًا وَقَمِيصًا وَلِفَافَةً فَحَسَنٌ يُلْبَسُ وَاحِدًا وَاحِدًا.

٧٩٤- قُلْتُ: فِي كَمْ تُكْفَنُ الْمَرْأَةُ؟

قَالَ: الْمَرْأَةُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ.

٧٩٥- قُلْتُ: كَيْفَ تُكْفَنُ؟

قَالَ: إِزَارٌ وَلِفَافَةٌ وَقَمِيصٌ وَخِرْقَةٌ وَعِمَامَةٌ، الْخِرْقَةُ يَشُدُّ بِهَا عَلَى رِجْلَيْهَا، ثُمَّ إِزَارٌ تُوْزَرُ بِهَا، ثُمَّ قَمِيصٌ مَخِيطٌ بِلَا كُتْمِينَ، ثُمَّ عِمَامَةٌ، ثُمَّ ثَوْبٌ تُلْفَفُ فِيهِ فَوْقَ هَذِهِ الثِّيَابِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

قُلْتُ: بِلَا كُتْمِينَ!

قَالَ: هُوَ، وَلَكِنَّ الْخِرْقَةَ تَكُونُ حِقْوًا مِنْ وَسْطِهَا فَهُوَ أَحْسَنُ، مَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَشْعَرْنَهَا»^(١) «إِيَّاهُ»^(٢).

(١) أَي: أَجْعَلْنَهُ مَبَاشِرًا لَجَسَدِهَا.

(٢) هُوَ جُزْءٌ مِنْ حَدِيثٍ أَمَّ عَطِيَّةٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي غَسْلِ ابْنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالحديث في مسلم (٩٣٩) بلفظه، وعند البخاري (١٢٦٠) نحوه و(١٢٦٢)، وأحمد ٨٥/٥، وأبو داود (٣١٤٢)، وابن ماجه (١٤٥٨)، والنسائي ٢٨/٤، ٣١، ٣٢.

٧٩٦- قلت: في أي الأثواب أحب إليك أن يُكفَّن الميت؟

قال: البياض، ويستحب حسن الكفن.

قال إسحاق: كما قال، وإن كان مُوسِرًا ففي ثوبي حبرة فهو

على قَدْرِ الميسرة.

٧٩٧- قلت: يُؤخذ من الميت شيءٌ: مِنْ شعره أو ظفره؟

قال: إذا كان فاحشًا فنعم.

قال إسحاق: كما قال.

٧٩٨- قلت: إذا سَقَطَ مِنْ شَعْرِهِ أيدفنُ معه؟

قال: يُعادُ عليه الغُسلُ ويُدفنُ معه.

قال إسحاق: كما قال.

٧٩٩- قلت: يُكره أن يُقال في الجنازة: أَسْتَغْفِرُوا لَهُ؟^(١)

قال الإمام أحمد: ما يعجبني.

قال إسحاق: كما قال يكره ذلك.

٨٠٠- قلت: كيف يُحملُ السرير؟

قال أحمد: يجعله على منكبه الأيمن ثم الرجل ثم يتقدم فيضعه

على منكبه الأيسر ثم الرجل وأشار أحمد بيده قال أن يدور.

٨٠١- قلت: كيف المشي مع الجنازة؟

(١) الظاهر أن المقصود بالسؤال الكلام حال الجنازة ورفع الصوت بطلب

المغفرة للميت والمطلوب في هذا الموضع السكينة، أما عند الدفن فقد

صحَّ ذلك عن رسول الله ﷺ، والله أعلم.

قَالَ: يبعد منها أحب إلي.

قَالَ إِسْحَقُ: يتأخرها أحب إلينا إلا أَنْ يَكُونَ زَحَامٌ فحِينَئِذٍ يَنْظُرُ
أَيْسَرَ ذَاكَ عَلَى النَّاسِ.

٨٠٢- قُلْتُ: مَنْ فَجَّأَتَهُ جَنَازَةٌ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ وَضوء؟

قَالَ: أعجب إليَّ أَنْ يتوضأ؛ لأن ابن عمر رضي الله عنهما
قَالَ: لا يصلي عليها إلا طاهر^(١).

٨٠٣- إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شَمِيلٍ، قَالَ: أَبْنَا
الْأَشْعَثُ، عَنِ الْحَسَنِ فِي الرَّجُلِ تَدْرِكُهُ الْجَنَازَةُ وَلَيْسَ.....^(٢).

قَالَ: يطلب الماء فإن لم يجد لم يصل عليها.

قَالَ إِسْحَقُ: يتيمم إذا لم يمكنه الوضوء؛ ليدرك التكبيرة
الأولى.

٨٠٤- قُلْتُ: أين يسير الرَّاكِبُ مِنَ الْجَنَازَةِ؟

قَالَ: الرَّاكِبُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.

٨٠٥- قُلْتُ: القيام بين عَمُودَي السَّرِيرِ؟

قَالَ: ابن عمر رضي الله عنهما كرهه، وإن فعله فاعل لم أر به بأسًا.

قَالَ إِسْحَقُ: هو مكروه.

(١) رواه الإمام مالك في «الموطأ» ١/ ٢٣٠، وعلقه البخاري في صحيحه قبل
حديث ١٣٢٢.

(٢) كذا بالأصل فيها نقص، وعند ابن أبي شيبة ٤٩٨/٢ قولان للحسن:
الأول: لا يتيمم، ولا يصلي إلا على طهر. الثاني: يتيمم، ويصلي عليها.

٨٠٦- قلت: الجنائزُ إذا اجتمعن، رجال ونساء إذا اجتمعن؟

قَالَ: سَوُوا بَيْنَ رءُوسِهِمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٨٠٧- قلت: متى يقوم إذا رأى الجنازة؟

قَالَ: إِنْ قَامَ لَمْ أَعِبهُ، وَإِنْ قَعَدَ فَلَا بَأْسَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٨٠٨- قلت: مَنْ يتبع الجنازة متى يجلس؟

قَالَ: لَا يَجْلِسُ حَتَّى تَوْضَعَ عَنْ أَعْنَاقِ الرِّجَالِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٨٠٩- قلت: وهل ينتظرُ الإذن؟

قَالَ: مَتَى مَا شَاءَ أَنْصَرِفَ.

قَالَ إِسْحَقُ: إِذَا كَانَ أَوْلِيَاءُ الْمَيِّتِ يَأْذَنُونَ يَنْتَظِرُ إِذْنَهُمْ، وَإِنْ لَمْ

يَكُنْ إِذْنٌ مِنْ أَوْلِيَائِهِ ذَهَبَ مَتَى شَاءَ.

٨١٠- قلت: وهل يُغسَلُ الشهيد؟

قَالَ: إِذَا مَاتَ فِي الْمَعْرَكَةِ لَمْ يُغَسَّلْ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٨١١- قلت: مَنْ أَحَقُّ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ؟

قَالَ: إِذَا أَوْصَى فَهُوَ بَيْنَ، وَإِذَا لَمْ يَوْصِ فَلَا يَدْفَعُ الْأَوْلِيَاءُ،

وَإِذَا شَهِدَ الْأَمِيرُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَالْأَبُّ أَحَقُّ مِنَ الزَّوْجِ.

قَالَ إِسْحَقُ: الْأَمِيرُ أَوْلَى، ثُمَّ / ٧٢٢ع / الإمام الذي يصلي

بهم، ثم الأولياء، والزوج أحب إلينا من الأب، وإن كان أوصى إلى رجل يصلي عليه فهو أولى من كل.

٨١٢- قلت: الدعاء للميت في الصلاة عليه؟

قال: يقرأ فاتحة الكتاب، ثم يصلي على النبي ﷺ، ثم يدعو للمؤمنين، ثم يدعو للميت.

قال إسحاق: كما قال إلا أن في الرابعة يقف قَدَرَ التشهد يستغفر أو يتشهد، كل قد فعل.

٨١٣- قلت: هل يوجه الميت إلى القبلة؟

قال: نعم، لِمَ لا يُوجه!

قال إسحاق: كما قال.

٨١٤- قلت: وهل يصلي على الشهيد؟

قال: لِمَ لا يصلي عليه! فلا بأس به، أهل المدينة لا يرون الصلاة عليه.

قال إسحاق: لا بد من الصلاة على الشهداء، صلي على النبي ﷺ^(١)، وهو أعظم الشهداء.

٨١٥- قلت: ما ينزع عن القتل؟

قال: ينزع الجلد والحديد.

قال إسحاق: كما قال.

(١) جاء ذلك في حديث مرض النبي ﷺ ووفاته عند عائشة رواه أحمد ٢٢٠/٦، وأبو يعلى (٤٩٦٢) من حديث عائشة رضي الله عنها.

٨١٦- قلتُ: الجلوس على القبر؟

قَالَ: مكروه.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.

٨١٧- قلتُ: هل يُرْسُ القبر؟

قَالَ: إن شاءوا ففعلوا.

قَالَ إِسْحَقُ: بل السُّنة أن يُرْسَ القبر^(١).

٨١٨- قلتُ: تسوية القبور؟

قَالَ: لا أدري.

قَالَ إِسْحَقُ: السُّنة أن يُسَوَّى القبر إلا أن يكون مسنماً قليلاً^(٢).

٨١٩- قلتُ: هل يُدعى للميت إذا فرغ من دفنه؟

قَالَ: أرجو أن لا يكون به بأس.

قَالَ إِسْحَقُ: إذا دُفِنَ أتاها وليُّه أو مَنْ أَحَبَ فسَلَّمَ عليه مِنْ قَبْلِ

وجهه ثُمَّ أَسْتَقْبَلَ الْقَبْلَةَ فَدَعَا لَهُ ثُمَّ أَنْصَرَفَ.

٨٢٠- قلتُ: هل يُكرَهُ شيء من الساعات أن يُدْفَنَ فيها أو يُصَلَّى

عليه؟

(١) روى أبو داود في المراسيل (٤٢٤) عن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول

الله ﷺ رَسَّ على قبر إبراهيم وأنه أول قبر رُسَّ عليه.

(٢) رواه أحمد ٩٦/١، ومسلم (٩٦٩)، والترمذي (١٠٤٩)، وأبو داود

(٣٢١٨)، والنسائي ٨٨/٤، وأبو يعلى (٦١٤)، والحاكم ٣٦٩/١ من

حديث علي رضي الله عنه قال: بعثني رسول الله ﷺ أن لا أدع تمثالاً إلا

طمسته، ولا قبراً مشرقاً إلا سويته.

قَالَ: نعم؛ حديث عقبه بنُ عامرٍ رضي الله عنه ثلاث ساعاتٍ^(١).

قَالَ إِسْحَقُ: معنى قول عقبه بنُ عامرٍ: «أَوْ نَقْبَرُ فِيهِنَّ مَوْتَانَا»: أَوْ يُصَلِّي عَلَى مَوْتَانَا لِأَنَّهُ يُدْفَنُ بَعْدَ الْعَصْرِ.

٨٢١- قُلْتُ: متى يُصَلِّي عَلَى الْمَوْلُودِ؟

قَالَ: إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ وُلِدَ يُغَسَّلُ وَيُصَلِّي عَلَيْهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كُلَّمَا نَفَخَ فِيهِ الرُّوحُ صَلَّيْ عَلَيْهِ.

٨٢٢- قُلْتُ: الصَّلَاةُ عَلَى وَلَدِ الرَّثَا وَالَّذِي يُقَادُ مِنْهُ حَدٌّ؟

قَالَ: كُلُّ هَذَا يُصَلِّي عَلَيْهِ إِلَّا أَنَّ الْإِمَامَ لَا يُصَلِّي عَلَى قَاتِلِ نَفْسٍ وَلَا عَلَى غَالٍ.

قَالَ إِسْحَقُ: يُصَلِّي عَلَى كُلِّ.

٨٢٣- قُلْتُ: زِيَارَةُ الْقُبُورِ؟

قَالَ: لَا بِأَسْ بِهَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَالنِّسَاءُ وَالرِّجَالُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ إِلَّا أَنْ يَتَخَذَنَّ النِّسَاءُ مِنْ ذَلِكَ مَا يَكْرَهُ لِهِنَّ: الْمَسَاجِدَ وَالسُّرُجَ.

(١) رواه أحمد ٥٢/٤، ومسلم (٨٣١)، وأبو داود (٣١٩٢)، والترمذي (١٠٣٠)، والنسائي ٢٧٥/١-٢٧٦، وابن ماجه (١٥١٩)، والدارمي (١٤٧٢) وتمامه: ثلاث ساعاتٍ كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن أو نقبر فيهن موتانا: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل، وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب.

٨٢٤- قلتُ: النصرانية إذا حملت من مسلمٍ فماتت حاملاً؟
قالَ: على حديث وائلة^(١).

قالَ إسحاقُ: تدفن في حواشي قبور المسلمين.

٨٢٥- قلتُ: في كم يُكفَّن الصبي؟

قالَ: في خرفة، وإن كفَّنه في ثلاث ليس به بأس.
قالَ إسحاقُ: كما قالَ.

٨٢٦- قلتُ: يُمَدُّ الثوبُ على القبرِ؟

قالَ: إذا كان امرأةً فنعم.

قالَ إسحاقُ: كما قالَ. وإن كان رجلٌ يُمَدُّ عليه، فقد فُعل^(٢).

٨٢٧- قلتُ: الجنازة إذا معها نساء، يرجعُ الرجالُ؟

قالَ: ما يعجبني أن يرجع.

قالَ إسحاقُ: كما قالَ، ولكن بأمر.

٨٢٨- قلتُ: أتباعُ الجنازة أحبُّ إليك أم القعودُ في المسجد؟

قالَ: أتباعُها أعجبُ إلي.

قالَ إسحاقُ: كما [قالَ]^(٣).

٨٢٩- قلتُ: فات الرجلُ شيء من التكبير على الجنازة؟

(١) رواه عبد الرزاق ٥٢٨/٣، وابن أبي شيبة ٤٠/٣، والبيهقي ٥٩/٤.

(٢) روى ابن أبي شيبة ١٧/٣ أن النبي صَلَّى الله عليه وسلَّم دخل قبر سعد فمد عليه ثوباً.

(٣) زيادة يقتضيها السياق من حديث إبراهيم مرسلًا.

قَالَ: إِنْ قَضَاهَا فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ وَإِنْ لَمْ يَقْضِهَا فَلَيْسَ عَلَيْهِ، يَرَوِي عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ رَضِي اللَّهِ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: لَا يَقْضِيهِ. مِنْ حَدِيثِ الْعُمَرِيِّ^(١).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٨٣٠- قُلْتُ: تَدْفَنُ الْمَرَأَتَانِ فِي قَبْرِ؟

قَالَ: إِذَا أَضْطَرُّوا إِلَى ذَلِكَ جَعَلُوا بَيْنَهُمَا حَاجِزًا مِنَ الصَّعِيدِ. قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٨٣١- قُلْتُ: يُقَامُ لِلْجَنَازَةِ إِذَا مَرَّتْ؟

قَالَ: إِنْ لَمْ يَقُمْ فَقَدْ تَرَخَّصَ لِحَدِيثِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَوَاهُ لَابْنُ عَمْرٍو عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُومُ^(٢).

قَالَ إِسْحَقُ: الرُّخْصَةُ بَعْدَ النِّهْيِ أَنَّهَا قَامَ ثُمَّ قَعَدَ.

٨٣٢- قُلْتُ: سُئِلَ - يَعْنِي: سَفِيَانٌ - يُغَسَّلُ الْغَرِيقُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ أَحْمَدُ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٨٣٣- قُلْتُ: تَكْرَهُ الْإِذْنَ بِالْجَنَازَةِ؟

قَالَ: إِذَا أُذِنَ لِإِخْوَانِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَأَمَّا أَنْ يُنَادَى عَلَيْهِ فَلَا أُدْرِي مَا هَذَا / ٧٣ع/.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

(١) رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٤٩٨/٢ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَقْضِي مَا فَاتَهُ مِنَ التَّكْبِيرِ عَلَى الْجَنَازَةِ.

(٢) رَوَى هَذِهِ الْأَثَارَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣٨/٣، ٤٠.

٨٣٤- قلتُ: تلقين الميت عند الموت؟

قالَ: إي لعمرى، قالَ: «لقنوا موتاكم»^(١).

قال إسحاقُ: كما قالَ.

٨٣٥- قلتُ: رجلٌ له جَارٌ رجلٌ مسلم، ماتت أمّه نصرانية. يتبع

هذا جنازتها؟

قالَ: لا يتبعها، يكون ناحيةً منها.

قالَ إسحاقُ: كما قالَ، لا يحمل، يكون قريبًا منها.

٨٣٦- قلتُ: يكره الطعام على أهل الميت والبيتوتة عند أهل

الميت؟

قالَ: يكون الطعام لأهل الميت وأما أن يجمع عليهم مثل

العُرسِ فلا. وأما المبيت فأكرهه.

قالَ إسحاقُ: كما قالَ.

٨٣٧- قلتُ: سُئل سفيان عن الرَّجل يصيبه الحريق فيحترق أو

يغرق في الماء؟ قالَ: يُغسَّل.

قالَ أحمدُ: جيد إن قَدروا على ذلك إلا أن يكون قد تهرى.

قالَ إسحاقُ: كما قالَ.

قلتُ: يُيمَّم.

(١) رواه أحمد ٣/٣، ومسلم (٩١٧)، وأبو داود (٣١١٧)، والترمذي

(٩٧٦)، والنسائي ٥/٤، وابن ماجه (١٤٤٤) من حديث أبي هريرة رضي

الله عنه.

قَالَ: لَا.

٨٣٨- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانُ عَنِ الْمَجْدُورِ إِذَا مَاتَ كَيْفَ يُغَسَّلُ؟ قَالَ: يُغَسَّلُ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى غَسْلِهِ صَبُّوا عَلَيْهِ الْمَاءَ صَبًّا. قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا خَشَوْا أَنْ يَتَّهَرُوا أَوْ يَسِيلَ الدَّمُ يَمَمُوهُ. قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٨٣٩- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ فِي غُسْلِ الْمَيِّتِ يَبْدَأُ فَيَوْضَأُ، الْغَسْلَةَ الْأُولَى بِمَاءٍ قَرَّاحٍ يَبْدَأُ بِرَأْسِهِ وَلَحْيَتِهِ فَيَفْرَغُ مِنْهُمَا، ثُمَّ الْأَيْمَنَ، ثُمَّ بَشَقَّهُ الْأَيْسَرَ وَلَا يُكَبِّهِ عَلَى بَطْنِهِ، وَيَجْعَلُ عَلَى عَوْرَتِهِ خِرْقَةً وَعَلَى بَدَنِهِ خِرْقَةً وَلَا يَنْظُرُ إِلَى عَوْرَتِهِ، وَإِذَا غَسَلَهُ الْغَسْلَةَ الْأُولَى فَلْيَقْعُدْهُ وَلْيَمْسَحْ بَطْنَهُ مَسْحًا رَفِيقًا، خَرَجَ مِنْهُ شَيْئًا أَمْ لَمْ يَخْرُجْ، ثُمَّ يَغْسِلُهُ الثَّانِيَةَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ كَغَسْلِهِ الْأُولَى وَلَا يَوْضِئُهُ بَعْدَ الْمَرَّةِ الْأُولَى، وَالثَّلَاثَةَ بِمَاءٍ قَرَّاحٍ، وَيَجْعَلُ فِيهِ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ.

قَالَ أَحْمَدُ: كُلُّ مَا قَالَ جَيِّدٌ، وَلَا أَعْرِفُ الْقَعْدَةَ وَيَمْسَحُ بَطْنَهُ مَسْحًا رَفِيقًا، وَتَكُونُ الْغَسَلَاتُ ثَلَاثَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَيَكُونُ فِي الْآخِرَةِ شَيْءٌ مِنْ كَافُورٍ، إِلَّا أَنَّ السِّدْرَ يَكُونُ شَيْئًا رَفِيقًا. قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَالْقَعْدَةُ حَسَنَةٌ.

٨٤٠- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانُ عَنْ أَمْرَأَةٍ مَاتَتْ وَفِي بَطْنِهَا وَلَدٌ يَتَحَرَّكُ؟ قَالَ: مَا أَرَى بِأَسَا أَنْ يُشَقَّ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: بئس والله ما قال - يردد ذلك - سبحانه الله،

بئس ما قال.

قال إسحاق: لا يحل أن يُشق عنها؛ لأنه وإن كان على طمع في إحياء موءودة فهو على شرف أن يكون قتل مُسلمة.

قال إسحاق: سمعت النضر بن شميل يقول وهو يعجب ممن أمر بهذا. قال: وسمعت الرعاء يقول: ما في الدنيا مولود في البطن إلا ومخرج روحه بروح أمه وذلك أنه ذكر على الجنين «وأن ذكاته ذكاة أمه»^(١). فقال: كيف تكون المسلمة ميتا في بطنها ولد حي وتكون روح أمه قد خرج، هذا لا يمكن. وكذلكذكروا عن الحسن أنه لا يُشق عنها.

قال إسحاق الكوسج: سمعت النضر يقول هذا - أراني -

(١) رواه أحمد ٣/٣١، ٣٩، وأبو داود (٢٨٢٧)، والترمذي (١٤٧٦)، وابن ماجه (٣١٩٩)، وابن الجارود في «المنتقى» (٩٠٠)، وابن حبان (٥٨٨٩)، والدارقطني ٤/٢٧٣، ٢٧٤، والبيهقي ٩/٣٣٥ من حديث أبي سعيد الخدري وقال الترمذي: حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق.

ورواه أبو داود (٢٨٢٨)، والدارقطني ٤/٢٧٣، وأبو نعيم في «الحلية» ٧/٩٢، والحاكم ٤/١١٤، والبيهقي ٩/٣٣٤-٣٣٥ من حديث جابر بن عبد الله، وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

ورواه الحاكم ٤/١١٤، والدارقطني ٤/٢٧١، والطبراني في «الصغير» (١٠٦٧)، والبيهقي ٩/٣٣٥ من حديث ابن عمر.

وصححه الألباني في «الإرواء» (٢٥٣٩) بمجموع طرقه وشواهده.

خَمْسِينَ مَرَّةً فَلَمْ أَكْتِبْهُ، وَكَذَلِكَ أَيُّوبُ السَّخْتْيَانِيُّ كَرِهَهُ أَشَدَّ الْكَرَاهَةِ.

٨٤١- قَالَ: قَلْتُ: إِذَا الْمَيِّتُ أُدْرِجُ^(١) فِي الْأَكْفَانِ ثُمَّ خَرَجَ مِنْهُ؟
قَالَ: إِنْ كَانَ شَيْئًا قَلِيلًا رَفَعَ إِلَّا أَنْ يَكْثُرَ يَظْهَرُ مِنَ الْكَفَنِ شَيْءٌ
فَاحْشَ يُعَادُ عَلَيْهِ الْغَسْلُ.

قَالَ أَحْمَدُ: تُجْعَلُ الذَّرِيرَةُ / ٧٤ع / عَلَى مَعَابِنِهِ [وَهِيَ]^(٢) كُلُّ شَيْءٍ يَنْشِي مِنْهُ.

قَالَ: وَتُوضَعُ الْقَطَنَةُ فِي الدُّبْرِ.

قِيلَ: عَلَى الْعَيْنَيْنِ^(٣)؟ فَلَمْ يَعْرِفْهُ.

٨٤٢- قَالَ أَحْمَدُ: كَانَ أَبُو قَلَابَةَ يَغْطِيهِ بِالثَّوبِ وَيَغْسِلُهُ تَحْتَ الثَّوبِ. وَقَالَ أَيُّوبُ: يُغَطَّى مِنْهُ كُلُّ مَا نَغْطِيهِ فِي الْحَيَاةِ. قَالَ أَحْمَدُ: وَبَعْضُهُمْ كَانَ يَغْطِي عَيْنَيْهِ.

٨٤٣- قَلْتُ لِأَحْمَدَ: الْمَرْتَدُ إِذَا قُتِلَ مَا يُصْنَعُ (بَجْثَتِهِ)^(٤).

(فَقَالَ)^(٥): يُتْرَكُ حَيْثُ ضُرِبَ عُنُقُهُ، كَأَنَّهَا ذَلِكَ الْمَكَانُ قَبْرُهُ، وَيَعْجِبُنِي هَذَا.

(١) فِي الْأَصْلِ: (وَأُدْرِجُ) بِزِيَادَةِ وَاو. وَقَدْ يَكُونُ هُنَاكَ سَقَطُ فَتَكُونُ الْعِبَارَةُ: إِذَا الْمَيِّتُ غُسِلَ وَأُدْرِجَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٣) كَلِمَةُ (الْعَيْنَيْنِ) يُمْكِنُ أَنْ تُقْرَأَ فِي الْأَصْلِ (الْعَيْنِ).

(٤) فِي الْأَصْلِ: نَحْسُهُ. (٥) فِي الْأَصْلِ: فَقَالَ قَالَ.

٨٤٤- قَالَ أَحْمَدُ: الْإِزَارُ لِلْمَيْتِ يَكُونُ تَحْتَ الْقَمِيصِ، أَلَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ»^(١) وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا يَلِي الْجِلْدَ، وَالْقَمِيصُ يَكُونُ قَمِيصًا مَخِيطًا.

قُلْتُ: مَعَ الْكُمَيْنِ؟

قَالَ: نَعَمْ، يُدْخَلُ يَدَاهُ فِي الْكُمَيْنِ، وَذَكَرَ حَدِيثَ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، أَخْبَرَنِي مِنْ رَأْيِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُكْفَنُ فِي الْقَمِيصِ وَهُوَ مُعْجَبٌ بِهِ.

٨٤٥- قَالَ أَحْمَدُ: يَعْجَبُنِي أَنْ (يَقِفَ وَقْفَةً)^(٢) بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ، يَعْنِي التَّكْبِيرَ عَلَى الْجَنَازَةِ.

قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا مَنْ أَدْرَكَ الْجَنَازَةَ وَقَدْ صَلَّى عَلَيْهَا؛ أَيْصَلِّي عَلَيْهَا جَمَاعَةً أَمْ عَلَى الْإِنْفِرَادِ؟ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ صَحَّ عَنْهُ مِنْ أَوْجِهٍ كَثِيرَةٍ أَنَّهُ صَلَّى بِأَصْحَابِهِ عَلَى الْمَيْتِ بَعْدَ مَا دُفِنَ بِالْمَدِينَةِ بَعْدَ لَيْلَةٍ وَلَيْلَتَيْنِ وَأَيَّامٍ [...] ^{(٣)(٤)} عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ غَائِبًا فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ وَقَدْ

(١) سبق تخريجه في مسألة (٧٩٥).

(٢) كلمة (يقف) رسمها في الأصل هكذا (نعب) وكلمة وقفة رسمها في الأصل (واقفه).

(٣) موضع كلمة تُقرأ (قد).

(٤) وردت الأحاديث بذلك عند: البخاري (٤٥٨)، والنسائي ٧٢/٤، وفي «الكبرى» ٦٤٢/١، وابن ماجه (١٥٢٧-١٥٣٠)، وعبد الرزاق ٥١٧/٣-٥١٨، والبيهقي ٣٢/٤، ٣٣، ٤٤-٤٧.

أتى على ذلك شهرٌ: أفأصلي عليها؟ قَالَ: «نعم»^(١). وقد صح في الحَضَر أنه يُصلى على من تجب الصلاة عليه من أهل العلم والقربات أو ما أشبه ذلك إلى ثلاثة أيام، فإن كان غائبًا فقدم، فإلى شهر، فهذا الذي يُعتمد عليه، وما كان بعد الوقت للغائب أو لأهل الحضر فصلوا لم نعب، وكذلك إذا أدرك الجنائزة وقد صَلَّى عليها فله أن يصلي مع أصحابه قبل أن تُدفن، أمر بذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه وابن مسعود قرظة بن كعب وأصحابه^(٢).

٨٤٦- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا الْمَرْأَةُ تَمُوتُ وَلَيْسَ مَعَهَا مَحْرَمٌ مَن يَدْفِنُهَا الرَّجَالُ أَمْ النِّسَاءُ؟ فَإِنْ ذَلِكَ إِلَى أَقْرَبٍ مِنْ (يَكُونُ)^(٣) مِنْهَا بِسَبِيلٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَا مَحْرَمٍ أَوْ مَن كَانَ يَرَاهَا فِي حَيَاتِهَا وَيَحْمِلُ سَفَلَتَهَا، أَقْرَبُهُمْ إِلَيْهَا، أَوْ يَجْعَلُ الْحَامِلُ ذَلِكَ عَلَى يَدَيْهِ شَيْئًا لَا تَفْضِي يَدُهُ إِلَى كَفِّهَا فَذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَ النِّسَاءِ؛ لَمَّا لَاحَظَ لِلنِّسَاءِ لَشُهُودَ الْجَنَائِزِ وَلَا دَفْنَ الْمَوْتَى، فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ الرِّجَالُ فَحِينَئِذٍ النِّسَاءُ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ ضَرُورَةٍ، فَحَالُ الضَّرُورَةِ فِي الْأَشْيَاءِ يَخَالِفُ لَغَيْرِ الضَّرُورَةِ.

(١) رواه الترمذي (١٠٣٨)، وابن أبي شيبة ٤٤/٣، والطبراني في «الكبير» ٢٠/٦ (٥٣٧٨)، وابن الجوزي في «التحقيق» ١٦/٢ (٨٩٩) عن سعيد بن المسيب مرسلًا.

(٢) رواه ابن أبي شيبة ٤٤/٣، والبيهقي ٤٤/٤-٤٥.

(٣) في الأصل: كون.

٨٤٧- قَالَ: رأيت رضي الله عنه^(١) في جنازة قليلة الرجال يمشي أمامها فلما أنهى إلى المصلّى قام قائماً حتى جيء بالجنازة فكان يرفع يده مع كل تكبيرة ويضع يمينه على شماله، فلما سلّم خلع نعليه ودخل المقابر في طريق (عاتية)^(٢) مشياً على القبور حتى بلغ القبر.

(١) كذا بالأصل، ولعل الكوسج يتحدث عن الإمام أحمد.

(٢) في الأصل بدون نقط وقد تقرأ غير ذلك.

النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ^(١)

٨٤٨- قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَأْمَرُوا النِّسَاءَ فِي أَبْضَاعِهِنَّ»^(٢) لِلرَّجُلِ أَنْ يُزَوِّجَ ابْنَتَهُ بَكْرًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَأْمَرَهَا؟

قَالَ: مَا يُعْجِبُنِي، فَإِذَا سَكَتَتْ فَرُؤُوجَتْ، ثُمَّ رَجَعْتَ فَلَيْسَ لَهَا ذَلِكَ، وَإِنْ زَوَّجَهَا أَبُوهَا بِغَيْرِ أَمْرِهَا فَالنِّكَاحُ جَائِزٌ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَسْتَأْمَرَهَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ / ٨١ع /^(٣) قَالَ: وَإِنْ أَبَتْ قَبْلَ أَنْ يَزَوِّجَهَا وَهِيَ بَكْرٌ خَيْرٌ عَلَيْهِ. ذُكِرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ذَلِكَ، وَبِهِ أَخَذَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى.

قُلْتُ: فَحَدِيثُ خَنْسَاءَ ابْنَةِ خِزَامٍ فِي الشَّيْبِ^(٤)؟
قَالَ: هَكَذَا هُوَ.

(١) هذا الباب في (ظ) بعد الحيض من ص ٤٣، وفي (ع) بعد كتاب الجهاد من ص ٨٠ أو ٨١ وهما ساقطتان وبداية ما أخذنا من (ع) هو ص ٨٢.

(٢) رواه أحمد ٤٥/٦، والبخاري (٦٩٤٦، ٦٩٧١)، ومسلم (١٤٢٠)، والنسائي ٨٥-٨٦ من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) نهاية السقط في (ع).

(٤) رواه أحمد ٣٢٨/٦، والبخاري (٥١٤٨)، وأبو داود (٢١٠١)، والنسائي ٨٦/٦ أن أباها زوجها وهي كارهة وكانت ثيبًا فرد النبي ﷺ نكاحه.

٨٤٩- قُلْتُ: الثَّيْبُ^(١) لا بد (من)^(٢) أن يستأمرها، فإن زَوَّجَهَا أبوها وهي كارهة يُرَدُّ النكاح؟

قَالَ: نعم، ولا يُرَدُّ نكاح الأب في البكر إذا لم يستأمرها.
قَالَ إِسْحَقُ: (هو)^(٣) كما قَالَ؛ لَأَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَزْوِيجِ الثَّيْبِ لَا بَدَ مِنْ أَنْ تُعْرَبَ عَنْ نَفْسِهَا، وَضَحَّ ذَلِكَ.

٨٥٠- قُلْتُ: الصَّغِيرَانِ إِذَا زَوَّجَا بِغَيْرِ أَمْرِهِمَا، ثُمَّ أَدْرَكَا؛ خَيْرًا دَخَلَ بِهَا أَمْ لَمْ يَدْخُلْ؟

قَالَ أَحْمَدُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): إِذَا دَخَلَ بِهَا فَقَدْ رَضِيَ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ زَوَّجَهُمَا أَبَوَاهُمَا خَيْرًا.

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ كَمَا قَالَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ دَخَلَ بِهَا قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَ مَوْضِعَ الْاِخْتِيَارِ.

قَالَ إِسْحَقُ: إِذَا زَوَّجَهُمَا أَبَوَاهُمَا صَغِيرِينَ فَمَاتَا تَوَارِثَا، وَلَا يَتَوَارِثَانِ إِذَا لَمْ يُزَوِّجَهُمَا الْأَبَوَانِ.

٨٥١- قَالَ أَحْمَدُ: لَا أَرَى لِلْوَالِي وَلَا لِلْقَاضِي أَنْ يُزَوِّجَ الْيَتِيمَةَ حَتَّى تَبْلُغَ تِسْعَ سِنِينَ، فَإِذَا بَلَغَتْ تِسْعَ سِنِينَ فَارْضَيْتِ فَلَا خِيَارَ لَهَا.

قَالَ أَحْمَدُ: وَلَا أَرَى (لِلرَّجُلِ)^(٤) أَنْ يَدْخُلَ بِهَا إِذَا زَوَّجَتْ وَهِيَ صَغِيرَةٌ دُونَ تِسْعَ سِنِينَ.

(١) فِي (ع) تُقْرَأُ: الْبَنْتُ.

(٢) مِنْ (ظ).

(٤) فِي (ع): لِلزَّوْجِ.

(٣) فِي (ع): كَذَا.

قُلْتُ: فَإِنْ مَاتَا يَتَوَارَثَانِ؟

قَالَ: لَا أَدْرِي.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَلَا يَتَوَارَثَانِ.

٨٥٢- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا الرَّجُلُ يَزُوجُ ابْنَةَ أَخِيهِ وَهِيَ صَغِيرَةٌ، فَبْنَى بِهَا الزَّوْجَ وَهِيَ صَغِيرَةٌ، فَحَاضَتْ عِنْدَ الزَّوْجِ فَقَالَتْ: لَا أَرْضَى. فَإِنَّ السُّنَّةَ فِي ذَلِكَ إِذَا كَانَ دَخُولُهُ بِهَا وَقَدْ أَدْرَكَتْ إِدْرَاكَ الْعَقْلِ مِمَّنْ تُوطَأُ فَرَضِيَتْ حِينَئِذٍ جَازَ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَاضَتْ، وَقَدْ كَانَتْ سُلِّمَتْ / ٤٣ ظ / إِلَى الزَّوْجِ وَهِيَ مِمَّنْ لَا تُوطَأُ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُجَامِعَهَا أَبَدًا حَتَّى تَرْضَى، ثُمَّ يَجَامِعُهَا بَلَغَتْ الْوُطْءَ أَمْ لَا، وَجَهْلَ هَؤُلَاءِ إِذْ قَالُوا: لَهُ أَنْ يَجَامِعَهَا. وَالْخِيَارُ لَهَا إِذَا (حَاضَتْ) ^(١) وَإِنْ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَسَعُ أَنْ يَجَامِعَهَا حَتَّى تَبْلُغَ مَبْلَغَهَا فَتَخْتَارَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا أَنْ تَخْتَارَ نَفْسَهَا، وَقَدْ وَطِئَتْ قَبْلَ ذَلِكَ بَرِضَاهَا، وَإِنْ كَانَتْ لَمْ تَرْضَ بِالْوُطْءِ ^(٢) لَا يَجْعَلُونَ لَهَا أَمْرًا وَرُدَّتْ حَتَّى تَحِيضَ، فَوَطِئَتْ لَمَّا حَاضَتْ رُدَّتْ فَإِنَّ الْمَهْرَ لَهَا عَلَى الزَّوْجِ، ثُمَّ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا، وَكُلُّ مَتَزَوِّجِينَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ يَمُوتُ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْإِدْرَاكِ فَلَا مِيرَاثَ بَيْنَهُمَا أَبَدًا، (كَيْفَ) يَكُونُ مِيرَاثُ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ وَكَانَ الْخِيَارُ لَهَا قَائِمًا فِي فُسْخِ

(٢) فِي (ع): بِالْوُطْءِ فِيهَا.

(١) فِي (ظ): كَانَتْ.

النكاح، وإنَّما الميراث لأحدهما مِنَ الآخر إذا كان نكاحًا تامًّا، وذلك أن لو زوجهما الآباء وكانا صغيرين فيكون الميراث لكلِّ واحدٍ مِنَ الآخر لو مات قبل الإدراك؛ لأنَّه لا خيار لواحدٍ منهما لما تم النكاح بينهما، وكلما زوج أحدٌ من الأولياء غير الآباء فلها الخيار إذا أدركت، وكذلك لو (زوجهما القاضي) ^(١) أيضًا كان الخيار لهما أيضًا.

٨٥٣- (قال): وسألتُ إسحاق عن اليتيمة ليست بمدركة (زَوْجَهَا) ^(٢) الوليِّ، وإن زَوَّجَهَا الوليُّ كان اختيارها (نفسها) ^(٣) فُرْقَةً أم لا؟ وهل يدخل بها قبل أن تدرك؟ ومتى إدراكها؟ ولها أن تختار (قبل) ^(٤) أن تدرك؟

(قَالَ إِسْحَاقُ) ^(٥): السُّنَّةُ في ذلك أن تختارَ إذا أدركت، وإدراكها إذا جاوزت تسع سنين؛ لأنها حينئذٍ ممن تحيض وتلد، فإذا زَوَّجَهَا الوليُّ فأرادَ أن يبيني بها قبل الإدراك لم يحكم له (أبدًا) ^(٦) حتى تختار، وليس اختيارها بشيءٍ ما لم تدرك، وإذا ماتا أو أحدهما قبل الإدراك لم يتوارثا أبدًا، ولا نرى للولي أن يُزَوِّجَ الصغارَ أبدًا دون أن تبلغ تسع سنين / ٨٢٢ع / إلا أن يكون رغبة فحينئذٍ تُزَوِّجُ ويكون لها الخيار إذا

(١) في (ع): زوجها قاضي. (٢) في (ع): يزوجه.

(٣) في (ع): لنفسها. (٤) في (ع): إلى.

(٥) من (ظ). (٦) في (ظ): بها.

أدركت، فإذا أدركت فاختارت نفسها فلها أن تتزوج من غير أن يفرق بينهما الحاكم، وأخطأ هؤلاء حين قالوا: (ما لم) يفرق بينهما الحاكم (فماتا توارثا)^(١).

٨٥٤- قُلْتُ (لأحمد)^(٢): قَالَ سفيان: إذا أستمريت البكر وقد زَوَّجْتَهَا، فقالت: لا أرضى؛ فلها ذلك. قَالَ أحمد: إذا كان من غير أب.

٨٥٥- قَالَ (سفيان)^(٣): فإن قالوا لها: لا تردي أمرنا فإننا قد زوجناك. فترضى؟ قَالَ: يستقبلون نكاحاً جديداً، فإن لم (يفعلوا)^(٤) وأقروها على نكاحها، ثم قالت بعد: لا أرضى؛ فلها ذلك.

قَالَ أحمد: هو كما قَالَ (إذا كان)^(٥) من غير أب. قَالَ إسحاق: هو هكذا (كما قَالَ)^(٦).

٨٥٦- (قُلْتُ)^(٧): قَالَ سفيان في جارية زُوِّجَتْ، فقالت: لا أرضى. قَالَ: إذا قالت؛ (فالنكاح)^(٨) مردود، فإن قالوا لها: (ألا تستحيين)^(٩) تردين أمرنا؟! قالت: قد رضيت. يستقبلون نكاحاً جديداً.

(١) كذا في (ظ) ولكنها صعبة القراءة وفي (ع): فما توارثا.

(٢) من (ظ).

(٣) من (ظ).

(٤) في (ع): يستقبلوا نكاحاً جديداً. (٥) من (ظ).

(٦) من (ظ).

(٧) من (ظ).

(٨) في (ع): النكاح. (٩) في (ع): لا تستحيين.

قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ إِذَا كَانَتْ يَتِيمَةً مِنْ غَيْرِ أَبِي.

قَالَ إِسْحَاقُ: هُوَ هَكَذَا.

٨٥٧- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: يَتِيمَةُ زَوْجَتِ (وَدَخَلَ) ^(١) بِهَا الزَّوْجُ، ثُمَّ

حَاضَتْ عِنْدَ الزَّوْجِ بَعْدَ؟ قَالَ: تُخَيَّرُ فَإِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا لَمْ يَقَعْ

التَّزْوِيجُ وَهِيَ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا، وَإِنْ قَالَتْ: قَدْ اخْتَرْتُ الزَّوْجَ،

فَلْيَشْهَدُوهُمَا عَلَى نِكَاحِهِمَا.

قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

٨٥٨- (قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ فِي) ^(٢) الشَّيْبِ إِذَا زُوِّجَتْ فَضَحَكَتْ أَوْ

بَكَتْ أَوْ سَكَتَتْ؟ قَالَ: لَا (يَجُوزُ) ^(٣)؛ حَتَّى تَتَكَلَّمَ.

قَالَ أَحْمَدُ: نَعَمْ، حَتَّى تَتَكَلَّمَ بِإِذْنِ.

قَالَ إِسْحَاقُ: هُوَ كَمَا قَالَ فِي الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا، وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ

الدَّخُولُ بِهَا قَبْلَ الْحَيْضِ (أَبَدًا)، وَإِذَا كَانَ ضَحْكُهَا عَلَى مَذْهَبِ

الرَّضِيِّ فَهُوَ كَالسَّكُوتِ فِي الْبُكَرِ إِذَا عُلِمَ ذَلِكَ.

٨٥٩- قُلْتُ: قَوْلُ عَلِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ^(٤): لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوْلِي، فَإِذَا

(١) فِي (ع): ثُمَّ دَخَلَ.

(٢) فِي (ع): قَالَ وَسَأَلْتُ سَفِيَانَ عَنْ.

(٣) فِي (ظ): يَجْزِيءُ.

(٤) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ١٩٦/٦ (١٠٤٧٦)، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ ١٢١/٧، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٣٨/٧.

- بلغ النساء نصَّ الحقائق^(١) فالعصبة أولى؟
 قَالَ (الإمام) أحمد (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ): العصبة أولى أن تُزَوَّجَهَا.
 قَالَ إِسْحَقُ: يقول: إذا بلغت المرأة أن توطأ فحيثُ العصبَةُ
 أولى بتزويجها / ٤٤٤ ظ/، وقبل ذلك لا ينبغي للعصبة أن
 يزوّجوا، إنما ذلك للأب قبل أن تدركَ.
 ٨٦٠- قُلْتُ: حديث زياد: أيما امرأة نزعت إلى رجلٍ فأبى وليها
 أن يزوجهَا إِيَّاه فإن كان كفؤًا زوجته^(٢)؟
 قَالَ أحمد: إذا لم يزوجه الولي وكان كفؤًا زوجها السلطان،
 وإن كان وليها أبوها فلم يزوجهَا، وكان كفؤًا زوجها السلطان.
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.
 ٨٦١- (قَالَ) قُلْتُ (لأحمد)^(٣): قول عمر (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ): لأمنعن
 فزوج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء^(٤)؟
 قَالَ أحمد: الكفؤ في الحسب، والدِّين، والمال.
 ٨٦٢- قُلْتُ: رجلٌ له حسْبٌ ومالٌ ويشربُ هذا الشراب؟
 قَالَ: ما هو بكُفؤٍ لها.

(١) النَّصُّ: أقصى الشيء وغايته، ونصَّ الحقائق: بلوغ العقل، تشبيهًا بالحقاق
 من الإبل وهو ما كبر ودخل في السنة الرابعة وعند ذلك يُمكن من ركوبه
 وتحميله.

(٢) رواه ابن أبي شيبة ٤٤٨/٣. (٣) من (ظ).

(٤) رواه عبد الرزاق ٦/١٥٢، ١٥٤ (١٠٣٢٤، ١٠٣٣١)، وابن أبي شيبة ٤/٥٣.

قُلْتُ: يفرق بينهما؟

قَالَ: نعم.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٨٦٣- قُلْتُ: سُئِلَ سَفْيَانُ عَنْ وَلِيِّنِ زَوْجًا، لَا يُدْرَى أَيُّهُمَا (زَوْجٌ

قَبْلَ الْآخَرِ) ^(١)؟ قَالَ: إِنْ كَانَ (يُدْرَى) ^(٢) أَيُّهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ فَهِيَ

لِلأَوَّلِ، وَإِنْ كَانَ لَا يُدْرَى (فَارَقَ) ^(٣) كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

قَالَ أَحْمَدُ: يَقْرَعُ بَيْنَهُمَا، فَمَنْ أَصَابَتْهُ الْقِرْعَةُ فَهِيَ لَهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: (هُوَ فِي الْقِرْعَةِ) ^(٤) كَمَا قَالَ.

٨٦٤- قُلْتُ: (قَالَ): سُئِلَ سَفْيَانُ عَنْ أَمْرَأَةٍ قَالَتْ لِأَخِيهَا وَهُوَ

صَغِيرٌ لَمْ يَحْتَلَمْ (بَعْدَ): زَوْجَنِي، فَزَوْجَهَا. قَالَ: لَيْسَ بُولِي

حَتَّى يَحْتَلَمْ. وَسُئِلَ عَنِ الْمَعْتَوَةِ. قَالَ: لَيْسَ بُولِي.

قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كِلَاهُمَا كَمَا قَالَ أَوْ يَبْلُغُ (خَمْسَ عَشْرَةَ) ^(٥) سَنَةً أَوْ

تَنْبِتُ عَانَتَهُ أَوْ يَحْتَلَمْ. فَأَيُّ الْخَصَالِ الثَّلَاثَةِ كَانَتْ فِيهِ جَازَ

تَزْوِيجِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فَاسِقًا، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ / ٨٣٣ع / مِنْ

الْعَلَامَاتِ الثَّلَاثَةِ عَلَامَةٌ وَعُلِمَ أَنَّهُ بَلَغَ سِتَّةَ أَشْبَارٍ فَهُوَ مِثْلُ إِحْدَى

الْعَلَامَاتِ الثَّلَاثِ.

(٢) فِي (ع): لَا يُدْرَى.

(٤) مِنْ (ظ).

(١) فِي (ع): قَبْلُ.

(٣) فِي (ع) (يَفَارِقُ).

(٥) فِي الْأَصْلَيْنِ: خَمْسَةُ عَشْرَ.

٨٦٥- قُلْتُ: وليان زَوْجًا امرأةً، فدخلَ بها الذي تزوجها بعدُ؟
قَالَ: يُفَرِّقُ بينها وبين هذا، ولها صداقها بما أُسْتَحِلَّ منها وتُرَدُّ
إِلَى الْأَوَّلِ.

قَالَ إِسْحَقُ: هو كما قَالَ لما صَحَّ نكاح الأول، فلا يتم للثاني
نكاحٌ.

٨٦٦- قُلْتُ: وليان زَوْجًا امرأة لا يُدرى أيهما زَوْجٌ قبل؟
قَالَ أَحْمَدُ: ما أرى لواحد هاهنا نكاحًا.

قَالَ إِسْحَقُ: هو كما قَالَ إذا لم يتحقق الأول.

٨٦٧- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانٌ عَنِ امْرَأَةٍ أَسْلَمَتْ عَلَى يَدَي رَجُلٍ،
أَيَزُوجُهَا نَفْسَهُ؟ فَحَدَّثَنِي عَنْ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِهِ
بَأْسًا، وَكَانَ الْحَسَنُ يَقُولُ: لَا، حَتَّى يَأْتِيَ السُّلْطَانُ.
قَالَ أَحْمَدُ: ^(١) (لا يزوج نفسه حَتَّى يُولِيَ رَجُلًا) ^(٢) عَلَى حَدِيثِ
الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ^(٣).

قَالَ إِسْحَقُ: هو كما قَالَ، (فَإِنْ فَعَلَ) ^(٤) جَازٍ؛ لِأَنَّهُ وَلِيهَا.

٨٦٨- قُلْتُ: حَدِيثُ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّهُ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَزُوجَهُ امْرَأَةً
الْمَغِيرَةَ أَوَّلَى بِهَا؟

(١) انظر «المغني» لابن قدامة ٣٧٥/٩.

(٢) فِي (ظ): لَا تَزُوجُ نَفْسَهَا حَتَّى تُولِيَ رَجُلًا يَزُوجُهَا.

(٣) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ٢٠١-٢٠٢/٦ (١٠٥٠٢)، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ١٧٩/١،
وَابْنُ حَزْمٍ ٤٧٤/٩ مَوْقُوفًا.

(٤) فِي (ظ): وَإِنْ فَعَلَتْ.

قَالَ أَحْمَدُ: كَذَلِكَ نَقُولُ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ. وَإِنْ تَزَوَّجَهَا هُوَ وَأَشْهَدَ فَهُوَ نِكَاحٌ تَامٌ؛
لَأَنَّ إِذْنَهُ (حِينَ) ^(١) تَزَوَّجَ مِنْهُ وَفَعَلَهُ سِوَاهُ.

٨٦٩- قُلْتُ: كَانَ يُقَالُ: (الْفُرُوجُ) ^(٢) إِلَى الْعَصْبَةِ، وَالْأَمْوَالُ إِلَى
الْأَوْصِيَاءِ.

قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

٨٧٠- قُلْتُ: مَنْ أَحَقُّ بِالْمَرْأَةِ أَنْ يَزَوَّجَهَا؟

قَالَ أَحْمَدُ: أَبُوهَا، ثُمَّ الْآبِنُ، ثُمَّ الْأَخُّ، ثُمَّ ابْنُ أَخِيهَا، ثُمَّ
عَمُّهَا. فَإِنْ أَجْتَمَعَ الْأَخُّ وَالْجَدُّ كَانَ الْجَدُّ (أَعْجَبَ) ^(٣) إِلَيَّ (أَوْ
الْآبِنَ) ^(٤) فَالْآبِنُ أَعْجَبَ إِلَيَّ.

قَالَ (إِسْحَاقُ) ^(٥): كُلُّهُ كَمَا قَالَ إِلَّا أَنَّ الْآبِنَ أَوْلَى (قَالَ): ^(٦) ثُمَّ
الْأَبُ (وَإِنْ كَانَ أَخٌ لِأَبٍ وَأَخٌ لِأَبٍ وَأُمٌّ، أَوْ ابْنُ عَمٍّ لِلْأَبِ
وَالْأُمُّ وَابْنُ عَمٍّ لِأَبٍ) ^(٧) فَزَوَّجَ الَّذِي لِلْأَبِ فَقَدْ أَخْطَأَ إِذَا لَمْ يَدْعِ
(حَتَّى) ^(٨) يَلِيَّ ذَلِكَ أَقْرَبَهُمَا مِنْهَا، وَلَكِنْ لَا يُرَدُّ فَعَلُهُ إِذَا كَانَ

(٢) فِي (ع): التَّزْوِجُ.

(٤) فِي (ع): الْجَدُّ وَالْآبِنُ.

(٦) مِنْ (ظ).

(١) فِي (ع): حَتَّى.

(٣) فِي (ع): أَحَبُّ.

(٥) مِنْ (ظ).

(٧) فِي (ع): «وَإِنْ كَانَ أَخٌ لِأَبٍ وَأُمٌّ أَوْ ابْنُ عَمٍّ لِأَبٍ أَوْ ابْنُ عَمٍّ لِأَبٍ وَأُمٌّ».

(٨) فِي (ظ): أَنْ.

زَوَّجَهَا مِنْ كَفْوٍ؛ لَمَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا نَكَحَ الْوَلِيَانِ فَالنِّكَاحُ لِلْأَوَّلِ»^(١) وَكُلُّ مَنْ وَصَفْنَا أَوْلِيَاءَ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَقْرَبَ مِنَ الْآخَرِ فَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّ بِالْقَرَبِ الْمِيرَاثَ دُونَ الْآخَرِ، وَلَا يَزُولُ عَنْ أَدْنَاهُمَا (اسْمُ الْوَلَايَةِ)^(٢) وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْوَلِيِّينَ أَيُّهُمَا أَقْرَبُ، وَكُلُّ وَلِيٍّ كَذَلِكَ قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَمَنْ أَتْبَعَهُ.

٨٧١- قُلْتُ: إِذَا تَزَوَّجْتُ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيَّهَا، ثُمَّ أَذِنَ الْوَلِيُّ بَعْدَ ذَلِكَ؟

قَالَ أَحْمَدُ: أَعْجَبُ / ٨٤ع / إِلَيَّ أَنْ يَسْتَأْنَفَ النِّكَاحَ.

قَالَ إِسْحَقُ: (هُوَ)^(٣) كَمَا قَالَ، وَلَكِنْ إِذَا أَجَازَ جَازٌ؛ لِأَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ رُفِعَ إِلَيْهِ حَدِيثُ / ٤٥ظ / بِنْتُ هَانئٍ حَيْثُ زَوَّجَهَا ابْنَهَا أَجَازَ عَلِيٌّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) نِكَاحَهُمَا^(٤)، وَلَيْسَ فِيهِ تَجْدِيدُ النِّكَاحِ وَعَلِيٌّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ ٨/٥، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٨٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١١١٠)، وَالنَّسَائِيُّ ٣١٣/٧-٣١٤، وَالتَّطَبَّرَانِي (٦٨٤٢)، وَالحَاكِمُ ١٧٥/٢، وَالبَيْهَقِيُّ ١٤٠/٧، ١٤١ مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ مَرْفُوعًا.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (١٤٩/٤)، وَالبَيْهَقِيُّ ١٣٩/٧ مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ عَتِيْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَقَدْ عَنَّهُ الْحَسَنُ وَالحَدِيثُ حَسَنُهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ وَأَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمٍ كَمَا فِي «تَلْخِيصِ الْحَبِيرِ» ١٦٥/٣ وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَمَا قَالَ التِّرْمِذِيُّ - وَضَعْفُهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الإِرْوَاءِ» (١٨٥٣).

(٢) مِنْ (ظ).

(٣) مِنْ (ظ).

(٤) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ ١١٢/٧.

يومئذ خليفة، فكلُّ عقدٍ نكاحٍ مثل هذا (موقوف) حتَّى يجيزَه
(الولي) ^(١) أو السلطان.

٨٧٢- (قَالَ): قُلْتُ: إذا تزوجها بغير (إذن) ^(٢) ولي، ثم طلقها؟
قَالَ: احتاط لها، أجزى طلاقه.

قَالَ إِسْحَقُ: كلما طلقها وقد عقدَ النكاحَ بلا ولي لم يقع عليها
طلاقٌ، ولم يقع بينهما ميراثٌ ولا شك في ذلك؛ لأن النبي ﷺ
قَالَ: «(فَنِكَاحُهَا) ^(٣) باطل» ^(٤) ثلاثاً. فالباطل يفسخُ لا
يحتاج إلى فسخٍ حاكم ولا غيره، وإن رُفِعَ إلى حاكم فَشَرَعَ في
فسخه فحسنٌ جميلٌ؛ لأنَّ النكاحَ في العدة حرام أيضاً، وقد
رُفِعَ إلى عمر بن الخطاب (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) فَفَرَّقَ بينهما ^(٥)،
وهل شك أحدٌ أنَّ النكاحَ في العدة لا يثبت؟ فكيف فرق عمرُ
(رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)؟ إنما (قَالَ): ^(٦) فرق بينهما (لما أراد من إعلامِ
الناس) ^(٧) أنه لم يكن بينهما نكاحٌ.

٨٧٣- قُلْتُ: (يَتَزَوَّجُهَا) ^(٨) في العدة؟

(١) في (ع): الوالي. (٢) من (ظ).

(٣) في (ظ): فنكاحهما.

(٤) رواه إسحاق بن راهويه ٢/١٩٤-١٩٥ (٦٩٨، ٦٩٩)، وأحمد ٦/٤٧،

٦٦، ١٩٥، والترمذي (١١٠٢)، وابن ماجه (١٨٧٩)، والنسائي في

«الكبرى» ٣/٢٨٥، وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (١٨٤٠).

(٥) رواه البيهقي ٧/٤٤١. (٦) ساقطة من (ع).

(٧) وردت هذه الجملة في (ع) هكذا: إما أراد إعلام الناس.

(٨) في (ظ): تزوجها.

قَالَ: ليس هذا مثل ذلك، إذا طلقها لم يكن بشيء.
 قَالَ إِسْحَقُ: كلما تزوجها بغير وليٍّ، ثم (طلق، لم يكن طلاقاً
 أبداً)^(١)، وفي العدة: كما قَالَ.

٨٧٤- (قَالَ): قُلْتُ (لأحمد)^(٢): المهرُ على ما تراضوا عليه؟
 قَالَ (الإمام) أحمد: كذلك نقول.

٨٧٥- قُلْتُ: الذي قَالَ: زَوَّجْتُهَا عَلَى مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟ فَكِرْهُهُ
 وَقَالَ: النَّاسُ يَقُولُونَ: عَلَى أَنْ يَعْلَمَهَا، يَضَعُونَهَا عَلَى
 (غَيْرِ)^(٣) هَذَا، وليس هذا في الحديث.

قَالَ أَحْمَدُ: عَلَى مَا تَرَاضَوْا عَلَيْهِ. يَعْنِي: الْمَهْرَ.
 (قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ)^(٤)، وإذا تزوجها على ما معه من القرآن
 جاز النكاح، وَيَجْعَلُ لَهَا مَهْرًا؛ لِمَا سَنَّ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَنَاتِهِ
 وَنِسَائِهِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ أَجْمَعِينَ).

٨٧٦- قُلْتُ: إذا تزوجها على (حكمها)^(٥)؟

قَالَ أَحْمَدُ: نقول على ما قَالَ عمر للأشعث (بن قيس)^(٦): لها
 حكم نسائها لا وَكُسَ ولا شَطَطٌ^(٧).

قَالَ إِسْحَقُ: كلما تزوجها على حكمها لها سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ وهو

(١) في (ع): طلقها، لم يقع طلاقٌ أبداً.

(٢) من (ظ). (٣) من (ظ).

(٤) في (ع): قُلْتُ: وإذا تزوجها.

(٥) في (ع): على حكمه.

(٦) من (ظ). (٧) رواه ابن أبي شيبة ٥/٤.

أربع مائة وثمانون درهماً / ٨٥ع / (وزناً).
 ٨٧٧- (قَالَ): قُلْتُ: إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ أَلَهُ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَبْلَ أَنْ يُعْطِيَهَا شَيْئًا؟
 قَالَ (الإمام) أحمد: نعم.
 قُلْتُ: بِحَدِيثٍ مَنْ يَقُولُ هَذَا؟
 قَالَ: بِحَدِيثِ خَيْثَمَةَ^(١). وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ بَرَوَعةِ بِنْتِ وَاشِقٍ^(٢).
 قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.
 ٨٧٨- (قَالَ): قُلْتُ: إِذَا أَرَادَ (الرَّجُلُ)^(٣) أَنْ يَتَزَوَّجَ يَنْظُرُ إِلَيْهَا قَبْلَ ذَلِكَ؟

قَالَ أحمد: لَا بِأَسَرِّ بِهِ، مَا لَمْ (يَكُنْ)^(٤) يَرَى مِنْهَا مُحَرَّمًا.
 قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَلْقَى اللَّهُ فِي

(١) رواه أبو داود (٢١٢٨)، وابن ماجه (١٩٩٢)، وابن أبي شيبة ٤٨٨/٣، والبيهقي ٢٥٣/٧ وهو حديث خيثمة عن عائشة قالت: أمرني النبي ﷺ أَنْ أَدْخُلَ أَمْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا قَبْلَ أَنْ يُعْطِيَهَا شَيْئًا. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَخَيْثَمَةُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَائِشَةَ.

(٢) رواه أحمد ٤٣١/١، ٤٤٧، ٢٧٩/٤، ٢٨٠، وأبو داود (٢١١٤)، والترمذي (١١٤٥)، وابن ماجه (١٨٩١)، والنسائي ١٢١/٦، ١٢٢، وفي «الكبرى» ٣/٣١٧، وابن حبان (٤٠٩٨). من حديث ابن مسعود في المرأة التي مات عنها زوجها قبل أَنْ يَدْخُلَ وَلَمْ يَسْمَعْ لَهَا صَدَاقًا فَقَضَى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنْ لَهَا صَدَاقُ نِسَائِهَا وَلَهَا الْمِيرَاثُ وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ.

(٣) من (ظ). (٤) من (ظ).

قَلْبِ أَمْرِي خِطْبَةَ أَمْرَأَةٍ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا»^(١)، وهي لَا تَعْلَمُ إِلَى مَا لَا بَأْسَ مِنْهَا.

٨٧٩- قُلْتُ: رَجُلٌ تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً، فَزَنَى قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا؟

قَالَ أَحْمَدُ: لَا يُفْرَقُ (بَيْنَهُمَا)^(٢).

قُلْتُ: بِحَدِيثِ مَنْ تَقُولُ هَذَا؟

قَالَ: بِحَدِيثِ عُمَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ^(٣).

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ سَوَاءٌ؛ لِأَنَّ بَعْدَ الزَّنا حَرَصَ عُمَرُ أَنْ

يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا فَأَبَى الْغُلَامُ ذَلِكَ.

٨٨٠- قُلْتُ: إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَوَجَدَ بِهَا جُنُونًا أَوْ جَذَامًا أَوْ

بَرَصًا. فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا.

٨٨١- قُلْتُ: تَقُولُ بِحَدِيثِ (عمر^(٤) وعلي^(٥)) (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)؟

(١) رواه أحمد ٤٩٣/٣، ٢٢٥/٤، ٢٢٦، وابن ماجه (١٨٦٤)، والطيالسي

(١١٨٦)، وعبد الرزاق ١٥٨/٦ (١٠٣٣٨)، وسعيد بن منصور (٥١٩)،

وابن أبي شيبة ٢١-٢٢، والفسوي في «المعرفة» ٣٠٧/١، وابن أبي

عاصم في «الأحاد» (١٩٩٠، ١٩٩١)، والطحاوي في «شرح المعاني»

١٣-١٤، وابن حبان (٤٠٤٢)، والطبراني ١٩/١٩ (٤٩٩-٥٠٥)،

والبيهقي ٨٥/٧، والحاكم ٤٣٢/٣ وصححه الألباني في «الصحيحة»

(٩٨).

(٢) من (ظ).

(٣) رواه ابن أبي شيبة ٥٢٠/٣، وعبد الرزاق ٢٠٣-٢٠٤ (١٢٧٩٣).

(٤) رواه ابن أبي شيبة ٤٧٥/٣، والبيهقي ٢١٥/٧.

(٥) في (ع): عمر أو علي.

قَالَ: لا أدري.

(قَالَ): سألته بعد ذلك، فقال: ما أدري إلا أن يَرْجَعَ عَلَى

الولي.

قُلْتُ: وَيُفَارِقُهَا؟

قَالَ: نعم.

قَالَ إِسْحَقُ: السُّنَّةُ فِيهِ قَوْلُ عُمَرَ فِي الْعُيُوبِ الْأَرْبَعِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ

(قَدْ) دَخَلَ بِهَا، فَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا فَهِيَ أَمْرَاتُهُ.

٨٨٢- قُلْتُ: إِذَا تَزَوَّجَ الْبَكَرَ عَلَى الثَّيْبِ، أَوِ الثَّيْبَ عَلَى الْبَكَرِ؟

قَالَ: يُقِيمُ عِنْدَ الْبَكَرِ سَبْعًا ثُمَّ يَدُورُ، وَعِنْدَ الثَّيْبِ ثَلَاثًا ثُمَّ يَدُورُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٨٨٣- قُلْتُ: تَزْوِيجُ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ؟

قَالَ: لَا بِأَسَرِّ بِهِ.

قُلْتُ: وَالْمَجُوسِيَّةِ؟

قَالَ: لَا يُعْجِبُنِي إِلَّا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَالْمَجُوسِيَّةُ لَا تَحِلُّ.

٨٨٤- قُلْتُ: تَزْوِيجُ الْمَمْلُوكَةِ الْمُسْلِمَةِ؟

قَالَ: نعم، إِذَا خَافَ الْعَنْتَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ إِذَا خَافَ الزَّنا فَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، وَإِذَا

خَافَ الزَّنا عَلَى الْحَرَّةِ وَالْأَمَةِ.

٨٨٥- قُلْتُ: إِذَا تَزَوَّجَ الْحَرَّةَ عَلَى الْأَمَةِ؟

قَالَ: يَكُونُ طَلَاقًا لِلأُمَّةِ.

قُلْتُ: بِحَدِيثٍ مَنِ تَقُولُ هَذَا؟

قَالَ: (بِحَدِيثِ) ^(١) ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٢).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سَوَاءٌ ٤٦ ظ/.

٨٨٦- قُلْتُ: الْعَبْدُ يَنْكُحُ الأُمَّةَ عَلَى الْحَرَّةِ؟

قَالَ: يَقْسَمُ لِلْحَرَّةِ يَوْمَيْنِ، وَلِلأُمَّةِ يَوْمًا، حَدِيثُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى،
عَنِ الْمَنْهَالِ، عَنْ عَبَادِ (بْنِ عَبْدِ اللَّهِ)، عَنْ عَلِيٍّ (رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ) ^(٣).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سَوَاءٌ.

٨٨٧- قُلْتُ: تَزْوِيجُ الْمَمْلُوكَةِ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ؟

قَالَ: لَا يَتَزَوَّجُهَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ (سَوَاءٌ) ^(٤) شَدِيدًا.

٨٨٨- قُلْتُ: إِذَا تَزَوَّجَ أُخْتَيْنِ فِي عَقْدِهِ؟

قَالَ: يَخْتَارُ إِحْدَيْهِمَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ (سَوَاءٌ).

٨٨٩- قُلْتُ: إِذَا تَزَوَّجَ حَرَّةً وَمَمْلُوكَةً (فِي عَقْدِهِ) ^(٥)؟

قَالَ: يَثْبُتُ نِكَاحُ الْحَرَّةِ، وَيَفَارِقُ الأُمَّةَ.

(١) مِنْ (ظ). (٢) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ ١٧٦/٧.

(٣) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٤٥٦/٣. (٤) مِنْ (ظ).

(٥) مِنْ (ظ).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٨٩٠- قُلْتُ: تَكْرَهُ (أَنْ يَجْمَعَ) ^(١) بَيْنَ ابْنَتِي عَمٍّ؟

قَالَ: لَا أَكْرَهُهُ. (إِنَّمَا كَرِهَهُ الْحَسَنُ).

قَالَ إِسْحَقُ: إِنَّمَا يَكْرَهُ ذَلِكَ لِلتَّفَاسِدِ لَا لِلتَّحْرِيمِ ^(٢).

٨٩١- قُلْتُ: كَمْ يَغِيبُ الرَّجُلُ عَنْ أَمْرَاتِهِ؟

قَالَ: سِتَّةَ أَشْهُرٍ.

قَالَ إِسْحَقُ: هَكَذَا هُوَ.

قَالَ أَحْمَدُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): يُكْتَبُ إِلَيْهِ، فَإِنْ أَبَى أَنْ يَرْجَعَ يَفْرَقُ

الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا.

قَالَ إِسْحَقُ: إِنَّمَا يَكْتَبُ الْوَالِي إِذَا مَضَى سِتَّتَانِ: / ٨٦ع / إِنْ

رَجَعَتْ وَإِلَّا فَرَّقَتْ. فَإِنْ رَجَعَ وَإِلَّا فَرَّقَ.

٨٩٢- قُلْتُ: ^(٣) تَزَوَّجَ (امْرَأَةً) ^(٤) فَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا يَقُولُ: أَدْخَلَ بِهَا

غَدًا إِلَى شَهْرٍ (فَهَلْ) يُجْبَرُ عَلَى الدَّخُولِ بِهَا؟

قَالَ أَحْمَدُ: (أَذْهَبُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، أَيْ: إِنْ دَخَلَ بِهَا، وَإِلَّا

فَرَقَ بَيْنَهُمَا) ^(٥).

(١) فِي (ع): الْجَمْعُ.

(٢) فِي (ع): إِنَّمَا كَرِهَهُ الْحَسَنُ لِلتَّفَاسِدِ لَا لِلتَّحْرِيمِ. قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

(٣) انْظُرِ «الْمَغْنِي» لِابْنِ قَدَامَةَ ١٠ / ٢٤٠.

(٤) مِنْ (ظ).

(٥) فِي (ع): إِذَا تَمَّتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ أَرَى إِنْ دَخَلَ بِهَا، وَإِلَّا فَرَقَ بَيْنَهُمَا.

قَالَ (إِسْحَقُ)^(١): هُوَ حَسَنٌ^(٢).

٨٩٣- قُلْتُ: إِذَا زَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ أَوْ أُخْتَهُ، وَاشْتَرَطَ لِنَفْسِهِ شَيْئًا؟
قَالَ: لَا يَجُوزُ لغيرِ الأب.

قُلْتُ: لِأَنَّ يَدَ الأبِ مَبْسُوطَةٌ فِي مَالٍ وَلَدِهِ يَأْخُذُ مَا شَاءَ؟
قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ كَمَا قَالَ، وَلَا يَجُوزُ لغيرِ الأبِ أَنْ يَشْتَرِطَ
لِنَفْسِهِ شَيْئًا.

٨٩٤- قُلْتُ: الشَّرْطُ فِي النِّكَاحِ أَنْ لَهَا كَذَا وَكَذَا إِذَا أَخْرَجَهَا مِنْ
دَارِهَا أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ؟
قَالَ: لَهَا شَرْطُهَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سِوَاهُ؛ لِقَوْلِ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ):
مُقَاطَعُ الْحَقُوقِ عِنْدَ الشَّرُوطِ^(٣). وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَحَقُّ
الشَّرُوطِ أَنْ يُوفَى بِهِ، مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ»^(٤).

٨٩٥- قُلْتُ: تَزْوِيجُ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ؟

(١) مِنْ (ظ).

(٢) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي (ع) بَعْدَ التَّالِيَةِ هُنَا.

(٣) عُلِقَ الْبُخَارِيُّ جُزْمًا قَبْلَ الرَّوَايَةِ رَقْمَ (٢٧٢١)، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ ٧/٢٤٩.

(٤) رَوَاهُ أَحْمَدُ ٤/١٤٤، ١٥٠، وَالبُخَارِيُّ (٢٧٢١)، وَمُسْلِمٌ (١٤١٨)،
وَالْتِّرْمِذِيُّ (١١٢٧)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٩٥٤). مِنْ حَدِيثِ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ: هُوَ عَلَى قَوْلِ ابْنِ عَمْرٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا): زِنَا^(١).
قُلْتُ: فَإِنْ أَجَازَهُ الْمَوْلَى بَعْدَ ذَلِكَ؟
قَالَ: يَسْتَأْنِفُ النِّكَاحَ.

(قِيلَ لَهُ: يَجْلِدُ؟)

قَالَ: عَلَى قَوْلِ ابْنِ عَمْرٍ: نَعَمْ^(٢) وَلَكِنْ حَدِيثُ أَبِي مُوسَى^(٣).
قُلْتُ: فَلَيْسَ (لَهَا)^(٤) صَدَاقٌ وَلَا عَلَيْهَا الْعِدَّةُ؟
قَالَ: هَكَذَا هُوَ قَوْلُ ابْنِ عَمْرٍ^(٥) كَأَنَّهُ مَالَ إِلَى حَدِيثِ أَبِي مُوسَى.
قَالَ إِسْحَقُ^(٦): يَسْتَأْنِفُ النِّكَاحَ أَحَبُّ إِلَيْنَا، وَلَكِنْ لَا يُجْلَدُ
الْحَدَّ، وَإِنْ أَجَازَهُ الْمَوْلَى جَازًا، وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا فَالْعِدَّةُ عَلَيْهَا
وَالنَّفَقَةُ.

٨٩٦- قُلْتُ: ابْنُ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) كَانَ يَزُوجُ (أُمَّتَهُ
عَبْدَهُ)^(٧) بَغَيْرِ مَهْرٍ؟
قَالَ: إِنْ أَمَّهَرُ فَحَسَنٌ، وَإِلَّا فَ(هُوَ) ذَاكَ.
قُلْتُ: الشَّهَادَةُ فِي ذَلِكَ؟

(١) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ٢٤٣/٧ (١٢٩٨٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٥٢٨/٣، وَابْنُ بَيْهَقٍ ١٢٧/٧.

(٢) فِي (ع): قِيلَ لَهُ: يَجْلَدُ عَلَى قَوْلِ ابْنِ عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؟ قَالَ: نَعَمْ.
(٣) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٥٢٧/٣. (٤) فِي (ظ): عَلَيْهَا.

(٥) رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٥٢٧/٣ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ قَالَ: لَا صَدَاقَ لَهَا، هِيَ أَبَاحَةُ فَرَجِهَا.
(٦) فِي (ع): حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَبُو يَعْقُوبَ قَالَ: قَالَ إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ
الْحَنْظَلِيِّ.

(٧) فِي (ع): يَزُوجُ عَبْدَهُ أُمَّتَهُ.

قَالَ: مَا أَحْسَنَهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سَوَاءٌ، وَلَا بَدَّ مِنَ الشُّهُودِ.

٨٩٧- قُلْتُ: كَمْ يَتَزَوَّجُ الْعَبْدُ؟

قَالَ: (امْرَأَتَيْنِ)^(١).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ (سَوَاءٌ).

٨٩٨- قُلْتُ: لِلْعَبْدِ أَنْ يَتَسَرَّى؟

قَالَ: نَعَمْ (إِذَا أُذِنَ لَهُ السَّيْدُ).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَمَرَ وَابْنَ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَا ذَلِكَ^(٢).

٨٩٩- قُلْتُ: كَمْ عِدَّةُ الْأُمَةِ إِذَا طُلِّقَتْ؟

قَالَ: إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ تَحِيضُ (فَحِيضَتَانِ)^(٣)، وَإِنْ لَمْ تَحِضْ (فَشَهْرَانِ)^(٤)، وَعِدَّتُهَا إِذَا مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا شَهْرَانِ، وَخَمْسُ لَيَالٍ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سَوَاءٌ.

٩٠٠- قُلْتُ: كَمْ يَطْلُقُ الْعَبْدُ الْحُرَّةَ؟ وَكَمْ تَعْتَدُّ؟

قَالَ: (الطَّلَاقُ بِالرِّجَالِ، وَالْعِدَّةُ بِالنِّسَاءِ)^(٥).

(١) فِي (ظ): اثْنَيْنِ.

(٢) رَوَاهُمَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ٢١٥/٧ (١٢٨٤٤، ١٢٨٤٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣/٤٧٤، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ٩٧/٢.

(٣) فِي (ظ): فَحِيضَتَيْنِ. (٤) فِي (ظ): فَشَهْرَيْنِ.

(٥) فِي (ع): الطَّلَاقُ لِلرِّجَالِ، وَالْعِدَّةُ لِلنِّسَاءِ.

٩٠١- قُلْتُ: يَطْلُقُ الْحُرُّ الْأُمَّةَ ثَلَاثًا؟

قَالَ: نَعَمْ.

قُلْتُ: وَتَعْتَدُ حَيْضَتَيْنِ؟

قَالَ: نَعَمْ.

٩٠٢- قُلْتُ: يُطْلَقُ الْعَبْدُ الْحُرَّةَ تَطْلِيقَتَيْنِ؟

قَالَ: نَعَمْ.

قُلْتُ: وَتَعْتَدُ ثَلَاثَ حِيْضٍ؟

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ (سواء).

٩٠٣- قُلْتُ: إِذَا تَزَوَّجَ (الرَّجُلُ)^(١) الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَتِهَا أَوْ (عَلَى)^(٢)

خَالَتِهَا؟

قَالَ: يُفْرَقُ بَيْنَهُمَا.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ؛ لَمَّا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا،

وَكَذَلِكَ فَرَّقَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)^(٣)؛ أَتْبَاعًا لِقَوْلِ

النَّبِيِّ ﷺ^(٤).

(١) من (ظ). (٢) من (ظ).

(٣) رواه سعيد بن منصور ١٧٨/١ (٦٤٩).

(٤) رواه أحمد ٤٦٢/٢، والبخاري (٥١٠٩)، ومسلم (١٤٠٨)، والنسائي

٩٦/٦، وابن حبان (٤١١٣)، (٤١١٥)، والبيهقي ١٦٥/٧، والبغوي

(٢٢٧٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «لا يجمع بين المرأة

وعمتها، ولا بين المرأة وخالتها».

٩٠٤- قُلْتُ: إذا تزوج المرأة، وقد زنا بها قبل ذلك؟

قَالَ: إذا تابَتْ فليس به بأسٌ أن يتزوجَهَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ: إذا تابَتْ وتَابَ.

٩٠٥- قُلْتُ: إذا قَبَّلَ أُمَّ أَمْرَأَتِهِ أو زَنَا بِهَا؟

قَالَ: إذا زنا بها أَحَبُّ إِلَيَّ أن يفارقَهَا، وإذا قَبَّلَهَا فلا يفارقَهَا.

قُلْتُ: حديث من؟

(فاحتج) ^(١) بحديث (عبد) ابن زمعة: إذا زنا بها. ألا ترى أن

النبي ﷺ قَالَ لسودة: / ٤٧ ظ / «احتجبي منه» ^(٢) ثبت لعتبة نسبًا

من زنا / ٨٧ ع / .

قَالَ إِسْحَقُ: هو كَمَا قَالَ إِلَّا (أَنْ) ^(٣) أَحْتَاجَ لِعَبْدِ ابْنِ زَمْعَةَ

وَعْتَبَةَ فَإِنَّهُ لَيْسَ تَمَيِّزٌ أَنَّهُ فِي هَذَا.

٩٠٦- قَالَ (الإمام) أحمد: إذا زنا بامرأة (لا) ^(٤) يتزوج أمَّها ولا

ابنتها، واحتجَّ بحديث ابن زمعة أَنَّ النبي ﷺ قَالَ لسودة:

«احتجبي منه» ألا ترى أنه قد ثبت لعتبة نسبًا، وقد كان زنا بها.

وأما (ما) دون الفرج فإنه لا يُحَرِّمُ الْحَرَامُ الْحَلَالَ.

٩٠٧- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ فِي رَجُلٍ قَبَّلَ ابْنَتَهُ (لشهوة) ^(٥) وهو يرى

(١) في (ع): قَالَ: أَحْتَجِ.

(٢) رواه أحمد ٣٧/٦، والبخاري (٢٤٢١)، ومسلم (١٤٥٧)، وأبو داود

(٢٢٧٣)، والنسائي ١٨٠/٦، وابن ماجه (٢٠٠٤) من حديث عائشة.

(٣) من (ظ). (٤) في (ع): لم.

(٥) في (ظ): من شهوة.

أنها أمراته: حُرِّمَتْ عليه أمراته.

قَالَ أحمد: أما أنا فلا أُحَرِّمُ إلا بالغشيان.

٩٠٨- قُلْتُ: قيل له - يعني: سفيان -: رجلٌ تزوجَ (امرأةً)^(١) ذات محرم وهو يعلم؟ قَالَ: (لا)^(٢) أرى عليه حدًّا، ولكن (تعزيرًا)^(٣).

قَالَ (الإمام) أحمد: قَبَّحَ الله (تعالى) هذا القول.

(قُلْتُ)^(٤): أليس تقول: يقتل؟

قَالَ: يقتل إذا كان على العمدِ.

قَالَ إسحاق: كما قَالَ سواء.

٩٠٩- سُئِلَ إسحاق عن رجلٍ فَجَرَ بامرأة ابنه أو قَبَّلَهَا أو باشرها؟

قَالَ: كلُّ ما كان دون الجماع؛ فلا يُحَرِّمُ الحرامُ الحلال.

٩١٠- قُلْتُ: (إذا) تزوجَ امرأةً فطلقها قبل أن يدخلَ بها، أيتزوج أمَّها أو ابنتَها؟

قَالَ: أما الابنةُ فيتزوجُ، وأما الأمُّ فمبهمة.

قَالَ إسحاق: كما قَالَ.

٩١١- قَالَ (الإمام) أحمد: إذا تزوجَ الرجلُ المرأةَ فماتت فلا بأس

أن يتزوجَ ابنتَها، (قَالَ): وَمِنْ الناس مَنْ يكرهه مِنْ أَجلِ

الميراثِ، فإذا طَلَّقَهَا فلا بأس أن يتزوجَ ابنتَها، وأما أمَّها فلا

(٢) من (ظ).

(٤) في (ع): قَالَ.

(١) من (ظ).

(٣) في (ع): يعزر.

يتزوجها ماتت أو طلقها.

٩١٢- قُلْتُ (لأحمد): الرجلُ يَنكِحُ المرأةَ، ثم تموتُ قبل أن (يصيبها) ^(١)؟ قَالَ زيد بن ثابت: (إذا ماتت قبل أن يصيبها فإنه لا يتزوج أمها ولا أختها) ^(٢).

قال: كرهه زيد بن ثابت ^(٣) من أجل الميراث. قَالَ: وليس به بأس الأبنة، ولكن إن طلقها تزوج ابنتها؛ لأنها إذا ماتت ٨٨ع/ ورثها.

قُلْتُ: حديثٌ من هذا؟

قَالَ: حديث زيد بن ثابت (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ).

٩١٣- قَالَ (الإمام) أحمد: ثلاثُ مبهمات: قوله (عزَّ وجلَّ):

﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾

وقوله (سبحانه وتعالى): ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ

أَصْلَابِكُمْ﴾ وقوله (تبارك وتعالى): ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾

[النساء: ٢٣] فإذا تزوج الرجل المرأة لم يتزوجها ابنه ولا

أبوه، دَخَلَ بها أو لم يدخل (بها)؛ لقوله (سبحانه وتعالى):

﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾ [النساء: ٢٢] ولقوله جل

وعز: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ﴾ ، وإذا تزوج الرجل المرأة لم

يتزوج أمها وإن لم يكن دخلَ بها؛ لقوله (تعالى وتبارك):

(١) في (ع): يغشها.

(٢) رواه ابن أبي شيبة ٤٧٢/٣.

(٣) من (ظ).

﴿وَأَمَهَتْ نِسَائِكُمْ﴾ ، ولا بأس أن يتزوج الابنة إذا لم (يَدْخُلْ) ^(١) بالأم ماتت أو طلقها ؛ لقوله (تبارك وتعالى) : ﴿فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء : ٢٣].
قَالَ إِسْحَقُ : كَمَا قَالَ ، (كُلُّهَا).

٩١٤- قُلْتُ (لأحمد) ^(٢) : متعة النساء تقول : إنه حرام؟

قَالَ : أَجْتَنَّبُهَا (أَحَبُّ) ^(٤) إِلَيَّ.

قَالَ إِسْحَقُ : حَرَامٌ بِلَا شَكٍّ ؛ لِمَا ثَبِتَ نَهْيُهُ وَتَحْرِيمُهُ بَعْدَ إِحْلَالِهِ ، وَنَسَخَ ذَلِكَ الْعِدَّةُ وَالْمِيرَاثُ وَالطَّلَاقُ مَعَ أَنَّ الْمُتْعَةَ كَانَتْ بِالْوَلِيِّ وَالشُّهُودِ وَالْإِعْلَانِ لَذَلِكَ إِلَى أَجَلٍ مَسْمُومٍ وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) يَقُولُ : فَمَا أَسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ مَسْمُومٍ فَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ ^(٥).

٩١٥- (قَالَ) : قُلْتُ : ^(٦) الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ الْمَمْلُوكَتَيْنِ تَقُولُ : إِنَّهُ حَرَامٌ؟

(قَالَ) : لَا أَقُولُ : إِنَّهُ حَرَامٌ ، وَلَكِنْ يَنْهَى عَنْهُ.

قَالَ إِسْحَقُ : حَرَامٌ ^(٧) لِقَوْلِ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ) : ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا

(١) فِي (ع) : يَكُنْ دَخَلَ. (٢) مِنْ (ظ).

(٣) انْظُرِ «الْمَغْنِي» لِابْنِ قَدَامَةَ ٤٦/١٠. (٤) فِي (ظ) : أَعْجَبُ.

(٥) رَوَى هَذِهِ الْقِرَاءَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الطَّبْرِيِّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٩٠٣٦-٩٠٤١).

(٦) انْظُرِ «الْمَغْنِي» لِابْنِ قَدَامَةَ ٥٣٨/٩.

(٧) مِنْ (ظ).

بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴿١﴾ يعني: لئلا وراحيلا (حين)

جمع بينهما يعقوب عليه السلام^(١).

٩١٦- قُلْتُ^(٢): رجلٌ قذف امرأة له أمة؟

قَالَ: يلاعنها.

٩١٧- قُلْتُ: عبدٌ قذف امرأة (له) حرة فلا يلاعنها؟

قَالَ: كلا الزوجين يلاعن.

٩١٨- قُلْتُ: عبدٌ قذف امرأة له أمة؟

قَالَ: يلاعنها.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ إِذَا وَقَعَ عَلَيْهَا أَسْمُ الزَّوْجَةِ لَاعْنَهَا.

٩١٩- قُلْتُ: مَنْ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ (مَا دَامَ) صَغِيرًا؟

قَالَ: الْأُمُّ أَحَقُّ حَتَّى إِذَا كَبُرَ يُخَيَّرُ.

قُلْتُ: إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ ظَالِمَةً لَزَوْجِهَا يُوْخَذُ مِنْهَا الْوَلَدُ إِذَا كَانَ

صَغِيرًا؟

قَالَ: لَا، هِيَ آثِمَةٌ فِيمَا تَصْنَعُ، وَهِيَ أَحَقُّ بِوَلَدِهَا مَا دَامَ صَغِيرًا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سَوَاءٌ.

٩٢٠- قُلْتُ لِإِسْحَقَ: مَتَى يُخَيَّرُ؟

(١) لئلا: أم يهوذا، وراحيلا: أم يوسف، وكانتا أختين وجمع بينهما يعقوب عليه السلام. راجع تفسير البغوي ١٩٢/٢.

(٢) المسائل من (٩١٦) إلى (٩٣٣) موضعها في (ع) ص ٩٩ و ١٠٠ مع باب الظهار.

قَالَ: إِذَا بَلَغَ سَبْعًا فَحَسَنٌ.

٩٢١- قُلْتُ (لأحمد)^(١): إِيْلَاءُ الْعَبْدِ؟

قَالَ: نَعَمْ، (عَلَيْهِ) إِيْلَاءٌ، وَإِيْلَاؤُهُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ. قَالَ (الإمام) أحمد: إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ): ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٢٦] وَلَمْ يَذْكُرِ الْعَبْدَ، وَلَا الْيَهُودَ، وَلَا النَّصَارَى. قَالَ إِسْحَقُ: إِيْلَاءُ الْعَبْدِ إِنَّمَا هُوَ شَهْرَانِ؛ لِأَنَّ كُلَّ أَمْرِهِ فِي الطَّلَاقِ وَالْعِدَّةِ: عَلَى النِّصْفِ.

٩٢٢- قُلْتُ: عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ؟

قَالَ: تَعْتَدُ حَيْضَةً إِذَا تَوَفَّى سَيِّدُهَا، وَالْمَدْبِرَةُ تَعْتَدُ حَيْضَةً. قَالَ (إِسْحَقُ)^(٢): تَعْتَدُ عِدَّةَ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا (وَفِي الْعَتَاقَةِ)^(٣) ثَلَاثَ حَيْضٍ عَلَى الْإِحْتِيَاطِ، وَالْمَدْبِرَةُ (تَعْتَدُ حَيْضَةً)^(٤) كَمَا قَالَ ٤٨/ظ.

٩٢٣- قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ زَوَّجَ أُمُّ وَلَدِهِ رَجُلًا، يَسْتَبْرِئُهَا؟

قَالَ: (إِذَا)^(٥) كَانَ هُوَ يَطْوُهَا؟

قُلْتُ: نَعَمْ.

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

(١) من (ظ). (٢) من (ظ).

(٣) غير واضحة في (ظ)، والمثبت من (ع).

(٤) من (ظ). (٥) من (ظ).

٩٢٤- قُلْتُ: إِذَا زَوَّجَ جَارِيَتَهُ مِنْ رَجُلٍ فَاسْتَبَانَ بِهَا حَمْلٌ دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ؟

قَالَ: لَا يَكُونُ هَذَا تَزْوِيجًا / ٩٩ع/ الْوَلَدُ مِنَ الْأَوَّلِ، فَإِنْ كَانَ قَدْ وَطَّئَهَا زَوْجُهَا فَلَهَا مَهْرُهَا مِثْلَ الَّتِي تَزَوَّجَهَا فِي عِدَّتِهَا وَتُرَدُّ إِلَى مَالِكِهَا الْأَوَّلِ.
قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ كَمَا قَالَ.

٩٢٥- قُلْتُ: أَمْرَأَةٌ وَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ؟
قَالَ: إِذَا كَانَ لِتَمَامِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَهُوَ لَزَوَّجِهَا الْآخِرِ، وَإِذَا كَانَ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَهُوَ لِلأَوَّلِ.
(قَالَ) ^(١): قُلْتُ: وَإِنْ أَتَى عَلَى ذَلِكَ (سَنُونَ) ^(٢)؟
قَالَ: مَا لَمْ (تَتَزَوَّجْ) ^(٣) فَالْوَلَدُ لِلأَوَّلِ.
قَالَ: يَقُولُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ أَرْبَعَ سِنِينَ، وَابْنُ عَجَلَانَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ لثَلَاثِ سِنِينَ.

٩٢٦- (قِيلَ: قَالَ) ^(٤): وَإِنْ طَلَّقَهَا فَأَقْرَبَتْ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، فَتَزَوَّجَتْ، فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرُ، فَادْعَاهُ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ كَانَ لِلْآخِرِ؛ لِأَنَّ الْفَرَّاشَ لَهُ.

٩٢٧- قُلْتُ: أَمْرَأَةٌ وَلَدَتْ لِسِتَتَيْنِ؟
قَالَ: هُوَ وَلَدُ صَاحِبِهَا، فَإِنْ نَفَاهُ لَاعْنَهَا، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ

(١) مِنْ (ظ).

(٢) فِي (ع): سِنِينَ.

(٤) فِي (ع): قُلْتُ.

(٣) فِي (ع): تَزَوَّجَ.

يقولون: أربع سنين.

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ كَمَا قَالَ كُلُّهَا.

٩٢٨- قُلْتُ: جَارِيَةٌ بَيْنَ رَجُلَيْنِ وَقَعَ عَلَيْهَا أَحَدُهُمَا؟

قَالَ: لَا حَدَّ عَلَيْهِ. قَالَ ابْنُ عَمْرٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا): هُوَ خَائِنٌ^(١).

قَالَ إِسْحَقُ: (هُوَ) كَمَا قَالَ.

٩٢٩- قُلْتُ: إِذَا وَقَعَ عَلَيْهَا وَهُوَ جَاهِلٌ أَوْ غَيْرُ جَاهِلٍ: وَاحِدٌ؟

قَالَ: غَيْرُ جَاهِلٍ أَشَدُّ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ حَدٌّ؛ لِأَنَّهُ لَهَا فِيهَا نَصِيبًا. (قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ).

٩٣٠- قُلْتُ: مِثْلُ مَنْ سَرَقَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَدُرِيَ^(٢) عَنْهُ الْحَدُّ؟
قَالَ: نَعَمْ.

(قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ).

٩٣١- قُلْتُ: ابْنُ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) لَا يَرَى عَلَى الْعَبْدِ حَدًّا، وَلَا عَلَى (الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى)^(٣).

قَالَ: عَلَيْهِ الْحَدُّ، (وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى)^(٤) عَلَيْهِمُ (الْحُدُودُ)^(٥).
قَالَ إِسْحَقُ: هَكَذَا هُوَ.

(١) رواه ابن أبي شيبة ٥/٥٠٩، وعبد الرزاق ٧/٣٥٧ (١٣٦٤٣)، والبيهقي ١٢٤/٩.

(٢) في (ع): قَالَ: يَدْرَأُ. (٣) في (ع): الْيَهُودِي وَالنَّصْرَانِي.

(٤) في (ع): وَالْيَهُودِي وَالنَّصْرَانِي. (٥) في (ع): الْحَدُّ.

٩٣٢- قُلْتُ: رجلٌ زنا بأختِ امرأتهِ؟

قَالَ: لَا تَحَرِّمَ عَلَيْهِ أَمْرَاتِهِ، وَلَكِنْ يَعْتَزَلْ (امْرَأَتَهُ) ^(١) حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّةَ هَذِهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ كَمَا قَالَ ^(٢).

٩٣٣- قُلْتُ: الرَّجُلُ يُحِلُّ جَارِيَتَهُ لِرَجُلٍ، أَوْ يَحِلُّ لَهُ فَرْجُهَا، وَالْمَرْأَةُ لَزَوْجِهَا تَقُولُ: إِنَّهُ حَرَامٌ؟

قَالَ: حَدِيثُ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ / ٨٩ع / حَيْثُ قَالَ لَهَا: «إِنْ كُنْتَ أَذْنَتِ لَهُ جَلْدَنَاهُ» ^(٣).

قُلْتُ: هَذَا فِي الْمَرْأَةِ لَزَوْجِهَا. فَمَا تَقُولُ إِذَا أَحَلَّ جَارِيَتَهُ لِرَجُلٍ أَوْ فَرْجَهَا؟

قَالَ: لَا يَصْلَحُ، وَلَا تَكُونُ لَهُ الْجَارِيَّةَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سِوَاهُ فِي (كِلَيْهِمَا) ^(٤).

(١) فِي (ظ): هَذِهِ.

(٢) الْمَسَائِلُ الْمَتَقَدِّمَةُ مِنْ (٩١٦) إِلَى هُنَا مَوْضِعُهَا فِي (ع) ص ٩٩ وَ ١٠٠

ثُمَّ نَسْتَأْنِفُ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ أَوَاخِرِ ص ٨٩.

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ ٢٧٢/٤ ، ٢٧٣ ، ٢٧٧ ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٥١) ، وَالنَّسَائِيُّ ١٢٤/٦ ، وَفِي «الْكَبْرِى» ٢٩٦/٤ ، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٥٥١). وَالحديثُ إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: فِي إِسْنَادِهِ أَضْطِرَابٌ، سَمِعَ مُحَمَّدًا - يَعْنِي الْبُخَارِيَّ - يَقُولُ: لَمْ يَسْمَعْ قَتَادَةَ مِنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ هَذَا الْحَدِيثَ، وَانْظُرْ «تَرْتِيبُ عِلَلِ التِّرْمِذِيِّ» ٦١٤/٢ ، وَ«الْعِلَلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ ٤٤٧/١.

(٤) فِي (ظ): كِلَاهُمَا.

٩٣٤- قُلْتُ: فَمَنْ يَقَعُ عَلَى جَارِيَةِ أَمْرَاتِهِ، أَوْ ابْنِهِ، أَوْ أُمِّهِ، أَوْ أَبِيهِ؟
قَالَ: كُلُّ هَذَا أَدْرَأُ عَنْهُ الْحَدَّ إِلَّا جَارِيَةَ أَمْرَاتِهِ فَإِنَّ حَدِيثَ
النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ فِي ذَلِكَ.

قُلْتُ: يَقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ فِي جَارِيَةِ أَمْرَاتِهِ؟
قَالَ: نَعَمْ. عَلَى مَا قَالَ النَّعْمَانُ (بَنُ بَشِيرٍ فِي ذَلِكَ).
قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

٩٣٥- قُلْتُ: فِيمَنْ تَزَوَّجَ أُمَةً فَاشْتَرَاهَا بَعْدَ؟
قَالَ: يَطْوَها بِالْمَلِكِ.
(قُلْتُ) ^(١): فَوُلِدَتْ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا يَبِيعُهَا إِنْ شَاءَ؟
قَالَ: نَعَمْ.
قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

(آخِرُ الْجُزْءِ الثَّانِي وَأَوَّلُ الثَّالِثِ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

كِتَابُ الطَّلَاقِ

٩٣٦- قُلْتُ: طَلَاقُ السُّنَّةِ؟

قَالَ: يَطْلُقُهَا طَاهِرًا فِي غَيْرِ جَمَاعٍ. الْوَقْتُ كَمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ

(١) فِي (ظ): قَالَ.

ابن عمر (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا) أن يطلقَهَا طاهرًا في غير جماع^(١)،
وليس فيه واحدة ولا ثنتان ولا ثلاث.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٩٣٧- قَالَ (الإمام) أحمد (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ): فلو أنه قَالَ (لها): أَنْتِ
طالق ثلاثًا للسنّة. فإن كانتَ حائضًا لم يقع عليها شيءٌ، فإذا
هي طهرت وقعت الثلاث عليها جميعًا؛ لأنّه الوقت الذي أمرَ
فيه النبي ﷺ ابن عمر (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا)، ولم يُسمَّ واحدة ولا
ثنتين ولا ثلاثًا فقد وجبت الثلاث في ذلك الوقت.
قَالَ إِسْحَقُ: يقعُ عليها في كلّ طهرٍ تطليقة، ولا يقعُ عليها شيءٌ
مِنَ الطلاقِ إذا تكلمَ (بذلك)^(٢) وهي حائضٌ.
٩٣٨- قُلْتُ: الرجلُ يطأُ مدبرته؟

قَالَ: نعم يطؤها.
قُلْتُ: وكل ما ولدت في التدبير (فهم)^(٣) بمنزلتها يعتقون
بعثتها، ويرقون برقها؟
قَالَ: نعم.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

(١) رواه أحمد ٥٤/٢، ٦٤، ١٠٢، ١٢٤، والبخاري (٥٣٣٢)، ومسلم
(١٤٧١)، وأبو داود (٢١٨٩)، والنسائي ١٤١/٦، وابن ماجه (٢٠١٩)
وغيرهم.

(٢) في (ع): في ذلك. (٣) في (ظ): فهي.

٩٣٩- قُلْتُ: ^(١) الرجل يطلق واحدة وينوي ثلاثاً؟
قَالَ: هي واحدة.

راجعته فقال هذا: هي واحدة.
قَالَ إسحاق: كَمَا قَالَ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: أَنْتِ طَالِقٌ. ونوى ثلاثاً فهي
ثلاث ^(٢) / ٤٩ ظ / .

٩٤٠- (قُلْتُ: إِذَا قَالَ أَعْتَدِي وَيَنْوِي ثَلَاثًا؟) (و) ^(٣) رجلٌ قَالَ
لامرأته: أَعْتَدِي ثَلَاثًا؟
قَالَ أحمد: إِنْ كَانَ يَرِيدُ الثَّلَاثَ فَهِيَ ثَلَاثٌ.
قَالَ إسحاق: أَصَابَ.

٩٤١- قُلْتُ: إِذَا قَالَ: أَذْهَبِي، فَاذْهَبِي مَنْ شِئْتَ؟
قَالَ: إِذَا أَرَادَ الطَّلَاقَ (فَأَخْشَى أَنْ يَكُونَ طَلَاقًا).
قَالَ إسحاق: إِذَا أَرَادَ الطَّلَاقَ ^(٤) بقوله هذا فهو كما نوى واحدة
أو اثنتين أو ثلاثاً.
٩٤٢- قُلْتُ: إِذَا قَالَ: بِهِشْتَم ^(٥).

قَالَ: أَسْأَلُهُ، مَا أَرَادَ؟ فَإِنْ أَرَادَ ثَلَاثًا فَهُوَ ثَلَاثٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ
بِالْفَارْسِيَةِ فَهُوَ عَلَى مَا نَوَى مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ حَدٌّ مِثْلُ كَلَامِ
العَرَبِيِّ.

(١) انظر «المغني» لابن قدامة ١٠/٥٠٢.

(٢) ما بين القوسين مكرر في (ظ). (٣) في (ظ): قلت لأحمد.

(٤) من (ظ). (٥) كلمة فارسية تعني صريح الطلاق.

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ كَمَا قَالَ إِلَّا أَنْ حَكَمَهُ / ٨٩ع / بالفارسية
 كَحَكَمَ مَنْ يَتَكَلَّمُ الْعَرَبِيَّةَ، وَكَذَلِكَ كُلُّ شَيْءٍ.
 ٩٤٣- قُلْتُ: كَيْفَ تَطْلُقُ الْحَامِلُ؟

قَالَ: مَتَى مَا شَاءَ طَلَقَهَا وَاحِدَةً.
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٩٤٤- قُلْتُ: فَاسْقَطْتَ وَلَدًا أَنْقَضَتِ الْعِدَّةُ؟

قَالَ: نَعَمْ، إِذَا عُلِمَ أَنَّهُ وَلَدٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ كَمَا قَالَ إِذَا كَانَ سَقَطًا بَيِّنًا.

٩٤٥- قُلْتُ: ^(١) الْأَسْتِنَاءُ فِي الطَّلَاقِ؟

قَالَ: أَقْفُ عِنْدَهُ، وَالْغَالِبُ عَلَى أَنَّهَا تَطْلُقُ، وَكَذَلِكَ فِي
 الْعَتَاقِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الطَّلَاقَ لَيْسَ هُوَ يَمِينُ يَكُونُ فِيهِ أَسْتِنَاءٌ.
 قَالَ إِسْحَقُ: لَا يَقَعُ طَلَاقٌ وَلَا عَتَاقٌ إِذَا أَسْتَنَى مُتَصِلًا؛ لِأَنَّهُ
 وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَمِينًا فَالْنِيَّةُ فِي الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ جَائِزٌ، وَالْأَسْتِنَاءُ
 فِيهِ تَبْيَانٌ (بَيِّنٌ) ^(٢).

٩٤٦- قُلْتُ: إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ؟

قَالَ: أَقْفُ عِنْدَهُ.

(قُلْتُ): إِذَا قَالَ: إِنْ دَخَلْتَ هَذَا الْبَيْتَ فَامْرَأَتُهُ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

(تَعَالَى)؟

(١) انظر «المغني» لابن قدامة ٤١٤/٩.

(٢) في (ع): نية.

قَالَ: هَذَا أَهْوَنُ، وَأَقْفَ عِنْدَهُ.

قُلْتُ: لِمَ؟

قَالَ: لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ لِي، (أَرَأَيْتَ) ^(١) إِنْ طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ أَلَّهُ أَنْ يَكْفُرَ

يَمِينَهُ وَيَرَاوِجَ أَمْرَأَتَهُ؟! أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ بِيَمِينٍ؟!

قَالَ إِسْحَاقُ: لَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ فِيهِمَا.

٩٤٧- قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ: إِنْ دَخَلْتُ هَذِهِ الدَّارَ فَعَلَيْهِ حِجَّةٌ؟

قَالَ: إِنْ دَخَلَهَا؛ فَقَدْ حَنَثَ، وَيَكْفُرُ يَمِينَهُ فِي مَذْهَبِنَا.

قَالَ إِسْحَاقُ: هُوَ كَمَا قَالَ، وَلَكِنْ أَخْتَارُ فِي الْكُفَّارَةِ فِي

(الْأَيْمَانِ) ^(٢) الْمَغْلُظَاتِ سَتِينَ مَسْكِينًا.

قَالَ أَحْمَدُ: وَإِنْ قَالَ: إِنْ دَخَلْتُ هَذِهِ (الدَّارَ) ^(٣) فَاَمْرَأَتُهُ طَالِقٌ،

أَلَيْسَ تَطَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ؟! وَكَانَ سَفِيَانٍ (إِذَا سُئِلَ) عَنْ هَذَا لَمْ يَقُلْ فِيهِ

شَيْئًا.

قَالَ إِسْحَاقُ: لَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ.

٩٤٨- قُلْتُ: إِذَا قَالَ: مَا أَحَلَّ اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) عَلَيْهِ حَرَامٌ وَلَهُ أَمْرَأَةٌ؟

قَالَ: عَلَيْهِ كُفَّارَةُ الظُّهَارِ.

قُلْتُ: فَقَالَ: لَمْ أَغْنِ أَمْرَأَتِي؟

قَالَ: وَإِنْ لَمْ يَغْنِ (أَمْرَأَتَهُ) فَهِيَ مِمَّا أَحَلَّ اللَّهُ (تَعَالَى) لَهُ، وَعَلَيْهِ

كُفَّارَةُ الظُّهَارِ.

(١) فِي (ع): أَنْتَ. (٢) مِنْ (ظ).

(٣) مِنْ (ظ).

قَالَ إِسْحَقُ: يُسْتَلُّ عَنْ إِرَادَتِهِ، فَإِنْ نَوَى يَمِينًا كَانَ يَمِينًا، وَإِنْ نَوَى طَلَاقًا كَانَ كَمَا نَوَى، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ؛ فَأَدْنَاهُ يَمِينًا.
 ٩٤٩- قُلْتُ: إِذَا طَلَّقَهَا وَفِي بَطْنِهَا وَلَدَانِ؟

قَالَ: مَا لَمْ تَضَعْ الْآخَرَ.
 قَالَ إِسْحَقُ: (هُوَ) كَمَا قَالَ.
 ٩٥٠- قُلْتُ: ^(١) طَلَّاقُ السَّكَرَانِ؟

قَالَ: لَا أَقُولُ فِيهِ شَيْئًا.
 سُئِلَ عَنْهُ مَرَارًا وَأَنَا شَاهِدٌ، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: لَا أَقُولُ فِيهِ شَيْئًا.
 ثُمَّ سَأَلْتُهُ قُلْتُ: إِذَا طَلَّقَ السَّكَرَانُ أَوْ قَتَلَ أَوْ سَرَقَ أَوْ زَنَّا أَوْ أَفْتَرَى أَوْ أَشْتَرَى أَوْ بَاعَ؟

قَالَ (أَحْمَدُ) ^(٢): أَجْزَ عَنْهُ. (قَالَ): لَا يَصِحُّ لِي شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ السَّكَرَانِ. وَشَهِدْتُهُ سُئِلَ غَيْرَ مَرَّةٍ فَلَمْ يَقُلْ فِي السَّكَرَانِ شَيْئًا.
 قَالَ إِسْحَقُ: كُلَّمَا طَلَّقَ السَّكَرَانُ، وَكَانَ سَكْرُهُ سَكْرًا لَا يَعْقِلُ؛ فَإِنَّ طَلَّاقَهُ لَا شَيْءَ، وَلَكِنْ لَيْسَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُصَدِّقَ أَنَّهُ لَمْ يَعْقِلْ إِذَا أَشْكَلَ عَلَيْهَا أَمْرُهُ، فَيَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَحْلِفَ عِنْدَ الْحَاكِمِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الْحَاكِمِ جَازَ.

٩٥١- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا طَلَّاقُ السَّكَرَانِ فَالَّذِي نَعْتَمِدُ عَلَيْهِ: إِذَا كَانَ السَّكَرَانُ لَمْ يَعْقِلْ أَصْلًا فِي سَكْرِهِ حِينَ طَلَّقَ أَوْ أَعْتَقَ، ثُمَّ

(١) انظر «المغني» لابن قدامة ١٠/٣٤٨.

(٢) من (ظ).

ذُكِّرَ فلم يذكر. (فإن) ^(١) ذلك لا يلزمه وهو في سعة (من) ^(٢) حبسها، ولو كان سكراناً يعقلُ بعضُ العقلِ فذُكِّرَ: إنك (قد) ^(٣) طلقت. فذكر (فإنَّ ذلك يقع) ^(٤) إذا حفظ أنه فعل.
 ٩٥٢- قُلْتُ: ^(٥) طلاقُ المكره؟ / ٩١ع

قَالَ: أرجو ألا يكون عليه شيءٌ، وحد المكره: إذا كان يخاف
 القتل، أو ضرباً شديداً.
 قَالَ إسحاق: هو كما قَالَ بلا شك.
 ٩٥٣- (قَالَ): قُلْتُ: (طلاق) ^(٦) الصبي؟
 قَالَ: إذا كان يعقل.

قَالَ إسحاق: ما لم يحتلم أو يبلغ (خمس عشرة) ^(٧) سنةٍ أو
 نبتت عانته.
 ٩٥٤- قُلْتُ: إذا طَلَّقَ الرَّجُلُ إِلَى أَجَلٍ يُسَمِّيهِ؟
 قَالَ: هي أَمْرَأَتُهُ إِلَى ذَلِكَ الْأَجَلِ؟
 قَالَ إسحاق: هو كما قَالَ / ٥٠ظ.
 ٩٥٥- قُلْتُ: شهادةُ النساءِ في الطلاقِ؟
 قَالَ: لا تجوزُ في الطلاقِ.

(١) في (ظ): إن.

(٢) من (ظ).

(٣) من (ظ).

(٤) في (ع): أن يقع.

(٥) انظر «المغني» لابن قدامة ٣٥٢/١٠.

(٦) في الأصل: خمسة عشر.

(٧) من (ظ).

قَالَ (إِسْحَقُ)^(١): (هُوَ) كَمَا قَالَ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُنَ رَجُلٌ.
(فَإِنْ)^(٢) كَانَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ جَازَ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ أَرْبَعًا فَإِنَّهَا لَا
تَجُوزُ.

٩٥٦- قُلْتُ: خُرُوجُ الْمَطْلُوقَةِ مِنْ بَيْتِهَا؟
قَالَ: تَخْرُجُ عَلَى حَدِيثِ فَاطِمَةَ، وَلَا سَكْنَى لَهَا، وَلَا نَفَقَةَ عَلَى
حَدِيثِ فَاطِمَةَ^(٣).

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ كَمَا قَالَ.
٩٥٧- قُلْتُ: خُرُوجُ الْمَتَوَفَى عَنْهَا زَوْجُهَا؟
قَالَ: لَا تَخْرُجُ عَلَى حَدِيثِ فُرَيْعَةَ^(٤)^(٥).
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ (فِي كِلَيْهِمَا).

٩٥٨- قُلْتُ: الْمَطْلُوقَةُ إِذَا دَخَلَتْ فِي الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ؟
قَالَ: الْغَالِبُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ زَيْدٍ وَالْمَدَنِيِّينَ.

(١) من (ظ).

(٢) في (ع): قُلْتُ فَإِذَا.

(٣) رواه أحمد ٤١١/٦، ٤١٢، ومسلم (١٤٨٠)، وأبو داود (٢٢٨٤)،
والنسائي ٧٥/٦، ١٥٠/٦، وفي «الكبرى» ٣/٩٤، ٤٩٥، ٣٩٤/٥، وابن
الجارود في «المنتقى» (٧٦١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٣/
٦٦-٦٧، والطبراني ٢٤/٩٣٠، والبيهقي ٧/١٣٦، وابن عبد البر في
«التمهيد» ١٩/١٤٥.

(٤) فريعة بنت مالك بن سنان أخت أبي سعيد الخدري.
رواه أحمد ٣٧٠/٦، والترمذي (١٢٠٤)، وأبو داود (٢٣٠٠)، والنسائي
١٩٩/٦-٢٠٠، وابن ماجه (٢٠٣١).

سألته (في) ^(١) ذلك (قُلْتُ) ^(٢): إذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة؟

قَالَ: ما أدري ما أختارُ.

ثم سألته أيضًا، فقال: هو ما تعرف (فيه) من الأحاديث. فلم يستجر على الفتيا فيها.

قَالَ إسحاق: ما لم تغتسل مِنَ الحيضة (الثالثة) ^(٣) لم تَبَيِّنْ من الزوج، وله الرجعة عليها، فَإِنْ أَخْرَبَ الْغَسْلَ عن الوقتِ فإنها تبين؛ لأنَّ التيمم جاز بدل الغسل.

٩٥٩- قُلْتُ: الرجلُ يكونُ عنده أربع نسوة فيطلق إحداهن، أَلَهُ أَنْ يتزوج (وهي) في العدة؟

قَالَ: لا يتزوج الخامسة حَتَّى تنقضي عدة التي طَلَّقَ، وإذا ماتت يتزوج.

قَالَ إسحاق: هو كما قَالَ.

٩٦٠- قُلْتُ: إذا أغلق الباب وأرْخَى الستر؟

قَالَ: قد وَجَبَ الصَّدَاقُ، ووجبت العدة.

قَالَ إسحاق: (هو) كما قَالَ، إلا أَنْ تكونَ حائضًا أو محرمة، فلم يجيء العجز من قِبَلِهِ.

٩٦١- قُلْتُ: إذا طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يدخلَ بها، واحدة؟

(١) من (ظ). (٢) في (ظ): قَالَ.

(٣) في (ع): الثانية.

قَالَ: قَدْ بَانَ مِنْهُ، وَيَخْطُبُهَا مَعَ الْخَطَّابِ.

قَالَ إِسْحَقُ: (هُوَ) كَمَا قَالَ.

٩٦٢- قَالَ إِسْحَقُ: مَنْ طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ فِي مَرَضِهِ قَبْلَ أَنْ يَدْخَلَ بِهَا، فَإِنَّ السُّنَّةَ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ إِذَا كَانَ فِي الْمَرَضِ طَلَقَ وَكَانَ قَدْ دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ (بِهَا) أَنَّ الْمِيرَاثَ بَيْنَهُمَا جَارٍ (لَمَّا صَدَرَ مِنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ وَمِنْ بَعْدِهِ مَرَارًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِذَا كَانَ) ^(١) حُكْمُهُ حُكْمُ الْفَارِّ فَكَانَ قَدْ دَخَلَ أَوْ لَمْ يَدْخُلْ سَوَاءً، وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ قَوْلُ عَثْمَانَ [بْنِ عَفَّانَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) حَيْثُ وَرَّثَ أَمْرَأَةً عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ بَعْدَ أَنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ] ^(٢)، وَكَذَلِكَ نَرَى مَا قَالَ عَثْمَانُ (أَنَّهَا تَرِثُ بَعْدَ أَنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ، كَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا أَوْ لَا) ^(٣).

٩٦٣- سُئِلَ أَحْمَدُ (رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى) عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ (بِهَا؛ تَرُثُهُ)؟
قَالَ: فِيهِ اخْتِلَافٌ عَنِ التَّابِعِينَ.

٩٦٤- وَسُئِلَ: (إِذَا طَلَّقَ فِي مَرَضِهِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا؛ تَرُثُهُ؟
قَالَ: اخْتَلَفُوا فِيهِ.

٩٦٥- وَسُئِلَ ^(٤) عَمَّنْ طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ فِي مَرَضِهِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ (بِهَا).

(١) مِنْ (ظ)، وَكَلِمَةُ "صَدَرَ مِنْ" غَيْرُ وَاضِحَةٍ.

(٢) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ مَكْرُورَةٍ فِي (ع).

(٤) مِنْ (ظ).

(٣) مِنْ (ظ).

قَالَ: اختلفوا فيه: الحسن، وعطاء، وجابر بن زيد، وإبراهيم، والشعبي. قَالَ بعضهم: لها الصداق والميراث.

٩٦٦- قُلْتُ: (فتعتد)^(١) في قول مَنْ يجعلُ لها الميراث؟

قَالَ: لا، هذه غيرُ مدخول بها، هذه مسألة تشبه.

٩٦٧- قُلْتُ: المختلعةُ لها متعة؟

قَالَ: هي مثلُ المطلقة.

٩٦٨- قُلْتُ: عدَّتْها عدةٌ / ٩٢ع/ المطلقة؟

قَالَ: نعم.

قَالَ إِسْحَقُ: أختارُ ما قَالَ، والذين قالوا: تعتد حيضةً على ما

أمر النبي ﷺ امرأة ثابت بن قيس^(٢)، فهو مذهبٌ قوي.

٩٦٩- (قَالَ): قُلْتُ: إِذَا قَالَ أَمْرُكَ بِيَدِكَ. (إِلَى مَتَى يَكُونُ أَمْرُهَا

بِيَدِهَا؟

قَالَ: مَا لَمْ يَغْشَاهَا عَلَى قَوْلِ حَفْصَةَ لَزَبْرَاءَ: أَمْرُكَ بِيَدِكَ)^(٣) مَا

لَمْ يَغْشِكَ زَوْجُكَ.

قَالَ إِسْحَقُ: الَّذِي أَخْتَارُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَجْتَمَعَ عَلَيْهِ عَامَةُ أَهْلِ

(١) غير واضحة في (ظ).

(٢) رواه أبو داود (٢٢٢٩)، والترمذي (١١٨٥)، والنسائي ١٨٦/٦-١٨٧،

وابن ماجه (٢٠٥٨)، وابن الجارود (٧٦٣) من حديث ابن عباس.

وقال الترمذي: حسن غريب.

وروي من حديث الرُّبِيع بنت معوذ: رواه الترمذي (١١٨٥).

(٣) من (ظ).

العلم من التابعين أن لها الخيارَ مادامت في مجلسها، (وهي في عمل النظر للاختيار)^(١) لما قال النبي ﷺ لعائشة (رَضِيَ اللهُ عَنْهَا) حيث خيرها: «لا تستعجلي حتى تستأمرني أبويك»^(٢).

٩٧٠- قَالَ أَحْمَدُ: والخيار إذا أخذوا في غير المعنى الذي كانوا فيه، فليس لها من الأمر شيء.

قَالَ إِسْحَقُ: هو هكذا.

٩٧١- قُلْتُ: إِذَا قَالَ: قَدْ وَهَبْتُكَ لِأَهْلِكَ؟

قَالَ: إِنْ قَبِلُوهَا فوَاحِدَةٌ، يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ، وَإِنْ رَدُّوهُمَا فَلَا شَيْءَ.

قَالَ إِسْحَقُ: هو كما قَالَ.

٩٧٢- قُلْتُ: الْخَلِيَّةُ، وَالْبَرِيَّةُ، وَالْبَتَّةُ، وَالْبَائِنُ، وَطَلَاقُ الْحَرْجِ؟

قَالَ: أَخْشَى أَنْ يَكُونَ ثَلَاثًا، وَلَا أَسْتَجْرِي (أَنْ أُفْتِيَ فِيهِ شَيْئًا)^(٣).

سُئِلَ بَعْدَ ذَلِكَ (فَقَالَ)^(٤): الْغَالِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا.

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ عَلَى إِرَادَتِهِ، تَدْبِرُ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ نَوَى وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا.

٩٧٣- قَالَ^(٥) أَحْمَدُ فِي الْخِيَارِ: لَوْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا / ٥١ ظ /

(١) في (ع): أو هي للاختيار.

(٢) رواه أحمد ٦/١٦٣، ١٨٥، ٢٦٣، ٢٦٤، ومسلم (١٤٧٥)، والترمذي (٣٣١٨)، وابن ماجه (٢٠٥٣).

(٣) من (ظ). (٤) في (ظ): فإذا.

(٥) انظر «المغني» لابن قدامة ٧/٣١٤.

واحدة يملك الرجعة والخلية والبرية والبنة والبائنة وطلاق
الخرج أخشى أن يكون ثلاثاً وفي (الحرام) ^(١) كفارة الظهار.
قَالَ (إسحق: هو) ^(٢) كما يَبْنَى أولاً.

٩٧٤- قُلْتُ: المتوفى عنها زوجها لا تكتحل، ولا تطيب، ولا
تختضب ^(٣)، ولا تبيت عن (بيتها) ^(٤)، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً؟
قَالَ: هو هكذا.

٩٧٥- قُلْتُ: المطلقة والمتوفى عنها (زوجها) ^(٥) في الزينة سواء؟
قَالَ: هو الاحتياط.

قَالَ إسحق: كلاهما كما قَالَ.
٩٧٦- قُلْتُ: تعتد من يوم يموت أو تطلق؟
قال: نعم.

قَالَ إسحق: كما قَالَ إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ، وَإِذَا أَشْكَلَ ذَلِكَ فَمِنْ يَوْمِ
يَأْتِيهَا الْخَبَرُ.

٩٧٧- قُلْتُ: إِذَا تَزَوَّجَهَا فِي عِدَّتِهَا؟
قَالَ: لَهَا الْمَهْرُ، وَيَخْطُبُهَا مَعَ الْخَطَّابِ بَعْدَ أَنْقِضَاءِ عِدَّتِهَا مِنْ
الْأَوَّلِ، ثُمَّ تَعْتَدُ مِنَ الَّذِي تَزَوَّجَهَا فِي عِدَّتِهَا.
قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

(١) في (ع): الكفارة. (٢) من (ظ).

(٣) في (ع) تقديم وتأخير بين المعطوفات.

(٤) من (ظ). (٥) من (ظ).

٩٧٨- قُلْتُ: تزوجها في العدة، ثم طلقها ثلاثاً؟
 قَالَ: هذه مسألة شنيعة، ثم قَالَ: ليس طلاقه إياها بشيء. كأنه
 لم ير هذا تزويجاً.

قَالَ إسحاق: ليس طلاقه إياها بشيء.
 ٩٧٩- قُلْتُ: تورث (هذا) بعد أنقضاء العدة؟
 قَالَ: نعم، ما لم تزوج.

٩٨٠- قُلْتُ: وإن لم يكن طلقها في مرضه؟
 قَالَ: لا، ولكن إذا طلقها في مرضه.
 قَالَ إسحاق: هو كما قَالَ.

٩٨١- (قُلْتُ: إذا تزوج الرجل المرأة ولم يدخل بها، ولم يفرض
 لها ثم مات؟

قَالَ: أقول على حديث ابن مسعود في تزويج بروع ابنة
 واشق^(١).

قَالَ إسحاق: هو كما قَالَ.

٩٨٢- قُلْتُ^(٢): شهادة المرأة في الرضاع والولادة؟
 قَالَ: إذا كانت (مرضية)^(٣)، وتستحلف في الرضاع كما قَالَ
 ابن عباس (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا)، فإنها إن كانت كاذبة يَبْيَضُّ

(١) سبق تخريجه في المسألة رقم (٨٧٧).

(٢) جاء قبل هذه المسألة في (ع): باب الرضاع.

(٣) في (ظ) مرضعة.

ثديها^(١)، ولا تستحلف (به) في الولادة.

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ كَمَا قَالَ.

٩٨٣- (قُلْتُ)^(٢) حديث عقبة بن الحارث أنه تزوج ابنة أبي إهاب؟

قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا كَانَتْ مَرْضِيَّةً، وَتَسْتَحْلِفُ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الرِّضَاعِ، فَإِنَّهَا إِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً أَبْيَضَ ثَدْيُهَا.

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ كَمَا قَالَ.

٩٨٤- قُلْتُ: (ما)^(٣) يحرم مِنَ الرِّضَاعِ؟

قَالَ: لَا يَحْرِمُ الرُّضْعَةَ وَالرُّضْعَتَانِ.

٩٨٥- قُلْتُ: فَكَمْ يَحْرِمُ؟

قَالَ: إِنْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى خَمْسِ رَضَعَاتٍ لَمْ أَعْبَهُ، وَأَجِبْنِي عَنْ بَعْضِ الْجَبَنِ، إِلَّا أَنِّي أَرَاهُ أَقْوَى.

قَالَ إِسْحَقُ: لَا يَحْرِمُ دُونَ خَمْسِ (رَضَعَاتٍ)^(٤)؛ لَمَّا صَحَّ رَوَايَةُ عَائِشَةَ^(٥) (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) فِي ذَلِكَ، وَقَدْ تَكُونُ الْمَصَّةُ الْوَاحِدَةُ رَضْعَةً إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي مَصَّةٍ وَاحِدَةٍ، فَأَمَّا إِذَا أَرْضَعْتُ

(١) رواه عبد الرزاق ٤٨٢/٧. (٢) هذه المسألة ليست في (ظ).

(٣) في (ع): متى. (٤) في (ع): مصات.

(٥) رواه إسحاق بن راهويه ٢٠١/٢، ٢٠٢ (٧٠٥، ٧٠٦)، وأحمد ٢٥٥/٦،

ومالك ١٠/٢، ١١ (١٧٤٩)، وعبد الرزاق ٤٥٩/٧-٤٦٠ (١٣٨٨٦)،

وابن عبد البر ٢٤٩/٨.

مرةً فكان في تلك الرضعة يردُّ الصبيُّ فمه أربع مرات فلا أرى التزويج إذا تم خمس (رضعات)^(١)، وما دام الصبيُّ الثدي في فيه ولو شبع كان ذلك رضعة؛ لأنَّ الرضعة يقع عليها أسم المصة، وكذلك المصة يقع عليها أسم الرضعة.

٩٨٦- (سئل)^(٢) إسحق عن امرأة ذهب لبنُها فعصرت ثديها فظهرَ على طرفِ ثديها شيءٌ (منه) يشبه اللبن، فأرضعت بذلك صبيًّا، هل يكون هذا رضاعًا في قولٍ من يرى القليل والكثير يحرم؟ أو هل يجوز لهذا الصبي (بعد)^(٣) هذا اللبن أن يتزوج ابنة هذه المرأة؟

قال إسحق: كلُّما خرَّجَ من ثديها لبنٌ وهي قد فطمت ولدها وأتى عليها الأيام الكثيرة، فعصرت (ثديها) حتَّى خرَّجَ لبنٌ، فسقَّت صبيًّا أو صبية فإنَّ ذلك الرضاع يحرم به مثل ما يحرم إذا سقت وهي ترضع الولدَ، وفي قولٍ من يرى قليلَ الرضاع وكثيره يحرم؛ فإنَّ ذلك اللبن يُحرم، والذي نختارُ أن لا يحرم دون خمسِ مصَّات وربما كانت المصةُ رضعةً واحدة، (فإذا)^(٤) كان كذلك تبين ما لم يكن خمسًا، (أنه)^(٥) لا يحرم. وإن كان قدرُ الرضعة الواحدة (تطول) حتَّى يكون من الصبي

(٢) في (ع): سألت.

(٤) في (ظ): (فإن).

(١) في (ع): مرات.

(٣) في (ع): بقدر.

(٥) في (ع): كذلك.

خمس مصّاتٍ: يرضع، ثم يرد فمه، ثم يرضع، فإن الاحتياط (في)^(١) ذلك إذا كان قدر خمس مصّات فأكثر أنها تحرم، مما لا نجد في حديث النبي ﷺ مفسراً أن الرضعة وإن كان فيها مصّات تُسمّى رضعة فاحتطنا لذلك، وأمّا المصّتان فلا شك في ذلك أنهما لا تحرمان شيئاً، وكذلك لو كان أربع مصّات لم تحرم حتّى تُتم خمساً؛ لما فسرت عائشة (رضي الله عنها) أن القرآن نزل بعشر رضعات محرّمة قالت: ثم صرن إلى خمس رضعات، فتوفي رسول الله ﷺ وهي مما يُقرأ من القرآن، وإنما يختلف لما شبه علينا تفسير المصّة من الرضعة، فربّ مصّة وإن طالت تُسمّى رضعة وربما كانت رضعة تكون فيها مصّات؛ لأنّ الصبيّ ربما رضع، ثم يردّ فمه، ثم / ٥٢ ظ / يعود فيمص فيفعل ذلك مراراً فيقال لهذه: رضعة وقد صار فيها مصّات؛ فلذلك قلنا: لا نشك في دون خمس مصّات لا يحرم، ولو طالت المصّة ونرجو أن يكون معنى الحديث على خمس رضعات، وإن كان في الرضعة مصّات. ولكن لما أمكن المصّتان رأينا الاحتياط في الأخذ في المصّة من غير أن يحرم الرضعات ما لم يتم (خمساً)^(٢).

والإملاحة أقلّ من المصّة، إلا أنها في الأصل داخل في معنى المصّة لما دخل اللبن (البطن).

(٢) من (ظ).

(١) في (ظ): من.

٩٨٧- قُلْتُ: لِبْنِ الْفَحْلِ؟

قَالَ: كُلُّ شَيْءٍ مِنْ قَبْلِ الرِّجَالِ يَحْرَمُ/ ٩٤ع/.

٩٨٨- قُلْتُ: مِثْلُ أَيِّ شَيْءٍ؟

قَالَ: كَانَ أَخَاكَ أَرْضَعْتَ أَمْرَأَتَهُ جَارِيَةً فَأَنْتَ عَمَهَا، وَأَمْرَأَةُ أَيْبِكَ أَرْضَعْتَ جَارِيَةً بَلْبِنٍ أَيْبِكَ فَهَذِهِ أَخْتُكَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، لِحَدِيثِ أَفْلَحٍ^(١) وَهُوَ الْأَصْلُ فِي لِبْنِ الْفَحْلِ.

٩٨٩- قُلْتُ لِإِسْحَقَ: وَعَائِشَةُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) كَانَ يَدْخُلُ عَلَيْهَا

مَنْ أَرْضَعَتْهُ أَخَوَاتُهَا، وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا مِنْ (أَرْضَعَتْهُ نِسَاءً)^(٢)

أَخَوَاتُهَا هَلْ هَذَا مُخَالَفٌ لِحَدِيثِ أَفْلَحٍ؟

قَالَ إِسْحَقُ: هَذَا مُخَالَفٌ فِي الظَّاهِرِ لِحَدِيثِ أَفْلَحٍ وَلَكِنَّا نَضَعُ

هَذَا عَلَى مَعْنَى النَّظَرِ (كَمَا)^(٣) رَوَاهُ الْقَاسِمُ فِي الْحِجَابِ، وَلَمْ

يَصِفْ فَصْلًا فِي التَّحْرِيمِ فَيَكُونُ مُخَالَفًا، وَهَذَا الْمَعْنَى أَحَبُّ

إِلَيْنَا.

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ ٣٣/٦، ١٧٧، وَابْنُ خَرِيقٍ (٤٧٩٦)، (٥١٠٣)، وَمُسْلِمٌ

(١٤٤٥)، وَالنَّسَائِيُّ ١٠٣/٦، وَفِي «الْكَبْرِ» (٥٤٧٢)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ

أَنْ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي قَعِيسٍ أَسْتَأْذِنُ عَلَى عَائِشَةَ فَأَبَتْ أَنْ تَأْذِنَ لَهُ ... قَالَتْ: يَا

رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يَرْضَعْنِي الرَّجُلَ، قَالَ: «إِذْنِي لَهُ فَإِنَّهُ

عَمَكَ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ».

(٢) فِي (ع): أَرْضَعَتْهُ مِنْ نِسَاءً.

(٣) فِي (ط): كَالَّذِي.

٩٩٠- قُلْتُ: والمولودُ على مَنْ رضاعه؟

قَالَ: على عَصَبَتِهِ.

٩٩١- قُلْتُ: (إن)^(١) لم يكن له عَصَبَةٌ؟

قَالَ: إِنْ أَرْضَعُوهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَهُوَ أَجُودٌ مِثْلَ حَدِيثِ الْمَنْبُودِ^(٢).

قَالَ إِسْحَقُ: (هو) كَمَا قَالَ.

٩٩٢- قُلْتُ: نفقةُ الحاملِ؟

قَالَ: من نصيبها.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

٩٩٣- قُلْتُ: على ما بقي من الطَّلَاقِ؟

قَالَ: نعم.

قَالَ إِسْحَقُ: (هو) كَمَا قَالَ شَدِيدًا.

٩٩٤- قُلْتُ: الطَّلَاقُ قَبْلَ النِّكَاحِ؟

قَالَ: إِنْ تَزَوَّجَ لَمْ أَمْرُهُ أَنْ يَفَارِقَ.

(١) في (ظ): إذا.

(٢) علقه البخاري جزمًا قبل الرواية (٢٦٦٢)، ورواه عبد الرزاق ٤٤٩/٧ - ٤٥٠ (١٣٨٣٨)، وابن أبي شيبة ٢٩٨/٦، والطبراني ١٠٢/٧، والبيهقي ٢٠٢/٦، ٢٩٨/١٠. ولفظ البخاري: وقال أبو جميلة: وجدتُ مَنْبُودًا فلما رأني عمر قال: عسى الغوير أبؤسًا. كأنه يتهمني، قال عريفي: إنه رجل صالح، قال: كذاك، أذهب وعلينا نفقته.

قَالَ أَحْمَدُ: (وإن) ^(١) كان يخافُ الفتنةَ لم أر به بأسًا أن يتزوج الأمة، وإن كانت له امرأة.

قَالَ إِسْحَقُ: (هو) كما قَالَ.

قال إِسْحَقُ: كلما لم ينصبها بعينها لم يقع الطلاقُ وَقَتَّ أو لم يُوقَّت.

٩٩٥- سألتُ (إِسْحَقَ) ^(٢) عَنْ رَجُلٍ قَالَ: إِن تَزَوَّجْتُ فُلَانَةَ فَهِيَ طَالِقٌ فَتَزَوَّجْ؟

قَالَ: أَمَا إِذَا نَصَبَهَا بِعَيْنِهَا فَإِنَّ الْكَفَّ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَإِنْ تَقْدُم عَلَيْهَا لَمْ أَعْنِفْهُ، وَأَمَا مَا سِوَى ذَلِكَ وَقَّتَّ أو لَمْ يُوقَّتْ، أو سَمِئُ قَبِيلَةٍ أو لَمْ يَسْمَهَا، فَإِنْ ذَلِكَ وَاضِحٌ أَنْ لَا يَقَعَ.

٩٩٦- قُلْتُ: الْمُتَلَاعِنِينَ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا؟

قَالَ: نَعَمْ، لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا.

قَالَ إِسْحَقُ: نَعَمْ، وَزِيَادَةٌ.

٩٩٧- قَالَ أَحْمَدُ: (الْأَمَةُ) إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تَحْصَنْ يَجْلُدُهَا سَيِّدُهَا،

وَإِذَا كَانَتْ مُحْصَنَةً فزَنَتْ رَفَعَهَا إِلَى السُّلْطَانِ.

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ كَمَا قَالَ.

٩٩٨- قُلْتُ: هَلْ تُحْصَنُ النَّصْرَانِيَّةُ (وَالْيَهُودِيَّةُ) ^(٣) وَالْمَمْلُوكَةُ الْحَرَّةُ؟

قال: أَمَا الْيَهُودِيَّةُ وَالنَّصْرَانِيَّةُ يَحْصَنَانِ وَأَمَّا الْأَمَةُ فَلَا.

(٢) من (ظ).

(١) في (ظ): إذا.

(٣) من (ظ).

قُلْتُ: لم؟

قَالَ: لِأَنَّ الْأُمَّةَ إِذَا زَنَتْ لَمْ تُرْجَمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ كَمَا قَالَ.

٩٩٩- قُلْتُ: قَالَ مَالِكُ: تُحْصَنُ الْأُمَّةُ الْحَرَّةُ؟

قَالَ: أَحْمَدُ لَا، (لَا) تُحْصَنُ.

١٠٠٠- قُلْتُ: قَالَ مَالِكُ: وَ(لَا) يُحْصَنُ الْعَبْدُ الْحَرَّةُ؟

قَالَ أَحْمَدُ: لَا، لَا يُحْصَنُ الْعَبْدُ الْحَرَّةُ.

١٠٠١- قُلْتُ: قَالَ مَالِكُ: (وَلَا تُحْصَنُ الْحَرَّةُ الْعَبْدُ)^(١)؟

قَالَ: جَيِّدٌ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يُرْجَمُ إِنْ زَنَا، لَا يَكُونُ مُحْصَنًا.

١٠٠٢- قُلْتُ: قَالَ مَالِكُ: وَالْأُمَّةُ إِذَا كَانَتْ تَحْتَ الْحَرِّ فَإِنَّهُ لَا

يُحْصِنُهَا؟

قَالَ: كَذَا (هُوَ)^(٢)؛ لِأَنَّ عَلَيْهَا نَصْفَ الْعَذَابِ، وَلَا تُرْجَمُ إِذَا

زَنَتْ.

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ كَمَا قَالَ.

١٠٠٣- قُلْتُ^(٣): الظَّهَارُ مِنْ كُلِّ ذِي مُحْرَمٍ؟

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

(١) فِي (ع): وَتُحْصَنُ الْحَرَّةُ الْعَبْدُ.

(٢) مِنْ (ظ).

(٣) وَرَدَ قَبْلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي (ع): بَابُ الظَّهَارِ.

١٠٠٤- قُلْتُ: إذا ظاهرَ مِنْ أَمْرَاتِهِ، ثُمَّ وَقَعَ بِهَا قَبْلَ أَنْ يَكْفِرَ مَا عَلَيْهِ؟
قَالَ: كفارةٌ واحدة.

قَالَ إِسْحَقُ: (هو) ^(١) كَمَا قَالَ.

١٠٠٥- قُلْتُ: إذا ظاهرَ مِنْ أَرْبَعِ نِسَوَةٍ؟
قَالَ: كفارةٌ واحدة.

قَالَ إِسْحَقُ: (هو) كَمَا قَالَ إِذَا كَانَ بِمِرَّةٍ وَاحِدَةٍ.

١٠٠٦- قُلْتُ: الْمَظَاهِرُ يُقْبَلُ أَوْ يُبَاشَرُ؟

قَالَ: أَرْجُو/ ٩٥ع/ أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ:
﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ يَتَمَاسَّ﴾ [المجادلة: ٣] كَأَنَّهُ يُرِيدُ الْجَمَاعَ.

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ كَمَا قَالَ.

١٠٠٧- قُلْتُ: رَجُلٌ (قَالَ) ^(٢) لِأَمْرَاتِهِ: أَنْتَ أُمِّي إِنْ فَعَلْتُ كَذَا
وَكَذَا؟

قَالَ: إِنْ فَعَلَ تَلَزَمَهُ كَفَارَةُ الظَّهَارِ.

قَالَ إِسْحَقُ: لَيْسَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ كَفَارَةُ الظَّهَارِ، إِلَّا أَنْ يَنْوِي
بِهَذَا الْقَوْلِ الظَّهَارَ، وَلَوْ نَوَى طَلَاقًا كَانَ ذَلِكَ.

١٠٠٨- قُلْتُ (لَأَحْمَدَ) ^(٣): الْإِيلَاءُ يُوقَفُ، أَوْ إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ
أَشْهُرٍ فَهِيَ تَطْلِيقَةٌ؟

قَالَ: يُوقَفُ، يُوقَفُهُ السُّلْطَانُ.

(١) مِنْ ١-٣ مِنْ (ظ).

قَالَ (الإمام) أحمد: هي امرأته وإن أتى على ذلك (سنون)^(١) ما لم يوقف. إنما جعل ذلك به قَالَ الله (عزَّ وجلَّ): ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةٍ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦] وإن عزموا فلا يكون هذا إلا بعد الأربعة أشهر.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٠٠٩- قُلْتُ: المولى يطلق؟

قَالَ: متى طَلَّقَهَا لزمها الطلاقُ أبدًا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٠١٠- قُلْتُ: وكيف الإيلاء في الغضب؟

قَالَ: الرضا والغضب سواء إذا كان يريدُ اليمينَ.

١٠١١- قُلْتُ: ولا يكونُ اليمينُ دون أربعة أشهر؟/ ٥٣ظ/

قَالَ: (لا) يكون موليًّا إذا حلف (على)^(٢) دون أربعة أشهر.

(قَالَ إِسْحَقُ: الذي نختارُ مِنْ ذلك إذا حلفَ على دون أربعة

أشهر) فتركها أربعة أشهرٍ أن يكونَ موليًّا.

١٠١٢- قُلْتُ: المفقودُ؟

قَالَ: لا يكونُ مفقودًا حتَّى يغزو، أو يركبَ البحرَ فينكسرَ بهم،

أو رجل خرجَ مِنَ الليلِ فسبته الجن فهو على قولِ عمرَ (رَضِيَ

اللهُ عَنْهُ)^(٣).

(٢) من (ظ).

(١) في (ع): سنين.

(٣) رواه عبد الرزاق ٨٦/٧، ٨٧ (١٢٣٢٠، ١٢٣٢١، ١٢٣٢٢)، وابن أبي

شيبه ٥١٤/٣.

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ (كَمَا) ^(١) قَالَ، كَذَلِكَ كُلُّ مَا رُئِيَ فِي مَوْضِعٍ،
ثُمَّ فَقَدَ مِنْهُ.

١٠١٣- قُلْتُ لِأَحْمَدَ: إِذَا جَاءَ وَقَدْ تَزَوَّجَتْ أَمْرَأَتُهُ؟

قَالَ: يُخَيَّرُ بَيْنَ الصَّدَاقِ وَبَيْنَ أَمْرَأَتِهِ.

١٠١٤- قُلْتُ: الَّذِي أَصْدَقَهَا هُوَ؟

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ كَمَا قَالَ.

(ثُمَّ) قَالَ (الْإِمَامُ) أَحْمَدُ (رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى): أَيُّهُمَا (أَوْلَى) ^(٢)

الْمَفْقُودُ أَوْ الْعَيْنِ؟

قَالَ إِسْحَقُ: هُمَا فِي الْأَجْلِ عَلَى مَا وَقْتُ لِهَمَا أَرْبَعُ سَنِينَ
وَسَنَةً.

قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا فَقَدْتُ زَوْجَهَا تَرَبَّصْتُ أَرْبَعُ سَنِينَ، ثُمَّ أَرْبَعَةَ
أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، ثُمَّ تَزَوَّجْتُ.

١٠١٥- قُلْتُ: وَإِنْ لَمْ (تَأْتِ) ^(٣) السُّلْطَانُ؟

قَالَ: نَعَمْ، (وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ تَأْتِيَ السُّلْطَانُ) ^(٤).

قَالَ فِي حَدِيثِ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ ^(٥): تَرَبَّصْ أَرْبَعُ سَنِينَ، ثُمَّ تَعْتَذِرْ.

(١) فِي (ع): عَلَى. (٢) مِنْ (ظ).

(٣) فِي (ع): تَأْتِي.

(٤) فِي (ع): وَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ السُّلْطَانُ.

(٥) رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ٤٠٠/١ (١٧٥١) وَهُوَ مَرْسَلٌ.

أربعة أشهرٍ وعشرًا، ثم تدعو ولي الزوج فيطلقها، ثم تعتد عدَّةَ المطلقة، ثم تزوج، هذا أكثر ما قيل، وهو حديثٌ ضعيفٌ.
قَالَ إِسْحَقُ: الأمر على حديث عبيد بن عمير إذا فات السلطان، على معنى أنهم لا يرون ذلك.
١٠١٦- قُلْتُ^(١): مالُ المفقودِ كسبيلِ امرأته؟
قَالَ: نعم.

١٠١٧- قُلْتُ: إذا قسم ماله ثم جاء؟
قَالَ: ما وجد أخذه، وما أستهلك فليس عليهم شيء، إنما قسم بحق هو لهم، ليس على الورثة شيء.
قَالَ إِسْحَقُ: هو كما قَالَ، وأجاد واجترأ.
١٠١٨- قُلْتُ: المختلعةُ يأخذُ منها أكثرَ مما أعطاهَا؟
(قال: لا يأخذ منها أكثر مما أعطاهَا)^(٢).
قَالَ إِسْحَقُ: هو كما قَالَ.

١٠١٩- قُلْتُ: الخلعُ دون السلطان؟ / ٩٦ع/
(قال: يجوز دون السلطان)^(٣).
قَالَ: كما قَالَ^(٤).

١٠٢٠- قُلْتُ: إذا طلقها تطليقةً أو تطليقتين، ثم قذفها في العدة؟

(١) موضع هذه المسائل في (ظ) ص ٧٩ حتَّى مسألة رقم (١٠٣٦).

(٢) من (ظ). (٣) من (ظ).

(٤) من (ظ).

قَالَ: يِلَاعِنْ.

قَالَ (إِسْحَقُ)^(١): هُوَ كَمَا قَالَ.

١٠٢١- قُلْتُ: طَلَّقَهَا ثَلَاثًا؟

قَالَ: يَجْلُدُ.

١٠٢٢- قُلْتُ: بَانَتْ بِوَاحِدَةٍ؟

قَالَ: يُجْلَدُ.

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ كَمَا قَالَ.

١٠٢٣- قُلْتُ: (الْخُلْعُ فِرْقَةٌ وَلَيْسَ بِطَلَاقٍ؟

قَالَ)^(٢): الْخُلْعُ، فِرَاقٌ، وَلَيْسَ بِطَلَاقٍ، وَهِيَ أَوْلَىٰ بِنَفْسِهَا. فَإِنْ

تَرَاجَعَا يَعْنِي: تَزَوَّجَا كَانَا عَلَىٰ ثَلَاثٍ.

١٠٢٤- قُلْتُ: مَا الْمُبَارَاةُ^(٣)؟

قَالَ: هُوَ الْخُلْعُ.

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ كَمَا قَالَ، وَيَرَاجَعُهَا، هُوَ تَجْدِيدُ النِّكَاحِ.

١٠٢٥- قُلْتُ: بَيْنَ لِيِ الْخُلْعِ؟

قَالَ: السَّنَةُ إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَخْلَعَ أَمْرَأَتَهُ، فَهُوَ عَلَىٰ طَمَعٍ أَنْ

تَرْجَعَ إِلَىٰ زَوْجِهَا، وَلَا يَكْرَهُ الزَّوْجُ ذَلِكَ أَنْ يَبْعَثَ حَكَمًا مِنْ

أَهْلِهِ، وَتَبْعَثَ هِيَ حَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُفَوِّضُ

أَمْرَهُ إِلَىٰ حَكَمِهِ إِنْ رَأَىٰ الْفِرْقَةَ فَرَّقَ، وَإِنْ رَأَىٰ الْإِجَازَةَ أَجَازَ،

(٢) مِنْ (ظ).

(١) مِنْ (ظ).

(٣) الْمَسْأَلَةُ (١٠٢٤) لَيْسَتْ فِي (ظ).

فيلتقيان فيبدأ حكم الرجل فيقول لحكم المرأة: ما تنقم من هذه، أفي مطعم أو في مشرب أو ملبس؟ فيتكلم بحجتها فيقول حكم الرجل لحكمها: رأيت إن عاد إلى ما تحبين أترضين بذلك؟ وكذلك حكم المرأة لحكم الرجل: ما تنقم عليها كمثلهما وصفنا؟ فإن رأيا أن يجمعا بعدما عرفا قوليهما جمعا^(١)، وإن رأيا أن يفرقا فرقا، فإن فرقا ولم يذكرا طلاقا، فهي فرقة بغير طلاق كالبيع بين الرجلين، كذلك قال ابن عباس رضي الله عنهما في الفرقة^(٢) فإن أحببنا المراجعة، فتزوجها بولي وشهود ومهر لا بد من ذلك؛ لأنه تجديد نكاح كالأجنبية، وكانت عنده على ثلاث، وإن أراد الزوج أن يذكر طلاقا فطلقها تطليقة (...)^(٣) عليه كان خلعا فيه طلاق على ما سمي، وتكون بائن، واحدة كان أو اثنتين أو ثلاثا، وإنما بينا أمر الحكمين إذا كان طمع المراجعة يكون كل واحد يحتمل طبيعة صاحبه فحينئذ يحتاج إلى الحكمين؛ لقول الله عز وجل: ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥] فإن كان الزوج آيسا منها ولم يرد العود فيها لا (يائسة)^(٤) منها لم يحتج^(٥) إلى

(١) في الأصل: جميعا، ولعل الصواب ما أثبتنا.

(٢) رواه الدارقطني ٣/ ٣٢٠.

(٣) بياض في الأصل بمقدار كلمة. (٤) كذا في (ع).

(٥) في (ع): يحتاج.

الحكمين فخلعها بما لها عليه أو ما سمى جاز ذلك، ولا يحلُّ له أن يأخذَ منها أكثر مما أعطاهَا، فإن كان النشورُ من قبَلِه لم يحلَّ له أن يأخذَ مما أعطاهَا شيئًا، قلَّ أم كثر، فإن كان النشورُ من قبَلِها حلَّ له.

١٠٢٦- قُلْتُ لِإِسْحَقَ: قَالَتْ: أَشْتَرَيْتُ مِنْكَ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ بِمَا لِي عَلَيْكَ. وَقَالَ: بَعْتَ مِنْكَ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ بِمَا لَكَ عَلَيَّ؟ قَالَ إِسْحَقُ: بَانَثُ بِثَلَاثٍ.

١٠٢٧- قُلْتُ لِأَحْمَدَ^(١): كَيْفَ الْخَلْعُ؟ قَالَ: أَخَذَ الْمَالِ، فَهِيَ فُرْقَةٌ.

١٠٢٨- سَأَلَ إِسْحَقُ عَنْ رَجُلٍ خَلَعَ أَمْرَأَتَهُ، ثُمَّ رَاجَعَهَا فِي الْعِدَّةِ، ثُمَّ طَلَقَهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا؟

قَالَ: كُلَّمَا خَلَعَهَا لَمْ يَجْزِ / ٧٩ ط / المراجعة في ذلك. إِنَّمَا يَجُوزُ تَجْدِيدُ نِكَاحٍ فِي كِلَا الْمَذْهَبَيْنِ: مَنْ رَأَى الْخَلْعَ تَطْلِيقَةً بَائِنَةً، وَمَنْ رَأَاهُ كَالْبَيْعِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ ذَايِلَهُ أَسْمَ الْمِرَاجَعَةِ إِذَا وَقَعَ الْخَلْعُ.

١٠٢٩- قُلْتُ (لَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ / ٩٧ ع / رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى) فِي الرَّجُلِ يَجْحَدُ أَمْرَأَتَهُ (طَلَاقَهَا؟ قَالَ):^(٢) يَسْتَحْلِفُهُ، ثُمَّ الْإِثْمُ عَلَيْهِ بَعْدُ.

(١) انظر «المغني» لابن قدامة ٢٧٦/١٠، وابن مفلح في «المبدع» ٢٢٨/٧.

(٢) كَذَا فِي (ظ)، وَفِي (ع): طَلَاقًا مِنْ قَالَ.

قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا عَلِمْتَ أَفْتَدْتَ بِمَالِهَا، أَوْ بِمَا تَقْدُرُ عَلَيْهِ.
 قَالَ إِسْحَقُ (فِي الْأَصْلِ) ^(١): كَمَا قَالَ (إِذَا) ^(٢) أَسْتَيْقَنْتَ، فَأَمَّا
 إِذَا قِيلَ لَهَا: إِنَّهُ طَلَّقَكَ فَأَنْكَرَ، حَلَفَتْهُ وَقَامَتْ عِنْدَهُ.
 ١٠٣٠- قُلْتُ: (مَنْ) ^(٣) رَمَى أَمْرَأَةً بِمَا فَعَلَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ؟
 قَالَ: عَلَيْهِ الْحَدُّ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ شَدِيدًا. لِحَرَمَةِ الْإِسْلَامِ.
 ١٠٣١- قُلْتُ: إِذَا شَهِدَ أَرْبَعَةٌ عَلَى أَمْرَأَةٍ بِالزَّنا أَحَدُهُمْ زَوْجَهَا؟
 قَالَ: يَلَاعِنُ الزَّوْجَ، وَيَضْرِبُ الثَّلَاثَةَ.
 قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ كَمَا قَالَ.

١٠٣٢- قُلْتُ: (رَجُلٌ) ^(٤) زَوْجَ رَجُلًا ابْنَةً لَهُ، فَبِعْتَ إِلَيْهِ بَابِنَةً أُخْرَى
 فَدَخَلَ بِهَا؟

قَالَ أَحْمَدُ: لَهَا الْمَهْرُ بِمَا أَصَابَ مِنْهَا، وَلَا تَكُونُ لَهُ بِأَمْرَأَةٍ،
 يَكُونُ عَلَى مَا قَالَ عَلِيٌّ يَجْهَزُ (الْأَب) ^(٥) الْإِبْنَةَ الَّتِي زَوَّجَهَا مِنْ
 عِنْدِهِ فَيَبِيعُ بِهَا إِلَيْهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ كَمَا قَالَ.
 ١٠٣٣- قُلْتُ: ^(٦) بَيْعُ أُمَهَاتِ الْأَوْلَادِ؟

(١) بِيَاضٍ فِي (ع) وَبَعْدَهُ: فِي إِلَّا هُوَ.

(٢) فِي (ع): قُلْتُ إِذَا إِذَا. (٣) فِي (ظ): رَجُلٌ.

(٤) مِنْ (ظ). (٥) فِي (ظ): الرَّجُلُ.

(٦) انْظُرِ «الْمَغْنِي» لِابْنِ قَدَامَةَ ١٤/ ٥٨٥.

قَالَ: (لا) ^(١) يعجبني بيعهن، واحتجَّ بحديث عمرو بن العاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: لا تلبسوا علينا سنة نبينا ﷺ، عدة أم الولد أربعة أشهر وعشرًا ^(٢).

قَالَ إِسْحَقُ: لا يُبْعَنُ أَبَدًا؛ لما دخل العتاقة فيهن، واختلط اللحم باللحم، والدم بالدم فإنَّ بَاعَهَا فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ.

١٠٣٤- قُلْتُ: المرأة يموت ولدها وهي ذات زوج؟

قَالَ: لا يمسه زوجها حتَّى يعلم: أحاملُ هي أم لا؟
قَالَ إِسْحَقُ: هو كما قال.

١٠٣٥- قُلْتُ: إذا طَلَّقَ أَمْرَأَتُهُ فِي نَفْسِهِ؟

قَالَ: لا، حتَّى يُظْهَرَ.

قَالَ إِسْحَقُ: هو كما قال.

١٠٣٦- قُلْتُ: بين المسلم والنصرانية، واليهودية، والمملوكة ملاعنة؟

قَالَ: بينهم ملاعنة، إنما يُريدُ نفي الولد، وإنما قَالَ اللهُ عَزَّ

(١) من (ظ).

(٢) رواه أحمد ٢٠٣/٤، وأبو داود (٢٣٠٨)، وابن ماجه (٢٠٨٣)، وأبو يعلى (٧٣٤٩)، والدارقطني ٣٠٩/٣ وقال: قبصة لم يسمع من عمرو، وصححه الحاكم ٢٠٩/٢ ووافقه الذهبي، ونقل البيهقي ٤٤٨/٧ بعد أن ساق الحديث من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال أبي: هذا حديث منكر. وقد نقل ابن قدامة عن جماعة تضعيف الإمام أحمد للحديث. أنظر «المغني» ٢٦٣/١١.

وجلّ: / ٩٨ع / ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ [النور: ٦] فهو يقع على هؤلاء كلهن.

قَالَ إِسْحَاقُ: هو كما قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ؛ لَأَنَّهُنَّ أَزْوَاجٌ. قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾.

١٠٣٧- قُلْتُ: يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة؟

قَالَ: نعم، وكذلك لبن الفحل.

قَالَ إِسْحَاقُ: هو كما قَالَ.

١٠٣٨- قُلْتُ: رجلٌ لَهُ أُمَّةٌ مُسْلِمَةٌ، وَعَبْدٌ نَصْرَانِي يُزَوِّجُ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ؟

قَالَ: لا، لا يعلو مشركٌ مُسْلِمَةً.

قَالَ إِسْحَاقُ: هو كما قَالَ.

١٠٣٩- قُلْتُ: من أين يؤجل العنين؟

قَالَ: من يوم يرفع.

قَالَ إِسْحَاقُ: (هو) ^(١) كما قَالَ.

١٠٤٠- قُلْتُ: (العنين؟

قَالَ: يؤجل سنة.) ^(٢)

قَالَ إِسْحَاقُ: كما قَالَ.

١٠٤١- قُلْتُ: رجلٌ تزوّجَ امرأةً قد زنت قبل ذلك ولم يعلم؟

(١) من (ظ).

(٢) في (ع): قلت: العنين يؤجل سنة؟ قَالَ: نعم.

قَالَ: هِيَ أَمْرَأَتُهُ، وَإِنْ فَارَقَهَا يَجِبُ لَهَا نَصْفُ الصَّدَاقِ.

قَالَ إِسْحَقُ: (هُوَ) كَمَا قَالَ.

١٠٤٢- قُلْتُ: إِذَا وَطِئَ الرَّجُلُ جَارِيَتَهُ مِمَّنْ لَا تَحِيضُ، ثُمَّ أَرَادَ بَيْعَهَا؟

قَالَ: يَسْتَبْرِئُهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ.

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ كَمَا قَالَ.

١٠٤٣- قُلْتُ: رَجُلٌ طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ، فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ فَطَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا أَتَرْجِعُ إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ؟

قَالَ: تَرْجِعُ، وَتَكُونُ عِنْدَهُ عَلَى مَا بَقِيَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٠٤٤- قُلْتُ: رَجُلٌ حَلَفَ بِطَلَاقِ أَمْرَأَتِهِ لَا يَدْرِي، أَوْاحِدَةً أَوْ ثَلَاثَ؟

قَالَ: أَمَّا الْوَاحِدَةُ فَقَدْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ وَهِيَ عِنْدَهُ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٠٤٥- قُلْتُ: أَمْرَأَةٌ طَلَّقَتْ، فَمَاتَ زَوْجُهَا فِي عَدَّتِهَا، تَرِثُ مِنْ

زَوْجِهَا، وَتَعْتَدُ عِدَّةَ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا مِنْ يَوْمِ تَوَفِّي؟

قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ يَمْلِكُ فِيهِ الرُّجْعَةُ فَإِنَّهُمَا يَتَوَارَثَانِ،

وَتَسْتَأْنَفُ عِدَّةَ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا لِحَالِ

الْمِيرَاثِ، وَإِذَا كَانَ الطَّلَاقُ لَا يَمْلِكُ فِيهِ الرُّجْعَةُ؛ فَلَا مِيرَاثَ

لها إلا أن يكون طَلَّقَهَا وهو مريض، فإنها ترثه في العدة وبعد العدة ما لم تزوج كما ورث عثمان رضي الله عنه / ١٠٠ع /
 ثماضر من عبد الرحمن بن عوف (رضي الله عنه)^(١).
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سَوَاء.

١٠٤٦- (قُلْتُ: رجلٌ له جارية يطؤها، فأراد أن يُنكحها رجلاً
 أيسبرئ؟

قَالَ: نعم، وإن باعها أيضاً أَسْتَبْرَأَ.
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ^(٢).

قال (الإمام) أحمد (رضي الله عنه): وإذا كان لا يطؤها يبيعها قبل أن يستبرئها، إنما السُّنَّةُ للمشتري في الاستبراء، والبائع إنما يحتاط لنفسه إذا كان يجمعها، ووَهْنُ حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «العدراء لا تستبرأ»^(٣). إنما رواه عبد الوهاب، عن أيوب، عن محمد، والمعروف عن نافع، عن ابن عمر (رضي الله عنهما): «تستبرأ الأمة بحيضة»^(٤).
 قَالَ إِسْحَقُ: (هو) كَمَا قَالَ إِلا قول ابن عمر في العدراء، فإنه

(١) رواه عبد الرزاق ٦٣-٦٢/٧ (١٢١٩٢-١٢١٩٥)، والدارقطني ١٢/٤.

(٢) وردت هذه الفقرة في (ع) بعد قول الإمام أحمد الآتي.

(٣) علقه البخاري جزماً قبل الرواية رقم (٢٢٣٥)، ووصله عبد الرزاق ٢٢٧/٧ (١٢٩٠٦).

(٤) رواه عبد الرزاق ٢٢٦/٧ (١٢٩٠٠)، وابن أبي شيبة ٥٠٦/٣، والبيهقي ٤٥٠/٧، وابن حزم في «المحلى» ٣١٨/١٠ من طريق نافع عن ابن عمر.

قد صحَّح، وليس هذا المخالف لما قال ابن عمر: إذا اشترى جارية أستبرأها بحيضة؛ لأنَّ هذه غير عذراء.

١٠٤٧- قُلْتُ: (الرجل)^(١) يظاهر من أمِّته؟

قَالَ: إذا كانت زوج فعليه الظهار، وإذا كانت ملكً يمين (فلا)^(٢).

قَالَ إسحاق: هكذا هو كما قَالَ / ٥٤ ظ.

١٠٤٨- قُلْتُ: (٣) كيف يُلاعَنُ الرجلُ امرأته؟

قَالَ: على ما في كتابِ الله (عز وجل).

قُلْتُ: يوقف عند الخامسة، فيقالُ له: أتق الله (تعالى)؟

قَالَ: نعم، إنها موجبة.

قَالَ: يقول أربع (مرات)^(٤): أشهدُ بالله إنه فيما رَمَاهَا به لمن

الصادقين، ثم (يوقف)^(٥) عند الخامسة، فيقال له: أتق الله،

إنها موجبة فإنَّ حلف، فقال: لعنة الله عليه إن كان من

الكاذبين، والمرأة مثل ذلك توقَّف عند الخامسة، فيقال لها:

أتق الله، فإنها الموجبة توجب عليك العذاب، فإن حلفت

قالت: غضبَ الله عليها إن كان من الصادقين.

قُلْتُ: إذا كَذَّبَ نفسه عند الخامسة؟

(١) من (ظ).

(٢) من (ظ).

(٣) أورد ابن قدامة هذه المسألة في «المعني» ١١/ ١٧٧.

(٤) من (ظ).

(٥) من (ظ).

قَالَ: يُضْرَبُ، وَهِيَ أَمْرَاتُهُ.

قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ تَحْلُفْ عِنْدَ الْخَامِسَةِ؟

قَالَ: لَا تَرْجَمُ، يُقَالُ لَهَا: أَذْهَبِي، وَالْوَلَدُ لَهَا، فَإِذَا أَقْرَتْ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ رُجِمَتْ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ: إِذَا أَبَتْ أَنْ تَلْتَعَنَ رُجِمَتْ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِذَا أَقْرَ أَوْ أَقْرَتْ (مَرَّةً) رُجِمَ وَرُجِمَتْ.

قَالَ إِسْحَاقُ: هُوَ كَمَا قَالَ، إِلَّا أَنَّهَا إِذَا أَبَتْ أَنْ تَلْتَعَنَ رُجِمَتْ؛ لَمَا قَالَ: ﴿وَيَذَرُوهَا عَنَّا الْعَذَابَ﴾ [النور: ٨].

١٠٤٩- قُلْتُ لِإِسْحَاقَ: وَفِي اللَّعَانِ إِذَا لَمْ يَلْتَعَنُ أَحَدُهُمَا مَا يَلْزَمُهُ؟ قَالَ: الْحَكْمُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَعْرَضَ عَلَيْهَا أَنْ تَلْتَعَنَ، فَإِنْ أَبَتْ ذُكِّرَتِ النَّارُ وَوَعِظَتْ، وَإِنْ لَمْ تَقْرَ وَلَمْ تَلْتَعَنَ رُجِمَتْ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ (سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى): ﴿وَيَذَرُوهَا عَنَّا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الْكَذَّابِينَ﴾ ⑧ وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنْ الصَّادِقِينَ ⑨ الآية.

(والعذاب) ① فَسَّرَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ: الْحَدُّ فَلَمَّا لَمْ تَدْرَأْ عَنْ نَفْسِهَا الْحَدَّ بِاللَّعَانِ بَقِيَ الْحَدُّ. (قَالَ إِسْحَاقُ): وَكَذَلِكَ أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ حَمَادٍ أَنَّهَا تُرْجَمُ وَ(هَذَا) هُوَ مَذْهَبُ كَلَامِ هَؤُلَاءِ كُلِّهِمْ إِلَّا أَنَّهُمْ تَرَكَوا قِيَادَ كَلَامِهِمْ، وَذَلِكَ لَمَا أَجْمَعُوا أَنَّ الْمَدْعَى عَلَيْهِ بِكُلِّ الْحَقُوقِ مِائَةَ أَلْفٍ (كَانَ) أَوْ

أكثر إذا لم يقر؛ قضوا عليه بدعوى المدعي، فكان يلزمهم إذا (أبت أن تلتعن أن يجعلوا ذلك منها إقرارًا بالزنا، والزوج لو أنه بعد)^(١) رميها أبى أن يلتعن، وثبت على قوله فإنه يُحدّ، وهي امرأته، وإن أكذب نفسه حدًا أيضًا، وهي امرأته.

١٠٥٠- قُلْتُ: الأُمّة تُطَلّقُ، ثم تُعْتَقُ في العدة؟

قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا طُلِّقَتْ تَطْلِيقَتَيْنِ، ثُمَّ أُعْتِقَتْ فَإِنْ تَزَوَّجَهَا تَكُونُ عِنْدَهُ عَلَى تَطْلِيقَةٍ عَلَى حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟

قَالَ أَحْمَدُ: هَذَا إِذَا كَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا، وَأَمَّا إِذَا كَانَ زَوْجُهَا حُرًّا فَإِنَّ طَلَّاقَ الْحُرِّ الْأُمّةَ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ. قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

١٠٥١- قُلْتُ: عَبْدٌ طُلِّقَ (امْرَأَةً لَهُ أُمّةً)^(٢) تَطْلِيقَتَيْنِ؟

قَالَ: مَا دَامَا عَبْدَيْنِ، فَإِنَّهُمَا لَا يَتَرَا جَعَانِ، فَإِذَا (عَتَقَا)^(٣) جَمِيعًا فَإِنْ شَاءَ تَزَوَّجَهَا وَتَكُونُ عِنْدَهُ / ١٠١ع / عَلَى وَاحِدَةٍ. (قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ).

قُلْتُ: أَعْتَقَا فِي عِدَّتِهِمَا؟

قَالَ: فِي الْعِدَّةِ وَبَعْدَ الْعِدَّةِ وَاحِدَةً^(٤).

(٢) فِي (ظ): أَمْرَاتِهِ.

(٤) مِنْ (ظ).

(١) مِنْ (ظ).

(٣) فِي (ظ): أَعْتَقَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٠٥٢- قُلْتُ: إِذَا طَلَّقَ الْعَبْدُ أَمْرَأَتَهُ وَهِيَ أَمَةٌ، وَأَعْتَقْتُ أَلَّهُ أَنْ

يَتَزَوَّجَهَا وَهُوَ عَبْدٌ؟

قَالَ: لَا، إِنَّمَا الطَّلَاقُ بِالرِّجَالِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٠٥٣- قُلْتُ: تَخِيرُ الْأَمَةَ إِذَا كَانَ زَوْجُهَا حُرًّا؟

قَالَ: (لَا) ^(١)، إِذَا كَانَ زَوْجُهَا حُرًّا فَلَا خِيَارَ لَهَا، إِنَّمَا تُخَيَّرُ مِنَ

الْعَبْدِ إِذَا اخْتَارَتْ نَفْسَهَا تَكُونَ فَرْقَةً بِغَيْرِ طَّلَاقٍ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٠٥٤- قَالَ أَحْمَدُ (رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى): (وَخِيَارُ الْحُرَّةِ تَطْلِيقُ يَمْلِكُ

الرَّجْعَةَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ ^(٢)؛ لِأَنَّ الْخِيَارَ مِنَ الْعَبْدِ، فَإِنْ أَعْتَقَ

الْعَبْدَ فَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا وَمَضَتْ وَاحِدَةً.

١٠٥٥- قُلْتُ (لِأَحْمَدَ) ^(٣): وَيَخْطُبُهَا فِي الْعِدَّةِ؟

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٠٥٦- قُلْتُ: لِمَ لَا يَكُونُ طَلَاقًا؟

قَالَ: الطَّلَاقُ مَا تَكَلَّمَ بِهِ الرَّجُلُ، إِنَّمَا هَذَا شَيْءٌ مِنْ قَبْلِهَا.

(١) مِنْ (ظ).

(٣) مِنْ (ظ).

(٢) مَكْرَرَةٌ فِي (ظ).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٠٥٧- قُلْتُ: إِذَا خُيِّرَتِ الْأُمَّةُ فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا، وَلَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا.

قَالَ: فَلَا صَدَاقَ لَهَا، وَإِنْ اخْتَارَتْهُ فَالْصَدَاقُ لِلسَّيِّدِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّهَا ذَهَبَتْ بِنَفْسِهَا.

١٠٥٨- قُلْتُ: إِذَا أَعَانَهَا زَوْجُهَا فِي مَكَاتِبَتِهَا لَمْ تَخِيرْ؟

قَالَ: وَمَا زَوْجُهَا؟

قُلْتُ: عَبْدٌ.

قَالَ: إِذَا أَعَانَهَا، أَوْ لَمْ يَعْنَهَا فَلَهَا الْخِيَارُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٠٥٩- قُلْتُ: إِذَا زَوَّجَ الرَّجُلُ أُمَّ وَلَدِهِ فَمَاتَ سَيِّدُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ

(زَوْجُهَا) بِهَا خُيِّرَتْ؟

قَالَ: هِيَ حُرَّةٌ تُخَيَّرُ، فَإِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَلَا صَدَاقَ لَهَا، وَلَا

لِسَيِّدِهَا، (وَإِنْ)^(١) اخْتَارَتْ زَوْجُهَا فَالْصَدَاقُ لِلسَّيِّدِ.

وَإِذَا كَانَ الزَّوْجُ دَخَلَ بِهَا فَمَاتَ عَنْهَا سَيِّدُهَا؟

قَالَ: هِيَ حُرَّةٌ تُخَيَّرُ وَالصَّدَاقُ لِلسَّيِّدِ، وَإِذَا كَانَتْ تَحْتَ حُرٍّ فَلَا

خِيَارَ لَهَا.

قُلْتُ: وَالصَّدَاقُ لِلسَّيِّدِ أَيْضًا؟

قَالَ: نَعَمْ؛ لِأَنَّهَا أُمَّةٌ، فَإِذَا كَانَتْ مَكَاتِبَةً فَلَا يَكُونُ الصَّدَاقُ

للسيد، إنما الصداق لها، إلا أن تعجز فتُرَدُّ في الرقِّ فصار
الصداق للسيد.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٠٦٠- قُلْتُ: رَجُلٌ تَحْتَهُ أُمَةٌ فَاشْتَرَاهَا؟

قَالَ: هِيَ فَسَخَ (وَيَطَّأَهَا)^(١) بِمَلِكِ الْيَمِينِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٠٦١- قُلْتُ: يَفْرَقُ بَيْنَ الْمُتَشَاغِرِينَ؟

قَالَ: نَعَمْ، يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ شَدِيدًا.

١٠٦٢- قُلْتُ: حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّ ثَلَاثَةً وَقَعُوا

عَلَى أَمْرَةٍ فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ^(٢)؟

(١) فِي (ظ): يَطَّأ.

(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ ٣٧٣/٤، وَفِي «الْفَضَائِلِ» (١٠٩٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٦٩)،
(٢٢٧٠)، (٢٢٧١)، وَالنَّسَائِيُّ ١٨٢/٦، وَفِي «الْكَبْرِ» ٣/٣٧٩-٣٨٠،
٤٩٦/٣، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٣٤٨)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مَشْكَلِ الْأَثَارِ» كَمَا فِي
«تَحْفَةِ الْأَخْيَارِ» ٥٦/٥ (٣١٣٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢٦٦/١٠، وَابْنُ أَبِي عَرَبَةَ ٢٦٧. وَقَالَ
النَّسَائِيُّ فِي «الْكَبْرِ» عَقِبَ الْحَدِيثِ: هَذِهِ الْأَحَادِيثُ كُلُّهَا مُضْطَرِبَةٌ
الْأَسَانِيدِ.

وَقَالَ الْعَقِيلِيُّ ١٢٣/١: مُضْطَرِبُ الْإِسْنَادِ مُتْقَارِبٌ فِي الضَّعْفِ، وَكَذَا قَالَ
أَبُو حَاتِمٍ أَنْظَرَ «الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» ٤٠٢/١.
وَقَدْ اسْتَوْفَيْتُ تَخْرِيجَهُ فِي «تَحْفَةِ الْأَخْيَارِ» ٥٦/٥.

قَالَ: حديث (ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا) في القافة^(١) أعجب إليّ.

قَالَ إِسْحَقُ: السُّنَّةُ في هذا رواية زيد بن أرقم لما صحَّ ذلك عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٠٦٣- قُلْتُ: المظاهر يكفر وإن برَّ؟

قَالَ: لا يكفر إذا برَّ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٠٦٤- قُلْتُ: الجارية متى تحتاجُ إلى محرم؟

قَالَ: إذا كان مثلها تشتهي، بنت تسعِ امرأةً.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٠٦٥- قُلْتُ^(٢): النصرانية تسلم وهي تحت نصراني؟

قَالَ: يفرقُ بينهما.

قُلْتُ: إذا أسلمَ زوجها وهي في العدة؟

قَالَ: فهو أحقُّ بها.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ (أحمد)^(٣).

١٠٦٦- (قَالَ): وأما المجوسيةُ إذا أسلمتْ ولم يسلمِ المجوسي،

فتزوجها مسلمٌ بأمْرِ وليها (يجوز)^(٤) ذلك، ولم يفرق بينهما

(١) رواه ابن أبي شيبة ٢٨٩/٦، والبيهقي ٢٦٣/١٠.

(٢) من المسألة (١٠٥٦) حتَّى المسألة (١٠٧٠) موضعها في (ظ) ص ٦٣.

(٣) من (ظ). (٤) في (ع): أيجوز.

حاكم، فإن كان ذلك في العدة فنكاحها باطل، فإذا أنقضت العدة ولم يسلم المجوسي فقد أنقضى ما بينهما (فإن شاء أن يتزوجها)^(١) نكاحاً صحيحاً بولي وشهود. فإن كان الزوج غائباً فلم يعلم بإسلامها تربص حتى يعلم ذلك؛ لأنه ربما أسلم طمعاً فيها، فإذا كان ذلك وهي في العدة فهما على نكاحهما (لا)^(٢) يحتاجان إلى تجديد نكاح.

قال (إسحاق)^(٣): وأما المجوسي الذي تزوج بمجوسية وكانت عنده خمسة أشهر، فأسلمت ثم تزوجها مسلم فولدت ولد التمام تسعة أشهر من يوم بنى بها المجوسي فادعى المجوسي أن الولد ولده، وادعى المسلم ذلك، فإن الولد ولد المجوسي، وهو مسلم لإسلام أمه.

وذلك؛ لأنه يعلم أن المرأة لا تلد لأربعة أشهر، وإنما مكثت عند المسلم أربعة أشهر فدعواه باطل، ودعوى المجوسي أولى لما أستيقنا أن الحبل كان وهي في ملكه، وقد صيرناه مسلماً لحال أمه، والولد أبداً بين الزوجين يلحق بالمسلم، مضت السنة في ذلك من عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) وعمر بن عبد العزيز (رضي الله عنهما)، وكذلك ذكر عن النبي ﷺ في

(١) في (ظ): فمن شاء تزوجها. (٢) في (ع): إلا أن.

(٣) من (ظ).

قصة رافع بن سنان حيث أسلم، وأبث امرأته أن تسلم^(١).

١٠٦٧- قُلْتُ: إذا كانت المرأة تحيض في الأشهر مرة؟

(قَالَ): فعدتها بالحيض.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٠٦٨- قُلْتُ: صيام العبد في التظاهر؟

قَالَ: يصوم شهرين.

قَالَ إِسْحَقُ: أَجَادَ. فما شأن الإيلاء؟ / ١٠٣ع/

١٠٦٩- قُلْتُ: حديث طاوس عن ابن عباس (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا)^(٢)؟

(١) رواه أحمد ٤٤٦/٥، وأبو داود (٢٢٤٤)، والنسائي في «الكبرى» (٦٣٨٥)، والطحاوي في «شرح المشكل» كما في «تحفة الأخيار» (٢٣٢٨)، (٢٣٢٩)، (٢٣٣٠)، والبيهقي في «السنن» ٤/٣-٤، وفي «معركة السنن» (٤٧٧٣)، والدارقطني ٤/٤٤-٤٤، والحاكم ٢/٢٠٦، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وصححه الألباني في «صحيح أبي داود».

(٢) رواه أحمد ٣١٤/١، ومسلم (١٤٧٢)، وأبو داود (٢١٩٩)، (٢٢٠٠)، والنسائي ٦/١٤٥، وعبد الرزاق ٦/٣٩١-٣٩٢، والطبراني في «الكبير» (١٠٩١٦)، (١٠٩١٧)، والدارقطني ٤/٦٤، والحاكم ٢/١٩٦، والبيهقي ٧/٣٣٦. من طرق عن طاوس عن ابن عباس قال: كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر بن الخطاب طلاق الثلاث واحدة فقال عمر: إن الناس قد أستعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم فأمضاه عليهم.

وهذا الحديث أنفرد به طاوس عن ابن عباس وخالفه جمع كبير من أصحاب ابن عباس أنه أجاز الثلاث وأمضاهن، قال البيهقي في =

قَالَ: كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ الثَّلَاثَةَ تُرَدُّ إِلَى وَاحِدَةٍ.
قَالَ: كُلُّ أَصْحَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) رَوَوْا خِلَافَ
مَا قَالَ طَاوُسٌ، وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ، وَمُجَاهِدٌ، وَنَافِعٌ، عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ خِلَافَ ذَلِكَ^(١).

١٠٧٠- قوله: سئل: إني طَلَّقْتُ أَمْرَأَتِي كَذَا وَكَذَا وَفَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ
طَلَّقَتْ ثَلَاثًا عَلَى مَا رَوَى الشَّعْبِيُّ^(٢). وما رَوَى ابْنُ عُمَرَ (رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الرَّجُلِ يَطْلُقُ أَمْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَقَالَ:
«حَتَّى تَذُوقَ عَسِيلَتَهُ»^(٣).

قُلْتُ لِأَحْمَدَ: فِيهِ مَتَعَلَقٌ؟

قَالَ: لَا، لَمْ يَرَوْهُ إِلَّا طَاوُسٌ.

قَالَ إِسْحَاقُ: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ فِي الطَّلَاقِ^(٤) لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ عَنْهُ خِلَافَ رَوَايَتِهِ،

= «سننه» ٣٣٧/٧: هَذَا الْحَدِيثُ أَحَدٌ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ،
فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَتَرَكَهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَظْنُهُ إِنَّمَا تَرَكَهُ لِمُخَالَفَتِهِ سَائِرَ الرِّوَايَاتِ
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. اهـ.

(١) أَنْظِرْ «السَّنَنِ الْكُبْرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ ٣٣٧/٧، ٣٣٨.

(٢) أَنْظِرْ حَدِيثَ فَاطِمَةَ فِي الْمَسْأَلَةِ رَقْمَ (٩٥٦).

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ ٢/٢٥، ٦٢، ٨٥، وَالنَّسَائِيُّ ٦/١٤٨-١٤٩، وَفِي «الْكُبْرَى»
٣/٣٥٣-٣٥٤، وَابْنُ مَاجَةَ (١٩٣٣)، وَلَهُ شَاهِدٌ صَحِيحٌ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ
(٥٣١٧)، وَمُسْلِمٌ (١٤٣٣)، وَأَحْمَدُ ٦/٣٧ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهَا.

(٤) أَنْظِرْ الْمَسْأَلَةَ السَّابِقَةَ.

إنما رووا عنه قوله، ولم يفسروا أمدخولة أم غير مدخولة، فإذا وضعت رواية طاوس (علي^(١)) غير المدخولة لم يكن خلافاً لروايته، (وأما^(٢)) في حديث فاطمة فليس فيه بيان أنه طلق (ثلاثاً^(٣)) بكلمة، ولا في (حديث^(٤)) ابن عمر (رضي الله عنهما): حتى تذوق العسيلة (إن كان ثلاثاً^(٥)).

وإنما نضع حديث طاوس على غير المدخولة لما حكى عكرمة عن ابن عباس (رضي الله عنهما) التمييز بينهما وما روى عمرو عن جابر وعطاء في غير المدخولة الثلاث: واحدة.

١٠٧١ - قُلْتُ: قوله (سبحانه وتعالى): ﴿فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ

النِّسَاءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] ما الذي رُخِّصَ للرجل أن يقول؟ قَالَ: يقول: إِنَّكَ لَجَمِيلَةٌ، وَإِنَّكَ لَنَافِعَةٌ، وَإِنَّكَ إِلَيَّ خَيْرٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، (ونحو هذا) ولا يخطبها.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٠٧٢ - قُلْتُ: اليهودية أو النصرانية تكون تحت اليهودي

والنصراني فتسلم قبل أن يدخل بها؟

قَالَ: لا صداق لها.

قُلْتُ: هي أحق بنفسها وإن أسلم زوجها؟

(١) في (ع): عن. (٢) في (ع): وإنما.

(٣) من (ظ). (٤) في (ع): رواية.

(٥) في (ظ): لأن الطلاق كان ثلاثاً.

قَالَ: نعم.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٠٧٣- قُلْتُ: ^(١) (رَجُلٌ) طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ وَهِيَ بَكْرٌ قَبْلَ أَنْ يَدْخَلَ بِهَا فَعَفَا أَبُوهَا زَوْجَهَا عَنْ (نِصْفِ الصَّدَاقِ) ^(٢)؟

قَالَ: مَا أَرَى عَفْوَ الْأَبِ إِلَّا جَائِزًا، وَأَرَى أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِهَا مَا شَاءَ أَوْ كُلِّهَا.

قَالَ إِسْحَقُ: لَا يَكُونُ عَفْوُ الزَّوْجِ (عَفْوًا) ^(٣)؛ لِأَنَّ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ الزَّوْجُ.

١٠٧٤- قُلْتُ: أَمْرَأَةٌ أَشْتَرَطَتْ عَلَى الرَّجُلِ عِنْدَ عَقْدَةِ النِّكَاحِ: أَلَّا تَتَزَوَّجَ عَلَيَّ، وَلَا تَتَسَرَّى، وَلَا تَخْرُجَنِي مِنْ دَارِي؟

قَالَ: هَذِهِ الشُّرُوطُ كُلُّهَا لَهَا، فَإِنْ تَزَوَّجَ أَوْ تَسَرَّى فَهِيَ مَخِيرَةٌ، فَإِنْ شَاءَتْ أَقَامَتْ مَعَهُ، وَإِنْ شَاءَتْ فَارْقَتْهُ. قَالَ (النَّبِيُّ) ^(٤) ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ يُوَفَّقَ بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ» ^(٥).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٠٧٥- قُلْتُ: ^(٦) الرَّجُلُ يَنْكَحُ الْأُمَةَ؛ فَتَلَدُ (مِنْهُ) ثُمَّ يَشْتَرِيهَا تَكُونُ أُمَ وَلَدٍ؟

(١) انظر «المغني» لابن قدامة ١٠/١٦٢.

(٢) في (ع): النصف من الصداق. (٣) من (ظ).

(٤) في (ع): رسول الله.

(٥) سبق تخريجه في المسألة رقم (٨٩٤).

(٦) انظر «المغني» لابن قدامة ١٤/٥٨٩-٥٩٠.

قال: لا، حتَّى تحدث عنده حملاً.

قال إسحق: كما قال.

١٠٧٦- قُلْتُ: المحرم يراجع أمْرأته؟

قال: لا، هذا عندي تزويج.

قال إسحق: يراجع، ولكن إذا بانَتْ بواحدةٍ لم يتزوجها؛ لأنَّه لا بد من رضاها.

١٠٧٧- قُلْتُ: كم يتزوج العبدُ؟

قال: يتزوج العبدُ اثنتين.

قال إسحق: كما قال.

١٠٧٨- قُلْتُ: العبدُ إذا ملكته أمْرأته، والرجلُ يملكُ أمْرأته، يكونُ فرقةً بغير طلاق؟

قال: نعم.

قال إسحق: كما قال.

١٠٧٩- قُلْتُ: (العبد)^(١) إذا أعتقته أمْرأته، وهي في عِدَةٍ منه؟

قال: لم يتراجعا إلا بِنكاحٍ جديدٍ ووليٍّ.

قال إسحق: كما قال.

١٠٨٠- قُلْتُ: إذا مَلَكَ الرجلُ أمْرأته أمْرها؟

قال: القضاء ما قَضَتْ.

قُلْتُ: فأنكر عليها قال: لم أرد إلا تطليقة / ١٠٤ع / (واحدة)

(١) من (ظ).

يُحْلَفُ عَلَى ذَلِكَ وَيَكُونُ أَمْلَكَ بِهَا؟
 قَالَ: هَذَا قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) هُوَ مَا قَضَتْ عَلَى
 قَوْلِ عَثْمَانَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) فَإِنْ أَنْكَرَ عَلَيْهَا لَا يَقْبَلُ ذَلِكَ مِنْهُ.
 قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) وَيَحْلَفُ عَلَى
 إِرَادَتِهِ.

١٠٨١- قلت: إلی کم یكون أمرها بيدها؟
 قَالَ: إِذَا مَلَكَهَا أَمْرُهَا فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا حَتَّى يَغْشَاهَا أَوْ يَرْجِعَ فِي
 ذَلِكَ.

قُلْتُ: يَرْجِعُ إِنْ شَاءَ؟
 قَالَ: يَرْجِعُ إِنْ شَاءَ. يَعْنِي: الزَّوْجَ.
 قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ، يَرْجِعُ وَلَكِنْ مَا قَالَ: حَتَّى يَغْشَاهَا،
 فَلَيْسَ (بِبَيِّنٍ)^(١).

١٠٨٢- قُلْتُ: رَجُلٌ ظَاهِرٌ مِنْ أَمْرَاتِهِ فِي مَجَالِسٍ مُتَفَرِّقَةٍ؟
 قَالَ: عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، مَا لَمْ يُكْفَرْ.
 قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

١٠٨٣- قُلْتُ: رَجُلٌ قَالَ لِأَمْرَاتِهِ: كُلُّ أَمْرَةٍ أَنْكَحَهَا عَلَيْكَ مَا
 عَشْتِ فِيهِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي؟
 قَالَ: يَجْزئُهُ مِنْ ذَلِكَ (كُلُّهُ)^(٢) عَتَقَ رَقَبَةً.

(٢) من (ظ).

(١) في (ظ): يمين.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٠٨٤- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: [...] ^(١)عقده يجب عليه كفارة واحدة (إذا تزوج امرأة كَفَر، ثم تزوج أخرى / ٥٦ ظ / كَفَر، يَكْفُرُ فِي كُلِّ أَمْرَةٍ يَتَزَوَّجُهَا) ^(٢).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٠٨٥- قُلْتُ: عَلَى النِّسَاءِ ظَهَارٌ؟

قَالَ: مِنْ ذَهَبَ (إِلَى) ^(٣)أَنْهَا يَمِينٌ يَوْجِبُ عَلَيْهَا الْكَفَّارَةَ. قَالَ إِسْحَقُ: لَا تَكُونُ الْمَرْأَةُ مَتَظَاهِرَةً؛ لَمَّا وَصَفَ (اللَّهُ) ^(٤)الظَّهَارَ لِلْأَزْوَاجِ مِنَ النِّسَاءِ، وَلَكِنَّهَا يَمِينٌ تَكْفُرُهَا؛ لِأَنَّ الْإِرَادَةَ فِي ذَلِكَ الْيَمِينِ.

١٠٨٦- قُلْتُ: قَالَ -يَعْنِي: سَفِيَانُ-: رَجُلٌ ظَاهِرٌ مِنْ أُمَّتِهِ، قَالَ: هُوَ ظَهَارٌ.

قَالَ (أَحْمَدُ): لَا، لَا يَكُونُ ظَهَارٌ إِلَّا مِنْ زَوْجَةٍ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٠٨٧- قُلْتُ (لِأَحْمَدَ) ^(٥): الظَّهَارُ مِنْ ذَاتِ الْمَحْرَمِ مِنَ النِّسْبِ وَالرِّضَاعَةِ؟

(١) تشويش في (ظ) وغير موجود في (ع).

(٢) في (ع): إذا تزوج أخرى كَفَر. يَكْفُرُ فِي كُلِّ أَمْرَةٍ يَتَزَوَّجُهَا.

(٣) غير واضحة في (ظ). (٤) في (ع): آيَةٌ.

(٥) من (ظ).

قَالَ: لَا أَعْرِفُ الرِّضَاعَةَ، وَجِبْنَ عَنْهَا.

قَالَ إِسْحَقُ: الرِّضَاعُ وَالنَّسَبُ وَاحِدٌ.

١٠٨٨- قُلْتُ (لَأَحْمَدُ)^(١): رَجُلٌ ظَاهِرٌ مِنْ أَمْرَاتِهِ، ثُمَّ فَارَقَهَا، عَلَيْهِ أَنْ يَكْفُرَ؟

قَالَ: لَا يَكْفُرُ، إِنَّمَا الْكَفَارَةُ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٠٨٩- قُلْتُ: يَدْخُلُ عَلَى الرَّجُلِ إِيْلَاءٌ فِي تَظَاهَرٍ؟ وَكَيْفَ هَذَا؟

قَالَ أَحْمَدُ: الْإِيْلَاءُ فِي قَوْلِنَا يُوقِفُ كَأَنَّهُ قَدْ حَلَفَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَطُوكَ سَنَةً. فَهَذَا مُؤَلِّي. إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ فَإِنْ جَاءَتْ تَطْلُبُ أَوْقِفَ لَهَا بَعْدَ مُضِيِّ الْأَرْبَعَةِ فَإِمَّا أَنْ يَفِي، وَإِمَّا أَنْ يَطْلُقَ، فَإِنْ قَالَ لَهَا فِي قَوْلِهِ (بَعْدُ)^(٢) ذَلِكَ أَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي إِنْ وَطَّئْتَكَ سَنَةً فَأَرَادَ أَنْ (يُظَاهِرَ)^(٣) بَعْدَ مُضِيِّ (السَّنَةِ كَفَّرَ، وَإِنْ جَاءَتْ تَطْلُبُ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْضِلَهَا بَعْدَ مُضِيِّ الْأَرْبَعَةِ. يُقَالُ لَهُ إِمَّا أَنْ تَفِي. فَإِنْ وَطَّئَهَا فَقَدْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ كَفَارَةُ الظَّهَارِ، وَإِنْ أَبَى (فَأَرَادَتْ أَنْ تَفَارِقَهُ)^(٤) طَلَّقَهَا الْحَاكِمُ عَلَيْهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ إِذَا كَانَ الزَّوْجُ يَأْبَى.

١٠٩٠- قُلْتُ: كَمْ تَعْتَدُ الْمُخْتَلَعَةُ؟

قَالَ: ثَلَاثُ حَيَضٍ عِدَّةُ الْمُطْلَقَةِ.

(٢) مِنْ (ظ).

(١) مِنْ (ظ).

(٤) فِي (ع): فَأَرَادَ أَنْ يَفَارِقَهَا.

(٣) فِي (ظ): يَطْوُهَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى حَيْضَةٍ؛ لَمَّا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَمْرًا ثَابِتَ بِنَ قَيْسِ (بَنِ شِمَاسٍ) ^(١) فَهُوَ مَذْهَبُ ^(٢). وَقَدْ قَالَ عِثْمَانُ بْنُ عَفَانَ، وَابْنُ عَمْرٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) وَأَنَا أَذْهَبُ إِلَيْهِ.

١٠٩١- قُلْتُ: وَهَلْ يُلْحَقُهَا الطَّلَاقُ مَا كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ؟
قَالَ: لَا يُلْحَقُهَا الطَّلَاقُ مَا كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَتَوَارِثَانِ، وَإِنْ قَذَفَهَا لَا يُلَاعِنُهَا وَإِنْ كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٠٩٢- قُلْتُ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ أَمْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَنْكَرَ حَمْلَهَا يُلَاعِنُهَا؟

قَالَ: يُلَاعِنُهَا لِنَفْيِ الْوَلَدِ، وَإِذَا قَذَفَهَا بِلَا وَلَدٍ لَا يُلَاعِنُهَا، وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا لَا عِنَّا / ١٠٥ع.

وَإِذَا ^(٣) طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَذَفَهَا وَهِيَ حَامِلٌ؟
قَالَ أَحْمَدُ: هَذَا أَشَدُّ، إِذَا كَانَتْ حَامِلًا فَقَدْ وَجَبَ اللَّعَانُ بَيْنَهُمَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ: إِذَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَلَمْ يَكُنْ وَلَدٌ لَمْ تُلَاعِنْ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَيْسَتْ بِزَوْجَةٍ. فَإِذَا كَانَ وَلَدٌ لَا عِنَ

(١) مِنْ (ظ).

(٢) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ رَقْمَ (٩٦٨).

(٣) فِي (ع) ص ١٠٦، ١٠٧ بَيَاض. وَمَا أُثْبِتَاهُ مِنْ (ظ).

بَسَبَ الولد.

١٠٩٣- قُلْتُ: العبدُ إذا تزَوَّجَ الحرَّةَ، أو الأُمّةَ، أو الحرّة اليهودية أو النصرانية يلاعنها؟

قَالَ أحمدُ: كلا الزوجين يلاعنُ إنّما هي نفى الولد.
قَالَ: وإذا كان قاذفًا فكانت حاملاً أو لم تكن يلاعنها.
قَالَ إسحاقُ: كما قَالَ.

١٠٩٤- قُلْتُ: رجلٌ طَلَّقَ امرأته ثلاثاً، وهي مملوكة وهي حاملٌ، عليه نفقتُها؟

قَالَ: هو ولده، وعليه نفقتها.

قَالَ إسحاقُ: كما قَالَ.

١٠٩٥- قُلْتُ: نفقةُ الحاملِ المطلقة؟

قَالَ: إذا كانت حاملاً فلا بد من نفقةٍ، وإذا لم تكن حاملاً فلا نفقةَ لها ولا سكنى لحديثِ فاطمة.
قَالَ إسحاقُ: كما قَالَ.

١٠٩٦- قُلْتُ: عبدٌ طَلَّقَ امرأته وهي أُمّةٌ، ثم أعتقت كم تعتدُّ؟

قَالَ: إذا كان طَلَّقَهَا واحدةً، ثم عتقت في العدة تستكمل عدة الحرّة، وإذا كان طَلَّقَهَا تطليقتين تعتد عدة الأُمّة، في العدة عُتِقَتْ أو بعد العدة.

قَالَ إسحاقُ: [...] ^(١).

(١) يياض في الأصل (ظ).

١٠٩٧- قُلْتُ لِأَحْمَدَ: عِدَّةُ الْمُسْتَحَاضَةِ؟

قَالَ: إِذَا كَانَتْ تَعْرِفُ أَقْرَاءَهَا فَأَقْرَأُوهَا، فَإِذَا اخْتَلَطَ عَلَيْهَا فَعِدَّتُهَا سَنَةٌ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

١٠٩٨- قُلْتُ: قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ^(١): الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الْمَطْلُوقَةِ الَّتِي

تَرْفَعُهَا حَيْضَتُهَا. قَالَ: إِذَا كَانَتْ لَا تَدْرِي مَا الَّذِي رَفَعَهَا تَنْتَظِرُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ، فَإِنْ لَمْ تَحْضُ فِيهِنَّ أَعْدَتِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، فَإِنْ حَاضَتْ قَبْلَ أَنْ تَسْتَكْمَلَ الْأَشْهُرَ الثَّلَاثَةَ أَسْتَقْبِلَتِ الْحَيْضَ، فَإِنْ مَرَّتْ بِهَا تِسْعَةَ أَشْهُرٍ قَبْلَ أَنْ تَحْضِيَ أَعْدَتِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، فَإِنْ حَاضَتْ الثَّانِيَةَ قَبْلَ أَنْ تَسْتَكْمَلَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ أَسْتَكْمَلَتْ عِدَّةَ الْحَيْضِ، وَإِنْ لَمْ تَحْضُ أَسْتَقْبِلَتِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ حَلَّتْ وَلَزَّوْجُهَا عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ الرَّجْعَةِ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَتًّا طَلَاقَهَا / ٥٧ ظ.

(قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ كُلُّهُ كَمَا قَالَ)^(٢) إِذَا كَانَتْ لَا تَدْرِي مَا الَّذِي رَفَعَهَا، وَإِذَا كَانَتْ تَدْرِي مَا الَّذِي رَفَعَهَا فَكَانَ مِنْ مَرَضٍ أَوْ رِضَاعٍ فَعَلَى قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَعِثْمَانَ، وَعَلَى قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ حَيْثُ وَرِثَ عِلْقَمَةُ مِنْ أَمْرَاتِهِ.

(١) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ فِي الْأَصْلِ وَاسْتَكْمَلْنَا نَقْصَهَا مِنَ الْمَوْطَأِ ١/ ٦٤٥ بِرَوَايَةِ أَبِي مَصْعَبٍ.

(٢) غَيْرُ وَاضِحَةٍ فِي الْأَصْلِ، وَهَذَا مَا تَبَيَّنَ لَنَا مِنْهَا.

وإن يقع حيضها ستة عشر شهرًا، وذلك أنها مرضت فارتفع حيضها فكأن أرتفاع حيضها لعلّة المرض، وإذا كانت ترضع فارتفع حيضها فعلى ما قال عثمان، وعلى حديث محمد بن يحيى بن حبان.

قال إسحاق: كما قال. وما أَسْتَنْيَ في المرض والرضاع، ومعنى قول علقمة في مرض أمّ رته يكون إن مال ابن مسعود إلى الحبل يكون سنتين كما قالت عائشة، والذي نَعْتَمِدُ عليه ما قال مالك تسعة أشهر وثلاثًا بعد، فذلك سنة إلا في الرضاع والحبل فإنها تربص بستتين تمام ما وصفت عائشة لا يبقى الولد في البطن أكثر من سنتين.

١٠٩٩- قال إسحاق: وأمّا الرجل يطلق أمّ رته فتحيض حيضتين، ثم ترتفع حيضتها أكثر من سنة، فتزوجت زوجًا زوجها وليها، فمكثت ستة أشهر فدخل بها، خلعها بتطليقة، فمكثت ثمانية أشهر بعد الخلع، ثم خطبها الأوّل فتزوجها ودخل بها الزوج، فحاضت حيضةً عنده، ثم بعد ذلك حملت فولدت، فإنّ السّنة في ذلك إذا كانت المطلقة ممن تحيض فارتفع حيضها أن تربص سنتين أكثر ذلك لما جاء أنّ الغالب من النساء لا يحملن أكثر من سنتين، والمشهور من حبلهن تسعة أشهر. ورأى عمر بن الخطاب أنّ أقصى عدتها سنة. جعل تسعة أشهر للحبل، ثم جعل ثلاثة أشهر بعد ذلك كعدة التي يئست من المحيض ثم تزوّج.

فهذا الذي قَالَ عمرُ وعليه أهل المدينة من زمنِ عمرٍ إلى يومنا هذا، وبه يأخذُ مالكٌ ومَن فوقه من أهل العلم، وأرجو أن يكون ذلك جائزاً، وأمّا إذا مضى ستانٍ عليها من عند انقطاع حيضتها وهي شابةٌ فلا شك عندنا ألا عدة عليها بعد الستين. ولها أن تزوج من شاءت، وأخطأ هؤلاء الذين جعلوا عدتها بالشهور إذا يُست من المحيض، فقد صَيَّرُوا عدةَ امرأةٍ مطلقة شابة من نحوٍ من أربعين سنةً وهذا شيءٌ لا يُعرف، فإذا تزوجت هذه التي أتى عليها سنة زوجاً آخر، ثم خلَعَهَا جازَ ذلك^(١) على ما وصفنا من قولِ عمر (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) وأهل المدينة فإذا تزَوَّجَ بها الأولُ وكان الثاني دخلَ بها جازَ نكاحه. قَالَ: إذا حاضَتْ عنده حيضةٌ، ثمَّ حملَتْ فالولدُ ولده.

١١٠٠ - قُلْتُ: ^(٢) إذا طَلَّقَ الرجلُ امرأته وله عليها رجعةٌ فاعتدت بعضَ عدتها، ثم ارتجعَها، ثم فارَقَها قبلَ أن يمسها أنها لا تبني على ما مضى من عدتها؟

قَالَ أحمد: كذلك أقول، تستأنف.

قَالَ إسحاق: كما قَالَ.

١١٠١ - قُلْتُ: متى يُفَرَّقُ بين الرجلِ وامرأته إذا لم يجد ما ينفقُ عليها؟

(١) نهاية البياض الذي في (ع).

(٢) انظر «المغني» لابن قدامة ٥٧١/١٠.

قَالَ: إِذَا عَجَزَ، وَلَا يَقْدِرُ أَنْ يَنْفَقَ.

(قُلْتُ) ^(١): هَلْ يُؤْجَلُ؟

قَالَ: لَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١١٠٢- قُلْتُ: عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ إِذَا تَوَفِّي عَنْهَا سَيِّدُهَا وَهِيَ لَا تَحِيضُ؟

قَالَ: أُمَّا أَنَا، فَأَعْجَبُ إِلَيَّ أَنْ تَرْبِصَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، أَقَلُّ مَا يَسْتَبِينُ فِيهِ الْحَبْلُ.

قَالَ إِسْحَقُ: أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا.

١١٠٣- قُلْتُ: الْعَبْدُ إِذَا طَلَّقَ الْأَمَةَ طَلَاقًا (لَمْ يَبْتِهَا) ^(٢)، ثُمَّ مَاتَ،

وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا. تَعْتَدُّ عِدَّةَ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا شَهْرَيْنِ وَخَمْسَ لَيَالٍ؟

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: هَكَذَا هُوَ.

١١٠٤- قُلْتُ: وَإِنْ أَعْتَقْتُ وَلَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ، وَلَمْ تَخْتَرْ فِرَاقَهُ حَتَّى

يَمُوتَ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا مِنْ طَلَاقِهَا، أَعْتَدْتُ عِدَّةَ الْحُرَّةِ؟

قَالَ: نَعَمْ.

١١٠٥- قُلْتُ: وَتَرُثُ مِنْهُ؟

قَالَ: نَعَمْ إِنْ كَانَتْ حُرَّةً، وَاعْتَدْتُ مِنْهُ تَرُثُهُ.

(٢) فِي (ظ) تُقْرَأُ: بَيْنَهَا.

(١) فِي (ظ): قَالَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١١٠٦- قُلْتُ: كم وزن نواةٍ مِنْ ذهبٍ؟

قَالَ: ثلاثة دراهم وثلاث.

قَالَ إِسْحَقُ: النواة خمسة دراهم.

١١٠٧- قُلْتُ: نكاحُ السرِّ ما هو؟

قَالَ: أَنْ لَا يُظْهَرُوهُ وَإِنْ تَزَوَّجَا بِالْأَوْلِيَاءِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَذَا هُوَ.

١١٠٨- قُلْتُ: رَجُلٌ زَوَّجَهُ أَمْرَأَةً عَلَى أَلْفِ (دِرْهَمٍ)، فَإِنْ كَانَ لَهُ

أَمْرَأَةً (فَهِيَ) عَلَى أَلْفَيْنِ؟

قَالَ: هَذَا عَلَى مَا اشْتَرَطُوا عَلَيْهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١١٠٩- قُلْتُ: ^(١) رَجُلٌ تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً فِي السَّرِّ بِمَهْرٍ، وَأَعْلَنُوا مَهْرًا

آخَرَ؟

قَالَ: أَمَّا هَؤُلَاءِ فَيَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يَفُوا لَهُ بِمَا قَالُوا، وَأَمَّا هُوَ

نَأْخُذُهُ فَالْعَلَانِيَةِ.

قَالَ إِسْحَقُ: الْمَهْرُ مَهْرُ السَّرِّ إِذَا قَالُوا مَا بَعْدَ هَذَا فِي الْعَلَانِيَةِ

رَبَا / ٥٨ ظ / .

١١١٠- قُلْتُ: الْمَرْأَةُ يَمُوتُ زَوْجُهَا فَتَدَّعِي الصَّدَاقَ؟

(١) انظر «المغني» لابن قدامة ١٠/ ١٧٣.

قَالَ أَحْمَدُ: الْمَخْرَجُ عَلَى الْأَوْلِيَاءِ، وَإِلَّا فَلَهَا صَدَاقٌ مِثْلُهَا.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَكَذَلِكَ إِذَا مَاتَ الزَّوْجَانِ فَاخْتَصَمَ
أَوْلِيَائُهَا وَأَوْلِيَاءُ الزَّوْجِ.

١١١١- قُلْتُ: رَجُلٌ تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً عَلَى صَدَاقٍ مَعْلُومٍ، وَدَخَلَ بِهَا
وَقَالَ: قَدْ أَوْفَيْتُهَا وَتَقُولُ هِيَ: لَمْ يَوْفِ؟
قَالَ: عَلَيْهِمُ الْمَخْرَجُ. يَعْنِي: الْأَوْلِيَاءُ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَذَا هُوَ.

١١١٢- قُلْتُ: قَالُوا: نَزَوُّجُكَ إِنْ جِئْتَ بِالْمَهْرِ كَذَا وَكَذَا؟
قَالَ أَحْمَدُ: هَذِهِ عِدَّةٌ، لَمْ يَقَعْ النِّكَاحُ بَعْدُ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١١١٣- قُلْتُ: نَصْرَانِي تَزَوَّجَ نَصْرَانِيَّةً عَلَى قَلَةٍ مِنْ خَمْرِ، ثُمَّ
أَسْلَمَا؟

قَالَ: إِذَا كَانَ دَخَلَ بِهَا فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا
صَدَاقٌ مِثْلُهَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ إِذَا لَمْ يَخْتَصِمُوا إِلَى حَكَامِنَا؛ لِأَنَّ
حَكَامِنَا لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَقْضُوا بِحَكْمِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ.

١١١٤- قُلْتُ: (رَجُلٌ) تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً فَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً،
فَدَخَلَ بِهَا فَإِذَا الْمَدْخُولُ بِهَا أُمٌّ؟

قَالَ^(١): حُرِّمَتَا عَلَيْهِ جَمِيعًا.

قَالَ أَحْمَدُ: حُرِّمَتَا عَلَيْهِ جَمِيعًا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١١١٥- قُلْتُ: تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً فَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَ أُخْرَى، فَدَخَلَ بِهَا فَإِذَا هِيَ ابْنَةٌ؟

قَالَ: يَفَارِقُهُمَا جَمِيعًا، ثُمَّ يَخْطُبُ الْإِبْنَةَ إِنْ شَاءَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١١١٦- قُلْتُ: (رَجُلٌ)^(٢) تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَ أُخْرَى

فَدَخَلَ بِهَا ابْنَةً (كَانَتْ) أَوْ أُمًّا / ١٠٨ع / حُرِّمَتَا عَلَيْهِ جَمِيعًا؟

قَالَ أَحْمَدُ: يَفَارِقُهُمَا (جَمِيعًا).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١١١٧- قُلْتُ: (رَجُلٌ)^(٣) تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَ

أُخْرَى، فَدَخَلَ بِهَا فَإِذَا هِيَ أُخْتُهَا؟

قَالَ: يَفَارِقُ هَذِهِ الَّتِي دَخَلَ بِهَا، وَيَعْتَزِلُ الْأُخْرَى حَتَّى تَنْقُضِيَ

عِدَّةَ هَذِهِ (ثُمَّ)^(٤) الْأُولَى أَمْرَأَتَهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١١١٨- قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِالْأُولَى، ثُمَّ تَزَوَّجَ هَذِهِ، وَدَخَلَ بِهَا

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّ الْقَائِلَ: سَفِيَانُ.

(٢) مِنْ (ظ).

(٣) مِنْ (ظ).

(٤) فِي (ع): عَنْ.

حرمتا عليه جميعاً؟

قَالَ أَحْمَدُ: يَفَارِقُ الْأُخْرَى، وَيَعْتَزُّ الْأُولَى حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّةَ هَذِهِ الْأُخْرَى، ثُمَّ الْأُولَى أَمْرَاتِهِ.

قَالَ إِسْحَاقُ: هُوَ هَكَذَا.

١١١٩- قُلْتُ: رَجُلٌ تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَ صَبِيَّةً تَرْضِعُ،

فَأَرْضَعَتْهَا أَمْرَأَتُهُ حُرْمَتًا عَلَيْهِ جَمِيعًا؟

قَالَ أَحْمَدُ: يَفَارِقُ الصَّغِيرَةَ، (وَلَهَا عَلَى الْمَرْضُوعَةِ)^(١) نِصْفَ الصَّدَاقِ، لِأَنَّهَا قَدْ بَانَتْ مِنْ زَوْجِهَا، وَيَفَارِقُ الْأُخْرَى؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ أُمَّ الْمَرْضُوعَةِ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ إِذَا كَانَ الرِّضَاعُ خَمْسَ رَضَعَاتٍ.

١١٢٠- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانٌ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ صَبِيَّةً رَضِيعًا، ثُمَّ تَزَوَّجَ

أُخْرَى رَضِيعًا، فَجَاءَتْ أُمُّ الْأُولَى فَأَرْضَعَتْ الْأُخْرَى: حَرَمَتَا عَلَيْهِ (جَمِيعًا) صَارَتَا أُخْتَيْنِ، فَيَغْرُمُ الزَّوْجُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ نِصْفَ الصَّدَاقِ، وَيَتَزَوَّجُ أُبَيْتُهُمَا شَاءَ، وَتَغْرُمُ الَّتِي أَرْضَعَتْ الْأُخْرَى لِلرَّجُلِ.

قَالَ (الإمام) أَحْمَدُ (رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى): يَغْرُمُ صَدَاقَ كِلْتُمَا لِكُلِّ وَاحِدَةٍ نِصْفَ الصَّدَاقِ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ (أَحْمَدُ)^(٢).

(١) فِي (ع): وَعَلَى الْمَرْضُوعَةِ لَهَا. (٢) مِنْ (ظ).

١١٢١- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ فِي رَجُلٍ كَانَتْ تَحْتَهُ أَمْرَأَةٌ، فَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا صَبِيَّةً رَضِيعًا، فَذَهَبَتْ أَمْرَأَتُهُ فَأَرْضَعَتْهَا: فَسَدَتَا عَلَيْهِ جَمِيعًا، وَیَغْرُمُ الزَّوْجُ نَصْفَ الصَّدَاقِ (لِلصَّبِيَّةِ)^(١)، وَتَغْرُمُ أَمْرَأَتُهُ الَّتِي أَرْضَعَتْ الصَّبِيَّةَ لِلزَّوْجِ، فَإِنْ كَانَتْ الَّتِي أَرْضَعَتْ الصَّبِيَّةَ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا صَدَاقُهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا فَلَا شَيْءَ لَهَا، وَإِنْ كَانَتْ أَرْضَعَتْهَا وَهِيَ جَاهِلَةٌ أَوْ نَاسِيَةٌ، فَهُوَ سَوَاءٌ عَلَيْهَا الْغَرَمُ. قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ، (وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ وَاحِدَةً مِنْهُمَا، إِذَا كَانَ قَدْ دَخَلَ بِالْأُمِّ الْمَرْضُوعَةِ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَزَوَّجَ الصَّغِيرَةَ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

١١٢٢- قُلْتُ (لِلْإِمَامِ أَحْمَدُ): قَالَ سَفِيَانُ فِي رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى جَارِيَةٍ ابْنِهِ: إِنْ حَبِلَتْ كَانَتْ أُمٌّ وَلَدٍ، وَإِنْ لَمْ تَحْبُلْ إِنْ شَاءَ الْآبَنُ بَاعَهَا.

قَالَ أَحْمَدُ: (إِذَا) كَانَ الْآبَنُ قَاطِبًا لِلجَارِيَةِ، وَلَمْ يَكُنِ الْآبَنُ وَطْئَهَا فَأَحْبَلَهَا الْآبَ، فَالْوَلَدُ وَلَدُهُ وَالْجَارِيَةُ لَهُ، وَلَيْسَ لِلْآبَنِ مِنْهَا شَيْءٌ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

١١٢٣- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ فِي رَجُلٍ طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً، فَانْقَضَتْ الْعِدَّةُ فَادْعَى (مَرَاغَعَتَهَا)^(٢) (قَالَ): بَيْنَهُ أَنَّهُ قَدْ رَاجَعَهَا وَإِلَّا

(٢) فِي (ع): رَجَعَتْهَا.

(١) مِنْ (ظ).

فهي أملك بنفسها، ولا يجوز شهادة رجلٍ ويمينه، إلا رجلين.
 قَالَ أحمد: جيدٌ كما قَالَ. إنما تكونُ شهادةُ رجلٍ ويمينه في
 الحقوق، وأمَّا في الطلاقِ والحدودِ فلا.

قَالَ إسحاق: كما قَالَ / ٥٩ ظ/.

١١٢٤- سُئِلَ أحمد: إذا أمر الرجلُ ابنه أن يطلقَ أمْرأته؟

قَالَ: يطيعُ أباه إذا كان الأب رجلاً صالحاً، واحتجَّ بحديث
 ابن عمر (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا) حين أمره عمر (عليه السلام) أن
 يطلقَ أمْرأته^(١).

قُلْتُ: فأمه؟

(قَالَ):^(٢) لا يطيعها في هذا.

قَالَ إسحاق: إن فعل ما قاله أبوه وأمه، كان قد أخذَ بالفضيلة،
 ولا يلزمه أن يطلقها على معنى الإيجاب؛ لأنَّ طلاقَ المرأةِ
 الصالحةِ ليس من برِّ الوالدين في شيء.

١١٢٥- قُلْتُ: رجلٌ تزوّجَ ذاتَ محرمٍ (منه) فدخلَ بها، لها

/ ١٠٩ ع/ الصَّدَاقُ؟

قَالَ: إذا تزوجَ أمه من الرضاعة أن يصدقها.

قُلْتُ: أو أمُّه؟

قَالَ: (أردت)^(٣) أن أقول ذاك، وإذا تزوجَ أمه أو ذاتَ محرمٍ
 منه عمدًا (قتل).

(١) سبق تخريجه في المسألة رقم (٩٣٦).

(٢) في (ع): قال: قلت. (٣) في (ع): إذا أردت.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ أَتَى ذَاتَ مُحْرَمٍ»^(١) فَاقْتُلُوهُ»^(٢).

١١٢٦- قُلْتُ (لأحمد)^(٣): رَجُلٌ طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ وَأَشْهَدَ، ثُمَّ رَاجَعَ وَلَمْ يَشْهَدْ حَتَّى أَنْقَضَتِ الْعِدَّةُ؟ (أَي: وَكَانَ قَدْ رَاجَعَ قَبْلَ أَنْقِضَائِهَا) قَالَ: (إِذَا رَاجَعَ فَهِيَ رَجْعَةٌ.

قَالَ إِسْحَقُ):^(٤) إِذَا رَاجَعَ بِشُهُودٍ كَانَتْ رَجْعَةً، وَإِنْ وَطَّئَهَا يَرِيدُ بِهِ الْمَرَاجَعَةَ كَانَتْ (رَجْعَةً)^(٥)، وَأَمَّا دُونَ الْجَمَاعِ فَلَا يَكُونُ مَرَاجَعَةً إِلَّا أَنْ يَكُونَ شُهُودًا.

١١٢٧- قُلْتُ: رَجُلٌ غَضِبَ أَمْرَأَةً عَلَى نَفْسِهَا مَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: عَلَيْهِ الْحَدُّ، وَلَيْسَ عَلَيْهَا حَدٌّ، وَلَيْسَ (لَهَا)^(٦) شَيْءٌ إِنْ كَانَتْ ثَيِّبًا، وَإِنْ كَانَتْ بَكْرًا فَلَهَا صَدَاقٌ مِثْلُهَا. قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١١٢٨- قُلْتُ: أُمَةٌ أَتَتْ قَوْمًا، فَزَعَمَتْ أَنَّهَا حُرَّةٌ، فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ فَوَلَدَتْ مِنْهُ؟

(١) ساقطة من (ع).

(٢) رواه أحمد ٣٠٠/١، والترمذي (١٤٦٢)، وابن ماجه (٢٥٦٤)، والدارقطني ١٢٦/٣، والحاكم ٣٥٦/٤، والبيهقي ٢٣٢/٨، ٢٣٤ مرفوعاً من حديث ابن عباس. وصححه الحاكم، وقال الذهبي: لا. يعني: غير صحيح، وضعفه الألباني في «الإرواء» (٢٣٥٢).

(٣) من (ظ).

(٤) ساقطة من (ع).

(٥) في (ع): مراجعة.

(٦) في (ظ): عليها.

قَالَ: يفدي ولده يُغرة غُرَّة، وللأمة ما كان سمي لها مِنَ المهرِ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١١٢٩- قُلْتُ: رجلٌ وجدَ مع أُمِّهِ رجلاً، فقتله؟
قَالَ: إذا جاء بشهودٍ أنه وجدَ مع أُمِّهِ في بيته؛ يُهدر دمه وإن كان (شاهدان)^(١).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.
١١٣٠- قُلْتُ: رجلٌ زنا بامرأةٍ لا يتزوجها ابنه ولا أبوه؟
قَالَ: هكذا هو.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.
١١٣١- قُلْتُ (لأحمد)^(٢): رجلٌ عنده أختان مملوكتان، فوقع على إحداهما، ثم زوّجها (رجلاً)، يقع على الأخرى؟
قَالَ أحمد: نعم، إذا خرجت (من ملكه) بنكاحٍ حرَّمها على نفسه.

قُلْتُ: فَإِنْ طَلَّقَهَا فرجعت إليه؟
قَالَ: لا يَطَأُ واحدةً منهما حتَّى يُحرِّمَ فرجَ واحدةٍ على نفسه.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ فِي الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا؛ لِأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ إِخْرَاجِ إحداهما من ملكه.

١١٣٢- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَّانٌ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً وَهِيَ مَسْرُوقَةٌ،

(١) فِي (ع): شَاهِدِينَ. (٢) مِنْ (ظ).

فوقع عليها فحبلت ثم جاء صاحبها؟ قَالَ: له القيمة؛ لأنه أستهلاك.

قَالَ أحمد: يردُّ الأمة إليه، ويفدي ولده يغره غرة.
قَالَ إسحاق: كما قَالَ.

١١٣٣- قُلْتُ: (رجل) ^(١) قَالَ لامرأته: أنت طالق كالف؟
قَالَ: هذا عندي على الثلاث.

قَالَ إسحاق: كما قَالَ.

١١٣٤- قُلْتُ: ^(٢) رجلٌ حلف، فجرى على لسانه غير ما في قلبه
وأراد أن يتكلم به؟

قَالَ أحمد: لا أدري ما هذا.

عاودته، فقال: أرجو أن يكون الأمر فيه واسعاً.

قَالَ إسحاق: هو (على) الإرادة؛ لأنها أغلوطة.

١١٣٥- قُلْتُ: هل ترضع المرأة ولدَهَا أكثر من سنتين؟

قَالَ: (لا) ^(٣)، مكروه واحتجَّ بحديث علقمة ^(٤). قَالَ: والقرآن
بذاك نزل.

قَالَ إسحاق: كما قَالَ؛ لأنه لا يحلُّ الرضاع أكثر من سنتين.

١١٣٦- قُلْتُ: رجلٌ سألته أمرأته الطلاق، فجعل يضربها ويقول:
هذا طلاقك؟

(١) من (ظ). (٢) انظر «المغني» ٣٥٧/١٠. (٣) من (ظ).

(٤) رواه ابن أبي شيبة ٥٤٥/٣ ولفظه أن علقمة مر بامرأة وهي ترضع صبيًا لها
بعد الحولين فقال: لا ترضعيه بعد ذلك.

قَالَ أَحْمَدُ: هَذَا يُلْزَمُهُ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: ثَلَاثٌ لَا يَلْعَبُ فِيهِنَّ. الْأَوَّلَى أَحْسَنُ حَالًا. (يَعْنِي): الَّذِي حَلَفَ فَجَرِيًّا عَلَى لِسَانِهِ غَيْرَ مَا فِي قَلْبِهِ، وَإِذَا قَالَ: هَذَا طَلَاكَ هَذَا طَلَاكَ (هَذَا طَلَاكَ) جَازَ عَلَيْهِ، بَانَتْ مِنْهُ.

قَالَ إِسْحَاقُ: لَا يَجُوزُ فِيهَا (قَالَ): ^(١) هَذَا طَلَاكَ. وَهُوَ يَضْرِبُهَا أَنْ يَقَعَ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّ هَذَا تَعْيِيرٌ مِنَ الزَّوْجِ لَهَا يَقُولُ: أَنْتِ تَرِيدِينَ الطَّلَاقَ وَضَرَبِي إِيَّاكَ طَلَاكَ، لَيْسَ (هَذَا) ^(٢) بِشَيْءٍ.

١١٣٧- قُلْتُ: رَجُلٌ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ حُرَّةٌ؟ قَالَ: إِذَا كَانَ مَعْنَى الطَّلَاقِ، أَخَافُ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثًا. قَالَ إِسْحَاقُ: كُلَّمَا نَوَى بِقَوْلِهِ: أَنْتِ حُرَّةٌ. طَلَاقًا كَانَ، وَإِلَّا لَمْ يَقَعْ، وَلَا يَكُونُ إِذَا وَقَعَ إِلَّا مَا نَوَى. ١١٣٨- قُلْتُ: رَجُلٌ لَهُ أَرْبَعُ نِسَوَةٍ، فَقَالَ لِهِنَّ: أَنْتُنَّ طَوَالِقٌ. ثَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ؟

قَالَ أَحْمَدُ: مَا أَرَى إِلَّا بَنٍّ مِنْهُ / ٦٠ ظ/. قَالَ إِسْحَاقُ: قَدْ بَنَّ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ مَقَاسِمَةَ الثَّلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ بَيْنَهُنَّ.

١١٣٩- قُلْتُ: / ١١٠ ع/ رَجُلٌ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ كُلَّمَا

شئت، وإذا شئت؟ قَالَ: إذا شئت فهي مرة، وإذا قَالَ: كلما شئت. فلها ذلك فيما بينها وبين ثلاث.

قَالَ أحمد: جيد ما لم يغشها، فإذا غشها فلا أمر لها.
قَالَ إسحاق: كما قَالَ، إلا الغشيان.

١١٤٠- قُلْتُ: رجلٌ قَالَ لامرأته: أَنْتِ طالقٌ إِنْ شِئْتِ؟
قَالَ أحمد: إِنْ شَاءَتْ فهي طالقٌ، إِذَا قَالَتْ: قد شِئْتُ الطلاقَ.
فهي (طالق) واحدة.

قَالَ إسحاق: كما قَالَ.
١١٤١- قُلْتُ: رجلٌ قَالَ لامرأته: أَنْتِ طالقٌ إِنْ شِئْتِ. قالت: إِنْ شَاءَ أَبِي؟ قَالَ: ليس بشيء؛ قد رَدَّتِ الأمرَ.
قَالَ أحمد: ليس ذا شيء.
(قُلْتُ): (١) رَدَّتِ الأمرَ؟
قَالَ: نعم.

قَالَ إسحاق: كما قَالَ.
١١٤٢- قُلْتُ: رجلٌ بَاعَ امرأته أثيين منه؟ قَالَ: لا، ولكن يُعَزَّرُ.
قَالَ أحمد: لا تبين منه، و(لكنه) (٢) قد أتى أمراً عظيماً.
قَالَ إسحاق: كما قَالَ.

١١٤٣- قُلْتُ (٣): رجلٌ طلقَ امرأته، فقيلَ له: ألا تراجعها؟ قَالَ:

(١) في (ع): قد.

(٢) من (ظ).

(٣) في (ع) هذه المسألة قبل المسألة السابقة.

(ما طلقها وأنا أريد رجعتها، ولو أردت رجعتها ما)^(١)
 طلقها، ينوي بذلك طلاقاً؟ قَالَ^(٢): ليس عليه شيء.
 قَالَ أحمد: ليس عليه شيء.

قَالَ إسحاق: كَمَا قَالَ؛ لَأَنَّهُ عَلَى مَا نَوَى.
 ١١٤٤ - قُلْتُ: رَجُلٌ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: (إِنْ وَلَدْتَ) جَارِيَةً فَأَنْتِ طَالِقٌ،
 وَإِنْ وَلَدْتَ غَلَامًا فَأَنْتِ طَالِقٌ أَثْنَتَيْنِ. فَوَلَدَتْ جَارِيَةً، ثُمَّ وَلَدَتْ
 غَلَامًا؟ قَالَ: إِذَا وَلَدْتَ الْجَارِيَةَ قَبْلُ، وَقَعْتُ عَلَيْهَا تَطْلِيقَةً، وَلَا
 يَقَعُ فِي الْغَلَامِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهَا حِينَ تَلِدُ الْغَلَامَ تَبِينُ فَقَدْ أَنْقَضَتْ
 عَدَّتُهَا وَيَخْطُبُهَا إِلَى نَفْسِهَا.

فَإِنْ وَلَدْتَ الْجَارِيَةَ فَرَاغَهَا الرَّجُلُ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ الْغَلَامُ؟
 قَالَ: إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ وَقَعَ عَلَيْهَا ثَلَاثٌ، وَ(لَا)^(٣) تَحِلُّ لَهُ حَتَّى
 تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

قَالَ أحمد: هَذَا عَلَى نِيَةِ الرَّجُلِ، وَلَمْ يَرِ الْمَسْأَلَةُ كَمَا
 قَصَصْتُهَا.

قَالَ: هَذَا عَلَى نِيَةِ الرَّجُلِ إِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ تَطْلِيقَةً.

قَالَ إسحاق: كَمَا قَالَ.

١١٤٥ - قُلْتُ: أَمْرَأَةٌ طَلَّقَتْ تَطْلِيقَةً فَحَاضَتْ (حِيضَةً أَوْ حِيضَتَيْنِ)^(٤)

(١) من (ظ).

(٢) كذا في الأصل، والقائل سفيان.

(٣) من (ظ).

(٤) من (ظ).

فراجعها زوجها، ثم طلقها قبل أن يدخل بها يستأنف العدة؟
 قَالَ أَحْمَدُ: نعم، يستأنف العدة.
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١١٤٦- قُلْتُ: يجوزُ شهادة رجلٍ وامرأتين في الطلاق؟
 قَالَ أَحْمَدُ: لا، والله.
 (قَالَ إِسْحَقُ: يجوزُ) ^(١).

١١٤٧- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ فِي رَجُلٍ طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً فَوَلَدَتْ بَعْدَ
 سَتَيْنِ: هِيَ أَمْرَأَتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ جَمَاعٍ، وَإِنْ
 وَلَدَتْ قَبْلَ سَتَيْنِ فَهِيَ أَمْلَكَ بِنَفْسِهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بَعْدَ سَتَيْنِ
 فَالْوَلَدُ وَلَدُهُ وَبَانَ مِنْهُ.

قَالَ أَحْمَدُ: إِنْ جَاءَتْ (بَوْلِدٍ) ^(٢) بَعْدَ سَتَيْنِ فَالْوَلَدُ وَلَدُهُ، وَبَانَ
 (مِنْهُ) ^(٣).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١١٤٨- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً وَلَهَا ابْنٌ مِنْ غَيْرِهِ،
 فَيَمُوتُ ابْنُهَا: إِنْ جَاءَتْ بِالْوَلَدِ دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ (مِنْ يَوْمِ مَاتَ
 ابْنُهَا وَرَثَتَاهُ، وَإِنْ جَاءَتْ بِالْوَلَدِ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ) لَمْ نَوْرَثْهُ إِلَّا
 بَيِّنَةً.

قَالَ أَحْمَدُ: يَكْفِ عَنْ أَمْرَأَتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكْفِ فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ لِأَكْثَرِ

(١) من ١-٣ من (ظ).

من ستة أشهر فلا أدري هو أخوه أم لا.

قَالَ إِسْحَقُ: إِذَا كَانَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَهُوَ كَمَا قَالَ سَفِيَانُ.

١١٤٩- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ فِي رَجُلٍ دَخَلَ بِامْرَأَتِهِ فَكَانَتْ عِنْدَهُ سَتَيْنِ فَلَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا (أَنْ) ^(١) يَجَامِعَهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً، أَتَرَى لَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةً أَوْ مِيرَاثًا؟ قَالَ: لَا.

قَالَ أَحْمَدُ: لَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ، وَبَيْنَهُمَا الْمِيرَاثُ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، إِذَا أَغْلَقَ الْبَابَ وَأَرْخِيَ السِّتْرَ فَقَدْ وَجَبَ بَيْنَهُمَا مَا يَجِبُ بِالْمَدْخُولِ.

١١٥٠- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: لَا يَرُونَ بَأْسًا أَنْ يُطَلِّقَهَا وَهِيَ حَائِضٌ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَإِنَّهُ لَا عِدَّةَ لَهُ عَلَيْهَا. قَالَ: مَا يَعْجِبُنِي.

قَالَ إِسْحَقُ: إِنْ فَعَلَ وَهِيَ حَائِضٌ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا / ١١١ع / فليس هذا مثل ما روى ابن عمر (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، هُوَ نَحْوُ مَا قَالَ سَفِيَانُ / ٩٢ظ /.

١١٥١- قُلْتُ: رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا لَا مِيرَاثَ بَيْنَهُمَا؟

قَالَ أَحْمَدُ: يَتَوَارَثَانِ، وَلَهَا الصَّدَاقُ كَامِلًا، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ إِنَّمَا هَذَا فَرَارٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

(١) فِي (ظ): أَيْ.

١١٥٢- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: لِلْمَمْلُوكَةِ وَالْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ (مَتَعَةً) ^(١) مِنَ الْحُرِّ إِذَا طُلِّقْنَ.

قَالَ أَحْمَدُ: لِكُلِّ مَطْلَقَةٍ مَتَاعٌ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا، وَ(إِنْ) ^(٢) لَمْ يَكُنْ فَرَضٌ لَهَا.
قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ (أَحْمَدُ) ^(٣).

١١٥٣- قُلْتُ: رَجُلٌ جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ بِيَدِ رَجُلٍ، وَلَا يَدْرِي مَا قَضَى فِيهَا هَلْ لَهُ أَنْ يَجَامِعَهَا حَتَّى يَعْلَمَ مَا قَضَى فِيهَا؟ قَالَ: نَعَمْ.
قَالَ أَحْمَدُ ^(٤): لَا يَجَامِعُهَا حَتَّى يَعْلَمَ مَا قَضَى فِيهَا.
قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

١١٥٤- قُلْتُ: ^(٥) (قَالَ) ^(٦): أَخْتَارِي وَأَمْرُكَ بِيَدِكَ سَوَاءٌ؟
قَالَ أَحْمَدُ: (لَا) ^(٧)، إِذَا قَالَ: أَمْرُكَ بِيَدِكَ، فَالْقَضَاءُ مَا قَضَتْ، وَإِذَا قَالَ لَهَا: أَخْتَارِي، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا، فَهِيَ وَاحِدَةٌ يَمْلِكُ الرُّجْعَةَ.

قَالَ إِسْحَاقُ: هُمَا سَوَاءٌ إِذَا نَوَى بِأَمْرِكَ بِيَدِكَ مَا نَوَى فِي التَّخْيِيرِ، وَإِذَا لَمْ يَنْوِ شَيْئًا، لَمْ يَكُنْ إِذَا قَالَ: خَيْرَتُكَ أَنْ تَأْكُلِي شَيْئًا.

(١) من (ظ).

(٢) من (ظ).

(٣) من (ظ).

(٤) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَالْقَائِلُ سَفِيَانُ.

(٥) انْظُرِ «الْمَغْنِي» لِابْنِ قَدَامَةَ ٣٩١/١٠.

(٦) لَعَلَّ الْقَائِلَ سَفِيَانُ.

(٧) من (ظ).

١١٥٥- قُلْتُ: رَجُلٌ جَعَلَ لَهُ أَمْرَأَتُهُ أَلْفَ دِرْهَمٍ عَلَى أَنْ يَخِيرَهَا
فَاخْتَارَتِ الزَّوْجَ، أُرِيدُ عَلَيْهَا الْأَلْفَ؟
قَالَ أَحْمَدُ: لَا يَرُدُّ عَلَيْهَا شَيْئًا، قَدْ وَجِبَ لَهُ الَّذِي جَعَلَ لَهُ،
وَلَوْ أَنَّهَا طَلَّقَتْ نَفْسَهَا كَانَتْ عَلَى مَا طَلَّقَتْ نَفْسَهَا (وَتَكَلَّمْتُ
بِهِ) ^(١).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١١٥٦- قُلْتُ: (قَالَ سَفِيَانُ): ^(٢) رَجُلٌ قَالَ لِأَمْرَأَتِهِ: أَخْتَارِي، أَوْ
أَذْهَبِي، أَوْ أَمْرُكْ بِيَدِكَ، أَوْ الْحَقِّي، أَوْ أَخْرِجِي. بَنِيَّةٌ يُسْأَلُ إِنْ
نَوَى طَلَاقًا فَهُوَ طَلَاقٌ، وَإِنْ لَمْ يَنْوَ طَلَاقًا فَلَيْسَ بِشَيْءٍ.
قَالَ أَحْمَدُ: أَخَافُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَٰذَا ثَلَاثًا إِذَا كَانَ
عَلَى وَجْهِ الْغِلْظَةِ مِثْلَ قَوْلِهِ: خَلِيَّةٌ بَرِيَّةٌ بَائِنَةٌ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سَفِيَانُ عَلَى مَا نَوَى؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ يَشْبَهُ
الطَّلَاقَ، وَكُلُّ كَلَامٍ يَشْبَهُ الطَّلَاقَ أُرِيدَ بِهِ الطَّلَاقُ فَهُوَ عَلَى مَا
نَوَى.

١١٥٧- قُلْتُ: / ١١٢ع / رَجُلٌ جَعَلَ أَمْرَ أَمْرَأَتِهِ بِيَدِ رَجُلَيْنِ، فَطَلَّقَ
أَحَدُهُمَا ثَلَاثًا وَالْآخَرُ مَرَّةً، (و) لَا يَجُوزُ لَهُمَا؟
قَالَ أَحْمَدُ: (اجْتَمَعَا) ^(٣) عَلَى وَاحِدَةٍ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

(١) فِي (ع): كَانَتْ عَلَى مَا تَكَلَّمْتُ بِهِ.

(٢) فِي (ظ): أَجْتَمَعَ.

(٣) مِنْ (ظ).

١١٥٨- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ فِي الْحَرَامِ عَلَى ثَلَاثَةِ وُجُوهِ: إِنْ نَوَى طَلَاقًا فَهُوَ طَلَاقٌ، وَإِنْ نَوَى يَمِينًا فَهُوَ يَمِينٌ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ طَلَاقًا وَلَا يَمِينًا فَهِيَ كَذِبَةٌ.

قَالَ: هَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، فِي هَذَا كُلِّهِ كَفَّارَةُ الظَّهَارِ.
قَالَ إِسْحَقُ: الْحَرَامُ إِذَا لَمْ يَنْوِ يَمِينًا فَهُوَ عَلَى تَحْرِيمِهَا، فَإِنْ نَوَى طَلَاقًا ثَلَاثًا أَوْ أَقَلَّ فَهُوَ كَمَا نَوَى.

١١٥٩- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ فِي رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ مِنِّي بَرِيَّةٌ. وَنَوَى اثْنَتَيْنِ: لَا يَكُونُ إِلَّا وَاحِدَةً أَوْ ثَلَاثًا.
قَالَ أَحْمَدُ: أَخَافُ أَنْ تَكُونَ ثَلَاثًا.

قَالَ (إِسْحَقُ)^(١): هُوَ عَلَى مَا نَوَى (إِنْ نَوَى)^(٢) وَاحِدَةً فَوَاحِدَةً بَائِثَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ وَكَذَلِكَ.

١١٦٠- قُلْتُ: يَكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَحْجَّ فِي عِدَّتِهَا مِنْ طَلَاقٍ؟
قَالَ: لَا بِأَسْ بِه.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ إِذَا كَانَتْ مَبْتُوتَةً.

١١٦١- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَهُوَ مَرِيضٌ، ثُمَّ بَرَأَ، ثُمَّ مَاتَ فَإِنَّهَا تَرِثُهُ، وَإِنْ مَاتَتْ لَمْ يَرِثْهَا صَحٌّ أَوْ لَمْ يَصِحْ.
قَالَ: نَعَمْ، هُوَ كَمَا قَالَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّهُ فَارٌّ وَلَيْسَتْ بِفَارَةٍ.

(٢) مِنْ (ظ).

(١) مِنْ (ظ).

١١٦٢- قُلْتُ: وإذا طَلَّقَهَا تطليقة أو تطليقتين وهو مريض، ثم صحَّ في العدة فطلَّقَهَا الثالثة لم يتوارثا؟
قَالَ: نعم.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١١٦٣- قُلْتُ: كما لو طَلَّقَهَا تطليقة أو تطليقتين وهو صحيح، ثم مرض فطلَّقَهَا الثالثة، ثم مات في العدة ورثته؟
قَالَ: نعم. (هذه)^(١) ترثه بعد العدة.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١١٦٤- قُلْتُ: ^(٢) رجلٌ له أربع نسوة فطلَّق واحدةً منهن ثلاثاً، وواحدةً ثنتين، وواحدةً واحدةً فمات على ذلك، ولا يُدرى أيتهن التي طَلَّق ثلاثاً أو التي طَلَّق اثنتين أو التي طَلَّق واحدةً؟
قَالَ: يرثن / ٦٢ ظ / كلهن.

قَالَ (الإمام) أحمد: يقرع بينهما فالتى أبانها بالطلاق تخرج فلا ميراث لها.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١١٦٥- قُلْتُ ^(٣): سئلَ سفيان عن رجلٍ تزوجَ امرأةً في عدتها؟

(١) في (ظ): هذا.

(٢) انظر «المغني» لابن قدامة ٥٢٨/١٠.

(٣) في (ظ) بين هذه المسألة والمسألة السابقة عدة مسائل مرت سابقاً وقد أثبتناها من (ع) ص ١٠٣، ١٠٤ ع، هي من المسألة (١٠٦٥) إلى (١٠٧٠).

قَالَ: الولدُ للأول. قيل: وإن كانت سنة؟ قَالَ: وإن كانت
/١١٣ع/ سنة. قيل: وإن كانت سنتين؟ قَالَ: وإن كانت
سنتين.

قَالَ أحمد: نعم، ما لم تُقر بانقضاء العدة.
قَالَ إسحاق: كما قَالَ /٦٤ظ/.

١١٦٦- قُلْتُ: إذا كانتِ المرأة عند الرجل فولدت له، فقالت
(له): إني أرضعُ ولدي، وقال هو: لا. فهو أحقُّ بولده
يسترضع؟

قَالَ أحمد: هي أحقُّ بولدها، وإذا أبث فليس له أن يجبرها،
وإن تعاسروا فينظر ما يرضع به فذلك لها، هذا في الطلاق.
قَالَ إسحاق: هذا كما قَالَ أحمد.

١١٦٧- قُلْتُ: قال: سمعتُ سفيان، قيل له: ما ترى في رجلٍ قَالَ
لامرأته: أنتِ طالقٌ ملء هذا البيت؟ قَالَ: هي واحدةٌ وهو
أحقُّ بها. قيل له: فإن نوى ثلاثاً؟ قَالَ: هي واحدة.

قَالَ أحمد: إذا (كان) أراد الغلظة عليها في معنى يريد أن تبينَ
منه فهي ثلاثٌ، وإذا قَالَ (لها): أنتِ طالقٌ غليظة، أو شديدة
فهي واحدة حتى يقول: أنتِ طالقٌ البتة أو بائة فأخشى أن
يكونَ ثلاثاً.

قَالَ إسحاق: كلما قال شيئاً من ذلك فهو على إرادته، ويحلف
على قوله ما نوى.

١١٦٨- قُلْتُ: قَالَ: رَجُلٌ ظَاهِرٌ مِنْ (أُمْتِهِ)^(١). قَالَ: هُوَ ظَاهِرٌ.
 قَالَ أَحْمَدُ: لَا، (لَا) يَكُونُ الظَّاهِرُ إِلَّا مِنْ زَوْجَةٍ.
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١١٦٩- (قَالَ أَحْمَدُ: وَالْخَلِيَّةُ وَالْبَرِيَّةُ وَالْبَائِنَةُ وَالْبَيْتَةُ وَطَلَاقُ الْحَرْجِ
 أَحْشَى أَنْ يَكُونَ ثَلَاثًا، وَفِي الْحَرَامِ كَفَّارَةُ الظَّاهِرِ.
 قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ كَمَا وَصَفْنَا أَوَّلًا عَلَى النِّيَّاتِ).

١١٧٠- قُلْتُ: قَالَ: سَمِعْتَهُ يَقُولُ: إِذَا تَزَوَّجَهَا وَهُوَ مُحْرَمٌ أَوْ هِيَ
 حَائِضٌ، أَوْ فِي رَمَضَانَ ثُمَّ أَدْعَتْ الدَّخُولَ أَلْزَمَتْهُ الْمَهْرُ؟
 قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا أَغْلَقَ الْبَابَ وَأَرْخِيَ السِّتْرَ.
 قَالَ إِسْحَقُ: لَيْسَ إِغْلَاقُ الْبَابِ وَإِرْخَاءُ السِّتْرِ يَوْجِبُ الْمَهْرَ إِذَا
 (كَانَ)^(٢) مِنْ الزَّوْجِ عَجَزَ لِحَالِ رَمَضَانَ (وَالْحَيْضِ)^(٣)
 وَالْإِحْرَامِ.

١١٧١- قُلْتُ: (سُئِلَ)^(٤) سَفِيَّانٌ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ،
 بَلْ أَنْتِ طَالِقٌ؟ قَالَ: يُطَلِّقَانِ جَمِيعًا.

قَالَ: نَعَمْ، هَذَا كَلَامٌ مُسْتَقِيمٌ.

١١٧٢- قُلْتُ: (قَالَ): بَلْ أَنْتِ طَالِقٌ، (لَا بَلْ أَنْتِ طَالِقٌ)؟
 قَالَ: وَاحِدَةٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

(٢) فِي (ع): لَمْ يَكُنْ.

(٤) فِي (ع): قَالَ.

(١) فِي (ظ): أَمْرَاءُ.

(٣) مِنْ (ظ).

١١٧٣- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: أُمُّ الْوَلَدِ وَالْمَدْبِرَةُ طَلَاُهُمَا طَلَاُ
الْأُمَةِ، وَعَدْتُهُمَا عِدَّةَ الْأُمَةِ فِي الْوَفَاةِ وَالْفَرْقَةِ.
قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١١٧٤- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: (إِنْ) وَقَعَ عَلَيْهَا وَهِيَ لَا تَعْلَمُ أَنَّ لَهَا
الْخِيَارَ، حُلِّفَتْ أَنَّهُ مَا وَقَعَ عَلَيْكَ وَأَنْتَ تَعْلَمِينَ بِأَنَّهُ كَانَ لَكَ
الْخِيَارُ، فَإِنْ حَلَفْتَ خُيِّرْتُ، وَإِنْ كَانَتْ عِلِمْتُ فَلَا خِيَارَ لَهَا.
قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا وَقَعَ عَلَيْهَا فَلَا خِيَارَ لَهَا عِلِمْتُ أَوْ لَمْ تَعْلَمْ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سَفِيَانُ.

١١٧٥- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا أُعْتِقَتِ الْأُمَةُ خُيِّرَتْ تَحْتَ مَنْ كَانَتْ
حُرًّا أَوْ عَبْدًا، فَإِنْ أَخْتَارَتْ نَفْسَهَا وَلَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا فَلَا صَدَاقَ
لَهَا؛ لِأَنَّ الْفَرْقَةَ جَاءَتْ مِنْ قَبْلِهَا، فَإِنْ أَخْتَارَتْهُ فَالْصَدَاقُ
لِلسَيِّدِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْمَهْرِ وَقَعَ لِلسَيِّدِ حِينَ تَزَوَّجَتْ، وَإِنْ كَانَ
دَخَلَ بِهَا فَالْصَدَاقُ أَيْضًا لِلسَيِّدِ.

قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا كَانَتْ أُمَةً، فَالْصَدَاقُ لِلسَيِّدِ عَلَى حَالٍ، وَلَا
تَخِيرُ تَحْتَ الْحُرِّ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ.

١١٧٦- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ إِذَا أُعْتِقَتِ الْأُمَةُ فَعِلِمْتُ فِي مَجْلِسِهَا أَنَّ
لَهَا الْخِيَارَ فَلَمْ تَخْتَرْ فَلَا خِيَارَ لَهَا.

قَالَ أَحْمَدُ: لَهَا الْخِيَارُ مَا لَمْ (يَغْشَاهَا) ^(١).

١١٧٧- قُلْتُ: قَالَ عُمَرُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) فِي الْعَرَبِيِّ يَتَزَوَّجُ الْأُمَّةُ فَوَلَدَهُ لَا يَسْتَرْقُونَ يَفْدِيهِمْ ^(٢).

قَالَ أَحْمَدُ: لَا أَقُولُ فِي الْعَرَبِيِّ شَيْئًا قَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَذَكَرَ حَدِيثَ بَنِي الْمَصْطَلِقِ حِينَ أَعْتَقَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، وَذَكَرَ حَدِيثَ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) «كَانَ عَلَيْهَا عَتَقُ أَرْبَعٍ مُحَرَّرٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ» ^(٣) / ١١٤ع/.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ سَفْيَانُ؛ لِأَنَّ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: لَيْسَ عَلَى عَرَبِي مَلِكٌ وَرَأَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِدَاءَ الْأَوْلَادِ وَهُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ.

١١٧٨- قُلْتُ: قَالَ عُمَرُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): وَالْمَوْلَى يَسْتَرْقُ وَلَدَهُ؟ قَالَ أَحْمَدُ: أَمَّا الْمَوْلَى فَلَا يَخْتَلِفُ فِيهِ أَنْ وَلَدَهُ عَبِيدٌ إِذَا كَانَ (تَزَوَّجَ) ^(٤) إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَغْرُورًا بِفَدْيِ وَلَدِهِ. (قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ).

١١٧٩- قُلْتُ: قَالَ سَفْيَانُ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى (جَارِيَةً) ^(٥) مَسْرُوقَةً

(١) فِي (ع): يَغْشَاهَا.

(٢) أَوْرَدَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّي» ١٣٨/٨، وَعَزَاهُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ.

(٣) رَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ (١٧٦٨)، وَأَحْمَدُ ٢٦٣/٦، وَالْبِزَارُ كَمَا فِي «الْكَشَفِ» (٢٨٢٧)، وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ ٤٦/١٠: رَجَالَ أَحْمَدَ رَجَالَ الصَّحِيحِ.

(٤) فِي (ظ): تَزْوِيجًا. (٥) فِي (ع): أُمَّة.

فوقعَ عليها فحبلت أن لصاحبها القيمة؛ لأنه أستهلاكُ.
 قَالَ أحمد: الولد للمشتري؛ لأنه مغرورٌ، وليس عليه أن
 يفديهم (لأنه شري) وتُرَدُّ الأمة إلى مالِكِهَا الأوَّل، وعلى
 الواطئ العُقْرُ.

قُلْتُ: المهر؟

قَالَ: نعم، ويرجع به على من غرَّه.

قَالَ إسحاق: كما قَالَ سواء.

١١٨٠- قُلْتُ: قَالَ سفيان في رجلٍ تزوجَ مملوكَةً، فقال موالِها:

تعملُ بالنهارِ ونبعثُها بالليلِ إليك.

قَالَ: على الزوج نفقتُها مادامت عنده.

قَالَ أحمد: لا بد من أن ينفقَ عليها إذا كانت عنده - يعني:

بالليل - والشرط جيد/ ٦٤ ظ/.

قَالَ إسحاق: كما قَالَ؛ لأنَّ الشرط في مثلِ هذا جائزٌ (ما)^(١)

لم يُحرِّم حلالاً، (ولم يحل)^(٢) حراماً.

١١٨١- قُلْتُ: قَالَ سفيان: إذا أرادَ الرجلُ أن يزوجَ جاريته، ولم

يكنُ يقعَ عليها، فليزوجها ليسَ عليها عِدَّة، وإذا باعها أسْتَبْرأها

المشتري.

قَالَ أحمد: جيدٌ.

(٢) في (ع): ولا أحل.

(١) من (ظ).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١١٨٢- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا زَوَّجَ الرَّجُلُ أُمَّ وَلَدِهِ، فَلَا يَزُوجُهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا بِحَيْضَةٍ، فَإِنْ زَوَّجَهَا وَدَخَلَ بِهَا (زَوْجَهَا) ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا أَعْدَتَ مِنْ تَزْوِجِهَا، ثُمَّ رَجَعَتْ إِلَى مَوَالِيهَا.
قَالَ أَحْمَدُ. نَعَمْ، كَمَا قَالَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١١٨٣- قُلْتُ: سُئِلَ (سَفِيَانُ) عَنْ رَجُلٍ زَوَّجَ أُمَّ وَلَدِهِ (قَبْلَ أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا)^(١) بِحَيْضَةٍ، فَمَاتَ عَنْهَا سَيِّدَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا زَوْجَهَا، ثُمَّ فَارَقَهَا زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَلَيْسَ عَلَيْهَا عِدَّةٌ لَا مِنْ زَوْجِهَا وَلَا مِنْ سَيِّدِهَا.

قَالَ أَحْمَدُ: كَمَا قَالَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١١٨٤- قَالَ أَحْمَدُ: فَإِنْ مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا لَمْ تَرِثْهُ، وَكَانَ لَهَا صَدَاقُهَا كُلُّهُ، وَتَعْتَدُ شَهْرَيْنِ وَخَمْسَةَ أَيَّامٍ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَمَّى لَهَا صَدَاقُهَا فَلَهَا صَدَاقُ مِثْلِهَا، وَكَذَلِكَ الْمَدْبُورَةُ، وَالْمَكَاتِبَةُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١١٨٥- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ عَنْ سُرِّيَّتِهِ، وَقَدْ وَلَدَتْ

(١) فِي (ع): بَعْدَ أَنْ أَسْتَبْرِأَهَا.

له أولادًا وهي حائضٌ لم يحتسب هذه الحيضة عليها، ثلاث حيض سوى هذه وهي تخرج وتطيب وتخطب، ولكن لا تزوج حتى تحيض ثلاث حيض.

قال أحمد: تعدد حيضة، إنما هذه لا مطلقة، ولا متوفى عنها؛ لأنها أمة إنما عليها أن تستبرئ، وليس عليها العدة، تخرج وتطيب (وتخطب)^(١)، ولكن لا تتزوج حتى تحيض (حيضة). قال إسحاق: تعدد أربعة أشهر وعشرًا؛ لأنها صارت حرة، حديث عمرو بن العاص^(٢).

١١٨٦- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا زَوَّجَ الرَّجُلُ أُمَّ وَلَدِهِ فَمَاتَ سَيِّدُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا زَوْجُهَا خَيْرٌ، فَإِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَلَا صَدَاقَ لَهَا، وَلَا لِسَيِّدِهَا، وَإِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَالْصَّدَاقُ لِلْسَيِّدِ، وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ دَخَلَ بِهَا فَمَاتَ عَنْهَا سَيِّدُهَا، فَإِنَّهَا تَخِيرُ وَالْصَّدَاقُ لِلْسَيِّدِ.

قَالَ أَحْمَدُ: نَعَمْ، كَمَا قَالَ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

١١٨٧- قُلْتُ: قَالَ: سَأَلْتُ سَفِيَانَ / ١١٥ع/ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً حَامِلًا مِنَ السَّيِّئِ أَوْ مِنْ فَجُورٍ هَلْ يَجُوزُ تَزْوِيجُهُ؟ قَالَ: يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا.

(١) من (ظ).

(٢) سبق تخريجه عند المسألة (١٠٣٣).

قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

١١٨٨- قَالَ أَحْمَدُ: وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ طَلَاقًا إِذَا وَضَعْتَ، إِنْ شَاءَ

خَطْبُهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا، فَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا يُفَرِّقُ بَيْنَهَا
وَبَيْنَهُ، وَلَهَا الصَّدَاقُ وَبِنَالَانَ بِأَدَبٍ، فَإِنْ شَاءَ خَطْبُهَا بَعْدَ أَنْ
تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا، ثُمَّ تَعْتَدُ مِنَ الزَّوْجِ الْآخِرِ عِدَّةَ مُسْتَقْبَلَةٍ.

قَالَ أَحْمَدُ: فَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَامِلًا فَتَزَوَّجَتْ فِي عِدَّتِهَا، فَإِنَّهُ يُفَرِّقُ
بَيْنَهُمَا وَلَهَا الصَّدَاقُ بِمَا أَصَابَ مِنْهَا، وَيُؤَدِّبَانِ فَإِنْ (كَانَتْ) ^(١)
جَاءَتْ بِوَلَدٍ مِنْ هَذَا الْوَطْءِ الثَّانِي لِأَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَهُوَ لَهُ،
فَإِنْ أَدَّعَاهُ الْأَوَّلُ، وَادَّعَاهُ الْآخِرُ دُعي لَهُ الْقَافَةُ فَالْحَقُّوهُ بِأَبِيهِ.

١١٨٩- قُلْتُ: فَلَمَنْ تَكُونُ هَذِهِ الْعِدَّةُ الَّتِي أَنْقَضْتُ بِالْوِلَادَةِ؟

قَالَ: تَكُونُ هَذِهِ الْعِدَّةُ لِمَنْ أَلْحَقَ بِهِ الْوَلَدُ، ثُمَّ تَعْتَدُ أَيْضًا ثَلَاثَ
حِيضٍ؛ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ عَلَيْهَا وَطْئَانِ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ، إِنَّمَا يُؤَدِّبَانِ إِذَا عَلِمَا الْعِدَّةَ.

١١٩٠- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا وَهَبْتُ لَهُ، أَوْ تُصَدِّقُ بِهَا عَلَيْهِ، أَوْ

وَرَّثَهَا، أَوْ اشْتَرَاهَا فَلَا يَقَعُ عَلَيْهَا حَتَّى يَسْتَبْرئَهَا، وَإِذَا بَاعَ
جَارِيَةً فَرَدَّتْ عَلَيْهِ مِنْ عَيْبٍ، أَوْ شَيْءٍ فَلَا يَقَعُ عَلَيْهَا حَتَّى
يَسْتَبْرئَهَا إِذَا كَانَ صَاحِبُهَا قَدْ قَبَضَهَا.

قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ، مَا أَحْسَنَ مَا قَالَ!

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١١٩١- قُلْتُ: قَالَ الْحَسَنُ: إِذَا اشْتَرَاهَا وَهِيَ حَائِضٌ أَجْتَزَأُ بِتِلْكَ الْحَيْضَةِ.

قَالَ سَفِيَانُ: وَكَانَ أَصْحَابُنَا يَقُولُونَ: حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى.

قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ. يَعْنِي: قَوْلَ سَفِيَانٍ.

قَالَ إِسْحَقُ: الَّذِي نَخْتَارُ مَا قَالَ الْحَسَنُ: إِذَا اشْتَرَاهَا حَائِضًا أَجْتَزَأُ الْبَائِعُ وَالْمَشْتَرِي بِتِلْكَ الْحَيْضَةِ / ٦٥ ظ/.

١١٩٢- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا اشْتَرَاهَا مِنْ أَمْرَأَةٍ يَسْتَبْرئُهَا؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ أَنْ يَسْتَبْرئَهَا.

قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١١٩٣- قُلْتُ: إِذَا اشْتَرَى الْجَارِيَةَ الَّتِي لَا تَحِيضُ؟

قَالَ أَحْمَدُ: يَسْبِرُهَا بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١١٩٤- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا (اشْتَرَى) ^(١) الرَّجُلُ الْجَارِيَةَ مِنْ

تَحِيضٍ فَلَمْ تَحْضْ؟ قَالَ: هُوَ عَيْبٌ يَرُدُّ مِنْهُ / ١١٦ ع/.

قَالَ أَحْمَدُ: هَذَا عَيْبٌ يَرُدُّ مِنْهُ.

(١) فِي (ع): أَتْبَاعُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١١٩٥- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا اشْتَرَى عَجُوزًا وَقَدْ (يُسْت) ^(١) مِنْ
الْمَحِيضِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْتَبْرئَهَا بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، وَإِنْ شَاءَ (شَهْرًا
وَنَصْفًا) ^(٢)، وَلَا يُقْبَلُ، وَلَا يَبَاشِرُ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ (أَنْ) مَنْ اشْتَرَى
جَارِيَةً فَعَلَيْهِ الْأَسْتِبْرَاءُ، وَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَا تَحِيضُ وَلَا تَلِدُ فَعَلَيْهِ
أَنْ يَسْتَبْرئَهَا.

قَالَ أَحْمَدُ: يَسْتَبْرئَهَا بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ لَا يَسْتَبِينُ فِي
أَقْلَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، وَالْبَاقِي كَمَا قَالَ.
قَالَ إِسْحَقُ: الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَسْتَبْرئَهَا أَرْبَعِينَ لَيْلَةً عَجُوزًا
كَانَتْ أَوْ مِمَّنْ قَارَبَتْ أَنْ تَحِيضَ، فَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ تَحِيضُ فَارْتَفَعَ
الْحَيْضُ اسْتَبْرَأَهَا بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَبَيَّنُ الْحَبْلُ فِي أَقْلَ مِنْ
ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ. كَذَلِكَ أَخْبَرَنِي الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ،
عَنِ الزَّهْرِيِّ ^(٣).

١١٩٦- قُلْتُ (لَأَحْمَدَ): قَالَ سَفِيَانُ: وَقَدْ كَانَ بَعْضُ مَنْ يُشَارُ إِلَيْهِ
مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: إِذَا أَبْتَاعَ الصَّغِيرَةَ مِمَّنْ لَا يَجَامَعُ مِثْلَهَا
يَقُولُ: لَيْسَ عَلَيْهَا عِدَّةٌ. قَالَ سَفِيَانُ: أَحَبُّ إِلَيَّ إِذَا اشْتَرَى
الصَّغِيرَةَ الَّتِي لَا يَجَامَعُ مِثْلَهَا أَنْ لَا تُقْبَلَ وَلَا تُبَاشَرَ حَتَّى
يَسْتَبْرئَهَا مِنْ قَبْلِ السُّنَّةِ.

(٢) فِي (ع): شَهْرٌ وَنَصْفٌ.

(١) فِي (ع): أَيْسَتْ.

(٣) رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ (٩٥٦، ١٢١٧).

قَالَ أَحْمَدُ: أَجَادَ. يَعْنِي: سَفِيَانٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: لَا بَأْسَ أَنْ يَقْبَلَهَا وَيَبَاشِرَهَا؛ لِأَنَّهَا مِمَّنْ لَا يُخْشَى أَنْ تُرَدَّ مِنْ حَبْلٍ، وَلَا نَرَى بِالْمَدْرَكَةِ بَأْسًا أَنْ يَقْبَلَهَا وَيَبَاشِرَهَا قَبْلَ الْإِسْتِبْرَاءِ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) ^(١).

١١٩٧- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانٌ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً لَمْ (تَحْضُ) ^(٢)

وَقَدْ حَاضَ مِثْلُهَا؟ قَالَ: مِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: لَا يَقْرِبُهَا حَتَّى تَأْتِيَ عَلَيْهَا سِنْتَانِ أَقْصَى مَا يَلِدُ فِيهَا النِّسَاءُ أَوْ تَحِيضُ قَبْلَ ذَلِكَ. قَالَ (الْإِمَامُ) أَحْمَدُ (رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى): إِنَّمَا يُرَادُ مِنْ ذَلِكَ (أَنْ يَعْلَمَ) أَنْ لَيْسَ بِهَا حَبْلٌ يَسْتَبْرِئُهَا بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ.

١١٩٨- قُلْتُ: قَالَ الْحَسَنُ فِي رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ

شَاءَ اللَّهُ (تَعَالَى) كَانَ يَلْزِمُهُ، وَكَانَ سَفِيَانُ إِذَا سُئِلَ عَنْ هَذَا لَمْ يَقُلْ / ١١٧ع/ فِيهِ شَيْئًا.

قَالَ (الْإِمَامُ) أَحْمَدُ (رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى): (أَمَّا) ^(٣) أَنَا فَلَا أَقُولُ فِيهِ شَيْئًا.

قُلْتُ: لِمَ؟

قَالَ: الطَّلَاقُ لَيْسَ هُوَ يَمِينًا.

قُلْتُ: وَكَذَلِكَ الْعَتَقُ؟

(١) سبق تخريجه عند المسألة (١٠٤٦).

(٢) من (ظ).

(٣) في (ع): تحصن.

قَالَ: نعم، لو كان معناهما معنى اليمين لكفَّرَ يمينه، وراجعَ امرأته، وارتجعَ (في)^(١) عتقه.

قَالَ إِسْحَاقُ: يَنْفَعُهُ أَسْتِثْنَاؤُهُ، وَلَا يَقَعُ عِتَاقٌ وَلَا طَلَاقٌ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَمِينًا وَهُوَ فَعَلَ مِنْهُ قَدْ تَقَدَّمَتِ النِّيةُ (فِيهِ)^(٢) عَلَى أَنْ لَا يَقَعَ بِهَا الطَّلَاقُ وَالْإِذَا عِتَاقٌ لَا اسْتِثْنَاءَ.

١١٩٩- قَالَ إِسْحَاقُ: وَأَمَّا الْأَسْتِثْنَاءُ فِي الطَّلَاقِ فَإِنَّ عُلَمَاءَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَأَهْلَ الْعِرَاقِ اخْتَلَفُوا، فَرَأَى مَالِكٌ - وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِثْلَ ابْنِ أَبِي لَيْلَى وَضُرْبَاؤُهُ، وَمَنْ أَهْلُ الشَّامِ الْأَوْزَاعِي وَضُرْبَاؤُهُ (أَنْ) الطَّلَاقَ وَاقِعٌ، وَلَا تَنْفَعُهُ ثُنْيَاهُ، وَقَدْ ذَهَبُوا فِيمَا نَرَى وَاللَّهِ (سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى) أَعْلَمُ أَنَّ الطَّلَاقَ فَعَلَ مِنَ الْأَفْعَالِ، وَإِنَّمَا الْأَسْتِثْنَاءُ فِي الْإِيمَانِ، مَعَ مَا تَقَدَّمَهُمْ فِي قَوْلِهِمْ مِثْلَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَمَنْ بَعْدَهُ.

وَالَّذِينَ رَأَوْا الْأَسْتِثْنَاءَ جَائِزًا مِثْلَ إِبْرَاهِيمَ وَطَاوُسَ وَنَظَرَائِهِمْ وَأَتَبَعَهُمُ الثَّوْرِيُّ وَأَخَذَ بِقَوْلِهِمْ رَأَوْا (أَنْ) الثُّنْيَا فِي الطَّلَاقِ (وغيره) جَائِزَةٌ وَهَذَا الَّذِي نَعْتَمِدُ عَلَيْهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الثُّنْيَا وَإِنْ كَانَ كَمَا أَدْعَوُا أَنَّهَا فِي الْإِيمَانِ وَلَيْسَتْ فِي الْأَفْعَالِ فَإِنَّ الْمَعْنَى الْآخَرَ قَائِمٌ، وَهِيَ إِرَادَةُ الْحَالِفِ وَمَخْرَجُ كَلَامِهِ عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ إِرَادَتِهِ، وَعَامَّةُ الطَّلَاقِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْإِرَادَاتِ بَعْدَ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفَاظُ الَّتِي تَعْبَرُ الْإِرَادَةَ مُوَافِقًا (لَهَا) فَلَمَّا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ

(١) من (ظ).

(٢) من (ظ).

شاء الله (تعالى) علمنا بما أظهر من الثنيا أن إرادته (على) ألا يطلق فهو على ما أراد وهو أحسن المذهبين فيما نرى والله (سبحانه وتعالى) أعلم.

١٢٠٠- قُلْتُ: قَالَ الْحَسَنُ فِي الْعَبْدِ يَأْبِقُ وَلَهُ أَمْرًا: هِيَ فَرْقَةٌ؟
قَالَ أَحْمَدُ: لَا تَكُونُ فَرْقَةٌ، وَلَا بَيْعٌ وَلَا هَبَةٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا مِيرَاثٌ إِلَّا أَنْ تُعْتَقَ، فَإِذَا أُعْتِقْتَ وَكَانَتْ تَحْتَ عَبْدٍ خُيِّرْتَ فَإِنْ اخْتَارَتْ نَفْسُهَا فَهِيَ فَرْقَةٌ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ لَا يَكُونُ فَرْقَةً.
قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

١٢٠١- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا كَانَا مُشْرِكِينَ لِهَمَا عَهْدٌ فَأَسْلَمَا؛ فَهَمَا عَلَى نِكَاحِهِمَا. قَالَ سَفِيَانُ: فَأَيُّهُمَا أَسْلَمَ قَبْلَ صَاحِبِهِ عَرَضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامَ فَإِنْ أَبَى فَرَقَ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ أَسْلَمَ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا شَيْءَ إِلَّا بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ.
قَالَ أَحْمَدُ: لَا، هُوَ أَحَقُّ بِهَا إِذَا أَسْلَمَ فِي عِدَّتِهَا.
قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ / ٦٦ ظ/.

١٢٠٢- سُئِلَ إِسْحَاقُ عَنْ مَجُوسِي تَزَوَّجَ مَجُوسِيَّةً صَغِيرَةً، ثُمَّ أَسْلَمَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، وَمَاتَ قَبْلَ أَنْ تَدْرِكَ الْجَارِيَةَ؟
فَقَالَ: لَهَا الْمَهْرُ بِالْعَقْدِ، وَلَا مِيرَاثٌ بَيْنَهُمَا.
قِيلَ: فَإِنْ أَسْلَمَتْ فِي الْعِدَّةِ؟

قَالَ: هَذِهِ صَغِيرَةٌ لَا تَعْقِلُ الْإِسْلَامَ، فَإِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً فَأَسْلَمَتْ قَبْلَ أَنْ يَقْسَمَ الْمِيرَاثَ فَلَهَا الْمِيرَاثُ قَبْلَ أَنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ أَوْ بَعْدَهُ.

١٢٠٣- قُلْتُ: قَالَ الْحَسَنُ فِي النِّصْرَانِيَةِ تَسْلَمُ وَزَوْجُهَا نَصْرَانِي،
أَوِ الْمَجُوسِيَّةُ تَكُونُ تَحْتَ الْمَجُوسِيِّ، فَتَسْلَمُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا
وَلَا يَسْلَمُ: لَا صَدَاقَ لَهَا.

قَالَ سَفِيَانُ: وَكَانَ غَيْرُهُ مِنَ الْفُقَهَاءِ يَقُولُ: لَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا؛ لِأَنَّهَا دَعَتْهُ إِلَى الْإِسْلَامِ فَأَبَى.
قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ لَهَا شَيْءٌ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ (أَحْمَدُ).

١٢٠٤- قُلْتُ: قَالَ الشَّعْبِيُّ: كُلُّ فِرْقَةٍ طَلَاقٌ.

قَالَ سَفِيَانُ: فَأَمَّا الَّذِي (يُسْتَحَبُّ) ^(١) فَإِذَا جَاءَتْ الْفِرْقَةُ مِنْ قَبْلِهَا
فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، وَإِذَا جَاءَتْ مِنْ قَبْلِهِ فَهُوَ طَلَاقٌ.

قَالَ أَحْمَدُ: كُلُّ فِرْقَةٍ بَيْنَ الرَّجُلِ وَامْرَأَتِهِ فَهِيَ فِرْقَةٌ بِغَيْرِ طَلَاقٍ
إِلَّا أَنْ يُلْفِظَ بِالطَّلَاقِ مِثْلَ قَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ، أَوِ الْخِيَارُ، فَإِنَّهَا
وَاحِدَةٌ يَمْلِكُ / ١١٨ع / رَجْعَتَهَا أَوْ يَجْعَلُ أَمْرَهَا بِيَدِهَا، أَوْ بِيَدِ
غَيْرِهَا فَهُوَ (عَلَى) ^(٢) مَا طَلَّقَتْ نَفْسَهَا، أَوْ طَلَّقَهَا الْمَجْعُولُ إِلَيْهِ
أَمْرَهَا، فَأَمَّا اللَّعَانُ، وَخِيَارُ الْأُمَةِ، وَالْخُلْعُ، (وَالْمَرْضُوعَةُ) ^(٣)،
وَالَّذِي يَغْشَى أُمَّ امْرَأَتِهِ، وَكُلُّ شَيْءٍ يُلْزِمُهُ فِرَاقُهَا فَهُوَ فِرَاقٌ،
وَلَيْسَ بِطَلَاقٍ.

(٢) مِنْ (ظ).

(١) فِي (ع): نَسْتَحِبُّ نَحْنُ.

(٣) فِي (ظ): وَالْمَرْضُوعُ.

قَالَ إِسْحَقُ: (هُوَ) كَمَا قَالَ (إِلَّا) ^(١) أَمْرُكَ بِيَدِكَ فَهُوَ عَلَى مَا نَوَى الزَّوْجَ، إِنْ نَوَى وَاحِدَةً فَوَاحِدَةً، وَإِنْ نَوَى اثْنَتَيْنِ فَاثْنَتَيْنِ، وَإِنْ نَوَى كُلَّ أَمْرٍهَا، فَالْقَضَاءُ مَا قَضَتْ.

١٢٠٥- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانُ عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ بِأَمْرَأَتِهِ فَلَمْ يَصِلْ (إِلَيْهَا) ^(٢) أَنْ يَجَامِعَهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً، أَتَرَى (لَهُ) عَلَيْهَا رَجْعَةً؟ قَالَ: لَا.

(قُلْتُ) ^(٣): فَالْمِيرَاثُ؟ قَالَ: وَلَا مِيرَاثَ.

قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا أَغْلَقَ الْبَابَ وَأَرْخِيَ السِّتْرَ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَدْخُولِ بِهَا.

(قُلْتُ) ^(٤): فَإِنْ (لَمْ يُغْلَقِ الْبَابُ) ^(٥) وَلَمْ يُرَخَّ السِّتْرُ؟ قَالَ: إِذَا خَلَا بِهَا.

قَالَ إِسْحَقُ: (هُوَ) كَمَا قَالَ سَفِيَانُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَغْلَقَ الْبَابَ وَأَرْخِيَ السِّتْرَ وَلَمْ يَكُنْ بِهَا عِلَّةٌ مَانِعَةٌ.

١٢٠٦- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانُ عَنِ الْمَرْأَةِ إِذَا قَالَتْ إِنَّ زَوْجَهَا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَجَامِعَهَا؟ قَالَ: إِنْ كَانَتْ عِذْرَاءَ نَظَرَ إِلَيْهَا النَّسَاءُ، وَإِنْ كَانَتْ ثَيِّبًا اسْتَحْلَفَ زَوْجَهَا. قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

(٢) مِنْ (ظ).

(٤) فِي (ع): قِيلَ.

(١) فِي (ع): الْأَمْرُ.

(٣) فِي (ع): قِيلَ.

(٥) فِي (ع): أَغْلَقَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٢٠٧- قُلْتُ: الْمُرْتَدُّ كَمْ تَعْتَدُّ أَمْرَأَتُهُ؟

قَالَ أَحْمَدُ: (ثَلَاثَةٌ) ^(١) قَرَوءَ.

قُلْتُ: فَإِنْ قُتِلَ؟

قَالَ أَحْمَدُ: أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا.

قُلْتُ: فَإِنْ تَابَ؟

قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ أَحَقُّ بِهَا مَا كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ.

قُلْتُ: (لِمَنْ) ^(٢) مِيرَاثُهُ؟

قَالَ: يُقْتَلُ وَيُؤْخَذُ مَالُهُ عَلَى حَدِيثِ الْبَرَاءِ (بْنِ عَازِبٍ) ^(٣).

قُلْتُ: فَإِنْ مَاتَ لِمَنْ مِيرَاثُهُ؟

قَالَ: مِثْلَ ذَلِكَ.

قُلْتُ: فَإِنْ هَرَبَ؟

قَالَ: يَوْقِفُ مَالَهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ كَمَا قَالَ إِلَّا فِي الْمِيرَاثِ، فَإِنَّ مِيرَاثَهُ لِلْمُسْلِمِينَ

مِنْ وَرَثَتِهِ وَالْبَاقِي كَمَا قَالَ.

١٢٠٨- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا أَرْتَدَّتِ الْمَرْأَةُ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَلَهَا

زَوْجٌ قَبْلَ أَنْ يَدْخَلَ بِهَا فَلَا صَدَاقَ لَهَا، وَقَدْ أُنْقَطَعَ مَا بَيْنَهُمَا

(١) مِنْ (ظ). (٢) مِنْ (ظ).

(٣) مِنْ (ظ)، وَالْحَدِيثُ مَخْرُجٌ فِي أَبْوَابِ الْمَوَارِيثِ.

الرجل والمرأة فيه سواء.

قَالَ أَحْمَدُ: قَدْ أُنْقَطَعَ مَا بَيْنَهُمَا وَلَا صَدَاقُ لَهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هَاهُنَا عِدَّةٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا.
قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ^(١).

١٢٠٩- (قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: إِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا، ثُمَّ أَرْتَدَّتْ فَلَهَا الصَّدَاقُ كَامِلًا.

قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ كَذَا إِذَا وَطَّئَهَا.
قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.)

١٢١٠- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا أَرْتَدَّتِ الْمَرْأَةُ عَنِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ رَجَعَتْ إِلَى الْإِسْلَامِ (يَخْطُبُهَا)^(٢) زَوْجُهَا بِمَهْرٍ جَدِيدٍ، وَنِكَاحٍ جَدِيدٍ.

قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ أَحَقُّ بِهَا مَا كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ.
قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ.

١٢١١- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانُ عَنْ رَجُلٍ وَطَّئَ جَارِيَتَهُ، فَوَلَدَتْ، فَمَاتَ الرَّجُلُ، وَلَمْ يَدَّعِ وَلَدَهُ وَلَمْ يَنْفَهْ؟ قَالَ: مَا (أَرَى)^(٣) إِلَّا أَنْ يَلْحَقَهُ.

قَالَ أَحْمَدُ: الْوَلَدُ وَلَدُهُ إِذَا كَانَ وَطْئًا بَيْنًا.

(١) تَكَرَّرَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي (ع) بَعْدَ مَسْأَلَتَيْنِ بِنَفْسِ أَلْفَاظِهَا فَلَمْ نَشْتِهَا.

(٢) فِي (ظ): فَخَطَبُهَا. (٣) فِي (ظ): أَدْرِي.

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ كَمَا قَالَ إِذَا كَانَ إِقْرَارُهُ بِالْوُطْءِ مَعْرُوفًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ الْفِرَاشَ لِلْأُمَّةِ فِي عَبْدِ بْنِ زَمْعَةَ وَغَيْرِهِ / ١١٩ع/.
 ١٢١٢- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَّانُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِرَجُلٍ: قَدْ زَوَّجْتُكَ ابْنَتِي إِنْ رَضِيتَ أَمَهَا. وَهِيَ صَغِيرَةٌ. قَالَ: لَا أَرَى شَيْئًا وَقَعَ بَعْدَ حَتَّى تَرْضَى أُمَّهَا.
 قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

١٢١٣- قُلْتُ: وَإِذَا قَالَ زَوَّجْتُكَ إِلَّا أَنْ يَكْرَهُ فَلَانٌ أَوْ أَمَهَا (قَالَ) لَا أَرَى الْكَرَاهِيَةَ مِثْلَ الرِّضَا.
 قَالَ أَحْمَدُ: أَرْجُو أَنْ يَكُونَ فِي ذَا وَقَعَ التَّزْوِيجِ.
 قَالَ إِسْحَقُ: كِلَاهُمَا (وَاحِدٌ) يَنْظَرُ إِلَى الرِّضَا وَالْكَرَاهِيَةِ؛ فَإِنَّهُمَا شَرْطَانِ / ٦٧ظ/.

١٢١٤- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَّانُ فِي رَجُلٍ زَوَّجَ ابْنَهُ وَهُوَ غَائِبٌ؟ قَالَ: مَا أَرَاهُ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَقُولَ: أَمْرُنِي ابْنِي.
 قَالَ أَحْمَدُ: إِنْ قَالَ: أَمْرُنِي ابْنِي. وَهُوَ كَاذِبٌ مَا أَرَاهُ إِلَّا جَائِزًا أَمْرُهُ أَوْ لَمْ يَأْمُرْهُ، فَإِنْ أَنْكَرَ الْأَبْنُ كَانَ نَصْفُ الصَّدَاقِ عَلَى الْأَبِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سَفِيَّانُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَبْنُ صَغِيرًا، أَوْ كَانَ يَخْطُبُ عَلَيْهِ بَرِّضًا مِنْهُ.

١٢١٥- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَّانُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً فَقَالَ: تَزَوَّجْتُ أَمْرَأَةً حَرَامًا. قَالَ: أَرَى النِّكَاحَ جَائِزًا.

قَالَ أَحْمَدُ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: إِنْ أَرَادَ بِهِ كَذِبًا أَوْ مَكَايِدَةً؛ فَالنِّكَاحُ جَائِزٌ.
١٢١٦- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانُ عَنْ رَجُلٍ زَوَّجَ ابْنَهُ صَغِيرًا، وَضَمَّنَ
الْمَهْرَ فَمَاتَ الْأَبُ وَلَمْ يَدَعْ وَفَاءً. قَالَ: يَرْجِعُ بِالْمَهْرِ عَلَى
الْأَبْنِ، فَإِنْ تَرَكَ وَفَاءً أَخَذَ مِنْ مِيرَاثِهِ وَحُسِبَ بِهِ الْأَبْنُ مِنْ
نَصِيْبِهِ.

قَالَ أَحْمَدُ: كَمَا قَالَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ (سواء) ^(١).

١٢١٧- قُلْتُ: رَجُلٌ تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً وَلَهَا ابْنٌ رَضِيعٌ مِنْ غَيْرِهِ، فَأَرَادَتْ
أَنْ تَرْضِعَهُ (وَمَنْعَهَا زَوْجُهَا أَنْ تَرْضِعَهُ؟). قَالَ: لَيْسَ لَهَا أَنْ
تَرْضِعَهُ.

قَالَ: أَقُولُ هَكَذَا.

قُلْتُ: فَتَتْرَكَ الصَّبِيَّ؟

قَالَ: يَسْتَرْضِعُ لَهُ إِنْمَا تَزَوَّجَهَا لِلْفَرَاشِ، لَا لِتَشْغُلَ نَفْسَهَا.

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ كَمَا قَالَ.

١٢١٨- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ أَمْرَأَةً كَانَتْ تَحْتَ رَجُلٍ فَفَارَقَهَا وَلَهَا
(ابْنَةٌ، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ رَجُلًا فَوَلَدَتْ لَهُ ابْنَةً فَأَرَادَ ابْنُ الزَّوْجِ أَنْ
يَتَزَوَّجَ) ^(٢) ابْنَتَهَا قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ الَّتِي كَانَتْ قَبْلَ، وَكَانَتْ بَعْدَ.

(٢) مِنْ (ظ).

(١) مِنْ (ظ).

قَالَ أَحْمَدُ: لَا بِأَسَ التِّي قَبْلَ وَالتِّي بَعْدَ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ سَوَاءٌ.

١٢١٩- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَّانُ: إِذَا (أَحَلَّ) ^(١) لَهُ فَرَجَهَا فَوْقَ عَلَيْهَا فَهِيَ

مَمْلُوكَةٌ لِسَيِّدِهَا الْأَوَّلِ وَالْوَلَدِ مَمْلُوكٌ وَيُثَبِّتُ النِّسْبَ.

قَالَ أَحْمَدُ: هَذَا وَطِئٌ عَلَى شَبْهَةِ الْوَلَدِ وَلَدَهُ وَالْأُمُّ تُرْجَعُ إِلَى سَيِّدِهَا الْأَوَّلِ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

١٢٢٠- سُئِلَ (الإمام) أَحْمَدُ (رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى) عَنْ أَمْرَأَةٍ أَحَلَّتْ

جَارِيَتَهَا لِابْنِهَا فَوَطَّئَهَا؟ / ١٢٠ع /

قَالَ: إِذَا وَطَّئَهَا فَقَدْ اسْتَهْلَكَهَا.

قِيلَ: (فَإِنَّهَا أَعْتَقْتُهَا) ^(٢).

قَالَ: لَا أَدْرِي.

قَالَ إِسْحَاقُ: إِذَا وَطَّئَهَا مَرَّةً فَحَمَلَتْ فَهُوَ اسْتِهْلَاكٌ، فَأَمَّا إِذَا

وَطَّئَهَا فَلَمْ تَحْمَلْ فَعَتَقْتُهَا جَائِزٌ.

١٢٢١- (قُلْتُ): ^(٣) سُئِلَ سَفِيَّانُ عَنْ شَهَادَةِ رَجُلٍ (مَكَانَ رَجُلٍ) ^(٤)

فِي الطَّلَاقِ؟ قَالَ: مَا أَرَاهُ إِلَّا جَائِزًا.

قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ، مَا أَحْسَنَ مَا قَالَ.

(١) فِي (ع): حَلْ.

(٢) فِي (ظ): فَإِنَّهُ أَعْتَقَهَا.

(٣) انْظُرِ «الْمَغْنِي» لِابْنِ قَدَامَةَ ١٤ / ٢٠٠.

(٤) مِنْ (ظ).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ وَكَذَلِكَ فِي (كُلِّ الْحَقُوقِ)^(١)، وَتَجُوزُ شَهَادَةُ رَجُلٍ عَلَى شَهَادَةِ آخَرَ، كَانَ شَرِيحَ (يَجِيزُهُ)^(٢) وَيَسْمِيهِمُ الْمُبَادِيلَ يَعْنِي: الضَّرْرُورَةَ.

١٢٢٢- قُلْتُ (لَأَحْمَدَ)^(٣): سُئِلَ سَفِيَانُ عَنْ رَجُلٍ خَلَا بِأَمْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ. قَالَ: لَهَا الْمَهْرُ كَامِلًا. (قِيلَ):^(٤) وَإِنْ كَانَ مُحَرَّمًا؟ قَالَ: وَإِنْ كَانَ مُحَرَّمًا.

قَالَ أَحْمَدُ: نَعَمْ، إِذَا أَغْلَقَ الْبَابَ وَأَرَخِيَ السِّتْرَ. قَالَ إِسْحَقُ: لَا يَكُونُ لَهَا الْمَهْرُ بِالْخُلُوةِ أَبَدًا عَلَى هَذَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ خُلُوةً وَهِيَ فَارِغَةٌ.

١٢٢٣- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً عَلَى خَادِمٍ، ثُمَّ زَوْجَهَا غَلَامَهُ فَوَلَدَتْ أَوْلَادًا أَوْ طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا؟ قَالَ: لَهَا نِصْفُ قِيَمَتِهَا وَقِيَمَةُ وَلَدِهَا. قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

١٢٢٤- قَالَ سَفِيَانُ: فَإِنْ أَعْتَقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا لَمْ يَجْزَ (لَهُ)^(٥) ذَلِكَ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَا يَجُوزُ عِتْقُهُ؛ لِأَنَّهُ حِينَ تَزَوَّجَهَا وَجَبَتْ (الْجَارِيَةُ لَهَا)^(٦).

(١) فِي (ع): الْحَقُوقُ كُلُّهَا. (٢) فِي (ظ): يَجِيزُ بِذَلِكَ.

(٣) مِنْ (ظ). (٤) مِنْ (ظ).

(٥) مِنْ (ظ). (٦) فِي (ع): لَهُ الْجَارِيَةُ.

١٢٢٥- قَالَ سفيان: فَإِنْ نَقَصْتَ الْخَادِمَ مِنْ عَيْبٍ أَوْ شَيْءٍ شَارَكَهَا فِي النِّصْفِ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ نِصْفَ الْقِيَمَةِ، وَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَرْضٍ فَبَيْتَهُ دَارًا فَلَهُ نِصْفُ قِيَمَةِ الْأَرْضِ، أَوْ ثَوْبٍ فَصَبْغَتَهُ فَلَهُ نِصْفُ قِيَمَةِ الثَّوْبِ، وَكُلِّ شَيْءٍ (مِنْ) ^(١) أَشْبَاهِ هَذَا؛ لِأَنَّهُ اسْتِهْلَاكٌ.

قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

١٢٢٦- قُلْتُ: سُئِلَ سفيان عَنْ رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: يَوْمَ أَخْرَجْتُ مِنَ الْبَلَدِ فَأَمْرُكَ بِيَدِكَ. فَخَرَجَ سِرًّا لَمْ تَعْلَمْ الْمَرْأَةُ، ثُمَّ عَلِمَتْ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا أَرَاهُ شَيْئًا.

قَالَ أَحْمَدُ: أَمْرُهَا بِيَدِهَا سِرًّا خَرَجَ أَوْ عِلَانِيَةً إِذَا جَعَلَ أَمْرَهَا بِيَدِهَا فَلَهَا (الْأَمْرُ) ^(٢) مَا لَمْ يَغْشَاهَا عَلَى حَدِيثِ زَبْرَاءَ ^(٣).

قَالَ إِسْحَاقُ: الْأَمْرُ بِيَدِهَا إِذَا خَرَجَ وَلَكِنْ إِذَا لَمْ تَعْلَمْ ذَلِكَ حَتَّى قَامَتْ مِنْ ذَلِكَ الْمَجْلِسِ ذَهَبَ خِيَارُهَا، إِلَّا أَنْ يُوقَّتَ الزَّوْجُ وَقْتًا، وَمَتَى مَا بَلَغَهَا بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ أَكْثَرَ فَلَمْ تُخَيَّرْ شَيْئًا فِي مَجْلِسِهَا؛ فَلَا خِيَارَ لَهَا.

(١) مِنْ (ظ).

(٢) فِي (ع): الْمَهْر.

(٣) رَوَاهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» ٦١٧/١، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ ٢٥١-٢٥٢/٧ (١٣٠١٧)،

وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلَّى» ١٥٧/١٠، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ» ٢٢٥/٧، وَابْنُ

عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْتَمْهِيدِ» ٥٢/٣.

(الجزء الثالث / ٦٨ ظ)

١٢٢٧- قَالَ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ الْمُرُوزِيُّ^(١) قَالَ: قُلْتُ

(لَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ)^(٢): قَالَ

الْأَوْزَاعِيُّ: / ١٢١ع/ رَجُلٌ خَيْرٌ أَمْرَأَتَهُ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَرْجَعَ مِنْ

قَبْلِ أَنْ تَخْتَارَ إِنْ شَاءَ رَجَعَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَخْتَارَ.

قَالَ سَفِيَّانُ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجَعَ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَهُ أَنْ يَرْجَعَ، وَكَذَلِكَ إِذَا جَعَلَ أَمْرَهَا بِيَدِهَا فَلَهُ أَنْ

يَرْجَعَ (فِيهِ) مَا لَمْ تَخْتَرْ.

قَالَ إِسْحَقُ: (هُوَ)^(٣) كَمَا قَالَ أَحْمَدُ وَالْأَوْزَاعِيُّ.

١٢٢٨- (قَالَ): قُلْتُ: قَالَ سَفِيَّانُ: إِذَا طَلَّقَهَا (ثَلَاثًا)^(٤) وَهُوَ

مَرِيضٌ، ثُمَّ صَحَّ، ثُمَّ مَاتَ فَإِنَّهَا تَرِثُهُ، وَإِنْ مَاتَ لَمْ يَرِثْهَا صَحَّ

أَوْ لَمْ يَصِحَّ.

قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا صَحَّ فَلَيْسَ لَهَا مِيرَاثٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كُلَّمَا كَانَ أَصْلُ الطَّلَاقِ فِي الْمَرَضِ فَهُوَ فَارٍ صَحَّ

أَوْ لَمْ يَصِحَّ إِذَا مَاتَ وَرِثَتْهُ.

(٢) فِي (ظ) وَلَيْسَ فِي (ع).

(٤) مِنْ (ظ).

(١) مِنْ (ظ).

(٣) مِنْ (ظ).

١٢٢٩- (قال): قُلْتُ: (قَالَ): ^(١) إذا طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً أَوْ تَطْلِيقَتَيْنِ وَهُوَ

مَرِيضٌ، ثُمَّ صَحَّ فِي الْعِدَّةِ فَطَلَّقَهَا الثَّالِثَةَ لَمْ يَتَوَارَثَا.
قَالَ أَحْمَدُ: لَا تَرِثُ.

قُلْتُ: (كَمَا لَوْ) ^(٢) طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً أَوْ تَطْلِيقَتَيْنِ وَهُوَ صَحِيحٌ، ثُمَّ
مَرَضَ فَطَلَّقَهَا الثَّالِثَةَ، ثُمَّ مَاتَ فِي الْعِدَّةِ وَرِثَتْهُ.
قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ، تَرِثُهُ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

١٢٣٠- (قال): قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً وَدَخَلَ بِهَا،

ثُمَّ تَزَوَّجَ أُخْرَى فَدَخَلَ بِهَا وَهِيَ أُمُّ الْأُولَى فَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ؟
قَالَ: لَهَا الصَّدَاقُ، وَلَا مِيرَاثُ لَهَا.

قَالَ أَحْمَدُ: كَمَا قَالَ، وَلَا مِيرَاثُ لَهَا.

١٢٣١- قُلْتُ: قَالَ: فَإِنْ (لَمْ يَكُنْ) دَخَلَ بِالْأُخْرَى فَنَكَحَ الْأُولَى

جَائِزٌ، وَالْأُخْرَى فَاسِدٌ وَلَيْسَ لَهَا صَدَاقٌ وَلَا مِيرَاثٌ وَلَا عِدَّةٌ
عَلَيْهَا.

قَالَ أَحْمَدُ: كَمَا قَالَ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

١٢٣٢- قُلْتُ: (قَالَ): ^(٣) فَإِنْ تَزَوَّجَ الْأَبْنَةُ وَالْأُمُّ (فِي يَوْمٍ

(٢) فِي (ع): كَمَا قَالَ لَوْ.

(١) مِنْ (ظ).

(٣) مِنْ (ظ).

واحد^(١)، (ودخلَ بهما في يوم واحد)^(٢) فلا ميراثَ لهما،
ولهما الصداقُ، وعليهما عدةُ المطلقةِ ثلاثة قروء.
قَالَ أحمد: جيد؛ لأنه فسخ بلا موت. يقول: ليس عليها عدة
المتوفى.

قَالَ إسحاق: كَمَا قَالَ.

١٢٣٣- (قال): قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً وَهِيَ ثَيِّبٌ،
ثُمَّ تَزَوَّجَ صَبِيَّةً فَعَمِدَتْ أَمْرَأَتُهُ إِلَى الصَّبِيَّةِ فَأَرْضَعَتْهَا: فَسَدَتْ
عَلَيْهِ جَمِيعًا، وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الصَّبِيَّةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَانَ دَخَلَ
بِالثَّيِّبِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْكَبِيرَةَ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ أُمَّ الصَّغِيرَةِ؛
لَأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَزَوَّجَ الْأَبْنَةَ فَدَخَلَ أَوْ لَمْ يَدْخُلْ لَمْ تَحِلَّ لَهُ الْأُمُّ،
وَإِذَا تَزَوَّجَ الْأُمَّ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَلَّتْ لَهُ الْأَبْنَةُ.
قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ سَوَاءٌ.

١٢٣٤- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: يَكْرَهُ أَنْ تَسْتَأْجِرَ الظُّنْرَ إِلَى أَنْ تَقْطَعَ
حَتَّى سَمِيَ أَجَلًا مَعْلُومًا أَوْ دَرَاهِمَ مَعْلُومَةً، وَلَا يَسْمَى كَسُوةً
إِلَّا كَسُوةً يَسْمِيهَا بَابًا بَابًا.
قَالَ أَحْمَدُ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ إِلَّا قَوْلُهُ فِي الْكَسُوةِ، لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ

(٢) من (ظ).

(١) في (ع): يومًا واحدًا.

يسمي الكسوة، يكسوها أوساط الكسوة.

١٢٣٥- (قال): قُلْتُ: تكره لبن ولد الزنا أن يُرضع به؟

قَالَ أَحْمَد: قد كرهه قومٌ.

قُلْتُ: تكرهه أنت؟

قَالَ: إني أخبرك، اللبن يشبه علقته.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٢٣٦- قُلْتُ: قَالَ سفيان في رجلٍ تزوجَ امرأةً وله ابنةٌ من غيرها،

فزوجها رجلاً، فماتَ أبوها فإن شاء زوجَ ابنته تزوجَ أمراًته.

قَالَ أَحْمَد: نعم، جمع عبد الله بن جعفر بين امرأةٍ رجلٍ

وابنته^(١).

قُلْتُ: ترى أنت؟

قَالَ: نعم.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٢٣٧- قُلْتُ: قَالَ سفيان في رجلٍ طَلَّقَ أمراًته ثلاثاً، ثم تزوجها

رجلٌ بغيرِ ولي، ثم طَلَّقَهَا، لا يعجبني أن يتزوجها زوجها

الأولَ حتَّى يكونَ نكاحاً بولي.

قَالَ أَحْمَد: ما أحسن ما قَالَ!

قَالَ إِسْحَقُ: كما قال (و) إن تزوجها بغيرِ ولي، ثم طَلَّقَ لم يقع

(١) رواه البيهقي ١٦٧/٧.

عليها الطلاق؛ لأنَّ العقدَ منفسخة؛ لقولِ النبي ﷺ: «فنكاحها باطل»^(١).

١٢٣٨- (قال): قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَهُوَ يَرِيدُ أَنْ يُحْلَهَا لِزَوْجِهَا، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ / ١٢٢ ع / (أَنْ يَمْسُكَهَا)^(٢)؟ (قَالَ)^(٣): لَا يَعْجِبُنِي إِلَّا أَنْ يَفَارِقَ وَيَسْتَقْبَلَ نِكَاحًا جَدِيدًا. قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ إِسْحَاقُ: لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَمْسُكَهَا؛ لِأَنَّ الْمَحْلَلَ لَمْ (يَتِمَّ)^(٤) لَهُ عَقْدَةُ النِّكَاحِ. / ٦٩ ظ /

١٢٣٩- (قال): قُلْتُ: قِيلَ لَهُ فَإِنْ فَارَقَهَا أَتَحِلُّ لِزَوْجِهَا الْأَوَّلِ؟ قَالَ: لَا.

قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

١٢٤٠- (قال): قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: وَإِذَا كَانَ عِنْدَ الرَّجُلِ مَمْلُوكَةٌ فَطَلَّقَهَا تَطْلِيقَتَيْنِ، فَوَقَعَ عَلَيْهَا (سَيِّدَهَا) فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِزَوْجِهَا. قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ، وَكَذَلِكَ (إِنْ)^(٥) طَلَّقَهَا بِتَطْلِيقَتَيْنِ، ثُمَّ اشْتَرَاهَا لَمْ تَحِلَّ لَهُ، (وَلَكِنْ إِذَا)^(٦) أَعْتَقَهَا تَزَوَّجَهَا وَتَكُونُ عِنْدَهُ

(١) سبق تخريجه عند المسألة (٨٧٢).

(٢) في (ظ): فأمسكها.

(٣) من (ظ).

(٤) في (ظ): يحل.

(٦) في (ع): ولكنه إن.

(٥) من (ظ).

على واحدة ومضت ثنتان على حديث عمرو بن مغيث^(١).
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٢٤١- (قال): قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ فِي رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: كُلُّ أَمْرَأَةٍ
 أَتَزَوَّجُهَا مَا دُمْتُ حَيَّةً فَهِيَ طَالِقٌ. قَالَ: هَذَا وَقْتُ.
 قَالَ أَحْمَدُ: إِنْ تَزَوَّجَهَا لَمْ أَمْرُهُ أَنْ يَفَارِقَهَا.
 قَالَ إِسْحَقُ: (هَذَا) جَائِزٌ، لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ أَبَدًا مَا لَمْ يَسْمَهَا
 بَعِينَهَا وَقَّتْ أَوْ لَمْ يُوقَّتْ، وَإِذَا سَمَاهَا (حَنْثٌ)^(٢) فَإِنْ فَعَلَ لَمْ
 أَمْرُهُ بِفِرَاقِهَا.

١٢٤٢- قُلْتُ: قَالَ: وَإِذَا قَالَ مِنْ بَنِي آدَمَ فَلَيْسَ بِوَقْتٍ، يَتَزَوَّجُ.
 قَالَ أَحْمَدُ: نَعَمْ.
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٢٤٣- (قال): قُلْتُ: مَنْ قَالَ إِذَا بَدَأَ بِالطَّلَاقِ وَقَعَ (وَإِنْ بَرَّ)^(٣).
 قَالَ: هَذَا شَرِيحٌ يَقُولُهُ، وَلَيْسَ ذَا شَيْءٍ.
 قَالَ إِسْحَقُ: صَدَقَ وَأَجَادَ.

١٢٤٤- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ فِي رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: لَا تَخْرُجِي.
 قَالَتْ: وَاللَّهِ لَا أَخْرُجَنَّ. قَالَ: إِنْ خَرَجْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ رَدَّهَا
 ثَلَاثًا: أَمَّا فِي الْقَضَاءِ فَهُوَ يَلْزُمُهُ.

(١) رواه ابن أبي شيبة ٤٦٠/٣ (١٦١٣٦).

(٢) في (ظ) رسمتها هكذا: حفت. (٣) في (ع): وأدبر.

قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا كَانَ إِنَّمَا أَرَادَ الْكَلَامَ الْأَوَّلَ لَا يُلْزِمُهُ.
 قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ، لَا يُلْزِمُهُ إِلَّا تَطْلِيقُهُ؛ لِأَنَّهُ تَكَرَّرَ.
 ١٢٤٥- قُلْتُ: قَالَ رَجُلٌ لَامْرَأَتِهِ: إِنْ لَمْ أَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا فَأَنْتِ
 طَالِقٌ. فَيَمُوتُ أَوْ تَمُوتُ يَتَوَارَثَانِ إِنْ لَمْ يُوقَّتْ.

قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا كَانَ عَلَى أَمْرِ سَهْلٍ عَقْدَ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُهُ الْيَوْمَ
 فَتَوَانِيْ عَمْدًا حَتَّى حَنْثٌ، فَإِذَا كَانَ طَلَّقَ ثَلَاثًا لَمْ يَتَوَارَثَا، وَإِذَا
 كَانَ لَهُ فِيهَا مَهْلَةٌ أَوْ مَدَّةٌ أَرَادَ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَإِنْ تَعَدَّ ذَلِكَ ثُمَّ مَاتَ
 تَوَارَثَا.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

١٢٤٦- (قَالَ): قُلْتُ: قِيلَ لِسَفِيَّانَ: يَجَامِعُ أَمْرَأَتُهُ مَا لَمْ يَحْنِثْ؟
 قَالَ (أَحْمَدُ): نَعَمْ، هِيَ أَمْرَأَتُهُ بَعْدُ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كُلَّمَا حَلَفَ عَلَى مِثْلِ هَذَا تَرَبَّصْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ
 الْحَنْثُ.

١٢٤٧- قُلْتُ (لِأَحْمَدَ): (قَالَ)^(١) سَفِيَّانَ: إِذَا وَقَّتْ وَقْتًا فَجَاوَزَ ذَلِكَ
 الْوَقْتُ، وَهُمَا حَيَانٌ؛ وَقَعَ الطَّلَاقُ.
 قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

١٢٤٨- قُلْتُ: قَالَ: رَجُلٌ حَلَفَ عَلَى أَمْرَأَتِهِ فَقَالَ: إِنْ فَعَلْتُ كَذَا
 وَكَذَا فَهِيَ طَالِقٌ، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ تَفْعَلَ ذَلِكَ الشَّيْءَ،

(١) فِي (ع): سَتَلْ.

(ثم) ^(١) تزوجها رجل آخر، ثم إن الرجل طلقها فرجعت إلى زوجها الأول: ليس بشيء سقط الحنث حين طلقها وتزوجها غيره.

قَالَ أَحْمَدُ: لَا، الْحَنْثُ عَلَيْهِ.

قَالَ إِسْحَاقُ: أَجَاد، خَشِيتُ أَنْ يسهو، أَبُو عبيد قَالَ بِذَلِكَ الْقَوْلِ.

١٢٤٩- (قَالَ): قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: وَإِنْ كَانَ شَيْءٌ يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ فَإِنَّ الْحَنْثَ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ وَإِنْ سَمِيَ ثَلَاثًا أَنْهَدَمَ ذَلِكَ.

قَالَ أَحْمَدُ: ثَلَاثٌ وَوَاحِدٌ وَوَاحِدٌ، إِنَّمَا يَسْقُطُ الْحَنْثُ بِأَنْ يَحْنُثَ، مَا لَمْ يَحْنُثْ فَإِنَّ الْحَنْثَ عَلَيْهِ قَائِمٌ. قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

١٢٥٠- (قَالَ): قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ فِي رَجُلٍ طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً، فَقَالَ مَكَانَهُ: إِنْ رَاجَعْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا: إِنْ رَاجَعَهَا فِي الْعِدَّةِ فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَإِنْ تَرَكَهَا حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا فَهُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخَطَّابِ وَيَتَزَوَّجُهَا إِنْ شَاءَ.

قَالَ أَحْمَدُ: إِنْ كَانَ (قَالَ) ^(٢) هَذَا الْقَوْلُ أَرَادَ أَنْ يُغْلَظَ عَلَيْهَا وَأَلَّا تَعُودَ إِلَيْهِ فَمَتَى مَا رَاجَعَهَا فِي الْعِدَّةِ وَبَعْدَ الْعِدَّةِ طُلِّقَتْ، وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا أَرَادَ الرَّجْعَةَ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ فَهُوَ عَلَى مَا أَرَادَ بِهِ

يحنث في العدة ولا يحنث (بعد)^(١) العدة.

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ كَمَا قَالَ، وَلَكِنْ بَعْدَ الْعِدَّةِ لَا تَسْمَى مُرَاجَعَةً
/١٢٣ع/ إِنَّمَا هُوَ تَجْدِيدُ نِكَاحٍ، وَلَكِنْ هُوَ عَلَى مَا نَوَى.
١٢٥١- (قَالَ): قُلْتُ: (قَالَ):^(٢) قَالَ إِبْرَاهِيمُ: رَجُلٌ حَلَفَ أَنْ لَا
يَلْبَسَ مِنْ غَزَلٍ أَمْرَأَتِهِ، فَحَاكَتْ ثَوْبًا يَبِيعُهُ وَيَشْتَرِي غَيْرَهُ؟ فَكَّرَهُ
ذَلِكَ.

قَالَ أَحْمَدُ: يَكْرَهُ ذَلِكَ.

قَالَ إِسْحَقُ: أَجَادَ إِبْرَاهِيمُ؛ لِأَنَّهُ عَلَى إِرَادَتِهِ.
١٢٥٢- (قَالَ): قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانٌ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً فَوَلَدَتْ
لِخَمْسَةِ أَشْهُرٍ، فَأَقَامَتِ الْمَرْأَةُ الْبَيْتَ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ؟
قَالَ: يَلْحَقُ النَّسَبُ، الْبَيْتَ بَيْنَهَا.
قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا قَامَتِ الْبَيْتَ فَالْوَلَدُ لَهُ، وَإِذَا قَالَ: لَيْسَ مِنِّي.
لَا عِنَهَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ (أَحْمَدُ)^(٣).

١٢٥٣- (قَالَ): قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانٌ: إِنْ جَاءَتِ الْمَمْلُوكَةُ بِوَلَدٍ
وَزَوْجَهَا حُرًّا، فَانْتَفَى مِنْهُ؛ أَلَزَقَ بِهِ الْوَلَدَ وَلَا ضَرْبَ.
قَالَ أَحْمَدُ: لَا، بَلْ يَلَاعُنْهَا وَيَنْفِي وَلَدَهَا.

(١) فِي (ظ): فِي غَيْرِ.

(٢) مِنْ (ظ).

(٣) مِنْ (ظ).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّ بَيْنَ كُلِّ زَوْجَيْنِ مَلَاعَنَةً.

١٢٥٤- (قَالَ): قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: وَإِنْ كَانَتْ حُرَّةٌ تَحْتَ الْمَمْلُوكِ فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ وَانْتَفَى مِنْهُ أَلْزَقُ بِهِ الْوَلَدُ، وَضُرِبَ الْحَدُّ / ٧٠ ظ/.
قَالَ أَحْمَدُ: يَلَاعَنُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ (أَحْمَدُ) ^(١).

١٢٥٥- (قَالَ): قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانُ عَنْ رَجُلٍ قَذَفَ أَمْرَأَتَهُ وَهِيَ صَمَاءُ خَرَسَاءُ. قَالَ الشَّعْبِيُّ: يَجْلُدُ. وَكَانَ غَيْرُهُ يَقُولُ: لَا يَجْلُدُ.
قَالَ أَحْمَدُ: لَا أَرَى وَقَعَ شَيْءٌ، لَعَلَّهَا كَانَتْ تُقَرَّرُ، وَلَعَلَّهَا كَانَتْ تَعْفُو عَنْهُ أَوْ تَسْكُتُ عَنْهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٢٥٦- (قَالَ): قُلْتُ: (قَالَ) ^(٢) سَفِيَانُ عَنْ رَجُلٍ وَطِئَ جَارِيَتَهُ فَوَلَدَتْ، وَلَمْ يَدَّعِ الْوَلَدَ وَلَمْ يَنْفِهِ: مَا أَرَى إِلَّا أَنْ يَلْحَقَهُ.
قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا كَانَ وَطْئًا مَعْرُوفًا (يَلْحَقُهُ) ^(٣) كَمَا قَالَ عُمَرُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

١٢٥٧- (قَالَ): قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِأَمْرَأَتِهِ: مَا فِي بَطْنِكَ لَيْسَ مِنِّي: (تَتَرَبَّصُ) ^(٤) حَتَّى تَضَعَ.

قَالَ أَحْمَدُ: نَعَمْ، إِذَا وَضَعَتْ إِنْ نَفَاهُ لَاعْنَهَا، وَإِنْ أَدَّعَاهُ فَالْوَلَدُ

(١) مِنْ (ظ). (٢) فِي (ظ): سُئِلَ.

(٣) فِي (ع): يَحْلِفُهُ. (٤) فِي (ع): تَتَرَكُّ.

ولده ولا يُضرب إلا أن يقول: زنيته. فإن قال: زنيته؛ ضُرب الحد.

قال إسحاق: كما قال.

١٢٥٨- (قال): قلت: قال إبراهيم وعطاء: إذا ضُرب الرجل في القذف، ثم قذف أمراًته يُضرب ولا يلاعن.

قال أحمد: لم؟

قلت: لا تجوز شهادته.

قال: وأي شيء اللعان من الشهادة؟!

قلت: يلاعن؟

قال: إي والله، لو كان معناه معنى الشهادة فقفها (زوجها) وهو فاسق لم يلاعنها، ولو كان معناه معنى الشهادة لكان يشهد هو أو تشهد هي كما يشهد عليهما غيرهما.

قال إسحاق: كما قال.

١٢٥٩- قلت: سئل سفيان عن رجل رأى في حجر أمراًته ولداً

فقال: ليس هذا بولدي ولا أقذف أمراًتي؟ قال: بينة المرأة أنه ولدها، وإلا هو منه برئ.

قال أحمد: إذا كان الفراش فراشه فقال: ليس هذا الولد مني وقد (كانت ولدته)^(١) في ملكه؛ يلاعن.

(١) في (ظ): كان.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٢٦٠- (قال): قُلْتُ: فَإِنْ قَالَ رَجُلٌ لَامْرَأَتِهِ مَعَهَا وَلَدٌ: لَيْسَ هَذَا بَوْلَدِكَ.

قَالَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٢٦١- قُلْتُ: قَالَ الشَّعْبِيُّ: رَجُلٌ قَذَفَ أَمْرَأَتَهُ (بِالزَّنا)^(١) فَقَالَ: زَنَا بِكِ فُلَانٌ. فَلَاعَتَهُ أَمْرَأَتُهُ، (وَإِنْ)^(٢) الرَّجُلَ الَّذِي قَذَفَ (بِأَمْرَأَتِهِ جَاءَ بَعْدُ فَقَالَ: أَفْتَرَيْتَ عَلَيَّ. لَا يَجْلِدُ زَوْجَ الْمَرْأَةِ لَهُ لَاعَتَهُ أَمْرَأَتَهُ أَبْطَلَتْ عَنْهُ الْحَدُ)^(٣).

قَالَ أَحْمَدُ: حَدِيثُ مَا عَزَّ بَنَ مَالِكٍ^(٤) حِينَ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: فَمَنْ؟ قَالَ: بِفُلَانَةٍ، فَلَمْ يَضْرِبْهُ النَّبِيُّ ﷺ لَهَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٢٦٢- (قال): قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانٌ: إِذَا وَقَّتْ وَقَّتًا فِي الظَّهَارِ فَذَهَبَ ذَلِكَ الْوَقْتُ كَأَنَّهُ / ١٢٤ع / (يَقُولُ) لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا مَضَى الْوَقْتُ سَقَطَ الظَّهَارُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

(١) من (ظ). (٢) في (ظ): ثُمَّ إِنَّ.

(٣) من (ظ).

(٤) رواه أحمد ١/ ٢٣٨، ٢٥٥، ٢٨٩، ٣٢٥، والبخاري (٦٨٢٤)، وأبو داود

(٤٤٢٧)، والبيهقي ٨/ ٢٢٦. من حديث ابن عباس مرفوعًا.

١٢٦٣- (قال): قُلْتُ: رجلٌ تظاهر فأخذ في الصوم فجامع بالليل (يستقبل)^(١)؟

قَالَ أَحْمَدُ: يستقبل.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٢٦٤- قُلْتُ: (قَالَ): فَإِنْ أَطْعَمَ فجامع يطعم؛ ليس هذا من نحو هذا، يعني: الصوم.

قَالَ أَحْمَدُ: يقضي.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٢٦٥- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهِرِ أُمِّي، إِنْ قَرَبْتِكَ.

قَالَ: إِنْ قَرَبَهَا قَبْلَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ كَانَ ظَهَارًا وَسَقَطَ الْإِيلَاءُ، وَإِنْ تَرَكَهَا أَرْبَعَةَ (أَشْهُرٍ)^(٢) قَبْلَ أَنْ يَجَامِعَهَا كَانَ إِيلَاءً؛ لِأَنَّهُ مَنَعَهُ مِنَ الْجَمَاعِ مَا قَالَ فَمَتَى (مَا) قَرَبَهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَقَعَ عَلَيْهِ الظَّهَارُ إِذَا لَمْ يَكُنْ وَقْتُ وَقْتًا، فَإِذَا وَقَّتْ وَقْتًا فَمَضَى ذَلِكَ الْوَقْتُ قَبْلَ أَنْ يَجَامِعَهَا لَمْ يَكُنْ ظَهَارًا.

قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهِرِ أُمِّي. وَلَمْ يَوْقْتُ لَذَلِكَ وَقْتًا، فَقَدْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ كَفَارَةُ الظَّهَارِ، إِلَّا أَنْ يَطْلُقَهَا ثَلَاثًا، فَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فَلَا كَفَارَةَ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَرَاغِعَهَا بَعْدَ زَوْجٍ فَإِنْ

(١) من (ظ).

(٢) من (ظ).

راجعها فالظهار عليه.

وإن قال لها: أنتِ عَلَيَّ كظهرِ أُمي سنة^(١) إن وطئتكَ. فجاءت بعد مضي الأربعة الأشهر (وقت)^(٢) لها فإما أن (يبقي)^(٣)، وإما أن يطلَّق، وإن هي تركته حتَّى تمضي السنة سقط عنه الظهار، وإن هو وطئها قبل مضي السنة فقد وجبت عليه كفارة الظهار.

قال إسحاق: كما قال.

١٢٦٦- قُلْتُ: قال سفيان: لا يُعلم الإيلاء إلا في الجماع وهو الذي نأخذ به.

قال أحمد: جيد.

قال إسحاق: كما قال (أحمد).

١٢٦٧- (قال): قُلْتُ: قال سفيان (في) رجل آلى من أَمْرَاته فمضت أربعة أشهر، فقال الرَّجُل بعد الأربعة الأشهر: إني كنت جامعتها قبل أن تمضي الأربعة الأشهر؟ قال: لا يُصدَّق (بقوله) لأنها قد بانت منه إلا أن يأتي بينة، وإذا قال (لها)^(٤) قبل أنقضاء الأربعة الأشهر: إني كنت قد جامعتها، صدق. قال أحمد (رحمه الله): قبل الأربعة وبعد الأربعة واحد،

(١) فوق كلمة سنة في (ظ) كلمة: حتَّى.

(٢) في (ظ): وقف. (٣) في (ع): يفي.

(٤) من (ظ).

ويصدق ويطؤها بعد الأربعة إن شاء.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٢٦٨- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ فِي رَجُلٍ آلَى مِنْ أَمْرَاتِهِ وَهُوَ مَرِيضٌ،

فَمَضَتْ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٍ وَهُوَ صَحِيحٌ، ثُمَّ مَاتَ فِي الْعِدَّةِ فَإِنَّهَا تَرْتَهُ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ بَعْدَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مَضَى الْأَرْبَعَةِ طَلَاقًا

/ ٧١ ظ / كَمَا قَالَ (هَؤُلَاءِ) ^(١)؛ يَوْقِفُ عِنْدَ مَضَى الْأَرْبَعَةِ.

١٢٦٩- (قُلْتُ: قَالَ) ^(٢): فَإِذَا آلَى وَهُوَ صَحِيحٌ فَمَضَتْ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٍ

وَهُوَ مَرِيضٌ، ثُمَّ مَاتَ فِي الْعِدَّةِ، فَلَا مِيرَاثَ بَيْنَهُمَا.

قَالَ أَحْمَدُ: كُلُّ هَذَا وَاحِدٌ. لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ، أَمْرَاتُهُ عَلَى حَالِهَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٢٧٠- قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ أَلَّا يَجَامَعَ أَمْرَاتَهُ فِي بَيْتٍ أَوْ

(دَارٍ) ^(٣) أَوْ مَنْزَلٍ، ثُمَّ تَرَكَهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَلَيْسَ بِإِيلَاءٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ

شَاءَ جَامِعُهَا فِي غَيْرِهِ وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

قَالَ أَحْمَدُ: صَدَقَ.

قَالَ إِسْحَقُ: هَذَا إِيلَاءٌ؛ لَمَا عَقَدَ الْيَمِينَ أَنْ لَا يَجَامَعَ.

١٢٧١- (قَالَ): قُلْتُ: قَالَ: سَأَلْتُ سَفِيَانَ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ أَنْ لَا

(١) فِي (ع): هُوَ لَا لِأَنَّهُ. (٢) فِي (ع): قَالَ: قُلْتُ.

(٣) فِي (ع): غَارَ.

يجماع أمراته إن شاء الله (تعالى)، لا يرونه شيئاً، حتى يحلف فيهم اليمين أن لا يجمعهما أربعة أشهر فما زاد. قَالَ أحمد: نحن لا نرى الاستثناء في الطلاق، وأمّا هذا فليس (هو) ^(١) بطلاق. في الإيلاء نفسه لا أوجب الطلاق، له الاستثناء.

قَالَ إسحاق: له الاستثناء.

١٢٧٢- (قال): قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ فِي رَجُلٍ غَابَ عَنْ أَمْرَاتِهِ فَجَاءَهَا نَعِي زَوْجِهَا أَنَّهُ قُتِلَ فَاعْتَدَتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ، فَقَدِمَ زَوْجُهَا (الأول) ^(٢)؟ قَالَ: هِيَ أَمْرَاتُهُ. قِيلَ لَهُ: فَإِنَّهُ (قَدْ) قَذَفَهَا؟ (قال): لَا يَلَاعِنُهَا وَيُفَرِّقُ / ١٢٥ع / بَيْنَهُمَا وَتَعْتَدُ مِنَ الَّذِي لَاعِنُهَا، ثُمَّ إِنْ شَاءَ زَوْجُهَا الْآخِرُ تَزَوَّجَهَا. قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ كَمَا قَالَ، وَلَيْسَ هَذَا بِمَفْقُودٍ، الْمَفْقُودُ: لَا يَجِيءُ نَعِيَهُ، لَوْ جَاءَ نَعِيَهُ كَانَ أَمْرًا بَيِّنًا. قَالَ إِسْحَاقُ: هُوَ كَمَا قَالَ سَوَاءٌ؛ إِلَّا أَنَّ الْمَفْقُودَ لَيْسَ كَالْغَائِبِ، إِنَّمَا هُوَ أَنْ يَفْقَدَ مِنْ مَوْضِعٍ لَا يُدْرَى أَيْنَ تَوَجَّهَ فَلَرُبَّمَا جَاءَ نَعِيٌ مِثْلَ هَذَا أَيْضًا.

١٢٧٣- (قال): قُلْتُ: الْمَرْأَةُ تُسْتَدِينُ عَلَى زَوْجِهَا وَهُوَ غَائِبٌ؟ قَالَ أَحْمَدُ: نَعَمْ، وَإِنْ لَمْ تُسْتَدِنْ يَحْكُمُ لَهَا عَلَيْهِ بِذَلِكَ.

(١) من (ظ).

(٢) في (ظ): الآخر.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سَوَاء.

١٢٧٤- (قُلْتُ)^(١): قَالَ: قُلْتُ لَسْفِيَان: مَرَّتِ أَمْرَأَةٌ عَلَى رَجُلٍ

فَحَلَفَ بِاللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ) لَا يَجَامِعُهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا وَتَرَكَهَا أَرْبَعَةَ

أَشْهُرٍ؟ قَالَ: لَا يَرُونَهُ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ حَلَفَ وَلَيْسَتْ لَهُ بِأَمْرَأَةٍ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ بِشَيْءٍ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّ الْإِيْلَاءَ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى مَلِكِهِ؛ لَمَّا

قَالَ (اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ): ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾.

١٢٧٥- (قَالَ): قُلْتُ: قَالَ: سَأَلْتُ سَفِيَانَ عَنْ زَجَلٍ حَلَفَ أَنْ لَا

يَجَامِعَ أَمْرَأَتَهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَمَضَى شَهْرَانِ، ثُمَّ طَلَقَهَا تَطْلِيقَةً

(بِائْتَةٍ)^(٢) ثُمَّ تَزَوَّجَهَا؟ (قَالَ: يَسْتَقْبَلُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، وَلَا يَحْتَسِبُ

الشَّهْرَيْنِ الَّذِينَ كَانَا قَبْلَ ذَلِكَ).^(٣)

قَالَ أَحْمَدُ: لَا بَدَّ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ كَوَامِلٍ، قَدْ مَضَى شَهْرَانِ يَبْنِي

عَلَى مَا مَضَى.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ (أَحْمَدُ) سَوَاء.

١٢٧٦- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ فِي نَصْرَانِي أَلَى مِنْ أَمْرَأَتِهِ فَمَضَى أَرْبَعَةَ

أَشْهُرٍ، ثُمَّ أَسْلَمَا بَعْدُ يُلْزِمُهُ الطَّلَاقُ، وَهِيَ تَطْلِيقَةُ بَائِتَةٍ.

قَالَ أَحْمَدُ: النَّصْرَانِي إِذَا أَسْلَمَ يَوْقِفُ مِثْلَ الْمُسْلِمِ سَوَاءً.

(٢) فِي (ع): ثَانِيَةٌ.

(١) مِنْ (ظ).

(٣) مِنْ (ظ).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ.

١٢٧٧- (قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ): ^(١) إِذَا أَخْتَلَعَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ زَوْجِهَا وَهِيَ مَرِيضَةٌ إِنْ أَخْتَلَعَتْ مِنْهُ بِأَقْلٍ مِنْ مِيرَاثِهِ مِنْهَا أَجْزَانَهُ، وَإِنْ أَخْتَلَعَتْ (بَأَكْثَرِ) ^(٢) مِنْ مِيرَاثِهِ (مِنْهَا) لَمْ نَجْزِهِ.

قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٢٧٨- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا أَقْرَّ الرَّجُلُ لِمَرْأَتِهِ بَدِينٍ فِي مَرَضِهِ، وَقَدْ فَارَقَهَا فِي مَرَضِهِ إِنْ كَانَ مَا أَقْرَبَهُ مِنَ الدَّيْنِ أَقْلٌ مِنْ مِيرَاثِهَا مِنْهُ أَعْطَيْنَاهَا، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ لَمْ نُجْزِهِ إِلَّا بِقَدْرِ الْمِيرَاثِ.

قَالَ أَحْمَدُ: صَحِيحٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: إِقْرَارُهُ فِي الْمَرَضِ لَهَا وَلَيْسَتْ بِامْرَأَتِهِ لَمَّا فَارَقَهَا جَائِزٌ إِلَّا أَنْ نَعْلَمَ أَنَّهُ أَرَادَ (تَفْجِئَةً) ^(٣) وَكَذَلِكَ لِكُلِّ وَارِثٍ.

١٢٧٩- (قَالَ): قُلْتُ (لِأَحْمَدَ) ^(٤): قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا قَالَتِ الْمَرْأَةُ فِي مَرَضِ الرَّجُلِ: لَمْ يَطْلُقْنِي زَوْجِي يُسْأَلُ الرَّجُلُ الْبَيِّنَةَ، وَإِلَّا وَرِثَتْهُ.

قَالَ أَحْمَدُ: هِيَ تَرِثُهُ حَتَّى يَثْبُتَ أَنَّهُ طَلَّقَهَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

(١) فِي (ع): قَالَ: قُلْتُ. (٢) مِنْ (ظ).

(٣) كَذَا بِالْأَصْلِ وَقَدْ تَقَرَأَ غَيْرَ ذَلِكَ. (٤) مِنْ (ظ).

١٢٨٠- قَالَ: قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانُ عَنْ رَجُلٍ أُمِّ قَوْمًا وَفِيهِمْ رَجُلٌ قَدْ حَلَفَ أَلَّا يَكْلِمَهُ فُسِّلِمَ وَنَوَى بِالتَّسْلِيمِ فَلَانًا. قَالَ: / ٧٢ ظ / أَرَاهُ قَدْ حَنَثَ إِلَّا أَنْ يُسَلَّمَ وَهُوَ لَا يَنْوِيهِ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ لَمْ يَحْنِثْ. قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كُلَّمَا سَلَّمَ وَنَوَاهُمْ بِالتَّسْلِيمِ لَمْ (يَعْمَدُ) ^(١) قَصْدَ كَلَامِهِ، لَمْ يَحْنِثْ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ يَقَعُ عَلَيْهِ الْحَنْثُ عَلَى إِرَادَتِهِ وَهُوَ لَمْ يَنْوِ تَسْلِيمَ الصَّلَاةِ حِينَ حَلَفَ. ١٢٨١- (قَالَ): قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ فِي نَصْرَانِي طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ ثَلَاثًا؟ قَالَ: إِذَا قَامَتِ الْبَيْنَةُ يُفْرَقُ بَيْنَهُمَا الْوَالِي.

قَالَ أَحْمَدُ (رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى): إِذَا أَرْتَفَعُوا إِلَيْنَا حُكْمَنَا بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

١٢٨٢- (قَالَ): قُلْتُ: الرَّجُلُ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ وَهُوَ عَقِيمٌ لَا يُوَلِّدُ لَهُ؟ قَالَ (أَحْمَدُ): أَعْجَبَ إِلَيَّ إِذَا عَرَفَ ذَا مِنْ نَفْسِهِ أَنْ يُبَيِّنَ عَسَى أَمْرَأَتَهُ تَرِيدُ الْوَلَدَ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْعَهُ أَنْ يَغْرَهَا.

١٢٨٣- (قَالَ): ^(٢) قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا قَالُوا: نَزَوَّجُكَ إِنْ جِئْتَ

(١) فِي (ظ): يَقْصِدُ.

(٢) انْظُرِ «الْمَغْنِي» لِابْنِ قَدَامَةَ ٩/ ٤٨٨.

بالمهر إلى كذا وكذا، وإلا فليس بيننا وبينك شيء؟ قَالَ:
النكاح جائزٌ إذا وقع التزويج، والشرط باطلٌ.
قَالَ أحمد: النكاح جائز، والشرط جائزٌ.

قَالَ إسحاق: كَمَا قَالَ؛ (لأن) ^(١) النبي ﷺ (قَالَ): ^(٢) «أحقُّ
/١٢٦ع/ الشروط أن يُوفى به ما استحللتم به الفروج» ^(٣).

١٢٨٤- (قال): قُلْتُ: سئل سفيان عن الرجل يتزوج المرأة يشترط
لها شرطًا لازمًا (لا) ^(٤) يخرجها يقول: إن أخرجتها فأمرها
بيدها. قَالَ سفيان: الشرط لازمٌ، ولكن يكره هذا الشرط.
قَالَ أحمد: الشرط لازم ولا يكره الشرط.
قَالَ إسحاق: كَمَا قَالَ أحمد سواء.

١٢٨٥- (قال): قُلْتُ: قَالَ سفيان في رجلٍ عنده أربع نسوة فتزوج
الخامسة فولدت (له) أولادًا؟ قَالَ: الخامسة فاسدةٌ ويفرق
بينهما ولها المهرُ بما استحلَّ منها، ويلحق به الولد.
قَالَ أحمد: جيدٌ إذا كانا جاهلين فإنَّ تعمدا رُجما إذا كانا
ثيبين، ولا يلحق به الولد، وكل من أقمت عليه الحد فلا يلحق
به الولد، وكل من درأت عنه الحد ألحقت به الولد.
قَالَ إسحاق: كَمَا قَالَ وفقه فيها.

(١) في (ع): لقول. (٢) من (ظ).

(٣) سبق تخريجه عند المسألة (٨٩٤).

(٤) من (ظ).

١٢٨٦- (قال): قُلْتُ: رجلٌ حلف على يمينٍ لا يدري ما هي
أطلاق أم غيره؟

قَالَ: لا يجب عليه الطلاقُ حتَّى يعلم أو يستيقن.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٢٨٧- (قال): قُلْتُ: الجمعُ بين ابنتي عم؟
قَالَ: قد كره ذلك قومٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: إِنَّمَا كُرِهَ لِفَسَادِ مَا بَيْنَهُمَا وَهُوَ حَلَالٌ.

١٢٨٨- (قال): قُلْتُ: صِيَامُ الْعَبْدِ فِي التَّظَاهِرِ؟
قَالَ: يَصُومُ شَهْرَيْنِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٢٨٩- (قال): قُلْتُ: مَنْ قَالَ: الْفِيءُ الْجَمَاعُ فَإِنْ كَانَ مَرِيضًا
يَفِيءُ بِلِسَانِهِ؟

قَالَ: مَنْ ذَهَبَ هَذَا الْمَذْهَبُ فَنَعَمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: لَا يَكُونُ فِيءٌ إِلَّا بِجَمَاعٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَرِيضًا لَا
يَسْتَطِيعُ الْجَمَاعَ أَصْلًا.

١٢٩٠- (قال): قُلْتُ: يَتَسَرَّى الْعَبْدُ؟

قَالَ: نَعَمْ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٢٩١- (قال): قُلْتُ: الْعَبْدُ إِذَا أَبْقَى وَلَهُ أَمْرًا؟

قَالَ: هِيَ أَمْرَاتُهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٢٩٢- (قال): سُئِلَ^(١) أَحْمَدُ عَنْ رَجُلٍ أُعْطِيَ جَارِيَةً لَهُ عَبْدُهُ عَلَى

التسري فَأَبَقَ عَبْدُهُ؟

قال: يَأْخُذُ جَارِيَتَهُ يَصْنَعُ بِهَا مَا شَاءَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٢٩٣- (قال: و) سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ رَجُلٍ زَوَّجَ جَارِيَتَهُ مِنْ عَبْدِهِ فَأَبَقَ

عَبْدُهُ، لَمْ يُفْتِ فِيهِ بِشَيْءٍ.

قَالَ إِسْحَقُ: كُلَّمَا كَانَ التَزْوِيجُ فَإِنْ إِبَاقَهُ لَا يَكُونُ طَلَاقًا.

١٢٩٤- (قال): قُلْتُ: قَوْلُ عَلِيٍّ (كَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى وَجْهَهُ) حِينَ جَاءَتْهُ

الْمَرْأَةُ فَقَالَ: أَتَقِي اللَّهَ (عِزَّ وَجَلِّ) وَاجْلِسِي فِي بَيْتِكَ. مَا أَرَادَ

بِذَلِكَ؟

قَالَ: الْعَيْنُ الَّذِي لَمْ يَصْبِهَا قَطُّ، وَ(أَمَّا)^(٢) إِذَا أَصَابَهَا مَرَّةً فَلَا

يَكُونُ عَيْنًا.

١٢٩٥- (قال): قُلْتُ: الْعَيْنُ يُوجَلُّ سَنَةً؟

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٢٩٦- (قال): قُلْتُ: الْمَرْأَةُ إِذَا أَرْتَدَّتْ تَبَيَّنَ مِنْ زَوْجِهَا؟

(١) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي (ع) مُتَقَدِّمَةِ عَنْ الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ.

(٢) مِنْ (ظ).

قَالَ: لا، هو ممنوع (منها)^(١) فإذا أَنْقَضَتِ الْعِدَّةُ بَانَتْ مِنْهُ،
فَإِنْ تَابَتْ أَوْ تَابَ فِي الْعِدَّةِ فَهُمَا عَلَى نِكَاحِهِمَا، هَذَا فِي الرَّجُلِ
وَالْمَرْأَةِ أُيْهِمَا أَرْتَدَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّ السَّنَةَ عَلَى ذَلِكَ، وَقَدْ جَهِلَ هَؤُلَاءِ
حُكْمَ الْمُرْتَدِّ فَرَأَوْا الْإِرْتِدَادَ تَطْلِيقَةً وَاحْتَجَوْا بِقَوْلِهِ (سُبْحَانَهُ
وَتَعَالَى): ﴿وَلَا تُنْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفِرِ﴾ وَغَلَطُوا لَا لَمْ يَقُلْ^(٢)
حِينَ تَرْتَدُّ فَقَدْ بَانَتْ.

١٢٩٧- (قَالَ): قُلْتُ: النَّصْرَانِيَّةُ تُسَلِّمُ وَهِيَ تَحْتَ النَّصْرَانِيِّ؟
قَالَ: يَفْرَقُ بَيْنَهُمَا.

١٢٩٨- (قَالَ): قُلْتُ: (إِذَا أَسْلَمَ زَوْجُهَا وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ)^(٣)
٧٣/ظ / فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا؟
قَالَ إِسْحَقُ: نَعَمْ.

١٢٩٩- (قَالَ): قُلْتُ: عَلَى الْأَمَةِ أَنْ تَتَّقِبَ؟
قَالَ: لَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٣٠٠- (قَالَ): قُلْتُ: (إِذَا)^(٤) أُسِرَ الْمُسْلِمُ فَتَنْصَرَّتْ مِنْهُ أَمْرَأَتُهُ؟

(١) مِنْ (ظ).

(٢) فِي (ظ): يَقْتُلُ، وَالْجُمْلَةُ كَمَا أُثْبِتْنَاهَا فِي (ع)، وَ(ظ).

(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ مَكْرَرٌ فِي (ظ).

(٤) مِنْ (ظ).

قَالَ: إِذَا أَنْقَضْتَ الْعِدَّةَ بَأَنْتَ، وَإِذَا رَجَعَ إِلَيْهَا فِي الْعِدَّةِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٣٠١- (قَالَ): قَالَ أَحْمَدُ: يُجْبَرُ عَلَى الطَّلَاقِ فِي الْإِيْلَاءِ.

قُلْتُ: كَمْ يَطْلُقُ عَلَيْهِ؟

قَالَ: وَاحِدَةً.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ تَبَيَّنَ بِوَاحِدَةٍ إِذَا أَنْقَضْتَ الْعِدَّةَ.

١٣٠٢- قَالَ أَحْمَدُ: وَالْحَرَامُ فِيهِ كَفَّارَةُ الظَّهَارِ، فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ: أَنْتِ

عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي، أَوْ أَنْتِ (عَلَيَّ)^(١) حَرَامٌ فَهُوَ وَذَاكَ وَاحِدٌ

/١٢٧ع/.

قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا الْحَرَامُ فَهُوَ عَلَى مَا نَوَى مِنَ الطَّلَاقِ فَإِنْ لَمْ

يَنُوهَ فَكَفَّارَةُ الْيَمِينِ.

١٣٠٣- (قَالَ): قُلْتُ: الْخَلْعُ تَطْلِيقَةٌ فَإِنْ نَدِمَ أَوْ نَدِمَتْ؟

قَالَ أَحْمَدُ: الْخَلْعُ فِرَاقٌ عَلَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُمَا)^(٢) فَإِنْ تَرَا جَعَا كَانَا عَلَى ثَلَاثٍ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٣٠٤- (قُلْتُ: قَالَ):^(٣) سَمِعْتُ - يَعْنِي: سَفِيَانٌ - قَالَ: إِذَا

(٢) سبق تخريجه مسألة رقم (١٠٢٥).

(١) من (ظ).

(٣) في (ع): قَالَ: قُلْتُ.

تزوجها وهو محرم أو هي حائض أو في رمضان، (ثم) (١)
أدعت الدخول ألزمته المهر.

قَالَ أحمد: إذا أغلق الباب وأرخي الستر.

قَالَ (إسحق: هو) كما وصفنا فيما مضى.

١٣٠٥ - قُلْتُ: يَبِيعُ الْأُمَةُ طَلَاقُهَا؟

قَالَ: أَحْتِجُ (بِحَدِيثِ ابْنِ) (٢) مَسْعُودٍ وَأَنْسَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)
إِنْ تَأْوَلَا قَوْلَهُ (تَبَارَكَ وَتَعَالَى): ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا
مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): نَزَلَتْ فِي
الْمُشْرِكِينَ وَالْمُسْلِمِينَ (٣)، وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ (الْخَدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ) (٤): إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي سَبَايَا أَوْطَاسٍ سُبَيْنٍ وَلِهِنَّ أَزْوَاجٌ فِي
قَوْمِهِنَّ فَنَزَلَتْ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ قَالَ عَلِيٌّ (كَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى
وَجْهَهُ) مُوَافَقًا لِأَبِي سَعِيدٍ: إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْمُشْرِكِينَ.

وَأَمَّا تَأْوِيلُ مَنْ تَأْوَلَّ فِي بَرِيرَةَ أَنَّهَا خُيرَتْ بَعْدَمَا اشْتَرَتْهَا عَائِشَةُ
(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) وَأَعْتَقَتْهَا وَإِنْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ طَلَاقًا شَرَاؤُهَا
فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ دَلِيلٌ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَبِيعُهَا طَلَاقُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْرَى

(١) من (ظ). (٢) في (ع): بَابَن.

(٣) رواه الطبراني في «الكبير» ٢١٣/٩ (٩٠٣٦)، وقال الهيثمي في «المجمع»
٣/٧: رواه الطبراني عن شيخه عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم،
وهو ضعيف.

(٤) «تفسير الطبري» (٨٩٦٩-٨٩٧٢).

أكان قبل نزول الآية أو بعدها؟ وابن عباس (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا) يروي قصةً بريرة تخيير النبي ﷺ إياها، وهو يقول: بيع الأمة طلاقها، ورأي أحمد على حديث أبي سعيد (الخدري)^(١).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، لَا يَكُونُ بَيْعُهَا طَلَقًا أَبَدًا، حَتَّى يَطْلُقَهَا الزَّوْجُ أَوْ يَشْتَرِي (نصفها)^(٢) مِنْ الزَّوْجِ.

١٣٠٦ - (قال): قلت: (فمن)^(٣) أَشْتَرَى جَارِيَةً، وَلَهَا زَوْجٌ؟

قال: لَا يَكُونُ بَيْعُهَا طَلَقًا.

قال إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٣٠٧ - (قال): قُلْتُ: سُئِلَ - (يعني):^(٤) الْأَوْزَاعِيُّ - عَنْ رَجُلٍ

(قَالَ)^(٥): كُلُّ جَارِيَةٍ (أَتَسْرَاهَا)^(٦) فَهِيَ حُرَّةٌ، مَتَى تَكُونُ حُرَّةً؟

قَالَ: إِذَا وَطَّئَهَا وَلَمْ يَعْزَلْ عَنْهَا فَقَدْ تَسْرَاهَا.

قَالَ (الإمام) أحمد: لَا أَجْتَرِي أَنْ أَعْتَقَ عَلَيْهِ، (فَإِنْ فَعَلَ هُوَ

فَأَعْتَقَهَا)^(٧) لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَأَمَّا أَنَا فَلَا أَجْتَرِي عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ

فِي مِلْكِهِ، فَيَقُولُ: مَتَى تَسْرِيتُ مِنْكَ فَهِيَ حُرَّةٌ، فَإِذَا وَجِبَ

عَلَيْهَا الْغَسْلُ، وَجِبَ عَلَيْهِ التَّسْرِي.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَلَيْسَ فِيهِ مَوْضِعٌ جَبْنٍ.

(١) من (ظ). (٢) في (ظ): بعضها.

(٣) في (ع): فيمن. (٤) من (ظ).

(٥) من (ظ). (٦) في (ع): أشتراها.

(٧) في (ظ): فَإِنْ هُوَ أَعْتَقَهُ.

١٣٠٨- (قال: قال): سُئِلَ الْأَوْزَاعِي عَنِ الْغَلَامِينَ يَلُوطُ أَحَدَهُمَا بِصَاحِبِهِ، ثُمَّ يَكْبِرُ فَيُولِدُ لِلْمَفْعُولِ بِهِ جَارِيَةً أُيْتَزَوَّجُهَا الْفَاعِلُ (بِهِ)؟ قَالَ: لَا.

قَالَ أَحْمَدُ: عَلَى قَوْلِنَا كَمَا قَالَ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي الدَّبْرِ.

١٣٠٩- قُلْتُ: الْمَفْعُولُ بِهِ وَالْفَاعِلُ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ؟

قَالَ (أَحْمَدُ: إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي الدَّبْرِ)^(١)؛ لِأَنَّ حَكْمَهَا حَكْمُ الزَّانَا، وَالَّذِي يَأْتِي الْبَهِيمَةَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ. قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٣١٠- (قال): سُئِلَ إِسْحَقُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً، فَتَزَوَّجَتْ فِي عِدَّتِهَا زَوْجًا آخَرَ فَاَنْقَضَتْ عِدَّتَهَا (عِنْدَهُ)^(٢)؟

قَالَ: السُّنَّةُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الَّذِي تَزَوَّجَهَا فِي عِدَّةٍ مِنَ الزَّوْجِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ تَعْتَدُ مِنَ الْأَوَّلِ، فَإِنْ كَانَ هَذَا الزَّوْجُ الثَّانِي (لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا تَزَوَّجَهَا إِذَا أَنْقَضَتْ عِدَّتَهَا مِنَ الْأَوَّلِ، فَإِنْ كَانَ الثَّانِي)^(٣) دَخَلَ بِهَا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ (لَهَا) لِلدَّخُولِ وَتَعْتَدُ مِنْهُ بَعْدَمَا تَعْتَدُ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ عَلَيْهَا عِدَّتَيْنِ إِذَا كَانَ الثَّانِي قَدْ دَخَلَ بِهَا.

١٣١١- (قال): سُئِلَ إِسْحَقُ عَنِ الْأُمَةِ تُعْتَقُ وَزَوْجُهَا حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ؟

(٢) من (ظ).

(١) فِي (ع): نَعَمْ.

(٣) من (ظ).

قَالَ: السُّنَّةُ فِي ذَلِكَ أَنْ لَا خِيَارَ لَهَا مِنَ الْحَرِّ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ إِلَى مِثْلِ حَالِهِ فَأَيُّ خِيَارٍ لَهَا؟! إِنَّمَا لَهَا أَنْ تَخْتَارَ إِذَا أَعْتَقَتْ مِنْ زَوْجِهَا إِذَا كَانَ عَبْدًا / ٧٤ظ/ وَالَّذِي يَصْحُ مِنْ زَوْجٍ بَرِيرَةً أَنَّهُ كَانَ عَبْدًا.

١٣١٢- (قَالَ): سُئِلَ إِسْحَقُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا، هَلْ يُلْزِمُهُ نَفَقَتُهَا (أَرَأَيْتَ) إِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً لَا يُجَامَعُ / ١٢٨ع/ مِثْلَهَا؟

قَالَ: كُلَّمَا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَهِيَ مِمَّنْ يَدْخُلُ بِهَا، وَلَمْ يَمْتَنِعِ الْقَوْمُ مِنْ تَسْلِيمِهَا فَعَلَيْهِ النِّفْقَةُ لَهَا، وَأَمَّا الصَّغِيرَةُ فَلَا نَفْقَةَ لَهَا عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ تَبْلُغَ حَدَّ الْوُطْءِ.

١٣١٣- (قَالَ): سُئِلَ إِسْحَقُ عَنِ الْحَرِّ تَكُونُ تَحْتَهُ الْأُمَةُ (فَطَلَّقَهَا تَطْلِيقَتَيْنِ)^(١)، ثُمَّ أَدْرَكَهَا الْعَتَقُ فِي الْعِدَّةِ كَيْفَ تَعْتَدُ؟
قَالَ: الْعِدَّةُ بِالنِّسَاءِ كُلَّمَا طَلَّقَهَا اثْنَتَيْنِ فَعِدَّتُهَا عِدَّةُ الْحَرَّةِ؛ (لَأَنَّهُ) يَنْبَغِي لَهُ إِنْ أَرَادَ فِرَاقَهَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ بِالرِّجَالِ، فَلَمَّا طَلَّقَهَا ثَنَيْنِ بَقِيَ مِنْ طَلَاقِهِ (وَاحِدَةً)^(٢)، فَأَدْرَكَهَا الْعَتَاقُ فَلَمْ تَبْنِ مِنْهُ.

١٣١٤- (قَالَ): سُئِلَ إِسْحَقُ عَنِ الْعَبْدِ تَكُونُ تَحْتَهُ الْحَرَّةُ فَطَلَّقَهَا ثَنَيْنِ، ثُمَّ أَدْرَكَهَا الْعَتَقُ (وَهِيَ)^(٣) فِي الْعِدَّةِ؛ هَلْ يَرَا جُعُهَا؟

(١) فِي (ع): فَيَطْلُقُهَا ثَنَيْنِ بَعْدَ. (٢) مِنْ (ظ).

(٣) مِنْ (ظ).

قَالَ: (لا) ^(١)مراجعة بينهما؛ لَأَنَّهُ طَلَّقَهَا أَقْصَى طَلَاقِهِ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ بِالرِّجَالِ وَعِدَّتُهَا عِدَّةُ الْحَرَائِرِ.

١٣١٥- (قال): سُئِلَ إِسْحَقُ عَنْ (عدة) أُمِّ الْوَلَدِ إِذَا مَاتَ السَّيِّدُ كَيْفَ تَعْتَدُ؟

قَالَ: السُّنَّةُ عِنْدَنَا أَنْ تَعْتَدَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا.
١٣١٦- (قال): سُئِلَ إِسْحَقُ عَنْ أَقْلٍ مَا تُصَدِّقُ الْمَرْأَةَ فِي أَنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ؟

قَالَ: إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ لَهَا أَقْرَاءُ مَعْلُومَةٌ قَبْلَ أَنْ تَبْتَلِيَ بِالْعِدَّةِ حَتَّى عَرَفَهَا بِذَلِكَ بَطَانَةُ أَهْلِهَا مِمَّنْ يَرْضَى دِينَهُنَّ، وَأَمَانَتَهُنَّ فَإِنَّهَا تَصَدِّقُ فِي ذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ (كَذَا وَ) ^(٢)أَرْبَعِينَ يَوْمًا. فَإِنْ لَمْ تُعْرِفْ بِذَلِكَ، وَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ مَا رَأَتْ حَيْضًا وَطَهْرًا حَتَّى أَنْقَضِيَ ثَلَاثَ حَيْضٍ فِي شَهْرٍ فَإِنَّ الْعِدَّةَ لَا تَنْقُضِي بِذَلِكَ، وَلَا تَصَدِّقُ فِي دُونَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ؛ لِأَنَّ الْأَخْذَ بِالِاحْتِيَاظِ فِي الْعِدَّةِ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ (عِزَّ وَجَلَّ) (بَدَل) ^(٣)كُلَّ حَيْضَةٍ شَهْرًا فِي اللَّائِي يُسْنَنُ (مِنَ الْمُحِيضِ)، وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ، فَإِذَا اسْتَشْكَلَ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْقِضَاءُ عِدَّةِ أَمْرَأَةٍ رَدَّهَا إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

١٣١٧- (قال): سُئِلَ إِسْحَقُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً فَبَنَى بِهَا، فَاتَى

(٢) من (ظ).

(١) من (ظ).

(٣) في (ع): بذلك.

عليها ستة أشهر فولدت المرأة، فإن الولد ولد؛ لأن النساء تلدن لذلك الوقت إلا أن يكون لها زوج قبل ذلك، ففارقها أو مات عنها فكانت حبلً منه، فحيث لا يسع هذا أن يدعيه إذا علم أن الحبل كان من غيره، وإن لم يعلم فله أن يدعيه، فإن أدعياه جميعاً فالولد ولد (هذا) ^(١) الأخير؛ لما تلد المرأة في ستة أشهر.

١٣١٨ - (قال): سئل إسحاق (فقال: أيما) ^(٢) رجل جعل أمر امرأته بيدها فإن أصحاب محمد ﷺ اختلفوا في ذلك فرأى عثمان وابن عمر (رضي الله عنهما) أن يكون القضاء ما قضت، وقال عمر وابن مسعود (رضي الله عنهما) أمرك بيدك كقوله: اختاري، يجعلان ذلك تطليقة يملك الرجعة، وخالفهم بعض أصحاب النبي ﷺ فقال: ذلك إلى الرجل. والذي نعتمد (عليه) أن يكون القائل هذا يدينه الحاكم، فإن أراد طلاقاً يملك الرجعة كان كذلك، وإن أراد ثانياً أو أكثر الطلاق كان ذلك على إرادته، وقد فسّر عن ابن عمر (رضي الله عنهما) حيث قال: القضاء ما قضت. أنه قال: إلا أن ينوي غير ذلك فيحلف الرجل، ثم يجعل به، وهذا القول أشبه بالسنة الماضية؛ لأن النبي ﷺ حيث خير نساءه، فذهب عمر (رضي

(١) من (ظ).

(٢) في (ع): عن.

الله عَنْهُ) أَنَّ مَنْ خَيْرٌ لَا يَكُونُ مُبْتَدِعًا، وَكَلِمَا جَازَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَطْلُقَ عَلَى مَذْهَبٍ قَدْ تَبَيَّنَ لَهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الطَّلَاقُ إِلَّا (سَنَةً)^(١) وَهُوَ يَمْلِكُ الرُّجْعَةَ، وَمِمَّا يَقْوِي (هَذَا الْمَذْهَبَ) قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ (لِرُكَانَةَ بْنِ عَبْدِ يَزِيدٍ حِينَ)^(٢) طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ: «مَا أُرِدْتُ بِذَلِكَ؟»^(٣)، وَكَذَلِكَ فَعَلَ عَمْرُ دَيْنَ الْحَالِفِ الْبَتَّةَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَلَهُ حُكْمُهُ فَلِذَلِكَ أَخْتَرْنَا فِي أَمْرِكَ بِيَدِكَ يُدَيِّنُ مَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ أَثَلَاثًا أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ، وَكَلِمَا دِينَا مُطْلَقًا فَإِنَّهُ يُحْلَفُ عَلَى دَعْوَاهُ / ١٢٩ ع.

١٣١٩ - (قَالَ)^(٤) إِسْحَقُ: وَأَمَّا إِذَا حَلَفَ أَنَّ كُلَّ أَمْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ طَالِقٌ أَوْ أَمْرَأَةٌ قَدْ سَمَاهَا فَإِنَّ السُّنَّةَ (قَدْ) مَضَتْ بِأَنَّ لَا طَلَاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ، فَكَلِمَا لَمْ يَسْمَهَا بِعَيْنِهَا فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ شَيْئًا، فَإِنْ سَمَى قَبِيلَتَهَا أَوْ مَصْرَهَا أَوْ قَالَ: إِنْ تَزَوَّجْتُ عَلَى أَمْرَأَتِي فَلَانَةَ. أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْمَوَاقِيتِ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ وَلَا يُعْلَمُ فِي ذَلِكَ سُنَّةٌ

(١) فِي (ظ): سَنَتُهُ.

(٢) فِي (ع): لِرُكَانَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ يَزِيدٍ أَنَّهُ.

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ ٢٨/٦، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٠٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٧٧)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٠٥١)، وَالتَّيَالِيسِيُّ (١١٨٨)، وَالدَّارِمِيُّ (٢٢٧٢)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ ٣٤/٤، وَالحَاكِمُ ١٩٩/٢. مِنْ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ رُكَانَةَ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا - يَعْنِي: الْبُخَارِيَّ - عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: فِيهِ أَضْطِرَابٌ، وَضَعْفُهُ الْأَلْبَانِيُّ أَنْظَرَ «الْإِرْوَاءَ» (٢٠٦٣).

(٤) فِي (ظ): سَلُّ.

مضت بتشديد، وإنما جئنا عن المنصوبة^(١) لما جاء حديث النبي ﷺ^(٢) مجملًا فإن كان عن المنصوبة وغير المنصوبة فقد (أجزنا لغير المنصوبة، وإن كان عن غير المنصوبة فقد) أتبعنا / ٧٥ ظ.

١٣٢٠- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي يَرِيدُ أَنْ يَطْلُقَ أَمْرَأَتَهُ ثَلَاثًا أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ وَقَدْ عَقَدَ قَلْبُهُ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: فَلَانَةُ بِنْتُ فَلَانٍ. وَلَمْ يَقُلْ: طَالِقٌ. فَإِنْ كَانَتْ إِرَادَتُهُ وَنِيَّتُهُ بِذِكْرِهِ الثَّلَاثَ إِيقَاعَ الطَّلَاقِ عَلَيْهِ وَقَعَ الطَّلَاقُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّا يَشْبَهُ الطَّلَاقَ. وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَشْبَهُ الطَّلَاقَ فَهُوَ طَلَاقٌ كَمَا تَقْدُمُ مِنْ نِيَّتِهِ بِإِرَادَةِ الطَّلَاقِ، ثُمَّ تَكَلَّمَ بِاسْمِهَا وَبِالثَّلَاثِ دَلِيلٌ عَلَى مَا (قَدْ)^(٣) نَوَاهُ، وَإِنْ (كَانَتْ حَيْثُمَا)^(٤) تَكَلَّمَ بِاسْمِهَا فَذَكَرَ الثَّلَاثَ، ثُمَّ نَدِمَ أَنْ تَلَفَظَ بِالطَّلَاقِ فَقَدْ صَارَ نَاقِضًا لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ نِيَّتِهِ، فَإِنْ كَانَ فَعَلَهُ هَذَا لَمْ تَسْمَعْ بِهِ الْمَرْأَةُ فَلَهُ أَنْ لَا يَبْلُغَهَا ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ لَوْ سَمِعَ هَذَا مِنْ هَذَا الزَّوْجِ غَيْرِهِ وَقَدْ أَخْبَرَهُ ذَلِكَ وَلَمْ يَلْفِظْ بِالطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ بَلَّغَهَا مَبْلُغٌ ذَلِكَ لَزِمَهَا أَنْ تَرَاغَعَهُ إِلَى الْحَاكِمِ حَتَّى يُحْلِفَهُ: مَا أَرَادَ؟ وَعَلَى الْحَاكِمِ أَنْ

(١) المنصوبة: أي المعينة، وانظر الترمذي بعد حديث (١١٨١).

(٢) أي: حديث عبد الله بن عمرو مرفوعًا: «ليس على رجل طلاق فيما لا يملك...» الحديث. رواه أحمد ١٨٩/٢، وأبو داود (٢١٩٠)، والترمذي

(١١٨١)، وابن ماجه (٢٠٤٧). وقال الترمذي: حسن صحيح.

(٤) في (ظ): كان حيث.

(٣) من (ظ).

يحلّفه إذا ذكر الثلاث ولو لم يكن في هذا الذي قلنا إلا ما ذكر غير واحد ليث بن أبي سليم عن الحكم بن (عتيبة)^(١) أن رجلاً أراد أن يطلق امرأته ثلاثاً فلما أراد أن يلفظ بذلك أخذ رجلاً على فيه وأمسك بالثلاث فأجمع أهل العلم على أنه ثلاث فأحسن ما (نصنع به)^(٢) قول من وصفنا على أن من صيره ثلاثاً لما بين الإشارة على إرادته.

١٣٢١- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا الرَّجُلُ يَخْطُبُ إِلَى رَجُلٍ ابْنَتَهُ فَزَوْجَهَا (منه)^(٣) بشهادة (امرأة)^(٤) ثم غابَ عنها سنة فزَوَّجَ الرَّجُلُ الجارية من آخر على كرهٍ مِنَ الجارية وزف بها الآخر وهي منكرةٌ تصيحُ: إِنَّ أَبِي زَوَّجَنِي مِنْ فُلَانٍ. فَإِنَّ الْعَقْدَةَ الْأُولَى لَمْ تَمْ لِمَا لَمْ يَكُنْ شُهُودٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَبُ أَعْلَنَ ذَلِكَ وَالزَّوْجُ قَبْلَ غَيْبَتِهِ حَتَّى تَسَامَعَ النَّاسُ (ذلك)^(٥)، وَلَا يَنْكُرُ الزَّوْجُ ذَلِكَ فَإِنَّ هَذَا إِذَا كَانَتْ عَلَى مَا وَصَفْنَا عِنْدَ مَالِكٍ وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ أَتْبَعَهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ (أَهْلِ) الْعِرَاقِ مِثْلَ ابْنِ إِدْرِيسَ وَيَزِيدَ بْنِ / ١٣٠٠ع / هَارُونَ، وَابْنِ مَهْدِيٍّ وَنَظَرَائِهِمْ نِكَاحٌ صَحِيحٌ لِمَا صَارَ الْإِعْلَانُ شَهَادَةً، وَأَحَبُّ الْأَقَاوِيلِ إِلَيْنَا أَنْ يُشْهَدُوا عِنْدَ الْعَقْدِ شَاهِدَيْنِ أَوْ أَمْرَاتَيْنِ وَرَجُلًا، وَقَدْ ذَهَبَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ

(٢) في (ظ): نضع.

(٤) في (ع): أمراته.

(١) في (ع): عينة.

(٣) في (ع): عنه.

(٥) من (ظ).

وصفناهم مذهبًا وتأولوا في ذلك تزويج علي (كرم الله تعالى وجهه) أم كلثوم من عمر (رَضِيَ الله عَنْهُمَا) (وبعثته إياها إليه)^(١)، وتزويج الفريعة للمسيب بن نجبة أحدهما من الآخر، ونحو هذا من الحجج، وليس (هذا)^(٢) ببين، وأمّا الجارية حيث أنكرت (ال)تزويج الثاني لما قالت إنَّ أبي قد زَوَّجَنِي. فإنَّ تزويجها مِنَ الثاني باطل؛ لأنَّه لا بد من (رضاها)^(٣)، فإنَّ أحبَّتْ جددتِ النكاحَ الأوَّلَ بشهودٍ وولي؛ لما لم يتم الثاني؛ لإنكارها في المذهبين جميعًا.

١٣٢٢- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا الرَّجُلُ يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ: إِنْ دَخَلْتَ دَارَ فُلَانٍ فَلَا تَكُونِي فِي مِلْكِي (أَبَدًا، فَإِنَّهُ يُدَيِّنُ مَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ: لَا تَكُونِي فِي مِلْكِي) فَإِنْ أَرَادَ طَلَاقَهَا فَهُوَ مَا نَوَى وَاحِدًا أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، وَإِنْ قَالَ لَمْ (أَكُنْ نَوَيْتِ)^(٤) طَلَاقًا إِنَّمَا نَوَيْتُ أَنْ لَا تَكُونِي فِي مِلْكِي عَلَى مَا كُنْتُ أَفْعَلُ بِكَ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْمَعَانِي فَإِنَّهُ يُحْلَفُ وَيُصَدَّقُ عَلَى دَعْوَاهُ.

١٣٢٣- (قال): قُلْتُ لِأَحْمَدَ: الْمَرْأَةُ يَمُوتُ زَوْجُهَا وَهِيَ فِي بَعْضِ الْقَرْيِ عَلَى رَأْسِ فَرَسٍ أَوْ نَحْوِهِ؟
قَالَ: زَائِرَةٌ؟

(١) في (ع): وبعثها إليه رَضِيَ الله عَنْهَا.

(٢) في (ع): ذلك. (٣) في (ظ): ترضاها.

(٤) في (ع): أنوي.

قُلْتُ: نعم.

قَالَ: ترجع إلى بيتها فتعتد فيه.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سَوَاء.

١٣٢٤- (قُلْتُ لِإِسْحَقَ: هَلْ يَتَزَوَّجُ الْعَرَبُ فِي الْمَوَالِي؟ وَمَوَالِي

تَمِيمٌ فِي تَمِيمٍ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمَوَالِي فَيَمْنُ يُوَالُونَ؟ وَهَلْ يَجُوزُ لغيرِ مَوَالِيهِمْ أَنْ يَتَزَوَّجُوا فِيهِمْ؟

قَالَ: السُّنَّةُ لَا يَتَزَوَّجُ الْعَرَبُ إِلَّا بَعْضُهُمْ فِي [...] ^(١) لَهُمْ فَضْلٌ

عَلَى سَائِرِ الْعَرَبِ، وَلَكِنْ إِنْ تَزَوَّجَ غَيْرُ قَرِيشٍ بَعْدَ إِذْ هُمْ عَرَبٌ لَمْ يَجْزِ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمْ. وَقَدْ ذَكَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ:

«أَكْفَاؤُنَا مِنَ الْعَرَبِ (بَنُو) ^(٢) هَلَالٍ» ^(٣)، وَمَنْ رَأَى التَّفْرِيقَ بَيْنَ

قَرِيشٍ وَسَائِرِ الْعَرَبِ لَمْ نَعْلَمْ لَهُ حُجَّةً، فَأَمَّا أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمَوَالِي

الْعَرَبِيَّاتِ فَإِنَّا نَكْرَهُ ذَلِكَ، وَنَرَى إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمْ إِلَّا

أَنْ تَكُونَ مِنْ وِلَاءِ الْقَوْمِ خَاصَّةً فَإِنَّا وَإِنْ كَرِهْنَا لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ مِنْ

عَرَبِيَّةٍ مِنْ مَوَالِيَاتِهِ جُبْنَا عَنْ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمْ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ:

«مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ / ١٣١ع / أَنْفُسِهِمْ» ^(٤) وَقَدْ جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

(١) موضع كلمة مطموسة ولعها: "بعض".

(٢) في الأصل: بني.

(٣) رواه الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» ٢/ ٢٨٨.

(٤) رواه أحمد ٦/ ٨-٩، وأبو داود (١٦٥٠)، والترمذي (٦٥٧)، وقال: هذا

حديث حسن صحيح. والنسائي ٥/ ١٠٧، والحاكم ١/ ٤٠٤ من حديث

أبي رافع وقال: هذا حديث حسن صحيح على شرط الشيخين =

بأن الصدقة لا تحل لبني هاشم، وقال ﷺ: «مولى القوم من أنفسهم» فحرّم عليهم الصدقة أيضاً، وقد قيل: المولى لحمه كلحمه النسب^(١). فكان هذا بياناً لما جئنا من التفريق، ولذلك فعل ابن سيرين لما تزوج وأراد زعموا بذلك بصحيح النسب لها لما دخل النساء كالنسب لها دخل السباء في الأحرار في زمن الحجاج وبعده فرأى أن العربية إذا سُبيت لم تملك أبداً لما جاء أن يُفدُون فلذلك رغب في تزويج العرييات لصحة النسب، وكذلك ابن عون.

فأما العجم إذا تزوجوا العرييات فُرّقَ بينهم فإن كانوا (ذوي)^(٢) يسارٍ وصلاحٍ كذلك رأى الأوزاعي، وسفيان، ومالك، وابن أبي ليلى.

١٣٢٥- (قال): قُلْتُ (لأحمد رضي الله عنه): إذا أراد الرجل أن يعتق جاريته، ويتزوجها، ويجعل عتقها صداقها كيف يفعل؟ قال: يقول: قد أعتقتكِ، وجعلت عتقكِ صداقكِ. قال إسحاق: جائز، وإن ندمت فلا يجوز إن قالت: لا أرضى.

= ولم يخرجاه، وصححه الألباني «الصحيحة» (١٦١٣) وله شاهد رواه البخاري (٦٧٦١)، والبيهقي ١٥١/٢ من حديث أنس رضي الله عنه.

(١) رواه البيهقي ٢٩٢/١٠، ٢٩٣، وابن حبان (٤٩٥٠). مرفوعاً من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) في الأصل: ذا.

١٣٢٦- (سمعت إسحق): سئل أحمد عن الرجل يعتق عبده وله مال؟

قَالَ: ماله للسيد إنما روى أيوب، عن نافع أن ابن عمر (رضي الله عنهما) أعتق غلامًا له وله مال فلم يعرض لماله إنما تركه له ابن عمر (رضي الله عنهما)، ويروى عن ابن مسعود (رضي الله عنه) أنه قال: أما إن مالك لي^(١)، وعن أنس بن مالك .
قَالَ إسحق: كما قال.

١٣٢٧- (قال): قُلْتُ لأحمد: امرأة مات زوجها وهو صبي وهي حبلى تعتد أربعة أشهر وعشرًا؟
قَالَ: لا تعتد بالحبلى، ولا يلحق الولد، ولو لم تكن حبلى تعتد أربعة أشهر وعشرًا.

قَالَ إسحق: وأما العدة فلا بد من أربعة أشهر وعشر، إن وضعت قبل ذلك تتم تمام أربعة أشهر وعشر؛ لأنه حبلى من زنا لا يلحق به^(٢) إلا أن يكون يعلم (أنه)^(٣) لما جامع وقد راهق، فأما إذا كان لا يجمع مثله لم يلحق به أبدًا، وكلما وطئها وهو زوجها / ٧٦ ظ / في الظاهر، ثم تحقق أنها امرأة

(١) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» ٢٣٦/٩ (٩١٥٧)، وقال الهيثمي في «المجمع»: وفيه أبو نعيم النخعي، وثقه ابن حبان، وأبو حاتم، ونسبه أحمد إلى الكذب، وضعفه جماعة.

(٣) في (ع): منه.

(٢) من (ظ).

غيره فلا يقبل الولد أبدًا (قضى عليه قاضٍ أو لم يقض ولو كان غائبًا لم يقبل الولد أبدًا)^(١) ويكون الولد ولد الواطيء بالنكاح الظاهر.

١٣٢٨ - (قَالَ): قُلْتُ (لأحمد رحمه الله تعالى): ما آخرُ الأجلين؟ قَالَ: إذا كانت حبلِي فولدت قبلَ أربعة أشهرٍ وعشر أتمت أربعة أشهرٍ وعشرًا، فإن مكثت حاملًا أكثر من أربعة أشهرٍ وعشر أعتدت بالحبل.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ وَشَبَّهَا (حَكَمَ)^(٢) الْحَمْلَ إِذَا كَانَ (مِنْ) زِنَا لَمَا يَكُونُ زَوْجُهَا صَبِيًّا أَوْ غَائِبًا بِهَذَا الْقَوْلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ سَنَةٌ قَائِمَةٌ.

١٣٢٩ - سَأَلْتُ أَحْمَدَ (عَنْ رَجُلٍ)^(٣) قَالَ لَامْرَأَتِهِ: بِهِتَمِ وَنَوَى الْكَذِبَ؟

قَالَ: لَا يَكُونُ أَقْلٌ مِنْ تَطْلِيقَةٍ، أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ: (أَنْتِ طَالِقٌ)^(٤) وَنَوَى الْكَذِبَ أَلَيْسَ كَانَتْ تَطْلِيقَةً؟ فَهَذَا مِثْلُ ذَلِكَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كُلَّمَا نَوَى طَلَاقًا مِنْ وَثَاقٍ، أَوْ مَا أَشَبَّهُهُ فَلَيْسَ بِطَلَاقٍ، وَكَذَلِكَ بِالْفَارْسِيَةِ.

١٣٣٠ - قُلْتُ (لأحمد): إِذَا حَلَفَ، فَقَالَ: إِنَّ كَلِمَتَكَ خَمْسَةٌ أَيَّامٍ

(٢) مِنْ (ظ).

(١) مِنْ (ظ).

(٤) مِنْ (ظ).

(٣) فِي (ع): عَمِنْ.

فَأَنْتِ طَالِقٌ أَلَهُ أَنْ يَجَامِعَهَا وَلَا يَكْلَمُهَا؟

قَالَ: أَيُّ شَيْءٍ كَانَ بَدْءُ هَذَا. فَإِذَا هُوَ يَذْهَبُ فِي هَذَا إِلَى نِيَّةِ الرَّجُلِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسُوءَهَا أَوْ يَغِیْظَهَا، فَإِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فَلَهُ أَنْ يَجَامِعَهَا وَلَا يَكْلَمَهَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحْتِيَالًا.

١٣٣١- (قَالَ): قُلْتُ (لَأَحْمَدَ): إِذَا ظَهَرَ الْوَلَدُ لِلزَّوْجِ أَنْ يَرَا جَعَهَا؟

قَالَ: أَلَيْسَ يُقَالُ: مَا لَمْ تَضَعْ. فَكَانَ مَذْهَبُهُ إِلَى أَنْ تَضَعَ. (قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ. لَهُ أَنْ يَرَا جَعَهَا مَا لَمْ تَضَعْ)^(١).

١٣٣٢- (قَالَ): سُئِلَ إِسْحَقُ عَنْ رَجُلٍ فَجَرَ بِامْرَأَةِ ابْنِهِ أَوْ قَبَّلَهَا أَوْ بَاشَرَهَا؟

قَالَ: كُلُّ مَا كَانَ دُونَ الْجَمَاعِ فَلَا يُحَرِّمُ الْحَرَامُ الْحَلَالَ. ١٣٣٣- (قَالَ): قُلْتُ لِإِسْحَقَ: رَجُلٌ فَجَرَ بِامْرَأَةٍ فَأَرْضَعَتْ تِلْكَ الْمَرْأَةُ جَارِيَةً، ثُمَّ (تَزَوَّجَ)^(٢) الرَّجُلُ الَّذِي فَجَرَ بِتِلْكَ الْمَرْأَةِ تِلْكَ الْجَارِيَةَ؟

قَالَ: لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ تِلْكَ / ١٣٣٢ع / الْمُرْضِعَةُ إِذَا كَانَ تَنَاوُلَ أُمِّهَا.

١٣٣٤- (قَالَ): قُلْتُ لِإِسْحَقَ: رَجُلٌ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَلَا يَفْعَلُ كَذَا

(٢) مِنْ (ظ).

(١) مِنْ (ظ).

وكذا، ثم نسي ففعل؟

قَالَ: أرجو ألا يلزمه شيءٌ مِنَ الطلاقِ والعَتاقِ إذا كان قد أَرْتَكَبَ نَاسِيًا.

١٣٣٥- قُلْتُ لِإِسْحَاقَ: رَجُلٌ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: أَمْرُكَ بِيَدِكَ. فَقَالَتْ: قَدْ طَلَّقْتُ نَفْسِي، أَوْ قَالَتْ: قَدْ طَلَّقْتُكَ؟

قَالَ: كِلَاهُمَا وَاحِدٌ إِذَا أَرَادَتْ بِقَوْلِهَا: أَنْتَ طَالِقٌ أَيْ: (أَنَا طَالِقٌ)^(١).

١٣٣٦- (قَالَ): قُلْتُ لِإِسْحَاقَ: (رَجُلٌ) قَالَ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ؟

قَالَ: كُلُّمَا نَوَى بِذَلِكَ الطَّلَاقَ فَذَلِكَ ثَلَاثٌ، وَإِنْ نَوَى بِقَوْلِهِ يَمِينًا فَهُوَ يَمِينٌ.

١٣٣٧- (قَالَ): قُلْتُ لِإِسْحَاقَ: رَجُلٌ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ عَلَى شَيْءٍ أَنَّهُ لَيْسَ هَكَذَا، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ كَمَا حَلَفَ؟

قَالَ: كُلَّمَا حَلَفَ عَلَى أَنَّهُ عَمِلَ كَذَا وَكَذَا بِالطَّلَاقِ، ثُمَّ أَسْتَيْقَنَ بَعْدُ أَنَّهُ لَمْ يَعْمَلْهُ (فَحَكَمَ ذَلِكَ كَحَكَمِ)^(٢) النسيان؛ لِأَنَّهُ خَطَأٌ، وَقَدْ ضُمَّ الْخَطَأُ إِلَى النِّسْيَانِ فِي الْحَدِيثِ.

١٣٣٨- (قَالَ): قُلْتُ لِإِسْحَاقَ: رَجُلٌ فَجَرَ بَامْرَأَةٍ فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ:

(١) فِي (ع): إِنِّي طَالِقٌ إِنِّي طَالِقٌ إِنِّي طَالِقٌ.

(٢) فِي (ع): فَحَكَمَهُ حَكَمٌ.

إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُ أَمْرَأَتَكَ، ثُمَّ رَجَعْتُ عَمَّا قَالَتْ، يَقْبَلُ قَوْلُهَا؟
أَوْ لَيْسَ قَوْلُهَا بِشَيْءٍ، وَتَشْهَدُ (أَمْرَأَتَانِ) ^(١) أَنَّهَا كَاذِبَةٌ فِي قَوْلِهَا
الْأَوَّلِ؟

قَالَ: نَقْبَلُ رَجْوَعَهَا وَذَلِكَ أَنَّهَا مَتَّهَمَةٌ فِي الشَّهَادَةِ، وَإِذَا كَذَبَتْهَا
أَمْرَأَتَانِ فَذَلِكَ زِيَادَةٌ (قُوَّةٌ) ^(٢) وَإِنْ لَمْ تَجْزِ شَهَادَتُهُنَّ فِي الْحُكْمِ،
وَلَوْ لَمْ تَرْجِعْ وَمَضَتْ عَلَى قَوْلِهَا فَلَهُ أَنْ يَتَّهَمَهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا
قَالَتْ خَبْرًا (مُسْتَفِضًّا) ^(٣)؟

١٣٣٩- (قَالَ): قُلْتُ لِإِسْحَاقَ: مَا تَفْسِيرُ: الْحَلَالُ لَا يُحَرِّمُهُ
الْحَرَامُ؟

قَالَ: أَمَّا قَوْلُهُ لَا يُحَرِّمُ الْحَرَامُ الْحَلَالَ فَمَعْنَاهُ: أَنْ فَجْوَرَهُ
بِأَمْرَأَةٍ لَا تَحِلُّ لَهُ لَا يُحَرِّمُ زَنَاهُ (ذَلِكَ) مَا هُوَ لَهُ حَلَالٌ.
١٣٤٠- (قَالَ): قُلْتُ لِأَحْمَدَ: أَمْرَأَةٌ غَضِبَتْ فَقَالَتْ لِبَعْضِ قَرَابَتَيْهَا:
إِنَّ زَوْجِي (قَدْ) طَلَّقَنِي (فَسُئِلَ) ^(٤) الزَّوْجُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ وَلَمْ يَكُنْ
طَلَّقَهَا إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَغِيظَهَا بِذَلِكَ.

قَالَ: (قَدْ) اخْتَلَفُوا فِيهِ حِينَ قَالَ: قَدْ طَلَّقْتُكَ، فَأَخْشَى عَلَيْهِ.
قَالَ إِسْحَاقُ: كُلَّمَا أَجَابَ بِنَعَمْ، وَهُوَ يَرِيدُ جَوَابًا؛ وَقَعَ الطَّلَاقُ.
١٣٤١- قُلْتُ لِأَحْمَدَ: حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ هَرَمٍ: «يُنَالَهُنَّ مِنَ الطَّلَاقِ

(١) فِي (ع): أَمْرَأَتَيْنِ.
(٢) فِي (ع): قَوْلُهُ.
(٣) فِي (ع): مُسْتَفَاضًا.
(٤) فِي (ظ): فَسَأَلَ.

ما ينالهن من الميراث»^(١).

قَالَ: «ينالهن من الطلاق» أليس يرثن جميعاً؟
قُلْتُ: بلى.

قَالَ: وكذلك يقع عليهن الطلاق.

قَالَ إِسْحَاقُ: إِنَّمَا يَقُولُ: يِنَالَهُنَّ مِنَ الطَّلَاقِ مِثْلُ مَا يِنَالُهُنَّ مِنَ الْمِيرَاثِ؛ لِأَنَّ أَرْبَعَ نِسْوَةٍ إِذَا طَلَّقَ وَاحِدَةً فَلَا يُدْرَى أَيُّتُهُنَّ هِيَ / ٧٧ ظ / فَإِنَّ الرِّبْعَ أَوْ الثَّمَنَ يَقْسَمُ بَيْنَ الْأَرْبَعَةِ؛ لِمَا لَا يُدْرَى أَيُّتُهُنَّ الْمَطْلُوقَةُ، وَلَوْ جُئْنَ جَمِيعًا وَهُوَ حَيٌّ فَادْعَيْنِ، كُلَّ وَاحِدَةٍ تَقُولُ: (أَنَا الَّذِي طَلَّقْتُ كَانَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ أَنْ يُقْرَعَ بَيْنَهُنَّ، وَلَوْ قَالَ الزَّوْجُ أَنَا)^(٢) أَحْفَظُ مَنْ طَلَّقْتُ صُدَّقَ، فَأَمَّا (مَا)^(٣) قَالَ هَؤُلَاءِ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: (لَا)^(٤) أَحْفَظُ مِنْ طَلَّقْتُ أَنَّهُ يَجْبَرُ حَتَّى يَوْقَعَ الطَّلَاقُ عَلَى إِحْدَاهُنَّ فَهُوَ خَطَأً.

١٣٤٢ - (قَالَ): قُلْتُ لِأَحْمَدَ: رَجُلٌ وَقَعَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ أَعْمَى أَصَمَّ

أَبْكُمْ، فَعَاشَ حَتَّى صَارَ رَجُلًا؟

قَالَ: هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَيِّتِ (هُوَ)^(٥) مَعَ أَبَوَيْهِ.

(قَالَ): قُلْتُ: وَإِنْ كَانَا مُشْرِكَيْنِ، ثُمَّ أَسْلَمَا بَعْدَمَا صَارَ رَجُلًا؟

قَالَ: هُوَ مَعَهُمَا.

(١) رواه البيهقي ٣٦٤/٧ موقوفاً على ابن عباس.

(٢) مكررة في (ع). (٣) من (ظ).

(٤) في (ع): أنا. (٥) من (ظ).

قَالَ إِسْحَقُ: (هُوَ) كَمَا قَالَ. يَعْنِي: (أَنَّهُ) ^(١) عَلَى دِينِ أَبِيهِ.

١٣٤٣- (قَالَ): قُلْتُ لِإِسْحَقَ: يُزَوِّجُ مِثْلَ ذَا؟

قَالَ (إِسْحَقُ): شَدِيدًا يَزَوِّجُهُ الْوَلِيُّ، فَإِذَا عَرَفَ إِشَارَتَهُ بِالطَّلَاقِ فَهُوَ كَذَلِكَ أَيْضًا.

١٣٤٤- (قَالَ): سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ رَجُلٍ وَطِئَ أُمَّتَهُ وَأُمَّهَا؟

قَالَ: حُرِّمَتَا عَلَيْهِ جَمِيعًا فَإِنْ شَاءَ اسْتَخْدَمَهُمَا.

قَالَ إِسْحَقُ: مَا أَحْسَنَ مَا قَالَ فِي الْجَمَاعِ يَحْرُمُ! / ١٣٣ع/

١٣٤٥- (قَالَ): قُلْتُ لِأَحْمَدَ: طَلَاقُ الصَّبِيِّ؟

قَالَ: إِنْ كَانَ يَعْقِلُ.

قُلْتُ: ابْنُ كَمْ؟

قَالَ: إِذَا كَانَ يَعْقِلُ. فَرَادَدْتَهُ فَلَمْ يَوْقُتْ.

قَالَ إِسْحَقُ: كُلَّمَا جَازَ (عَنْ) ^(٢) اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً، وَقَدْ عَقَلَ

الطَّلَاقُ فَطُلِّقَ وَقَعَ (الطَّلَاقُ) لَمَّا يَحْتَلِمُ ابْنُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً.

١٣٤٦- (قَالَ): قُلْتُ (لِأَحْمَدَ): ^(٣) إِذَا كَانَ زَوْجُهَا صَغِيرًا وَهِيَ

حَبْلَى؟

قَالَ: وَمَنْ يَقْضِي لَهَا بِالْفِرَاشِ؟! إِنَّمَا يَقْضَى بِالْفِرَاشِ إِذَا كَانَا

مَدْعِيَيْنِ، فَإِذَا كَانَ فِي أَرْضِ غُرْبَةٍ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَصِلُ مِثْلَهُ

(٢) مِنْ (ظ).

(١) مِنْ (ظ).

(٣) فِي (ع): لِأَحْمَدَ قَالَ.

- (فإنه) ^(١) لا يقضى له بالفراش (واختلط) منه أحمد.
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لَأَنَّ الْفَرَّاشَ إِنَّمَا هُوَ مَلِكٌ يَمْلِكُهُ فَيَطْوِيهَا
 بِالْمَلِكِ، وَلَيْسَ لِلصَّغِيرِ وَلَا لِلْغَائِبِ مِنْ أَوْلَادِهِ مِنْ مَلِكِهَا شَيْئًا
 إِذَا عَلِمَ أَنَّ هَذَا الصَّغِيرَ أَوْ هَذَا الْغَائِبَ لَمْ يَطَأْ.
 ١٣٤٧- (قال): سئل أحمد عن امرأة طَلَّقت ولم (تحض) ^(٢)
 فاعتدت شهرين، ثم حاضَتْ؟
 قَالَ: تَعْتَدُ بِالْحَيْضِ.
 قَالَ إِسْحَقُ: هَكَذَا هُوَ.
 ١٣٤٨- (قال): قُلْتُ لِإِسْحَقَ: أَمْرَأَةٌ أَرْضَعَتْ ابْنَةَ رَجُلٍ أَيَحِلُّ لِهَذَا
 الرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ مِنْ بَنَاتِ الظُّثْرِ شَيْئًا؟
 قَالَ: كَلِمًا وَلَدَتْ تِلْكَ الْمَرْضُوعَةَ مِنْ وَلَدٍ فَقَدْ صَارُوا إِخْوَةً هَذَا
 وَأَخَوَاتِهِ أَرْضَعْتَهُ بَعْدَمَا وُلِدَ (هَذَا) ^(٣) أَوْ قَبْلَهُ.
 ١٣٤٩- قُلْتُ لِإِسْحَقَ: أَمْرَأَةٌ أَرْضَعَتْ أَمْرَأَةً رَجُلٍ أَيَحِلُّ لَزَوْجِ هَذِهِ
 الْمَرْضُوعَةِ أَنْ يَتَزَوَّجَ مِنْ بَنَاتِ الظُّثْرِ شَيْئًا؟
 قَالَ: لَيْسَ بَيْنَهُمْ قَرَابَةٌ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجْمَعُ بَيْنَهُنَّ لِأَنَّهُنَّ أَخَوَاتُ.
 ١٣٥٠- (قال): قُلْتُ لِإِسْحَقَ: لِلرَّجُلِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ جَارِيَتَيْنِ فِي
 فَرَّاشِهِ وَيَجَامِعُهُمَا؟

(٢) في (ع): تكن تحيض.

(١) في (ع): و.

(٣) في (ظ): ها.

قَالَ: يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا فِي فِرَاشٍ وَلَا يَجَامَعُ إِلَّا وَبَيْنَهُمَا سِتْرٌ، فَأَمَّا
الْوَلَدُ إِذَا بَلَغَ خَمْسَ سِنِينَ إِلَى سَبْعٍ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَجَامَعَ الرَّجُلُ
الْمَرْأَةَ أَوْ الْجَارِيَةَ وَهُوَ مَعَهُمَا فِي الْبَيْتِ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ سِتْرًا
حَائِلًا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ.

١٣٥١- سُئِلَ إِسْحَقُ عَنِ امْرَأَةٍ قَالَتْ لَزَوْجِهَا: طَلَّقْنِي. قَالَ: لَا
أَسْتَطِيعُ مِنْ أَجْلِ مَهْرِكَ. قَالَتْ: فَإِنِّي أَتْرُكُ مَهْرِي عَلَيْكَ إِنْ
طَلَّقْتَنِي. قَالَ: فَفَعَلَ. قَالَتْ: فَإِنِّي قَدْ طَلَّقْتُ نَفْسِي ثَلَاثًا؟
قَالَ: جَائِزٌ. ثُمَّ قَالَ لِي: تَسْتَعْمَلُ الْقَضَاءَ مَا قَضَتْ هَاهُنَا.

١٣٥٢- (قَالَ): سُئِلَ إِسْحَقُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ: زَوَّجْتُ ابْنَتِي هَذِهِ مِنْ
ابْنِكَ. فَقَالَ أَبُو الْغَلَامِ: قَبْلْتُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَهْرَ؟
قَالَ: النِّكَاحُ (وَأَقَعَ)^(١) وَلَهَا مَهْرٌ / ١٣٤ع / مِثْلُهَا.
قِيلَ: فَزَوَّجَهَا الْوَلِيُّ مِنْ آخَرَ؟
قَالَ: لَيْسَ لَهُ نِكَاحٌ، وَلَا مَهْرٌ (لَهَا)^(٢) عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ دَخَلَ
بِهَا.

١٣٥٣- (قَالَ): سُئِلَ إِسْحَقُ عَنْ رَجُلٍ زَوَّجَ يَتِيمَةً مِنْ رَجُلٍ فَطَلَّقَهَا
قَبْلَ أَنْ تَدْرِكَ؟
قَالَ: لَيْسَ لَهَا مَهْرٌ، وَلَا عَلَيْهَا عِدَّةٌ، وَلَيْسَ طَلَاقُهُ إِيَّاهَا بِشَيْءٍ
وَإِنْ شَاءَ تَزَوَّجَهَا بَعْدَمَا تَدْرِكَ.

(٢) فِي (ظ): لَهُ.

(١) فِي (ع): جَائِزٌ.

١٣٥٤- (قال): قُلْتُ لأحمد: امرأة طَلَّقَهَا زوجها ثلاثاً، ثم جَحَدَهَا؟

قَالَ: تفتدي منه بما تقدرُ.

(قال): قُلْتُ: إن جبرت على ذلك؟

قَالَ: لا تتزين له ولا (تقربه) ^(١) وتهرب إن قدرت.

قُلْتُ له: حديث ابن عمر (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا)؟

قَالَ: لا أدري ما هو، إبراهيم بن مهاجر لم يره شيئاً.

(قال): قُلْتُ: أتقاتله إذا أرادَهَا؟

قَالَ: لا أدري ما تقاتله. قَالَ أبو حنيفة تقاتله، تهرب إن قدرت.

(قال): قُلْتُ لأحمد (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ): إذا (سمعت أو شهد

عدلان) ^(٢)؟

قَالَ: إذا سمعت فهو أشد، وإذا سمع عدلان أو غير متهمين.

قَالَ: نعم. (من) هذا كله لا تقيم معه.

١٣٥٥- (قال): قَالَ أحمد: إذا أتى أختَ امرأة؟

قَالَ: يمسكُ عَنِ امرأةٍ حتَّى تحيضَ - أي: أختها - ثلاث

حيضٍ فإن كانت ممن لا تحيضُ / ٧٨ ظ / فثلاثة أشهر، فإن

كانت حُبْلَى حتَّى تضع.

(١) في (ع): تقرر له.

(٢) في (ع): سَمِعْتُ أو شَهِدْتُ عدلين.

١٣٥٦- (سُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الْمَطْلُوقَةِ وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا تَغَسَّلُ رَأْسَهَا، وَتَدَهَنُ وَتَلْبَسُ ثَوْبًا جَدِيدًا؟ فَأَكْثَرَ السَّائِلُ عَلَيْهِ.

فَقَالَ: قَدْ أُعْطِيَتْهَا الْأَصْلُ كُلَّمَا صَنَعْتَ شَيْئًا مِنْ هَذَا وَلَمْ تُرِدْ بِهِ الزَّيْنَةَ فَلَا بِأَسْ إِلَّا الصَّبْغَ وَالطَّيْبَ).^(١)

١٣٥٧- (قَالَ): قَالَ أَحْمَدُ: السَّكْنَى لِلْمَطْلُوقَةِ ثَلَاثًا أَوْجَدَ مِنَ النِّفْقَةِ لِقَوْلِ اللَّهِ (سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى): ﴿أَسْكِنُوهُمْ مِمَّنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِّنْ وَّجَدِكُمْ﴾ [الطَّلَاق: ٦].

١٣٥٨- (قَالَ): قُلْتُ لِأَحْمَدَ: حَدِيثُ السَّمِيطِ^(٢) أَمَّا تَعْرِفُهُ؟

قَالَ: نَعَمْ، السَّدُوسِيُّ إِنَّمَا جَعَلَ نِيَّتَهُ بِذَلِكَ.

١٣٥٩- (قَالَ): سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ رَجُلٍ أَعْتَقَ جَارِيَتَهُ، أَلَّهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا؟

قَالَ: نَعَمْ.

١٣٦٠- (قَالَ): سُئِلَ (أَحْمَدُ) عَنِ الْأَسِيرِ يَتَزَوَّجُ وَهُوَ فِي أَيْدِي الرُّومِ؟

قَالَ: لَا (يَتَزَوَّجُ)^(٣).

قِيلَ: فَإِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ؟

قَالَ: لَا يَتَزَوَّجُ.

(٢) رواه ابن أبي شيبه ٧٩/٤.

(١) من (ظ).

(٣) من (ظ).

١٣٦١- (قال): سُئِلَ إِسْحَقُ عَنِ الْمَرْأَةِ إِذَا أَسْلَمَتْ، ثُمَّ أَسْلَمَ زَوْجُهَا فِي الْعِدَّةِ أَوْ بَعْدَ أَنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ؟
 قَالَ: كُلَّمَا كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا بِلاَ تَجْدِيدِ نِكَاحٍ، فَإِذَا أَنْقَضَتْ عِدَّتَهَا فَهُوَ خَاطِبٌ إِنْ شَاءَ، وَكَذَلِكَ الْمَرْتَدَّةُ لَا تَبِينُ مِنْ زَوْجِهَا أَبَدًا إِلَّا أَنْ يَعْضَرَ عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ، فَتَأْبَى، فَتُقْتَلَ، أَوْ تَنْقُضِي عِدَّتَهَا / ١٣٥ع / قَبْلَ أَنْ تُسَلَّمَ فَإِنَّهَا تَبِينُ حِينَئِذٍ مِنَ الزَّوْجِ^(١).

(١) نهاية الباب في (ع) والمسائل المتبقية في (ظ) حتى آخر الباب مرت سابقاً في ص ٩٦، ٩٧ع. مسألة (١٠١٦) إلى (١٠٣٦).

(بابُ) المناسك^(١)

١٣٦٢ - (قَالَ): قُلْتُ (لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل)^(٢):

العمرة واجبة؟

قَالَ: هي واجبة.

(قُلْتُ): وتقضى منها المتعة؟

قَالَ: نعم.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ وَأَجَادَ، ظَنَنْتُ أَنْ أَحَدًا لَا يَتَابِعُنِي عَلَيْهِ،
وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (أَلَا
تَرَىٰ مِنْ رَأَاهَا تَطَوَّعًا قَرَأَهَا: ﴿وَالْعُمْرَةُ لِلَّهِ﴾^(٣) حَتَّىٰ تَكُونَ
أَسْتِثْنَاءًا.

١٣٦٣ - قُلْتُ: قَوْلُهُ (سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى): ﴿مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾؟

قَالَ: الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ مِنْ مَوْضِعِهِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَلَكِنْ (لَا) تَحْسَبُ عَلَيْهِ الدَّارَ وَالْخَادِمَ.

١٣٦٤ - قُلْتُ: أَمْرَأَةٌ مُوسِرَةٌ لَيْسَ لَهَا مُحَرَّمٌ؟

قَالَ: الْمَحْرَمُ مِنَ السَّبِيلِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَلَيْسَ عَلَى الْمَحْرَمِ بَوَاجِبُ حَمْلِهَا،

(١) باب المناسك في (ع) يلي باب الأيمان.

(٢) في (ع): لأحمد.

(٣) من (ظ).

ولكن يستحب (له) ^(١) حملها فإن لم تفعل وأعطته من مالها فعليه حملها.

١٣٦٥- قُلْتُ: العمرة في شهور الحج؟

قَالَ: لا بأس به قَالَ النبي ﷺ: «دخلت العمرة في الحج» ^(٢)
يعني: لا بأس بالعمرة في شهور الحج.

قَالَ إسحاق: كَمَا قَالَ، فتصير حينئذ متعة إذا أقام حتى يحج.

١٣٦٦- قُلْتُ: الصبي يحتلم بعرفة والعبد يعتق؟

قَالَ: أرجو أن يجزئ حجهما.

قُلْتُ: فإن لم يكن العبد أحرم بعد (ما عتق) ^(٣)؟

قَالَ: ذاك أجود.

قَالَ إسحاق: كلاهما جائز (حجهما)، وصار ترك الإحرام

(بعد) ^(٤) العتق والاحتلام جاز إن فعلا ذلك قبل الاحتلام

والعتق.

١٣٦٧- قُلْتُ: الشرط في الحج؟

قَالَ: جيد صحيح إذا أشرط لا يكون محصرًا (هو) ^(٥) يقول:

(١) من (ظ).

(٢) رواه أحمد ٢٣٦/١، ٢٥٣، ٢٥٩، ومسلم (١٢٤١)، وأبو داود

(١٧٩٠)، والترمذي (٩٣٢)، والنسائي ١٨١/٥ من حديث عبد الله بن

عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٤) في (ع): بعث.

(٣) من (ظ).

(٥) من (ظ).

محلي حيث حبستني.

قال إسحاق: أجاد؛ لما صحَّ عن عمرَ وعثمان (رضي الله عنهما) بعد موت النبي ﷺ، والنبي ﷺ قال لضباعة ذلك^(١).

١٣٦٨- قُلْتُ: حجَّ الرجلُ عَنِ الرَّجُلِ وقد مات؟

قَالَ: إذا كان يحج عن أبيه أو عن أمِّه، وأمَّا أن يأخذ دراهم ويحج فلا يعجبني، لا أدري ما هو؟!

قَالَ إسحاق: هو جائزٌ من (يقول):^(٢) كل الناس؟ ومن الآباء والأبناء والقراة / ٨٠ ظ.

١٣٦٩- قُلْتُ: تحج المرأة عَنِ الرجلِ والرجلُ عن المرأة؟

قَالَ: نعم.

قَالَ إسحاق: كَمَا قَالَ (لقول) النبي ﷺ: «حجي عن أبيك»^(٣).

١٣٧٠- قُلْتُ:^(٤) مَنْ نذرَ أن يحجَّ ولم يحج حجة الإسلام؟

قَالَ: لا يجزئه، يبدأ بفرض الله (عزَّ وجلَّ) (عليه)^(٥)، ثم

(١) رواه إسحاق ابن راهويه (٦٧٧)، وأحمد ١٦٤/٦، ٢٠٢، والبخاري (٥٠٨٩)، ومسلم (١٢٠٧)، والنسائي ١٦٨/٥، وابن ماجه (٢٩٣٧) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) من (ظ).

(٣) رواه أحمد ٢١٩/١، ٣٢٩/١، والبخاري (٤٣٩٩)، والنسائي ١١٦/٥-١١٧، وابن ماجه (٢٩٠٧) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

(٤) انظر «المغني» لابن قدامة ١٣/٦٤٥.

(٥) من (ظ).

يقضي ما أوجب على نفسه، واحتج بحديث ابن عمر (رضي الله عنهما)^(١).

قَالَ إِسْحَقُ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَفْعَلَ كَمَا قَالَ، وَأَرْجُو أَنْ تَجْزِيَ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ حَجَّ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ فَلَا بَدَّ مِنْ وِفَاءِ النَّذْرِ إِذَا كَانَ طَاعَةً.

١٣٧١- قُلْتُ: مَنْ مَاتَ وَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ نُسُكِهِ؟

قَالَ: يُقْضَى عَنْهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٣٧٢- قُلْتُ: مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَحْجْ، فَهُوَ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ؟

قَالَ: إِذَا كَانَ مَالٌ كَثِيرٌ فَأَحَبُّ (إِلَيَّ) لِلْوَرِثَةِ أَنْ يَنْفَذُوا ذَاكَ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَالٌ قَلِيلٌ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ ضِيعَةٌ لَيْسَ هَذَا مِثْلَ الزَّكَاةِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كُلُّ فَرِيضَةٍ عَلَى الْمَيِّتِ مِنْ حَجٍّ أَوْ زَكَاةٍ أَوْ نَذْرٍ أَوْ أَشْبَاهِ ذَلِكَ مِنَ الْوَاجِبِ، فَمَاتَ وَلَمْ يَقْضِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ يُقْضَى مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ قَلًّا / ١٦٩ع / الْمَالُ أَوْ كَثْرًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ (كَانَ فَرِيضَةً)^(٢) عَلَيْهِ فِي الْحَيَاةِ (وَفِي قَوْلِ)^(٣) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيَانٌ لَذَلِكَ حِينَ قَالَ السَّائِلُ: أَحَجُّ عَنْ أَبِي وَقَدْ مَاتَ؟ فَقَالَ لَهُ: «لَوْ

(١) رواه ابن أبي شيبة ١٢٨/٣، والبيهقي ٣٣٩/٤.

(٢) في (ع): فرض. (٣) في (ظ): وقول.

كان على أبيك دينٌ فقضيته أما كان يجزئ؟» قَالَ: بلى. قَالَ: «فدينُ الله (عزَّ وجلَّ) أحقُّ»^(١).

١٣٧٣- قُلْتُ: رجلٌ قدِمَ مفردًا بالحجِّ ومعه هدي أله أن يتمتع؟
قَالَ (الإمام) أحمد: إذا كان معه هدي فليس له أن يفسخ.
قَالَ إسحاق: كما قَالَ.

١٣٧٤- قُلْتُ (لأحمد)^(٢): فيمن يكرى نفسه، بحج؟
قَالَ: نعم.

قَالَ إسحاق: جائزٌ كما قَالَ ابن عباس (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا) (في هذا) ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا﴾.

١٣٧٥- قُلْتُ: مسيرةُ كَمْ لا تسافر المرأةُ إلا مع ذي مَحْرَمٍ؟
قَالَ أحمد: لا تسافر سفرًا وإن كان ساعةً في حديث ابن عباس (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا)، لا تسافر سفرًا. وقال النبي ﷺ: «لا يَخْلُونَنَّ رجلٌ بامرأةٍ إلا ومعهما ذو مَحْرَمٍ»^(٣).

قَالَ إسحاق: لا يكون سفرًا إلا ثلاثة أيام فصاعدًا (سير المبطلين)

(١) رواه أحمد ٢١٢/١، والنسائي ١١٨/٥، وابن ماجه (٢٩٠٤)، وابن الجارود (٤٩٨)، وابن حبان (٣٩٩٠)، والدارقطني ٢٦٠/٢ من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) من (ظ).

(٣) رواه أحمد ٢٢٢/١، ٣٤٦، والبخاري (١٨٦٢)، (٣٠٠٦)، ومسلم (١٣٤١)، وابن ماجه (٢٩٠٠) من حديث عبد الله بن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

الماشي ويوم للمسرع)^(١) وذلك ثمانية وأربعون ميلاً بالهاشمي
فلا يدخل (معنى)^(٢) قوله ﷺ: «لا يخلون رجل بامرأة» في
معنى السفر؛ لأنَّ السفر لا يخلو من الناس (والرفاق).
١٣٧٦- قُلْتُ (لأحمد)^(٣): يُهَلُّ الرجلُ قبلَ (شهور)^(٤) الحجِّ؟
قَالَ: (لا)^(٥) هذا مكروه.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، فَإِنْ فَعَلَ كُنْتَ قَائِلًا لَهُ: أَجْعَلْهَا عَمْرَةً
كَمَا قَالَ عَطَاءُ؛ (لأنَّ ابن)^(٦) عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ:
مِنَ السَّنَةِ أَنْ لَا يَحْرَمَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ.
١٣٧٧- قُلْتُ: مَنْ أَهْلٌ بِحَجَّتَيْنِ؟
قَالَ: لَا يُلْزَمُهُ إِلَّا حَجَّةٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَلَكِنْ يَصِيرُ مَتَمَتًا حَتَّى يَجْزِيَهُ عَنْهُمَا
جَمِيعًا.

١٣٧٨- قُلْتُ^(٧): مَتَى يُهَلُّ أَهْلُ مَكَّةَ بِالْحَجِّ؟
قَالَ: إِنْ يَعَجَلُوا فَمَا بِأَسْ قَبْلَ التَّروِيَةِ، قَالَ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:
إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَأَهْلُوا.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَالَّذِي يُلْزَمُ يَوْمَ التَّروِيَةِ وَلِكُلِّ قَادِمٍ حَلًّا
بِمَكَّةَ.

(١) فِي (ع): لِسِيرِ الْمَطِيِّ وَالْمَاشِي، وَيَوْمٌ لِلْمَاشِي.

(٢) مِنْ (ظ). (٣) مِنْ (ظ).

(٤) فِي (ع): شَهْر. (٥) مِنْ (ظ).

(٦) فِي (ع): لِابْنِ.

(٧) مِنْ هُنَا سَقَطَ فِي (ظ).

١٣٧٩- قُلْتُ: قول عمرَ (رضي الله عنه): تجردوا بالحج وإن لم تحرموا؟^(١)

قَالَ: يعني: تشبهوا بالحاج.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٣٨٠- قُلْتُ: يحرمُ في دبرِ الصلاةِ أحبُّ إليك؟
قَالَ: أعجب إلي أن يصلي، فإن لم يصلي فلا بأس.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٣٨١- قُلْتُ: الحائضُ إذا بلغتِ الميقاتَ؟
قَالَ: تغتسل وتهل، وتصنع ما يصنع الحاج، غير أن لا تطوفَ بالبيتِ والصفاء والمروة، ولا تدخل المسجدَ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٣٨٢- قُلْتُ: المرأةُ إذا أحرمَتْ بعمرَةٍ فأدركها الحجُّ وهي حائضٌ؟

قَالَ أَحْمَدُ: / ١٧٠ع/ تهل بالحج وتكون قارناً وعليها الهدى.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، إلا أنها صارت كالمتمتع.

١٣٨٣- قُلْتُ: طوافُ المكي قبل المغرب؟
قَالَ أَحْمَدُ: لا يخرج من مكة حتَّى يودعَ البيتَ، فطوافه بالبيت بعد أن يرجع من منى.

(١) رواه الفاكهي في «أخبار مكة» ٢/ ٣٣٤-٣٣٥ (١٦١٢) من طريق ابن جريج، وقد عنعنه، وهو معروف بالتدليس.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لَأَنَّ الطَّوْفَ مِنَ الزِّيَارَةِ هُوَ الطَّوْفُ الْوَاجِبُ الَّذِي بِهِ يَتِمُّ الْحَجُّ، وَمَنْ لَمْ يَطْفِ يَوْمئِذٍ مِنَ النَّاسِ كُلِّهِمْ فَلَا حَجَّ لَهُ.

١٣٨٤- قُلْتُ: قَوْلُهُ: «الْحَجُّ عَرَفَاتُ»^(١)، «وَالْعُمْرَةُ الطَّوْفُ»^(٢)؟

قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ فَقَدْ دَخَلَ هَذَا فِي الْعُمْرَةِ، وَقَوْلُهُ: «الْحَجُّ عَرَفَاتُ» مِثْلُ قَوْلِهِ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ»^(٣).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لَأَنَّ الْحَجَّ إِنَّمَا بِدُخُولِهِ عَرَفَةَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ.

١٣٨٥- قُلْتُ: تَكْرَهُ أَنْ يَجَاوَزَ أَحَدٌ ذَا الْحَلِيفَةِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ؟

قَالَ: نَعَمْ، إِذَا كَانَ مِمَّنْ يَمُرُّ بِهَا، فَهَذَا مَكْرُوهٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ كَانَ لَهُ الْوَقْتُ فِي مَوْضِعٍ، لَا تَحِلُّ لَهُ مَجَاوَزَتُهُ حَتَّى يَحْرَمَ، إِلَّا مِنْ عَذْرِ نَسْيَانٍ أَوْ غَيْرِهِ.

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ ٣٠٩/٤، ٣٣٥، ٤١٠، وَأَبُو دَاوُدَ (١٩٤٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٨٩)، وَالنَّسَائِيُّ ٢٥٦/٥، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٠١٥) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرَ الدَّيْلِيِّ. وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ.

(٢) ذَكَرَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّيِّ» ٩٧/٧.

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ ٢٧١/٢، ٢٨٠/٢، وَالبُخَارِيُّ (٥٨٠)، وَمُسْلِمٌ (٦٠٧)، وَأَبُو دَاوُدَ (١١٢١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٢٤) وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالنَّسَائِيُّ ٢٧٤/١، وَابْنُ مَاجَهَ (١١٢٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

١٣٨٦- قُلْتُ: قوله: كانوا يحبون أن يحرم الرجل أول ما يحج من بيته، أو يحرم الرجل من بيت المقدس، أو من دون الميقات؟ قَالَ: وجه العمل المواقيت.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَيْثُ وَقَّتَ الْمَوَاقِيتَ قَدْ نَظَرَ فِيهَا يَرَفُقُ بِأَمْتِهِ، وَالْإِنْتِهَاءَ إِلَيْهِ أَفْضَلُ.

١٣٨٧- قُلْتُ: نصراني أسلم بمكة، ثم أراد الحج؟ قَالَ: هو بمنزلة مَنْ وَلَدَ بِمَكَّةَ. قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٣٨٨- قلت: مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، ثُمَّ أَرَادَ الْحَجَّ، مِنْ أَيْنَ يَحْرُمُ بِالْحَجِّ؟ قَالَ: مِنْ مَكَّةَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٣٨٩- قُلْتُ: وَإِذَا أَعْتَمَرَ عَنْ غَيْرِهِ، ثُمَّ أَرَادَ الْحَجَّ لِنَفْسِهِ يَخْرُجُ إِلَى الْمِيقَاتِ؟

[قَالَ^(١): إِنْ أَعْتَمَرَ عَنْ نَفْسِهِ، وَإِنْ أَرَادَ الْحَجَّ لغيرِهِ خَرَجَ إِلَى الْمِيقَاتِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٣٩٠- قُلْتُ: مَنْ دَخَلَهَا بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، ثُمَّ أَرَادَ الْحَجَّ؟

(١) زيادة يقتضيها السياق.

قَالَ: يَخْرُجُ إِلَى الْمِيقَاتِ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ، إِلَّا أَنْ يَخْشَى فَوَاتًا فَحِينَئِذٍ أَهْلٌ مِنْ مَكَانِهِ فَأَهْرَاقَ لِلذِّكِّ دَمًا، كَذَلِكَ ذُكِرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) ^(١).

١٣٩١- قُلْتُ: لِأَحَدٍ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ؟

قَالَ: لَا يَدْخُلُهَا أَحَدٌ إِلَّا بِإِحْرَامٍ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ إِلَّا مَا كَانَ مِنَ الْحَطَّائِينَ وَأَشْبَاهِهِمْ فَلَهُمْ ذَلِكَ ^(٢).

١٣٩٢- قُلْتُ: إِذَا نَذَرَ الرَّجُلُ أَنْ يَحْجَّ مَاشِيًا وَلَمْ يَسْمَ مِنْ أَيْنَ يَمْشِي؟

قَالَ: عَلَى نِيَّتِهِ، فَإِنْ كَانَ / ١٧١ع / مَعْذِبًا فِي ذَلِكَ فَعَلَى حَدِيثِ أُخْتِ عَقْبَةَ، عَاوَدَتْهُ (فِي ذَلِكَ) ^(٣) فَقَالَ: مِنْ حَيْثُ حَلَفَ إِذَا لَمْ يَنْو.

قَالَ إِسْحَاقُ: (هُوَ) يُلْزِمُهُ إِذَا كَانَ (نَذَرَ) طَاعَةَ أَنْ يَحْجَّ مِنْ (حَيْثُ) ^(٤) حَلَفَ، وَحَدِيثُ أُخْتِ عَقْبَةَ يَسْتَعْمَلُ عَلَى مَا جَاءَ؛ لِأَنَّهَا خَلَطَتْ بِطَاعَتِهَا مَعْصِيَةَ.

١٣٩٣- قُلْتُ: لِأَهْلِ مَكَّةَ مَتْعَةٌ؟ وَمَنْ أَهْلُ مَكَّةَ؟

(٢) إِلَى هُنَا نِهَاجُ السَّقَطِ مِنْ (ظ).

(١) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ ٣٠/٥.

(٤) فِي (ع): الْمَوْضِعُ الَّذِي.

(٣) مِنْ (ظ).

قَالَ أَحْمَدُ: كُلُّ مَنْ كَانَ مِنْ مَكَّةَ عَلَى نَحْوِ مَا تَقْصُرُ (فِيهِ)
الصَّلَاةَ فَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٣٩٤- قُلْتُ: قَوْلُ ابْنِ الزَّيْبِرِ: الْمَتَعَةُ لِمَنْ أَحْصَرَ (وَقَالَ ابْنُ
عَبَّاسٍ: هِيَ لِمَنْ أَحْصَرَ)^(١) وَلِمَنْ خُلِّيتُ سَبِيلُهُ^(٢)؟
قَالَ: قَوْلُ ابْنِ الزَّيْبِرِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا): الْمَتَعَةُ لِمَنْ أَحْصَرَ.
وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لِمَنْ أَحْصَرَ وَلِغَيْرِهِ قَوْلُ ابْنِ
الزَّيْبِرِ (يَعْنِي (بَعْدَرُ)^(٣)) وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ (بَعْدَرُ وَغَيْرُهُ)^(٤).
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، مَعْنَى قَوْلَهُمَا هَكَذَا فِي النَّظَرِ.
١٣٩٥- قُلْتُ: مَنْ أَيْنَ يَعْتَمِرُ أَهْلُ مَكَّةَ؟ وَعَلَيْهِمُ الْعُمْرَةُ؟
قَالَ: (لَيْسَ)^(٥) عَلَيْهِمْ عُمْرَةٌ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٣٩٦- قُلْتُ: الْعُمْرَةُ فِي الشَّهْرِ الَّذِي يَحْرَمُ فِيهِ (أَوِ الَّذِي يَحِلُّ فِيهِ؟
قَالَ: الَّذِي يَحِلُّ فِيهِ)^(٦) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا).

(١) مِنْ (ظ).

(٢) رَوَاهُمَا الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» ٢/٢٥٣ (٣٤٢٥، ٣٤٢٦)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ
فِي «تَفْسِيرِهِ» ١/٣٤١ (١٧٩٥).

(٤) فِي (ظ): بَعْدَ وَلِغَيْرِهِ.

(٣) فِي (ظ): بَعْدَ.

(٦) مِنْ (ظ).

(٥) فِي (ع): أَلَيْسَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، (وقال: في الشهر الذي يحرم فيه، أو الذي يحل فيه، قال: الشهر) الذي يحل فيه إلا أن قول جابرٍ أحبُّ؛ إلينا لأنه أعلى شيء فيه.

١٣٩٧- قُلْتُ: إِذَا أَعْتَمَرَ الرَّجُلُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ رَجَعَ وَلَمْ يَحِجَّ، أَوْ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ، ثُمَّ حَجَّ؟

قَالَ: إِذَا سَافَرَ سَفَرًا تَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةَ فَلَيْسَ بِمُتَمَتِّعٍ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ / ٨١ ظ /.

١٣٩٨- قُلْتُ: (الإِقران)^(١) وَالْإِفْرَادُ وَالتَّمَتُّعُ؟

قَالَ: التَّمَتُّعُ آخِرُ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ يَعْنِي: أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ إِسْحَقُ: التَّمَتُّعُ هُوَ مَا رَخَّصَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَآخِرُ

شَيْءٍ مِنْ فِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا (قَرَنَ

وَسَاقَ)^(٢) الْهَدْيِ وَأَصْحَابِهِ (مَنْ) بَيْنَ مُهْلِ بِالْحَجِّ وَبِالْعُمْرَةِ،

دَخَلَ قُلُوبَهُمْ مِنْ ذَلِكَ إِذْ خَالَفَ فَعْلُهُمْ فِعْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

فَقَالَ لَهُمْ حِينَئِذٍ: «لَوْ أَسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا أَسْتَدْبَرْتُ، لَفَعَلْتُ مَا

أَقُولُ لَكُمْ» أَي: إِذْ دَخَلَكُمْ مِنْ فِعْلِكُمْ. فَقَالَ: «دَخَلْتُ الْعُمْرَةَ فِي

الْحَجِّ»^(٣) أَي: تَجُوزُ الْعُمْرَةُ فِي شَهْرِ الْحَجِّ، فَإِنَّمَا أَمْرُهُمْ بِمَا

يَجُوزُ وَيَرَاهُ، وَلَمْ يَقُلْ هَاهُنَا أَنَّ مَا أَمَرْتُمْ أَفْضَلُ مِنْ فِعْلِي،

(١) فِي (ع): الْقِرَانُ. (٢) فِي (ع): كَانَ قَارِنًا سَاقٍ.

(٣) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ رَقْمَ (١٣٦٥).

وهو القران بالسَّوق، فكلما ساق الهدي فالقران أفضل فإن لم يسق فالتمتع.

١٣٩٩- قُلْتُ: إِذَا قَرَنَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ كَمْ يَطُوفُ؟

قَالَ: طَوَافٌ وَاحِدٌ يَجْزِيهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٤٠٠- قُلْتُ (لأحمد)^(١): مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ يَضُمُّ إِلَيْهَا حَجَّةً؟

قَالَ: نَعَمْ.

قلت: مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ يَضُمُّ إِلَيْهَا عُمْرَةً؟

قَالَ: لَمْ أَسْمَعْهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ لَا يَضُمُّ إِلَى الْحَجِّ عُمْرَةً أَبَدًا.

١٤٠١- قُلْتُ: قَوْلُ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) لَصْبِي بْنُ مَعْبُدٍ: هُدَيْتَ

لِسَنَةِ نَبِيكَ؟

قَالَ: يَعْتَبَرُ الْحَجُّ وَالْقِرَانُ مِنْ سَنَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْحَجُّ وَالْمَتْعَةُ كُلُّ

هَذَا مِنْ سَنَةِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٤٠٢- قُلْتُ: (فَقَوْلُهُ ﷺ): «دَخَلْتَ الْعُمْرَةَ فِي الْحَجِّ»؟^(٢)

قَالَ: يَعْنِي: الْعُمْرَةُ لَا بَأْسَ (بِهَا)^(٣) فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، كَانَ أَهْلُ

الْجَاهِلِيَّةِ يَكْرَهُونَ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ.

(١) من (ظ).

(٢) روي هذا الحديث عن عدد من الصحابة، منهم جابر بن عبد الله في حديثه

الطويل في مسلم (١٢١٨)، وحديث ابن عباس: رواه أحمد ٢٣٦/١

و٢٥٣ و٢٥٩، ومسلم (١٢٤١). زك

(٣) من (ظ).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٤٠٣- قُلْتُ^(١): مَنْ أَعْتَمَرَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، ثُمَّ أَسْتَمَعَ فِي ذِي

الْحِجَةِ يَجْزئُهُ هَدْيٍ وَاحِدٌ؟

قَالَ: نَعَمْ، هَدْيٍ وَاحِدٍ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٤٠٤- قُلْتُ: رَفَعَ الْيَدَيْنِ إِذَا رَأَى الْبَيْتَ؟

قَالَ: مَا أَحْسَنَهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ (وَلَا يَدْعُنَّ)^(٢) ذَلِكَ أَحَدٌ.

١٤٠٥- قُلْتُ^(٣): مِنْ أَيْنَ يَدْخُلُ مَكَّةَ؟ وَمِنْ أَيْنَ يَخْرُجُ؟

قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الثَّنِيَةِ الْأَعْلَى وَهُوَ نَاحِيَةُ الْأَبْطَحِ،

وَخَرَجَ مِنَ الثَّنِيَةِ السُّفْلَى وَهِيَ فِي دَبْرِ الْكَعْبَةِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٤٠٦- قُلْتُ: دُخُولُ مَكَّةَ لَيْلًا؟

قَالَ: لَا أَكْرَهُهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَنَهَارًا أَفْضَلُ فَلَا / ١٧٢ع / يَتَعَمَّدُنْ

أَحَدٌ أَنْ يَدْخُلَ لَيْلًا لَمَّا يَرَاهُ أَفْضَلُ.

١٤٠٧- قُلْتُ (لِأَحْمَد)^(٤): الْمَتَمَتِعُ (كَمْ) يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا

وَالْمَرْوَةِ؟

(١) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَيْسَتْ فِي (ع). (٢) فِي (ع): لَثَلَا يَدْعُ.

(٣) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي (ع) بَعْدَ الَّتِي تَلِيهَا هُنَا.

(٤) مِنْ (ظ).

قَالَ: إِنَّ طَافَ طَوَافِينَ فَهُوَ أَجُودٌ، وَإِنْ طَافَ طَوَافًا وَاحِدًا فَلَا بَأْسَ.

قُلْتُ (لأحمد)^(١): كَيْفَ هَذَا؟

قَالَ: أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ لَمَّا رَجَعُوا مِنْ مَنًى، لَمْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

قَالَ إِسْحَقُ: يَجْزِيهِ طَوَافٌ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِحُجَّهِ وَعَمْرَتِهِ.

١٤٠٨- قُلْتُ: كَيْفَ يَرْمِلُ فِي الطَّوَافِ؟

قَالَ: اخْتَلَفُوا، وَيَسْتَوْعِبُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، لَا يَدْعَنُ الرَّمْلَ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ

لَمَّا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ذَلِكَ^(٢)، فَإِنْ لَمْ يَرْمِلْ^(٣) بَيْنَ الرُّكْنِ

الْيَمَانِيِّ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ جَازَ ذَلِكَ.

١٤٠٩- قُلْتُ: مَنْ تَرَكَ الرَّمْلَ مَا عَلَيْهِ؟

قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٤١٠- قُلْتُ: مَنْ تَرَكَ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؟

(١) من (ظ).

(٢) رواه أحمد ١٣/٢، ٤٠/٢، والبخاري (١٦١٧)، ومسلم (١٢٦٢)،
والنسائي ٢٢٩/٥، وابن ماجه (٢٩٥٠) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ
عَنْهُمَا.

(٣) في (ظ): يدخل.

قَالَ: كلاهما عندي شيء واحد.

قَالَ إِسْحَاقُ: لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَتَعَمَّده لَمَّا صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ (ذلك) فَإِنْ نَسِيَ أَوْ سَهَا أَجْزَأَهُ ذَلِكَ^(١).

١٤١١- قُلْتُ: (هل)^(٢) عَلَى النِّسَاءِ سَعْيٌ فِي الْوَادِي أَوْ رَمَلٌ

بِالْبَيْتِ أَوْ رُقِيَ عَلَى الصِّفَا وَالْمَرُوءَةِ؟

قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِنَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

١٤١٢- قُلْتُ: عَلَى أَهْلِ مَكَّةِ رَمَلٌ بِالْبَيْتِ أَوْ سَعْيٌ بَيْنَ الصِّفَا وَالْمَرُوءَةِ؟

قَالَ: إِذَا كَانَ يَهْلُ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ رَمَلٌ وَلَا سَعْيٌ.

قَالَ إِسْحَاقُ: لَا بَدَّ مِنَ السَّعْيِ بَيْنَ الصِّفَا وَالْمَرُوءَةِ إِذَا رَجَعُوا.

١٤١٣- قُلْتُ: إِذَا طَافَ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ رَمَلٌ؟

قَالَ: مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ لَا يَرْمِلُ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّهُ لَا رَمَلَ يَوْمَ النِّحْرِ عَلَى طَائِفٍ.

١٤١٤- قُلْتُ: الرُّكُوبُ بَيْنَ الصِّفَا وَالْمَرُوءَةِ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ أَوْ مِنْ عِلَّةٍ؟

وَالطَّوَافُ (حَوْلَ الْبَيْتِ)^(٣) مِنْ عِلَّةٍ؟

قَالَ: أَكْرَهُهُ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ، وَإِذَا كَانَتْ عِلَّةٌ يَرْكَبُ وَيُحْمَلُ حَوْلَ

(١) ورد بعد هذه المسألة في (ظ) ما نصه: قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

(٢) من (ظ)

(٣) في (ع): بِالْبَيْتِ.

البيت واحتج بحديث أم سلمة (رضي الله عنها) أن النبي ﷺ قَالَ لَهَا: / ٨٢ ظ / «طوفي من وراء الناس وأنت راكبة»^(١).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سَوَاءٌ لِمَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الرِّخْصَةُ فِي ذَلِكَ إِذَا كَانَ مِنْ عِلَّةٍ، وَكَذَلِكَ إِنْ ضَعُفَ لِسْنُهُ، قَدْ رَكِبَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ (رضي الله عنه) بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عَلَى حِمَارٍ^(٢).

١٤١٥- قُلْتُ: مَنْ بَدَأَ (بِالصَّفَا)^(٣) وَالْمَرْوَةَ قَبْلَ الْبَيْتِ؟

قَالَ: لَا يَجْزِئُهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ (حَتَّى) يَبْدَأَ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) بِهِ.

١٤١٦- قُلْتُ: وَإِذَا طَافَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةَ قَبْلَ الْبَيْتِ فِي الْعُمْرَةِ،

(ثُمَّ حَلَقَ؟)

قَالَ: عَلَيْهِ دَمٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: عَلَيْهِ دَمٌ^(٤) إِذَا فَاتَهُ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ أَصْلًا، فَأَمَّا

إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ بَعْدَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

١٤١٧- قُلْتُ (لِأَحْمَدَ)^(٥): إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ يُوَخِّرُ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ؟

قَالَ: نَعَمْ، إِنْ شَاءَ إِذَا كَانَتْ عِلَّةٌ.

(١) رواه أحمد ٢٩٠/٦، ٣١٩/٦، والبخاري (٤٦٤)، ١٦١٩، ١٦٢٦،

١٦٣٣، (٤٨٥٣)، ومسلم (١٢٧٦)، وأبو داود (١٨٨٢)، والنسائي

٢٢٣/٥، وابن ماجه (٢٩٦١).

(٢) رواه ابن أبي شيبة ١٦٦/٣. (٣) في (ظ): بين الصفا.

(٤) في (ظ): قال: لا يجزئه. (٥) من (ظ).

قَالَ إِسْحَقُ: شَدِيدًا كَمَا قَالَ.

١٤١٨- قُلْتُ: يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرَّةِ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ؟

قَالَ: أَعْجَبُ إِلَيَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى وَضوءٍ، وَإِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ سَاهِيًا فَإِنَّهُ يُعِيدُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٤١٩- قُلْتُ: قَصْرُ الصَّلَاةِ بِمَنَى وَعُرَفَاتِ؟

قَالَ: أَمَّا أَهْلُ مَكَّةَ فَلَا يَقْصِرُونَ، وَأَمَّا مَنْ أَقَامَ بِمَكَّةَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى مَنَى وَهُوَ يَرِيدُ بَلَدَهُ قَصْرَ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ أَنْشَأَ السَّفَرَ حِينَ خَرَجَ إِلَى مَنَى.

قَالَ إِسْحَقُ: يَقْصِرُونَ كُلُّهُمْ / ١٧٣ع/ لَمَّا سَنَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) الْقَصْرَ بِمَنَى وَلَمْ يَتَّبِعْ (عَنْهُمْ) التَّمْيِيزَ وَالْفَرْقَ بَيْنَ أَهْلِ مَكَّةَ وَالْقَادِمِينَ مِنَ الْأَمْصَارِ وَهَكَذَا مَذْهَبُ ابْنِ عَيْنَةَ.

١٤٢٠- قُلْتُ: إِذَا لَمْ يُصَلِّ مَعَ الْإِمَامِ يَوْمَ عَرَفَةَ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا فِي مَنْزِلِهِ؟

قَالَ: يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا فِي رَحْلِهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٤٢١- قُلْتُ (لِأَحْمَدَ)^(١): يَتَعَجَّلُ الرَّجُلُ إِلَى مَنَى قَبْلَ التَّرْوِيَةِ؟

قَالَ: نَعَمْ، لَمْ لَا يَتَعَجَّلُ.

قَالَ إِسْحَقُ: إِنَّ فَعْلَ جَازَ، وَخُرُوجَهُ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ أَفْضَلُ.
 ١٤٢٢- قُلْتُ: الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِعَرَفَةَ أَوْ يَجْمَعُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ،
 (أَوْ بِإِقَامَةٍ؟)

قَالَ: لَا، وَلَكِنْ بِإِقَامَةٍ إِقَامَةٍ لِكُلِّ صَلَاةٍ (إِقَامَةٍ)^(١) وَهُوَ خِلَافُ
 مَا رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ (عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هَذَا
 سَالِمٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَلَكِنْ إِنْ كَانَ الْإِمَامُ يَتَّبِعُ رَوَايَةَ سَعِيدِ بْنِ
 جَبْرِ) إِقَامَةٌ وَاحِدَةٌ كَانَ أَفْضَلَ لِمَا لَا يَنْبَغِي لِكُلِّ مَنْ يَجْمَعُ بَيْنَ
 الصَّلَاتَيْنِ (إِلَّا) أَنْ يَحْدُثَ بَيْنَهُمَا عَمَلًا فَالْإِقَامَةُ، وَإِنْ كَانَ
 مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ فَتَرَكَهُ أَفْضَلَ.

١٤٢٣- قُلْتُ: الْوُقُوفُ عَلَى الدَّابَّةِ أَحَبُّ إِلَيْكَ (إِذَا)^(٢) كَانَتْ مَعَهُ
 دَابَّةٌ؟

قَالَ: لَا أَحْفَظُ السَّاعَةَ شَيْئًا.
 قَالَ إِسْحَقُ: كُلَّمَا كَانَ يَخْشَى أَنْ تَضِيعَ دَابَّتُهُ فَلْيَقِفْ عَلَى دَابَّتِهِ،
 وَكَذَلِكَ إِنْ خَشِيَ ضَعْفًا وَقَفَ عَلَى الدَّابَّةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ عِلَّةٌ،
 وَ(إِنْ)^(٣) كَانَ لَهُ مَنْ يَحْفَظُ دَابَّتَهُ وَقَوِي؛ فَتَرُكُ الرُّكُوبِ أَفْضَلُ.
 ١٤٢٤- قُلْتُ: الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ بِغَيْرِ وُضُوءٍ؟

(٢) فِي (ع): قَالَ: إِذَا.

(١) مِنْ (ظ).

(٣) مِنْ (ظ).

قَالَ: كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْمَنَاسِكِ يُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ بِغَيْرِ وَضوءٍ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٤٢٥- قُلْتُ: الْحَجُّ مَا شِئًا أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ رَاكِبًا؟
قَالَ: لَا أَدْرِي.

قَالَ إِسْحَقُ: الْمَاشِي أَفْضَلُ إِلَّا (أَنْ) ^(١) يَحْمِلُ عَلَى نَفْسِهِ مَا
يَشُقُّ عَلَيْهِ قَالَ اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ): ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾ بَدَأَ بِالرِّجَالِ.
١٤٢٦- قُلْتُ: مَتَى يَفُوتُ الْحَجُّ؟

قَالَ: إِذَا (أَدْرَكَهُ الْفَجْرُ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ) ^(٢) عَرَفَةَ، إِذَا لَمْ يَطَّأْ عَرَفَةَ
لِيَلَّا فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ مَعَ أَنْ الْوُقُوفَ بِجَمْعٍ حَتَّى يَسْتَمَّ الْحَجُّ لَهُ
مِمَّا يَسْتَحِبُّ لَمَّا رَوَى عُرْوَةَ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ^(٣).

١٤٢٧- قُلْتُ: يُصَلِّي قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ جَمْعًا؟
قَالَ: لَا يَعْجِبُنِي أَنْ يَصَلِّيَ إِلَّا بِجَمْعٍ فَإِنْ صَلَّى أَجْزَأَهُ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ وَلَوْ آخِرُهُ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ حَتَّى يَجْمَعَ
بَيْنَهُمَا (كَمَا كَانَ يَجْمَعُ أَفْضَلُ) ^(٤).

(١) مِنْ (ظ).

(٢) فِي (ظ): أَدْرَكَتِ الْحَجَّ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَ.

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ ١٥/٤، وَأَبُو دَاوُدَ (١٩٥٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٩١)، وَالنَّسَائِيُّ
٢٦٣/٥، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٠١٦) مِنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ بْنِ مَضْرُسٍ، وَقَالَ
التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الإِرْوَاءِ» (١٠٦٦).

(٤) فِي (ع): كَانَ أَفْضَلُ.

١٤٢٨- قُلْتُ: الضعفةُ يرمونَ الجمارَ قبلَ أن تطلعَ الشمسُ؟

قَالَ: لَا بَأْسَ (به) ^(١).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٤٢٩- قُلْتُ ^(٢): / ١٧٤ع / يلبي حتَّى يرمي الجمرَ في الحجِّ؟

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٤٣٠- قُلْتُ: متى يتركُ التلبيةَ في العمرة؟

قَالَ: حتَّى يستلمَ الحجرَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٤٣١- قُلْتُ: مِنْ أين يُؤخذُ حصيُ الجمارِ؟

قَالَ: مِنْ حيثُ شَاءَ.

قَالَ إِسْحَقُ: مِنْ المزدلفةِ أحبُّ إلينا؛ لما قَالَ النبي ﷺ غداة

جمع (لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا): «التقط لي سبعَ

حصيات» ^(٣) (لكن) ^(٤) لا ينزل حتَّى يرمي.

١٤٣٢- قُلْتُ لأحمد: مِنْ أين يرمي الجمارَ؟

(١) من (ظ).

(٢) هذه المسألة والتي تليها ليستا في (ظ).

(٣) لم أجده بهذا اللفظ، وإنما رواه ابن ماجة ١٠٠٨/٢ (٣٠٢٩) بلفظ: قال

رسول الله ﷺ غداة العقبة وهو على ناقته: «القط لي حصي» فلقطت له

سبع حصيات. الحديث، وهو بمعناه في المسند ٣٤٧/١ (٣٢٤٨).

(٤) في (ظ): لما.

قَالَ: مِنْ بَطْنِ الْوَادِي.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٤٣٣- قُلْتُ: مَتَى تُرْمَى الْجِمَارُ؟

قَالَ: فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ تَرْمَى بَعْدَ الزَّوَالِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ وَإِنْ رَمَى قَبْلَ الزَّوَالِ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ
وَالثَّانِي أَعَادَ الرَّمِي، وَأَمَّا الْيَوْمُ الثَّلَاثُ فَإِنْ رَمَى قَبْلَ الزَّوَالِ
أَجْزَأَهُ.

١٤٣٤- قُلْتُ: رَمَى الْجِمَارِ مَاشِيًا أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ رَاكِبًا؟

قَالَ: الْمَشِي إِي لِعَمْرِي، إِنْ قَدَرَ عَلَى ذَلِكَ.

قَالَ إِسْحَقُ: السَّنَةُ الْمَشِي إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ.

١٤٣٥- وَقَالَ (الإمام) أحمد: وَإِذَا أَوْصَى إِلَى رَجُلٍ بِحُجَّةٍ فَاعْتَمِر.

قَالَ: إِذَا جَعَلَهُ لِلْمَيْتِ فَهَذَا زِيَادَةٌ خَيْرٌ وَلَكِنْ يَذْبَحُ مِنْ مَالِهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: / ٨٣ ظ / سَوَاءٌ كَمَا قَالَ، وَلَكِنْ الذَّبْحُ أَيْضًا مِنْ
مَالِ الرَّجُلِ، أَوْ مِنْ مَالِ الْمَيْتِ يَنْوِيهِ عَنِ الْمَيْتِ.

١٤٣٦- قَالَ أحمد: إِذَا كَانَ الرَّجُلُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْحَجِّ فَحَبَّجُوا

عَنْهُ، ثُمَّ صَحَّ بَعْدَ ذَلِكَ وَقَدَّرَ (فَقَدْ) قَضَى عَنْهُ الْحَجَّ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّهُ حِينَ فَعَلَهُ أَتَى مَا أَمَرَ (بِهِ).

١٤٣٧- قُلْتُ: مَا يَحِلُّ لِلْمَحْرَمِ إِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ؟

قَالَ: يَحِلُّ (لَهُ) ^(١) كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ وَيَحِلُّ مِنَ الطَّيْبِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّ الطَّيْبَ مَبَاحٌ لَهُ؛ لَمَا طَبِيتْ عَائِشَةُ
(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَفِيضَ^(١).

١٤٣٨- قُلْتُ: الرَّمِي بِاللَّيْلِ إِذَا (فَاتَهُ)^(٢)؟

قَالَ: أَمَّا الرِّعَاءُ فَقَدْ رَخِصَ (لَهُمْ)^(٣) وَأَمَّا غَيْرُهُ فَلَا يَرْمِي إِلَّا
بِالنَّهَارِ مِنَ الْغَدِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ يَرْمِي (بَرْمِينَ)^(٤).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، لَا يَرْمِي بِاللَّيْلِ.

١٤٣٩- قُلْتُ: إِذَا نَسِيَ رَمِيَ الْجَمَارِ؟

قَالَ: فِي جَمْرَةٍ وَاحِدَةٍ دَمٌ، وَالْجَمَارُ كُلُّهَا دَمٌ، وَإِذَا نَسِيَ فَرَمَى
بِسِتِّ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٤٤٠- قُلْتُ: يَرْمِي عَنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالْمَرِيضِ؟

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَالْكَبِيرُ إِذَا كَانَ قَدْ ضَعُفَ.

١٤٤١- قُلْتُ: مَنْ قَدَّمَ نُسْكًَا قَبْلَ نَسْكِ، وَأَيُّ شَيْءٍ حَدِيثُ ابْنِ

عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)؟

(١) رَوَاهُ إِسْحَقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» ٥٣٩/٢-٥٤٠ (١١٢١)، وَأَحْمَدُ

١٠٦/٦، ١٠٧، وَابْنُ خَرَّازٍ (١٥٣٩، ١٧٥٤، ٥٩٢٢)، وَمُسْلِمٌ

(١١٨٩)، وَالنَّسَائِيُّ ١٣٦/٥، وَفِي «الْكَبْرِ» (٤١٦٦)، وَابْنُ حِبَّانَ

(٣٨٨١) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) مِنْ (ظ). (٣) فِي (ظ): فِيهِ.

(٤) فِي (ظ): مَرَّتَيْنِ.

قَالَ أَحْمَدُ: مَنْ نَسِيَ فَقَدَّمَ شَيْئًا قَبْلَ شَيْءٍ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ،
وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) / ١٧٥ع / أَنَّهُ (قَالَ: مَنْ)
تَرَكَ مِنْ مَنَاسِكَه شَيْئًا، وَإِنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ عَلَى السَّهْوِ فَلَيْسَ
عَلَيْهِ شَيْءٌ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ إِلَّا أَنَّ الْمَذْهَبَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ
(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)^(١) فِيمَنْ نَسِيَ أَوْ تَرَكَ حَتَّى فَاتَ (ذَلِكَ)،
فَعَلَيْهِ دَمٌ وَلَيْسَ هَذَا بِمُخَالَفٍ لِمَا قَدَّمَ شَيْئًا قَبْلَ شَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ
أَتَى عَلَى كُلِّهِ.

١٤٤٢- قُلْتُ^(٢): مَنْ لَبَّدَ أَوْ ضَفَّرَ أَوْ عَقَصَ^(٣) فليحلق؟

قَالَ أَحْمَدُ: يَعْنِي: وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَلْقُ، لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْصُرَ.
قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

١٤٤٣- قُلْتُ: كَمْ تُقْصِرُ الْمَرْأَةُ مِنْ رَأْسِهَا.
قَالَ: قَدَرَ الْأَنْمَلَةِ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

١٤٤٤- قُلْتُ (لِأَحْمَدَ)^(٤): مَنْ أَخَّرَ الْإِفَاضَةَ إِلَى آخِرِ النَّفْرِ؟
قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

(١) رواه الدارقطني ٢/ ٢٤٤.

(٢) هذه المسألة في (ع) بعد التالية هنا.

(٣) القصب: ضربٌ من الضفر، وهو أن يلوى الشعر على الرأس.

(٤) من (ظ).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٤٤٥- قُلْتُ: (طواف) الإضافة يَوْمَ النَّحْرِ مَنْ قَالَ: لَا يَزِيدُ عَلَيَّ

سَبْعُ؟

قَالَ: (وإن زاد)^(١) لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: لَا يَزِيدُ عَلَيَّ سَبْعَ.

١٤٤٦- قُلْتُ: مَنْ أَدْرَكَهُ الْمَسَاءُ يَوْمَ الثَّانِي بِمَنْى؟

قَالَ: يَقِيمُ إِلَى الْغَدِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٤٤٧- قُلْتُ (لأحمد)^(٢): مَنْ بَاتَ دُونَ مَنْى (ليلة هل)^(٣) عَلَيْهِ

شَيْءٌ؟

قَالَ: يُطْعِمُ شَيْئًا، قَالَ عَطَاءُ: هَذَا، قَالَ: يُطْعِمُ دِرْهَمًا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَلَيْسَ فِيهِ وَقْتُ.

١٤٤٨- قُلْتُ: التَّكْبِيرُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ؟

قَالَ: أَمَّا أَنَا فَاخْتَارُ (أَنْ يَكْبَرُ) مِنْ غَدَاةٍ عَرَفَةَ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ

التَّشْرِيقِ، يُكْبَرُ فِي الْعَصْرِ ثُمَّ يَقْطَعُ، هَذَا مَجْتَمِعُ الْأَقَاوِيلِ كُلِّهَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٤٤٩- قُلْتُ: النُّزُولُ بِالْأَبْطَحِ؟

(٢) مَنْ (ظ).

(١) فِي (ظ): أَرَادَ.

(٣) فِي (ظ): لَيْسَ.

- قَالَ: مَنْ لَمْ يَنْزِلْ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.
 قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّ نَزُولَ النَّبِيِّ ﷺ (إِنَّمَا) ^(١) كَانَ
 لانتظار عائشة (رحمة الله عليها).
 ١٤٥٠- قُلْتُ (لأحمد) ^(٢): قَوْلُ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): لِيَنْفِرَ مِنْ
 شَاءَ يَوْمِ النَّفَرِ إِلَّا آلَ خَزِيمَةَ؟ ^(٣)
 قَالَ: لِأَنَّهُمْ أَهْلُ حَرَمٍ.
 قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.
 ١٤٥١- قُلْتُ ^(٤): الْمُحَرَّمُ يَشُمُّ الرِّيحَانَ وَيَنْظُرُ فِي الْمِرْآةِ؟
 قَالَ: نَعَمْ.
 قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ، وَتَرَكَ ذَلِكَ أَفْضَلُ.
 ١٤٥٢- قُلْتُ: الطَّيِّبُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ؟
 قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، وَبَعْدَ الْإِحْرَامِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.
 قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.
 ١٤٥٣- قُلْتُ ^(٥): مَنْ أَحْرَمَ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ؟
 قَالَ: يَخْلَعُهُ وَلَا يَشْقَهُ.
 قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ، لَمَّا سَنَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ.
 ١٤٥٤- قُلْتُ (لأحمد) ^(٦): السَّوَاكُ لِلْمَحْرَمِ؟

(١) من (ظ).

(٢) من (ظ).

(٣) رواه ابن أبي شيبة ١٩٠/٣ بمعناه.

(٤) هذه المسألة في (ع) بعد التي تليها هنا.

(٥) هذه المسألة ليست في (ظ). (٦) من (ظ).

قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، أَخْضَرًا كَانَ أَوْ يَابَسًا؛ لِأَنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّوْمِ فَرْقٌ؛ لِأَنَّ الْأَخْضَرَ يُخْشَى دُخُولَ (طَعْمِهِ) ^(١) الْحَلَقِ، وَالْمَحْرَمُ لَا يَضُرُّهُ.

١٤٥٥- قُلْتُ: مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ؟

قَالَ: يَلْبَسُ خَفَيْنِ وَالسَّرَاوِيلُ كَذَلِكَ.

قُلْتُ: يَقْطَعُهُمَا؟

قَالَ: لَا.

قَالَ إِسْحَقُ: بَلَى، يَقْطَعُ الْخَفَيْنِ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ.

١٤٥٦- قُلْتُ: يَبْدُلُ الْمَحْرَمُ مَا شَاءَ مِنَ الثِّيَابِ.

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: نَعَمْ.

١٤٥٧- قُلْتُ: الْخُشْكَنَانُ ^(٢) الْأَصْفَرُ لِلْمَحْرَمِ؟

قَالَ: إِذَا كَانَ قَدْ ذَهَبَ رِيحُهُ وَطَعْمُهُ، وَمَا لَمْ تَمْسَسْهُ النَّارُ فَلَا يَأْكُلُ.

قَالَ إِسْحَقُ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ رَائِحَةٌ بَيِّنَةٌ / ٨٤ ظ/.

١٤٥٨- قُلْتُ: الْمُنْطَقَةُ ^(٣) لِلْمَحْرَمِ؟

(١) من (ظ).

(٢) الخشكنان: فطيرة رقيقة محشوة بالسكر وشيء من اللوز تُسوى بالنار.

(٣) المنطقة: حزام عريض يربط على الوسط.

قَالَ: لَا بَأْسَ بِهَا.

قَالَ (إِسْحَاقُ)^(١): لَا بَأْسَ بِذَلِكَ وَهُوَ الْهَمِيَانُ^(٢)، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْقِدَهُ، وَلَكِنْ لِيَدْخُلَ السُّيُورَ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ.

١٤٥٩- قُلْتُ: الْقَبَةُ لِلْمَحْرَمِ؟

قَالَ: الْقَبَةُ لِلْمَحْرَمِ لَا، وَهَذِهِ الظَّلَالُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْئًا يَسِيرًا بِالْيَدِ، أَوْ ثَوْبًا يَلْقِيهِ عَلَى عُنُقِهِ يَسْتَتِرُ بِهِ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ، / ١٧٦ع / وَإِنْ تَظَلَّلَ بِالْقَبَةِ لَمْ يَضُرَّهُ.

١٤٦٠- قُلْتُ: مَا يَلْبَسُ الْمَحْرَمُ مِنَ الثِّيَابِ؟

قَالَ: يَلْبَسُ الْخَزَّ وَالْقَزَّ وَالْمَصَابِيغَ بِالْعَصْفَرِ، لَا بِالطَّيْبِ، وَالْحَلِيَّ، وَلَا تَلْتَشِمُ وَلَا تَتَبَرَّقِعَ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

١٤٦١- قُلْتُ: الْمَحْرَمُ (يُغْطِي)^(٣) وَجْهَهُ؟

قَالَ: إِنْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى قَوْلِ عَثْمَانَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) لَا أَعْيِيهِ. يُرَوَّى عَنْ عَثْمَانَ (رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ) وَزَيْدٍ وَمُرْوَانَ وَلَمْ يَرِ بِهِ بَأْسًا^(٤).

قَالَ إِسْحَاقُ: السُّنَّةُ أَنْ يَغْطِيَ الْمَحْرَمُ وَجْهَهُ إِذَا نَامَ مِنَ الذَّبَانِ

(١) مِنْ (ظ).

(٢) الْهَمِيَانُ: تِكَّةُ اللَّبَاسِ، أَيِ: مَا يَشُدُّ بِهِ السُّرْوَالُ.

(٣) فِي (ع): يَخْمُرُ.

(٤) رَوَى هَذِهِ الْأَثَارَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢٧٢-٢٧٤، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٥٤/٥.

وغيره، وإن لم يضرب ما غطى به وجهه كان أفضل.
 ١٤٦٢- قُلْتُ (لأحمد^(١)): المحرمة تلبس الخفين والقفازين؟
 قَالَ: أمّا الخفان فنعم، و(أمّا)^(٢) القفازان فلا يعجبني.
 قَالَ إسحق: كما قال، القفازان شبه الدستموز.
 ١٤٦٣- قُلْتُ (لأحمد^(٣)): المحرمة تسدل على وجهها؟
 قَالَ: نعم.

قَالَ إسحق: كما قال.
 ١٤٦٤- قُلْتُ (لأحمد^(٤)): الكحل للمحرم؟
 قَالَ: ما لم يكن فيه طيب، ولا يعجبني أن يكتحل للزينة، وأمّا
 المرأة فلا تكتحل بالسّواد إلا بالضرورة.
 قَالَ إسحق: كما قَالَ.

١٤٦٥- قُلْتُ^(٥): المحرم يغتسل؟
 قَالَ: إي لعمرى.

قَالَ إسحق: (كما قال)^(٦).
 ١٤٦٦- قُلْتُ^(٧): الحجامّة للمحرم؟
 قَالَ: لا بأس به، ولكن لا يقطع الشعر.

(١) من (ظ).

(٢) من (ظ).

(٣) من (ظ).

(٤) من (ظ).

(٥) هذه المسألة في (ع) بعد مسألتين هنا.

(٦) في (ظ): شديدا.

(٧) هذه المسألة في (ع) بعد التي تليها هنا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٤٦٧- قُلْتُ: الْمَحْرَمُ يَنْكِحُ؟

قَالَ: لَا، وَإِنْ نَكَحَ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، قَدْ سَنَّ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(١)، وَأَخَذَ بِهِ

عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٢).

١٤٦٨- قُلْتُ: يَغْسَلُ الْمَحْرَمُ ثِيَابَهُ؟

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: نَعَمْ (كَمَا قَالَ).

١٤٦٩- قُلْتُ: الْمَحْرَمُ يَحْكُ رَأْسَهُ؟

قَالَ: يَحْكُهُ بِيْظَنِ أَنْامِلِهِ، لَا يَقْتُلُ دَابَّةً، وَلَا يَقْطَعُ شَعْرًا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَكَذَلِكَ كُلُّ جَسَدِهِ يَحْكُهُ بِأَصَابِعِ وَلَا

يَحْكُهُ بِظْفَرِهِ فَإِنْ حَكَّهُ بِظْفَرِهِ حَتَّى أَدْمَى تَصَدَّقَ بِشَيْءٍ.

١٤٧٠- قُلْتُ: الْمَحْرَمُ يُقْصِرُ عَنِ الْحَلَالِ؟

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: (نَعَمْ)^(٣).

(١) رواه أحمد ١/٦٤، ومسلم (١٤٠٩)، وأبو داود (١٨٤١)، وابن ماجه

(١٩٦٦)، والنسائي ٥/١٩٢، ٦/٨٨، وابن خزيمة (٢٦٤٩)، وابن حبان

(٤١٢٣) من حديث عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه مالك في «الموطأ» ١/٤٦٣، والشافعي ١/٢٥٤، والبيهقي ٥/٦٦

٧/٢١٣.

(٣) في (ع): شديدًا.

١٤٧١- قُلْتُ: المحرمُ إذا مات يَغْطِي وجهه؟

قَالَ: لا يَغْطِي وجهه، ولا يقرب الطيب.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.

١٤٧٢- قُلْتُ: ما أَسْتَيْسِر مِنَ الهدي (ما هو)؟

قَالَ: شاةٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ، (والبقرة) والبدنة أفضلُ والشاةُ وشرك

في الدم يجزي.

١٤٧٣- قلت: كيف تُنَحِّرُ البدنُ؟

قَالَ: معقولةٌ على ثلاث، وإن خشي عليها أن تنفرَ أناخها.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.

١٤٧٤- قُلْتُ: يوجه بالذبيحة إلى القبلة؟

قَالَ: نعم.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.

١٤٧٥- قُلْتُ: يذبح أهلُ الكتاب للمسلمين؟

قَالَ: أمّا النسك فلا، وأمّا (ما) سوى ذلك فلا بأسَ.

قَالَ إِسْحَقُ: لا يذبح أضحيةً ولا غيرها للمسلمين، فإذا ذبحها

لنفسه وسمّى غيرَ الله أكلته إذا لم أسمع منه ذلك.

١٤٧٦- قُلْتُ: الأكلُ من لحومِ الضّحَايَا فوق (ثلاثة أيام) ^(١)؟

(١) في (ع): ثلاث.

قَالَ: لَا بِأَس.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، سُنَّةٌ مَسْنُونَةٌ.

١٤٧٧- قُلْتُ: كَمْ يُوْكَلُّ مِنَ التَّطَوُّعِ؟

قَالَ: الثَّلَاثُ، وَيَطْعَمُ أَصْحَابَهُ الثَّلَاثُ، وَيَتَصَدَّقُ بِالثَّلَاثِ.

(قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ).

١٤٧٨- قُلْتُ: مُسَوِّكُ الضَّحَايَا كَيْفَ يَصْنَعُ بِهَا؟

قَالَ: يَتَصَدَّقُ بِهَا، وَيَتَنَفَّعُ بِهَا وَلَا يَبِيعُهَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٤٧٩- قُلْتُ (لَأَحْمَدَ)^(١): مَا يُوْكَلُّ مِنَ الْكُفَّارَاتِ وَالنَّذُورِ وَجَزَاءِ

الصَّيْدِ؟

قَالَ: لَا يُوْكَلُّ مِنَ النَّذُورِ وَلَا مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ وَيُوْكَلُّ مَا سِوَى

ذَلِكَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّ النَّذُورَ وَجَزَاءَ / ١٧٧ع / الصَّيْدِ

وَاجِبَانِ، وَيَتَحَامَى الْأَكْلَ مِنْ كُلِّ وَاجِبٍ أَحَبُّ إِلَيْنَا. وَكَذَلِكَ

قَالَ ابْنُ عَمْرٍو (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا): لَا يُوْكَلُّ مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ،

وَالنَّذُورِ، وَيُوْكَلُّ مَا سِوَى ذَلِكَ^(٢).

١٤٨٠- قَالَ أَحْمَدُ: بَلَغَنِي عَنْ أَبِي يَعْقُوبَ إِسْحَقُ أَنَّهُ قَالَ: لَا

يُوْكَلُّ مِنْ هَدْيِ الْمَتْعَةِ / ٨٥ظ /.

قَالَ أَحْمَدُ: فَذَكَرْتُ حَدِيثَ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)

(٢) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣ / ١٧١.

(١) مِنْ (ظ).

أَنَّهُا قَالَتْ: أَدْخِلْ عَلَيْنَا لَحْمَ بَقَرٍ فَقَالُوا: ذَبَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ بَبَقَرٍ^(١).

قُلْتُ: مِنْ شَاءٍ؟

قَالَ: (لَمْ) يَأْكُلْنَ مِنَ اللَّحْمِ.

قَالَ: وَيَكُونُ هَذَا.

قُلْتُ: يَأْكُلُ؟

قَالَ: يَأْكُلُ مَا سِوَى (ذَلِكَ)^(٢) جَزَاءُ الصَّيْدِ وَالنَّذْرِ وَاحْتِجَ

بِحَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَلَمْ أَقْلَهُ مَا بَلَّغَهُ.

١٤٨١- قُلْتُ: مَا يَضْمَنُ مِنَ الْهَدْيِ؟

قَالَ: (هَدْيُ الْمَتْعَةِ)^(٣)، وَجَزَاءُ الصَّيْدِ، وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْ

الْكَفَّارَاتِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَمَنْ التَّطَوُّعِ مَا يَأْكُلُ مِنْهُ، فَإِذَا أَكَلَ غَرَمَ

كَالْهَدْيِ.

١٤٨٢- قُلْتُ: الْبَدَنَةُ تَهْلِكُ قَبْلَ أَنْ تَبْلَغَ؟

قَالَ: إِنْ كَانَ تَطَوُّعًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ الْبَدَلُ، وَإِنْ كَانَ هَدْيَ الْمَتْعَةِ،

وَجَزَاءُ الصَّيْدِ وَالْكَفَّارَاتِ؛ فَعَلَيْهِ الْبَدَلُ وَلَا يَأْكُلُ مِنَ التَّطَوُّعِ

(١) رَوَاهُ إِسْحَقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ (٩٨٦)، وَأَحْمَدُ ١٩٣/٦، وَالبخاري (١٧٠٩)،

وَمُسْلِمٌ (١٢١١)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٩٨١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبَرِيِّ» ٤٥٢/٢.

(٢) فِي (ع): الْهَدْيِ وَالْمَتْعَةِ.

(٣) مِنْ (ظ).

(هو) ^(١) ولا أحد من أهل رفقته.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَكَلَ غَرَمَ.

١٤٨٣- قُلْتُ: تُرَكِّبُ الْبَدَنَةَ؟

قَالَ: إِي وَاللَّهِ، النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «ارْكَبْهَا» ^(٢).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٤٨٤- قُلْتُ: مَنْ قَالَ: مَنْ قَلَّدَ هَذِيهَ فَقَدْ أَحْرَمَ.

(قَالَ): ^(٣) قَالَتْ عَائِشَةُ: كُنْتُ أَفْتِلُ قَلَائِدَ هَدَى رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ ^(٤). وَقَالَ: «مَنْ قَلَّدَ هَذِيهَ وَهُوَ يَرِيدُ الْحَجَّ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ

الْإِحْرَامُ» ^(٥). وَحَدِيثُ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّهُ إِنْ كَانَ مُقِيمًا

لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٤٨٥- قُلْتُ: صِيَامُ الْمَتَمَتِّعِ؟

قَالَ: يَصُومُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ

(١) من (ظ).

(٢) رواه أحمد ٢/٢٥٤، ٢/٤٨١، ٢/٤٨٧، والبخاري (١٦٨٩)، ٢٧٥٥،

٦١٦٠، ومسلم (١٣٢٢)، وأبو داود (١٧٦٠)، والنسائي ٥/١٧٦، وابن

ماجة (٣١٠٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) زاد في (ظ): و.

(٤) رواه أحمد ٦/٩١، والبخاري (١٧٠٣)، ومسلم (١٣٢١) وانظر «تحفة

الأخبار بترتيب مشكل الآثار» (١٩٦١-١٩٧٤).

(٥) رواه البخاري (١٥٧٢)، والبيهقي ٥/٢٣ من حديث ابن عباس.

عَنْهُمَا^(١) مَا بَيْنَ أَنْ يَهْلَ بِالْحَجِّ وَيَجْعَلَ آخِرَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَلَا يَصُومَنَّ إِلَّا وَهُوَ مُحَرَّمٌ وَكَذَلِكَ قَالَ
ابن عمر (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا).

١٤٨٦- قُلْتُ: مَنْ قَالَ لَا يَصُومُوهَنَّ حَتَّى يَحْرَمَ؟
قَالَ: إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجِدُ فَيَقْدُمُ الصَّوْمَ وَيَعْجِبُهُ أَنْ يَكُونَ مُحَرَّمًا.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ. لَا يَصُومُ إِلَّا وَهُوَ مُحَرَّمٌ.
١٤٨٧- قُلْتُ: إِذَا فَاتَهُ الصَّوْمُ؟

قَالَ: إِذَا فَاتَهُ الصَّوْمُ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ^(٢) (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ يَصُومُ أَيَّامَ مَنْئَى.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، يَصُومُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ بَلَا شَكٍّ، لَمَّا
رَخَّصَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ مُسْتَتْنٍ مِنْ جُمْلَةِ نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ أَيَّامَ
التَّشْرِيقِ.

١٤٨٨- قُلْتُ: الْمَتَمَتُّعُ لَا يَجِدُ هَدْيًا؟
قَالَ: يَصُومُ أَيَّامَ مَنْئَى، حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.
١٤٨٩- قُلْتُ: صِيَامُ السَّبْعَةِ إِذَا مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَصُومُوهَنَّ؟
قَالَ: يُطْعَمُ عَنْهُ.

(١) رواه أحمد ١٣٩/٢-١٤٠، والبخاري (١٦٩١)، ومسلم (١٢٢٧)، وأبو

داود (١٨٠٥)، والنسائي ١٥١/٥، والبيهقي ١٧/٥، ٢٣/٥، ١٧٠/٥.

(٢) انظر البخاري (١٩٩٦-١٩٩٩)، والبيهقي ٢٤/٥-٢٥.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٤٩٠- قُلْتُ: مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ؟

قَالَ: يَحِلُّ بِعُمْرَةٍ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ نَحَرَهُ، وَيَحُجُّ مَنْ قَابَلَ، وَعَلَيْهِ الْهَدْيُ، وَإِذَا كَانَ أَهْلٌ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ؛ فَعَلَيْهِ قِضَاؤُهُمَا وَهَدْيٌ وَاحِدٌ يَجْزِيهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٤٩١- قُلْتُ (لَأَحْمَدَ)^(١): الْمَحْصَرُ؟

قَالَ: إِذَا كَانَ إِحْصَارُ عَدُوٍّ نَحَرَ هَدْيَهُ وَرَجَعَ، وَإِنْ كَانَ مِنْ مَرَضٍ أَوْ كَسْرٍ فَهُوَ مُحْرَمٌ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ هَذَا عَلَى الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ بَعَثَ بِهِ إِلَى الْبَيْتِ إِنْ وَصَلَ إِلَى ذَلِكَ، وَإِنْ (لَمْ يَصِلْ)^(٢) فَالْهَدْيُ مَعَهُ (أَبَدًا، حَتَّى يَصَلَ إِلَى الْبَيْتِ)^(٣) وَهُوَ مُحْرَمٌ. وَإِنْ أَصَابَهُ أَذًى، أَوْ أَحْتَاجَ إِلَى دَوَاءٍ، أَوْ مَا كَانَ فَعْلًا وَافْتَدَى فَإِنْ وَصَلَ إِلَى الْبَيْتِ وَقَدْ كَانَ بَعَثَ بِهِدِيهِ ذَلِكَ وَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ / ١٧٨ع / فَعَلَيْهِ هَدْيٌ (وَاحِدٌ)^(٤). (وَالْقَارَنُ وَالْمُحْصَرُ)^(٥) بَتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ عَلَيْهِ فِيهِمَا هَدْيٌ وَاحِدٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سَوَاءً.

١٤٩٢- قُلْتُ (لَأَحْمَدَ)^(٦): قِصَّةُ صَفِيَّةَ بِنْتِ حُبَيْبٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)

(١) مِنْ (ظ.).

(٢) فِي (ظ.): وَصَلَ.

(٣) مَكْرَرَةٌ فِي (ظ.).

(٤) فِي (ع.): آخِرُ.

(٥) فِي (ع.): وَالْقَارَنُ الْمَحْصَرُ.

(٦) مِنْ (ظ.).

حين أراد النبي ﷺ أن ينفر^(١).

قَالَ: هو هكذا.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.

١٤٩٣- قُلْتُ: امرأة طافت خمسة أشواط، ثم حاضت؟

قَالَ: لا، إلا التَّمَامَ.

قَالَ إِسْحَقُ: لا يجزيها إلا السبعُ الوافيةُ في الطوافِ الواجبِ

(يوم النحر) فأما في الوداع فيجزيها أكثرُ السبع.

١٤٩٤- قُلْتُ: إذا طافت بالبيتِ ثم حاضت قبل أن تُصلي

الركعتين؟

قَالَ: تمضي (تصلي)^(٢) حيث شاءت واحتجَّ بحديثِ عمرَ بنِ

الخطاب (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ).

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ، إن عمرَ حينَ طافَ بعدَ الصبحِ ثم خرج

من مكة، فلما طلعتِ الشمسُ صلى فأمرُ الحائضِ، شبيهٌ بقولِ

عمر (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ).

١٤٩٥- قُلْتُ: يكون آخرُ عهده بالبيت؟

(١) رواه إِسْحَقُ بن راهويه في «مسنده» ٨٦٣-٨٦٤/٣ (١٥٢٦، ١٥٢٧،

١٥٢٨)، وأحمد ٢٢/٦، ٢١٣، ٢٢٤، ٢٥٣، والبخاري (١٥٦١)،

(١٧٦٢)، والنسائي في «الكبرى» ٤٦٥-٤٦٦، والبيهقي ٦/٥،

١٦٢/٥.

(٢) من (ظ).

قَالَ: إِذَا خَرَجَ إِلَى الْأَبْطَحِ فَقَدْ خَرَجَ مِنْ حَدِّ مَكَّةَ يَقُولُ: إِنْ
 أَشْتَرَيْ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ بَاعَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.
 قَالَ إِسْحَقُ: أَحْسَنُ كَمَا قَالَ / ٨٦ ظ/.
 ١٤٩٦- قُلْتُ (لأحمد)^(١): عَنْ كَمْ تُنَحِّرُ الْبَدَنَةَ؟
 قَالَ: عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقْرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ.
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، فَإِنْ نَحَرَ الْبَدَنَةَ عَنْ عَشْرَةِ أَجْزَائِهِ لَمَّا جَاءَ
 عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ذَلِكَ^(٢).
 ١٤٩٧- قُلْتُ: الْأَخْذُ مِنَ الشَّعْرِ فِي الْعَشْرِ؟
 قَالَ: أَمَّا إِذَا أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ فَلَا يَأْخُذُ؛ حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ.
 (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)^(٣).
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَالْأَمْصَارُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ.
 ١٤٩٨- قُلْتُ: الْحَلْقُ يَوْمَ النَّحْرِ فِي غَيْرِ الْحَجِّ؟
 قَالَ: مَا أَعْرِفُهُ.
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، لَا يَحْلَقَنَّ (أَحَدٌ)^(٤) بَغَيْرِ مَكَّةَ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ
 لَمَّا يَكُونُ شَبِيهَاً بِالْخَوَارِجِ.

(١) من (ظ). (٢) رواه البيهقي ٢٣٥/٥.

(٣) رواه أحمد ٢٨٩/٦، ٣٠١، ٣١١، ومسلم (١٩٧٧)، والنسائي ٢١٢/٧، وفي «الكبرى» ٥٢/٣، وابن ماجه (٣١٤٩). وقد أستوفينا تخريجه في «تحفة الأخيار بترتيب شرح مشكل الآثار» (١٩٥٧، ١٩٥٨).

(٤) من (ظ).

١٤٩٩- قُلْتُ: قولُ ابن عباسٍ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا): الْحَجُّ: عَرَفَاتٍ؟

قَالَ: (نعم) ^(١) لَا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلَّا بِعَرَفَاتٍ.

قُلْتُ: وَالْعُمْرَةُ: الطَّوَافُ ^(٢)؟

قَالَ: يَقُولُ: لَا تَتِمُّ الْعُمْرَةُ إِلَّا بِالطَّوَافِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٥٠٠- قُلْتُ: مَنْ قَالَ: «عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً» ^(٣) أَثَبْتُ هُوَ؟

قَالَ: بَلَى، هُوَ ثَبَتَ.

قَالَ إِسْحَقُ: ثَبَتَ كَمَا قَالَ، وَمَعْنَاهُ: أَنْ يُكْتَبَ لَهُ كَأَجْرِ حَجَّةٍ،

وَلَا يَلْحَقُ بِالْحَاجِّ أَبَدًا.

١٥٠١- قُلْتُ (لأحمد) ^(٤): فِي الَّذِي يُصِيبُ أَهْلَهُ مُهْلًا بِالْحَجِّ؟

قَالَ: يَحْجَّانِ مِنْ قَابِلٍ وَيَتَفَرَّقَانِ، وَأَرْجُو أَنْ يُجْزِيَهُمَا هَدْيٌ وَاحِدٌ.

(قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، بَلْ يُجْزِيَهُمَا هَدْيٌ وَاحِدٌ) ^(٥).

١٥٠٢- قُلْتُ (لأحمد) ^(٦): الْمَحْرَمُ إِذَا بَاشَرَ أَمْرَأَتَهُ وَهِيَ مُحْرَمَةٌ؟

قَالَ (الإمام أحمد رحمه الله تعالى): عَلَيْهِ دَمٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: نَعَمْ.

(١) فِي (ع): يَقُولُ. (٢) ذَكَرَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّي» ٩٧/٧.

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ ٢٢٩/١، وَالبخاري (١٧٨٢)، وَمُسْلِمٌ (١٢٥٦)، وَالنسائي ٤/٤.

١٣٠-١٣١ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) و(٥) و(٦) من (ظ).

١٥٠٣- قُلْتُ: فِي الَّذِي يُصِيبُ أَمْرَأَتَهُ بَعْدَ رَمِي الْجَمْرَةِ؟
 قَالَ: إِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ فَقَدْ أَنْتَقَضَ الْإِحْرَامُ وَيَعْتَمُرُ مِنَ التَّنْعِيمِ.
 قَالَ إِسْحَاقُ: حُجَّتُهُ جَائِزَةٌ وَلَئِنْ يَعْتَمُرُ مِنَ التَّنْعِيمِ حَتَّى يَكُونَ
 الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ بَدَلَ الزِّيَارَةِ مُحَرَّمًا، فَهُوَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ
 تَرَكَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ، وَلَمْ يَكُنْ جَامِعَ جَازَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ مُحَرَّمًا
 فَيَطُوفَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ.

١٥٠٤- قُلْتُ: فِي الَّذِي يُصِيبُ أَهْلَهُ فِي الْعِمْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَقْصُرَ؟
 قَالَ: الدَّمُ لِهَذَا كَثِيرٌ عِنْدِي.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ، يَتَصَدَّقُ بِشَاةٍ لَا بُدَّ لَهُ.

١٥٠٥- (قُلْتُ: مَنْ قَبَّلَ أَمْرَأَتَهُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ.
 قَالَ: عَلَيْهِ دَمٌ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ^(١).

١٥٠٦- قُلْتُ: أَيْنَ تُقْضَى الْفِدْيَةُ؟

قَالَ: عَلَى حَدِيثِ عَلِيٍّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) إِلَّا مَا كَانَ مِمَّا تَرَكَ مِنْ
 أَمْرِ الْحَجِّ وَهُوَ بِمَكَّةَ^(٢).

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

١٥٠٧- قُلْتُ: مَنْ نَتَفَ شَيْئًا مِنْ شَعْرِهِ؟

(١) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَيْسَتْ فِي (ط).

(٢) رَوَاهُ مَالِكٌ ٤٧٨/١ (١٢٢٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢١٨/٥.

قَالَ: فِي ثَلَاثِ شَعْرَاتِ دَمٍّ، هُوَ عِنْدِي كَثِيرٌ، كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ يَسْتَكْثِرُهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: فِيهِ دَمٌّ.

١٥٠٨- قُلْتُ: الْمَحْرَمُ يُقَاتِلُ الْعَدُوَّ؟

قَالَ: إِذَا أُرِيدَ؛ (مَا لَهُ بُدٌّ) ^(١) مِنْ أَنْ يَدْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كُلَّمَا أَرَادَ مَالُهُ فَلَهُ أَنْ يُقَاتِلَهُ يَبْدَأُ بِالنَّشْدِ.

١٥٠٩- قُلْتُ (لَأَحْمَدَ: مَا يَتَدَاوَى بِهِ) ^(٢) الْمَحْرَمُ؟

قَالَ: كُلُّ شَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ طَيْبٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَكُلُّ شَيْءٍ يُوْكَلُ.

١٥١٠- قُلْتُ: مَنْ قَتَلَ الصَّيْدَ يُحْكَمُ عَلَيْهِ كَمَا قَتَلَ فِي الْخَطِإِ

وَالْعَمْدِ؟

قَالَ: كُلَّمَا قَتَلَ يُحْكَمُ عَلَيْهِ فِي الْخَطِإِ وَالْعَمْدِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٥١١- قُلْتُ: مَا (قَدْ) حُكِمَ فِيهِ مِنَ الصَّيْدِ؟

قَالَ: كُلَّمَا تَقَدَّمَ فِيهِ حُكْمٌ فَهُوَ عَلَى ذَلِكَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، كُلُّ شَيْءٍ قَدْ حُكِمَ فِيهِ أَصْحَابُ النَّبِيِّ

ﷺ فَهُوَ مَا حُكِمَ فِيهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَا لَمْ يَحْكُمُوا فِيهِ حُكْمَ

(١) فِي (ظ): مَا لَهُ بَدَلُهُ.

(٢) فِي (ع): بِمِ يَتَدَاوَى.

(فيه) ذوا عدلٍ، ويجوزُ أن يحكمَ فيه ذوا عدلٍ والذي أصاب الصيد.

١٥١٢- قُلْتُ لأحمد: الثعلبُ؟

قَالَ: أمرُه مشتبهُ.

قَالَ إسحاق: إِنَّ أهلَ العلمِ اختلفوا فيه، منهم من جعله صيدًا يرى فيه حكومة، ومن جعله سبعا لم يحكم فيه، والحكم فيه أحبُّ إليّ.

١٥١٣- قُلْتُ: القملةُ؟

قَالَ: يُطعم عنها شيئًا.

قَالَ إسحاق: تمرّة فما فوقها.

١٥١٤- قُلْتُ: حمامُ الحلِّ والحرمِ؟

قَالَ: سواءٌ.

قَالَ إسحاق: كما قَالَ.

١٥١٥- قُلْتُ (لأحمد) ^(١): الصيدُ يدخلُ الحرمَ حيًّا؟

قَالَ: ما يعجبني.

قَالَ إسحاق: كما قَالَ.

١٥١٦- قُلْتُ: لحمُ الصَّيْدِ في الحرمِ؟

قَالَ: إذا ذُبِحَ في الحلِّ لا بأسَ به.

قَالَ إسحاق: كما قَالَ.

١٥١٧- قُلْتُ^(١): يقرّد المحرمٌ بغيره؟

قَالَ: نعم.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.

١٥١٨- قُلْتُ: لحمُ الصَّيْدِ؟

قَالَ: لا بأسَ بِهِ للمحرمِ إِلَّا مَا أُريدَ به الرَّجُلُ إذا صَيَدَ مِنْ أَجلِهِ على مَا قَالَ عُثْمَانُ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)^(٢).

قَالَ (إِسْحَقُ)^(٣): كما قَالَ سِوَاءُ.

١٥١٩- قُلْتُ: قومٌ محرمونَ أَشْرَكُوا في صَيْدٍ؟

قَالَ: عليهمَ جزاءٌ واحدٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.

١٥٢٠- قُلْتُ: قومٌ أحلَّةٌ صادوا في الحرمِ صَيْدًا؟

قَالَ: عليهمَ الجزاءُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ / ٨٧ ظ/.

١٥٢١- قُلْتُ: الكلبُ إذا أَكَلَ مِنْ الصَّيْدِ؟

قَالَ: لا يُؤْكَلُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ، لا يتبع حينئذٍ.

١٥٢٢- قُلْتُ: البندقة والحجر؟

(١) هذه المسألة ليست في (ع).

(٢) رواه مالك (١١٤٧)، والشافعي في المسند ١/ ٣٢٤ (٨٤٣)، والبيهقي ٥/ ١٩١.

(٣) من (ظ).

قَالَ: لَا، (أَي) ^(١): لَا يُؤْكَل.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، إِلَّا مَا أَدْرَكَتْ ذَكَاتِهِ.

١٥٢٣- قُلْتُ: ذَبِيحَةُ السَّارِقِ؟

قَالَ: لَا بِأَسَرِ بِهَا.

قَالَ إِسْحَقُ: مَكْرُوه.

١٥٢٤- قُلْتُ (لَأَحْمَدَ) ^(٢): مَنْ نَسِيَ التَّسْمِيَةَ عِنْدَ الذَّبْحِ؟

قَالَ: لَا بِأَسَرِ بِهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٥٢٥- قُلْتُ: ذَبِيحَةُ الْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ.

قَالَ: لَا بِأَسَرِ بِهِ، إِذَا كَانَ الصَّبِيُّ يُطِيقُ الذَّبْحَ / ١٨٠ع.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَلَا أَقَلَّ مِنْ سَبْعِ سَنِينَ.

١٥٢٦- قُلْتُ: ذَبِيحَةُ الْأَقْلَفِ؟

قَالَ: لَا بِأَسَرِ بِهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَلَكِنْ لَا يَتَعَمَّدَنَّ.

١٥٢٧- قُلْتُ: مَا يُذَكِّي بِهِ؟

قَالَ: كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا السِّنَّ وَالظَّفَرَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّ السِّنَّ عَظْمٌ.

١٥٢٨- قُلْتُ: الْمِعْرَاضُ؟

(٢) مِنْ (ظ).

(١) فِي (ع): أَدْرِي.

- قَالَ: أَكْرَهَ صَيْدَ الْمِعْرَاضِ حَتَّى يَخْرُقَ.
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، فَإِذَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَلَا يَأْكُلُ.
 ١٥٢٩- قُلْتُ^(١) لِأَحْمَدَ: ثَمَنُ الْهَرِّ؟
 قَالَ: أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ.
 قَالَ إِسْحَقُ: (أَكْرَهَهُ)^(٢)، وَلَكِنْ الشَّرُّ أَهْوَنُ.
 ١٥٣٠- قُلْتُ لِأَحْمَدَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): الْجَلَّالَةُ؟
 قَالَ: أَكْرَهَهُ، نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لَحُومِ الْجَلَّالَةِ^(٣)، وَأَكْرَهَ رُكُوبَهَا.
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَكَذَلِكَ أَلْبَانُهَا.
 ١٥٣١- قُلْتُ (لِأَحْمَدَ)^(٤): ذِكَاةُ الْجَنِينِ؟
 قَالَ: ذِكَاةُ أُمِّهِ.
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.
 ١٥٣٢- قُلْتُ: لَحُومُ الْخَيْلِ وَالْبَرَاذِينِ^(٥)؟
 قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِمَا.

(١) هذه المسألة في (ع) ومسألتين بعدها، بينهما تقديم وتأخير.

(٢) في (ع): كَمَا قَالَ، أَكْرَهَهُ.

(٣) رواه أبو داود (٣٧٨٥)، والترمذي (١٨٢٤)، والنسائي ٢٣٩/٧-٢٤٠،

وفي «الكبرى» ٧٣/٣، وابن ماجه (٨١٨٩) من حديث ابن عمر. وصححه الألباني في «الإرواء» (٢٥٠٣).

(٤) من (ظ).

(٥) البرذون: الخيل الهجين من غير نتاج العرب.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، فَإِنْ تَرَكَهُمَا تَارِكٌ فَلَهُ حِجَّةٌ أَيْضًا،
وَالرَّخْصَةُ أَحَبُّ إِلَيْنَا.

١٥٣٣- قُلْتُ: الثَّعْلَبُ؟

قَالَ: أَكْرَهُهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٥٣٤- (قُلْتُ: الْجَبْنُ.

قَالَ: يُوَكِّلُ مِنْ كُلِّ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ^(١).

١٥٣٥- قُلْتُ^(٢): يُزَاحِمُ عَلَى الْحَجَرِ؟

قَالَ: لَا، وَلَا يُؤْذِي وَلَا يُؤْذَى.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٥٣٦- قُلْتُ: الشَّيْءُ يُهْدَى إِلَى الْبَيْتِ؟

قَالَ: إِنَّ قَسَمَهُ فِي فَقَرَاءٍ مَكَّةَ أَعْجَبُ إِلَيَّ، وَلَا يَدْفَعُهُ إِلَى بَنِي

شَيْبَةَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَذَلِكَ لَمَا أَحْدَثُوا مِنَ الْمَحَابَاةِ.

١٥٣٧- قُلْتُ: تَقْبَلُ الْيَدَ إِذَا مَسَّ الْحَجَرَ؟

قَالَ: لَا بِأَسَ بِهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: هُوَ سَنَةٌ.

(١) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَيْسَتْ فِي (ظ). (٢) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَيْسَتْ فِي (ع).

١٥٣٨- قُلْتُ: (مس) ^(١)المقام؟

قَالَ: لَا يَمْسُهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ (أَيْضًا إِنَّمَا أَمَرَ بِالصَّلَاةِ إِلَيْهِ).

١٥٣٩- قُلْتُ (لأحمد) ^(٢): إِذَا قَطَعَ الطَّوْفَ يَبْنِي أَوْ يَسْتَأْنَفُ؟

قَالَ: يَبْنِي.

قَالَ إِسْحَقُ: (يَبْنِي) كَمَا قَالَ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَخَذْتَ فَذَهَبَ

فَتَوْضًا، وَرَجَعَ فَبَنَى وَاجِبًا كَانَ أَوْ غَيْرَ وَاجِبٍ.

١٥٤٠- قُلْتُ: الْمَكْتُوبَةُ تَجْزِي مِنْ رَكَعَتِي السَّبْعِ؟

قَالَ: أَعْجَبُ إِلَيَّ أَنْ يَصَلِّيَ رَكَعَتِي السَّبْعِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَإِنْ أَقْتَصَرَ عَلَى ذَلِكَ أَجْزَأَهُ.

١٥٤١- قُلْتُ: الطَّوْفُ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الصَّبْحِ؟

قَالَ: لَا بِأَسَرٍّ بِالصَّلَاةِ أَيْضًا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ لَمَّا خَصَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ مَكَّةَ

بِذَلِكَ ^(٣).

(١) فِي (ع): وَمِنْ. (٢) مِنْ (ظ).

(٣) الْخُصُوصِيَّةُ ثَابِتَةٌ فِي حَدِيثِ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، لَا تَمْنَعُنَّ أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ، أَوْ صَلَّى أَيَّ سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ».

رواه أحمد ٨٠/٤، ٨٤، وأبو داود (١٨٩٤)، والترمذي (١٢٥٤)، والنسائي ٢٨٤/١، ٢٢٣/٥، وفي «الكبرى» ٤٨٧/١، وابن ماجه (١٢٥٤).

١٥٤٢- قُلْتُ: يَفْرَنُ بَيْنَ الطَّوَافِ؟

قَالَ: إِنْ قَرَنَ فَأَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ، وَإِنْ لَمْ يَفْرَنُ فَهُوَ الْأَصْلُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سَوَاءٌ.

١٥٤٣- قُلْتُ: الْمَرْأَةُ تَطُوفُ مُتَتَقِبَةً؟

قَالَ: إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مُحَرِّمَةٍ فَلَا بَأْسَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٥٤٤- قُلْتُ: الصَّلَاةُ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ؟

قَالَ: لَا بَأْسَ بِهَا.

قَالَ إِسْحَقُ: أَمَّا النَّافِلَةُ فَلَا بَأْسَ بِهَا، وَلَا تَجُوزُ الْمَكْتُوبَةُ فِيهَا وَلَا فَوْقَهَا.

١٥٤٥- قُلْتُ: مَنْ يَتَعَوَّذُ بِالْبَيْتِ / ١٨١ع / مِنْ دُبْرِ الْكَعْبَةِ؟

قَالَ: هَذَا قَدْ رُوِيَ فِيهِ، وَأَمَّا الْبَيْتُ فَهُوَ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ.

قَالَ إِسْحَقُ: (كَمَا قَالَ) (كُلُّ) ^(١) سَنَةٍ.

١٥٤٦- قُلْتُ: يَدْخُلُ الْبَيْتَ وَالْحِجْرَ بِالتَّغْلِينِ؟

قَالَ: مَكْرُوهُ، وَالْحِجْرُ مِنَ الْبَيْتِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٥٤٧- قُلْتُ: اللَّقْظَةُ يُشْهَدُ عَلَيْهَا إِذَا وَجَدَهَا؟

قَالَ: نَعَمْ يُشْهَدُ ذَوِي عَدْلٍ وَإِذَا أَكَلَهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا،
غَرَمَهَا.

(قُلْتُ) ^(١): بِحَدِيثٍ مِنْ يَغْرِمُهَا؟

قَالَ: بِحَدِيثِ بَشْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ ^(٢).
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٥٤٨ - قُلْتُ: مِنْ أَيْنَ يُشْعَرُ الْبُذْنُ؟

قَالَ: صَفْحَةُ سِنَامِهِ الْأَيْمَنِ؛ حَدِيثُ أَبِي حَسَّانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) ^(٣).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٥٤٩ - قُلْتُ: رَجُلٌ أَهْدَى بَدَنَةً فَضَلَّتْ فَاشْتَرَى أُخْرَى، ثُمَّ وَجَدَ
الْأُولَى؟

قَالَ: يَنْحَرُهُمَا جَمِيعًا.

(١) فِي (ع): قِيلَ.

(٢) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٢٥٠٧)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ الْمَعَانِي» ١٣٨/٤، وَابْنُ
الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» ٢٣٢/٢ مِنْ رِوَايَةِ بَشْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ
الْجَهَنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ عَنْ اللَّقْطَةِ؟ فَقَالَ: «عَرَفَهَا سَنَةً، فَإِنْ أَعْتَرَفَتْ
فَأَدَّهَا، فَإِنْ لَمْ تَعْتَرَفْ فَاعْرِفْ عَفَاصَهَا وَوَعَاءَهَا ثُمَّ كُلَّهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا
فَأَدَّهَا إِلَيْهِ».

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ ١/٣٤٤، ٣٧٢، وَمُسْلِمٌ (١٢٤٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٠٦)،
وَالنَّسَائِيُّ ٥/١٧٢، ١٧٤، وَابْنُ حِبَّانَ (٤٠٠٠، ٤٠٠١). وَلَفْظُ أَحْمَدَ: أَنَّ
النَّبِيَّ لَمَّا أَتَى ذَا الْحَلِيفَةِ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ وَأَشْعَرَ هَدِيَّهِ فِي شِقِّ السِّنَامِ الْأَيْمَنِ،
وَأَمَاطَ عَنْهُ الدَّمَ وَقَلَدَ نَعْلَيْنِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ / ٨٨ ظ/.

١٥٥٠- قُلْتُ: الْبَدَنَةُ تَهْلِكُ قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَ الْحَرَمَ؟

قَالَ: أَمَّا إِذَا كَانَتْ نَذْرًا أَوْ جِزَاءَ الصَّيْدِ، أَبْدَلَهَا وَيَأْكُلُ وَإِنْ شَاءَ بَاعَ، وَإِذَا كَانَ تَطَوُّعًا لَمْ يَأْكُلْ هُوَ وَلَا (أَحَدٌ مِنْ) ^(١) أَهْلِ رَفَقَتِهِ، وَخَلَى بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاسِ.

قَالَ إِسْحَقُ: (هُوَ) ^(٢) كَمَا قَالَ.

١٥٥١- قُلْتُ: كَمْ حَجَّ النَّبِيُّ ﷺ، وَكَمْ أَعْتَمَرَ؟

قَالَ: مَا حَجَّ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَّا وَاحِدًا، وَالْعُمْرَةُ يَقُولُونَ: ثَلَاثًا، وَيَقُولُونَ: أَرْبَعًا.

قَالَ إِسْحَقُ: حَجَّ ﷺ حَجَّتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُهَاجِرَ، وَأَمَّا مِنَ الْمَدِينَةِ فَكَمَا قَالَ، وَالْعُمْرَةُ أَرْبَعٌ.

١٥٥٢- قُلْتُ: يَعْتَمِرُ الرَّجُلُ فِي الشَّهْرِ كَمَا شَاءَ؟

قَالَ: مَا أَمْكَنُهُ، لَيْسَ لَهَا وَقْتُ كَوَقْتِ الْحَجِّ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ. إِلَّا أَنَّهُ يَعْتَمِرُ فِي كُلِّ شَهْرٍ أَفْضَلَ لَكِي يَجْمَعُ الْأَخْتِلَافَ، وَيَكُونُ أَمْكَنَ لِلْحَلْقِ.

١٥٥٣- قُلْتُ: الْمُحْرِمُ يَنْزِعُ ضَرْسَهُ وَإِذَا أَنْكَسَرَ ظَفْرُهُ طَرَحَهُ؟

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: يَفْعَلُ ذَلِكَ سَنَةً.

(٢) مِنْ (ظ).

(١) مِنْ (ظ).

١٥٥٤- قُلْتُ: محرّمٌ مسّ طيبًا، ولبسَ ثوبًا، وحلقَ رأسَهُ ولبسَ

الخفّين وأشباه ذلك ممّا لا ينبغي له أن يفعلَ؟

قَالَ: كأنه حلّ عليه كفارةٌ واحدة، (وإن فعل واحدة) بعدَ

واحدة، فعليه دم في كلّ واحدة.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.

١٥٥٥- قُلْتُ: فسّر لي حديثَ عبدِ الرحمن بنِ يعمر^(١)، وحديثَ

عروة بن مضر^(٢).

قَالَ: أمّا حديثُ عبدِ الرحمن بنِ يعمر فهو على كمالِ الحجّ،

به يكمل الحجّ، وقوله: «الحجّ عرفة» يُشبهه قوله: «مَنْ أَذْرَكَ مِنْ

الصَّلَاةِ (ركعة)»^(٣) فَقَدْ أَذْرَكَهَا»^(٤) فَإِنْ أَفْسَدَهَا شَيْءٌ أَلَيْسَ

(كَانَتْ) تَفْسُدُ صَلَاتَهُ؟! وَكَذَلِكَ الْحَجّ إِذَا هُوَ وَطِئَ قَبْلَ رَمِي

(الْحِجَارَةِ)^(٥) فَقَدْ أَفْسَدَ حَجَّهُ، وَحَدِيثُ عُرْوَةَ تَوْكِيدٌ بِجَمْعٍ.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ، وَلَا بَدَّ عَنِ الْوُقُوفِ بِجَمْعٍ قَلَّ أَمْ كَثُرَ.

١٥٥٦- قُلْتُ: المحرّمُ يغسلُ رأسَهُ قبلَ أنْ يحلِقَهُ؟

قَالَ: إِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ فَقَدْ انْتَقَضَ إِحْرَامُهُ إِنْ شَاءَ غَسَلَهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.

(١) سبق تخريجه في المسألة رقم (١٣٨٤).

(٢) سبق تخريجه في المسألة رقم (١٤٢٦).

(٣) من (ظ).

(٤) سبق تخريجه في المسألة رقم (١٣٨٤).

(٥) في (ع): الجمرة.

١٥٥٧- قُلْتُ: إِذَا رَمَى قَبْلَ الزَّوَالِ يَعِيدُ الرَّمِيَّ؟

قَالَ: نَعَمْ، يَعِيدُ الرَّمِيَّ إِلَّا يَوْمَ النَحْرِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٥٥٨- قُلْتُ: يَرْمِي (الْجَمَارَ) ^(١) بِحَصَاةٍ قَدْ رُمِيَ بِهَا؟

قَالَ: لَا، هَذَا مَكْرُوهٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: مَكْرُوهٌ كَمَا قَالَ، فَإِنْ أَضْطَرَّ فَرَمَى جَازَ / ١٨٢ع/.

١٥٥٩- قُلْتُ: (رَجُلٌ) رَمَى جُمْرَةً قَبْلَ جُمْرَةٍ؟

قَالَ: يَبْتَدِيءُ تَحْسَبُ لَهُ وَاحِدَةً.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٥٦٠- قُلْتُ (لَأَحْمَدَ) ^(٢): يَوْمَ النَّفْرِ يَقُومُ عِنْدَ الْجَمَارِ؟

قَالَ: مِنَ النَّاسِ مَنْ (يَقُومُ) ^(٣) يَوْمَ النَّفْرِ أَخْفَ، وَأَمَّا الَّذِي

يُسْتَحَبُّ فَطَوَّلَ الْقِيَامَ.

قَالَ إِسْحَقُ: إِنْ لَمْ يَقُمْ يَوْمَئِذٍ أَصْلًا لِنَصَبِهِمْ لِلْحَجِّ جَازَ، وَلَكِنْ

لَيَقُمْ قِيَامًا خَفِيفًا.

١٥٦١- قُلْتُ: قَوْلُهُ: «مَنْ قَدَّمَ ثَقْلَهُ فَلَا حَجَّ لَهُ»؟ ^(٤)

قَالَ: كَأَنَّهُ أَحَبَّ أَنْ (يَبِيتَ النَّاسُ بِمَنْى) ^(٥) لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ الْإِسْنَادُ.

(١) من (ظ).

(٢) من (ظ).

(٣) في (ع): يقول.

(٤) رواه ابن أبي شيبة ٤٠٤/٣، وابن الجعد ٤٧/١ (١٨٥) موقوفًا.

(٥) في (ع): يثبت الناس بهذا.

١٥٦٢- قُلْتُ: إبراهيمُ عن عمرو بن شرحبيل؟

قَالَ: ما أرى سَمِعَهُ مِنْهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: قد صَحَّ هَذَا وَمَعْنَاهُ لَا فَضِيلَةَ لَهُ، وَأَحَبُّ أَنْ لَا يَقْدَمَ أَحَدٌ ثَقْلُهُ.

١٥٦٣- قُلْتُ: مَنْ نَفَرَ وَلَمْ يودِّعَ الْبَيْتَ؟

قَالَ: إِذَا تَبَاعَدَ فَعَلَيْهِ دَمٌ، وَإِنْ كَانَ قَرِيبًا يَرْجِعُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَمَنْ تَرَكَ الزِّيَارَةَ فَعَلَيْهِ الرَّجُوعُ أَبَدًا؛ لِأَنَّهُ الطَّوَافُ الْوَاجِبُ الَّذِي بِهِ يَتِمُّ الْحَجُّ.

١٥٦٤- قُلْتُ: أَهَلَّتْ أَمْرَأَةٌ وَزَوْجُهَا كَارَةٌ^(١)؟

قَالَ: لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَمْنَعَهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ حَاجَّةً حِجَّةَ الْإِسْلَامِ، (وَإِذَا كَانَ)^(٢) تَطَوُّعًا (فَلزَوْجِهَا)^(٣) أَنْ يَمْنَعَهَا، وَإِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْيَمِينِ فَعَلَيْهَا كَفَّارَةُ الْيَمِينِ.

قَالَ إِسْحَقُ: التَّطَوُّعُ إِذَا لَمْ تَكُنْ أَحْرَمْتَ وَتُرِيدُ الْإِحْرَامَ فَلَهُ مَنَعُهَا إِنْ شَاءَ إِلَّا أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْهَا، وَإِذَا أَحْرَمْتَ فِي التَّطَوُّعِ مَضَتْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ فَلَهَا الْمَضِيُّ، تَعْمَلُ عَمَلَ الْمُحَصَّرِ، تَحِلُّ بِعُمْرَةٍ وَعَلَيْهَا الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ وَهَذَا إِذَا حَلَفَ: إِنْ حَجَجْتَ الْعَامَ.

(١) رواه ابن أبي شيبة ٣/ ٣٨٧، (١٥٣٨٤)، وابن الجعد في «مسنده» (١٨٥) موقوفًا على عمر رضي الله عنه، وقال الزيلعي في «نصب الراية» ٣/ ٨٨: غريب. اهـ.

(٢) في (ع): فإن كانت. (٣) في (ظ): فليس لزواجها.

١٥٦٥- قُلْتُ: مَنْ نَذَرَ أَنْ يَطُوفَ عَلَى أَرْبَعٍ؟
 قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا): طَوَافًا لِلرَّجُلَيْنِ
 وَطَوَافًا لِلْيَدَيْنِ. عَاوَدْتُهُ (فِي ذَلِكَ) ^(١) فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ.
 قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ، لِمَا لَمْ نَجِدْ فِي هَذَا أَعْلَى مِنْ قَوْلِهِ،
 وَجَهْلَ هَؤُلَاءِ حِينَ خَطَّأُوا ابْنَ عَبَّاسٍ / ٨٩ ظ / (رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُمَا).

١٥٦٦- (قَالَ): قُلْتُ: مَنْ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ الْمَشْيَ مَتَى يَرْكَبُ؟
 قَالَ: إِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ فَقَدْ فَرَّغَ، يَرْكَبُ.
 قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

١٥٦٧- قُلْتُ: الرَّجُلُ يُهْدِي الرَّجُلَ؟
 قَالَ: إِذَا أَرَادَ الْيَمِينَ فَكْفَارَةُ الْيَمِينِ إِلَّا أَنْ (يَنْذِرَ أَنْ) يَنْحَرَهُ
 فَعَلَيْهِ كَبْشٌ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا).
 قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ، لَمَّا أَسْتَعْمَلَ هَاهُنَا النِّيَّةَ.
 ١٥٦٨- قُلْتُ: مَنْ قَالَ: إِنْ فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا فَأَنَا يَوْمئِذٍ مُحَرَّمٌ أَوْ
 (قَالَ: فَأَنَا مُحَرَّمٌ بِحُجَّةٍ؟

قَالَ: إِذَا أَرَادَ الْيَمِينَ فَكْفَارَةُ يَمِينٍ.
 قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.
 ١٥٦٩- قُلْتُ: مَتَمَتَّ لَا يَجِدُ مَا يَذْبَحُ فَصَامَ، ثُمَّ وَجَدَ يَوْمَ النَّحْرِ مَا
 يَذْبَحُ؟

قَالَ: إِذَا (دَخَلَ) ^(١) فِي الصَّوْمِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ، وَيَقُولُ فِي الْكَفَّارَاتِ كُلِّهَا إِذَا دَخَلَ فِي الصَّوْمِ يَمْضِي فِيهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا تَيَمَّمَ، ثُمَّ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَمْضِ.
قَالَ إِسْحَقُ: الَّذِي نَخْتَارُ أَنْ يُعِيدَ الصَّوْمَ وَالتَّيَمُّمَ جَمِيعًا مَا لَمْ يَفْرُغْ.

١٥٧٠- (قَالَ): قُلْتُ: أَنَاسٌ أَشْتَرَكُوا فِي بَقْرَةٍ، وَظَنُّوا أَنَّهُمْ سَبْعَةٌ، فَلَمَّا ذَبَحُوا إِذَا هُمْ ثَمَانِيَةٌ؟

قَالَ: أَقُولُ: يَذْبَحُوا شَاةً، وَقَدْ أَجْزَأَتْ (عَنْهُمْ).
قَالَ إِسْحَقُ: قَدْ أَجْزَأَهُمْ (ذَلِكَ) ^(٢) وَإِنْ ذَبَحُوا شَاةً كَانَ أَفْضَلَ.
١٥٧١- قُلْتُ (لِأَحْمَدَ) ^(٣): يَصُومُ / ١٨٣ع / السَّبْعَةَ الْأَيَّامَ فِي الطَّرِيقِ؟

قَالَ: إِنْ شَاءَ صَامَ فِي الطَّرِيقِ.
قَالَ إِسْحَقُ: جَائِزٌ كَمَا قَالَ.
١٥٧٢- قُلْتُ: يُقْلَدُ الشَّاةُ؟

قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْدَى مَرَّةً غَنَمًا، فَقَلَّدَهَا ^(٤).
قَالَ إِسْحَقُ: سَنَةٌ مَسْنُونَةٌ تَقْلِيدُ الْغَنَمِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُ.

(١) فِي (ظ): حَلْ.

(٢) مِنْ (ظ).

(٣) مِنْ (ظ).

(٤) رَوَاهُ إِسْحَقُ ابْنُ رَاهَوِيَةَ (١٤٩٨)، وَأَحْمَدُ ٩١/٦، ١٩٠، ٢٦٢، وَابْنُ خَالٍ (١٧٠٣)، وَمُسْلِمٌ (١٣٢١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٠٩)، وَالنَّسَائِيُّ ١٧١/٥-١٧٦ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

١٥٧٣- قُلْتُ: هَدْيُ التَّطَوُّعِ إِذَا عَطَبَ يَأْكُلُ؟

قَالَ: إِذَا كَانَ عَلَيْهِ الْبَدَلُ فَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ وَيَبِيعَ وَالتَّطَوُّعُ يَنْحَرُهُ وَيَخْلِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ وَلَا يَأْكُلُ هُوَ وَلَا أَهْلُ رَفْقَتِهِ.
قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

١٥٧٤- قُلْتُ: مَنْ قَالَ: لَا يَجْزِي هَدْيُ الْمَتْعَةِ وَالْإِحْصَارُ إِلَّا يَوْمَ

النَّحْرِ وَمَا سِوَى ذَلِكَ يَجْزِيكَ فِي أَيِّ شَهْرٍ شِئْتَ؟
قَالَ: أَمَّا هَدْيُ الْمَتْعَةِ فَإِنَّهُ يَذْبَحُ يَوْمَ النَّحْرِ، وَأَمَّا الْإِحْصَارُ فَإِنَّهُ يَخْتَلَفُ، يَكُونُ مِنْ عَدُوٍّ فَيَذْبَحُ مَكَانَهُ وَيَرْجِعُ، وَكُلُّ شَيْءٍ تَصِيبُ بِمَكَّةَ فَكَفَّارَتُهُ بِمَكَّةَ، وَأَمَّا مَا كَانَ مَعْنَاهُ حَدِيثُ عَلِيٍّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) فَعَلَى مَا صَنَعَ عَلِيٌّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).
قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ (يَعْنِي): حَدِيثُ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا).

١٥٧٥- قُلْتُ: يُكْرَهُ الْقِرَانُ إِلَّا بِسَوْقٍ؟

قَالَ: لَا.

قَالَ إِسْحَاقُ: أَكْرَهُهُ إِلَّا بِسَوْقٍ، (فَإِذَا) ^(١) لَمْ يَسُقْ تَمَتَّعَ وَلَا يَقْرَنَ.

١٥٧٦- قُلْتُ: إِذَا نَتَجَتِ الْبَدَنَةُ فَمَاتَ وَلَدُهَا؟

قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

(١) فِي (ع): قَالَ إِذَا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٥٧٧- قُلْتُ: بَدَنَتَانِ سَمِيتَانِ بِتِسْعَةٍ وَبَدَنَةٌ بَعَشْرَةٌ؟

قَالَ: ثَنَانٌ أَعْجَبُ إِلَيَّ.

قَالَ إِسْحَقُ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَكْثَرُهَا ثَمَنًا، فَإِذَا أُسْتَوْتَا فِي الثَّمَنِ فَثَنَانٌ أَعْجَبُ إِلَيَّ لِكثَرَةِ اللَّحْمِ.

١٥٧٨- قُلْتُ: الْقَارَنُ يَصِيبُ شَيْئًا مِنْ طِيبٍ أَوْ شَعْرٍ أَوْ لِبَاسٍ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْكَفَّارَةِ؟

قَالَ: عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّ إِحْرَامَهُ (وَإِحْرَامَ الْمَفْرَدِ)^(١) وَالْمَتَمَتَّعِ إِحْرَامٌ وَاحِدٌ.

١٥٧٩- قُلْتُ: رَجُلٌ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ فَكَرِهَ ذَاكَ أَبُوهُ أَوْ أُمُّهُ؟

قَالَ: إِذَا وَجَبَ فَعَلِيهِ الْإِنْفَادُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٥٨٠- قُلْتُ: إِذَا أَفْسَدَا حَجَّهُمَا بِجَمَاعٍ، مِنْ أَيْنَ يَهْلَانُ مَنْ قَابِلٍ؟

قَالَ: مِنْ حَيْثُ كَانَا أَهْلًا مِنْ مَوَاقِيْتِهِمَا.

(قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ)^(٢)، وَالْإِفْتِرَاقُ مِنْ حَيْثُ أَصَابَا.

١٥٨١- قُلْتُ: رَجُلٌ حَجَّ، ثُمَّ أَرْتَدَ، ثُمَّ أَسْلَمَ (مَنْ قَالَ يَسْتَأْنَفُ الْحَجَّ)؟

(١) فِي (ع): إِحْرَامُ الْمَفْرَدِ بِالْحَجِّ. (٢) مِنْ (ظ).

قَالَ (أحمد): يَسْتَأْنَفُ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ؛ لَمَّا قَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿لَيْنَ أَشْرَكَتَ لِيَجْطَنَ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥].

١٥٨٢- قُلْتُ: مُحْرَمٌ نَظَرَ إِلَى أَمْرَأَتِهِ (مِنْ شَهْوَةٍ) حَتَّى (إِذَا) اُنْتَشَرَ أَوْ لَمَسَ مِنْ شَهْوَةٍ؟

قَالَ: إِذَا رَدَّدَ النَّظَرَ أَعْجَبَ إِلَيَّ أَنْ يُهْرِيقَ دَمًا.
قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ، وَلَوْ أَمْنَى كَذَلِكَ بَعْدَ أَيضًا إِذْ (لَمْ يَمَسْ) ^(١).

١٥٨٣- قُلْتُ (لِأَحْمَدَ) ^(٢): رَجُلٌ جَامِعَ (أَهْلَهُ) ^(٣)، ثُمَّ أَصَابَ صَيْدًا، أَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ، أَوْ أَشْبَاهَ ذَلِكَ؟
قَالَ: الْإِحْرَامُ عَلَيْهِ قَائِمٌ، كُلَّمَا أَصَابَ مِنْ / ١٨٤ع / ذَلِكَ فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ.

قَالَ إِسْحَاقُ: أَعْجَبُ إِلَيَّ أَنْ يَكُونَ يَلْزُمُهُ مَا يَلْزُمُ الْحَرَامِ.
١٥٨٤- قُلْتُ: مَنْ طَافَ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ جَامَعَ أَمْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَصَلِّيَ الرُّكْعَتَيْنِ؟

قَالَ: مَا عَلَيْهِ شَيْءٌ، يَصَلِّيَ مَتَى (مَا) ^(٤) شَاءَ.
قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَتَمُّ بِهِ الْحَجُّ هُوَ الطَّوَافُ،

(٢) مِنْ (ظ).

(٤) مِنْ (ظ).

(١) فِي (ع): لِمَس.

(٣) مِنْ (ظ).

وقد فرغ منه.

١٥٨٥- قُلْتُ (لأحمد رَضِيَ الله عَنْهُ): إذا جامع في العمرة قبل أن يطوف بالصفاء والمروة؟

قَالَ: لا تتم العمرة إلا بالطَّوافِ بينهما، يقضي العمرة، ويكون عليه فيها الهدى.

قَالَ إسْحَقُ: لا قضاء عليه إذا كان قد طاف بالبيت؛ لما قَالَ ابن عباس (رَضِيَ الله عَنْهُمَا): العمرة الطواف^(١)، وعليه دم كما قَالَ/ ٩٠ ظ/.

١٥٨٦- قُلْتُ: (في) محرم أصابَ صيدًا، أياكُله الحلال؟ قَالَ: لا يأكُله.

قَالَ إسْحَقُ: كما قَالَ.

١٥٨٧- قُلْتُ: مَنْ وَجَبَ عليه هديٌّ فلم يجدْ، يُقَوِّم عليه قيمة دراهم، ثم يقوم طعامًا، ثم يصوم مكان كلِّ مدٍّ يومًا؟ قَالَ: يصوم مكان كلِّ نصفِ صاعٍ يومًا، هَكَذَا في حديث الحكم عن مقسم عن ابن عباس (رَضِيَ الله عَنْهُمَا)^(٢). قَالَ إسْحَقُ: كما قَالَ.

١٥٨٨- قُلْتُ: مَا يَرُخَّص مَنْ شَجَرَ الحَرَمِ ومن نَبَتَهَا أَنْ يَقْلَعَ؟

(١) راجع المسألة رقم (١٣٨٤).

(٢) رواه سعيد بن منصور ١٦٢٢/٤ (٨٣٢)، والبيهقي ١٨٦/٥، وابن حزم في «المحلى» ٣٣٢-٣٣٣/٧.

قَالَ: كُلُّ مَا زُرِعَ عَلَى مَائِكَ، وَالشَّجَرُ الْبَالِي الْمَيْتَ السَّاقِطُ؟
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٥٨٩- قُلْتُ: يَكْرَهُ أَجُورَ بَيْتِ مَكَّةَ، وَشَرَاهَا وَالْبِنَاءَ بِمَنْى؟
قَالَ: أَخْبِرْكَ أَنِّي أَتَوَقَّيُ الْكَرَاءَ، وَأَمَّا الشِّرَاءُ فَقَدْ أَشْتَرَيْ عَمْرُ
(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) دَارَ السَّجْنِ، وَأَمَّا الْبِنَاءُ بِمَنْى فَإِنِّي أَكْرَهُهُ.
قَالَ إِسْحَقُ: كُلُّ شَيْءٍ مِنْ دَوْرِ مَكَّةَ فَإِنَّ بَيْعَهَا وَشِرَاءَهَا وَإِجَارَتَهَا
مَكْرُوهٌ، (وَلَيْسَ الْكَرَاءُ)^(١) أَسْتَتَجَارُ الرَّجُلَ أَهْوَنَ إِذَا لَمْ يَجِدْ.
وَأَمَّا الْبِنَاءُ بِمَنْى عَلَى وَجْهِ الْأَسْتِخْلَاصِ لِنَفْسِهِ فَلَا يَحِلُّ.
١٥٩٠- قُلْتُ (لَأَحْمَدَ)^(٢): هَلْ يَخْرُجُ مِنْ حِجَارَةِ مَكَّةَ أَوْ تَرَابِهَا إِلَى

الْحَلِّ؟

قَالَ: كَانَ الْخُرُوجُ (مِنْهَا)^(٣) أَشَدَّ إِلَّا مَاءَ زَمْزَمَ أَهْوَنَ؛ أَخْرَجَهُ
كَعْبٌ^(٤).

قَالَ إِسْحَقُ: لَا يَخْرُجُ شَيْءٌ مِنْ تَرَابِهَا، وَلَا (مِنْ)^(٥) حِجَارَتِهَا،
وَأَمَّا مَاءُ زَمْزَمَ فَمُبَاحٌ، وَلَا (يَدْخُلُ فِي شَيْءٍ)^(٦) مِمَّا وَصَفْنَا.
١٥٩١- قُلْتُ^(٧) لَأَحْمَدَ: فِيمَنْ أَصَابَ الصَّيْدَ هُوَ مُخَيَّرٌ فِي الطَّعَامِ
وَالصِّيَامِ وَالذَّبْحِ؟

(٢) مِنْ (ظ).

(٤) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٦٢/٥.

(٦) فِي (ظ): يَخْرُجُ شَيْءٌ.

(١) فِي (ع): وَلَكِنْ السَّرِي.

(٣) مِنْ (ظ).

(٥) مِنْ (ظ).

(٧) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَيْسَتْ فِي (ع).

قَالَ: هُوَ مُخَيَّرٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٥٩٢- قُلْتُ: الشَّرْبُ فِي الطَّوَافِ؟

قَالَ أَحْمَدُ: لَا بِأَسَرِّهِ.

حَدَّثَنَا إِسْحَقُ قَالَ: (أَخْبَرَنَا) ^(١) أَحْمَدُ (قَالَ: حَدَّثَنَا) ^(٢) مُعْتَمِرٌ،

عَنْ هِشَامٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: لَا بِأَسَرِّ
بِالشَّرْبِ فِي الطَّوَافِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ فِي الْمَسْأَلَةِ.

١٥٩٣- قُلْتُ (لأَحْمَدَ) ^(٣): فَعَلَ ابْنُ أَبِي نَعِيمٍ يَلْبِي بِالْحَجِّ حِينَ

يَصْدُرُ النَّاسُ مِنْ مَنْى؟

قَالَ: (قَدْ) كَرِهَهُ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٥٩٤- قُلْتُ: يَكْرَهُ الْجَوَارُ بِمَكَّةَ؟

قَالَ: قَدْ جَاوَرَ جَابِرُ وَابْنُ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ)، لَيْتَ أَنِّي

الْآنَ بِمَكَّةَ مُجَاوِرٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا وَصَفَ / ١٨٥ع / .

١٥٩٥- قُلْتُ ^(٤): يَقْتُلُ صَيْدَهَا مُتَعَمِّدًا وَيُكْفِّرُ؟

(١) فِي (ع): أَبْنَا. (٢) فِي (ع): نَا.

(٣) مِنْ (ظ).

(٤) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي (ع) بَعْدَ الَّتِي تَلِيهَا هُنَا.

قَالَ: لَا يَعْجِبُنِي أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ مُتَعَمِّدًا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٥٩٦- قُلْتُ: هَلْ يَقْطَعُ مِنْ شَجَرِ الْحَرَمِ مُتَعَمِّدًا وَيُكْفِّرُ؟

قَالَ: لَا، إِلَّا مَا كَانَ مِنْهُ مَيْتٌ سَاقِطٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، لَا يَتَعَمَّدُ أَحَدٌ بِهَذَا.

١٥٩٧- قُلْتُ: قَوْلُ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): لَا تَتَخَذُوا لِدُورِكُمْ

أَبْوَابًا^(١)؟

قَالَ: الدَّارُ الَّتِي لَهَا أَفْنِيَّةٌ وَسَاحَةٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَأَمَّا إِذَا قَصَرَ عَنْ مَسْكَنِهِ لَا يُلْزَمُهُ إِدْخَالُ

(الْحُجَرِ)^(٢).

(قَالَ إِسْحَقُ الْكُوسَجُ: قَالَ: كَانَ الْحَمِيرِيُّ يَقُولُ: أَنْتُمْ تَسْمُونَ

الْحُجَرَ دَارًا).

١٥٩٨- قُلْتُ: يَدْخُلُ الْمَحْرَمُ (الْحَمَامِ)^(٣)؟

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٥٩٩- قُلْتُ: رَجُلٌ تَمَتَّعَ فَلَمْ يَذْبَحْ حَتَّى رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ؟

قَالَ: يَبِيعُ بِالْدَّمِ إِلَى مَكَّةَ إِذَا كَانَ سَاهِيًا، قَالَ: وَالْعَامِدُ عَلَيْهِ

(١) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ١٤٧/٥ (٩٢١١).

(٢) فِي (ظ): الْخِيَام.

(٣) فِي (ع): الْحِجَاب.

دَم واحدة، إِلَّا أَنَّهُ أَسَاءَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٦٠٠- قَالَ (الإمام) أَحْمَدُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): (قوله ﷺ): «لا تحلُّ

لُقْطَتِهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ»^(١)، (قال): فكأن لقطة الحرم (لمن)^(٢)

يغشى الحرم مِنَ النَّاسِ، إنهم متفرقون مِنْ بلدان شَتَّى، فالذي

يأخذ لُقْطَتِهَا يقول: متى أجد صاحبها. فلا يحلُّ لَهُ (إلا)^(٣) أن

ينشد لُقْطَةَ الحرمِ كَمَا ينشدُ غيرَ لُقْطَةِ الحرمِ، فإذا أنشدَهَا سَنَةً

حَلَّتْ لَهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: قَالَ جرير الرازي: معنى قوله ﷺ: «لا تحلُّ

لُقْطَتِهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ» يقول: إِلَّا الرجل سَمِعَ (صاحبها)^(٤) ينشدُهَا

قَبْلَ ذَلِكَ، فحينئذٍ لَهُ أَخْذُهَا، وهذا الذي اختاره.

١٦٠١- قُلْتُ (لأحمد)^(٥): (ما) الطوافُ الواجبُ (الذي)^(٦) لا بدَّ

مِنْهُ؟

قَالَ: لا بدَّ مِنْ طَوَافِ الزَّيَّارَةِ يَوْمَ النحرِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ بِهِ يَتِمُّ.

(١) رواه أحمد ٢٥٣/١ (٢٢٧٩)، والبخاري (١٣٤٩، ١٨٣٣)، ومسلم

(١٣٥٣)، والنسائي ٢١١/٥، وفي «الكبرى» ٣٨٨/٢ من حديث ابن

عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) في (ع): لم. (٣) من (ظ).

(٤) في (ع): صاحبها أن. (٥) من (ظ).

(٦) في (ع): قال: الذي.

- ١٦٠٢- قُلْتُ: مَنْ قَرَنَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ يَتَمَتَّعُ إِذَا شَاءَ؟
 قَالَ: إِذَا لَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ إِنْ شَاءَ صَيَّرَهُمَا عُمْرَةً.
 قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ، وَلَا يَجُوزُ الْقِرَانُ إِلَّا بِسَوْقٍ.
- ١٦٠٣- قُلْتُ: رَجُلٌ دَخَلَ مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَهُوَ يَرِيدُ
 الْإِقَامَةَ بِمَكَّةَ، ثُمَّ يُنْشِئُ الْحَجَّ، أَمْتَمَتُّهُ هُوَ؟
 قَالَ: نَعَمْ.
- قَالَ إِسْحَاقُ: شَدِيدًا كَمَا قَالَ.
- ١٦٠٤- قُلْتُ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَنْقَطَعَ إِلَى (بَلَدٍ)^(١) سِوَاهَا، ثُمَّ
 قَدَّمَ مَعْتَمِرًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَتَّى أَنْشَأَ الْحَجَّ
 مِنْهَا، أَمْتَمَتُّهُ هُوَ؟
 قَالَ: نَعَمْ.
- قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.
- ١٦٠٥- قُلْتُ: رَجُلٌ قَدَّمَ مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَبِالْصَّفَا
 وَالْمَرَّةِ وَهُوَ جُنُبٌ أَوْ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ نَاسِيًا، ثُمَّ وَقَعَ بِأَهْلِهِ،
 ثُمَّ ذَكَرَ؟
 قَالَ: يَعِيدُ الطَّوْفَ وَعَلَيْهِ دَمٌ، وَقَدْ أَجْزَأَهُ.
- قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.
- ١٦٠٦- قُلْتُ: مُحْرَمٌ أَضْطُرَّ يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ، أَوْ يَصِيدُ الصَّيْدَ فَيَأْكُلُهُ؟

قَالَ: يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ.

قَالَ إِسْحَقُ: يَأْكُلُ الصَّيْدَ وَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ / ٩١ ظ.

١٦٠٧- قُلْتُ: رَجُلٌ أَرْسَلَ كَلْبَهُ فِي الْحَلِّ عَلَى الصَّيْدِ، فَصَادَهُ فِي

الْحَرَمِ؟

قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، إِلَّا أَنْ يَتَعَمَّدَ إِرْسَالَهُ كَيْ يَصِيدَ فِي الْحَرَمِ

١٦٠٨- قُلْتُ: رَجُلٌ أَرْسَلَ كَلْبَهُ فِي الْحَرَمِ فَصَادَ فِي الْحَلِّ؟

قَالَ: وَلَا عَلَى هَذَا شَيْءٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: بَلَى، هَذَا يَغْرَمُ؛ لِأَنَّهُ أَرْتَكِبُ مَا لَا يَحِلُّ لَهُ.

١٦٠٩- قُلْتُ: رَجُلٌ رَمَى صَيْدًا (فِي الْحَلِّ) ^(١) فَأَصَابَهُ فِي الْحَرَمِ؟

قَالَ: عَلَيْهِ جَزَاؤُهُ / ١٨٦ ع.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٦١٠- قُلْتُ: رَجُلٌ حَلَالٌ أَصَابَ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ، يُحْكَمُ عَلَيْهِ

كَمَا يُحْكَمُ عَلَى الْمَحْرَمِ؟

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٦١١- قُلْتُ: مُحْرَمٌ دَلَّ حَلَالًا عَلَى الصَّيْدِ فَقَتَلَهُ، هَلْ عَلَيْهِ

الْكَفَّارَةُ؟

قَالَ: نعم، عليه الكفارة، ولا ينبغي (له) أَنْ يفعلَ ذلك، وإنما ذلك بمنزلة رجل أمر رجلاً أَنْ يقتلَ مسلماً فقتله.
قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.

قَالَ (الإمام) أَحْمَدُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): وهذا عليه أدبٌ ينكل به.
قَالَ إِسْحَقُ: أَجَادَ.

١٦١٢- قُلْتُ: على أهل مكة إحصارٌ؟

قَالَ: أهل مكة يهلون ولا يحلون إِلَّا بالوقوف بعرفة وبالرمي وبالطواف مثل الحاج.
قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.

١٦١٣- قُلْتُ: رجلٌ قدمَ معتمراً في أشهر الحج حتى إذا قضى عمرته أهل بالحج من مكة، ثم كُسِرَ أو أصابَهُ أمرٌ لا يقدر على أن يحضرَ مع الناسِ المواقفَ؟

قَالَ: نرى إن لم يجد مَنْ يحمله إلى المواقف أن يقيم حتى إذا برأ وصَحَّ خَرَجَ إلى الحلِّ، فدخلَ بعمره فقصَّها، ثم عليه حجٌّ قابل والهدي.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ سَوَاءٌ.

١٦١٤- قُلْتُ: رجلٌ أهل بالحج فأخصرَ بعدو؟

قَالَ: يحلُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وينحر هديَهُ، ويحلق، ويرجع وليس عليه قضاءً.

قَالَ (الإمام) أحمدُ: إذا كان من (عدو)^(١) فليس عليه قضاء.
قَالَ إسحاقُ: كما قَالَ.

١٦١٥- قُلْتُ: وإذا أهلك بالحجِّ فكسِرَ أو مَرَضَ فهو حرامٌ حتَّى يصل إلى البيتِ، فيحل بعمرَةٍ وعليه الحجُّ من قابلٍ والهدي؟
قَالَ: نَعَمْ، أنا أعتقدُ هذا من قولِ المدنيين.
قَالَ إسحاقُ: كما قَالَ.

١٦١٦- قُلْتُ: يَسْتَلَمُ الأركانَ كُلَّها؟
قَالَ: لا، إلَّا اليماني والحجرَ.
قَالَ إسحاقُ: هكذا هو.

١٦١٧- قُلْتُ: رجلٌ طَافَ ثمانيةً أو تسعًا يتم طوافين أو يقطع؟
قَالَ: إن شاء (أتم)^(٢) طوافين، وإن شاء قطع، ولا ينصرف إلَّا على وترٍ.
قَالَ إسحاقُ: كما قَالَ، ولكن بيني على ما طَافَ حتَّى يتم طَوافين.

١٦١٨- قُلْتُ: رجلٌ شكَّ في طوافِهِ بعدما رَكَعَ الركعتين؟
قَالَ أحمدُ: إن كان الطواف الواجب فإنه يُعيد، وإن كان تطوعًا فَقَدْ ذهبَ.
قَالَ إسحاقُ: كما قَالَ.

(٢) في (ع): أن يتم.

(١) في (ظ): عذر.

١٦١٩- قُلْتُ: إِذَا أَصَابَهُ شَيْءٌ فِي الطَّوَافِ مِمَّا يَنْقُضُ وَضُوءَهُ أَيَّبَنِي

أَمْ يَسْتَأْنَفُ؟

قَالَ: يَبْنِي.

قَالَ إِسْحَقُ: (يَبْنِي) كَمَا قَالَ.

قُلْتُ: وَبِالصَّفَا وَالْمَرُوءَةِ؟

قَالَ: يَبْنِي، وَإِذَا خَرَجَ (مَنْ) فِي الْجَنَازَةِ وَالصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ

يَبْنِي.

قَالَ إِسْحَقُ: (يَبْنِي) كَمَا قَالَ.

١٦٢٠- قُلْتُ: رَجُلٌ طَافَ بِالْبَيْتِ تَطَوُّعًا فَانْتَقَضَ وَضُوءُهُ، أَلَهُ أَنْ

يَتْرَكَ ذَلِكَ الطَّوَافَ فَلَا يَعِيدُهُ؟

قَالَ: إِنْ شَاءَ تَرَكَهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٦٢١- قُلْتُ: هَلْ يَقِفُ الرَّجُلُ فِي الطَّوَافِ يَتَحَدَّثُ مَعَ الرَّجُلِ؟

قَالَ: مَكْرُوهٌ.

قُلْتُ: بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرُوءَةِ؟

قَالَ: فِي السَّعْيِ أَهْوَنُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَإِنْ تَحَدَّثَ مِنَ السُّنَنِ أَوْ أَمْرٍ الْآخِرَةِ فِي

الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ فَلَا بِأَسَ بِهِ.

١٦٢٢- قُلْتُ: يَجْهَرُ الْإِمَامُ فِي الظُّهْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ؟

قَالَ: لَا.

قُلْتُ: / ١٨٧ع / وإن كَانَ يوم الجمعة؟

قَالَ: ليس ثمَّ جمعة^(١).

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.

١٦٢٣- قُلْتُ: يقدم الفدية قبل حلقِ الرأسِ إذا آذاه القملُ؟

قَالَ: لا بأسَ بِهِ، ويقدمُ الكفارة قبل الحنث، الأعمالُ بالنية،

أليسَ يقدمُ الزَّكَاةَ قبل محلها، والمُظَاهِرُ يُكْفَرُ قبل أن يتماسًا.

قَالَ إِسْحَقُ: لا يعجبني في الفدية، والباقي كما قَالَ.

١٦٢٤- قُلْتُ^(٢): قتل المحرمُ الصيد، ثمَّ أَكَلَهُ؟

قَالَ: كفارةٌ واحدةٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ.

١٦٢٥- قُلْتُ: العبدُ يُعْتَقُ في الموقفِ بعرفة يجزي عنه مِنْ حجةِ

الإسلام؟

قَالَ: يجزيه.

قُلْتُ: محرماً كان أو غيرَ محرمٍ؟

قَالَ: غيرَ محرمٍ أجود.

قَالَ إِسْحَقُ: هو جائزٌ محرماً كان أو غيرَ محرم.

١٦٢٦- قُلْتُ: القارنُ إذا فسَدَ حُجُّهُ بإصابةِ أهله ما عليه (من

الهدى)؟

(١) في (ع): قال: وإن كان يوم الجمعة، ليس ثمَّ جمعة.

(٢) هذه المسألة ليست في (ع).

قَالَ: عَلَيْهِ هَدْيٌ وَاحِدٌ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ؛ / ٩٢ ظ / لِأَنَّ عَلَيْهِ طَوَافًا وَاحِدًا وَسَعِيًا وَاحِدًا، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَشْيَاءِ، تَشْبِيهًا بِهِ.

١٦٢٧- قُلْتُ: إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ وَلَمْ يَنْزُلْ، أَفْسَدَ حَجَّهُمَا؟

قَالَ: إِذَا مَسَّ الْخِتَانُ (الْخِتَانُ فَقَدْ) أَفْسَدَا حَجَّهُمَا.

١٦٢٨- قُلْتُ: الْمَاءُ الدَّافِقُ مِنَ الْمَبَاشِرَةِ وَالْجَسِّ وَالْقَبْلَةِ وَالنَّظَرَةِ يَفْسِدُ الْحَجَّ؟

قَالَ: هَذَا أَهْلُ أَنْ يَفْسِدَ حَجَّهُ، وَالنَّظَرَةُ أَهْوَنُ مَا هُنَاكَ.
قَالَ إِسْحَاقُ: يَفْسِدُ مِنْ كُلِّ حَجٍّ إِذَا نَزَلَ الْمَاءُ الدَّافِقُ وَتَعَمَّدَ الْجَمَاعَ، وَإِنْ كَانَ دُونَ الْفَرْجِ، إِلَّا النَّظَرَةَ فَعَلَيْهِ دَمٌ، وَحُجَّتُهُ جَائِزَةٌ.

١٦٢٩- قُلْتُ: رَجُلٌ وَقَعَ بِأَرْبَعِ نِسْوَةٍ وَهُوَ مُحَرَّمٌ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ أَوْ فِي أَيَّامٍ مَتَفَرِّقَةٍ؟

قَالَ: فَسَدَ حَجُّهُ وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ مَا لَمْ يَكْفِرْ، فَإِذَا قَتَلَ بَعْدَ ذَلِكَ صَيْدًا أَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ هَدْيٌ عَلَى حَدِّهِ.
قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

١٦٣٠- قُلْتُ: هَلْ يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ شَيْءٌ إِذَا كَانَتْ كَارِهَةً حِينَ وَقَعَ بِهَا زَوْجُهَا؟

قَالَ: الْمُسْتَكْرَهَةُ، لَا.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

١٦٣١- قُلْتُ: رَجُلٌ نَسِيَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى بِلَادِهِ؟
 قَالَ: إِذَا تَرَكَ الْإِفَاضَةَ فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الْبَيْتِ يَعْتَمِرُ، فَإِنْ
 كَانَ أَصَابَ أَهْلَهُ فَعَلَيْهِ دَمٌ.

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ طَافَ طَوَافَ الْوُدَاعِ؟
 قَالَ: لَا يَجْزِيءُ الْوُدَاعُ مِنَ الْإِفَاضَةِ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ ذَلِكَ.
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٦٣٢- قُلْتُ: إِذَا أَصَابَ الرَّجُلُ أَمْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ تَقْصَرَ مِنْ شَعْرِ
 رَأْسِهَا، وَقَدْ أَفَاضَتْ؟
 قَالَ: تَهْرِيقُ دَمًا، (وَقَدْ)^(١) تَمَّ حُجُّهَا وَحُجُّهُ.
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٦٣٣- قُلْتُ: إِذَا نَذَرَ أَنْ (يُحِجَّ)^(٢) مَاشِيًا، وَلَمْ يَنْوِ مِنْ أَيْنَ يَمْشِي؟
 قَالَ: يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ حَلَفَ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ يَمْشِي وَكَانَ
 مُعَذَّبًا بِالْمَشْيِ (فَعَلَّ)^(٣) مَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَخْتَ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ.
 قَالَ إِسْحَقُ: كُلَّمَا كَانَ الْمَشْيُ عَجَزَ عَنْهُ (فَلَهُ أَنْ يَرْكَبَ وَيَهْدِي)
 فَإِنَّمَا مَعْنَى صَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مَعْنَى الْكُفَّارَةِ، إِذَا لَمْ يَجِدْ.

١٦٣٤- قُلْتُ: (قَالَ)^(٤): سُئِلَ سَفِيَّانُ / ١٨٨ع / يَجْزِي الْقَارِنُ
 شَاةً؟ قَالَ: نَعَمْ.

(٢) فِي (ظ): يَمْشِي.

(٤) مِنْ (ظ).

(١) مِنْ (ظ).

(٣) فِي (ع): فَعَلَى.

قَالَ (الإمام) أحمد: بلى.

قَالَ إِسْحَقُ: لَا يَجْزِيهِ إِلَّا الْهَدْيُ يَسْوَقُهُ مَعَهُ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ، حَكْمُهُ حَكْمُ الْمُتَمَتِّعِ، عَلَيْهِ مَا أَسْتَيْسِرُ مِنَ الْهَدْيِ.
١٦٣٥- قُلْتُ: (قَالَ): ^(١) سُئِلَ سَفِيَانُ عَنْ إِنْسَانٍ أَخَّرَ الطَّوَافَ إِلَى الْإِفَاضَةِ؟ قَالَ: يَهْرِيقُ دَمًا.

قَالَ أحمد: ليس شيئًا.

قَالَ إِسْحَقُ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

١٦٣٦- قُلْتُ: سُئِلَ (سَفِيَانُ) عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ دَخَلَ الْكَعْبَةَ قَبْلَ أَنْ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؟ قَالَ: (لَا بِأَسَى؟)
قال أحمد: ^(٢) لَا بِأَسَى بِهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا سَهَلَ عَلَيْهِ دُخُولُ الْكَعْبَةِ حِينَئِذٍ، فَلَهُ أَنْ يَغْتَنِمَ ذَلِكَ.

١٦٣٧- قُلْتُ: سُئِلَ (سَفِيَانُ) عَنْ مُحْرَمٍ غَطَّى رَأْسَهُ وَهُوَ نَائِمٌ نَاسِيًا، فَلَمْ يَرِ عَلَيْهِ (شَيْئًا).

قال أحمد: ليس عليه ^(٣) شيء.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، لَيْسَ عَلَيْهِ فِي النَّاسِي (شَيْءٌ) ^(٤)، وَالْعَامِدُ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ (دُونَ الدَّمِ).

١٦٣٨- قُلْتُ: سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَتَوَضَّأُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ فَيَقْعُ^(١) فِي يَدِهِ الشَّعْرَةَ؟ فَلَمْ يَرَ عَلَيْهِ بَأْسًا.

قَالَ (أحمد): لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَمَا قَالَ.

١٦٣٩- قُلْتُ: قَالَ: قُلْتُ: أَمْرَأَةٌ لَمْ تَقُمْ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ أَوْ

(إِحْدَهُمَا)^(٢)؟ قَالَ: تَطْعَمُ شَيْئًا، وَأَنْ تَهْرِيقَ دَمًا أَحَبُّ إِلَيَّ.

قَالَ أَحْمَدُ: إِنْ أَطْعَمْتَ شَيْئًا فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَإِنْ لَمْ تَطْعَمْ فَلَيْسَ

عَلَيْهَا شَيْءٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

قَالَ أَحْمَدُ: لِأَنَّ الْوُقُوفَ هُنَاكَ سَنَةٌ وَلَيْسَ مِنَ الْفَرْضِ.

١٦٤٠- (قُلْتُ: قَالَ): يَشُمُّ الْمُحَرَّمُ الرِّيحَانَ؟ قَالَ: أَكْرَهُهُ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ هُوَ مِنْ آلَةِ الْمُحَرَّمِ شَمُّ الرِّيحَانِ، ابْنُ عَمْرٍ

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) كَرَهُهُ^(٤).

قَالَ إِسْحَقُ: تَرَكُّهُ (أَحَبُّ إِلَيَّ)^(٥) وَإِنْ شَمَّ (لَمْ)^(٦) يَكُنْ عَلَيْهِ

فَدْيَةٌ.

١٦٤١- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانُ عَنْ رَجُلٍ جَاوَزَ الْمِيقَاتَ فَأَهْلًا، ثُمَّ

(١) مِنْ (ظ). (٢) فِي (ظ): أَحَدُهُمَا.

(٣) فِي (ع): قَالَ: قُلْتُ.

(٤) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣/٣٠٧، وَابْنُ بَيْهَقٍ ٥/٥٧.

(٥) فِي (ع): خَيْرٌ. (٦) مِنْ (ظ).

جامع؟ قَالَ: عَلَيْهِ أَنْ يَحْجَّ مِنْ قَابِلٍ، وَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ وَلَيْسَ عَلَيْهِ دَمٌ لَتَرْكِ مِيقَاتِهِ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ الْقِضَاءَ، فَإِنْ رَجَعَ إِلَى مِيقَاتِهِ فَمَا أَحْسَنُهُ!

قَالَ أَحْمَدُ: عَلَيْهِ دَمٌ لَتَرْكِهِ الْمِيقَاتِ وَيَمْضِي فِي حِجَّتِهِ، يَصْنَعُ مَا يَصْنَعُ الْحَاجُّ وَيُلْزَمُ مَا يُلْزَمُ الْمَحْرَمُ فِي كُلِّ مَا أَتَى؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ عَلَيْهِ قَائِمٌ وَعَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ وَالْهَدْيُ.
قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا).

١٦٤٢- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ فِي مَمْلُوكٍ جَاَزَ الْمَوَاقِيتَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، مَنْعُهُ مَوَالِيهِ أَنْ يَحْرَمَ حَتَّى وَقَفَ بِعَرَفَةَ. قَالَ: يَحْرَمُ مَكَانَهُ وَلَيْسَ عَلَيْهِ دَمٌ؛ لِأَنَّ سَيِّدَهُ الَّذِي مَنْعَهُ.
قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ؛ حَدِيثُ أَبِي رَجَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا).

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ / ٩٣ ظ/.
١٦٤٣- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: سَمِعْنَا أَنَّ الْحَرَمَ مِيقَاتُ (أَهْلِ مَكَّةَ) (١)، فَمَنْ خَرَجَ مِنَ الْحَرَمِ، وَلَمْ يَهْلِ أَمْرُهُ أَنْ يَرْجِعَ، وَأَرَى عَلَيْهِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ حَدُّهُمْ، مَا أَرَى عَلَى غَيْرِهِمْ إِذَا جَاوَزُوا الْمِيقَاتَ.
قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ لَهُمْ حَدٌّ مُحَدَدٌ إِلَّا أَنَّهُ أُعْجِبُ إِلَيَّ أَنْ يَحْرِمُوا مِنَ الْحَرَمِ إِذَا تَوَجَّهُوا إِلَى مَنَى.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ / ١٨٩ع/ ، فَإِنْ أَخَذُوا بِمَا رَوَى
ابن سيرين: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْلَمَ لِأَهْلِ مَكَّةَ التَّنْعِيمَ^(١) ، كَانَ
أَفْضَلَ.

١٦٤٤- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا لَبَسَ قَمِيصَهُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ نَاسِيًا لَمْ أَرِ
عَلَيْهِ شَيْئًا.

قَالَ أَحْمَدُ: أَقُولُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ.

(قُلْتُ: كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ؟)

قَالَ: كَفَّارَةٌ (وَاحِدَةٌ) مَا لَمْ يُكْفَرْ.

قَالَ إِسْحَقُ: لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

١٦٤٥- قُلْتُ: سُئِلَ^(٢) سَفِيَانُ: إِذَا وَجَدَ رِيحَهُ أَوْ (طَعْمَهُ)^(٣) (قَالَ:
مَا)^(٤) أَرَى بِهِ بَأْسًا إِذَا مَسَّتْهُ النَّارُ.

قَالَ أَحْمَدُ: مَا يَعْجِبُنِي إِذَا كَانَ يَجِدُ رِيحَهُ أَوْ طَعْمَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
شَيْئًا قَلِيلًا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ.

١٦٤٦- قُلْتُ (لِأَحْمَدَ)^(٥): سُئِلَ سَفِيَانُ عَنْ رَجُلٍ أَهْلًا لَا يَدْرِي
بِحَجٍّ أَوْ بِعُمْرَةٍ. قَالَ: كَانَ لَا يَدْرِي فَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَجْمَعَهُمَا
جَمِيعًا، فَإِنْ كَانَ هَذَا (كَانَ) قَدْ أَخَذَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ هَذَا قَدْ أَخَذَ بِهِ.

(١) رواه ابن أبي شيبة ٢٥٦/٣ (١٤٠٧٢).

(٢) في (ظ): قال.

(٣) في (ع): طعمه أو ريحه.

(٥) من (ظ).

(٤) في (ظ): فلا.

قَالَ أَحْمَدُ: وَأَنَا أَقُولُ: إِنْ كَانَ أَهْلٌ بِحَجِّ فِشَاءٍ أَنْ يَجْعَلَهَا
عُمْرَةً إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ فَعَلَّ، وَإِنْ كَانَ أَهْلٌ بِحَجِّ وَعُمْرَةٍ فَلَمْ يَسْقِ
فِشَاءً أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً فَعَلَّ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ (أَحْمَدُ)؛ (لَا بِأَسْ لَه) ^(١) أَنْ يَكُونَ مُتَمَتِّعًا
حَتَّى يَأْتِيَ عَلَى الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا. فَإِنْ كَانَ نَوَى وَاحِدًا مِنْهُمَا كَانَ
قَدْ بَرَّ.

١٦٤٧- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا طَافَ الرَّجُلُ بِالصَّبِيِّ وَالْمَرِيضِ
يَجْزِي عَنْهُمَا، قِيلَ لَهُ: أَلَيْسَ ذَاكَ إِذَا نَوَى؟ قَالَ: هَلْ يَسْتَقِيمُ
إِلَّا بِالنِّيَّةِ!

قَالَ أَحْمَدُ: نَعَمْ.

١٦٤٨- قُلْتُ: يَجْزِي عَنْهُمَا؟

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ وَلَا بُدَّ مِنَ النِّيَّةِ.

١٦٤٩- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ فِي رَجُلٍ قَدِمَ مَكَّةَ، وَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ:

يَطُوفُ طَوَافِينَ: طَوَافًا لِحَجِّهِ، وَطَوَافًا لِعُمْرَتِهِ، وَيَنْحَرُ، وَعَلَيْهِ
الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَنْحَرَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُحِلَّ.

قَالَ أَحْمَدُ: طَوَافٌ وَاحِدٌ يَجْزِي عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ
نَحَرَهُ، وَعَلَيْهِ الْهَدْيُ مِنْ قَابِلٍ.

قُلْتُ: هَدْيٌ وَاحِدٌ؟

قَالَ: نَعَمْ.

(١) فِي (ظ): لَا نَا نَوَى.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ.

١٦٥٠- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَّانُ: مَنْ رَمَى الْجَمْرَتَيْنِ، وَلَمْ يَقُمْ عَنْهُمَا

فَلْيَذْبَحْ شَاةً، أَوْ يَتَصَدَّقْ بِصَاعٍ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَا نَعْلَمُ عَلَيْهِ شَيْئًا، وَيَتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ) بِمَا شَاءَ (وَقَدْ أَسَاءَ)^(١).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)

(آخِرُ الْجُزْءِ الرَّابِعِ، وَأَوَّلُ الْجُزْءِ الْخَامِسِ، بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

الرَّحِيمِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ).

١٦٥١- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَّانُ: إِذَا أَدْرَكَهُ الْمَسَاءُ بَغَيْرِ مَنِىٍّ فِي الْيَوْمَيْنِ،

ثُمَّ أَتَى مَنِىٍّ لِحَاجَةٍ بَعْدَ مَا أَمْسَى بِغَيْرِهَا فَلَا يَرُونَ عَلَيْهِ شَيْئًا.

(قَالَ): قُلْتُ: يَذْهَبُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا كَانَ قَدْ نَفَرَ قَبْلَ الْمَسَاءِ، ثُمَّ عَادَ إِلَى مَنِىٍّ لِحَاجَةٍ

لَهُ فَأَدْرَكَهُ الْمَسَاءُ بِمَنِىٍّ فَلْيَنْفِرْ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، لَمَّا كَانَ نَفَرُهُ حَيْثُ نَفَرَ أَوَّلًا فَإِنَّمَا قِيلَ لَهُ

(أَنْ) يَتَعَجَّلَ فِي الْيَوْمَيْنِ قَبْلَ الْمَسَاءِ، فَإِذَا أَمْسَى لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ

يَنْفِرَ فَإِذَا كَانَ نَفَرٌ فِي الْوَقْتِ الَّذِي أُمِرَ فَذَلِكَ نَفَرُهُ، ثُمَّ رَجُوعُهُ

إِلَيْهِ / ١٩٠ع / لِحَاجَةٍ لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ وَرَجَعَ مِنْ سَاعَتِهِ لَيْلًا كَانَ

أَوْ نَهَارًا.

١٦٥٢- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: مَنْ رَمَى قَبْلَ الزَّوَالِ (قَالَ): يُعِيدُ الرَّمِي.

قَالَ أَحْمَدُ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٦٥٣- قُلْتُ: قَالَ: وَمَنْ رَمَى الْخَزَفَ وَالْمَدَرَ لَمْ يُعَدِ الرَّمِي.

قَالَ أَحْمَدُ: لَا أَدْرِي مَا الْخَزَفُ، وَالْمَدَرُ؟ وَإِذَا رَمَى بِالتَّفَاحِ أَوْ بِالنَّوَى أَوْ مَا أَشْبَهَهُ لَا، حَتَّى يَرْمِيَ بِالْحَصَى.

(قَالَ إِسْحَقُ: لَا يَجْزِيهِ حَتَّى يَرْمِيَ بِالْحَصَى) وَمَا أَشْبَهَ الْحَصَى إِذَا لَمْ يَجِدِ الْحَصَى.

١٦٥٤- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: فَمَنْ نَسِيَ (رَمَى) الْجَمَارَ أَوْ تَرَكَهَ عَمْدًا فَعَلِيهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ.

قَالَ (الإمام) أَحْمَدُ: النِّسْيَانُ وَالْعَمْدُ فِي هَذَا وَاحِدٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٦٥٥- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ فِي الَّذِي يُؤَخِّرُ الرَّمِي إِلَى اللَّيْلِ نَاسِيًا أَوْ مُتَعَمِّدًا يُهْرَقُ دَمًا.

قَالَ أَحْمَدُ: قَدْ غَلِظَ عَلَيْهِ: أَمَّا النَّاسِي فَأَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّكَ تَجِدُ أَقْوَامًا رَخَّصُوا الرَّمِي بِاللَّيْلِ، فَأَمَّا الْعَامِدُ كَأَنَّهُ تَرَكَ الرَّمِي أَصْلًا وَهُوَ أَسْهَلُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى الَّتِي نَسِيَ الْجَمَارَ أَوْ تَرَكَهَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كُلَّمَا تَرَكَهَ نَاسِيًا رَمَى إِذَا / ٩٤ ظ / ذَكَرَ، وَإِذَا تَعَمَّدَ

تَرْكُهُ إِلَى اللَّيْلِ رَمَى وَعَلَيْهِ دَمٌ.

١٦٥٦- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ فِي رَجُلٍ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَرْمِيَ عَنْهُ وَهُوَ مَرِيضٌ (فَنَسِيَ أَنْ يَرْمِيَ) ^(١) الَّذِي أُمِرَ حَتَّى يَرْجَعَ إِلَى مِصْرِهِ، قَالَ (عَلَى الَّذِي أُمِرَ عَنِ الْمَرِيضِ دَمٌ) ^(٢).
قَالَ أَحْمَدُ: قَدْ أَسَاءَ الْمَأْمُورُ، وَلَكِنَّ الدَّمَ عَلَى الْآمِرِ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٦٥٧- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: مَنْ خَرَجَ وَلَمْ يُوَدِّعْ فَإِنَّ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ؟
قَالَ عَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ: لَيْسَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ.
قَالَ أَحْمَدُ: عَلَيْهِ دَمٌ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ.

١٦٥٨- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانُ: تَسَافَرُ الْمَرْأَةُ مَعَ زَوْجٍ ابْتَهَا؟ قَالَ: مَا أَرَى بِهِ بَأْسًا.

قَالَ أَحْمَدُ: مَا أَرَى بِهِ بَأْسًا، وَلَكِنْ لَا يَرَى مِنْهَا حَرَمَةً.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَلِيَكُونُوا فِي رَفَقَةٍ مَعَهُمْ (نِسَاءً) ^(٣) وَلَا يَخْلُونَ بِهَا.

١٦٥٩- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانُ عَنْ أَمْرَأَةٍ طَافَتْ وَهِيَ حَائِضٌ الطَّوْفَ الْوَاجِبَ، أَوْ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ، أَوْ جَنْبٍ، ثُمَّ رَجَعَتْ إِلَى

(١) مِنْ (ظ).

(٢) فِي (ع): عَلَى الَّذِي أُمِرَ دَمٌ، وَعَلَى الْمَرِيضِ دَمٌ.

(٣) فِي (ع): لَيْلًا.

الكوفة؟ قَالَ: تعودُ كما هي محرمة.

قَالَ أحمد: ما أدري دعها (...) ^(١)، ثُمَّ قَالَ: أَمَا رَجُوعُهَا إِلَى
الْبَيْتِ فَلَا بَدَّ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَيْهِ فَتَطُوفُ إِذَا كَانَتْ قَدْ طَافَتْ جَنِبًا
أَوْ حَائِضًا.

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ أَصَابَ أَهْلَهُ؟

قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَلَمْ نَرِ مَا قَالَ سَفِيَانُ أَنْ تَعُودَ كَمَا هِيَ
مَحْرَمَةٌ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ.

١٦٦٠- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا لَمْ تُكْمِلْ سَبْعَةً فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ لَمْ
(تطف، تكون) ^(٢) حَرَامًا حَتَّى تَرْجِعَ فَتَقْضِيَ حَجَّةً كَانَتْ أَوْ
عُمْرَةً.

قَالَ أَحْمَدُ: مَا أَحْسَنَ مَا قَالَ!

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ فِي السَّبْعَةِ الْوَاجِبِ.

١٦٦١- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانُ عَنْ رَجُلٍ حَجَّ عَنْ رَجُلٍ فَأَصَابَهُ أَذَى مِنْ
رَأْسِهِ، أَوْ تَطَيَّبَ أَوْ لَبَسَ ثَوْبًا، أَوْ أَصَابَ صَيْدًا، قَالَ: مَا جَنَى
فَهُوَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ اشْتَرَطَهُ عَلَيْهِمْ.
قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ عَلَيْهِ لَيْسَ عَلَيْهِمْ.
قُلْتُ: وَإِنْ اشْتَرَطَهُ (عليهم).

(٢) فِي (ظ): تَكُنْ.

(١) غَيْرِ وَاضِحَةٍ فِي (ع).

قَالَ: وَإِنْ أَشْتَرَطَهُ^(١) لَا يَدْرِي أَيْكُونُ أَمْ لَا يَكُونُ.
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ / ١٩١ع / أَحْمَدُ إِلَّا أَنَّ الشَّرْطَ إِنْ أَشْتَرَطَهُ
 عَلَى الَّذِي يُعْطَى الْحَجَّ، وَكَانَ مُتَطَوِّعًا عَنِ الَّذِي يَحْجُ عَنْهُ،
 فَشَرَطَهُ عَلَى الْأَمْرِ جَائِزٌ وَإِنْ كَانَ مَنْفَذًا عَنْ مَيِّتٍ بِمَا أَشْتَرَطَ
 عَلَيْهِ، مَنْ مِثْلَ هَذَا لَمْ يَنْتَفِعْ بِشَرَطِهِ.

١٦٦٢- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَّانُ: إِذَا قَالَ الرَّجُلُ: حُجُّوا عَنِّي بِأَلْفِ
 دِرْهَمٍ يَحْجُ بِهَا رِجَالٌ، وَإِذَا قَالَ: حُجُّوا عَنِّي بِأَلْفِ دِرْهَمٍ
 حَجَّةً. يُحْجُ عَنْهُ حَجَّةً، وَمَا بَقِيَ يُرَدُّ إِلَى الْوَرِثَةِ.
 قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: (كَلِمًا)^(٢) قَالَ: حُجُّوا عَنِّي. فَإِنَّمَا يَحْجُ عَنْهُ بِرِجَالٍ
 إِنْ أَحْتَمَلَ (الْمَالُ) حَجًّا، فَمَا فَضْلٌ يَصْرَفُ إِلَى الْحَجِّ أَبَدًا لِمَا
 نَوَى الْمَيِّتُ اسْتِغْرَاقَ الْأَلْفِ فِي الْحَجِّ، وَإِذَا قَالَ: حُجُّوا عَنِّي
 بِأَلْفِ (دِرْهَمٍ) حَجَّةً. فَمَا فَضْلٌ لَا يَكُونُ أَبَدًا رَاجِعًا إِلَى الْوَرِثَةِ
 (لِمَا) قَالَ: الْحَجَّةُ بِأَلْفِ (دِرْهَمٍ) فَمَا فَضْلٌ يَجْعَلُ فِي مِثْلِهِ،
 يُعَانُ بِهِ (حَاجٌّ أَوْ يَحْجُ بِهِ)^(٣) مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي بَلَغَ.

١٦٦٣- قُلْتُ: وَإِذَا قَالَ: لِفُلَانٍ أَلْفُ دِرْهَمٍ يَحْجُ بِهَا. يُعْطَى أَلْفُ
 دِرْهَمٍ، فَإِنْ شَاءَ حَجٌّ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَحْجِ؟

(٢) فِي (ع): كَمَا.

(١) مِنْ (ظ).

(٣) فِي (ع): الْحَجَّاجُ بِحَجٍّ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَا بَلْ يَحْجُ عَنْهُ. وَمَا فَضْلُ فَهَوَ لَهُ.
قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّ الْمَيِّتَ قَدْ رَضِيَ بِالْفَضْلِ أَنْ يَكُونَ
لَهُ.

١٦٦٤- قُلْتُ (لِأَحْمَدَ): قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا أُعْطِيَ الرَّجُلُ دِرَاهِمَ يَحْجُ
عَنْهُ إِنْسَانٌ، فَمَاتَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ، قَالَ: يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُوَصِّيَ
أَنْ يَحْجُّوا عَنْهُ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ تُرُدُّ الدِّرَاهِمُ عَلَى الْوَرِثَةِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ
شَيْءٌ مِمَّا أَنْفَقَ.

قَالَ (أَحْمَدُ)^(١): لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا أَنْفَقَ وَيَحْجُّوا بِالْبَاقِي مِنْ
(حَيْثُ بَلَغَ)^(٢) هَذَا الْمَيِّتِ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ سِوَاءً.
١٦٦٥- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: أَكْرَهُ أَنْ يُسْتَأْجَرَ الرَّجُلُ عَنْ أَبَوَيْهِ يَحْجُ
عَنْهُمَا.

قَالَ أَحْمَدُ: نَحْنُ نَكْرَهُ هَذَا كُلَّهُ إِلَّا أَنْ يَعِينَهُ فِي الْحَجِّ.
قَالَ إِسْحَاقُ: لَا أَرَى اسْتِجَارَ حَاجٍّ عَنْ مَيِّتٍ أَبَدًا، بَلْ يُعْطَى
قَدَرُ مَا يَحْجُ بِهِ عَنِ الْمَيِّتِ، فَيَكُونُ حَجُّهُ كُلُّهُ مِنْهُ، وَمَا فَضْلُ رَدِّهِ
حَتَّى يَصْرِفُوهُ فِي مِثْلِهِ.

١٦٦٦- قُلْتُ: (قَالَ):^(٣) وَإِذَا حَجَّ الرَّجُلُ عَنْ آخَرٍ أَكْرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مَا

(٢) فِي (ظ): بَلْغَ.

(١) مِنْ (ظ).

(٣) مِنْ (ظ).

فضل من حجه شرطًا كان عليه أو غير شرط.
 قَالَ أَحْمَدُ: يرد الفضل، وأكره له أن يأخذ الدرهمَ عَلَى أن
 يَحِجَّ عن آخر.

قِيلَ لَهُ: فكيف يصنع؟

قَالَ: / ٩٥ ظ / يُجهز رجلًا يحجُّ عنه.

قَالَ إِسْحَقُ: إن فعلَ كَمَا قَالَ أَحْمَدُ فحسن، وإن أعطوه حتَّى
 يتجهز هو فلا بأس.

١٦٦٧- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: إن شاء صامَ الثلاثةَ الأيامَ متفرقًا،
 والوصالُ أحبُّ إليّ.

قَالَ أَحْمَدُ: لا بأسَ به مُتَفَرِّقًا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ لَمَّا لَمْ يُسَمِّ اللهَ (عَزَّ وَجَلَّ) فِي كِتَابِهِ
 مُتَتَابِعًا.

١٦٦٨- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: فَإِنْ لَمْ يَصُمْ فِي الْعَشْرِ فَعَلَيْهِ دَمٌ.

قَالَ أَحْمَدُ: يصوم أيامَ مِنَى.

قَالَ إِسْحَقُ: كما قَالَ أَحْمَدُ.

١٦٦٩- قُلْتُ: (قَالَ سَفِيَانُ فِي) ^(١) رَجُلٍ اشْتَرَى بَدَنَةً فَتَنَجَّتْ، قَالَ:

إِذَا نَحَرَهَا يَبْدَأُ بِالْأَمِّ ثُمَّ وَلَدِهَا.

قَالَ أَحْمَدُ: لا تُبَالِي (بِأَيِّهَا) ^(٢) بَدَأَتْ.

(٢) من (ظ).

(١) فِي (ع): سئل سفيان عن.

قَالَ إِسْحَقُ: (كَمَا قَالَ أَحْمَدُ)^(١).

١٦٧٠- قُلْتُ: (سُئِلَ سُفْيَانُ عَنْ)^(٢) رَجُلٍ نَحَرَ فُلْمَ يَطْعَمُ مِنْهُ حَتَّى سَرَقَ؟ قَالَ: لَا أَرَى عَلَيْهِ شَيْئًا، إِذَا نَحَرَهُ فَقَدْ فَرَّغَ.
قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٦٧١- قُلْتُ: سُئِلَ سُفْيَانُ عَنْ رَجُلٍ أَهَلَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَقَرَنَ بَيْنَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ وَالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؟ قَالَ: يُعِيدُ.
قَالَ أَحْمَدُ: طَوَافٌ وَاحِدٌ يُجْزِيهِ. وَلَمْ يَرَ مَا قَالَ سُفْيَانُ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ / ١٩٢ع/.

١٦٧٢- قُلْتُ: (قَالَ)^(٣) سُفْيَانُ فِي الْمَحْصَرِ: إِذَا حُلَّ، ثُمَّ جَامَعَ قَبْلَ أَنْ يَحْلُقَ أَوْ أَصَابَ صَيْدًا لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ (لَيْسَ)^(٤) هُوَ بِمَنْزِلَةِ النَّسْكِ.

قَالَ أَحْمَدُ: نَحْنُ نَكْرَهُ لَهُ أَنْ يَحْلُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِحْصَارٌ عَدُوًّا.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٦٧٣- قُلْتُ: قَالَ سُفْيَانُ: فِي الطَّيِّبِ كَفَّارَةٌ، وَفِي الثِّيَابِ كَفَّارَةٌ، وَفِي الشَّعْرِ كَفَّارَةٌ.

قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ، فِي كُلِّ وَاحِدٍ كَفَّارَةٌ.

(٢) فِي (ع): قَالَ سُفْيَانُ فِي.

(٤) مِنْ (ظ).

(١) فِي (ع): كُلٌّ وَاسِعٌ.

(٣) فِي (ظ): سُئِلَ.

(قال إسحق: كما قال).

١٦٧٤- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا قَرْنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَأَصَابَ شَيْئًا مِنْ طَيْبٍ أَوْ شَعْرٍ أَوْ لِبَاسٍ فَعَلَيْهِ كَفَّارَتَانِ، وَمَنْ قَالَ طَوَافًا وَاحِدًا، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ.

قال أحمد: عليه كفارة واحدة.

قال إسحق: كفارة واحدة لا يكون حكمه أعظم من حكم الطواف، وإنما عليه طواف واحد.

١٦٧٥- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: نَحْنُ نَقُولُ: إِذَا طَاوَعَتْهُ أَمْرَأَتُهُ فَعَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا كَفَّارَةٌ، وَإِنْ بَاشَرَهَا وَلَيْسَ عَلَيْهِمَا ثَوْبٌ فَعَلَيْهِمَا فِدْيَةٌ.

قال أحمد: أما في الوطء فما أحسنه! وفي المباشرة عليهما دم.

قال إسحق: كما قال أحمد إذا أراد بالدم شاة.

١٦٧٦- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: وَأَصْحَابُنَا يَقُولُونَ: إِنْ قَبَّلَ فَاْمَنَى فَبَدَنَةً، وَإِنْ قَبَّلَ فَاْمَذَى فَبَقْرَةً، وَإِنْ قَبَّلَ قَبْلَةً لَمْ يُمِنْ وَلَمْ يُمِذْ فَشَاةً.

قال أحمد: أرجو أن يجزئ عنه شاة، يعني: في هذا كله. قال إسحق: يجزيه شاة في كل واحدة من تلك ما لم يكن تعمداً جامعاً دون الفرج، فإذا جامع دون الفرج فحكمه حكم المجامع في الفرج.

١٦٧٧- قَالَ أَحْمَدُ: لَكِنْ إِنْ غَشِيَهَا دُونَ الْفَرْجِ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ، وَلَا أَفْسَدَ الْحَجَّ إِلَّا بِالتَّقَاءِ الْخَتَانِينَ، وَكُلَّمَا وَقَعَ عَلَى أَهْلِهِ وَلَمْ يَرْمِ الْجَمْرَةَ فَعَلِيهِ أَنْ يَأْتِيَ الْحَجَّ مِنْ قَابِلٍ.
قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ إِلَّا قَوْلُهُ: مَا لَمْ يَجَامِعْ فِي الْفَرْجِ مَا لَمْ يَكُنْ جَمَاعًا.

١٦٧٨- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانُ عَنِ الْمُحْرَمِ يَجَامِعُ (أَهْلَهُ) فِي غَيْرِ الْفَرْجِ وَيَنْزِلُ يَقُولُونَ: عَلَيْهِ بَدَنَةٌ وَتَمَّ حَجُّهُ؟ قُلْتُ: فَالْمَرْأَةُ؟ (قَالَ): عَلَيْهَا دَمٌ إِذَا كَانَتْ تَشْتَهِي، قِيلَ لَهُ: فَإِنْ أَنْزَلْتَ قَالَ: عَلَيْهَا مَا عَلَى الرَّجُلِ.
قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ إِذَا لَمْ يَكُنْ الْجَمَاعُ دُونَ الْفَرْجِ إِنْزَالًا، فَإِنْ حُكِمَ ذَلِكَ وَالْجَمَاعُ وَاحِدٌ إِذَا تَعَمَّدَ / ٩٦ ظ/.

١٦٧٩- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانُ عَنْ رَجُلٍ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ جَامَعَ أَهْلَهُ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ أَقَامَ إِلَى الْحَجِّ؟ قَالَ: يَحُجُّ (مَعَ النَّاسِ) ^(١) وَعَلَيْهِ دَمٌ لِعُمْرَتِهِ لَمَّا أَفْسَدَ مِنَ الْعُمْرَةِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ دَمٌ لِلْمُتَعَةِ؛ لِأَنَّهُ (أَفْسَدَ مَا عَلَيْهِ قِضَاؤُهُ لِعُمْرَتِهِ) ^(٢).
قَالَ أَحْمَدُ: بَلَى، عَلَيْهِ (دَمُ الْمُتَعَةِ وَ) دَمٌ لَمَّا أَفْسَدَ مِنَ الْعُمْرَةِ.

(١) مِنْ (ظ).

(٢) فِي (ع): أَفْسَدَهَا عَلَيْهِ قِضَاءُ لِعُمْرَةٍ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٦٨٠- قُلْتُ (لأحمد^(١)): قَالَ سَفِيَانُ فِي رَجُلٍ حَجَّ، ثُمَّ أَرْتَدَّ، ثُمَّ أَسْلَمَ، قَالَ: يَسْتَأْنِفُ الْحَجَّ لَا تَجْزِيهِ حُجَّتُهُ تِلْكَ. قِيلَ لَهُ: فَإِنْ أَصَابَ فِي حُجَّتِهِ تِلْكَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ الْكَفَّارَاتِ، ثُمَّ أَرْتَدَّ، ثُمَّ أَسْلَمَ تَرَى عَلَيْهِ كَفَّارَةً؟ فَقَالَ: لَا، كُلُّ شَيْءٍ عَمَلُهُ وَهُوَ مُسْلِمٌ مِنَ الْفَرَائِضِ، ثُمَّ أَرْتَدَّ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قِضَاءٌ، يَسْتَأْنِفُ إِذَا أَسْلَمَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ (سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى) يَقُولُ: ﴿لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ﴾. قَالَ أَحْمَدُ: كُلُّ شَيْءٍ وَجِبَ عَلَيْهِ وَهُوَ مُسْلِمٌ فَهُوَ عَلَيْهِ لَا بَدَّ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا / ١٩٣ع / قَالَ أَحْمَدُ؛ لِأَنَّ أَرْتِدَّاهُ لَا يَخْفَفُ عَنْهُ فَرَضًا كَانَ لَزَمَهُ فِي إِسْلَامِهِ.

١٦٨١- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: إِذَا لَمَسَ مِنْ شَهْوَةٍ فَعَلَيْهِ دَمٌ. قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٦٨٢- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ فِي رَجُلٍ قَارَنَ (قَدَمَ مَكَّةَ)^(٢) فَطَافَ بِالْبَيْتِ، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِعِمْرَتِهِ، ثُمَّ جَامَعَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ مِنْى: عَلَيْهِ شَاةٌ لِعِمْرَتِهِ، وَيَنْحَرُ بَذَنَةً لِحَجَّهِ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ.

(٢) غير واضحة في (ظ).

(١) من (ظ).

قَالَ أَحْمَدُ: إِنْ كَانَ نَوَى بَطَوَافِهِ أَنْ يُحِلَّ مِنْ حَجِّهِ وَمِنْ عُمْرَتِهِ فَقَدْ حَلَّ إِذَا هُوَ قَصَرَ أَوْ حَلَقَ.

قُلْتُ: وَلَهُ أَنْ يَحِلَّ مِنْهَا إِذَا قَرَنَ.

قَالَ: نَعَمْ إِذَا لَمْ يَسُقْ لَابِدًا مِنْ أَنْ يَهْلَ بِالحَجِّ فِي عامِهِ ذَلِكَ وَلَيْسَ عَلَيْهِ (شَيْءٌ إِذَا وَطِئَ بَعْدَ الْحَلْقِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ) لِعُمْرَتِهِ شَيْءٌ عَلَى قَوْلِنَا؛ لِأَنَّ الْعُمْرَةَ إِنَّمَا هُوَ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ وَعَلَيْهِ دَمٌ إِنْ تَعَجَّلَ بِهِ الْعَامَ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي قَابِلٍ وَعَلَيْهِ أَنْ يَحْجَّ وَيَعْتَمَرَ مِنْ قَابِلٍ.

قُلْتُ: فَإِنْ أَهْلَ بِحَجٍّ وَسَاقَ، أَلَهُ أَنْ يَفْسَخَهُ وَيَجْعَلَهُ عُمْرَةً؟
قَالَ: لَا.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

١٦٨٣- قُلْتُ: مُحْرِمٌ تَزَوَّجَ؟

قَالَ أَحْمَدُ: يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا (قَالَ) ^(١)؛ لَمَا صَحَّ نَهْيُ النَّبِيِّ ﷺ (فِي ذَلِكَ) وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ^(٢).

١٦٨٤- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: فِي رَجُلٍ أَرْسَلَ كَلْبَهُ فِي الْحَلِّ عَلَى (شَيْءٍ) ^(٣) فَطَرَدَهُ حَتَّى دَخَلَ الْحَرَمَ، فَأَخَذَهُ (قَالَ): لَيْسَ عَلَيْهِ

(١) مِنْ (ظ).

(٢) سَبَقَ تَخْرِيجُهُمَا عِنْدَ الْمَسْأَلَةِ (١٤٦٧).

(٣) مِنْ (ظ).

شيء، (ليس) ^(١) هو بمنزلة يديه.

قَالَ أَحْمَدُ: كَمَا قَالَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٦٨٥ - قُلْتُ (لأحمد): (قَالَ): ^(٢) لو رَمَى شَيْئًا فِي الْحِلِّ، فَدَخَلَ

رَمِيَّتُهُ (فِي) الْحَرَمِ فَأَصَابَتْ شَيْئًا ضَمِنَ؛ لَأَنَّ يَدَهُ الَّتِي جَنَتْ.

قَالَ أَحْمَدُ: مَا أَحْسَنَ مَا قَالَ!

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٦٨٦ - قُلْتُ: قَالَ سُفْيَانُ: إِذَا طَرَدْتَ فِي الْحَرَمِ شَيْئًا، فَأَصَابَهُ

شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ، أَوْ حِينَ يَقَعُ ضَمِنْتَ وَإِنْ وَقَعَ مِنْ ذَلِكَ

الْمَكَانِ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٦٨٧ - قُلْتُ لِأَحْمَدَ: قَالَ سُفْيَانُ فِي شَجَرَةٍ أَصْلُهَا فِي الْحَرَمِ،

وَأَغْصَانُهَا فِي الْحِلِّ، فَوَقَعَ عَلَى أَغْصَانِهَا طَيْرٌ، فَرَمَاهُ إِنْسَانٌ

فَضْرِبُهُ: لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ لَأَنَّ الطَّيْرَ فِي الْحِلِّ، وَلَا تُقَطَّعُ

أَغْصَانُهَا الَّتِي فِي الْحِلِّ.

قَالَ أَحْمَدُ: عَلَيْهِ جَزَاؤُهُ؛ لَأَنَّ أَصْلَهَا فِي الْحَرَمِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لَأَنَّ الْأَغْصَانَ تَبِعَ لِلأَصْلِ أَبَدًا.

١٦٨٨- قُلْتُ: وَقَالَ: شَجَرَةٌ أَصْلُهَا فِي الْحِلِّ، وَأَغْصَانُهَا فِي الْحَرَمِ، وَعَلَيْهَا طَيْرٌ، فَرَمَاهُ إِنْسَانٌ فَصَرَعَهُ؟ قَالَ: مَا كَانَ فِي الْحِلِّ فَلْيُرْمِ، وَمَا كَانَ فِي الْحَرَمِ فَلَا يَرْمِ.
قَالَ أَحْمَدُ: مَا أَحْسَنَ مَا قَالَ!

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، فَإِنْ أَصَابَ الْأَغْصَانَ الَّتِي فِي الْحَرَمِ (لَمْ) يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهَا تَبَعٌ لِلْأَصْلِ / ١٩٤ع/.
١٦٨٩- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانُ عَنْ صَيْدٍ رُمِيَ فِي الْحِلِّ، فَتَحَامَلَ، فَدَخَلَ (فِي) الْحَرَمِ، فَمَاتَ؟ قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ فِيهِ كَفَّارَةٌ، وَيُكْرَهُ أَكْلُهُ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ فِي الْحَرَمِ.
قَالَ أَحْمَدُ: مَا أَحْسَنَ مَا قَالَ!

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّ الْإِرَادَةَ مَضَتْ فِيهِ فِي الْحِلِّ / ٩٧ظ/.
١٦٩٠- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ لَهُ: إِذَا أَحْرَمَ الرَّجُلُ، وَفِي بَيْتِهِ صَيْدٌ فَهُوَ ضَامِنٌ لَهُ.

قَالَ أَحْمَدُ: مَا أَعْرَفَ هَذَا. كَالْمَنْكَرِ لَمَا قَالَ.
قَالَ إِسْحَقُ: كُلَّمَا أَحْرَمَ وَفِي يَدِهِ صَيْدٌ فَعَلِيهِ إِرْسَالُهُ، فَأَمَّا فِي الْبَيْتِ فَلَا يَضُرُّهُ.

١٦٩١- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ فِيمَنْ طَافَ يَوْمَ النَّحْرِ لَمْ يَنْوِ بِهِ طَوَافَ الزِّيَارَةِ: يُجْزِيهِ مِنْهُ.

قَالَ أَحْمَدُ: مَعَاذَ اللَّهِ، لَا يُجْزِيهِ إِلَّا بِالنِّيَّةِ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ بِهِ يَتِمُّ الْحَجُّ، وَلَا

تُقَضَى المَكْتُوبَات إِلَّا بِالنِّيَّةِ (كما قال).

١٦٩٢- قُلْتُ: (قَالَ سئِلَ) ^(١) سُفْيَانُ عَنِ السَّنَوْرِ الْأَهْلِيِّ قَالَ: لَيْسَ فِيهِ حُكُومَةٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلِيًّا فَفِيهِ حُكُومَةٌ.

قَالَ أَحْمَدُ: أَهْلِيٌّ وَغَيْرُ أَهْلِيٍّ فِيهِ حُكُومَةٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ سُفْيَانُ، لَمَّا يَلْزَمُ حُكُومَةُ الْمَحْرَمِ فِيمَا يُصِيبُ فِي غَيْرِ الْأَهْلِيِّ.

١٦٩٣- قُلْتُ: سئِلَ سُفْيَانُ: أَرَأَيْتَ إِنْ كَثُرَ عَلَيْهِ الْقَمْلُ، أَتَرَى أَنْ يُلْقِيَهَا وَيُكْفِّرَ؟ قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ (عَزَّ وَجَلَّ) لَمْ يَأْمُرْهُ بِتَعْذِيبِ نَفْسِهِ.

١٦٩٤- قُلْتُ: قَالَ سُفْيَانُ فِي رَجُلٍ أَصَابَ صَيْدًا وَعِنْدَهُ طَعَامٌ لَا يَتِمُّ جِزَاءُ الصَّيْدِ صَامًا، لَا يَكُونُ بَعْضُهُ صَوْمًا وَبَعْضُهُ طَعَامًا، يَكُونُ صَوْمًا.

قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٦٩٥- قُلْتُ: (سئِلَ سُفْيَانُ): أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ جِزَاؤُهُ مُدًّا (أَوْ) ^(٢) نِصْفًا؟ قَالَ: يَصُومُ يَوْمًا.

قَالَ أَحْمَدُ: لَا بَدَّ مِنْ تَمَامِ يَوْمٍ.

(٢) فِي (ع): وَ.

(١) فِي (ع): سَأَلْتُ.

قَالَ: إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٦٩٦- قُلْتُ (لأحمد)^(١): سُئِلَ سَفِيَانُ عَنِ الضَّفْدَعِ؟ قَالَ: فِيهِ حَكُومَةٌ.

(قال أحمد: لا أعرف فيه حكومة، من أين يكون فيه حكومة؟) قد نُهِيَ عَنْ قَتْلِهِ.

(قال إسحاق: كما قال أحمد).

١٦٩٧- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانُ عَنِ الْمُغَمَّى عَلَيْهِ: هَلْ يُلَبَّى عَنْهُ؟ قَالَ: أَرَى أَنْ يَمْضِيَ، فَإِذَا أَفَاقَ لَبَّى، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ أَيَّامٌ تَرَجَعَ رَجَعَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَيَّامٌ فَرَجَعَ لَبَّى وَأَهْرَاقَ دَمًا، وَمَضَى. قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ، وَإِنْ وَقَفَ بَعْرِفَةً وَهُوَ مُغَمَّى عَلَيْهِ فَلَيْسَ لَهُ حَجٌّ إِلَّا أَنْ يَفِيقَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ.

١٦٩٨- قُلْتُ: قِيلَ لِسَفِيَانٍ: فَإِنْ لَمْ يَفِيقْ؟ قَالَ: مَا أَرَى أَنْ يُلَبَّى عَنْهُ، لَيْسَ هُوَ بِمَنْزِلَةِ الصَّبِيِّ. قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَاقِفًا وَقَدْ عَقَلَ، قَلَّ الْوُقُوفُ أَمْ كَثُرَ؛ لَمَّا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْحَجُّ عَرَفَةٌ».

١٦٩٩- قُلْتُ (لأحمد)^(٢): أَمْرَأَةٌ (أَرَادَهَا)^(٣) زَوْجَهَا، فَلَبَّتْ بِحَجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ؟

(٢) من (ظ).

(١) من (ظ).

(٣) في (ظ): أَرَادَتْ.

قَالَ أَحْمَدُ: وَجَبَتْ عَلَيْهَا مَا لَبَّتْ بِهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: لَا، بَلْ هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمُحْصَرِ؛ لِأَنَّهَا عَصَتْ الزَّوْجَ؛
لَمَّا قَالَ عَطَاءٌ نَحْوَ ذَلِكَ قَالَ: إِنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: إِنْ حَجَجْتَ
الْعَامَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا. وَهُمَا مُخْرِمَانِ إِنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْمُحْصَرِ تَهْلُ
بِالْعُمْرَةِ وَعَلَيْهَا الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ.

(حَدَّثَنَا إِسْحَقُ قَالَ: أَخْبَرَنِي إِسْحَقُ قَالَ: ^(١) أَخْبَرَنِي (بِذَلِكَ)
عِيسَى بْنُ يُونُسَ، (عَنْ) الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ، وَكَذَلِكَ إِذَا
خَالَفَتْهُ فَأَهْلَتْ بِحُجَّةٍ.

١٧٠٠- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانُ: إِنْ أَكَلَ مِنْهُ شَيْئًا؟ قَالَ: يَغْرَمُ قِيمَةَ مَا
أَكَلَ، يَعْنِي: مِنَ الْفَدْيَةِ أَوْ جِزَاءِ الصَّيْدِ.
قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا أَكَلَ مِنْهُ شَيْئًا فَعَلِيهِ الْبَدَلُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ (أَحْمَدُ)؛ لَمَّا قَالَ ابْنُ (عَبَّاسٍ) ^(٢) ذَلِكَ.
١٧٠١- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ: لَا تَجْزِي الْمَهْزُولَةُ فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ وَلَا
فِي الْمَتَاعِ.

قَالَ أَحْمَدُ: كُلُّ مَا لَا يَجْزِي فِي الْأَضَاحِيِّ لَا يَجْزِي فِيهِمَا.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ (لَا) تَجْزِي فِي الْأَضْحِيَّةِ
فَمَا كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ فَهُوَ الزَّمُّ لَهُ.

١٧٠٢- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ فِي قَارِنِ قَدَمِ (مَكَّةَ) فَاتَهُ الْحَجُّ وَمَعَهُ بَدَنَةٌ

(١) مِنْ (ظ).

(٢) فِي (ع): عَامِر.

يطوف طوافين: طوافاً لحجه وطوافاً لعمرته، ويمسك البدنة،
فإن باعها فلا شيء عليه.

قال أحمد: إن كان قد أوجبها فلا بُدَّ من أن ينحرها، وعليه
مثل ما أهل به من قابل.

قال إسحاق: كما قال أحمد؛ لما مضت السنة من النبي ﷺ في
القارن بالطواف الواحد، والسعي الواحد.

١٧٠٣- قلت: قال سفيان: إذا حجَّ رجلٌ عن رجلٍ ففاته الحجُّ فهو
ضامنٌ.

قال أحمد: أنا لا أرى أن يأخذ الدراهم ويحجَّ (و) على قولهم
يضمن.

قال إسحاق: كلما حج فلم يفرط ففاته الحج لم يضمن؛ لأنَّ
الأخذ للحج هو مباح إذا كانت إرادته فضل شهود المشاهد،
والآخر لم تكن إرادته المواكلة ودفع الأيام بالحج، ولأنَّا نرى
أن يحجَّ كلُّ مَنْ كَانَ أدَى الفريضة أن يأخذ مالا فيحجَّ عن
غيره، ولا يأخذه مقاطعة، بل يجعل كلَّما احتاج من كسوة أو
نفقة أو كراء من مال الميت، فإن فصلت فضلة ردّها عليه، ولا
يكون ذلك للورثة أبداً، كما قال هؤلاء عليهم صرف ذلك إلى
مؤنة في حج أو حج حيث بلغ، قال الميت: حجوا عني
بالذي سمى حجته، أو قال: حجوا عني، وقد أخطأ هؤلاء
حيث / ٩٨ ظ / ميزوا بينهما إذ قال: حجوا عني صرف في

الحجَّ كما قال، وإذا قال: حجة فللورثة.

١٧٠٤- قُلْتُ (لأحمد): قال سفيان: إذا حجَّ رجلٌ عن رجلٍ، ثمَّ أقامَ بعدَ النفر فالنفقة عليه إلا أن يكونَ أذنوا له.

قال أحمد: النفقة عليه، فإن أذنوا له إذا كانت وصية، إلا أن يكونوا تبرَّعوا من أموالهم.

قال إسحاق: كما قال أحمد سواء؛ لأن المال لغير المعطى إلا أن يكونوا تبرَّعوا.

١٧٠٥- قُلْتُ: قال سفيان: أكره أن يستأجر الرجل الرجل أن يحجَّ

عن آخر، فإن فعل قضى عنه المناسك فإنني أرجو أن يجزيه.

قال أحمد: أكره أن (يستأجر الرجل الرجل) ^(١) أن يحجَّ عن آخر، إنما يُجهَّزُ (الرجل) ^(٢) أن يحجَّ عن الميت.

قال إسحاق: كما قال، وقد أحسن سفيان إذ قاطع، فإننا وإن كرهنا المقاطعة فإن قومًا من علماء أهل الحجاز رأوه جائزًا، فلا يغرمه وقد تمَّ الحجُّ عن صاحبه / ١٩٦ع.

١٧٠٥٦- قُلْتُ (لأحمد) ^(٣): قال الحسن في امرأة تريد أن تحجَّ،

فلم يأذن لها زوجها، ألها أن تحجَّ بغير إذن زوجها، وليس له أن يمنعها؟

(١) في (ع): يستأجر الرجل. (٢) في (ظ): الرجل الرجل.

(٣) من (ظ).

قَالَ أَحْمَدُ: لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَمْنَعَهَا، وَلَا تَحَجُّ إِلَّا بِإِذْنِهِ.
قَالَ إِسْحَقُ: كُلَّمَا كَانَ عَلَيْهَا الْحَجُّ فَرَضًا فَلَهَا أَنْ تَحَجَّ بِغَيْرِ إِذْنِهِ
(مَعَ مُحْرَمٍ)، وَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا لَمْ يَحِلَّ لَهَا أَنْ تَحَجَّ، وَلَهُ مَنَعُهَا
لَمَّا أَدَّتِ الْفَرِيضَةَ.

١٧٠٧- قُلْتُ: قَالَ: قُلْتُ - (يَعْنِي): ^(١) لَسْفِيَان - : إِذَا أَوْصَى
بِحِجَّةٍ؟ قَالَ: يُفْرَدُ.

قَالَ أَحْمَدُ: نَعَمْ.
قَالَ (إِسْحَقُ: إِنْ أَفْرَدَ) ^(٢) كَمَا أَمَرَ فَحَسَنٌ، وَإِنْ ضَمَّ مَعَهُ عُمْرَةً
بِمَالِ الْمَيْتِ (عَنِ الْمَيْتِ) ^(٣)، جَازَ.

١٧٠٨- قَالَ أَحْمَدُ ^(٤): الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ: ذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ،
وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.
١٧٠٩- قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا كَانَ النَّاسُ مُحْتَاجِينَ فَالْصَّدَقَةُ أَحَبُّ إِلَيَّ
مِنَ الْحَجِّ، يَعْنِي: مِنْ بَعْدِ الْحَجِّ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.
١٧١٠- قَالَ أَحْمَدُ: يُؤَلَّى عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ رَجُلٌ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا،
هَكَذَا السُّنَّةُ فِي ذَلِكَ.

(١) مِنْ (ظ). (٢) مِنْ (ظ).

(٣) مِنْ (ظ).

(٤) كَذَا وَرَدَتْ الْإِجَابَةُ فِي الْأَصْلِينَ بِدُونِ سُؤَالِ الْكُوسَجِ، وَبَعْدَهَا مَسْأَلَتَانِ
مِثْلَاهَا.

قَالَ إِسْحَقُ: إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَحَسَنٌ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي يُسْتَأْهِلُ مِنْ أَهْلِهَا جَازَ ذَلِكَ.

١٧١١- سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ قَالَ: لَا يُقَصِّرُ إِلَّا فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَوْ غَزْوٍ.

(قَالَ: هَذَا التَّأْوِيلُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُقَصِّرْ إِلَّا فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَوْ غَزْوٍ)^(١).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَالتَّقْصِيرُ فِي غَيْرِهِمْ سَنَةٌ أَيْضًا.
١٧١٢- قِيلَ لِأَحْمَدَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ (أَقَامَ)^(٢) بِمَكَّةَ ثَمَانِي عَشْرَةَ زَمَنَ الْفَتْحِ.

قَالَ: إِنَّمَا أَرَادَ حُنَيْنًا لَمْ يَكُنْ ثَمَّ إِجْمَاعٌ، وَأَقَامَ بِتَبُوكَ عَشْرِينَ لَمْ (يَكُنْ ثَمَّ)^(٣) إِجْمَاعٌ، وَلَكِنْ إِذَا أُجْمِعَ (عَلَى)^(٤) إِقَامَةٌ زِيَادَةٌ عَلَى أَرْبَعِ أَتَمَّ الصَّلَاةَ.

قَالَ إِسْحَقُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): هَذِهِ الْأَشْيَاءُ تُتَّبَعُ كَمَا جَاءَتْ، وَالْأَرْبَعُ لَيْسَ بِقَوِيٍّ.

١٧١٣- قَالَ أَحْمَدُ: وَإِذَا رَمَى عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فِي النَّفَرِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ نَفَرَ كَأَنَّهُ لَمْ يَرِ عَلَيْهِ (دَمًا، وَإِذَا رَمَى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَعَلِيهِ)^(٥) دَمٌ.

(٢) فِي (ع): إِذَا أَقَامَ.

(٤) مِنْ (ظ).

(١) مِنْ (ظ).

(٣) مِنْ (ظ).

(٥) مِنْ (ظ).

قَالَ إِسْحَقُ: إِذَا رُمِيَ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ يَوْمَ النَّفْرِ الْأَوَّلِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا): إِذَا (ارْتَفَعَ) ^(١) النَّهَارُ فِي النَّفْرِ الْأَوَّلِ حَلَّ النَّفَرُ لِمَنْ أَرَادَ التَّعْجِيلَ، فَأَمَّا قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَعَلَيْهِ دَمٌ كَمَا قَالَ أَحْمَدُ.
 ١٧١٤ - (قُلْتُ) ^(٢): أَمْرَأَةٌ طَافَتْ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ حَاضَتْ قَبْلَ أَنْ تَطُوفَ بِالصَّفا (والمروة)؟

قَالَ: لَا بَدَّ مِنْ أَنْ تَطُوفَ بِالصَّفا والمروة إِذَا كَانَ مِنَ الطَّوَافِ الْوَاجِبِ.
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٧١٥ - قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَجُّ (وَقَدْ ذَهَبَ) ^(٣) مَالُهُ وَلَمْ يَحِجَّ، وَكَانَ مَفْرَطًا، أَلَهُ أَنْ يَحِجَّ لغيره؟ فَإِنَّ السُّنَّةَ فِي ذَلِكَ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُجْمَلًا، حَيْثُ رَأَى رَجُلًا يُلَبِّي عَنْ شِبْرَمَةٍ، فَقَالَ لَهُ: «أَحْجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَاجْعَلْ هَذِهِ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ حِجَّ لَصَاحِبِكَ» ^(٤) فِهَذَا الَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، وَالَّذِي ذُكِرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (فِي الْفَقِيرِ أَنَّهُ) ^(٥) يَحِجُّ عَنْ غَيْرِهِ لَا يُعْرَفُ مَذْهَبُهُ.

(١) فِي (ع): أَنْتَفَخَ. (٢) فِي (ظ): قَالَ أَحْمَدُ.

(٣) فِي (ع): فَذَهَبَ.

(٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٨١١)، وَأَبُو يَعْلَى (٢٤٤٠)، وَابْنُ حِبَانَ (٣٩٩٦)،

وَالدَّارِقُطْنِيُّ ٢/ ٢٧٠ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) فِي (ظ): أَنْ.

١٧١٦- سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ وَصِي حَجٍّ عَنِ الْمَيِّتِ؟

قَالَ: لَا يَحُجُّ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ / ١٩٧ع / (لَا) يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُنْفَذَ ذَاكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَرَثَةُ كِبَارًا فَيُجِيزُوا ذَلِكَ، فَإِنْ كَانُوا صَغَارًا فَلَا يَحُجُّ الْوَصِي.

قَالَ إِسْحَقُ: لَا، بَلْ يَسْتَحِبُّ لِلْوَصِيِّ أَوْ لِمَنْ كَانَ يَلِي الْمَيِّتَ مِنَ الْقَرَابَةِ أَنْ يَتَوَلَّى أَنْ يَحُجَّ عَنِ الْمَيِّتِ؛ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الْغُرْبَاءِ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ الَّذِي دَفَعَ فِي الْحَجِّ مَوَائِمًا لَيْسَ فِيهِ فَضْلٌ كَبِيرٌ عَنِ الْحَجِّ، فَإِذَا كَانَ كَذَاكَ فَحُجَّ فَمَا فَضْلُ جَعْلِهِ فِي الْحَجِّ / ٩٩ظ /.
١٧١٧- قُلْتُ لِأَحْمَدَ: يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا لَمْ يَحُجَّ بِهَا مُحْرَمُهَا أَنْ تُعْطِيَهُ شَيْئًا حَتَّى يَحُجَّ بِهَا وَهِيَ مُوسِرَةٌ فَكَأَنَّهُ حَسَّنَ لَهَا أَنْ تُعْطِيَ.

قَالَ إِسْحَقُ: مَا أَحْسَنَ مَا قَالَ.

١٧١٨- سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ رَجُلٍ عَزَلَ أَلْفَ دِرْهَمٍ لِلْحَجِّ، فَمَاتَ قَبْلَ (إِبَّانِ) ^(١) الْحَجِّ.
قَالَ: مِيرَاثٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: الدِّرَاهِمُ مِيرَاثٌ (الْمَيِّتِ) ^(٢) وَلَكِنْ إِنْ كَانَ الْمَيِّتُ عَلَيْهِ الْحَجُّ فَرَضًا فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَحُجَّ الْوَرَثَةُ عَنْهُ.

١٧١٩- قُلْتُ لِإِسْحَقَ: (رَجُلٌ أَوْصَى) ^(٣) أَنْ يُحُجَّ عَنْهُ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ فَاتَّجَرَ الْوَصِيُّ بِالْأَلْفِ فَرَبَّحَ؟

(١) فِي (ع): أَوْان.

(٢) فِي (ظ): لِلْمَيِّتِ.

(٣) فِي (ع): أَوْصَى رَجُلًا.

قَالَ: يجعل الربح كله في سبب الحج عن الميت، ويعطي الألف رجلًا بعينه، فيحج والنماء (يعطى) في سبب الحج.
 ١٧٢٠- سُئِلَ أحمد عن رجل قَالَ: أعطوا فلانًا دراهمَ يحج عني.
 وإذا فلانٌ قد أخذ دراهمَ للحج، أله أن يحج لهذا قايلاً؟
 فكأنه رخص فيه.

قَالَ إسحاق: أرجو أن يكون ذلك جائزًا إذا كان على وجه النظر والحيطة.

١٧٢١- قَالَ أحمد: إنما يكره أن يظلَّ المحرم إذا كان راكبًا، فأما إذا كان على القران فلا بأس به.

١٧٢٢- قِيلَ لأحمد^(١): فإن أبى زوجها أن يدعها تخرج، وهي تجد محرمًا.

قَالَ: إذا وجب عليها الحج فلا تطع زوجها.
 ١٧٢٣- قُلْتُ: إذا أهلَّ بالحج (دون)^(٢) الميقات، ثم ترك إحرامه.
 قَالَ: لا يستطيع أن يتركه؛ وهو مُحرم وكل ما أصاب من لباس أو غير ذلك فعليه في (كل واحد)^(٣) كفارة، فإن أتى أهله فقد بطلَ حجه إلا أنه مُحرم أبدًا، نحن نقولُ في المُحصِر هو على إحرامه أبدًا إلا أن يكون بعدو^(٤).

(١) هذه المسألة في (ع) قبل أربع مسائل.

(٢) في (ع): من دون. (٣) في (ظ): ذلك كله.

باب الأيمان^(١)

١٧٢٤ - (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ بْنُ بَهْرَامٍ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ) ^(٢) قُلْتُ
 (لأحمد بن محمد بن حنبل رحمه الله) ^(٣): حَدِيثُ أَبِي لُبَابَةَ
 حِينَ قَالَ: أَنْخَلِعُ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ) وَإِلَى
 رَسُولِهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُجْزِئُكَ الثَّلَاثُ مِنْ ذَلِكَ» ^(٤).
 قَالَ: هَذَا عَلَى النَّذْرِ وَالتَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ)، فَيُجْزِئُهُ
 الثَّلَاثُ مِنْ مَالِهِ. وَإِذَا كَانَ عَلَى مَعْنَى الْيَمِينِ فَكَفَّارَةٌ يَمِينٍ عَلَى مَا
 قَالَتْ عَائِشَةُ، وَحَفْصَةُ، وَابْنُ عُمر، وَابْنُ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُمْ) ^(٥).

فَإِذَا كَانَ فِي الْحَجِّ وَكَانَ مُعَذِّبًا فِي مَشْيِهِ فَكَفَّارَةٌ يَمِينٍ عَلَى

(١) وفي ظ: باب الكفارات. ويأتي في (ظ) بعد المناسك أما في (ع) فيأتي بعد
 باب المكاتب.

(٢) من (ظ). (٣) من (ظ).

(٤) رواه أحمد ٤٥٢/٣ - ٤٥٣ (١٥٧٥٠) و ٥٠٢/٣ (١٦٠٨٠)، والبخاري في
 «التاريخ الكبير» ٣٨٥/٢ - ٣٨٦، والدارمي ٣٩٠/١، وابن حبان
 (٣٣٧١)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» ٣٨٥/١، والطبراني في
 «الكبير» (٤٥٠٩) و (٤٥١٠)، والبيهقي ١٨١/٤ و ٦٧/١٠ وفي إسناده
 اختلاف وإرسال، لكنه يقوى بشواهده، والله أعلم.

(٥) هو ما رواه الدارقطني ١٦٣/٤ - ١٦٤، ومن طريقه البيهقي ٦٥/١٠ - ٦٦،
 في قصة مولاة أبي رافع.

حديث أُختِ عُقبة^(١)، وإذا كان يريدُ اليمينَ فقالَ هو محرمٌ بحجه أو عليه المشي إلى بيتِ الله (عزَّ وجلَّ) فكفارةٌ يمينَ على حديثِ أبي رافع: قصَّة مولاته.

قال إسحاق: كما قال؛ لأنَّ كلَّ ذلك إذا لم يكن على وجهِ النذرِ قرينةً إلى الله (عزَّ وجلَّ) فكفارةٌ يمينَ مُغلَّظة. وأما فعلُ أبي لبابة فليسَ (فيه)^(٢) أنه قال: فعلتُ (في)^(٣) مالي، إنما قال: أريدُ أن أفعلَ فإذا (فعلَ في)^(٤) ماله كله قرينةٌ فهو كما قال: إلا أنه يحبسَ قوتَ نفسه قدرَ ما يكفيه إلى أن يُصيب.

١٧٢٥- قلتُ: تكرهُ أن يحلفَ الرجلُ بالمصحفِ؟/ ١٦١ع/

قال: لا أكرهُ ذلك، بل يُغلظُ عليه بكل ما يقدره. قال إسحاق: كما قال.

١٧٢٦- قلتُ: (الرجل)^(٥) يقول: حلفتُ، أو أقسمتُ؟

قال: إذا كان يُريدُ (اليمين)^(٦) فكفارةٌ يمينَ.

قال إسحاق: كما قال.

(١) حديث عُقبة بن عامر رضي الله عنه في قصة نذر أخته رواه أحمد ١٤٣/٤

و١٤٥ و ١٤٧ و ١٤٩ و ١٥٢، والبخاري (١٨٦٦)، ومسلم (١٦٤٤)

وأصحاب السنن وغيرهم.

(٣) من (ظ).

(٢) من (ظ).

(٥) من (ظ).

(٤) من (ظ).

(٦) من (ظ).

١٧٢٧- قلت: من أقسم على رجلٍ فلم يبره.

قال: الحنث على المقسم.

(لم يحضر أبو عبد الله المسألة).

قال إسحاق: كما قال.

١٧٢٨- قلت: من قال: يمينك على ما يصدقك عليه صاحبك.

قال: هكذا هو إلا أن يخاف القتل نحو حديث وائل بن حجر.

حدثنا إسحاق (أبنا) ^(١) أحمد، ثنا هُشَيْم، (أبنا) ^(٢) عبد الله بن

أبي صالح (ذكوان) ^(٣)، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه

قال: قال رسول الله ﷺ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ

صَاحِبُكَ» ^(٤).

قال إسحاق: هكذا هو.

١٧٢٩- قلت: فيمن جعلت ماله في سبيل الله (عز وجل) فأعتقت

جاريته. حديث امرأة من ذي أصبح.

قال: أما العتق فعلى ما قلت، وأما المال فكفارة يمين.

قال إسحاق: كما قال.

١٧٣٠- قلت ^(٥): فيمن جعل مملوكه حراً إن لم يفعل كذا وكذا.

(١) في (ظ): أخبرنا. (٢) في (ظ): أخبرنا.

(٣) من (ظ).

(٤) رواه أحمد ٢/٢٢٨، ومسلم (١٦٥٣)، وأبو داود (٣٢٥٥)، والترمذي

(١٣٥٤)، وابن ماجه (٢١٢١).

(٥) هذه المسألة ليست في (ع).

قال: هذا مثل ذاك.

قال إسحاق: كما قال.

١٧٣١- قُلْتُ: إِذَا أَسْتَلَحَحَ أَحَدُكُمْ بِالْيَمِينِ فِي أَهْلِهِ فَإِنَّهُ أَتَمُّ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ) مِنَ الْكَفَّارَةِ الَّتِي أَمَرَهُ اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) بِهَا / ١٠٠ ظ/.
قَالَ: يَعْنِي: يَكْفُرُ يَمِينَهُ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ، يَقُولُ: لَا يَلْحُ فِي يَمِينِهِ فَتَمَضَّ عَلَيْهِ بَلْ يَرْجِعُ فَيَكْفُرُ يَمِينَهُ.

١٧٣٢- قُلْتُ: ^(١) فِيمَنْ يَحْلِفُ عَلَى أُمُورٍ شَتَّى، أَوْ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ مَرَارًا، أَوْ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ أَوْ فِي مَجَالِسَ.
قَالَ: مَا لَمْ يُكْفَرْ فَهُوَ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ.
قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

١٧٣٣- (قَالَ): قُلْتُ: مَنْ قَالَ عَلَى عِتْقِ رَقَبَةٍ فَحَنَثَ.
قَالَ: / ١٦٢ ع / عَلَيْهِ كَفَّارُ يَمِينٍ.

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ إِذَا كَانَ (ذَلِكَ) ^(٢) فِي غَضَبٍ أَوْ مَعْصِيَةٍ.
١٧٣٤- (قَالَ): قُلْتُ: مَنْ قَالَ كُلُّ حَلَالٍ عَلَيْهِ حَرَامٌ إِذَا كَانَتْ لَهُ
أَمْرًا؟

قَالَ: إِذَا كَانَتْ لَهُ أَمْرًا فَكَفَّارَةُ الظَّهَارِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَمْرًا
فَكَفَّارَةُ يَمِينٍ.

(١) انظر «المغني» لابن قدامة ١٣ / ٤٧٤.

(٢) من (ظ).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ إِذَا لَمْ يَنْوَ طَلَاقَ أَمْرَاتِهِ.

١٧٣٥- (قَالَ): قُلْتُ: أَفْتَدَاءُ الْيَمِينِ؟

قَالَ: أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٧٣٦- قُلْتُ: كَمْ فِي كِفَارَةِ الْيَمِينِ مِنَ الطَّعَامِ؟

قَالَ: مُدَّيْنِ لِكُلِّ مِسْكِينٍ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَنَصْفُ صَاعٍ أَفْضَلُ.

١٧٣٧- قُلْتُ: يُجْزَى الْمُكَاتِبُ فِي الرَّقَبَةِ الْوَاجِبَةِ؟

قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا لَمْ يَكُنْ أَدَى شَيْئًا فَنَعَمْ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ أَدَى

الثَّلَثِ، النِّصْفِ، الثَّلَاثِينَ، فَلَا يُعْجَبُنِي.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٧٣٨- قُلْتُ: يُجْزَى وَلَدُ الزَّانَا فِي الرَّقَبَةِ الْوَاجِبَةِ؟

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٧٣٩- قُلْتُ: (فِي) الَّذِي يَحْنُثُ مَتَى يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ مِمَّنْ لَا

يَجِدُ الْكِفَارَةَ؟

قَالَ: يَتْرُكُ لِنَفْسِهِ قُوَّةَ يَوْمِهِ، ثُمَّ يُكْفِرُ مَا بَقِيَ، وَإِذَا دَخَلَ فِي

الصَّوْمِ، ثُمَّ وَجَدَ سَعَةً يَمْضِي فِي صِيَامِهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ إِلَّا أَنَّا نَخْتَارُ لَهُ إِذَا وَجَدَ سَعَةً قَبْلَ فَرَاغِهِ

مِنَ الصَّوْمِ أَنْ يُعْتَقَ أَوْ يُطْعَمَ أَوْ يَكْسُو.

- ١٧٤٠- قُلْتُ: إِذَا كَسَا كَم يَكْسُو؟
 قَالَ: ثَوْبًا جَامِعًا تَجُوزُ فِيهِ الصَّلَاةُ.
 قَالَ إِسْحَقُ: (أَحْسَنَ) كَمَا قَالَ!
- ١٧٤١- قُلْتُ: فِيمَنْ قَالَ: حَلَفْتُ، وَلَمْ يَحْلِفْ؟
 قَالَ: إِذَا لَمْ يَعْقِدِ الْيَمِينَ.
 قَالَ إِسْحَقُ: نَعَمْ، كَمَا قَالَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.
- ١٧٤٢- قُلْتُ: إِلَى كَم يَكُونُ لِلرَّجُلِ / ١٦٣ع / الْأَسْتِثْنَاءُ؟
 قَالَ: مَا دَامَ فِي ذَلِكَ الْأَمْرِ.
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَكُوتٌ، ثُمَّ عَوْدٌ فِي الْأَمْرِ.
- ١٧٤٣- قُلْتُ: يَجُوزُ لَهُ الْأَسْتِثْنَاءُ فِي نَفْسِهِ.
 (قَالَ): ^(١) (لَا)، حَتَّى يَتَكَلَّمَ؟
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، لَا بُدَّ مِنْ نُطْقٍ.
- ١٧٤٤- قُلْتُ: إِذَا وَقَعَتِ الْيَمِينُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ فَاسْتَحَبَّاهَا جَمِيعًا أَقْرَعَ
 بَيْنَهُمَا أَيْهَمَا حَلَفَ؟
 قَالَ: هَذَا فِي شَيْءٍ لَيْسَ فِي أَيْدِيهِمَا، يُقْرَعُ بَيْنَهُمَا.
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.
- ١٧٤٥- قُلْتُ: ^(٢) مَنْ حَلَفَ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْنُثْ؟
 قَالَ: لَيْسَ لَهُ الْأَسْتِثْنَاءُ فِي الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ.

(١) من (ظ).

(٢) انظر «المغني» لابن قدامة ١٣/ ٤٨٨.

قَالَ إِسْحَقُ: كُلَّمَا أَسْتَشْنَى مُتَصَلًّا فِي الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ فَلَهُ ثَنِيَاهُ؛
لَأَنَّ مَنْ لَمْ يَرِ لَهُ الْأَسْتِثْنَاءُ فِي ذَلِكَ (يَقُولُ): ^(١) لَيْسَتْ بِيَمِينٍ،
وَلَكِنْ إِنَّمَا أَجْزَنَّا أَسْتِثْنَاءَهُ؛ لِإِرَادَتِهِ وَنِيَّتِهِ / ١٦٤ع / الْمُتَقَدِّمَةُ أَنَّهُ
لَا يُرِيدُ أَنْ يَقَعَ هَذَا الطَّلَاقُ وَهَذَا الْعَتَاقُ.

١٧٤٦- قُلْتُ: ^(٢) يُتَصَدَّقُ عَنِ الْمَيِّتِ؟

قَالَ: نَعَمْ، يُحْجَّ عَنْهُ وَيُسْعَى عَنْهُ وَيُعْتَقُ عَنْهُ وَيُصَامُ عَنْهُ النَّذْرُ
إِلَّا الصَّلَاةَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كُلُّ جَائِزٍ حَتَّى الصَّلَاةِ وَالتَّسْبِيحِ وَالذِّكْرِ، أَلَا تَرَى
أَنَّ الْحَاجَّ عَنْ غَيْرِهِ لَا بَدَّ لَهُ (مَنْ) أَنْ يُصَلِّيَ خَلْفَ الْأُسْبُوعِ،
فِي جَزْئِهِ أَنْ يَنْوِيهِ عَنْ نَفْسِهِ.

١٧٤٧- قُلْتُ: مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ؟

قَالَ: أَمَّا أَنَا فَأَقُولُ: مُدًّا مِنْ حِنْطَةٍ لِكُلِّ مَسْكِينٍ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّ اللَّازِمَ ذَاكَ.

١٧٤٨- قُلْتُ: يُقَدَّمُ الْكَفَّارَةُ قَبْلَ الْحَنْثِ؟

قَالَ: نَعَمْ، يُقَدَّمُ الْكَفَّارَةُ قَبْلَ الْحَنْثِ؛ الْمَظَاهِرُ يُكْفَرُ (عَنْ
يَمِينِهِ) ^(٣) قَبْلَ (الْحَنْثِ) ^(٤).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا (قَالَ) ^(٥) وَكَذَلِكَ (كُلُّ) ^(٦) كَفَّارَةُ يَمِينٍ وَاجِبَةٌ

(١) مِنْ (ظ).

(٢) أَوْرَدَ الْخِلَالَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي «الْوُقُوفِ» (٢٦٢).

(٣) مِنْ (ظ). (٤) فِي (ظ): أَنْ يَحْنُثَ.

(٥) مِنْ (ظ). (٦) مِنْ (ظ).

فله أن يقدمها قبل الحنث لا يكون حكم أعظم من الزكاة.
 ١٧٤٩- قُلْتُ / ١٦٥ع / صيام ثلاثة أيام متتابعة.
 (قال: نعم، متتابعة)^(١) في كفارة اليمين في قراءة أبي، وابن مسعود (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا).
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٧٥٠- قُلْتُ: قِيلَ لَهُ -يعني: سفيان-: يُطْعَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ مِنْ كَفَارَةِ الْيَمِينِ. قَالَ: الْمُسْلِمُ أَحَبُّ إِلَيَّ.
 قَالَ (الإمام) أَحْمَدُ: لَا (يَجُوزُ لَهُ)^(٢) أَنْ يُطْعَمَ أَهْلَ الذِّمَّةِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، مِنَ الْوَاجِبِ لَا يُطْعَمُ أَهْلَ الذِّمَّةِ كَفَارَةَ الْيَمِينِ وَالظَّهَارِ وَكُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْكُفَارَاتِ.
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ (أحمد)، وَأَجَادَ.

١٧٥١- قُلْتُ قَالَ: قِيلَ لَهُ -يعني: سفيان-: مَا تَرَى فِي رَجُلٍ قَالَ: إِنْ مَلَكَتْ عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ فَهِيَ عَلَى الْمَسَاكِينِ فَمَلَكَهَا فَأَصَابَ مِنْهَا؟ قَالَ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَتَنَزَّهَ عَنْهَا قِيلَ: يَتَصَدَّقُ بِهَا كُلِّهَا. قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا كَانَ يَرِيدُ الْيَمِينَ أَجْزَأُهُ كَفَارَةُ الْيَمِينِ وَإِذَا أَرَادَ النَّذَرَ يَجْزئُهُ الثَّلَاثُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، إِلَّا فِي النَّذْرِ عَلَيْهِ أَنْ يُمَضِّيهُ إِذَا كَانَ فِي طَاعَةٍ إِلَّا قُوَّتَهُ حَتَّى يُصِيبَ، ثُمَّ يَتَصَدَّقَ بِقَدْرِ مَا كَانَ حِسَبَهُ.

(٢) فِي (ظ): يَجْزِيهِ.

(١) مِنْ (ظ).

١٧٥٢- قُلْتُ: سُئِلَ سَفِيَانُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ: اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ شَعْبَانَ فَمَضَى شَعْبَانَ وَلَمْ يَصُمْ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ؟ قَالَ: يَصُومُ وَيُطْعَمُ / ١٠١ ظ/.

قَالَ أَحْمَدُ: مَا أَحْسَنَهُ! يَصُومُ وَيُكْفِّرُ (عَنْ يَمِينِهِ) (١).
قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ؛ الصَّوْمُ مَكَانُ الصَّوْمِ وَالْكَفَّارَةُ مَكَانُ التَّأخِيرِ.

١٧٥٣- قَالَ أَحْمَدُ: الصَّوْمُ يُطْعَمُ عَنْهُ فِي رَمَضَانَ وَالنَّذْرُ يُقْضَى عَنْهُ.

قَالَ إِسْحَاقُ: أَجَادَ كَمَا قَالَ.

١٧٥٤- قُلْتُ: قَالَ سَفِيَانُ فِي صِيَامِ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ يَسْتَقْبِلُ الرَّجُلُ مِنَ الْمَرَضِ وَغَيْرِهِ وَالْمَرْأَةُ تَقْضِي مِنَ الْحَيْضِ وَتَسْتَقْبِلُ مِنَ الْمَرَضِ:

قَالَ أَحْمَدُ: يَبْنِي رَمَضَانَ مُتَتَابِعًا، أَلَيْسَ يَفْطَرُ، ثُمَّ يَقْضِي مَا أَفْطَرَ؟

قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ أَحْمَدُ يَبْنِي عَلَى مَا مَضَى أَبَدًا مِنْ مَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ.

١٧٥٥- قُلْتُ: رَجُلٌ أَوْ أَمْرَأَةٌ نَذَرَتْ شَيْءً أَنْ يُهْدَى إِلَى الْبَيْتِ.
قَالَ: لَا يُعْطَى لَبْنِي شَيْبَةً، يُقَسَّمُ فِي مَسَاكِينِ مَكَّةَ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٧٥٦- قُلْتُ: رَجُلٌ حَلَفَ بِنُذُورٍ كَثِيرَةٍ مَسْمَاةٍ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ) أَنْ لَا يُكَلِّمَ أَبَاهُ أَوْ أَخَاهُ بِكَذَا وَكَذَا؛ نَذَرَ الشَّيْءَ لَا يَقْوَى عَلَيْهِ أَبَدًا؟

قَالَ: كَفَّارَةُ يَمِينٍ إِذَا كَانَ عَلَى مَعْنَى الْيَمِينِ، وَإِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ) فَالْوَفَاءُ بِهِ أَنْ لَا يَكُونَ مُعَذِّبًا فِي ذَلِكَ فَيَكُونُ عَلَى حَدِيثِ أُخْتِ عَقِبَةَ^(١).

قَالَ إِسْحَقُ: كُلَّمَا كَانَ نَذُورًا عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ فَكَفَّارَةُ يَمِينٍ مُغْلَظَةٌ وَهُوَ مُخِيرٌ، وَإِذَا كَانَ فِي طَاعَةِ (اللَّهِ)^(٢) فَعَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِمَا نَذَرَ.

١٧٥٧- قُلْتُ: رَجُلٌ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ الْمَشْيَ وَلَمْ يَذْكُرْ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً؟

قَالَ: لَا يَكُونُ الْمَشْيُ إِلَّا فِي حِجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، وَإِنْ أَرَادَ الْيَمِينَ فَكَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَإِذَا / ١٦٦ع / أَرَادَ التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ) فَلْيُوفِ بِنَذْرِهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ إِذَا أَرَادَ بِذِكْرِهِ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً، فَإِنْ نَوَى (بِذَا)^(٣) مَسْجِدًا مِنْ مَسَاجِدِ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ) كَانَ كَمَا أَرَادَ.

(١) تقدم تخريجه عند المسألة (١٧٢٤).

(٢) من (ظ).

(٣) من (ظ).

١٧٥٨- قُلْتُ (لأحمد): ما المنُّ؟

قَالَ: (كلُّ رجلٍ) ^(١) يَمُونُ رجلاً، أو امرأة تَمُونُ زوجها فتمنن على زوجها: إني أنفقُ عليك أو أكسوك فيحلف (الزوج أو) ^(٢) الممنون عليه أن لا يأكلَ من طعامه ولا يلبسَ من ثيابه فمتى ما صار إلى شيء مما أرادَ (وقع) ^(٣) من ذلك عليه (حنت) ^(٤) في وجهه من الوجوه إن حلف أن لا يلبس ثوباً فباع الثوبَ فاشتري بثمانه ثوباً آخر أو نحو هذا.

قَالَ إسحاق: كَمَا قَالَ.

١٧٥٩- قُلْتُ ^(٥): رجلٌ نذرَ ثلاثين حجةً؟

قَالَ: يحجُّ ما أستطاعَ فإذا لم يستطع كفرَ عن يمينه.

قَالَ إسحاق: لا يكونُ هذا النذرُ أبداً في طاعةٍ، عليه كفارةٌ مغلظةٌ.

١٧٦٠- قُلْتُ: من يقولُ: النذر نذران: فنذرُ الله (عزَّ وجلَّ)، ونذرُ للشيطان؟

(قال): ^(٦) فما كان لله عزَّ وجلَّ فعليه الوفاءُ، وما كان للشيطان

(١) في (ظ): إذا كان رجلاً. (٢) في (ظ): الرجل.

(٣) في (ظ): دفع.

(٤) من (ظ). (٥) هذه المسألة ليست في (ظ).

(٦) من (ظ).

هي المعصية وعليه الكفارة^(١) حديث الهياج^(٢) وحديث عائشة^(٣) (رضي الله عنها) حديث الزهري وما كان لله (عز وجل) ففيه الوفاء إلا أن يكون مُعَذَّبًا في نحو حديث أخت عقبة كَفَّرَ عن يمينه وركب^(٤)، (وإن كان)^(٥) معناه اليمين؛ فليُكْفَر (عن) يمينه.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، الْمَعَذَّبُ وَغَيْرِ الْمَعَذَّبِ كَفَارَةُ يَمِينٍ مَغْلُظَةٌ.

١٧٦١- قُلْتُ: لَعُوَ الْيَمِينِ؟

قَالَ: أَنْ يَحْلِفَ عَلَى الشَّيْءِ يَرَى أَنَّهُ كَمَا حَلَفَ عَلَيْهِ.
قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٧٦٢- قُلْتُ: الْأَسْتِثْنَاءُ فِي الْإِيمَانِ كُلِّهَا؟ وَإِلَى مَتَى لَهُ الْأَسْتِثْنَاءُ؟
قَالَ: لَهُ الْأَسْتِثْنَاءُ (مَا كَانَ فِي الْكَلَامِ)^(٦) لَمْ يَخْرُجْ إِلَى غَيْرِ

(١) في (ع): فيه على.

(٢) رواه أحمد ٤/٤٢٨، وأبو داود (٢٦٦٧)، والطبراني في «الكبير» ١٨/٥٤٣، والبيهقي ٩/٦٩ فذكر قصة غلام أبيه الأبق، فجعل الله عليه إن قدر عليه أن يقطع يده، فقدر عليه، فأخبره سمرة أن النبي ﷺ نهى عن المثلة وأمره أن يكفر عن يمينه ويتجاوز عن غلامه.

(٣) رواه أحمد ٦/٣٦، والبخاري (٦٦٩٦، ٦٧٠٠)، وأبو داود (٣٢٨٩)، والترمذي (١٥٢٦) أن رسول الله ﷺ قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه».

(٤) سبق تخريجه في المسألة رقم (١٧٢٤).

(٥) في (ع): في الكلام ما.

(٦) من (ظ).

ذلك الكلام، وله الاستثناء في كل شيء إلا الطلاق والعتق،
(قَالَ): إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (تعالى) لَمْ أَفِتْ فِيهِ
بشئٍ.

قَالَ إِسْحَقُ: الْأَسْتِثْنَاءُ فِي كُلِّ شَيْءٍ جَائِزٌ.
١٧٦٣- قُلْتُ: الرَّجُلُ يَقُولُ: كَفَرَ بِاللَّهِ أَوْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ (تعالى) ثُمَّ
يَحْنُثُ؟

قَالَ: كُلَّمَا أَرَادَ بِهِ الْيَمِينَ (فكفارة)^(١) يَمِينَ عَلَى حَدِيثِ أَبِي
رَافِعٍ^(٢).

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، وَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُؤَدِّبَهُ كَمَا فَعَلَ عُمَرُ بْنُ
عَبْدِ الْعَزِيزِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

١٧٦٤- قُلْتُ: رَجُلٌ (حَلَفَ فَقَالَ): ^(٣) وَاللَّهِ لَا أَكُلُ هَذَا الطَّعَامَ،
وَلَا أَلْبَسُ هَذَا الثَّوْبَ وَلَا أَدْخُلُ هَذَا الْبَيْتَ؟
قَالَ: (فِي)^(٤) كُلِّ هَذَا كَفَارَةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ نَسَقًا
وَاحِدًا.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ؛ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنْ يُؤَكِّدَ عَلَى نَفْسِهِ، فِي كُلِّ
وَاحِدٍ يَمِينًا.

(١) فِي (ظ): فَكْفَارَتُهُ كَفَارَةٌ.

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ عِنْدَ الْمَسْأَلَةِ (١٧٢٤).

(٣) فِي (ظ): قَالَ. (٤) مِنْ (ظ).

١٧٦٥- قُلْتُ: رَجُلٌ حَلَفَ (أَنْ) ^(١) لَا يَأْكُلُ اللَّحْمَ فَأَكَلَ الشَّحْمَ؟
 قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ اجْتِنَابَ الدَّسَمِ.
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِهِ كُلُّ شَيْءٍ مِنَ اللَّحْمِ فَإِنَّ
 الشَّحْمَ مِنَ اللَّحْمِ كَمَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ ^(٢).
 ١٧٦٦- قُلْتُ: حَلَفَ أَنْ لَا يَشْرَبَ اللَّبْنَ / ١٦٧ع / قَالَ: فَأَكَلَ
 الزُّبْدَ.

قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٧٦٧- قُلْتُ: (رَجُلٌ حَلَفَ) ^(٣) (أَنْ) لَا يَشْرَبَ مِنْ لَبَنِ هَذِهِ الْبَقْرَةِ
 فَبِيعَتْ وَاشْتَرَى بِشَمْنِهَا شَاةً؟
 قَالَ: يَشْرَبُ مِنْ لَبْنِهَا كُلُّ هَذَا إِذَا لَمْ يُرَدَّ دَفَعَ الْيَمِينَ أَوْ حِيلَةً.
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٧٦٨- قُلْتُ: رَجُلٌ (قَالَ): ^(٤) حَلَفْتُ أَوْ أَقْسَمْتُ

(قَالَ): ^(٥) إِنْ أَرَادَ الْكَذِبَ، فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ فِيهِمَا؟
 قَالَ إِسْحَقُ: كُلَّمَا لَمْ يُرَدَّ الْيَمِينَ فَلَا (كَفَّارَةَ) ^(٦) عَلَيْهِ، كَانَ كَمَا
 أَرَادَ.

١٧٦٩- قُلْتُ: إِذَا قَالَ الرَّجُلُ: قَدْ حَلَفْتُ وَلَمْ يَحْلِفْ وَطَلَّقْتُ وَلَمْ
 يَطْلُقْ؟

(٢) رواه ابن أبي شيبة ١٠٣/٣.

(١) من (ظ).

(٣) من ٦-٣ من (ظ).

قَالَ: أَخْشَى أَنْ يَكُونَ قَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ.

قَالَ إِسْحَقُ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ إِذَا أَرَادَ الْكَذِبَ/١٠٢ ظ/.

١٧٧٠- قُلْتُ^(١): مَنْ قَالَ: عَلَيْهِ عِتْقُ مَائَةِ رَقَبَةٍ؟

قَالَ: إِذَا أَرَادَ الْيَمِينَ فَكَفَّارَةُ يَمِينٍ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ، إِلَّا أَنَّهَا مُغْلَظَةٌ.

١٧٧١- قُلْتُ: (قَالَ): وَإِذَا سُئِلَ الرَّجُلُ أَطْلَقْتَ أَمْرَأَتَكَ؟ فَيَقُولُ:

نَعَمْ.

(قَالَ):^(٢) أَخَافُ أَنْ يَلْزِمَهُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كُلَّمَا أَرَادَ بِهِ كَذِبًا لَمْ يَلْزِمَهُ.

١٧٧٢- قُلْتُ: سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ قَالَ: كُلُّ جَارِيَةٍ أَطْوَاهَا فَهِيَ حُرَّةٌ،

مَتَى تُعْتَقُ؟ قَالَ: إِذَا تَوَارَتْ الْحَشْفَةُ فَقَدْ عَتَقَتْ.

قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ، إِذَا وَجِبَ الْغُسْلُ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

١٧٧٣- سُئِلَ (الْإِمَامُ) أَحْمَدُ عَنْ أَمْرَأَةٍ حَلَفَتْ فَقَالَتْ: إِنْ لَبَسْتُ

قَمِيصِي هَذَا فَهِيَ تُهْدِيهِ؟

قَالَ: تَلْبَسُ قَمِيصَهَا وَتُكْفَرُ يَمِينُهَا عَشْرَةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ

مَدٌّ، فَإِنْ كَانَتْ مُوسِرَةً وَأَرَادَتْ الْيَمِينَ فَعَلَيْهَا كَفَّارَةُ الْيَمِينِ.

قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.

(١) هذه المسألة في (ظ) بعد خمس مسائل.

(٢) من (ظ).

- ١٧٧٤- قُلْتُ: ^(١) رَجُلٌ نَذَرَ أَنْ يَنْحَرَ نَفْسَهُ؟
 قَالَ: يَفْدِي نَفْسَهُ، إِذَا حَنْثَ يَذْبَحُ كَبْشًا.
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.
- ١٧٧٥- قُلْتُ: مَنْ قَالَ أَنَا أَهْدِي جَارِيَّتِي هَذِهِ، أَوْ دَارِي هَذِهِ؟
 قَالَ: كِفَارُهُ يَمِينٌ إِذَا أَرَادَ الْيَمِينَ.
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.
- ١٧٧٦- قُلْتُ: الرَّجُلُ يَحْلِفُ كَاذِبًا عَلَى أَمْرٍ يَتَعَمَّدُ ذَلِكَ.
 قَالَ: هَذَا أَتَى عَظِيمًا.
 (قُلْتُ: الْكِفَارَةُ) ^(٢).
 قَالَ: هَذَا تَبَوُّأٌ مَقْعَدَهُ.
- قَالَ (إِسْحَقُ) ^(٣): لَيْسَ فِي ذَلِكَ كِفَارَةٌ وَلَكِنْ فِيهِ إِثْمٌ عَظِيمٌ
 فَلْيَتُوبْ إِلَى اللَّهِ (سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى).
 ١٧٧٧- قُلْتُ: تَكْرَهُ أَنْ يَحْلِفَ الرَّجُلُ بَعْتِقٍ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ مَشِيٍّ؟
 قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ (تَعَالَى) مَنْ لَا يَكْرَهُ ذَلِكَ، لَا يَحْلِفُ (إِلَّا) ^(٤)
 بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.
 قَالَ إِسْحَقُ: كَمَا قَالَ.
- ١٧٧٨- قُلْتُ: إِذَا قَالَ الرَّجُلُ: كُلُّ مَالٍ لِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ)

(١) انظر «المغني» لابن قدامة ١٣/٤٧٨.

(٢) من (ظ).

(٣) من (ظ).

(٤) من (ظ).

أو لله (تعالى) عليّ حجة أو (ثلاثون)^(١) حجة إن كان كذا وكذا؟

قَالَ: إِذَا كَانَ يَرِيدُ الْيَمِينَ فَكَفَارَةُ يَمِينَ، وَأَجْبُنُ إِنْ تَكَلَّمْتُ فِي ثَلَاثِينَ حَجَّةً، وَإِذَا كَانَ مَعْنَاهُ مَعْنَى النَّذْرِ فَالْوَفَاءُ بِهِ.
قُلْتُ: حَجَّةٌ وَثَلَاثُونَ حَجَّةً؟

قَالَ: لَيْسَ فِي ثَلَاثِينَ حَجَّةً حَدِيثٌ.
قُلْتُ: (فثلاثون)^(٢) أَشَدُّ مِنْ وَاحِدَةٍ؟
قَالَ: فِيهِ كَفَارَةُ يَمِينَ.

قَالَ إِسْحَقُ: فِي كُلِّ هَذَا كَفَارَةُ (يَمِينَ)^(٣) مَغْلُظَةٌ ثَلَاثِينَ حَجَّةً كَانَتْ أَوْ أَكْثَرَ بِمَا عَظُمَ مِنَ الْحَجِّ وَكَثُرَ فَهُوَ أَجْدَرُ أَنْ يَكْفَرَ.
١٧٧٩- قَالَ إِسْحَقُ: وَأَمَّا مَا سَأَلْتُ عَنْ الْحَالِفِ مَتَى زَوْجُ ابْنَتِهِ مِنْ فُلَانٍ فَامْرَأَتَهُ طَالِقٌ، فَغَابَ الْأَبُ فزَوْجَهَا الْأَخَ، فَلَمَّا رَجَعَ (الْأَبُ)^(٤) لَمْ يَرْضَ بِمَا زَوْجَ ابْنِهِ أَيْلِزُمُ الْأَبِ الْيَمِينَ؟
(قَالَ): فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَلِزُمُهُ إِذَا كَانَتْ الْإِرَادَةُ عِنْدَ عَقْدِ الْيَمِينَ أَنْ لَا يَزُوجَهَا مِنْهُ، وَلَمْ يَحْتَلْ بَعْدَ ذَلِكَ بِهَذِهِ الْعَيْبَةِ لَكِي يُزُوجَهَا، فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ طَلَاقُ امْرَأَةٍ، وَتَرْوِيجُ الْأَخِ عِنْدَنَا جَائِزٌ إِذَا كَانَ الْأَبُ غَائِبًا فِي مَصْرٍ أُخْرَى، أَلَا تَرَى أَنْ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ

(١) فِي (ع): ثَلَاثِينَ.

(٢) فِي (ع): ثَلَاثِينَ.

(٣) مِنْ (ظ).

(٤) مِنْ (ظ).

عنها) زوّجت بني أختها بنات أخيها^(١) وإنما معنى ذلك: أنها رأت ذلك جائزاً، والذي ولي العقدة بنوا الأخ وأبوهم غائب بالطائفة واحتجّ (بحديث)^(٢) / ١٦٨ع / ابن المبارك. قال: ومعنى (قول عائشة)^(٣) أنكحت أي: تكلمت لما رأت تزويج الولي - والأب غائب - جائزاً وهذا الذي يُعتمد عليه، أن يكون تزويج الولي الدون جائزاً إذا كان الولي من الأولياء بمصرٍ آخر وبين المصرين سفر تقصر (فيه)^(٤) الصلاة.

(١) رواه عبد الرزاق ١٥٩/٦ (١٠٣٤٠)، وابن أبي شيبة ٤٤٤/٣، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١٠/٣، وصححه ابن حجر كما في «فتح الباري» ١٨٦/٩.

(٢) في (ظ): ذلك.

(٣) في (ظ): بذلك.

(٤) في (ع): في مثله.